ديوان السنَّة

موسوعة شاملة لكل ما ورد عن سيد
المرسلين من أقوال وأفعال وتقريرات

الطهارة

المجلد العشرون

كتاب الوضوء

إعداد

مجموعة من الباحثين

إشراف

عدنان بن محمد العرعور

تابع كتاب الوضوء

أبواب

المسح على الخفين والجوربين وغيرهما

٤٠٥- بَابُ مَشْرُوعِيَّةِ
المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ

[٢٤٠٦ط] حديثُ جريرِ بنِ عبدِ اللهِ البَجَليِّ:

عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّام بنِ الحَارِثِ، قَالَ: رَأَيْتُ جَرِيرَ بنَ عَبْدِ اللَّهِ بَالَ، ثُم تَوَضَّأَ [مِنْ مَطْهَرَةِ المَسْجِدِ الَّذِي يَتَوَضَّأُ مِنْهَا العَامَّةُ][١] وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، فَسُئِلَ، فَقَالَ: «[**وَمَا يَمْنَعُنِي، وَقَدْ**][٢] **رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا**».

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ؛ لأَنَّ جَرِيرًا كان مِنْ آخِرِ مَنْ أَسْلَمَ.

وفي روايةٍ: عَنْ هَمَّام، قَالَ: بَالَ جَرِيرٌ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَقِيلَ: تَفْعَلُ هَذًا [وَقَدْ بُلْتَ][٣]؟ فَقَالَ: نَعَمْ، «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ**».

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: كَانَ [أَصْحَابُ عَبْدِ اللهِ][٤] يُعْجِبُهُمْ هَذَا الحَدِيثُ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَ جَرِيرٍ، كَانَ بَعْدَ نُزُولِ المَائِدَةِ.

۞ **الحكم: متفق عليه** (خ ، م)، عدا الزيادات وهي صحيحةٌ كذلك.

التخريج:

[خ ٣٨٧ "والسياق الأول له" / م ٢٧٢ "والسياق الثاني له، وكذا الزيادة الرابعة" / ت ٩٤ "والزيادة الثانية له ولغيره" / ن ٧٨٦ / كن ٩٣٨

/ جه ٥٤٨ / حم ١٩١٦٨ "والزيادة الثالثة له" ١٩٢٠١، ١٩٢٣٤ - ١٩٢٣٦ / خز ١٩٨ / حب ١٣٣١ - ١٣٣٢ / عه ٧٦٦ - ٧٦٩ / طي ٧٠٣ / عب ٧٥٦، ٧٥٧ / ش ١٨٦٨ / حمد ٨١٥ "والزيادة الأولى له ولغيره" / طب (٢/ ٣١١/ ٢٢٩٣)، (٢/ ٣٣٦/ ٢٤٠٠)، (٢/ ٣٤٠/ ٢٤٢١)، (٢/ ٣٤١ - ٣٤٢/ ٢٤٢٢ - ٢٤٣٠)، (٢/ ٣٤٢ - ٣٤٣/ ٢٤٣٢ - ٢٤٣٦)، (٢/ ٣٥٩/ ٢٥١١) / طس ١٧٢٠ / آثار ٦٥، ٦٦ / جا ٨١ / مشكل ٢٤٩١، ٢٤٩٢ / معر ٢٣١٩ / معقر ٢٥٤ / قط ٧٤١ - ٧٤٣ / مسن ٦٢٤ / حل (٧/ ١٠٨)، (٨/ ٤٥) / حنف (نعيم ص ٧٦) / هق ٥٦١، ١٢٨٨، ١٣٠٥ / هقغ ٢٤ ، ٢٥ / معكر ٤٥٧ / قا (١/ ١٤٨) / عد (٣/ ٤١٣) / لي (مهدي ٢٣٣) / مهر ١٣٠ / علحا ١٥٥، ١٥٦ / علقط (٧/ ٤٧٠ - ٤٧١) / فقط (أطراف ١٩٣٨) / عف ١١٧ / نجاد (أمالي ٣٣) / مديني (لطائف ٧٣٧) / تخث (السفر الثاني ٤٢٥٦، ٤٢٥٨)، (السفر الثالث ٤٥٠٣ - ٤٥٠٥) / متفق ١٢٨ / خط (٣/ ٢٧٦)، (١٢/ ٤٧٢) / متشابه (١/ ١٢٣) / كر (٢٧/ ٢٤٦) / عيل ٣٨١ / تمهيد (١١/ ١٣٥، ١٣٦) / استذ (٢/ ٢٣٩ - ٢٤٠) / طحق ١٢٥، ١٢٦ / سخ (١/ ٣٧٩) / منذ ٤٣٦ / تحقيق ٢٣١ / طوسي ٧٦ / سمرقندي (فوائد ٨) / حداد ٢٨٩ / مخلق ٢٩ / طيو ٣٧٤، ٧١٦].

السند:

قال البخاريُّ: حدثنا آدمُ، قال: حدثنا شعبةُ، عنِ الأعمشِ، قال: سمعتُ إبراهيمَ، يحدِّثُ عن همامِ بنِ الحارثِ، قال: رأيتُ جريرَ بنَ عبدِ اللهِ. . . به.

تحقيق الزيادات:

أما الزيادةُ الأُولى «تَوضَّأَ مِنْ مَطْهَرَةِ المَسْجِدِ»:

رواها الحميديُّ وغيرُهُ: عن سفيانَ بنِ عيينةَ، قال: ثنا الأعمشُ، عن إبراهيمَ النخعيِّ، عن هَمَّامِ بنِ الحارثِ... به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخين.

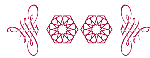
وأما الزيادةُ الثانيةُ «وَمَا يَمْنَعُنِي»:

فرواها الترمذيُّ وابنُ ماجهْ وغيرُهُما: من طريقِ وكيعٍ، عنِ الأعمشِ، عن إبراهيمَ، عن همامِ بنِ الحارثِ... به.

وأما الزيادةُ الثالثةُ «وقد بُلْتَ»:

فأخرجها أحمدُ (١٩١٦٨)، قال: حدثنا أبو معاويةَ، حدثنا الأعمشُ، عن إبراهيمَ، عن همامٍ قال: «بَالَ جَرِيرٌ...» فذكره.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخين.



١- روايةُ مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ نُزُولِ المَائِدَةِ:

وفي رِوَايةٍ زَادَ: أَنَّ جَرِيرًا، بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ، وَقَالَ: «**مَا يَمْنَعُنِي أَنْ أَمْسَحَ وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ** ﷺ يَمْسَحُ»، قَالُوا: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ نُزُولِ المَائِدَةِ، قَالَ: «**مَا أَسْلَمْتُ إِلَّا بَعْدَ نُزُولِ المَائِدَةِ [وَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ إِلَّا بَعْدَ مَا نَزَلَتْ]**».

۞ **الحكم: حسنٌ بمجموعِ طُرُقِهِ،** كما قال الألبانيُّ، **وصحَّحَهُ:** ابنُ خزيمةَ، والحاكمُ.

التخريج:

﴿د ١٥٣ "واللفظ له" / ت ٩٥ / خز ١٩٩ / ك ٦١٤ / عب ٧٦٦ / طب (٢/ ٣٣٦/ ٢٤٠١)، (٢/ ٣٤٨/ ٢٤٦٠)، (٢/ ٣٥٨/ ٢٥٠٧) / جا ٨٢ "والزيادة له ولغيره" / مشكل ٢٤٩٤ ، ٢٤٩٥ / طحق ١٢٧ / رشيق ٣ / قط ٧٤٥ / مهم ٣١ - ٣٣ / تمهيد (١١/ ١٣٦ - ١٣٧) / طوسي ٧٧ / شاهين (الأفراد ٢١، ٢٢) / حل (٨/ ٤٤ - ٤٥) / كما (٢/ ٣٨ - ٣٩) / هق ١٢٨٩، ١٣٠٦، ١٣٠٧ / مج ٢٠٧١ / تجر (ص ٢٢٧ - ٢٢٨) / شيباني ١٢ / حنف (حارثي ٨٤٦، ١١٧٢) / حنف (نعيم ص ٧٦) / حنف (خسرو ٧٣٩) / تخث (السفر الثاني ٤٢٥٧) / خطت ١٨٥ / قند (ص ٣٠٤، ٤٤٩ - ٤٥٠، ٥٣١، ٦٤١) / صبغ ٥٦٤﴾.

التحقيق

للحديثِ عِدَّةُ طُرُقٍ عن جَريرٍ:

الطريقُ الأولُ:

أخرجه أبو داودَ قالَ: حدثنا عليُّ بنُ الحسينِ الدرهميُّ، حدثنا ابنُ داودَ،

عن بكيرِ بنِ عَامرٍ، عن أبي زرعةَ بنِ عمرِو بنِ جريرٍ: أن جريرًا... فذكره.

ورواه ابنُ الجارودِ في (المنتقى ٨٢) قال: حدثنا محمدُ بنُ يحيى، قال: ثنا أبو نُعَيمٍ، قال: ثنا بُكيرٌ - يعني: ابنَ عامرٍ البجليَّ -، عن أبي زرعةَ... به.

ورواه الطحاويُّ، والحاكمُ، وابنُ خزيمةَ، والطبرانيُّ في (الكبير ٢٤٠١)، والبيهقيُّ في (الكبرى ١٢٨٩)، وابنُ عبدِ البرِّ في (التمهيد) جميعُهُم من طرقٍ عن بُكيرِ بنِ عامرٍ، عن أبي زرعةَ... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ بُكيرِ بنِ عامرٍ، كما في (التقريب ٧٥٩).

وبه أَعلَّ هذا الطريقَ الذهبيُّ في (المهذب في اختصار السنن ١/ ٢٧٠).

أما الحاكمُ فصَحَّحَهُ قائلًا: «هذا حديثٌ صحيحٌ ولم يخرجاه بهذا اللفظِ ...، وبُكيرُ بنُ عامرٍ البجليُّ، كوفيٌّ ثقةٌ عزيزُ الحديثِ، يُجْمَعُ حديثُهُ في ثقاتِ الكوفيِّينَ»، (المستدرك ١/ ١٦٩).

وهذا مِنْ تساهلِ الحاكمِ، فبكيرُ بنُ عامرٍ أكثرُ أهلِ العلمِ على تضعيفِ حديثِهِ. انظر (تهذيب التهذيب ١/ ٤٩١).

الطريقُ الثاني:

رواه الترمذيُّ (٩٥) قال: حدثنا قتيبةُ، قال: حدثنا خالدُ بنُ زيادٍ الترمذيُّ، عن مقاتلِ بنِ حيانَ، عن شهرِ بنِ حَوشبٍ، عن جريرٍ... به.

ورواه البيهقيُّ، وأبو نُعَيمٍ، والمزيُّ، وغيرُهُم من طرقٍ عن مقاتلِ بنِ حيانَ، عن شهرِ بنِ حَوشبٍ، عن جريرٍ ... به.

وشهرٌ مختلفٌ فيه، وهو إلى الضعفِ أقربُ.

والحديثُ حسَّنَهُ الألبانيُّ بمجموعِ الطريقينِ في (صحيح أبي داود ١٤٣).

الطريقُ الثالثُ:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٢٤٦٠) قال: حدثنا محمدُ بنُ عليٍّ المروزيُّ، ثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ قُهْزَاذَ، ثنا عبدُ العزيزِ بنُ أبي رِزْمَةَ، عن إسماعيلَ ابنِ إبراهيمَ بنِ مهاجرٍ، عن عبدِ الملكِ بنِ عميرٍ، عن جريرٍ . . . به.

وأخرجه البغويُّ في (معجم الصحابة) من طريقِ عبدِ العزيزِ. . . به.

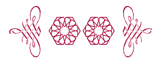
وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ غير إسماعيلَ فضعيفٌ كما في (التقريب ٤١٧).

الطريقُ الرابعُ: رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٢٥٠٧) قال: حدثنا عمرُو بنُ أبي الطاهرِ بنِ السَّرْحِ المصريُّ، ثنا أبو صَالحٍ الحرانيُّ، ثنا ابنُ لهيعةَ، عن سعيدِ بنِ محمدٍ الأنصاريِّ، عن عيسى بنِ جاريةَ الأنصاريِّ، عن جَريرٍ البجليِّ. . . به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: عيسى بنُ جاريةَ الأنصاريُّ «فيه لين» كما في (التقريب ٥٢٨٨).

وفيه: عبدُ اللهِ بنُ لهيعةَ، وهو ضعيفٌ، كما تقدَّمَ مِرارًا.

وله طرقٌ أُخْرَى لا تَخْلو من مَقالٍ، إلَّا أنَّ الحديثَ يُحَسَّنُ بمجموعِ هذه الطُرُقِ، ومنها الرواية الآتية:



٢- روايةُ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يمسحُ بَعْدَ مَا أَسْلَمْتُ»:

وفي رِوَايةٍ: عنْ جريرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قالَ: «أَنَا أَسْلَمْتُ (قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ) بَعْدَ مَا أُنْزِلَتِ المَائِدَةُ، وَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ [يَتَوضَّأُ وَ] يَمْسَحُ [على الخُفَّينِ] بَعْدَ مَا أَسْلَمْتُ».

۞ الحكم: حسنٌ بمجموعِ طُرُقِهِ كما سبقَ، وصحَّحَهُ: الصنعانيُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

[حم ١٩٢٢١ "واللفظ له" / ش ١٨٦٩ "والرواية له ولغيره" / طب (٢/ ٣٥٦/ ٢٥٠٣)، (٢/ ٣٥٩/ ٢٥١٢) "والزيادة الثانية له ولغيره" / طس ٤٣٨، ٤٠٤٢ / طش ٢٠١٤ / عف (٢/ ٧٦) "والزيادة الأولى له" / قط ٧٤٤ / حنف (نعيم صـ ١٦٨ - ١٦٩)].

التحقيق

رُوِيَ من عدةِ طُرُقٍ:

الطريقُ الأولُ:

أخرجه أحمدُ - ومن طريقِهِ الطبرانيُّ في (الكبير ٢٥٠٣) - قال: حدثنا هاشمُ بنُ القاسمِ، حدثنا زيادُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عُلَاثَةَ، عن عبدِ الكريمِ بنِ مالكٍ الجزريِّ، عن مجاهدٍ، عن جريرِ بنِ عبدِ اللهِ البجليِّ... به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، إلَّا أنَّهُم لم يذكروا لمجاهدٍ سماعًا ولا روايةً عن جريرٍ، ولا نَدرِي أَسِمعَ منه أم لَا؟!

ولِذَا قالَ ابنُ كَثيرٍ: «هو إسنادٌ جيدٌ، اللَّهم إلَّا أن يكونَ منقطعًا بَيْنَ مجاهدٍ وبَينِهِ» (البداية والنهاية ٧/ ٣٢٩).

ومع ذلك صَحَّحَ إسنادَ هذه الروايةِ الألبانيُّ في (إرواء الغليل ١/ ١٣٧).

الطريقُ الثاني:

أخرجه ابنُ أبي شيبةَ - ومن طريقه الطبرانيُّ في (مسند الشاميين) -، قال: حدثنا زيدُ بنُ الحُبابِ، عن معاويةَ بنِ صَالحٍ، قال: حدثنا ضَمْرَةُ بنُ حَبِيبٍ، عن جريرِ بنِ عبدِ اللهِ... به.

ورواه الدارقطنيُّ، والطبرانيُّ في (الكبير ٢٥١٢) من طُرُقٍ عن زيدٍ ... به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ غير زيد فوَثَّقَهُ جماعةٌ، غير أنه يُخْطِئُ في حديثِ الثوريِّ كما في (التقريب ٢١٢٤)، **ولكنْ هذا الإسنادُ منقطعٌ**؛ ضَمْرَةُ يَبْعُدُ لُقِيُّهُ وسماعُهُ من جريرٍ، فقد ماتَ ضمرةُ (سنة ١٣٠ هـ). فَبَيْنَ وفاتِهِ ووفاةِ جريرٍ ثمانونَ عامًا.

الطريقُ الثالثُ:

أخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط ٤٣٨) من طريقِ إسماعيلَ بنِ عَيَّاشٍ، عن حميدِ بنِ مالِكٍ اللخميِّ، عن إبراهيمَ بنِ جريرٍ، عن أبيهِ... به.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديث عن حميدِ بنِ مالِكٍ إلَّا إسماعيلُ بنُ عَيَّاشٍ».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ منقطعٌ؛ إبراهيمُ بنُ جريرٍ لم يسمعْ من أبيهِ، كما قَالَ ابنُ حَجَرٍ في (التقريب ١٥٨)،

وحميدٌ، ضَعَّفَهُ يحيى، وأبو زرعةَ، وغيرُهُما. (لسان الميزان ٢٨١٣)،

وإسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ، مُخَلِّطٌ في غيرِ أهلِ بلدِهِ وهذا منه.

الطريقُ الرابعُ:

رواه العقيليُّ قال: حدثنا جَدِّي رَحِمَهُ اللَّهُ قال: حدثنا عارمٌ قال: حدثنا زيادُ بنُ الربيعِ اليَحْمَدِيُّ قال: حدثنا هارونُ بنُ سَوادَةَ، عن بعضِ أصحابِهِ أن جريرًا... فذكره.

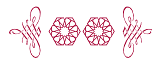
وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: هارونُ بنُ سَوادَة، لم يروِ عنه غير زيادٍ وضَعَّفَهُ الأزديُّ (الميزان ٩١٦٣).

الثانية: جهالةُ الراوي عن جريرٍ.

وقال العقيليُّ بعدَ ذِكْرِهِ لهذَا الحديثِ: «وهذا يُروى عن جريرٍ بإسنادٍ أَجْوَدَ من هذا» (الضعفاء ٢/ ٦٦)[1].

ولكنِ الحديثُ حسنٌ بمجموعِ هذه الطُرُقِ والتي سبقَ ذِكْرُهَا، **وصحَّحَهُ الصنعانيُّ** في (سبل السلام ١/ ٨٢)، **وصحَّحَ إسنادَهُ الألبانيُّ** كما سبقَ.



(١) هكذا في طبعة التأصيل وجاء في الطبعات الأخرى «قد رُوي عن جريرٍ في المسحِ بأسانيدَ جِيادٍ من غير هذا الطريق» (الضعفاء ٢/ ٧٦ دار الكتب العلمية).

٣- روايةُ: «فَضَحِكَ بَعْضُهُمْ»:

وفي رِوَايةٍ: عَنْ هَمَّام بنِ الحَارِثِ، أَنَّ جَرِيرَ بنَ عَبْدِ اللهِ قَضَى حَاجَةً مِنْ غَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، فَضَحِكَ بَعْضُهُمْ، فَقَالَ لَهُ جَرِيرٌ: «**إِنْ تَعْجَبْ، فَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَعَلَ ذَلِكَ، ثُمَّ مَسَحَ**».

۞ الحكم: إسنادُهُ حسنٌ.

التخريج:

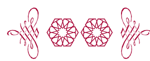
[مشكل ٢٤٩٣].

السند:

قال الطحاويُّ: حدثنا يوسفُ بنُ يزيدَ، قال: حدثنا حجاجُ بنُ إبراهيمَ، قال: حدثنا أبو شهابٍ، عنِ الأعمشِ، عن إبراهيمَ، عن هَمَّامِ بنِ الحارثِ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ، وقد رواه شعبةُ، وأبو معاويةَ، وابنُ عيينةَ وغيرُهُما، عنِ الأعمشِ بهذا الإسنادِ ليسَ فيه ذِكرُ الضَّحِكِ، كما في (صحيح البخاري ٣٨٧)، و(صحيح مسلم ٢٧٢)، وقد سبقَ تخريجُهُ.



٤- روايةُ: «مَا يُضْحِكُكُمْ؟»:

وفي رِوَايةٍ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّام بنِ الحَارِثِ، قَالَ: بَالَ جَرِيرٌ وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ، فَضَحِكُوا، فَقَالَ: «**مَا يُضْحِكُكُمْ؟ قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، وَكَانَ إِسْلَامِي بَعْدَ نُزُولِ المَائِدَةِ**»، قَالَ إِبْرَاهِيمُ: فَكَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ يُعْجِبُهُمْ هَذَا الحَدِيثُ لِأَنَّهُ كَانَ إِسْلَامُهُ بَعْدَ نُزُولِ المَائِدَةِ.

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

〘عق (٢/ ٨٦)〙.

السند:

قال العقيليُّ: حدثنا صَالحُ بنُ شُعَيبٍ، قال: حدثنا جميلُ بنُ الحسنِ، قال: حدثنا أبو همامٍ محمدُ بنُ الزِّبْرِقَانِ، قال: حدثنا هدبةُ بنُ المنهالِ، عن سليمانَ الأَعمشِ، عن إبراهيمَ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: جميلُ بنُ الحسنِ، وهو ساقطٌ، مُتَّهَمٌ بالفسقِ والكذبِ، ونقلَ مغلطاي في (إكمال تهذيب الكمال ٣/ ٢٣٩) أن في (التاريخ الأوسط) للبخاريِّ: «حديثُه ليس بشيءٍ»(١)، وسألَ البَرْذَعِيُّ أبا زرعةَ الرازيَّ عنه فقال: «قد كنتُ كتبتُ عنه، وسألتُ عنه نصرَ بنَ عليٍّ الجهضميَّ؟ فقال:

(١) ولم نقف عليه في النسخ المطبوع منه، فالله أعلم.

«اتقِ اللهَ، ذاكَ زَفَّان، يجتمعُ بالليلِ مع هؤلاءِ المغبرين، يُزَفِّن ويرقصُ معهم»، قال أبو زُرْعَةَ: «فَضَرَبْتُ على ما كتبتُ عنه» (سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ٤٩٣)، وقال ابنُ أبي حَاتمٍ: «أدركْنَاهُ ولم نكتبْ عنه» (الجرح والتعديل ٢/ ٥٢٠)، وقال عبدانُ الأهوازيُّ الحافظُ: «كان كذَّابًا فاسقًا فاجرًا»، وقال: «سمعتُ ابنَ معاذٍ يحكي عن آخرَ، عنِ امرأةٍ زعمتْ أن جَميلًا تعرَّضَ لها وراودها، فقالتْ له: اتقِ اللهَ. فقال: إنه ليأتي علينا الساعة يحلُّ لنا فيها كلُّ شيءٍ، أو كما قال»، قال عبدانُ: «وكان عندنا بالأَهْوازِ ثلاثينَ سنة لم نَكتُبْ عنه» (الكامل لابن عدي ٣/ ١٥٨).

وشَذَّ ابنُ حِبانَ فَذَكَرَهُ في (الثقات ٨/ ١٦٤)، وقال: «يُغْرِبُ».

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «وجميلُ بنُ الحسنِ لم أسمعْ أحدًا يَتَكَلَّمُ فيه غير عبدان، وهو كثيرُ الروايةِ، وعنده كتبَ سعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ، وعنده عن أبي همام الأهوازيِّ غرائبُ، وعن غيرِهِما، ولا أعلمُ له حديثًا مُنْكَرًا، وأرجو أنه لا بأسَ به. إلَّا عبدان؛ نَسَبَهُ إلى الفسقِ، وأما في بابِ الروايةِ فإنه صالحٌ» (الكامل لابن عدي ٣/ ١٥٨).

قلنا: وكلامه فيه نظر؛ من وجهين:

الأول: أن عبدانَ لم ينفردْ بالكلامِ فيه، فقد تكلَّمَ فيه أيضًا: البخاريُّ، ونصرُ بنُ عليٍّ الجهضميُّ، وتبعه أبو زرعةَ الرازيُّ، وابنُ أبي حَاتمٍ.

الثاني: هبْ أن عبدانَ تَفَرَّدَ بذلك، وهو إمامٌ حافظٌ، فَنَسَبَ الراويَّ إلى الفسقِ، فكيف يكونُ فاسقًا في نفسِهِ، صالحًا في روايتِهِ؟! كما يظهرُ من كلامِ ابنِ عَدِيٍّ، وعدالةُ الراوي شرطٌ من شروطِ قبولِ حديثِهِ.

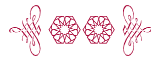
وتبعَ ابنَ عديٍّ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ، فقال: «صدوقٌ يُخطئُ، أفرطَ فيه

عبدانُ» (التقريب ٩٧٠).

ولا ندرِي من أينَ أَتَي بوصفِ الصدقِ له، ولم يوَثِّقْهُ معتبرٌ؟، في مقابلِ جرحٍ مُفَسَّرٍ من أئمةٍ أثباتٍ، فيجبُ قبولُهُ.

ولهذا اعتمدَ الذهبيُّ قولَ عبدانَ، فذكره في (ديوان الضعفاء ٧٨٢) فقال: «جميلُ بنُ الحسنِ الأَهْوَازيُّ: قال عبدانُ: فاسقٌ كذَّابٌ». وكذا فعلَ في (الكاشف ٨١٢) وزادَ كلامَ ابنِ أبي حاتمٍ.

الثانيةُ: هدبةُ بنُ المنهالِ، لم يوَثِّقْهُ معتبرٌ، وإنما ذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٧/ ٥٨٨)، وترجمَ له ابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٩/ ١١٤) ولم يذكرْ فيه جرحًا ولا تعديلًا.



٥- رِوَايةُ: «بَالَ قَائِمًا»:

وفي رِوَايةٍ: عَنْ هَمَّامِ بنِ الحَارِثِ: «**أَنَّ جَرِيرًا، بَالَ قَائِمًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ، وَصَلَّى، فَسَالتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دونَ زيادةِ: «قَائِمًا» فشَاذَّةٌ.**

التخريج:

〚حم ١٩٢٣٧〛.

سبقَ تخريجُ هذه الرواية وتحقيقُهَا في «باب البول قائمًا»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).

٦- رِوَايَةُ إِبْرَاهِيمَ بنِ جَرِيرٍ، عنْ أبيهِ:

وفي رِوايةٍ: عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَرِيرٍ أنه قال: سَالنَاهُ - يعني: أَبَاهُ - عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، فَقَامَ فَهَرَقَ المَاءَ ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ صَلَّى بِنَا صَلاةَ العَصْرِ، فَقِيلَ لَهُ: أَتَمْسَحُ بَعْدَ نُزُولِ المَائِدَةِ؟! قَالَ: هَلْ كَانَ إِسْلَامِي إِلَّا بَعْدَ نُزُولِ المَائِدَةِ؟! «**وَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْهِ بَعْدَ نُزُولِ المَائِدَةِ**».

۞ **الحكم: مرفوعُهُ حسنٌ بما سبقَ، وهذا إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** ابنُ عَدِيٍّ.

التخريج:

﴿عد (٣/ ٤١٣)﴾.

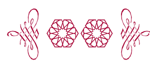
السند:

قال ابنُ عَدِيٍّ: ثنا أبو عَرُوبةَ الحرانيُّ، قال: ثنا عبدُ الوهابِ بنُ الضَّحاكِ، ثنا إسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ، ثنا حميدُ بنُ مالكٍ، حدثني إبراهيمُ بنُ جريرِ بنِ عبدِ اللهِ، عن أبيهِ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ وَاهٍ؛ مسلسلٌ بالعللِ، فعبدُ الوهابِ «متروكٌ، كذَّبَهُ أبو حاتمٍ» كما في (التقريب ٤٢٥٧)، وباقي السند تقدَّمَ الكلامُ عليه في الروايةِ السابقةِ.

والحديثُ أعلَّهُ ابنُ عَدِيٍّ بحميدِ بنِ مالكٍ فقال: «وأحاديثُهُ مقدارُ ما يرويه منكر» (الكامل ٢/ ٢٧٩).



٧- روايةُ قيسٍ، عنْ جريرٍ:

وفي رِوَايةٍ: عَنْ قَيْسٍ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ جَرِيرًا عَنِ المَسْحِ على الخُفَّينِ فقالَ: «**كُنَّا نَمْسَحُ على عَهْدِ رسول اللَّهِ** ﷺ»، قُلْنَا: أَقَبْلَ نُزُولِ المَائِدَةِ أو بَعْدَ نُزُولِ المَائِدَةِ؟ قالَ: «**إنَّمَا أَسْلَمْتُ بَعْدَ نُزُولِ المَائِدَةِ**».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، والحديثُ صحيحٌ بما سبقَ.

التخريج:

[طب (٢/ ٣٠٨/ ٢٢٨٢)].

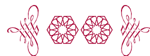
السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ، وعبدانُ بنُ أحمدَ، وزكريا بنُ يحيى السَّاجيُّ، قالوا: ثنا الحسنُ بنُ قزعةَ، ثنا بهلولُ بنُ عبيدٍ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن قَيسٍ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ وَاهٍ؛ فيه: بهلولُ بنُ عُبيدٍ الكنديُّ؛ قال عنه أبو حَاتمٍ: «ضعيفُ الحديثِ، ذاهبٌ».

وقال أبو زرعةَ: «ليسَ بشيءٍ»، وقال محمودُ بنُ غَيلانَ: «أَسْقَطَهُ أحمدُ، وابنُ مَعِينٍ، وأبو خيثمةَ»، وقالَ ابنُ يُونسَ: «منكرُ الحديثِ»، وقال ابنُ حِبانَ: «يَسرقُ الحديثَ»، وقال الحاكمُ: «رَوى أحاديثَ موضوعةً»، وقال أبو سعيدٍ البقالُ: «روى موضوعاتٍ». انظر (لسان الميزان ١٦٣٧).



٨- روايةُ: «أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ المَخْرَجَ»:

وفي رِوَايةٍ: عنْ جريرٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: **«أَنَّهُ كَانَ يَدْخُلُ المَخْرَجَ فِي خُفَّيْهِ، ثُمَّ يَخْرُجُ فَيَتَوَضَّأُ، وَيَمْسَحُ عَلَيْهِمَا»**.

۞ **الحكم:** صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

[حم ١٩٢٢٣ / مديني (لطائف ٧٣٦)].

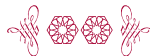
السند:

أخرجه أحمدُ - ومن طريقِهِ أبو موسى المدينيُّ - قال: ثنا أسودُ بنُ عامرٍ، ثنا شَرِيكٌ، عن إبراهيمَ بنِ جريرٍ، عن قَيسِ بنِ أبي حَازمٍ، عن جَريرٍ ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لسُوءِ حفظِ شَرِيكٍ وهو ابنُ عبدِ اللهِ النخعيُّ، قال فيه ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ يُخطئُ كثيرًا» (التقريب ٢٧٨٧).

والحديثُ صحيحٌ، وقد سبقَ في (الصحيحينِ) بنحوه. وانظر: (علل ابن أبي حاتم ١٥٦)، و(علل الدارقطني ٣٣٢٨).



٩- روايةُ: «وَضَّأْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ»:

وفي رِوَايةٍ: عن جَريرٍ رضي الله عنه، قَالَ: «**وَضَّأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ بَعْدَ مَا أُنْزِلَتِ المَائِدَةُ**».

❁ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، ضَعَّفَهُ:** العقيليُّ، وابنُ عَدِيٍّ، وابنُ القيسرانيِّ، وابنُ دَقِيقِ العِيدِ.

التخريج:

[عب ٧٦٧ "واللفظ له" / طب (٢/ ٣٥٤/ ٢٤٩٠) / طس ٣٠٠٤ / عق (٤/ ٣١٩) / عد (١٠/ ٤٩٧) / صمد ٦٧].

السند:

أخرجه عبدُ الرزاقِ - ومن طريقِهِ العقيليُّ، والطبرانيُّ -: عن ياسين الزياتِ، عن حمادِ بنِ أبي سليمانَ، عن ربعيِّ بنِ حِرَاشٍ، عن جَريرٍ... به.

وقد تُوبعَ عبدُ الرزاقِ[1]:

فرواه إبراهيمُ بنُ عبدِ الصمدِ في (أماليه ٦٧)، وابنُ عَدِيٍّ في (الكامل): من طريقِ خَلَّادِ بنِ أَسْلَمَ[2]، عن عليِّ بنِ غُرَابٍ، عن ياسين الزياتِ، ... به.

(١) وفي هذا رَدٌّ على قولِ الطبرانيِّ عقب الحديث في (الأوسط): «لم يروِ هذا الحديث عن حماد بن أبي سليمان، عن ربعيٍّ إلَّا ياسين الزيات، تفرَّدَ به عبدُ الرزاقِ».

(٢) تحرَّف اسم «خلَّاد بن أسلم» في (الكامل) لابن عدي طبعة دار الكتب العلمية، وطبعة دار الفكر إلى: (خلَّادِ بنِ سُليمانَ)، وجاء اسمه على الصواب في طبعة الرشد المعتمدة.

التحقيق

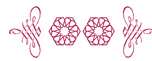
هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: ياسينُ بنُ معاذٍ الزياتُ، قال البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ»، وقال النسائيُّ وغيرُهُ: «متروكٌ»، وانظر (لسان الميزان ٨٤٠٥).

وذكره في (مناكيره) العقيليُّ، وقال عقبه: «وهذا يُروى عن جَريرٍ من طُرُقٍ صِحَاحٍ، من غيرِ هذا الوجهِ» (الضعفاء ٤/ ٣١٩).

وكذا ذكره في (مناكيره) ابنُ عَدِيٍّ، وخَتَمَ ترجَمتَهُ بقولِهِ: «ولياسين الزياتِ غيرُ ما ذكرتُ، عنِ الزُّهْرِيِّ، وعن غيرِهِ، وكلُّ رواياتِهِ أو عامَّتُهَا غيرُ محفوظةٍ» (الكامل ١٠/ ٤٩٧).

وتبعه ابنُ القيسرانيِّ في (ذخيرة الحفاظ ٥٩٣٢).

وبه أيضًا: ضَعَّفَه ابنُ دَقِيقِ العِيدِ في (الإمام ٢/ ١٠٣).



١٠- روايةُ: «وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، لَا يَنْزِعُهُمَا»:

وفي روايةٍ: عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ** ﷺ **تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، لَا يَنْزِعُهُمَا، وَيُصَلِّي فِيهِمَا**» قِيلَ لَهُ: بَعْدَ نُزُولِ المَائِدَةِ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، لكنِ الحديثُ حسنٌ بما سبقَ.**

التخريج:

﴿طب (٢/ ٣٣٤/ ٢٣٩٤) / طس ٣٦١٧ "واللفظ له"﴾.

السند:

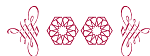
أخرجه الطبرانيُّ قال: حدثنا سعيدُ بنُ سيارٍ الواسطيُّ، قال: نا عمرُو بنُ عونٍ، قال: نا حفصُ بنُ سليمانَ، عن قيسِ بنِ مسلمٍ، عن إبراهيمَ بنِ جريرٍ، عن أبيهِ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: حفصُ بنُ سُليمانَ، وهو القارئُ صاحبُ عَاصمٍ، قال الحافظُ: «متروكُ الحديثِ مع إمامتِهِ في القراءةِ» (التقريب ١٤٠٥).

الثانية: إبراهيمُ بنُ جَريرٍ لم يسمعْ من أبيهِ، فهو منقطعٌ كما سبقَ بيانُهُ.



١١- روايةُ: «إِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ»:

وفي رِوايةٍ: عن إِبْرَاهِيمَ بنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، **أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ دَخَلَ الغَيْضَةَ، فَقَضَى حَاجَتَهُ،** فَأَتَاهُ جَرِيرٌ بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ **فَاسْتَنْجَى، وَمَسَحَ يَدَهُ بِالتُّرَابِ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيْهِ، وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ، وَعَلَى خُفَّيْهِ،** فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، قَدَمَيْكَ؟ قَالَ: «**إِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ.**

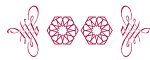
اللغة:

الغَيْضَةُ: «بِالفَتْحِ: الأَجَمَةُ، وَهِيَ مَغِيضُ مَاءٍ يَجْتَمِعُ فَيَنْبُتُ فِيهِ الشَّجَرُ، وَالجَمْعُ: غِيَاضٌ، وَأَغْيَاضٌ» (مختار الصحاح ١/ ٤٨٨).

التخريج:

[طب (٢/ ٣٣٤/ ٢٣٩٣) "واللفظ له" / هق ٥٢٦].

سبقَ تخريجُ هذه الرواية وتحقيقُهَا في باب «الاستنجاء بالماء»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



١٢- روايةُ: «أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ»:

وفي رِوَايةٍ: عن حُصَيْنِ بنِ ذَيَّالٍ الجُعْفِيِّ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلْحُسَنِ بنِ صَالِحِ بنِ حَيٍّ: **أَمْسَحُ عَلَى الخُفَّيْنِ؟** قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَإِنْ قَالَ لِي رَبِّي: مَنْ أَمَرَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: قُلِ: الحَسَنُ بنُ صَالِحِ بنِ حَيٍّ قَالَ: فَإِنْ قِيلَ لَكَ أَنْتَ؟ قَالَ: أَقُولُ: أَمَرَنِي مَنْصُورُ بنُ المُعْتَمِرِ. قَالَ: فَإِنْ قِيلَ لِمَنْصُورٍ؟ قَالَ: يَقُولُ: أَمَرَنِي إِبْرَاهِيمُ. قَالَ: فَإِنْ قِيلَ لِإبْرَاهِيمَ؟ قَالَ: يَقُولُ: أَمَرَنِي هَمَّامُ بنُ الحَارِثِ. قَالَ: فَإِنْ قِيلَ لِهَمَّامِ بنِ الحَارِثِ؟ قَالَ: يَقُولُ: أَمَرَنِي جَرِيرُ بنُ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: فَإِنْ قِيلَ لِجَرِيرٍ؟ قَالَ: يَقُولُ: «**أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ.**

التخريج:

〘طس ٥٥٧٢ "واللفظ له" / عد (٣/ ٤٩٨) / حاكم (معرفة صـ ٣١) / معر ٣٦٦〙.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا محمدُ بنُ عبد الله الحضرميُّ، قال: ثنا أبو بِلالٍ الأشعريُّ، قال: نا حصينٌ... به.

ومداره عندهم على أبي بلالٍ الأشعريِّ... به.

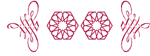
قال الطبرانيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عنِ الحسنِ بنِ صَالحٍ إلَّا حصينُ بنُ ذَيَّالٍ، تفرَّدَ به أبو بلالٍ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: أبو بلالٍ الأشعريُّ، ذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٩/ ١٩٩)، وقال: «يُغْرِبُ ويتفردُ»، وضعَّفه الدارقطنيُّ في (السنن عقب رقم ٨٥٧)، وليَّنَهُ الحاكمُ. (لسان الميزان ٨/ ٢٦، ٩/ ٣٢)، وقال البيهقيُّ: «لا يُحتجُّ بِهِ» (الخلافيات ٣/ ٤١٢).

الثانيةُ: حصينُ بنُ ذَيَّالٍ هذا لم نجدْ له ترجمةً، ولا ذِكْرًا في غيرِ هذا الحديثِ.



١٣- روايةٌ زَادَ في أولِها: «لَا صَلاةَ فِي العِيدَيْنِ قَبْلَ صَلاةِ الإِمَامِ»:

وفي رِوَايةٍ: عن جَرِيرِ بنِ عَبْدِ اللَّهِ بنِ جَرِيرٍ البَجَلِيّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: كُنْتُ آخِرَ النَّاسِ إِسْلامًا، فَحَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَرْبَعًا، قَالَ: «**لَا صَلاةَ فِي العِيدَيْنِ قَبْلَ صَلَاةِ الإِمَامِ، وَلا ذَبْحَ قَبْلَ أَنْ يَذْبَحَ الإِمَامُ**». وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «**النَّاسُ يَنْظُرُونَ يَوْمَ القِيَامَةِ فِي الجَنَّةِ إِلَى رَبِّهِمْ، كَمَا يَنْظُرُونَ إِلَى الشَّمْسِ وَالقَمَرِ فِي الدُّنْيَا**». «**وَرَأَيْتُهُ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ بَعْدَ نُزُولِ المَائِدَةِ**».

۞ **الحكم:** إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

﴿متشابه (١/ ٤٩٣) "واللفظ له" / بشن ٢٥٣﴾.

السند:

أخرجه الخطيبُ قال: أنا محمدُ بنُ أحمدَ بنِ رزق، نا محمدُ بنُ حسنٍ الكرخيُّ، نا محمدُ بنُ يونسَ القرشيُّ، نا حجَّاجُ بنُ نُصَيْرٍ، نا مقاتلُ بنُ سُليمانَ، حدثني جريرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ جريرٍ البجليُّ، عن أبيهِ، عن جدِّهِ، ... به.

ورواه ابنُ بِشْرَانَ في (أماليه) قال: أخبرنا أبو أحمدَ حمزةُ بنُ محمدٍ بنِ العباسِ بنِ الحارثِ، ثنا محمدُ بنُ يُونسَ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأولى: مقاتلُ بنُ سُليمانَ، وهو البلخيُّ: متروكٌ كما سبقَ مِرارًا.

الثانية: حجَّاجُ بنُ نُصَيرٍ، «ضعيفٌ، وكان يَقْبَلُ التلْقِينَ» (التقريب ١١٣٩).

الثالثة: محمدُ بنُ يونسَ، وهو الكديميُّ: «ضعيفٌ» (التقريب ٦٤١٩).



[٢٤٠٧ط] حَديثُ حُذَيْفَةَ:

عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَانْتَهَى إِلَى سُبَاطَةِ قَوْمٍ، فَبَالَ قَائِمًا، فَتَنَحَّيْتُ فَقَالَ: «**ادْنُهْ**»، فَدَنَوْتُ حَتَّى قُمْتُ عِنْدَ عَقِبَيْهِ، «**فَتَوَضَّأَ، فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ**».

الحكم: صحيح (م).

التخريج:

﴿م (٢٧٣/ ٧٣) "واللفظ له" / د ٢٣ / ت ١٣/ ...﴾.

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ برواياتِهِ في «باب البول قائمًا»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٤٠٨ط] حديثُ المُغيرَةِ بنِ شُعْبَةَ:

عَنِ المُغيرَةِ بنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي سَفَرٍ (مَسِيرٍ)، فَقَالَ: «**أَمَعَكَ ماءٌ؟**»، قُلتُ: نَعَمْ، **فَنَزَلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَمَشَى حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فِي سَوَادِ اللَّيْلِ، ثُمَّ جَاءَ**، فَأَفْرَغْتُ عليهِ الإِدَاوَةَ، **فَغَسَلَ وَجْهَهُ ويديهِ**، وَعَليهِ جُبَّةٌ مِن صُوفٍ، **فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُخرجَ ذِرَاعَيْهِ مِنهَا، حَتَّى أَخْرَجَهُمَا مِن أَسفلِ الجُبَّةِ، فَغَسَلَ ذِرَاعَيهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ**، ثُمَّ أَهْوَيْتُ لأَنْزِعَ خُفَّيْهِ، فَقَالَ: «**دَعْهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ**» **فَمَسَحَ عَلَيْهِما**.

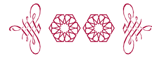
۞ الحكم: متفق عليه (خ ، م).

التخريج:

[خ ٥٧٩٩ و"اللفظ له"، ٢٠٦ "مختصرًا" / م ٢٧٤ "والرواية له" / د ١٥٠ / حم ١٨١٥٩، ١٨١٧١ ، ١٨١٩٦، ١٨٢٣٥، ١٨٢٤٢ / مي ٧١٣ / عه ٥٦١، ٧٧٠ / طب (٢٠/ ٣٧١/ ٨٦٤ - ٨٦٦)، (٢٠/ ٣٧٢/ ٨٦٨، ٨٦٩)، (٢٠/ ٣٧٣/ ٨٧١)، (٢٠/ ٣٧٧/ ٨٨١)، (٢٠/ ٣٩٨/ ٩٤٦) / طس ٥٣٣، ٣٥٢٥ ، ٥٢٨٧، ٨٩٣٣ / مسن ٦٣١/ هق ١٣٤٨ / هقخ ٩٩٣ / بغ ٢٣٥ / نبغ ٧٧٩ / طيو ٦١٨ / صحا ٦٢٢٩ / أصبهان (٢/ ٣٣٤) / كر (٢٦/ ٢٣٠)، (٤٠/ ٢٩٧)، (٦٠/ ٢٨) / علحا ٨ ، ١٠، ١٦٠ / يخ (٤/ ١٥٠) / علقط (٣/ ٢٩١) / عساكر (بلدانية ص ١٠٤ - ١٠٦) / زهر ٢٢٦ / لف ١٠٠ / قا (٣/ ٨٧) / خطل (٢/ ٨٦٥) / محد (٤/ ٣٠١) / تحقيق ٢٤٣ / تمهيد (١١/ ١٢٨ - ١٢٩) / منذ ٤٦٥، ٤٦٦ / محلى (٢/ ٨١) / بغت (٢/ ٢٣) / فاصل ٥٥٦ / معر ٢٤٠٠ / حداد ٢٩٠ / إمام (٢/ ١٠٦)].

السند:

قال البخاريُّ (٥٧٩٩): حدثنا أبو نُعَيمٍ، حدثنا زكرياءُ، عن عَامرٍ، عن عروةَ بنِ المغيرةِ، عن أبيهِ... به.



١- روايةٌ فيها «صِفَةُ الوُضوءِ مَعَ المَسْحِ»:

وفي رِوَايةٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ في سَفَرٍ [لَا أَعْلَمُهُ إلَّا قَالَ: في غَزْوَةِ تَبُوكَ][١] [فَقَالَ لِي: «تَخَلَّفْ يَا مُغِيرَةُ، وَامْضُوا أَيُّهَا النَّاسُ». قَالَ: فَمَضَى النَّاسُ وَتَخَلَّفْتُ][٢]، فقال: «يا مُغِيرَةُ، خُذِ الإِدَاوَةَ»، فَأَخَذْتُهَا، فَانْطَلَقَ رسولُ اللَّهِ ﷺ [لِحَاجَتِهِ][٣] حتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَقَضَى حَاجَتَهُ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَأْمِيَّةٌ، [ثُمَّ أَقْبَلَ فَلَقِيتُهُ][٤] [بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ][٥] [فَقُمْتُ أَسْكُبُ عَلَيْهِ المَاءَ][٦] [وَهُوَ يَتَوَضَّأُ،][٧] [فَمَضْمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ، وَغَسَلَ وَجْهَهُ][٨]، فَذَهَبَ لِيُخْرِجَ يَدَهُ من كُمِّهَا فَضَاقَتْ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِن أَسْفَلِهَا [فَغَسَلَهُمَا][٩]، فَصَبَبْتُ عَليهِ فَتَوَضَّأَ وُضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، وَمَسَحَ [بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ][١٠] على خُفَّيْهِ، ثُمَّ صَلَّى».

۞ الحكم: صحيح (خ، م).

التخريج:

[خ ١٨٢ "والزيادة السابعة، والعاشرة له"، ٢٠٣ "والزيادة الخامسة له"، ٣٨٨ "مختصرًا"، ٣٦٣ "واللفظ له"، ٢٩١٨ «والزيادة الرابعة له"، ٤٤٢١ «والزيادة الأولى، والسادسة له"، ٥٧٩٨ "والزيادة الثالثة، والثامنة، والتاسعة له" / م (٢٧٤/ ٧٥ - ٧٧) / ن ٨١، ١٢٨ - ١٢٩ /

كن ٩٦، ٩٧، ٢١٣، ١٥١، ١٦١، ١٣٧، ٢١٠، ٩٧٨٢ / جه ٣٩٣، ٥٤٥ / حم ١٨١٩٠، ١٨١٧٠، ١٨٢٢٦، ١٨٢٢٩ / خز ٢١٥ / عه ٧٧٦، ٥٦٠ - ٥٦١ / عب ٧٤٩، ٧٥٠ / ش ١٨٦٧، ١٨٧٠، ١٨٨٣، ١٨٨٨ / مش (مط ٤٣١٥)، (خيرة ٤٣٠٨) / حمد ٧٧٦ "والزيادة الثانية له" / طب (٢٠/ ٣٦٨/ ٨٥٨)، (٢٠/ ٣٧٥، ٣٧٦/ ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩)، (٢٠/ ٣٨٠/ ٨٨٩)، (٢٠/ ٣٩٨/ ٩٤٤)، (٢٠/ ٤٠٥/ ٩٦٧)، (٢٠/ ٤٠٦ - ٤٠٧/ ٩٧١، ٩٧٢)، (٢٠/ ٤٠٨/ ٩٧٦، ٩٧٧)، (٢٠/ ٤١٠-٤١١/ ٩٨٤ - ٩٨٥)، (٢٠/ ٤١٣/ ٩٩٠)، (٢٠/ ٤١٥/ ٩٩٧)، (٢٠/ ٤١٨/ ١٠٠٦، ١٠٠٧)، (٢٠/ ٤٢٢/ ١٠١٨)، (٢٠/ ٤٢٥/ ١٠٢٨، ١٠٢٩)، (٢٠/ ٤٤٢/ ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١)، (٢٠/ ٤٤٤/ ١٠٨٥) / طس ١٢٩٩، ٣١٠٦، ٣٦١٩، ٥٣١٩، ٨١٠٥ / طش ٣٧٢، ٣٥٩٣ / تخ (١/ ٣٩٠) / أم (٨/ ٦٢٢) / شف ٧٦ / جعد ٢٩١٣ / معر ٧٢٦ / هق ٣٩٢، ١٢٩١، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣٥٠، ٤١٩٢ / هقع ١٩٦٠ / عد (٣/ ٣١٦)، (٥/ ١٥٧) / خل ٢٦٢، ٢٦٤ / محد (١/ ٣٢٨) / حيان ٩ / مسن ٦٢٧ - ٦٣٠ / حل (٥/ ١٩١) / حنف (نعيم صـ ٧٦، ٨٥، ٢٥٦) / أصبهان (١/ ٣٠٦) / شيباني ١١ / آثار ٦٨ / مطرز ١٢٣ / طيل ٣٦٨ / مث ١٥٥٤، ١٥٥٥ / تحقيق ٢٣٢ / خط (١٢/ ٤٨٠)، (١٦/ ٤١٣) / رشيق ٧٨ / فقط (الجزء الثالث ٣٣)، (أطراف ٤٣٦٨، ٤٣٧٠، ٤٣٧١، ٤٣٧٣، ٤٣٧٤، ٤٣٨٢، ٤٣٩٠، ٤٣٩١، ٤٣٩٢) / علقط ١٢٤١ / مخلص ٢٦٥٧، ٢٩٠٨ / بشران ١٢٩١ / طاهر (تصوف ٧٥) / جع ٤٠٨ / تخث (السفر الثاني ٤٠٧٤، ٤٢٣٤) / ثحب (٤/ ٦٩)، (٥/ ٣١٧) / كر (٤/ ١٩٧)، (٨/ ٢١٩)، (٢٦/ ٢٣١، ٢٣٣)، (٦٠/

١٤) / مطرز ١٢٣ / متشابه (٢/ ٦٠١) / تذ (٣/ ٥٩ - ٦٠) / ص (كبير ٢٢/ ١٦٧)].

السند:

قال البخاريُّ (٣٦٣): حدثنا يحيى، قال: حدثنا أبو معاويةَ، عنِ الأَعمشِ، عن مسلمٍ، عن مسروقٍ، عن مغيرةَ بنِ شعبةَ... به.

ورواه مسلمٌ (٢٧٤/ ٧٧) عن أبي بكرِ بنِ أَبي شيبةَ وأبي كُرَيبٍ، عن أبي معاويةَ... به.

وقد تَابعَ أبا معاويةَ غيرُ وَاحدٍ:

فقد رواه البخاريُّ (٣٨٨) من طريقِ أبي أُسامةَ، عنِ الأَعمشِ، عن مسلمٍ، عن مسروقٍ، عنِ المغيرةِ بنِ شعبةَ... به. مختصرًا.

ورواه البخاريُّ (٢٩١٨، ٥٧٩٨) من طريقِ عبدِ الواحدِ بنِ زيادٍ، حدَّثنا الأَعْمشُ، عن أبي الضُّحَى مُسْلِم - هو ابنُ صُبَيْحٍ -، عن مسروقٍ، قال: حدَّثني المغيرةُ بنُ شعبةَ... به.

وقد رُوي من طُرُقٍ أُخرَى كَثيرةٍ عنِ المغيرةِ، منها:

ما رواه البخاريُّ (١٨٢، ٢٠٣، ٤٤٢١)، ومسلمٌ (٢٧٤/ ٧٥) من طريقِ سعدِ بنِ إبراهيمَ، عن نافعِ بنِ جُبيرٍ، عن عُروةَ بنِ المغيرةِ، عن أبيه المغيرةِ ابنِ شعبةَ، نحوه.

ورواه مسلمٌ (٢٧٤/ ٧٦) قال: وحدثنا يحيى بنُ يحيى التَّمِيمِيُّ، أخبرنا أبو الأَحْوَصِ، عن أَشْعَثَ، عنِ الأَسودِ بنِ هِلالٍ، عنِ المغيرةِ بنِ شعبةَ، نحوه.

وثَمَّةَ طُرُقٌ أُخرَى انظرْ بعضَهَا فيما يَأْتِي مِن رِوَاياتٍ.

٢- روايةُ فِيَها زِيَادَةُ: «فَمَسَحَ بِنَاصِيتِهِ، وعَلى العِمَامَةِ»:

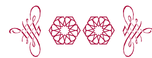
وفي رِوَايةٍ مختصرةٍ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ (مُقَدَّمِ رَأْسِهِ)، وَعَلَى العِمَامَةِ، وَعَلَى الخُفَّيْنِ**».

۞ **الحكم: صحيح** (م). إلَّا أنَّ طُرُقَهُ لا تخلو من مقالٍ في ثبوتِ زيادة المسحِ على النَّاصِيةِ والعِمامةِ، وقد تقدَّم من طرقٍ عنِ المغيرةِ بدونهما.

التخريج:

[م (٢٧٤/ ٨٣) "واللفظ له"، (٢٧٤/ ٨٢) "والرواية له ولغيره" / د ١٤٩ / ت ١٠١/ . . .].

سبقَ تخريجُ هذه الرواية وتحقيقُهَا في بابِ: «المَسْحِ عَلَى النَّاصِيَةِ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



٣- روايةُ أنَّهُ غزَا مَعهُ غَزْوَةَ تَبوكَ، وفِيهَا: «وَمَسَحَ بِناصِيَتِهِ وَعَلَى العِمامَةِ»:

وفي رِوَايةٍ: عَنِ المُغيرَةِ بنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، [أَنَّهُ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ تَبُوكَ][١] قالَ: **تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَتَخَلَّفْتُ مَعَهُ**، (**عَدَلَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ**)[١]، [في غَزْوَةِ تَبُوكَ قَبْلَ الفَجْرِ][٢] [**فَلَمَّا كَانَ مِنَ السَّحرِ، ضَرَبَ عُنُقَ رَاحِلَتِي، فَظَنَنْتُ أَنَّ لَهُ حَاجَةً، فَعَدَلْتُ مَعَهُ، فَانْطَلَقْنَا حَتَّى بَرَزْنَا عَنِ النَّاسِ، فَنَزَلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، ثُمَّ انْطَلَقَ، فَتَغَيَّبَ عَنِّي حَتَّى مَا أَرَاهُ، فَمَكَثَ طَوِيلًا، ثُمَّ جَاءَ**][٣]، **فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ** [**قَالَ: «حَاجَتَكَ؟»** فَقُلْتُ: لَيْسَتْ لِي حَاجَةٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ][٤]. قَالَ: «**أَمَعَكَ مَاءٌ؟**». فَأَتَيْتُهُ بِمِطْهَرَةٍ، [فَسَكَبْتُ عَلَى يَدِهِ مِنَ الإِدَاوَةِ][٥]، **فَغَسَلَ كَفَّيْهِ** [**ثَلَاثَ مَرَّاتٍ**][٦]، [**فَأَحْسَنَ غَسْلَهُمَا**][٧]، **وَوَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يَحْسِرُ عَنْ ذِرَاعَيْهِ فَضَاقَ كُمُّ الجُبَّةِ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الجُبَّةِ، وَالقَى الجُبَّةَ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، وَغَسَلَ ذِرَاعَيْهِ** [**إِلَى المِرْفَقَيْنِ**][٨]، (**فَغَسَلَ يَدَهُ اليُمْنَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَيَدَهُ اليُسْرَى ثَلَاثَ مَرَّاتٍ**)[٢]، **وَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى العِمامَةِ، وَعَلَى خُفَّيْهِ** [**ولم ينزعهما**][٩]، **ثُمَّ رَكِبَ**، وَرَكِبْتُ، فَانْتَهَيْنَا إِلَى القَوْمِ وَقَدْ قَامُوا فِي الصَّلَاةِ يُصَلِّي بِهِمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفٍ، [فَصَلَّى بِهِمْ حِينَ كانَ وَقْتُ الصَّلَاةِ][١٠]، وَقَدْ رَكَعَ بِهِمْ رَكْعَةً [مِنْ صَلَاةِ الفَجْرِ][١١]، [قَالَ المُغِيرَةُ: فَأَرَدْتُ تَأْخِيرَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**دَعْهُ**»][١٢]، **فَلَمَّا أَحَسَّ بِالنَّبِيِّ ﷺ** ذَهَبَ يَتَأَخَّرُ **فَأَوْمَأَ إِلَيْهِ** [**أَنْ يَمْضِيَ**][١٣]، فَصَلَّى بِهِمْ، [**فَأَدْرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِحْدَى الرَّكْعَتَيْنِ، فَصَلَّى مَعَ النَّاسِ الرَّكْعَةَ الآخِرَةَ**][١٤]، فَلَمَّا سَلَّمَ [عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ عَوْفٍ][١٥] **قَامَ النَّبِيُّ ﷺ** [**يُتِمُّ صَلَاتَهُ**][١٦]، وَقُمْتُ، **فَرَكَعْنَا الرَّكْعَةَ الَّتِي سَبَقَتْنَا** [**ولم يَزِدْ عليها شَيْئًا**][١٧]. [فَأَفْزَعَ ذَلِكَ المُسْلِمِينَ فَأَكْثَرُوا التَّسْبِيحَ][١٨] [لِأَنَّهُمْ سَبَقُوا النَّبِيَّ ﷺ بِالصَّلَاةِ][١٩] [**فَلَمَّا قَضَى النَّبِيُّ ﷺ** صَلَاتَهُ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ،

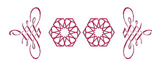
ثُمَّ قَالَ: «أَحْسَنْتُمْ» أَوْ قَالَ: «قَدْ أَصَبْتُمْ»؛ يَغْبِطُهُمْ أَنْ صَلَّوُا الصَّلَاةَ لِوَقْتِهَا][٢٠].

۞ **الحكم: صحيح** (م)، عدا بعض الروايات والزيادات فلغيره.

التخريج:

[م (٢٧٤ - ٨١) "واللفظ له"، (٢٧٤ - ١٠٥) "والزيادة الأولى، والسادسة، والثامنة، والثانية عشر، والرابعة عشر، والخامسة عشر، والسادسة عشر، والثامنة عشر، والعشرون له" / د ١٤٩ "والرواية الأولى له، والزيادة الثانية، والخامسة، والعاشرة، والحادية عشر، والتاسعة عشر له"، ١٥٢ "والزيادة الثالثة عشر، والسابعة عشر له" / ن ١١٣ / كن ١٣٦، ٢١١ - ٢١٣ / جه ١٢٠٩ "مختصرًا" / طا ٧٩ / حم ١٨١٣٤ "والزيادة الثالثة، والسابعة له"، ١٨١٦٠، ١٨١٦١، ١٨١٦٤ "والزيادة الرابعة له"، ١٨١٦٥، ١٨١٧٢، ١٨١٧٥ "والزيادة التاسعة، والرواية الثانية له"، ١٨١٨٢، ١٨١٩٤، ١٨١٩٥/ ....].

سبقَ تخريجُ هذه الرواية وتحقيقُها في بابِ: «المَسْحِ عَلَى النَّاصِيَةِ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



٤- روايةُ: «وَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَجَانِبَيْ عِمَامَتِهِ»:

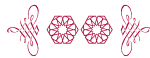
وفي رِوَايةٍ: عَنِ المُغِيْرَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «خَصْلَتَانِ لَا أَسْأَلُ عَنْهُمَا أَحَدًا بَعْدَ مَا شَهِدْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: **كُنَّا مَعَهُ فِي سَفرٍ فَبَرَزَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ جَاءَ فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَجَانِبَيْ عِمَامَتِهِ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ**. قَالَ: وَصَلَاةُ الإِمَامِ خَلْفَ الرَّجُلِ مِنْ رَعِيَّتِهِ، فَشَهِدْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ **أَنَّهُ كَانَ فِي سَفرٍ فَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَاحْتَبَسَ عَلَيْهِمُ النَّبِيُّ** ﷺ فَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَقَدَّمُوا ابنَ عَوْفٍ فَصَلَّى بِهِمْ، **فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ** ﷺ **فَصَلَّى خَلْفَ ابنِ عَوْفٍ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ، فَلَمَّا سَلَّمَ ابنُ عَوْفٍ، قَامَ النَّبِيُّ** ﷺ **فَقَضَى مَا سُبِقَ بِهِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ رجالُهُ ثقاتٌ، وصحَّحَهُ:** البغويُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

[ن ١١٤ "واللفظ له" / كن ١٣٩ / حم ١٨١٥٧ "مختصرًا" / خز ١٧٢٧/ ....].

سبقَ تخريجُ هذه الرواية وتحقيقُهَا في بابِ: «المَسْحِ عَلَى النَّاصِيَةِ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



٥- روايةُ: «المُوقَيْنِ»:

وفي رِوَايةٍ: عَنِ المُغِيْرَةِ قَالَ: «رَأَيْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى المُوقَيْنِ (خُفَّيْهِ)، والخِمَارِ (العِمَامَةِ)».

الحكم: إسنادُهُ رجالُهُ ثقاتٌ.

التخريج:

تخث (السفر الثاني ٤٢٣٢) "واللفظ له" / طب (٢٠/ ٣٧٩/ ٨٨٥) "والرواية الثاية له" / خل ٢٦٢ "والرواية الأُولى له".

السند:

أخرجه ابنُ أبي خيثمةَ في (تاريخه - السفر الثاني)، قال: حدثنا موسى ابنُ إسماعيلَ، قال: حدثنا حمادُ بنُ سلمةَ، قال: أنا حميدٌ - يعني: الطويلَ-، عن بَكرِ بنِ عبدِ اللهِ المزنيِّ، عن حمزةَ بنِ المغيرةِ بنِ شعبةَ، عن أبيهِ... به.

وأخرجه الطبرانيُّ في (المعجم الكبير) قال: حدثنا عليُّ بنُ عبدِ العزيزِ، ثنا حجَّاجُ بنُ المنهالِ، ثنا حمادُ بنُ سلمةَ... به.

التحقيق

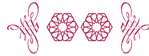
هذا إسنادٌ رجالُهُ كُلُّهم ثقاتٌ، ولكن المشهور في حديث بَكْرٍ هذا بذكرِ المسحِ على النَّاصيةِ وعلى العِمامةِ، دون الاقتصارِ على أحدِهما.

وقد خُولِفَ بكرٌ في ذِكرهما، كما تقدَّم بيانُهُ، والله أعلم.

وقد رُوي الحديثُ بالاقتصارِ على المسحِ على العِمامةِ، أوِ الخمارِ، من طُرُقٍ أُخرَى:

أخرجه أبو الشيخ في (أخلاق النبي ﷺ ٢٦٢)، قال: حدثنا محمدُ بنُ أحمدَ بنِ معدانَ، نا يوسفُ بنُ مُوسى، نا عبيدُ اللهِ بنُ مُوسَى، نا حريثٌ، عنِ الشعبيِّ، عن مسروقٍ، عنِ المغيرةِ بنِ شعبةَ، قَالَ: «**خَرَجَ النَّبِيُّ** ﷺ **لِبَعْضِ حَاجَتِهِ**، فَاتَّبَعْتُهُ بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ، **فَلَمَّا قَضَى حَاجَتَهُ**، قُمْتُ لِأُوَضِّئَهُ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ رُومِيَّةٌ ضَيِّقَةُ الكُمِّ، **فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِهَا وَطَرَحَهَا عَلَى عَاتِقِهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ وَالخِمَارِ، ثُمَّ صَلَّى**».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، حريثٌ هو ابنُ أبي مَطر: «ضعيفٌ» كما في (التقريب ١١٨٢).



٦- روايةُ: «أَتَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ؟!»:

وفي رِوَايةٍ: أَنَّهُ وَضَّأَ النَّبِيَّ ﷺ **فَتَوَضَّأَ**، **وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ**، فَقَالَ لَهُ: [أَتَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ؟!] فَقَالَ: «[**نَعَمْ**،] **إِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ**».

۞ الحكم: صحيح (م).

التخريج:

[م ٢٧٤ "واللفظ له" / خز ٢٠٢، ٢٠٣ "والزيادتان له ولغيره" / حب ١٣٢١ / أم ٨٣ / عه ٧٧٣، ٧٧٥ / طب (٢٠/ ٣٧٢/ ٨٦٧) / قط ٧٤٩ / سعدان ٢٠ / هق ١٣٥١ / هقع ٢٠٤٤ / هقغ ١٢٨ / هقخ ٩٩٤ / خط (١٤/ ٤٢١) / بغ تحت رقم ٢٣٦].

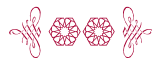
السند:

قال مسلمٌ: وحدَّثَنِي محمدُ بنُ حَاتمٍ، حدَّثَنا إسحاقُ بنُ مَنصورٍ، حدَّثَنا عمرُ بنُ أبي زَائدةَ، عنِ الشَّعبيِّ، عن عُرْوَةَ بنِ المغيرةِ، عن أَبيهِ . . . به.

والزيادتان صحيحتان:

أخرجهما ابنُ خزيمةَ قَالَ: نا القاسمُ بنُ بِشرِ بنِ مَعْروفٍ، نا ابنُ عُيينةَ، عن زكريا، وحُصَينٍ، ويُونسَ، عنِ الشَّعْبيِّ، عن عروةَ بنِ المغيرةِ، عن أبيه . . . به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُهُ ثقاتٌ، وكذا رواه جماعةٌ من طُرُقٍ عنِ ابنِ عُيينةَ . . . به.



٧- روايةُ: «أَيَمْسَحُ أَحَدُنَا..؟»:

وفي رِوَايةٍ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيَمْسَحُ أَحَدُنَا عَلَى الخُفَّينِ؟ قَالَ: «**نَعَمْ، إِذَا أَدْخَلَهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ**».

۞ **الحكم: صحيح.**

التخريج:

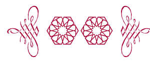
[شف ٧٥ / حمد ٧٧٦ "واللفظ له" / قط ٧٦٣].

السند:

قَالَ الحميديُّ: حدثنا سفيانُ، قال: حدثنا زكريا بنُ أبي زائدةَ، وحصينُ ابنُ عبدِ الرحمنِ السلميُّ، ويونسُ بنُ أبي إسحاقَ، عنِ الشعبيِّ، عن عروةَ ابنِ المغيرةِ بنِ شُعْبَةَ، عن أبيهِ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ غير يونس فمن رجالِ مسلمٍ، وهو متابعٌ كما هو ظاهر.



٨- روايةُ: «فَغَمَزَ ظَهْرِي»:

وفي رِوَايةٍ بِلفظِ: «**فَقَرَعَ (فغمَزَ) ظَهْرِي** [أَوْ كَتِفِي] **بِعَصًا كَانَتْ مَعَهُ ...**» الحديث بنحوه.

الحكم: لا يَصحُّ بهذا اللفظِ، والصوابُ ما وقعَ عندَ أحمدَ بلفظِ: «ضَرَبَ عُنُقَ رَاحِلَتِي».

اللغة:

قَرَعَ: «يُقَالُ: قَرَعْتُ الشَّيْءَ أَقْرَعُهُ: ضَرَبْتُهُ» (مقاييس اللغة ٥/ ٧٢).

التخريج:

﴿ن ٨٥ "واللفظ له" / كن ١٠٥، ١٣٨ / حم ١٨١٩٣ "والزيادتان والرواية له" / طب (٢٠/ ٣٧٣/ ٨٧٠) / مشكل ٥٦٥٤ / خطل (٢/ ٨٦٢ - ٨٦٣)﴾.

السند:

قال النسائيُّ: أخبرنا محمدُ بنُ إبراهيمَ البصريُّ، عن بشرِ بنِ المفضلِ، عنِ ابنِ عَونٍ، عن عامرٍ الشعبيِّ، عن عروةَ بنِ المغيرةِ، عنِ المغيرةِ، وعن محمدِ بنِ سيرينَ، عن رجلٍ حَتَّى رَدَّهُ إلى المغيرةِ - قال ابنُ عون: ولا أحفظُ حديثَ ذا من حديثِ ذا - أن المغيرةَ قَالَ... به.

وكذا رواه أحمدُ، والطبرانيُّ، والطحاويُّ، من طريقِ ابنِ عَونٍ على الشَّكِّ من غيرِ تمييزٍ.

التحقيق

هكذا روى ابنُ عَونٍ هذا الحديثَ من طريقينِ: **أحدهما صحيحٌ، والآخر**

ضعيفٌ لعدمِ معرفة حالِ الواسطة بين ابنِ سيرين والمغيرةِ، ولا يصحُّ المتنَ بالسندِ الأولِ وحده؛ لأنَّ ابنَ عَونٍ صَرَّحَ أنه قدِ اختلطَ عليه كلا المتنينِ، فلا يُفَرِّقُ لفظَ هذا من لفظِ هذا.

وقد رواه أحمدُ من طريقِ ابنِ سيرينَ بغيرِ هذا اللفظِ، فرواه عن إسماعيلَ ابنِ عُليةَ، أخبرنا أيوبُ، عن محمدٍ، عن عمرِو بنِ وهبٍ الثقفيِّ قَالَ: كُنَّا معَ المغيرةِ بنِ شُعْبَةَ... الحديث. وجاء فيه: «**فَلَمَّا كَانَ مِنَ السَّحَرِ، ضَرَبَ عُنُقَ رَاحِلتِي**».

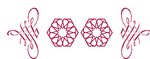
وهذا إسنادُهُ صحيحٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ غير عمرو وهو ثقة، كما تقدَّم.

تنبيه:

رواه الطحاويُّ في (مشكل الآثار) عن يزيدَ بنِ سِنَانٍ، حدثنا أزهرُ بنُ سعدٍ السَّمَّانُ، عن ابنِ عَوْنٍ، عنِ الشعبيِّ، حدَّثني عروةُ بنُ المغيرةِ بنِ شعبةَ، عن أبيهِ... به، لم يذكرْ طريقَ ابنِ سيرينَ، وهذا وهم كما هو ظاهرٌ من روايةِ النسائيِّ، وانظر (الفصل للوصل ٢/ ٨٦٢).

وقد رواه الطحاويُّ نفسُهُ في الروايةِ التي قبلها منَ الطريقينِ فقال: «حدثنا الحسينُ بنُ نَصر، قال: سمعتُ يزيدَ بنَ هارونَ، أخبرنا ابنُ عَونٍ، عن عروةَ ابنِ المغيرةِ بنِ شعبةَ، عن أبيهِ، وابنِ عَونٍ، عنِ ابنِ سيرينَ، يرفعه إلى المغيرةِ بنِ شعبةَ».

وقد يُستَدَلُّ بهذا على أن الوهمَ ليسَ منَ الطحاويِّ، وإنما هو ممن فوقه.



٩- روايةُ: «لَمْ أَمْشِ حَافِيًا بَعْدُ»:

وفي روايةٍ بلفظِ: «**إِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ، ثُمَّ لَمْ أَمْشِ حَافِيًا بَعْدُ** (لَمْ أَحْتَفِ بَعْدُ)».

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا اللفظِ، وضَعَّفَهُ:** ابنُ عبدِ الهادي، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿حم ١٨١٤١ "واللفظ له" / هق ١٣٤٩ "والرواية له"﴾.

السند:

قال أحمدُ: حدثنا عبدةُ بنُ سُليمانَ أبو محمدٍ الكلابيُّ، حدثنا مجالدٌ، عنِ الشعبيِّ، عنِ المغيرةِ بنِ شعبةَ، ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ مجالدٍ، فقد ضَعَّفَهُ الجمهورُ، وقال الحافظُ: «ليس بالقوي، وقد تغيَّر في آخرِ عُمرِهِ» (التقريب ٦٤٧٨).

وأما قولُ الهيثميِّ في (المجمع ١٣٤٩): «ورجالُهُ رجالُ الصحيحِ»، فليسَ بصحيحٍ؛ لأن مسلمًا إنما أخرجَ لمجالدٍ مقرونًا بغيرِهِ كما قال المزيُّ.

وقد وهم مجالدٌ في سندِهِ ومَتْنِهِ:

فأما سندُهُ؛ ففي قولِهِ: (عنِ الشعبيِّ، عنِ المغيرةِ). وإنما رواه الشعبيُّ، عن عروةَ بنِ المغيرةِ، عن أبيه كما سبقَ.

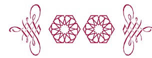
قال ابنُ عبدِ الهادي: «مُجالدٌ: تَكَلَّمَ فيه غيرُ واحدٍ، وأصلُ حديثِ المغيرةِ في (الصحيح) من روايةِ الشعبيِّ، عن عروةَ بنِ المغيرةِ، عنه» (تنقيح التحقيق ١/ ٣٣٦).

وأما مَتْنُهُ؛ ففي قوله: «**ثُمَّ لَمْ أَمْشِ حَافِيًا بَعْدُ**». وهذه الزيادةُ منكرةٌ، لتفردِ مجالدٍ بها دون كلّ مَن رَوى الحديثَ عنِ الشعبيِّ، بل ودون كلّ مَن رواه عنِ المغيرةِ، وقد تقدَّمَ الحديثُ في (الصحيحين) وغيرِهِما من وجوهٍ عنِ المغيرةِ بدونِ هذه الزيادةِ.

ولذا قال الألباني: «وهذه زيادةٌ منكرةٌ؛ لتفردِ مُجالدٍ - وهو ابنُ سَعيدٍ - بها دون جميعِ مَن رواه عنِ الشعبيِّ» (صحيح أبي داود ١/ ٢٦٠).

قلنا: وقد وقفنا لمجالدٍ على متابعةٍ بذكرِ هذه الزيادةِ دون سندِهِ.

أخرجها البيهقيُّ في (السنن) قال: أخبرنا أبو الحسنِ بنُ عَبدانَ، أخبرنا أبو بكرِ بنُ مَحْمُوَيْه العسكريُّ، حدثنا عِيسى بنُ غَيلَانَ، حدثنا يحيى بنُ صَالحٍ، حدثنا مُوسَى بنُ أَعين، عن إسماعيلَ، هو ابنُ أبي خَالدٍ عن عَامرٍ، عن عروةَ بنِ المغيرةِ، عن أَبيهِ... به.



١٠- رِوَايةُ: «بِهَذَا أَمَرَني رَبِّي ﷻ»:

وَفي رِوَايةٍ عَنهُ قَالَ: أَنَّهُ سَافَرَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، **فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَادِيًا، فَقَضَى حَاجَتَهُ، ثُمَّ خَرَجَ، فَأَتَاهُ، فَتَوَضَّأَ، فَخَلَعَ خُفَّيْهِ، فَتَوَضَّأَ، فَلَمَّا فَرَغَ، وَجَدَ رِيحًا بَعْدَ ذَلِكَ، فَعَادَ فَخَرَجَ، فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ**، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، نَسِيتَ؟ لَمْ تَخْلَعِ الخُفَّيْنِ، قَالَ: «**كَلَّا، بَلْ أَنْتَ نَسِيتَ، بِهَذَا أَمَرَنِي رَبِّي ﷻ**».

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا السياقِ، وضَعَّفَه:** العقيليُّ، والذهبيُّ، **وأنكرَهُ:** الألبانيُّ.

التخريج:

﴿د ١٥٥ "مختصرًا" / حم ١٨١٤٥ "واللفظ له"، ١٨٢٢٠ / ك ٦١٦ / ك (معرفة صـ ١٥٠ - ١٥١) "مختصرًا" / طب (٢٠/ ٣٧٤/ ٨٧٢)، (٢٠/ ٤١٦، ٤١٧/ ١٠٠٠ - ١٠٠٢) / هق ١٢٩٧ / حل (٧/ ٣٣٥) / عد (٢/ ٤٥١) / سرج ٢٤٧٧ / خطج ١١٣٥ / تمهيد (١١/ ١٤١، ١٤٢) / عق (١/ ١٥٢) "مختصرًا" / علقط ١٢٤٢ / حلب (٥/ ٢٤١٤) / سبكي (صـ ٢٩٢) / خلاد (ق ١١٠ / أ)﴾.

السند:

قال أحمدُ: حدثنا محمدُ بنُ عُبيدٍ، حدثنا بُكيرٌ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أَبي نَعَمْ، حدَّثني المغيرةُ بنُ شعبةَ... به.

ومداره عند الجميعِ - عدا ابنِ عَدِيٍّ - على بُكيرِ بنِ عامرٍ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: بُكيرُ بنُ عَامرٍ البجليُّ وهو ضعيفٌ كما في (التقريب ٧٥٩).

وذكره العقيليُّ في (الضعفاء ١/ ١٥٢)، وساقَ هذا الحديثَ «مختصرًا»، ثم قال: «والحديثُ عن مغيرةَ بنِ شعبةَ صحيحٌ ثابتٌ من غيرِ هذا الوجهِ».

وبه ضعَّفَ الحديثَ الذهبيُّ في (المهذب في اختصار السنن ١/ ٢٧٢)، **والألبانيُّ** في (ضعيف أبي داود ١/ ٤٩)، وقال: «والحديثُ في (الصحيحين) وغيرِهما دون قولِهِ: «فَقُلْتُ . . . إلخ»، فهذه الزيادةُ مُنْكَرةٌ».

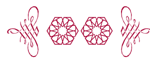
وأما الحاكمُ فصَحَّحَ إسنادَهُ، وكذلك صَحَّحَ إسنادَهُ **النوويُّ** في (الخلاصة ٢٤٢)، فوهما في ذلك.

قلنا: وقد وقفنا له على مُتَابعةٍ؛ وهي: ما أخرجه ابنُ عديٍّ في (الكامل)، قال: حدثنا الحسنُ بنُ الحُبَابِ المقري، قال: حدثنا الربيعُ بنُ ثَعْلَبٍ، قال: حدثنا عمرُو بنُ جُميعٍ الحلوانيُّ، عنِ الأَعمشِ، عن أبي ظبيانَ، عنِ المغيرةِ ابنِ شعبةَ. . . به.

وهذا إسنادٌ وَاهٍ جدًّا، فيه عمرُو بنُ جُميعٍ، متروكٌ ورُمِيَ بالوضعِ، وكذَّبَهُ ابنُ معينٍ (لسان الميزان ٥٧٨٨).

تنبيه:

قد تَصَحَّفَ في مطبوعِ (التمهيدِ): (بُكَيْرُ بنُ عَامرٍ) إلى (بُكَيرِ بنِ عبدِ الرحمنِ)، وهو تصحِيفٌ ظَاهرٌ؛ لأنه قد رواه من طريقِ أحمدَ، وهو عند أحمدَ على الصوابِ.



١١- رِوَايةٌ في دِبَاغِ المَيْتَةِ:

وَفي رِوَايةٍ عَنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: **دَعَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَاءٍ**، فَأَتَيْتُ خِبَاءً، فَإِذَا فِيهِ امْرَأَةٌ أَعْرَابِيَّةٌ، قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يُرِيدُ مَاءً يَتَوَضَّأُ، فَهَلْ عِنْدَكِ مِنْ مَاءٍ؟ قَالَتْ: بِأَبِي وَأُمِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَوَاللَّهِ مَا تُظِلُّ السَّمَاءُ، وَلَا تُقِلُّ الأَرْضُ رُوحًا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ رُوحِهِ، وَلَا أَعَزَّ، وَلَكِنَّ هَذِهِ القِرْبَةَ مَسْكُ مَيْتَةٍ، وَلَا أُحِبُّ أُنَجِّسُ بِهِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَرَجَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «**ارْجِعْ إِلَيْهَا، فَإِنْ كَانَتْ دَبَغَتْهَا، فَهِيَ طَهُورُهَا**» قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَيْهَا، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: إِيْ وَاللَّهِ، لَقَدْ دَبَغْتُهَا، فَأَتَيْتُهُ بِمَاءٍ مِنْهَا وَعَلَيْهِ يَوْمَئِذٍ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ، وَعَلَيْهِ خُفَّانِ، وَخِمَارٌ، قَالَ: **فَأَدْخَلَ يَدَيْهِ مِنْ تَحْتِ الجُبَّةِ**، قَالَ: مِنْ ضِيقِ كُمَّيْهَا، قَالَ: **فَتَوَضَّأَ، فَمَسَحَ عَلَى الخِمَارِ، وَالخُفَّيْنِ**.

۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ، وضَعَّفَهُ:** ابنُ الجوزيِّ - **وأقرَّهُ:** ابنُ عبدِ الهادي - وابنُ الملقنِ. والمسحُ عَلَى الخُفَّينِ ثَابتٌ في غيرِ ما حديثٍ كما سبقَ، وكذا طهارةُ جُلودِ الميتةِ بالدباغِ كما تقدَّمَ في «أبوابِ الجلودِ».

التخريج:

[حم ١٨٢٢٥].

سبقَ تخريجُ هذه الرواية وتحقيقُها في بابِ: «إذا دُبِغَ الإهابُ فَقَدْ طَهُرَ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٤٠٩ط] حديثُ سعدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ، عَنْ سَعْدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ**». وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بنَ عُمَرَ سَأَلَ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، إِذَا حَدَّثَكَ شَيْئًا سَعْدٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ.

۞ **الحكم:** صحيح (خ).

التخريج:

﴿خ ٢٠٢ "واللفظ له" / ن ١٢٦ / كن ١٥٧ / حم ٨٨ / خز ١٩٤ / شا ٥٨ / هق ١٢٨٥، ١٢٨٦ / منذ ٤٣٢ / بكع ٨ / خط (٩/ ١٤٥) / علقط (٢/ ١٨٧ - ١٨٨) / كر (١٢/ ١٤)، (٢٠/ ٣٥٠ - ٣٥١) / معيل (غلق ٢/ ١٣٣) / مؤيد ٢٠﴾.

السند:

قال البخاريُّ: حدثنا أَصْبَغُ بنُ الفرجِ المصريُّ، عنِ ابنِ وهبٍ، قال: حدَّثني عمرُو بنُ الحارثِ، حدَّثني أبو النضرِ، عن أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن عبدِ اللهِ بنِ عمرَ، عن سعدِ بنِ أبي وقاصٍ... به.

أبو النضرِ هو: سالمُ بنُ أبي أُميةَ، مولى عمر بن عبيد الله بن مَعْمَرٍ التيميّ.

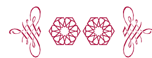
تنبيه:

قال الكرمانيُّ - مُعَلِّقًا على قولِهِ: (وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بنَ عُمَرَ سَأَلَ...) -: «وهذا إما تعليقٌ منَ البخاريِّ، وإما كلامُ أبي سلمةَ، والظاهرُ هو الثاني» (الكواكب الدراري ٣/ ٥١).

وقال ابنُ حجرٍ: «قولُهُ: (وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ) هو معطوفٌ على قولِهِ: (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ) فهو موصولٌ إذا حَمَلْنَاهُ على أنَّ أبا سلمةَ سَمِعَ ذلك من عبدِ اللهِ، وإلَّا فأبو سلمةَ لم يدركِ القصةَ. وقد أخرجَهُ أحمدُ من طريقٍ أُخرى عن أبي النضرِ، عن أبي سلمةَ، عنِ ابنِ عمرَ قَالَ: «رَأَيْتُ سَعْدَ بنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْهِ بِالعِرَاقِ حِينَ تَوَضَّأَ، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيهِ، فَلَمَّا اجْتَمَعْنَا عِندَ عُمَرَ قَالَ لِي سَعْدٌ: سَلْ أَبَاكَ. فَذَكَرَ القِصَّةَ...» (فتح الباري ١/ ٣٠٦).

وقال الإسماعيليُّ: «وروايةُ عروةَ وأبي سلمةَ، عن سعدٍ، وابنِ عمرَ في حياةِ عُمرَ مرسلةٌ». (التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٤/ ٣٥٣).

قلنا: إلَّا أنَّ روايةَ أَبي سلمةَ القصة في حياةِ عمرَ محمولةٌ على الاتصالِ؛ لأنه إنما سمعَ القِصَّةَ منِ ابنَ عُمرَ، ولذلكَ اعْتَمَدَهَا البخاريُّ فأخرجَهَا في (صحيحه).



١- روايةٌ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ «لَا بَأْسَ بِذَلِكَ»:

وفي رِوَايةٍ: عَنْ سَعْدِ بنِ أَبِى وَقَّاصٍ رضي الله عنه، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي المَسْحِ (الوُضُوءِ) عَلَى الخُفَّينِ: «**لَا بَأْسَ بِذَلِكَ**».

[وَحَدَّثَ أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بنَ عُمَرَ حَدَّثَهُ بِذَلِكَ عَنْ سَعْدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَأَنَّ عُمَرَ قَالَ لِعَبْدِ اللهِ - كَأَنَّهُ يَلُومُهُ -: حَدَّثَكَ سَعْدُ بنُ أَبِي وَقَّاصٍ حَدِيثًا وَلَمْ تَأْخُذْ بِهِ!، إِذَا حَدَّثَكَ سَعْدٌ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَلَا تَبْغِ وَرَاءَ حَدِيثِهِ حَدِيثًا].

الحكم: صحيحُ المتنِ بما تقدَّمَ، وإسنادُهُ فيه نظر، وصحَّحَهُ: أحمدُ شاكر، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿خ (معلقًا) تحت رقم ٢٠٢ "ولم يسقْ مَتْنَهُ وأحالَهُ على ما قبله" / ن ١٢٧ / كن ١٥٨ / حم ١٤٥٢ "واللفظ له"، ١٤٥٩ "والرواية له" / مش (خيرة ٧٠٤/ ٢) / جع ٤٥٦ / عف (خلال ١٦٩) / معيل (غلق ٢/ ١٣٣) / معقر ١٠٧٢ / هق ١٢٨٧ "والزيادة له ولغيره" / كر (١٢/ ١٤)، (٢٠/ ٣٥١) / غلق (٢/ ١٣٢ - ١٣٣)﴾.

السند:

رواه إسماعيلُ بنُ جعفرٍ في (حديثه / رواية عليِّ بنِ حُجْرٍ عنه ٤٥٦) - ومن طريقِهِ أحمدُ (١٤٥٢)، والنسائيُّ (١٢٢)، وغيرُهُما - قال: أخبرني موسى بنُ عقبةَ، عن أبي النضرِ مولى عمرَ بنِ عبيدِ اللهِ بنِ مَعْمَرٍ، عن أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن سعدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ... به. بلفظِ الروايةِ الثانيةِ.

ورواه أحمدُ (١٤٥٩)، وابنُ أبي شيبةَ، وغيرُهُما: عن عفانَ بنِ مسلمٍ، عن وهيبِ بنِ خالدٍ، عن موسى بنِ عُقبةَ . . . به. بلفظِ الروايةِ الثالثةِ.

وأخرجه الإسماعيليُّ، والبيهقيُّ[(١)]، وابنُ عساكر، وابنُ حَجَرٍ: من طريقِ عبدِ العزيزِ بنِ المختارِ، عن موسى بنِ عقبةَ. . . به. بالزيادةِ المذكورةِ.

وأخرجه البخاريُّ معلقًا بصيغةِ الجزمِ، فقال عَقِب الحديثِ السابقِ (٢٠٢): وقال موسى بنُ عُقبةَ: أخبرني أبو النضرِ، أن أبا سلمةَ، أخبره أن سعدًا حَدَّثَهُ، فقالَ عمرُ لعبدِ اللهِ. . . نحوه.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ، وموسى بنُ عُقبةَ هو ابنُ أبي عَيَّاشٍ، إمامُ المغازِي، وقد رَوَى هذا الحديثَ عن أبي النضرِ، عن أبي سلمةَ، عن سعدٍ.

وقد خالفه عمرُو بنُ الحارثِ وهو «ثقةٌ فقيهٌ حافظٌ» (التقريب ٥٠٠٤)

---

(١) زِيدَ في إسنادِ البيهقيِّ [(الطبعة الهندية ١/ ٢٦٩)، وطبعة (دار الكتب العلمية ١٢٧٦)، وطبعة (مكتبة دار الباز ١١٩٥)] بينَ أبي سلمةَ، وسعدٍ (عبدُ اللهِ بنُ عمرَ)، **وهذه الزيادةُ خطأٌ لسببين:**

الأول: أن الإمامَ الذهبيَّ في (المهذب ١١٥٧) لم يذكرْ هذه الزيادةَ.

الثاني: اتفاقُ رواية البخاريِّ المعلقة مع روايةِ ابنِ عساكر، وابنِ حَجرٍ على عدمِ ذكرها - لا سيَّما وقد روياهُ من طريقِ عبدِ العزيزِ مثل: البيهقي - بالإضافة إلى متابعتي إسماعيل بن جعفر، ووهيب بن خالد، لعبد العزيرِ على عدمِ ذكرِ ابنِ عمرَ في إسنادِهِ، والله أعلم.

وقد استدركَ ذلك محققوا (سنن البيهقي طبعة دار هجر) فلم يذكروا فيه عبد الله بن عمر.

فرواه عن أبي النضرِ، عن أبي سلمةَ، عنِ ابنِ عمرَ، عن سعدٍ... به.

بإثباتِ ابنِ عمرَ بينَ أبي سلمةَ وسعدٍ كما تَقدَّمَ عندَ البخاريِّ وغيرِهِ.

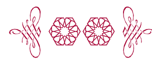
وتابعَ عمرَو بنَ الحارثِ، ابنُ لهيعةَ، أخرجه أحمدُ (٨٧) عن قُتيبةَ، والشاشيُّ في (مسنده ٥٨)، من طريقِ سعيدِ بنِ أبي مريمَ، كلاهما عنِ ابنِ لهيعةَ، عن أبي النضرِ... به.

وهذا الوجه رجَّحَهُ الدارقطنيُّ - حيثُ قالَ بعدَ أن ذكرَ الاختلافَ فيه على أبي النضرِ عن أبي سلمةَ -: «والصوابُ من ذلك: قولُ عمرِو بنِ الحارثِ ومن تابعه، عن أبي النضرِ» (العلل ٥٨٢).

وقال الطبرانيُّ عقبه: «ورواه ابنُ لهيعةَ، وعمرُو بنُ الحارثِ، عن أبي النضرِ، عن أبي سلمةَ، عنِ ابنِ عمرَ، عن سعدٍ، وهو الصوابُ» (المعجم الصغير ١/ ٣٦٣).

ومع ذلك صَحَّحَ إسنادَهُ **أحمدُ شاكر** في تحقيقه (لمسند أحمد ١٤٥٢، ١٤٥٩).

وقال الألبانيُّ: «هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ» (الصحيحة ٦/ ١٠٥٨)، **وصحَّحَهُ أيضًا** في (صحيح سنن النسائي ١٢٢).



٢- رِوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ:

وفي رِوَايةٍ عَنْ يَحْيَى بنِ عُبَيْدٍ البَهْرَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بن سَعْدٍ، قَالَ: وَكَانَ يَتَوَضَّأُ بِالزَّاوِيَةِ(١): «فَخَرَجَ عَلَيْنَا ذَاتَ يَوْمٍ مِنَ البَرَازِ، فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ»، فَتَعَجَّبْنَا وَقُلْنَا: مَا هَذَا؟! قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: «**أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَعَلَ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ**».

۞ **الحكم: المسحُ ثابتٌ من حديثِ ابنِ عمرٍ عن سعدٍ كما سبقَ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** البوصيريُّ.

اللغة:

(البَرَازُ بالفتحِ): «اسمٌ للفضاءِ الواسعِ، فكَنّوا به عن قَضاءِ الغائطِ كما كَنّوا عنه بالخلاءِ؛ لأنهم كانوا يتبرزون في الأمكنةِ الخاليةِ من الناسِ» (النهاية في غريب الحديث ١/ ١١٨).

التخريج:

[حم ١٦١٧ "واللفظ له" / ش ١٨٧٧ / عل ٧٢٦ / بز ١١٨٥

---

(١) في (مسند أحمد)، و(مسند الشاشي)، وغيرهما: (الزَّاوِيَةِ).

و(الزَّاوِيَةِ): «موضع قرب المدينة فيه كان قصرُ أنس بنِ مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهو على فرسخين من المدينة» (معجم البلدان ٣ / ١٢٨).

وفي (مصنف ابن أبي شيبة)، وغيره «الراوية» وهي هنا بمعنى: المزادة والقربة يتوضأ منها المرء ويستقي، قال أبو عبيد: «الْعَرَب قد تسمي الشَّيْء باسم غيرِه إِذا كَانَ مَعَه أَو مِن سَببه، كَمَا قَالُوا للمزادةِ: راوية، وَإِنَّمَا الراويةُ الْبَعِيرُ الَّذِي يُسْتَقَى عَلَيْهِ، فسميتِ المزادة راوية بِهِ؛ لِأَنَّهَا تكون عَلَيْهِ» (غريب الحديث ٣ / ١٩٧)، والأخير هو الأقربُ هنا لما جاء في رواية أبي يعلى: «**بِرَاوِيَةٍ مِنْ مَاءٍ**».

" مختصرًا" / شا ١١٦، ١١٧ / مش (خيرة ٧٠٤/ ١)].

السند:

أخرجه أحمدُ، وابنُ أبي شيبةَ، قالا: حدثنا يزيدُ بنُ هارونَ، قال: أخبرنا حجاجُ بنُ أرطاةَ، عن يحيى بنِ عبيدِ البهرانيِّ، عن محمدِ بنِ سَعدٍ . . . به.

ومداره عند الجميعِ: على يزيدَ بنِ هارونَ. . . به.

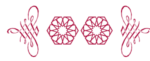
قال البزارُ: «لا نعلمُ روى يحيى بنُ عُبيدٍ، عن محمدٍ إلَّا هذا الحديث، ولا رواه عنه إلَّا الحجاج».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ الحجاجِ وعنعنتِهِ، فإنه: «كثيرُ الخطأِ والتدليسِ» كما في (التقريب ١١١٩).

وبه أعلَّه البوصيريُّ فقال: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ، لضعفِ الحجاجِ» (إتحاف الخيرة ١/ ٣٩٢).

ولعلَّه لذلك قَالَ البخاريُّ: «حديثُ أبي سلمةَ، عنِ ابنِ عمرَ، في المسحِ صحيحٌ، وحديثُ محمدِ بنِ سعدٍ في المسحِ أرجو أن يكونَ صحيحًا» (علل الترمذي الكبير صـ ٥٢). ولم يجزمْ بصحته.



٣- روايةُ: «تَوَضَّأَ وَمَسَحَ»:

وفي روايةٍ: عَنْ سَعْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ معلٌّ.**

التخريج:

﴿طس ٨٥٠٩ "واللفظ له" / علقط (٢/ ١٨٨)﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا معاذٌ، قال: نا يونسُ بنُ موسى الساميُّ كديم، قال: نا فضيلُ بنُ سُليمانَ النميريُّ، عن موسى بنِ عقبةَ، عن سالمٍ أبي النضرِ، عن عامرِ بنِ سعدٍ، عن أبيه... به.

وأخرجه الدارقطنيُّ في (العلل) قال: حدثنا أَبُو بكرٍ الشافعيُّ، قال: حدثنا معاذُ بنُ المثنى، حدثنا كديمُ بنُ موسَى... به.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديثَ عن موسى بنِ عقبةَ، عن أبي النضرِ، عن عَامرٍ إلَّا فضيلُ بنُ سُليمانَ، تفرَّد به يونسُ بنُ موسى».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: يونسُ بنُ موسى كديم، ترجمَ له ابنُ مَاكُولا في (الإكمال ٧/ ١٦٦)، ولم يذكرْ فيه جرحًا ولا تعديلًا، ويونسُ هذا هو والدُ محمدِ بنِ يُونسَ الكديميّ المعروف.

الثانية: فضيلُ بنُ سليمانَ، ضعَّفه جمهورُ أهلِ العلمِ. انظر: (تهذيب التهذيب ٨/ ٢٩١).

وقال ابنُ حَجرٍ: «صدوقٌ له خطأٌ كثيرٌ» (التقريب ٥٤٢٧).

وفَضْلًا عن ضَعْفِهِ، ففي روايتِهِ عن موسى بنِ عقبةَ نَكَارةٌ.

قال صالحُ بنُ محمدٍ جزرة: «منكرُ الحديثِ، روى عن موسى بنِ عقبةَ مناكيرَ» (تهذيب التهذيب ٨/ ٢٩٢).

وهذا الطريقُ أعلَّهُ الدارقطنيُّ فقال: «وقال كديمُ بنُ موسى: عن فضيلِ بنِ سليمانَ، عن موسى بنِ عقبةَ، عن أبي النضرِ، عن عامرِ بنِ سعدٍ، عن أبيهِ. ووهم في ذِكرِ عامرِ بنِ سعدٍ، والصوابُ من ذلك: قولُ عمرِو بنِ الحارثِ، ومن تابعه، عن أبي النضرِ» (العلل ٢/ ١٨٨).



[٢٤١٠ط] حَديثُ عُمَرَ، وَسَعْدٍ:

عَنْ عُمَرَ، وَسَعْدٍ رضي الله عنهما، قَالا: «رَأَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ من حديثِ عمرَ وسعدٍ معًا، والصوابُ عن سعدٍ وَحْدَهُ، وعن عمرَ مؤيِّدًا له، كما تَقدَّمَ.**

التخريج:

﴿طس ٤٤٢٣ "واللفظ له" / طص ٦٠٧ / علقط (٢/ ١٨٧/ ٥٨٢) / مخلص ١٠٣٢ / ميمي ٢٠٤ / ناظر (صـ ٧٦ - ٧٧) / ضح (٢/ ١٩١)﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ في (الأوسط)، و(الصغير): حدثنا عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ عبدِ العزيزِ البغويُّ، قال: نا أبو الربيعِ الزهرانيُّ، قال: نا أبو يوسفَ القاضِي، عن أبي أيوبَ الإفريقيِّ، عن سَالمٍ أبي النضرِ، عن أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرحمنِ، عنِ ابنِ عمرَ، (عن عمرَ)[١] وسعدٍ... به.

ومداره عندهم: على أبي القاسمِ البغويِّ... به.

قال الطبرانيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن أبي أيوبَ الإفريقيِّ إلَّا

---

(١) ما بين القوسين سقط من مطبوع (المعجم الصغير) وهو كذلك في النسخة الخطية، ويبدو أنه سقطٌ قديمٌ، فقد رواه الرشيدُ العطارُ في (نزهة الناظر في ذكر من حدَّثَ عن أبي القاسم البغوي) من طريق الطبراني بإسقاط (عمر) أيضًا، **والصوابُ إثباتُهُ؛ لأمرين:**

الأول: أن الطبرانيَّ رواه في (الأوسط) بنفسِ السندِ بإثباتِهِ على الصوابِ.

الثاني: أن الدارقطنيَّ، والمخلص، وابنَ أخي ميمي الدقاق، رووا الحديث عن أبي القاسم البغويِّ بإثباتِهِ.

أبو يوسفَ القاضِي، تفرَّدَ به أبو الربيعِ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: أبو يوسفَ القاضِي، وهو: يعقوبُ بنُ إبراهيمَ. قال البخاريُّ: «تركه يحيى، وعبدُ الرحمنِ، ووكيعٌ، وغيرُهُم» (الضعفاء ٤٣٦). وقال أحمد: «صدوقٌ؛ ولكن من أصحابِ أبي حنيفةَ لا ينبغي أن يُروَى عنه شيءٌ». وقال أبو حاتم: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ» (الجرح والتعديل ٩/ ٢٠١ - ٢٠٢)، واخْتَلَفَ عنِ ابنِ معينٍ القولُ فيه، وقال الفلاسُ: «صدوقٌ كثيرُ الغَلطِ» (ميزان الاعتدال ٤/ ٤٤٧)، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «وَإذا رَوى عَنْهُ ثقةٌ ويَروِي هو عن ثقةٍ فلا بأسَ بِهِ وبرواياتِهِ» (الكامل ٧/ ١٤٥).

ولعلَّ قولَ الفلاسِ هو أقربُ الأقوالِ فيه.

الثانيةُ: أبو أيوبَ الإفريقيُّ عبدُ اللهِ بنُ عليٍّ الأزرقُ. مختلفٌ فيه، وَثَّقَهُ ابنُ مَعينٍ، وابنُ حِبانَ، وليَّنَهُ أبو زرعةَ، وجَهَّلَهُ أبو حاتمٍ، ولخَّصَ ابنُ حَجَرٍ حَالَهُ فقالَ: «صدوقٌ يُخْطِئُ» (التقريب ٣٤٨٧). وانظر ترجمتَهُ مفصلةً في بابِ: «الِاسْتِيَاك قَبْلَ الخُرُوجِ إِلَى المَسْجِدِ» ، حديث رقم (؟؟؟؟؟).

فمثلُهُ لا يُقْبَلُ ما يتفرَّدُ به.

وذَكَرَ الدارقطنيُّ في (العلل ٢/ ١٨٧) أنه تُوبِعَ مِن ابنِ لهيعةَ، ولم نقفْ على روايتِهِ هذه ولعلَّه تلقنها، فقد رواه قتيبةُ بنُ سعيدٍ، عنِ ابنِ لهيعةَ على الصوابِ، أخرجه أحمدُ (٨٧)، وغيرُهُ.

قال الطبرانيُّ: «وهكذا رواه أبو أيوبَ، عن أبي النضرِ، عن أبي سلمةَ،

عنِ ابنِ عمرَ وسعدٍ[١]، ورواه ابنُ لهيعةَ وعمرُو بنُ الحارثِ، عن أبي النضرِ، عن أبي سلمةَ، عنِ ابنِ عمرَ، عن سعدٍ وهو الصوابُ» (المعجم الصغير ٦٠٧)، وقال الدارقطنيُّ: «ورواه عمرُو بنُ الحارثِ، عن أبي النضرِ، عن أبي سلمةَ، عنِ ابنِ عمرَ، عن سعدٍ وَحْدَهُ، وأنَّ ابنَ عمرَ سألَ أَبَاهُ فَقَالَ: الحديث...» كما سبقَ، ثم ذكرَ بقيةَ الخلافِ فيه ثُمَّ قالَ: «والصوابُ من ذلك: قولُ عمرِو بنِ الحارثِ، ومن تابعه عن أبي النضرِ» (العلل ٢/ ١٨٧ - ١٨٨).



(١) انظر الحاشية السابقة.

[٢٤١١ط] حَدِيثُ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّهُ رَأَى سَعْدَ بنَ مَالِكٍ وَهُوَ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّيْنِ، فَقَالَ [ابْنُ عُمَرَ]: إِنَّكُمْ لَتَفْعَلُونَ ذَلِكَ؟!، فَاجْتَمَعْنَا عِنْدَ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَقَالَ سَعْدٌ لِعُمَرَ: [يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ،] أَفْتِ[(١)] ابْنَ أَخِي فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ، فَقَالَ عُمَرُ: «**كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَمْسَحُ عَلَى خِفَافِنَا لَمْ نَرَ بِذَلِكَ بَأْسًا**»، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَإِنْ جَاءَ مِنَ الغَائِطِ [وَالبَوْلِ]؟ قال [عُمَرُ]: نَعَمْ، [وَإِنْ جَاءَ مِنَ الغَائِطِ وَالبَوْلِ.
قَالَ نَافِعٌ: فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ يَمْسَحُ عَلَيْهِمَا مَا لَمْ يَخْلَعْهُمَا، وَمَا يُوَقِّتُ لِذَلِكَ وَقْتًا].

۞ **الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ، وصَحَّحَهُ:** ابنُ خُزيمةَ، والبوصيريُّ، والألبانيُّ. **وهو ظاهرُ كلامِ** البزارِ.

التخريج:

﴿جه ٥٥١ "واللفظ له" / حم ٢٣٧ "والزيادات له" / خز ١٩٦ / عب ٧٦٣، ٧٦٥ / بز ١٣٨ "مختصرًا" / علقط (١/ ٩٧) / ضح (١/ ٤٦٦) / حقف ١٩ / تمهيد (١٥/ ٣٣٤)﴾.

السند:

أخرجه ابنُ مَاجهْ، وابنُ خزيمةَ، والبزارُ، قالوا - والسياقُ لابنِ مَاجهْ -:

---

(١) في طبعة دار التأصيل (لسنن ابن ماجه): «أفتي»، **والصوابُ:** المثبتُ؛ لأنه فعلُ أمرٍ مبني على حذفِ حرفِ العلةِ من آخره، وقد جاء على الصوابِ في كلِّ الطبعات الأُخرى؛ كطبعة دار الرسالة، ودار الجيل، ودار الصديقِ، وغيرِهم.

حدثنا عمرانُ بنُ موسى الليثيُّ، قال: حدثنا محمدُ بنُ سَوَاءٍ، قال: حدَّثني سعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ، عن أيوبَ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الشيخين، غير عمران بن موسى، وَثَّقَهُ النسائيُّ، ومحمدُ بنُ مسلمةَ، وابنُ حِبانَ، والدارقطنيُّ، وقال أبو حَاتمٍ: «صدوقٌ» (تهذيب التهذيب ٨/ ١٤١).

وأما سعيدٌ وإن كان قدِ اختلطَ فمحمدُ بنُ سَوَاءٍ ممن رَوى عنه قبلَ الاختلاطِ.

بل قالَ ابنُ مَعينٍ عنِ ابنِ سَوَاءٍ في روايتِهِ عن سعيدٍ: «هو كخالدِ بنِ الحَارثِ» (تهذيب التهذيب ٣٢٩) وخالدٌ منَ الأثباتِ في سَعيدٍ.

وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ: «سُئِلَ أَبي عن محمدِ بنِ سَوَاءٍ، وروحٍ، في سَعيدِ بنِ أَبي عَرُوبةَ فَقَالَ: «مَا أَقْرَبَهُمَا» (العلل ٣٠٩٣)، وروحُ بنُ عُبادةَ ثقةٌ حافظٌ سَمِعَ من سعيدٍ قبلَ الاختلاطِ، فتأملْ.

وقد أخرجَ الشيخانِ لسعيدِ بنِ أبي عَرُوبةَ من روايةِ جَماعةٍ عنه، منهم محمدُ بنُ سَوَاءٍ، وانظر (فتح المغيث ٤/ ٣٧٣)، ولذا قَالَ البوصيريُّ: «هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، وهو في (صحيح البخاريِّ) بغيرِ هذا السياقِ، وسعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ وإنِ اختلطَ بأَخَرَةٍ فقد رَوَى عنه محمدُ بنُ سَوَاءٍ قبلَ الاختلاطِ» (مصباح الزجاجة ١/ ٧٨)(١).

(١) كذا في مطبوع (الزوائد)، لكن قال السنديُّ في (الزوائد): «إسنادُهُ صحيحٌ ورجالُهُ ثقاتٌ، وهو في (صحيح البخاريِّ) بغيرِ هذا السياقِ، إلا أن سعيدَ بنَ أبي عَرُوبةَ كان يُدلِّسُ، ورواه بالعنعنةِ، وأيضًا قدِ اختلطَ بأَخَرَةٍ» (حاشيته على سنن ابن ماجه =

وتوبعَ محمدُ بنُ سَوَاءٍ من عبدِ الوهابِ بنِ عطاءٍ الخَفَّافِ، كما في (علل الدارقطني ١/ ٩٧)، وقد سمعَ عبدُ الوهابِ من سعيدٍ قبلَ الاختلاطِ؛ وكان مِن أعلمِ الناسِ بحديثِهِ، كما قالَ أحمدُ وغيرُهُ، انظر: (سؤالات الآجري لأبي داود ١/ ٣٤٩)، و(التقييد والإيضاح صـ ٤٤٩ - ٤٥٠)، و(تهذيب التهذيب ٦/ ٤٥٢).

وقال البزارُ: «وهذا الحديثُ رواه ابنُ أبي عَرُوبةَ عن أيوبَ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ، عن عمرَ، ورواه عبدُ اللهِ بنُ الزبيرِ - شيخٌ من أهلِ البصرةِ -، عن أيوبَ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ، عن عمرَ وابنِ أبي عَرُوبةَ، عن أيوبَ، عن نافعٍ أحسن طريقًا فلذلك ذكرناه» (مسند ١/ ٢٤٩).

ثم إن سعيدًا قد تُوبعَ عليه متابعةً تامةً، وأُخرى قاصرة:

فأما التَّامةُ:

فرواها عبدُ الرزاقِ (٧٦٥) - وعنه أحمدُ (عقب رقم ٢٣٧) -، عن مَعْمَرٍ، عن أيوبَ، عن نافعٍ... بهِ.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ، إلَّا أنَّ في روايةِ مَعْمَرٍ عنِ البصريينَ مقالٌ، كما هو مشهورٌ، وأيوبُ بصريٌّ، ولكنه جيدٌ في المتابعاتِ، كما ها هنا.

وأما القاصرةُ:

فرواها عبدُ الرزاقِ (٧٦٣) - وعنه أحمدُ (٢٣٧) -: عن عُبَيْدِ اللَّهِ[1] بنِ

= ١/ ١٩٤)، فالله أعلم.

(١) جاء في مطبوع (المصنف): (عبد الله بن عمر)، وهو ضعيفٌ، بدلًا من: =

عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: «رَأَى ابنُ عُمَرَ سَعْدًا . . .» فذكره.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ، وإن كان ظاهرُهُ الإرسال؛ إلَّا أن نافعًا سمعه من ابنِ عمرَ، كما تقدَّمَ.

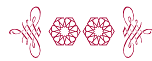
قالَ ابنُ كثيرٍ: «هذا ظاهرُهُ أنه منقطعٌ وهو فى المعنى متصل؛ لأن نافعًا إنما سمعه منِ ابنِ عمرَ» (مسند الفاروق ١/ ١٢٣).

قلنا: وقد رواه عبدُ الرزاقِ (٧٦٢): عنِ ابنِ جُريجٍ قال: أخبرني نافعٌ، عنِ ابنِ عمرَ قَالَ: «أَنْكَرْتُ عَلَى سَعْدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَهُوَ أَمِيرٌ بِالكُوفَةِ المَسْحَ عَلَى الخُفَّينِ. . . فذكره»، إلَّا أنه لم يذكرِ المرفوعَ.

وكذا رواه إسماعيلُ بنُ جعفرٍ في (حديثه ٤٠) عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ أنه سمعَ ابنَ عمرَ نحوه مقتصرًا على الموقوفِ.

وكذا رواه غيرُ واحدٍ عنِ ابنِ عمرَ مقتصرينَ على الموقوفِ، كما رواه غيرُ واحدٍ عنه مرفوعًا، فالحديثُ محفوظٌ على الوجهينِ، واللهُ أعلمُ.

وقد قال ابنُ عبدِ البرِّ: «وإذا صحَّ رَفْعُهُ فلا يَضرُّهُ توقيفُ مَن وَقَفَهُ؛ لأنه أَفْتَى بما عَلِمَ» (التمهيد ١٥/ ٣٣٤ ط. المغرب) = (٣/ ١٨٠ ط. هجر).
وانظرْ مزيدَ بَيانٍ للخلافِ في طُرُقِ الحديثِ (العلل للدارقطني ٩٢).



= (عبيد الله بن عمر)، وفي (مخطوط المصنف) (عبيد الله بن عمر)، على الصوابِ كما عند أحمدَ.

١- رِوَايةُ: «فَعَلَهُ فَفَعَلْنَاهُ»:

وفي رِوَايةٍ: ... قَالَ عُمَرُ: «صَنعَهُ (فَعَلَهُ) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَنَعْنَاهُ (فَفَعَلْنَاهُ)».

الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ.

التخريج:

[طس ١٥٦٦ "والروايتان له"، ٣٦٩٨ / سمك (الأول ٣٤) "واللفظ له" / شيباني ٨ / آثار ٧٠ / حنف (نعيم ١/ ٢٧٢) / مبرد (حنيفة ٢٦) / متفق (١/ ٤٣٧) / حنف (حارثي ١٦٩٢ - ١٦٩٥)].

السند:

قال ابنُ السَّمَّاكِ: حدثنا حامدُ بنُ سهلٍ الثَّغْرِيُّ، قال: حدثنا عبدُ الحَميدِ ابنُ صَالحٍ، قَالَ: حدثنا أبو بَكرٍ النَّهْشَلِيُّ، عنِ ابنِ أَبي الجَهمِ، عنِ ابنِ عُمرَ... فَذَكَرَهُ عن عُمرَ.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ، حامدُ بنُ سَهلٍ الثَّغرِيُّ: وَثَّقَهُ الدارقطنيُّ (سؤالات الحاكم ٩٣).

وعبدُ الحميدِ بنُ صَالحٍ هو ابنُ عَجْلانَ البُرْجُمِيُّ[1]، وهو: «صدوقٌ» كما في (التقريب).

وقد تابعه: عليُّ بنُ أبي بكرٍ الأَسْفَذْنِيُّ[2]، عندَ الخطيبِ في (المتفق

---

(١) ضبطه الحافظ (بضم الموحدة والجيم، بينهما راء ساكنة)، في (التقريب ٣٧٦٦).

(٢) ضبطه الحافظ (بفتح الهمزة وسكون المهملة وفتح الفاء وسكون المعجمة بعدها =

والمفترق ١/ ٤٣٧)، وهو ثقةٌ لا بأسَ بِهِ، قال عنه أبو حاتمٍ الرازيُّ: «صدوقٌ ثقةٌ كان منَ الصالحينَ» (الجرح والتعديل ٦/ ١٧٦)، ووَثَّقَهُ أيضًا مخلدُ بنُ مالكٍ (الراوي عنه)، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٨/ ٤٦١).

وتابعهما: أبو بلالٍ الأشعريُّ، عندَ الطبرانيِّ في (الأوسط)، وفيه ضعفٌ.

وشيخُهُم: أبو بَكرٍ النَّهْشَلِيُّ: «ثقةٌ» من رجالِ مسلمٍ، **وَثَّقَهُ:** أحمدُ، وابنُ مَعينٍ، وابنُ مهديٍّ، وأبو داودَ، والعجليُّ، ويعقوبُ بنُ سفيانَ، والدارقطنيُّ، انظر: (تهذيب التهذيب ١٢/ ٤٤ - ٤٥)، و(المعرفة والتاريخ ٣/ ١٨٠)، و(سنن الدارقطني عقب رقم ٢٢٥٤).

بينما تكلَّم فيه ابنُ سَعدٍ في (الطبقات ٨/ ٤٩٩)، وابنُ حِبانَ في (المجروحين ٣/ ١٤٥).

وتَعَقَّبَهُ الذهبيُّ فَقَالَ: «الرجلُ حُجَّةٌ قد وَثَّقَهُ إماما الفنِ، واحتجَّ به مسلمٌ» (تاريخ الإسلام ٤/ ٥٥٧)، وقال في (ديوان الضعفاء ٤٨٧١): «تكلَّمَ فيه ابنُ حِبانَ بلا وجهٍ»، ومع هذا قال الحافظُ: «صدوقٌ» (التقريب ٨٠٠١).

وهو أعلى من ذلك، والله أعلم.

وابنُ أبي الجَهمِ هو أبو بكرِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي الجَهمِ «ثقةٌ فقيهٌ» من رجالِ مسلمٍ (التقريب ٧٩٧٠)، وقد سمعَ منِ ابنِ عمرَ، كما قال الإمامُ أحمدُ في (العلل ومعرفة الرجال ٤٣٦٨).

فالحديثُ صحيحٌ بهذا الإسنادِ.

= نون قبل ياء النسب نسبة إلى قرية بمرو)، في (التقريب ٤٦٩٥).

٢- روايةُ: «تَوَضَّأَ بَعْدَ الحَدَثِ»:

وفي رِوَايةٍ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «**تَوَضَّأَ بَعْدَ الحَدَثِ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ وَصَلَّى**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿حم ١٢٨، ٣٤٣ "واللفظ له" / بز ٢٦٣ / تخث (السفر الثاني ٣٧٦٩) / مسد (خيرة ٦٩٥/ ١) / أصبهان (٢/ ٢١٥)﴾.

التحقيق

رُوِيَ هذا الحديثُ من طريقينِ عن عمرَ بنِ الخطابِ:

الطريقُ الأولُ:

أخرجه أحمدُ (١٢٨، ٣٤٣) قال: حدثنا عفانُ، حدثنا خالدٌ (ح)، وقال: حدثنا عليُّ بنُ عَاصمٍ، كلاهما عن يزيدَ بنِ أبي زيادٍ، عن عاصمِ بنِ عُبيدِ اللهِ، عن أبيهِ أو جَدِّهِ - الشَّكُّ من يزيدَ - عن عمرَ... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: ضَعْفُ عاصمِ بنِ عُبيدِ اللهِ العمريِّ. وقدِ اضطربَ فيه كما سبقَ بيانُهُ.

الثانيةُ: ضَعْفُ يزيدَ بنِ أبي زيادٍ، وهو القرشيُّ الهاشميُّ.

قال ابنُ حَجَرٍ: «ضعيفٌ، كبر فتغيَّر وصارَ يتلقن، وكان شيعيًّا» (التقريب ٧٧١٧).

ومع ضَعْفِهِ فقد شَكَّ في هذا الحديثِ، كما في هذا الإسنادِ.

ورواه عنه أيضًا: صالحُ بنُ عمرَ الواسطيُّ في (المخلصيات ١٧٣٧) فقال: عن عاصمٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ، عن عمرَ... به. وستأتي روايتُهُ.

وأخرجه أحمدُ في (المسند ١٢٨)، وابنُ أَبي خيثمةَ في (تاريخه) من طريقِ خالدِ بنِ عبدِ اللهِ الواسطيِّ، عن يزيدَ، عن عاصمٍ قال: عن أبيهِ، أو جَدِّهِ.

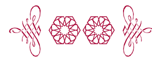
وأخرجه البزارُ، ومسدَّدٌ من نفسِ الطريقِ عن أبيه، أو عمه.

الطريقُ الثاني:

أخرجه أبو نُعَيمٍ في (تاريخ أصبهان)، قال: حدثنا محمدُ بنُ جَعفرِ بنِ يوسفَ، ثنا محمدُ بنُ أحمدَ بنِ تميمٍ أبو بكرٍ، ثنا محمدُ بنُ حُميدٍ، ثنا هارونُ بنُ المغيرةِ، عن عليِّ بنِ عبدِ الأَعلى، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أَبي ليلى، عنِ البراءِ بنِ عازبٍ، عن عمرَ بنِ الخطابِ... بنحوه.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه محمدُ بنُ حُميدٍ الرازيُّ، وهو وإن كان حافظًا، إلَّا أنه اتُّهم بالكذبِ وسَرِقَةِ الحديثِ. انظر: (تهذيب التهذيب ٩/ ١٢٧).

وصحَّ الحديثُ عن عمرَ من طرقٍ أُخرى كما سبقَ ذِكْرُهُ.



٣- روايةُ: «وَخَرَجَ لِحَاجَةٍ»:

وفي رِوَايةٍ: عَنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «**نَظَرْتُ رَسُولَ اللهِ** ﷺ **وَخَرَجَ لِحَاجَةٍ، ثُمَّ جَاءَ، فأَتَيْتُهُ بِإِدَاوَةٍ فَتَوَضَّأَ، ومَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ صَلَّى**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

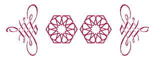
〚مخلص ١٧٣٧〛.

السند:

قَالَ أَبُو طَاهِرٍ المُخَلِّصُ: حدثنا ابنُ مَنِيعٍ، قال: حدثنا داودُ، قال: حدثنا صَالحٌ، عن يزيدَ بنِ أبي زيادٍ، عن عاصمِ بنِ عُبيدِ اللهِ، عن أبيهِ، عن جَدِّهِ قال: قال عمرُ... فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، وقد سبقَ الكلامُ عليه فيما سبقَ.



٤- روايةُ: «أَحْسَنْتَ وَأَصَبْتَ السُّنَّةَ»:

وفي رِوايةٍ: عنِ ابن عُمَرَ رضي الله عنهما قال: سَافَرْتُ مَعَ سَعْدٍ فَبَالَ وَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ أَمَّ النَّاسَ، فَعِبْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: أَتَرْضَى بِأَبِيكَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فَاجْتَمَعْنَا عِنْدَ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: إِنِّي بُلْتُ، ثُمَّ تَوَضَّأْتُ، فَمَسَحْتُ عَلَى خُفَّيَّ، ثُمَّ صَلَّيْتُ. فَقَالَ: «**أَحْسَنْتَ وَأَصَبْتَ السُّنَّةَ**».

قَالَ: إِنَّ ابْنَكَ عَبْدَ اللهِ عَابَ ذَلِكَ عَلَيَّ. فَقَالَ: «يَا سَعْدُ، أَنْتَ كُنْتَ أَكْبَرَ مِنْهُ وَأَعْلَمَ».

۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ.**

التخريج:

﴿طب (١/ ٧٣/ ٨٦)﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا عليُّ بنُ عبدِ العزيزِ، ثنا أبو نُعَيمٍ، ثنا يُونسُ بنُ أَبي إسحاقَ، عن أبي إسحاقَ، عن أبي سلمةَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ، قال: قال ابنُ عُمَرَ ... فذكره.

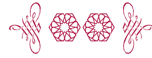
التحقيق

هذا إِسْنَادٌ رجالُهُ ثقاتٌ غير يونسَ بنِ أبي إسحاقَ السبيعيِّ، فهو وإن وَثَّقَهُ جماعةٌ، فقد تكلَّم فيه آخرونَ.

قال أحمدُ: «حديثُهُ مضطربٌ»، وقال يحيى بنُ سعيدٍ: «كانتْ فيه غَفْلَةٌ»، وقال أبو حاتمٍ: «صدوقٌ، لا يُحتجُّ به» (تهذيب التهذيب ١١/ ٤٣٣ - ٤٣٤).

وقد خُولِفَ فيه، فقد رواه عبدُ الرزاقِ في (المصنف ٧٦١) عن مَعْمَرٍ، عن أبي إسحاقَ، عن أبي سلمةَ، أن عمرَ قال لابْنِهِ. . . فذكره مرسلًا مختصرًا.

وقد تقدَّمَ الحديثُ عندَ البخاريِّ، عن أبي سلمةَ عنِ ابنِ عمرَ بهذه القصةِ، وفيها إقرارُ عمرَ لسعدٍ، ولكن بدون قوله: «**أَحْسَنْتَ وَأَصَبْتَ السُّنَّةَ**» فغيرُ محفوظٍ.



٥- روايةُ: «أَمَرَنَا»:

وفي رِوَايةٍ: عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ نَمْسَحَ عَلَى الخُفَّينِ، وَإِنْ جَاءَ أَحَدُنَا مِنَ الغَائِطِ**».

۞ الحكم: **إسنادُهُ ضعيفٌ بلفظِ الأَمرِ.**

التخريج:

[طس ٤٣٠١].

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حنبلَ، قال: حدَّثني عبدُ اللهِ ابنُ أَبانَ، قال: نا عَنبسةُ بنُ عبدِ الواحدِ، قال: نا عكرمةُ بنُ عمارٍ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ، عن عُمرَ... فذكره.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديثَ عن عِكرمةَ بنِ عمارٍ إلَّا عنسبةُ بنُ عبدِ الواحدِ، تفرَّدَ به عبدُ اللهِ بنُ عمرَ بنِ أَبَانَ».

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، فعبدُ اللهِ بنُ عمرَ بنِ أَبانَ مُشْكُدَانَةَ[1]، وَثَّقَهُ أحمدُ في (الضعفاء الكبير ٢/ ٢٨١)، وقال أبو حاتم: «صدوقٌ» (الجرح والتعديل ٥/ ١١٠ - ١١١).

وعنبسةُ: «ثقةٌ» كما في (التقريب ٥٢٠٧).

وعِكرِمَةُ بنُ عَمَّارٍ: ثقةٌ إلَّا في حديثِهِ عن يحيى بنِ أَبي كثيرٍ ففيه اضطرابٌ

(١) كذا ضبطه الحافظ (بضم الميم والكاف، بينهما معجمة ساكنة، وبعد الألف نون. وهو وعاءُ المسكِ بالفارسية)، (التقريب ٣٤٩٣).

كما قال يحيى بنُ معين، وأبو داودَ وغيرُهُما، وأقرَّهم الذهبيُّ في (الكاشف ٣٨٦٦)، وانظر (تهذيب الكمال ٢٠/ ٢٥٦ - ٢٦٤).

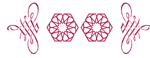
إلَّا أن لهذا الإسنادِ علةٌ: وهي أن عِكْرِمَةَ بنَ عَمَّارٍ مدلسٌ، وقد عنعنَ.

وقد ذَكَرَهُ الحافظُ ابنُ حَجرٍ في الطبقةِ الثالثةِ ممن أكثرُوا منَ التدليسِ، فَلَمْ يَحتَجّ الأَئِمةُ من أحاديثِهم إلَّا بما صرَّحوا فيه بالسماعِ، ومنهم مَن رَدَّ حديثَهُم مطلقًا، ومنهم مَن قبلهم، (طبقات المدلسين ٨٨).

ثُمَّ هو متكلَّمٌ فيه في غيرِ إياسِ بنِ سلمةَ، قاله أحمدُ (العلل ٧٣٣).

ولذَا قال ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ يَغْلَطُ، وفي روايتِهِ عن يحيى بن أبي كثير اضطرابٌ» (التقريب ٤٦٧٢)، وقال الثوريُّ عنه: «كثيرُ الغلطِ، يَنْفَرِدُ عن أُناسٍ بأشياءَ لا يُشَاركه فيها أحدٌ» (سير أعلام النبلاء ٧/ ١٣٧).

قلنا: وقد خالفه أصحابُ نافعٍ في ذكرِ الأَمْرِ، كأيوبَ، وعُبيدِ اللهِ، وغيرِهِما، كما تقدَّمَ.



٦- روايةُ: «كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ»:

وفي رِوَايةٍ: عَنِ ابنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ سَعْدَ بنَ أَبِي وَقَّاصٍ يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْهِ بِالعِرَاقِ حِينَ يَتَوَضَّأُ، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، قَالَ: فَلَمَّا اجْتَمَعْنَا عِنْدَ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ قَالَ لِي: سَلْ أَبَاكَ عَمَّا أَنْكَرْتَ عَلَيَّ مِنْ مَسْحِ الخُفَّينِ، قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: إِذَا حَدَّثَكَ سَعْدٌ بِشَيْءٍ فَلا تَرُدَّ عَلَيْهِ: «**فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ بما تَقَدَّمَ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

[حم ٨٧].

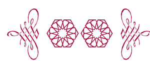
السند:

قال أحمدُ: حدثنا قتيبةُ بنُ سَعيدٍ، حدثنا ابنُ لهيعةَ، عن أبي النضرِ، عن أبي سلمةَ، عنِ ابنِ عمرَ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غيرُ ابنِ لهيعةَ، والعملُ على تضعيفِ حديثِهِ كما تقدَّم مِرارًا، **ولكنه توبع**، تابعه عمرُو بنُ الحارثِ، وغيرُهُ كما سبقَ.

ولهذا قال البخاريُّ: «حديثُ أبي سلمةَ، عنِ ابنِ عمرَ في المسحِ صحيحٌ» (العلل الكبير ٦٢)، وقال ابنُ كَثيرٍ: «هذا حديثٌ جيدُ الإسنادِ، محفوظٌ من حديثِ أبي النضرِ سَالمٍ مولى أَبي أُمَيَّةَ المدينيِّ، أَحَدِ الأئمّةِ الثقاتِ» (مسند الفاروق ١/ ١٢٢).



٧- روايةُ: «رَأَيْتُهُ يَمْسَحُ»:

وفي رِوَايةٍ مختصرةٍ عَنْ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قَالَ: «**رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ بما تقدَّمَ، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضعَّفه:** البزارُ.

التخريج:

[بز ١٥٢ / محد (٣/ ١٠٧)].

السند:

أخرجه البزارُ (١٥٢)، قال: حدثنا الفضلُ بنُ سَهلٍ، قال: نا عبدُ العزيزِ القرشيُّ، قال: نا شَريكُ بنُ عبدِ اللهِ، عن عُبيدِ اللهِ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عُمرَ، عن عمرَ... به.

التحقيق

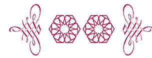
هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، عبدُ العزيزِ القرشيُّ هو عبدُ العزيزِ بنُ أَبانَ بنِ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ سعيدِ بنِ العاصِ القرشيُّ، وهو: «متروكٌ، وكذَّبَهُ ابنُ معينٍ وغيرُهُ» (التقريب ٤٠٨٣).

وبه أعلَّه البزارُ فقَالَ: «وهذا الحديثُ لا نَعْلَمُ رَوَاهُ شَرِيكٌ عن عُبيدِ اللهِ إلَّا عبدُ العَزِيزِ، وعبدُ العَزِيزِ لَيِّنُ الحديثِ».

قلنا: وقد وقفنا له على متابعةٍ: أخرجها أبو الشيخِ في (طبقات المحدثين بأصبهان ٣/ ١٠٧) قال: حدثنا أحمدُ بنُ محمودِ بنِ صبيحٍ، قال: ثنا أبو بَكرٍ الطَّرَسُوسِيُّ، قال: ثنا سُليمانُ ابنُ بِنْتِ شُرَحْبِيلَ، قَالَ: ثنا شعيبُ بنُ إسحاقَ، عن سَعيدِ بنِ أَبي عَرُوبَةَ، عن أيوبَ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ، عن

عمرَ: «**أنَّ النَّبيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ**».

ولكنْ هذه متابعةٌ واهيةٌ، ففي السَّنَدِ: أبو بَكرٍ الطَّرَسُوسِيُّ، وهو محمدُ بنُ عيسى بنِ يزيدَ. قال عنه ابنُ عَدِيٍّ: «هو في عِدادِ مَن يَسْرِقُ الحديثَ، وعامةُ ما يرويه لا يتابعونه عليه» (لسان الميزان ٧٢٩٠).



٨- رواية: «في السَّفَرِ»:

وفي رِوَايةٍ عنْ عُمرَ بنِ الخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ** ﷺ **يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ بِالمَاءِ فِي السَّفَرِ**».

۞ **الحكم: منكرٌ بذكرِ السَّفَرِ، وضعَّفه:** ابنُ دَقِيقٍ.

التخريج:

﴿حم ٢١٦، ٣٨٧ / ش ١٨٨٥ "واللفظ له" / طي ١٤ / بز ١٢٢، ١٥٢ / ضيا (١/ ٣٠١/ ١٩١)، (١/ ٣٠٢/ ١٩٢) / ضياء (مرو ٦٧٦) / حل (٧/ ٣٣٣ - ٣٣٤)/ نعيم (دكين ١١) / عاصج ٢٠ / متشابه (١/ ٣٤٦) / علحا ١١ / علقط (١/ ٩٨) / تخث (السفر الثاني ٢٨٤٢) / مكرم ١٩٩﴾.

السند:

أخرجه أحمدُ (٣٨٧) قال: حدثنا وكيعٌ، عن حَسنِ بنِ صَالحٍ، عن عَاصمِ ابنِ عُبيدِ اللهِ، عن سالمٍ، عنِ ابنِ عمرَ قال: قال عمرُ... به.

ومداره عندَ الجميعِ عن عَاصمٍ... به[1]، إلَّا البزار (١٥٢)، وسيأتي الكلامُ على طريقِهِ.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عاصمُ بنُ عُبيدِ اللهِ بنِ عَاصمِ بنِ عمرَ بنِ الخطابِ،

---

(١) سقطَ من إسنادِ أبي نُعَيمٍ في (حلية الأولياء) ذكرُ (عمرَ) في الإسنادِ، فجعلَ الحديثَ من مسندِ ابنِ عمرَ، وهذا خطأٌ، ولعلَّه منَ النَّاسخِ، أوِ الطابعِ، **والصوابُ:** أنه من مسندِ عمرَ، فقد أخرجه ابنُ أبي شيبةَ، والبزارُ، من طريقِ الفضلِ بنِ دُكينٍ، وجعلاه من (مسندِ عمرَ)؛ بل أخرجه أبو نُعَيمٍ الأصبهانيُّ نفسُهُ في جزء: (تسمية ما انتهى إلينا من الرواة) عنِ الفضلِ بنِ دُكينٍ، بنفسِ سَنَدِهِ في (الحليةِ)، بإثباتِ عُمرَ.

وهو: «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٣٠٦٥). ومع ضَعْفِهِ فهو مضطربُ الحديثِ.

قال ابنُ أبي حَاتمٍ: «سألتُ أَبي عن عاصمٍ بنِ عُبيدِ اللهِ فقال: «منكرُ الحديثِ، مضطربُ الحديثِ، ليسَ له حديثٌ يُعْتَمَدُ عليه» (الجرح والتعديل ٦/ ٣٧٨).

قلنا: وقدِ اضطربَ في حديثنا، فرواه الحسنُ بنُ صَالحٍ، عنه، عن سَالمٍ، عن أبيه، عن عمرَ... به. **وهذا إسنادٌ صحيحٌ، لولا عاصم هذا.**

ورواه عنه أيضًا شريكُ بنُ عبدِ اللهِ، واختُلِفَ عليه:

فرواه أبو داودَ الطيالسيُّ في (مسنده ١٤) عن شَرِيكٍ، عن عَاصمٍ، عن رجلٍ، عنِ ابنِ عُمرَ، عن عمرَ... به.

لكن رواه أحمدُ في (المسندِ ٢١٦) عن أبي داودَ، عن شَرِيكٍ، عن عَاصمٍ، عن أبيهِ، عن عمرَ.

ورواه أبو القاسمِ البغويُّ من طريقِ شَرِيكٍ، عن عَاصمٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عَامرِ بنِ ربيعةَ، عن أبيهِ، أو عمرَ - كذا على الشَّكِّ - كما في (فوائدِ ابنِ أَخي ميمي الدقاق)، و(المخلصيات) وسيأتي.

وأيضًا من أوجهِ الاضطرابِ: ما رواه يزيدُ بنُ أَبي زيادٍ، عن عَاصمِ بنِ عُبيدِ اللهِ، عن أبيهِ، عن عمرَ، كما سيأتي في الروايةِ التاليةِ.

ومن ناحيةِ التَّرجِيحِ: فروايةُ الحسنِ بنِ صَالحٍ أَولى بالتقديمِ، فهو: «ثقةٌ فقيهٌ» كما في (التقريب ١٢٥٠)، وأما شَرِيكٌ، ويزيدُ فضعيفانِ.

وهذا الذي اختاره أبو حاتم وأبو زرعةَ، فقالا: «عاصمٌ مضطربُ الحديثِ،

والحسنُ بنُ صَالحٍ أحفظُ من يزيدَ بنِ أبي زِيادٍ، ومن شَرِيكٍ، وهو أَشْبَهُ».

وقال أبُو زُرعةَ: «وحديثُ حسنِ بنِ صَالِحٍ أَصحُّ، ولا يَبْعُدُ أن يكونَ الاضطرابُ من عَاصِمٍ» (العلل ١١).

وقال الدارقطنيُّ: «والاضطراب في هذا من عاصمِ بنِ عُبيدِ اللهِ لأنه كان سَيِّئَ الحفظِ» (العلل ١/ ٩٥).

ولهذا ضعَّفَ الحديثَ ابنُ دَقيقٍ في (الإمام ٢/ ١٠٠).

ومع هذا قال ابنُ كَثيرٍ: «إسنادُهُ جيدٌ»!! (مسند الفاروق ١/ ١٢٤).

قلنا: وعلى أيةِ حالٍ فمَدارُهُ على عاصمٍ وهو ضعيفٌ، ولكنه صحَّ عن عمرَ من وجوهٍ أُخر.



[٢٤١٢ط] حَديثُ عبدِ اللهِ بنِ عامرِ بنِ ربيعةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَوْ عَنْ عُمرَ:

عن عبدِ اللهِ بنِ عَامرِ بنِ رَبيعةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَوْ عَنْ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قالَ: «رَأَيْتُ رسولَ اللهِ ﷺ **يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّيْنِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿مخلص ١٠٣١ / ميمي ٢٠٣﴾.

السند:

رواه أَبُو طَاهِرٍ المُخَلِّصُ وابنُ أَخِي مِيمِي الدَّقَّاقُ، كلاهما: عن عبدِ اللهِ ابنِ محمدٍ البغويِّ، قال: حدثنا أبو الربيعِ الزهرانيُّ، قال: حدثني شَرِيكٌ، عن عَاصمِ بن عُبيدِ اللهِ، عن عبدِ اللهِ بن عامرِ بنِ ربيعةَ، عن أبيه، أو عن عمرَ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غير شريك، وعاصم، وهما ضعيفان، وقد تقدَّما قريبًا.

وهذا من أوجهِ الاختلافِ فيه على عاصمٍ، وقد تقدَّم أن أبا حاتمٍ، وأبا زرعةَ قَدَّمَا روايةَ الحسنِ بنِ صَالحٍ على روايةِ شريكٍ، ويزيدَ، وقالا: «هو أَشْبَهُ».



[٢٤١٣ط] حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عُمرَ:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي لَيْلَى، قال: كُنْتُ مَعَ [البَرَاءِ بن عَازِبٍ، وَ] عُمَرَ [في البَقِيعِ يَنْظُرُ إلى الهِلَالِ]، فَأَتَاهُ رَجُلٌ (فَأَقْبَلَ رَاكِبٌ)[١] فـ[تَلَقَّاهُ عُمَرُ رضي الله عنه فقال: مِنْ أَيْنَ جِئْتَ؟ فقال: مِنَ المغْرِبِ. قال: أَهْلَلْتَ؟] قال: [نَعَمْ،] إِنِّي رَأَيْتُ الهِلَالَ هِلَالَ شَوَّالٍ، فقال عُمَرُ: [اللَّهُ أَكْبَرُ، إِنَّمَا يَكْفِي المُسْلِمِينَ الرَّجُلُ]، يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْطِرُوا. ثُمَّ قَامَ إِلى عُسٍّ فيهِ مَاءٌ فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ (مُوقَيْنِ لَهُ)[٢]، فَقَالَ الرَّجُلُ: وَاللهِ يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، مَا أَتَيْتُكَ إِلَّا لأَسْأَلَكَ عَنْ هَذَا، أَفَرَأَيْتَ غَيْرَكَ فَعَلَهُ؟ فَقَالَ: «**نَعَمْ، خَيْرًا مِنِّي، وَخَيْرَ الأُمَّةِ، رَأَيْتُ أَبَا القَاسِمِ** صلى الله عليه وسلم فَعَلَ مِثْلَ الَّذِي فَعَلْتُ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ ضَيِّقَةُ الكُمَّيْنِ، فَأَدْخَلَ (فَأَخْرَجَ)[٣] يَدَهُ مِنْ تَحْتِ الجُبَّةِ [وَمَسَحَ]»، ثُمَّ صَلَّى عُمَرُ المَغْرِبَ.

۞ **الحكم: ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** ابنُ مَعِينٍ، والدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، وابنُ عبدِ الهادي، والزيلعيُّ، والهيثميُّ، وابنُ حَجَرٍ، والبوصيريُّ، وأحمدُ شاكر.

اللغة:

(العُسُّ): «القَدَحُ الكَبِيرُ» (النهاية في غريب الحديث ٣/ ٢٣٦).

(المُوقُ): «الخُفُّ، فارسيٌ معربٌ» (النهاية في غريب الحديث ٤/ ٣٧٢).

التخريج:

[حم ١٩٣ "واللفظ له"، ٣٠٧ "والزيادات، والرواية الأولى والأخيرة له، ولغيره" / سعد (١/ ٣٩٥) "مختصرًا"، (٨/ ٢٣٠) / عل (خيرة ٦٩٥/ ٣) / تطبر (مسند ابن عباس ١١٢١ - ١١٢٤) "مقتصرًا على أوله" / قط ٢١٩٥، ٢١٩٨ "مقتصرًا على أوله" / هق ٨٢٧٤، ٨٢٧٥ / حل (٤/ ٣٥٤)

"والرواية الثانية له ولغيره" / أصبهان (٢/ ٢١٥) "مختصرًا" / تحقيق ١٠٧٢ "مختصرًا" / نبلا (٤/ ٢٦٦ - ٢٦٧)].

السند:

قال أحمدُ (١٩٣): حدثنا يزيدُ، أنبأنا إسرائيلُ بنُ يونسَ، عن عبدِ الأَعلَى الثعلبيِّ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلى... به.

ومدارُهُ عندهم على عبدِ الأَعلَى بنِ عامرٍ الثعلبيِّ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاث علل:

الأُولى: عَبْدُ الأَعْلَى الثعلبيُّ؛ ضعَّفه أحمدُ، وابنُ مَعِيْنٍ، وأبو زرعةَ، وأبو حاتمٍ، والنسائيُّ، والدارقطنيُّ، وغيرُهُم. (تهذيب التهذيب ٦/ ٩٥)، وتساهلَ ابنُ حَجَرٍ فيه فقال: «صدوقٌ يَهِمُ» (التقريب ٣٧٣١)، وأحسن منه قول الذهبيِّ: «لَيِّنٌ؛ ضعَّفه أحمدُ» (الكاشف ٣٠٧٧).

وقد أعلَّه بالثعلبيِّ هذا الدارقطنيُّ في (العلل ١٤٣)، والبيهقيُّ في (معرفة السنن ٦/ ٣٠٢)، و(مختصر الخلافيات ٣/ ٤٠)، وابنُ عبدِ الهادي في (تنقيح التحقيق ٣/ ٢١٤)، والزيلعيُّ في (نصب الراية ٢/ ٤٤٤)، والهيثميُّ في (مجمع الزوائد ٤٨١٢)، وابنُ حجرٍ في (الدراية ١/ ٢٧٨)، والبوصيريُّ في الموضع الأول منَ الإتحافِ (٦٩٥/ ٣)، ووَهِمَ في الموضع الثاني فقال: «رجاله ثقات» (٢١٦٩/ ١).

العلةُ الثانيةُ: الانقطاعُ؛ فعبدُ الرحمنِ بنُ أبي ليلى لم يسمعْ من عمرَ، فقد روى ابنُ أبي حاتمٍ في (المراسيل صـ ١٢٦) بسندٍ صحيحٍ عنِ ابنِ أَبي ليلى قال: «ولدتُ لستٍّ بقينَ من خلافةِ عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ».

وقال ابنُ المدينيِّ: «لم يثبتْ عندنا من جهةٍ صحيحةٍ أنَّ ابنَ أبي ليلى سَمِعَ من عمرَ»، ونفى سماعَهُ أَيضًا: شعبةُ، وابنُ مَعِيْنٍ، وأحمدُ، وأبو حاتمٍ، وغيرُهُم.

ولذا قال الخليليُّ: «الحفَّاظُ لا يُثبتونَ سماعَهُ من عمرَ». انظر (تهذيب التهذيب ٦/ ٢٦١ - ٢٦٢)، (تحفة التحصيل صـ ٢٠٤، ٢٠٥).

وقوله هنا: (كُنْتُ مَعَ عُمَرَ): وهم من عبدِ الأَعلَى الثعلبيِّ.

وقد سُئِلَ ابنُ مَعِيْنٍ عن سماعِ ابنِ أبي ليلى من عمرَ فقال: «لم يَرَهُ»، قال الدوريُّ: «فقلتُ له: الحديثُ الذي يُرْوَى: «كُنَّا مَعَ عُمَرَ نَتَرَاءَى الهِلَالَ»؟ فقال: «ليس بشيءٍ» (تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٣٩٣).

وضعَّف إسنادَ الحديثِ، وأعلَّه بالانقطاعِ أحمدُ شاكر في (تحقيق المسند ١٩٣).

العلةُ الثالثةُ: المخالفةُ؛ فقد ثبتَ عن عمرَ خِلَافُهُ في اعتبارِ رُؤيةِ الهِلَالِ، فعَنْ أَبِي وَائِلٍ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَنَحْنُ بِالقَادِسِيَّةِ: «إِنَّ الأَهِلَّةَ بَعْضُهَا أَعْظَمُ مِنْ بَعْضٍ، فَإِذَا رَأَيْتُمُ الهِلَالَ أَوَّلَ النَّهَارِ، فَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى يَشْهَدَ شَاهِدَانِ أَنَّهُمَا رَأَيَاهُ بِالأَمْسِ». أخرجه الطبريُّ في (تهذيبِ الآثارِ - مسند ابن عباس ١١٣٣) واللفظ له، والدارقطنيُّ في (السنن ٢١٩٧) من طرقٍ عَنْ شُعْبَةَ، عنِ الأَعمشِ، عن أبي وائلٍ... به.

وأخرجه الطبريُّ في (تهذيب الآثار - مسند ابن عباس ١١٣٤)، والدارقطنيُّ في (السنن ٢٢٠٠، ٢٢٠١) من طرقٍ عنِ الثوريِّ، عن منصورٍ، عن أبي وائلٍ، نحوه.

ولذا قال الدارقطنيُّ - عقب رواية الثوري المختصرة -: عَنْ عَبْدِ الأَعْلَى،

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى «أَنَّ عُمَرَ أَجَازَ شَهَادَةَ رَجُلٍ وَاحِدٍ فِي رُؤْيَةِ الهِلَالِ فِي فِطْرٍ أَوْ أَضْحَى»:

«كذا رواه عبدُ الأَعلى، عنِ ابنِ أبي ليلى، وعبدُ الأعلى ضعيفٌ، وابنُ أبي ليلى لم يدركْ عمرَ، وخَالَفَهُ أبو وائل شقيقُ بنُ سلمةَ، فرواه عن عمرَ أنه قال: «لا تُفْطِرُوا حَتَّى يَشْهَدَ شَاهِدَانِ» حدَّثَ به الأعمشُ، ومنصورٌ عنه» (السنن عقب رقم ٢١٩٥).

وقال أيضًا: «عبدُ الأعلى هو ابنُ عَامرٍ الثعلبيُّ غيره أثبتُ منه، وحديثُ أبي وائلٍ أصحُّ إسنادًا عن عمرَ منه، رواه الأعمشُ ومنصورٌ عن أبي وائلٍ» (السنن عقب رقم ٢١٩٨).

وقال البيهقيُّ: «وهذا أصحُّ إسنادًا عن عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من حديثِ عبدِ الأعلَى ابنِ عامرٍ الثعلبيِّ» (مختصر الخلافيات ٣/ ٤٤).

ومع هذا قال ابنُ كثيرٍ: «هذا إسنادٌ جيدٌ قويٌّ، وعبدُ الأعلَى هذا ثقةٌ في نفسِهِ، ولكن في حفظِهِ شيءٌ، وقد ضعَّفه أحمدُ، وأبو زرعةَ، وغيرُهُما، وأنكرَ يحيى بنُ مَعينٍ هذا الحديثَ، وقال: لم يسمعِ ابنُ أبي ليلى من عمرَ شيئًا ولم يره، وكذا قال أبو زرعةَ، والنسائيُّ، وأما الحاكمُ أبو عبد الله النيسابوريُّ فأخرجَ هذا الحديثَ في (مستدركه)، وقال: إسنادُهُ على شرطِ مسلمٍ، **قلتُ**: فيما قاله نظر من جهةِ اتصالِهِ، ومن جهةٍ: أنَّ عبدَ الأَعلى هذا لم يخرجْ له مسلمٌ شيئًا، وإنما روى له أهلُ السننِ الأربعة فقط» (مسند الفاروق ١/ ٤٠٢ - ٤٠٣).

قلنا: ولم نقفْ على الحديثِ في النسخِ المطبوعةِ من (المستدرك)، ولم يذكره ابنُ حجرٍ في (إتحاف المهرة)، فالله أعلم.

١- روايةُ عبدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنِ البَرَاءِ، عَنْ عُمرَ:

وفي رِوَايةٍ عَنِ البَرَاءِ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عُمَرَ، فَأَتَاهُ رَاكِبٌ فَزَعَمَ أَنَّهُ رَأَى الهِلَالَ - هِلَالَ شَوَّالٍ - وَحْدَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: «أَيُّهَا النَّاسُ، أَفْطِرُوا. ثُمَّ قَامَ فَأَتَى مَاءً فَتَوَضَّأَ مِنْهُ، وَمَسَحَ عَلَى مُوقَيْنِ لَهُ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى المَغْرِبَ، فَقَامَ الرَّاكِبُ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، وَاللَّهِ لَا أَسْأَلُ عَنْ هَذَا الَّذِي رَأَيْتُ غَيْرَكَ، قَالَ: «**نَعَمْ، رَأَيْتُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي يَفْعَلُهُ، وَخَيْرُ هَذِهِ الأُمَّةِ، رَأَيْتُ أَبَا القَاسِمِ ﷺ يَفْعَلُهُ كَمَا رَأَيْتَنِي أَفْعَلُ**» الحديث.

۞ **الحكم: ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** الدارقطنيُّ، والبيهقيُّ.

التخريج:

﴿بز ٢٤٠ "واللفظ له" / تطبر (مسند ابن عباس ١١٢٠) "مقتصرًا على أوله" / خل "مختصرًا" ٢٦٣ / فقط (أطراف ٨١) / علقط (١/ ١٥٣/ ١٤٣)﴾.

السند:

أخرجه البزارُ في (مسنده) قال: حدثنا يوسفُ بنُ موسى، قال: نا عبدُ الله ابنُ الجَهمِ، قال: نا عمرُو بنُ أبي قَيسٍ، عن عليِّ بنِ عبدِ الأَعلى، عن أبيهِ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلى، عن البراءِ... به.

ومداره عندهم - عدا الطبري - على عمرِو بنِ أبي قَيسٍ، عن عليِّ بنِ عبدِ الأعلى... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ عبدِ الأَعلى الثعلبيِّ، ونكارةِ مَتْنِهِ، كما تقدَّمَ بَيانُهُ.

أما ذِكْرُ البراءِ فيه فوهم من عليٍّ بنِ عبدِ الأَعلَى.

قال الدارقطنيُّ: «غريبٌ من حديثِ البراءِ عنه، تفرَّدَ به عليُّ بنُ عبدِ الأعلَى ابنِ عَامرٍ الثعلبيُّ، عن أَبِيهِ، عن ابنِ أبي ليلى عنه، وتفرَّدَ به عمرُو بنُ أبي قَيسٍ عن عليٍّ» (الأطراف ٨١)، وعليُّ بنُ عبدِ الأَعلى «صدوقٌ ربما وهم» كما في (التقريب ٤٧٦٣).

وقد خالفه جماعةٌ منَ الثقاتِ فرووه عن عبدِ الأَعلَى، عنِ ابنِ أبي ليلَى، أنه كان مع البراءِ وعمرَ.

ولهذا قال الدارقطنيُّ: «والقولُ فيه عندِي: قولُ مَن قَالَ: عنِ ابنِ أَبي ليلَى، عن عمرَ . . . وعبدُ الأعلَى ليسَ بالقويِّ عندهم، والله أعلم» (العلل ١٤٣).

وإلى نحو هذا أشارَ البزارُ فقال: «وهذا الحديثُ لا نعلمه يُروَى بهذا اللفظِ عن عمرَ إلَّا من هذا الوجهِ، وقد رَوَى هذا الحديثَ غيرُ واحدٍ، عن عبدِ الأَعلَى، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أَبي ليلَى، عن عمرَ، ولم يَذْكرِ البراءَ، وبعضُهم لم يسندِهِ عن عمرَ» (مسند البزار ٢٤٠).

وقال البيهقيُّ: «والمحفوظُ عن عبدِ الرحمنِ، عن عمرَ» (مختصر الخلافيات ٣/ ٤٠).

ثم إن شعبةَ خالفَ عمرَو بنَ أَبي قَيسٍ.

قال الدارقطنيُّ: «فأما عمرُو بنُ أبي قَيسٍ فأَسنَدَهُ، ووقفه شعبةُ، ولم يذكرْ قِصَّةَ المسحِ عَلَى الخُفَّينِ» (العلل ١٤٣).

قلنا: وعمرُو بنُ أبي قَيسٍ: «صدوقٌ له أوهام» كما في (التقريب ٥١٠١)، ولَا شَكَّ أنَّ شعبةَ يُقَدَّمُ عليه.

وأما روايةُ شعبةَ: فأخرجها ابنُ حزمٍ وصَحَّحَهَا فقال: روينا من طريقِ محمدِ بنِ جَعفرٍ، عن شعبةَ، عنِ ابنِ عبدِ الأَعلَى الثعلبيِّ، عن أبيهِ، عن عبدِ الرحمنِ ابنِ أبي ليلَى، عنِ البراءِ بنِ عازبٍ، «أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ كَانَ يَنْظُرُ إلى الهِلَالِ . . .» (المحلى ٦/ ٢٣٨).

والحديثُ رواه الطبريُّ في (تهذيب الآثار ١١٢٠) عنِ الحسنِ بنِ مُدْرِكٍ، عن يحيى بنِ حمادٍ، عن أبي عَوانةَ، عنِ الثعلبيِّ، عنِ ابنِ أبي ليلَى، عنِ البراءِ، عن عُمَرَ.

وقد عَدَّ الدارقطنيُّ أبا عوانةَ ممن رواه بدون ذكرِ البراءِ فيه.

وهو ما أخرجه الطبريُّ أيضًا في (تهذيب الآثار ١١٢٢)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَسَنُ بنُ الرَّبِيعِ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ. . . به.

والحسنُ بنُ الربيعِ البورانيُّ «ثقةٌ» كما في (التقريب ١٢٤١).

أما ابنُ مُدْرِكٍ فمختلفٌ فيه، فقد كذَّبَهُ أبو داودَ، ووَثَّقَهُ غيرُهُ.

قال أبو داود: «الحسنُ بنُ مُدْرِكٍ كذَّابٌ، كان يَأخذُ أحاديثَ فهدِ بنِ عوفٍ فَيَقْلبها على يحيى بنِ حمادٍ»، وانظر (تهذيب التهذيب ٢/ ٣٢١ - ٣٢٢).

وقد أَجابَ الحافظُ في (مقدمة الفتح صـ ٣٩٧) عن كلامِ أبي داودَ فانظرْهُ.

قلنا: وإن ثبتَ اختلافٌ على أبي عَوانةَ، فقد رواه إسرائيلُ، وسفيانُ، وورقاءُ، وطهمانُ؛ بدون ذكرِ البراءِ كما سبقَ في الروايةِ السَّابقةِ.



[٢٤١٤ط] حديثُ عَبْدِ اللهِ بنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ عُمَرَ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ بُرَيْدَةَ قَالَ: مَرَّ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ عَلَى أَبِي مَرْيَمَ الحَنَفِيِّ، وَهُو فِي سِكَّةٍ مِنْ سِكَكِ المَدِينَةِ، وَقَدْ خَلَعَ خُفَّيهِ يَتَوَضَّأُ، قَالَ: يَا أَبَا مَرْيَمَ، - وَضَرَبَ ظَهْرَهُ وَقَالَ -: «فِطْرَةُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ، لَيْسَ فِطْرَةَ ابنِ عَمِّكَ: المَسْحُ عَلَى الخُفَّيْنِ». قَالَ أَبُو مَرْيَمَ: مَا أَلَوْتُ عَنِ الخَيْرِ.

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

﴿قضاة (١/ ٢٧٣)﴾.

السند:

قال محمدُ بنُ خَلَفِ بنِ حَيَّانَ الملقبُ بوكيعٍ القاضِي: حدَّثنا الفضلُ بنُ مُوسَى بنِ عِيسَى مولى بني هَاشمٍ، قال: حدَّثنا عونُ بنُ كَهْمَسِ بنِ الحَسَنِ، قال: حدَّثَني أَبي، عن عبدِ اللهِ بنِ بُرَيدةَ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه انقطاعٌ.

فقد وُلِدَ (عبدُ اللَّهِ بنُ بُرَيدةَ) فِي السنةِ الثالثةِ من خِلَافةِ عُمَرَ (تهذيب الكمال ١٤/ ٣٣٢).

ولذَا قال أبو زرعةَ: «عبدُ اللهِ بنُ بُريدةَ عن عمرَ مرسلٌ» (المراسيل لابن أبي حاتم ٤٠٠).

و(عونُ بنُ كَهْمَسٍ)، قال أحمدُ: «لا أعرفه»، وقال أبو داودَ: «لَمْ يَبْلُغْنِي

إِلَّا خَيرًا»، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات)، (تهذيب التهذيب ٨/ ١٧٣)، وقال الذهبيُّ: «ثقةٌ» (الكاشف ٤٣١٩)،

وقال ابنُ حَجرٍ: «مقبولٌ» (التقريب ٥٢٢٥).

و(الفضلُ بنُ مُوسَى بنِ عِيسَى)، ذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٩/ ٧)، وقال الخطيبُ: «ومَا علمتُ من حالِهِ إلَّا خيرًا» (تاريخ بغداد ١٤/ ٣٣٥).



[٢٤١٥ط] حديثُ آخر عَنْ عُمرَ أَنَّهُ دَخَلَ الكَنِيفَ:

عَنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ دَخَلَ الكَنِيفَ، ثُمَّ خَرَجَ فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، وَقَالَ: «**دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَخَرَجَ فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا**».

الحكم: منكرٌ، وضَعَّفَهُ: الهيثميُّ، والبوصيريُّ.

التخريج:

〚عل (خيرة ٧١٥)، (مقصد ١٦٠، ١٦١)〛.

السند:

رواه أبو يعلى في (مسنده): عن موسى بنِ محمدِ بنِ حيانَ، عن عُبيدِ اللهِ ابنِ عبدِ المجيدِ الحنفيِّ.

ورواه عن أبي موسى الزَّمِن محمدِ بنِ المُثَنَّى، عن أبي عامرٍ العقديِّ، كلاهما عن محمدِ بنِ أبي حُميدٍ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه محمدُ بنُ أبي حُميدٍ المدنيُّ، وهو «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٥٨٣٦).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ الهيثميُّ في (مجمع الزوائد ١٣٥٣)، والبوصيريُّ في (إتحاف الخيرة ٧١٥).



[٢٤١٦ط] حَديثُ ابنِ عُمَرَ:

عَنْ عُقْبَةَ بنِ حُرَيْثٍ، قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابنَ عُمَرَ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، فَقَالَ: امْسَحْ. - فَكَأَنَّ ذَلِكَ ثَقُلَ عَلَى الرَّجُلِ - فَقَالَ: وَإِنْ بَالَ؟ وَإِنْ ضَرَبَ الخَلَاءَ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَرَفَعَهُ ابنُ عُمَرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ منكرٌ من حديثِ ابنِ عمرَ، واسْتَنْكَرَهُ** أحمدُ، **ولم يعرفه** البخاريُّ.

التخريج:

[علت ٦٠].

السند:

قال الترمذيُّ: حدثنا أبو كُريبٍ، حدثنا محمدُ بنُ فُضيلٍ، عن فُرَاتِ بنِ أَحْنَفَ، عن عقبةَ بنِ حُرَيثٍ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه فُرَاتُ بنُ أَحْنَفَ، وهو مختلفٌ فيه.

وَثَّقَهُ ابنُ مَعينٍ في (رواية الدوري ١٤٧٥)، وقال أبو حَاتمٍ: «كوفيٌّ صَالحُ الحديثِ» (الجرح والتعديل ٧/ ٨٠)، وقال العجليُّ: «ثقةٌ» (لسان الميزان ٦٠١٨).

وفي المقابل:

قال ابنُ مَعينٍ: «ليس هو بالثقةِ عندهم» (رواية ابن محرز ٦٧)، وقال أبو داود: «ضعيفٌ؛ تكلَّم فيه سفيانُ» (لسان الميزان ٦٠١٨)، وقال النسائيُّ: «ضعيفٌ» (الضعفاء والمتروكون ٤٨٩)، وقال ابنُ حبانَ: «كان غاليًا في

التشيعِ، لا تحلُّ الروايةُ عنه، ولا الاحتجاجُ به»، ثُمَّ أسندَ عنِ ابنِ نُميرٍ أنه قال: «كان فُرَاتُ بنُ أَحْنَفَ من أُولئكَ الذينَ يقولونَ: عليُّ بنُ أبي طالبٍ في السحابِ» (المجروحين ٢/ ٢٠٩).

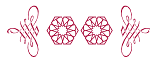
وذكره الذهبيُّ في (المغني في الضعفاء ٤٨٩٠)، وفي (ديوان الضعفاء ٣٣٤٤)، وقال: «ضَعَّفَهُ النسائيُّ وغيرُهُ»، وقال الهيثميُّ: «ضعيفٌ» (مجمع الزوائد ٥٦٣٣).

فهو إلى الضعفِ أَقربُ.

وقد تقدَّمَ أن ابنَ عمرَ لا يصحُّ له روايةٌ عنِ النبيِّ ﷺ في هذا البابِ.

وقد سبقَ استنكارُ أحمد لأحاديثِ ابنِ عمرَ المرفوعة في المسحِ على الخُفَّينِ.

ولهذا قال الترمذيُّ: «سألتُ محمدًا عن هذا الحديثِ فلم يَعْرِفْهُ» (العلل الكبير ٦٠).



١- روايةُ: «أَمَرَ بِالمَسْحِ»:

وفي رِوَايةٍ: عَنْ سَالِمٍ، أَنَّ ابنَ عُمَرَ «كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ، وَيَأْمُرُ بِالمَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ»، وَيَقُولُ: «**أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذَلِكَ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ منكرٌ من حَديثِ ابنِ عمرَ، واسْتَنْكَرَهُ** أحمدُ.

التخريج:

[طس ٦٨٦٢].

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ الأزرقِ، نا محمدُ بنُ محمدِ بنِ إدريسٍ الشافعيُّ، نا عبدُ الرزاقِ، نا مَعْمَرٌ، عنِ الزهريِّ، عن سالمٍ... به.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديثَ عنِ الزهريِّ إلَّا مَعْمَرٌ، ولَا عن مَعْمَرٍ إلَّا عبد الرزاق، تفرَّدَ به محمدُ بنُ محمدِ بنِ إدريسَ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ الأَزرقِ، شيخُ الطبرانيِّ مجهولُ الحالِ، انظر: (تراجم شيوخ الطبرانيِّ ٩٢٢).

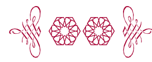
الثانيةُ: المخالفةُ.

فإن المحفوظَ بهذا الإسنادِ عنِ ابنِ عمرَ موقوفًا، كذا رواه عبدُ الرزاقِ في (المصنف ٧٦٧): عن مَعْمَرٍ، عنِ الزهريِّ، عن سالمِ بنِ عبدِ اللهِ، عنِ ابنِ عمرَ قَالَ: «إِذَا أَدْخَلَ الرَّجُلُ رِجْلَيهِ في الخُفَّيْنِ وهُما طَاهِرَتَانِ، ثُمَّ ذَهَبَ

لِلحَاجَةِ، ثُمَّ تَوضَّأَ لِلصَلاةِ مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ».

ثم إن ابنَ عمرَ كان يُنْكِرُ المسحَ على الخُفَّيْنِ على سعدِ بنِ أبي وقَّاصٍ، حتَّى أَخْبَرَهُ عمرُ بذلك، كما تقدَّمَ عندَ البخاريِّ وغيرِهِ، فكيفَ يحكي هو ذلك عنِ النبيِّ ﷺ؟!، ولذا قال ابنُ رجبٍ: «أحاديثُ ابنِ عمرَ عنِ النبيِّ ﷺ في المسحِ على الخُفَّيْنِ أيضًا أنكرَهَا أحمدُ، وقال: ابنُ عمرَ أنكرَ على سعدٍ المسحَ على الخُفَّيْنِ، فكيفَ يكون عنده عنِ النبيِّ ﷺ فيه رِوايةٌ؟!» (شرح علل الترمذي ٢/ ٨٨٩). وانظر أيضًا (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٣٤).

ومع ذلك صَحَّحَ إسنادَ هذا الحديثِ: الزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ١٧٣)، **ومغلطاي** في (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٣٣).



٢- روايةٌ:

وفي روايةٍ: «مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الخُفَّيْنِ وَأَمَرَنَا بِهِ».

۞ الحكم: منكرٌ من حديثِ ابنِ عمرَ، واسْتَنْكَرَهُ أَحمدُ.

التخريج:

〚عطار (منتقى ق ٨٠/أ) / فقط (أطراف ٢٩٣٥) / علقط ٢٨٧١ / متفق (٢/ ٧٧٠)〛.

السند:

أخرجه محمدُ بنُ مخلدٍ العطارُ - ومن طريقه الخطيبُ في (المتفق) - قال: ثنا أحمدُ بنُ منصورِ بنِ راشدٍ، قال: ثنا عليُّ بنُ الحسنِ، قال: أنبا أبو حمزةَ، عن عليِّ بنِ زَيدٍ، عن الحكمِ بنِ عبدِ اللهِ، عنِ ابنِ عُمرَ... به.

ورواه (الدارقطنيُّ) من طريقِ عبدِ الرحمنِ بنِ علقمةَ، عن أَبي حمزةَ، عن عليِّ بنِ زَيدٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ، عنِ ابنِ عُمرَ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عليُّ بنُ زَيدٍ، وهو: ابنُ جُدعَانَ، وهو: «ضعيفٌ» (التقريب ٤٧٣٤).

وقد سبقَ استنكارُ أحمدَ لأحاديثِ ابنِ عمر المرفوعة في المسحِ على الخُفَّينِ.



[٢٤١٧ط] حديثُ عَمرِو بنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ:

عَنْ عَمْرِو بنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّيْنِ**».

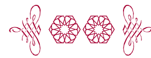
۞ **الحكم**: **صحيح** (خ).

التخريج:

﴿خ ٢٠٤ "واللفظ له" / ن ١٢٤ / كن ١٥٥ / حم ١٧٢٤٤، ١٧٢٤٦، ١٧٢٤٧، ١٧٦١٥، ١٧٦١٩، ٢٢٤٧٨، ٢٢٤٨٣، ٢٢٤٨٦ / طي ١٣٥٠ / ش ١٨٨٦ / عب ٧٤٦ / عبص ٩٤ / معر ١٤٤٢ / تمام ١٤٢٨ / هق ١٢٩٣ / عد (٨/ ٢٤) / تخ (٢/ ١٩٤)، (٣/ ٤٣٣) / قا (٢/ ٢١١) / مديني (لطائف ٧٦٥، ٧٦٦) / منذ ٤٣٤ / مش ٩٠٥ / غلق (٢/ ١٣٤ - ١٣٦)﴾.

السند:

قال البخاريُّ: حدثنا أبو نُعَيم، قال: حدثنا شيبانُ، عن يحيى، عن أبي سلمةَ، عن جعفرِ بنِ عمرِو بنِ أُميَّةَ الضّمريِّ، أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ... فذكره.



١- روايةُ: «العِمَامَةِ»:

وفي رِوايةٍ قَالَ: «**رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُفَّيْهِ**».

۞ **الحكم:** **صحيح** (خ). وقد تَكَلَّمَ في زيادةِ (العِمَامة) جماعةٌ من أهلِ العلمِ.

التخريج:

﴿خ ٢٠٥ "واللفظ له" / جه ٥٦٢ / حم ١٧٦١٦، ٢٢٤٨١ / مي ٧١٠ / خز ١٩٣ / حب ١٣٣٨ / ش ٢٣١، ١٨٨٧ / هق ١٢٩٢ / أثرم ١٦ / فيري ٥٠ / فحيم ٢٩ / حنا (جصاص ق ٨ / ب) / تحقيق ١٤٨ / منذ ٤٨٩ / محلى (٢/ ٥٨ - ٥٩) / علحا ١٧٩﴾.

السند:

قال البخاريُّ: حدثنا عبدانُ، قال: أخبرنا عبدُ اللهِ، قال: أخبرنا الأوزاعيُّ، عن يحيى، عن أبي سلمةَ، عن جعفرِ بنِ عمرٍو، عن أبيهِ... به.

وعبدُ اللهِ هو: ابنُ المبارك، ويحيى هو: ابنُ أبي كَثيرٍ.

ورواه أحمدُ (١٧٦١٦) قال: حدثنا أبو المغيرةَ، حدثنا الأوزاعيُّ، حدثنا يحيى بنُ أبي كَثيرٍ اليماميُّ، عن أبي سلمةَ، عن جعفرٍ... به.

قال ابنُ حَجَرٍ: «هكذا رواه الأَوزاعيُّ وهو مشهورٌ عنه، وأَسقطَ بعضُ الرُّواةِ منه جعفرًا من الإسنادِ وهو خطأٌ، قاله أبو حاتمٍ الرازيُّ» (الفتح ١/ ٣٠٨).

قلنا: هذا الإسقاطُ محفوظٌ عن مَعْمَرٍ عن يحيى، وقد خَالَفَهُ فيه عامةُ أصحابِ يحيى، ومنهم أبانُ، وشيبانُ، وحربٌ، وعليُّ بنُ المباركِ، وقد

علَّقَ البخاريُّ روايةَ مَعْمَرٍ، فقال عقب الإسناد: «وتابعه مَعْمَرٌ، عن يحيى، عن أبي سلمةَ، عن عمرٍو قال: «**رَأَيْتُ النَّبِيَّ** ﷺ...».

قال ابنُ حَجرٍ: «أي: تابعَ الأوزاعيّ مَعْمَر بن راشدٍ في المتنِ لَا في الإسنادِ، وهذا هو السببُ في سياقِ المصنف الإسناد ثانيًا، لِيُبَيِّنَ أنه ليسَ في روايةِ مَعْمَرٍ ذكر جعفر» (الفتح ١/٣٠٨، ٣٠٩).

تنبيه:

رَوَى هذا الحديثَ عن يحيى بنِ أبي كَثيرٍ جماعةٌ منَ الثقاتِ، ولم يذكروا فيه: (المسحَ عَلَى العِمَامة)، خِلافًا للأوزاعيِّ، وهم:

١- شيبانُ بنُ عبدِ الرحمنِ، كما عندَ البخاريِّ في (صحيحه ٢٠٤).

٢- حربُ بنُ شَدادٍ، كما عندَ النسائيِّ في (المجتبى ١١٩).

٣- أبانُ بنُ يزيدَ العطارُ، كما عندَ أحمدَ (١٧٦١٩).

٤- عليُّ بنُ مُبَارِكٍ، كما عند أحمدَ (١٧٢٤٧).

٥- مَعْمَرُ بنُ رَاشدٍ، كما عندَ عبدِ الرزاقِ (٧٤٦)، إلَّا أنَّ مَعْمَرًا أخطأَ في إسنادِهِ، فأسقطَ منَ السَّندِ جَعفرَ بنَ عمرِو بنِ أُميةَ، كما تقدَّم الإشارةُ إليه.

إلَّا أنَّ البخاريَّ قال - بعدَ أن أخرجَ الحديثَ مسندًا من طريقِ الأوزاعيِّ-: «وتابعه مَعْمَرٌ، عن يحيى، عن أبي سلمةَ، عن عمرٍو قال: «**رَأَيْتُ النَّبِيَّ** ﷺ...».

وذَكَرَ ابنُ حَجرٍ في (تغليق التعليق ٢/ ١٣٦)، أن ابنَ مَنْدَه أَخرجَ الحديثَ في (كتاب الطهارة) من طريق مَعْمَرٍ بذكرِ (العِمَامة).

قلنا: ولم نقفْ على إسنادِ ابن مَنْدَه إلى مَعْمَرٍ، والمحفوظُ عن مَعْمَرٍ بدون

ذكرِ (العمامة). كذا رواه عنه عبدُ الرزاقِ في (المصنف ٧٤٦)، وعبدُ الرزاقِ من أثبتِ الناسِ في مَعْمَرٍ، كما قال أحمدُ، وابنُ مَعينٍ، وغيرُهُما. انظر (شرح العلل ٢/ ٧٠٦)؛ ولذَا قال ابنُ عبدِ البرِّ:

«وقد رَوَى هذا الحديثَ عبدُ الرزاقِ، عن مَعْمَرٍ بإسنادِهِ هذا، عن يحيى ابنِ أبي كَثيرٍ، عن أبي سلمةَ، عن عمرِو بنِ أميةَ الضمريِّ قال: «**رَأَيْتُ النَّبِيَّ** ﷺ **مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ**». ولم يزد، ولم يذكرِ (العمامة).

وعبدُ الرزاقِ من أَثبتِ الناسِ في مَعْمَرٍ، وقد صنَّفَ كتابًا جليلًا ذكر فيه «باب المسح على العمامة»، ولم يذكرْ فيه هذا الحديثَ، وذكره في بابِ «المسحِ عَلَى الخُفَّينِ» هكذا، لم يذكرْ فيه المسحَ على العِمَامةِ، والبخاريُّ لا يُدْفَعُ صِدْقُهُ، وإنما كان عنده حديثُ مَعْمَرٍ من غيرِ روايةِ عبدِ الرزاقِ، أو حدَّثَهُ عن عبدِ الرزاقِ بما ذكر مَن وَثِقَ به ممن لم يتفقْ ما جاءَ به، وحسبُكَ بما ذكره في (مُصَنَّفِهِ) على أنَّ (المُصَنَّفَ) عندهم لمعْمَرٍ، وليسَ في حديثِ عمرِو بنِ أُميةَ المسحُ على العِمامةِ، والله المستعانُ» (الأجوبة المستوعبة عن المسائل المستغربة من صحيح البخاري صـ ٩٠). وانظر أيضًا (فتح الباري ١/ ٣٠٨).

فالذي يظهرُ لنا - والله أعلم - أن روايةَ الجماعةِ عن يحيى بنِ أبي كَثيرٍ بدون ذكر (العمامة)، مُقَدَّمَةٌ على روايةِ الأوزاعيِّ بذكرها، خاصةً وأنَّ روايةَ الأوزاعيِّ عن يحيى بنِ أَبي كَثيرٍ فيها مقال.

قال أحمدُ: «هو كثيرًا مَا يُخطئُ عن يحيى بنِ أَبي كثيرٍ» (العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي وغيره ٢٦٢)، وقال أيضًا: «حديثُ الأوزاعيِّ عن يحيى مضطربٌ» (سير أعلام النبلاء ٧/ ١١٣)، وقال أيضًا: «لم يكن يحفظه جيدًا فيُخطئُ فيه» (شرح علل الترمذي ٢/ ٧٩٩).

وقد أشارَ ابنُ مَنْدَه إلى إعلالِ لفظِ: «العِمَامةِ» في هذا الحديث، فقال: «هكذا رواه عليُّ بنُ المباركِ، وحربُ بنُ شدَّادٍ، وأبانُ بنُ يزيدَ، عن يحيى ابنِ أبي كَثيرٍ، ولم يذكروا العمامةَ في حديثِهم، وكذلك رواه مَعْمَرٌ، عن يحيى بن أبي كثير» (الإمام لابن دقيق ١/ ٥٥١).

وقال الحافظُ أبو محمدٍ الأصيلي[(١)]: «ذِكْرُ العمامةِ في هذا الحديثِ من خطأِ الأوزاعيِّ؛ لأنَّ شيبانَ رواه عن يحيى، ولم يذكرِ العمامةَ، وتابعه حربُ ابنُ شدَّادٍ، وأبانُ العطارُ، فهؤلاءِ ثلاثةٌ خالفوه، فوجبَ تغليبُ الجماعةِ على الوَاحِدِ، وأما متابعةُ مَعْمَرٍ له فمرسلةٌ، وليسَ فيها ذِكرُ العمامةِ، ورواه عبدُ الرزاقِ: مَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ، ولم يذكرِ العمامةَ» (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٩٨).

فَتَعَقَّبَهُ ابنُ حَجرٍ فَقَالَ: «وعلى تقديرِ تَفَرُّدِ الأوزاعيِّ بذكرها لا يستلزمُ ذلك تخطئته، لأنها تكون زيادةٌ من ثقةٍ حافظٍ غير مُنافيةٍ لروايةِ رفقته فَتُقْبَلُ، ولا تكونُ شَاذَّةً، ولا معنى لردِّ الرواياتِ الصحيحةِ بهذه التعليلاتِ الواهيةِ» (فتح الباري ١/ ٣٠٨).

قلنا: وفي تعقب ابن حجر نظر من وجهين:

الأولُ: أنه لا يَلزمُ لردِّ زيادةِ الثقةِ، أن تكونَ منافيةً لروايةِ الجماعةِ، بل مجرد تفرُّد الراوي عن أصحابِهِ بزيادةٍ في الحديثِ مع اتِّحَادِ المخْرَجِ -

---

(١) **قال عنه الذهبي:** «الإمامُ، شيخُ المالكيةِ، عالمُ الأندلسِ، أبو محمدٍ عبدُ اللهِ بنُ إبراهيمَ الأصيليُّ»، ثم نقل عن القاضي عياضٍ قوله: «قال الدارقطنيُّ: حدثني أبو محمدٍ الأصيليُّ، ولم أرَ مثله»، **قال عياضٌ:** «كان من حفاظِ مذهبِ مالكٍ، ومن العالمينَ بالحديثِ وعللِهِ ورجالِهِ» (سير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٦٠).

الشيخِ - يُعَدُّ مخالفًا لهم.

الثاني: أن الأوزاعيَّ، وإن كان إمامًا حافظًا في الجملةِ، إلَّا أنَّ روايتَهُ عن يحيى بنِ أبي كَثيرٍ، متكلَّمٌ فيها، وقد تقدَّمَ كلامُ الإمامِ أحمدَ.

وقال أبو المطرفِ القَنَازعيُّ[1]: ««وما رَوَى الأوزاعيُّ عن يحيى بنِ أبي كَثيرٍ: «**أنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى عِمَامَتِهِ**» فحديثٌ مضطربٌ، وتركُ الصَّحَابةِ له يدلُّ على ضَعْفِهِ، والثابتُ عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّهُ: «**مَسَحَ شَعْرَ رَأْسِهِ كُلَّهُ فِي الوُضُوءِ**» (تفسير الموطأ ١/ ١٤١).

وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «ورَوَى هذا الحديثَ جماعةٌ عن يحيى بنِ أبي كَثيرٍ، عن أبي سلمةَ، ولم يذكروا المسحَ علَى العِمامةِ ... والاضطرابُ في حديثِ عمرِو بنِ أُميَّةَ في المسحِ علَى العِمامةِ عظيمٌ، وهو حديثٌ لا يثبتُ عندَ أكثرِ أهلِ العلمِ بالحديثِ، لم يخرجْهُ أبو داودَ، ولَا أحمدُ بنُ شُعيبٍ، وقد ذكرَ النسائيُّ في المسحِ على العِمامةِ أبوابًا من حديثِ المغيرةِ، وبلالٍ، ولم يذكرْ حديثَ عمرِو بنِ أُميَّةَ، وأبو داودَ، فلم يصحَّ عندَهُ في المسحِ على العِمامةِ شيءٌ البتةَ، وللبخاريِّ انفراداتٌ في أحاديث يخرجُهَا، وأحاديث تركها لا يتابعه أحدٌ عليها، والكمالُ لذِي العزةِ والجلالِ» (الأجوبة

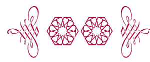
---

(١) هو عبدُ الرحمن بنُ مروان بنِ عبد الرحمن، أبو المطرفِ الأنصاريُّ القَنَازعيُّ القُرْطُبيُّ الفقيهُ المالكيُّ، **قال عنه الذهبيُّ:** «كان عالمًا عاملًا، فقيهًا، حافظًا، ورعًا، متقشفًا، قانعًا باليسيرِ، فقيرًا، دؤوبًا علَى العلمِ، كثيرَ الصلاةِ والتَّهَجُّدِ والصّيامِ، عالمًا بالتّفسيرِ والأحكامِ، بَصيرًا بالحديثِ، حافظًا للرأي، له مصنفٌ في الشروطِ وعللها، وصنَّفَ شرحًا (للموطأ)، وكان له معرفة باللغةِ والأدبِ، وكان حسنَ الأخلاقِ، جميلَ اللّقاءِ، عرضَ عليه السُّلطانُ الشورى فامتنعَ» (تاريخ الإسلام ٩/ ٢٢٠).

المستوعبة عن المسائل المستغربة من صحيح البخاري صـ ٩٢ - ٩٣).

وقال الكشميريُّ: «والبخاريُّ وإن أَخرجَ حديثَ المسحِ عَلَى العِمامةِ، إلَّا أنه لم يترجمْ عليه بهذِهِ المسألةِ، فدلَّ على ضَعْفٍ فيه؛ لأنه تحققَ عندِي من عادَاتِهِ أن الحديثَ إذا كان قَويًّا عنده ويكونُ فيه لفظٌ يَتَرَدَّدُ فيه النظرُ يُخرِجُهُ في كتابِهِ، ولا يترجمُ على ذلكَ اللفظِ، ولا يخرجُ منه مسألةً. فَصَنيعُهُ هذا في المسحِ على العِمامةِ يدلُّ على تَرَدُّدٍ عنده فيه، ولذَا تركه ولم يَذهبْ إليه، والله تعالى أعلم» (فيض الباري ١/ ٤٠٢).

وقد قال العقيليُّ: «الروايةُ في مسحِ العِمامةِ فيها لِينٌ، ما فيها شيءٌ ثابتٌ» (الضعفاء ٤/ ١٦).



٢- روايةُ: «الخِمَارِ»:

وفي رِوَايةٍ بلفظِ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ وَالخِمَارِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بلفظِ: (الخِمَارِ).**

اللغة:

قال ابنُ الأثيرِ: «**والخِمَارُ:** أَرَادَ بِهِ العِمامةَ؛ لأنَّ الرجلَ يُغَطِّي بِهَا رَأْسَهُ، كما أنَّ المرأةَ تغطِّيه بخِمَارِهَا، وذلك إذا كان قدِ اعْتمَّ عِمَّةَ العَربِ فأدَارَها تحت الحَنَكِ، فلا يستطيعُ نَزْعَهَا في كلِّ وقتٍ، فتصيرُ كالخفَّينِ» (النهاية ٢/ ٧٨).

التخريج:

﴿حم ١٧٢٤٥، ٢٢٤٨٢ / مش ٩٠٣ / قا (٢/ ٢١٠)﴾.

السند:

رواه أحمدُ، وابنُ أبي شيبةَ في (مسنديهما)، عن محمدِ بنِ مُصْعَبٍ قَالَ: حدثنا الأوزاعيُّ، عن يحيى بنِ أبي كَثيرٍ، عن أبي سلمةَ، عن جعفرِ بنِ عمرِو بنِ أُميَّةَ الضمريِّ، عن أبيهِ... به.

وأخرجه ابنُ قَانعٍ من طريقِ محمدِ بنِ مُصْعَبٍ... به.

التحقيق

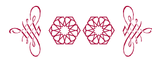
هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه محمدُ بنُ مُصعَبٍ القرقسانيُّ، وقد ضَعَّفَهُ غيرُ وَاحِدٍ من أهلِ العلمِ. انظر: (تهذيب التهذيب ٩/ ٤٥٨)، ولخَّصَ حالَهُ ابنُ حَجَرٍ فَقَالَ: «صدوقٌ كثيرُ الغَلَطِ» (التقريب ٦٣٠٢).

ثُمَّ هو أيضًا مُتَكلَّمٌ في روايتِهِ عنِ الأوزاعيِّ:

قال أبو زُرْعَةَ: «يُخطِئُ كثيرًا عنِ الأوزاعيِّ، وغيرِهِ» (سؤالات البرذعي

١٧٣)، وقال صالح جزرة: «ضعيفٌ في الأوزاعيِّ» (تاريخ بغداد ٤/ ٤٤٧)، وقال أيضًا: «عامةُ أحاديثِهِ عنِ الأوزاعيِّ مقلوبةٌ، وقد رَوَى عنِ الأوزاعيِّ غيرَ حديثٍ كلّها مناكير ليسَ لها أصولٌ» (إكمال تهذيب الكمال ١٠/ ٣٦٠)، وقال أبو أحمدَ الحاكمُ: «رَوَى عن عبدِ الرحمنِ بنِ عَمْرٍو الأوزاعيِّ أحاديثَ مُنكَرةً» (الأسامي والكنى ٣/ ٣٢٣).

قلنا: وقد أخطأَ محمدُ بنُ مُصعبٍ في لفظِ هذا الحديثِ، إذِ المحفوظُ عنِ الأوزاعيِّ في هذا الحديثِ بلفظِ: «**العِمَامةِ**»، كذا رواه جمعٌ من أصحابِ الأوزاعيِّ، منهم: ابنُ المباركِ، وأبو المغيرةِ، والوليدُ بنُ مُسلمٍ، وبشرُ بنُ بَكرٍ، وقد سبقَ تخريجُهُ في الروايةِ السابقةِ.



٣- روايةُ: «مَرَّاتٍ»:

وفي رِوَايةٍ قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْهِ مَرَّاتٍ**».

الحكم: صحيحُ المتنِ دون قولِهِ: (مَرَّاتٍ) فشَاذٌّ.

التخريج:

﴿خط (١٤/ ٢١٥) / فقط (أطراف ٤٢٥٧)﴾.

السند:

قال الخطيبُ في (تاريخه): أخبرنا العتيقيُّ، قال: حدثنا عيَّاشُ بنُ الحسنِ بنِ عيَّاشٍ أبو القاسمِ الخزريُّ، قال: حدثنا أبو بَكرٍ عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ زِيادٍ النيسابوريُّ إملاءً، قال: حدثنا يونسُ بنُ عبدِ الأَعلَى، قال:

أخبرنا عبدُ اللهِ بنُ وهبٍ، أخبرني مخرمةُ بنُ بُكيرٍ، عن أبيه، عن جعفرِ بنِ عمرِو بن أُميَّةَ، عن أبيهِ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، إلا أن مخرمةَ بنَ بُكيرٍ مختلفٌ في سماعِهِ من أبيهِ.

قال ابنُ حِبانَ: «يُحتجُّ بحديثِهِ من غيرِ روايتِهِ عن أَبيهِ؛ لأنه لم يسمعْ من أبيهِ» (تهذيب التهذيب ١٠/ ٧١)، وقال ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ، وروايتُهُ عن أبيهِ وِجَادة من كتابِهِ، قاله أحمدُ، وابنُ مَعينٍ، وغيرُهُما. وقال ابنُ المدينيِّ: سمعَ من أبيه قليلًا» (التقريب ٦٥٢٦).

ومنَ العلماءِ منِ اعتمدَ روايةَ مخرمةَ عن أبيه، فقدِ احتجَّ بها مسلمٌ في (صحيحه).

وقال الألبانيُّ: «والتحقيقُ في مخرمةَ أن روايتَهُ عن أبيهِ وِجادةٌ من كتابِهِ... وإذا كان يروي عن أبيه وِجادة من كتابِهِ، فهي وجادةٌ صحيحةٌ، وهي حُجَّةٌ» (إرواء الغليل ١/ ٤٨).

قلنا: ولكنه قد خُولِفَ في سندِهِ وَمَتْنِهِ:

فقد أخرجه ابنُ قانعٍ في (الصحابة ٢/ ٢١١) قال: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ إسحاقَ الحربيُّ، نا هارونُ بنُ معروفٍ، نا ابنُ وهبٍ، عن عمرِو بنِ الحارثِ، عن بُكيرِ بنِ الأَشجِّ، عنِ الزِّبْرِقَانِ بنِ عمرِو بنِ أُمَيَّةَ، عن أَبي سلمةَ، عن جعفرِ بنِ عمرِو بنِ أُمَيَّةَ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَاهُ... الحديث. دون قوله: «**مَرَّاتٍ**»، فقد تفرَّدَ مخرمةُ به.

وعمرِو بنِ الحارثِ: «ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ»، **فلا ريبَ أنَّ روايتَهُ أَصحُّ من روايةِ مَخْرَمةَ.** لَا سيَّما وقد تابعه ابنُ لهيعةَ، وإن كان ضعيفًا.

قال الدارقطنيُّ: «تفرَّدَ به مخرمةُ بنُ بُكيرٍ، عن أبيهِ، عن جعفرِ بنِ عمرٍو. وخالفه عمرُو بنُ الحارثِ، وابنُ لهيعةَ فقالا: عن جعفرِ بنِ ربيعةَ وبُكيرِ بنِ الأَشجِّ، عنِ الزِّبْرِقَانِ بنِ عمرِو بنِ أُميةَ الضمريِّ، عن أبي سلمةَ عن جعفرٍ. وتفرَّدَ به عبدُ اللهِ بنُ وهبٍ عنهما» (أطراف الغرائب ٤٢٥٧).

وبنحوِ هذا قال أبو بكرٍ النيسابوريُّ، (تاريخ بغداد ١٤/ ٢١٥).



[٢٤١٨ط] حَدِيثُ بُرَيْدَةَ:

عَنْ بُرَيْدَةَ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى الصَّلَوَاتِ يَوْمَ الفَتْحِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ»، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: لَقَدْ صَنَعْتَ اليَوْمَ شَيْئًا لَمْ تَكُنْ تَصْنَعُهُ، قَالَ: «عَمْدًا صَنَعْتُهُ يَا عُمَرُ».

۞ الحكم: صحيح (م).

التخريج:

﴿م ٢٧٧ "واللفظ له" / د ١٧١ / ت ٦٢ / ن ١٣٨ "دون ذكر المسح" / كن ١٧٠ "دون ذكر المسح" / جه ٥١٤ "دون ذكر المسح" / حم ٢٢٩٦٦ "دون ذكر المسح"، ٢٢٩٧٣، ٢٣٠٢٩ / مي ٦٨٥ / خز ١٢، ١٤ "دون ذكر المسح" / حب ١٧٠٢ - ١٧٠٤ / طي ٨٤٢ "دون ذكر المسح" / عب ١٥٨ / ش ١٨٧٢ / بز ٤٣٦٤، ٤٣٦٥ / جا ١ / طس ٤٠٣٢ / مسن ٦٣٦ / سرج ٢٤٨٨ / طح (١/ ٤١) / عه ٧١٦ - ٧١٧ / هق ٥٧٧، ٧٧٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦ / هقع ٨٩٣، ٨٩٤ / تمهيد (١٨/ ٢٣٩، ٢٤٠) / عتب (ص: ٥٢) / سخ (١/ ٣٧٢) / جوزی (ناسخ ١/ ٨٥ - ٨٦) / حنف (حارثي ١٠٩٥) / طحق ١٧ / مدونة (١/ ١٣٩) / منذ ٤ / طبر (٨/ ١٥٩ - ١٦١) / بغ ٢٣١ / بغت (٣/ ٢٠) / جعد ٢٠٨١ / ني ٦٨ / طوسي ٥٠ / لف ٢٢٦ / جصاص (٣/ ٣٢٩ - ٣٣٠) / نعا (ق ٤٨ ب) / حداد ٢٨٨﴾.

السند:

قال مسلمٌ: حدَّثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ نُميرٍ، حدثنا أَبي، حدَّثنا سفيانُ، عن علقمةَ بنِ مَرثدٍ (ح) وحدَّثني محمدُ بنُ حَاتمٍ - واللفظُ لَهُ -، حدَّثنا

يحيى بنُ سَعيدٍ، عن سفيانَ، قال: حدَّثني علقمةُ بنُ مَرثَدٍ، عن سليمانَ بنِ بُريدةَ، عن أبيه... به.



[٢٤١٩ط] حديثُ بِلَالٍ:

عَنْ بِلَالٍ: «أَنَّ (رَأَيْتُ) رَسُولَ اللهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ، وَالخِمَارِ».

۞ الحكم: صحيح (م)، وقد أعلَّه جماعةٌ من أهلِ العلمِ كالشافعيِّ، وأحمدَ، وأبي حاتمٍ، والحربيِّ، والبيهقيِّ، وابنِ عمارٍ الشهيد، وغيرهم.

اللغة:

(الخِمَارُ) قال النوويُّ: «يعني بالخِمَارِ: العِمَامَةَ؛ لأَنَّهَا تُخَمِّرُ الرَّأْسَ أَيْ تُغَطِّيهِ» (شرح مسلم ٣/ ١٧٤).

التخريج:

تخريج م ٢٧٥ "واللفظ له" / ت ١٠٣ / ن ١٠٨، ١٠٩، ١١٠ "والرواية له ولغيره" / كن ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤ / جه ٥٦١ / حم ٢٣٨٨٤، ٢٣٨٩٨، ٢٣٩٠٤، ٢٣٩١١، ٢٣٩١٥، ٢٣٩١٦، ٢٣٩١٨ / خز ١٩٢، ١٩٥ / عه ٧٨٧ - ٧٨٨ / طي ١٢١٢ / عب ٧٤٠، ٧٤٣، ٧٤٤ / ش ٢٢٠، ١٨٧١، ٣٧٢٥٢ / بز ١٣٥٨ - ١٣٦٠، ١٣٦٨، ١٣٧٧ - ١٣٨٠ / حمد ١٥٠ / طب (١/ ٣٤١/ ١٠٢٣)، (١/ ٣٥٠/ ١٠٦١ - ١٠٦٢)، (١/ ٣٥١/ ١٠٦٥)، (١/ ٣٥٢/ ١٠٦٩)، (١/ ٣٥٦/ ١٠٨٦)، (١/ ٣٥٧/ ١٠٨٨ - ١٠٩١)، (١/ ٣٥٨/ ١٠٩٥، ١٠٩٦)، (١/ ٣٦١/ ١١٠٧، ١١٠٩)، (١/ ٣٦٢/ ١١١٣، ١١١٤)، (١/ ٣٦٣/ ١١١٥ - ١١١٨) / طس ٣١٥١، ٣٢١٤، ٦٨٣٢ / طش ١٥٢٠، ٢٧٨٤، ٣٥٨٠، ٣٥٨١ / جعد ١٤١، ٢٦٦٩ / مث ٢٦٤، ٢٦٥ / ني ٧٣٣، ٧٣٦، ٧٣٩، ٧٥٤ / شا ٩٤٩ - ٩٦٢ / معر ٧٢٥، ١٤٤٣ / هق ٢٩٠، ١٢٩٤ / هقع ٦٣٨، ٦٤٢، ٦٤٥، ٦٤٨ / معكر ١١٨٩، ١٤٦٨ / عد (٧/ ١١٥) /

خشف ٣٢ / فقط (أطراف ١٣٧١، ١٣٧٥، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٣، ١٣٨٦) / مبل ٧، ١١، ١٢ / أيوب ٤٨ / علائي (الفوائد ١٥٥) / شج ١٣٩، ١٤٠ / غر ٨١ / أصم ٤٢٣ / جعفر ٣٠ / تخ (١/ ٣٩٠) / كر (١٠/ ٤٣٠)، (١١/ ٤٨٢، ٤٨٣)، (٦٢/ ١٨٩)، (٦٦/ ١٢١، ٢٢٩، ٢٣٠) / صبغ ٢٨٥ - ٢٩٥، ٢٩٨ / تحقيق (١/ ١٥٦ - ١٥٧) / مديني (لطائف ٨٦٨) / منذ ٤٨٧ / محلى (٢/ ٥٩) / غيل ٧١٦ / حل (٤/ ١٧٨) / علحا ١٢ / طوسي ٨٣ / علقط (٧/ ١٧١ - ١٧٥) / إمام (١/ ٥٥٥، ٥٥٧) / مخلدي (أمالي ٢٥) / حداد ٢٩١ / حرب (طهارة ٢٥٦) / أثرم ١٣ / مخلص ٢٥٥ / بشن ٤٤٢ / باب (مغلطاي ٢/ ٢٩٥)].

السند:

قال مسلمٌ: حدَّثنا أبو بكرِ بنُ أَبي شيبةَ، ومحمدُ بنُ العَلاءِ، قالا: حدَّثنا أبو معاويةَ، (ح) وحدَّثنا إسحاقُ، أخبرنا عيسى بنُ يُونسَ، كلاهما عنِ الأعمشِ، عنِ الحَكَمِ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أَبي ليلَى، عن كعبِ بنِ عُجرةَ، عن بِلَالٍ... به.

وحدثنيه سويدُ بنُ سعيدٍ، حدثنا عليٌّ - يعني: ابنَ مُسْهِرٍ -، عنِ الأعمشِ، بهذا الإسنادِ.

تنبيه:

رَوى هذا الحديثَ الإمامُ مسلمٌ في (صحيحه) من طريقِ الأعمشِ، عن الحكمِ بنِ عُتيبةَ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أَبي ليلَى، عن كعبِ بنِ عُجْرَةَ، عن بِلَالٍ، كما سبقَ بَيانُهُ.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُهُ ثقاتٌ، ولهذا اعْتَمَدَهُ مسلمٌ فأخرجه في (صحيحه)،

وصَحَّحَهُ ابنُ خُزيمةَ، وابنُ المنذرِ في (الأوسط ٢/ ١١٩)، وابنُ مَنْدَه كما في (الإمام لابنِ دَقِيقٍ ١/٥٥٦)، وابنُ حزمٍ في (المحلى ٢/ ٦٠)، وقال ابنُ العربي: «صحيحٌ لا غُبارَ عليه» (عارضة الأحوذي ١/ ١٥١).

إلَّا أنَّ الأعمشَ اختُلِفَ عليه في هذا الحديثِ على أربعةِ وجوهٍ:

الوجهُ الأولُ: عنِ الأَعمشِ، عنِ الحَكَمِ بنِ عُتيبةَ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلَى، عن كعبِ بنِ عُجْرةَ، عن بِلَالٍ.

وهو الوجه الذي أخرجه مسلمٌ كما سبقَ بيانُهُ.

وقد رواه عنِ الأعمشِ عددٌ منَ الثقاتِ منهم:

١) أبو معاويةَ، محمدُ بنُ خَازمٍ، كما عند مسلمٍ (٢٧٥)، وأحمدَ، وابنِ أبي شيبةَ، والنسائيِّ، وأبي عوانةَ، وغيرِهِم.

٢) عليُّ بنُ مُسْهِرٍ، كما عند مسلمٍ (٢٧٥)، والترمذيِّ، وغيرِهِما.

٣) عيسى بنُ يُونسَ، كما عند مسلمٍ (٢٧٥)، وابنِ ماجه، وأبي عوانةَ، وغيرِهِم.

٤) عبدُ اللهِ بنُ نُميرٍ، كما عند أحمدَ (٢٣٩٠٤)، وابنِ خزيمةَ، وأبي عوانةَ، وغيرِهِم.

٥) عبدُ الواحدِ بنُ زيادٍ، كما عند البيهقيِّ في (السنن الكبرى ١٢٩٤).

٦) محمدُ بنُ فُضيلِ بنِ غَزْوانَ، كما عند أبي عوانةَ في (المستخرج ٧٨٧) وغيرِهِ، وقد اختُلِفَ عليه كما سيأتي.

٧ و٨ و٩ و١٠) أبو إسحاقَ الفزاريُّ، وأبو حمزةَ السكريُّ، وعبدُ الملكِ ابنُ مَعنٍ، وعبدُ الرحمنِ بنُ مَغْرَاءَ، ذكرهم الدارقطنيُّ في (العلل ١٢٨٢).

١١) زائدةُ بنُ قُدامةَ، كما عند الشاشيِّ في (مسنده ٩٥٠) من طريقِ يحيى ابنِ أَبي بكيرٍ عنه، ولكن هذا الوجه غيرُ محفوظٍ عن زائدةَ.

الوجهُ الثاني: عنِ الأعمشِ، عنِ الحكمِ بنِ عتيبةَ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أَبي ليلى، عنِ البراءِ بنِ عازبٍ، عن بِلَالٍ... به.

فجعلَ الواسطةَ بينَ ابنِ أَبي ليلَى، وبِلَالٍ: (البراءَ)، بدلًا من (كعبِ بنِ عُجرةَ).

وقد رواه عنِ الأَعمشِ:

١) زائدةُ بنُ قُدامةَ، كما عند أحمدَ (٢٣٩١٥)، والنسائيِّ في (الصغرى ١٠٩)، و(الكبرى ١٣٣)، وابنِ خزيمةَ (١٩٥)[1]، وغيرِهِم.

وهذا الوجهُ هو المحفوظُ عن زائدةَ، كما رواه جماعةٌ منَ الثقاتِ عنه وجزمَ به الأئمةُ الحفاظُ.

٢) حفصُ بنُ غِياثٍ، كما عندَ النسائيِّ في (الصغرى ١٠٩) و(الكبرى ١٣٣).

٣) عمارُ بنُ رُزَيْقٍ، كما عند البزارِ (١٣٥٩) وغيرِهِ.

٤، و٥، و٦، و٧، و٨) عافيةُ بنُ يزيدَ القاضِي، وموسى بنُ محمدٍ الأنصاريُّ، وهريمُ بنُ سفيانَ، وأبو كدينةَ يحيى بنُ المهلبِ، والقاسمُ بنُ مَعْنٍ، ذكرهم الدارقطنيُّ في (الأفرادِ) كما في (الأطراف ١/ ٢٦٥/ ١٣٨١).

---

(١) كذا في (صحيحِ ابنِ خزيمةَ) [طبعة التأصيل، وطبعة الميمان (١٨٣)، و(إتحاف المهرة ٢٤٣١)]: «عنِ البراءِ، عن بلالٍ». ووقعَ في طبعة المكتب الإسلامي (١٨٣): «عن كعبٍ» بدل «البراء». وهو خطأٌ.

الوجهُ الثالثُ: عنِ الأَعمشِ، عنِ الحكمِ بنِ عُتيبةَ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلَى، عن كعبِ بنِ عُجْرَةَ، عنِ النبيِّ ﷺ. فَجَعَلَهُ من مسندِ كعبٍ، ولم يذكرْ بِلالًا.

رواه عبدُ السلامِ بنِ حَربٍ، عنِ الأَعمشِ، كما في (علل الدارقطني ١٢٨٢).

الوجهُ الرابعُ: عنِ الأَعمشِ، عنِ الحَكَمِ بنِ عُتيبةَ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلَى، عن بِلَالٍ. فلم يذكرْ بين (ابنِ أبي ليلى) و(بِلالٍ) واسطةً.

رواه عنِ الأَعمشِ:

١- سفيانُ الثوريُّ، عندَ عبدِ الرزاقِ (٧٤٤)، وأحمدَ (٢٣٩١٦، ٢٣٨٩٨)، وغيرِهما.

٢- شَرِيكٌ النخعيُّ، عندَ الشاشيِّ (٩٦٠)، و(علل ابن أبي حاتم ١٢)، وغيرهما.

٣- محمدُ بنُ فُضيلِ بنِ غَزْوانَ، كما عندَ الطُّوسِيِّ في (مختصر الأحكام ٨٣)، والبغويِّ في (معجم الصحابة ٢٩٥).

وقد سبقَ أن محمدَ بنَ فُضيلٍ رواه عنِ الأَعمشِ على الوجهِ الأولِ.

وقد تابعَ الأَعمشَ على هذا الوجهِ عددٌ منَ الثقاتِ منهم:

١) شعبةُ بنُ الحجاجِ، عندَ الطيالسيِّ (١٢١٢)، وأحمدَ (٢٣٨٩٨، ٢٣٩١٨)، والنسائيِّ (١١٠)، وغيرِهِم.

٢) منصورُ بنُ المعتمرِ، عندَ البزارِ (١٣٦٨)، وغيرِهِ.

٣) زيدُ بنُ أَبي أُنيسةَ، عندَ أحمدَ (٢٣٩١١).

٤) أبانُ بنُ تَغْلِبَ، عندَ الحميديِّ (١٥٠)، وغيرِهِ.

٥) محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلَى، عندَ الحميديِّ (١٥٠)، وغيرِهِ.

٦، ٧) عمرُ بنُ عَامرٍ، وحجاجُ بنُ أرطاة، ذكرهما الدارقطنيُّ في (العلل ١٢٨٢).

هؤلاء جميعًا رووه عنِ الحكمِ بنِ عُتيبةَ، عنِ ابنِ أبي ليلى، عن بِلَالٍ. . . به، ولم يذكروا واسطةً بينَ ابنِ أبي ليلى وبِلالٍ، لا (كعب بن عجرة)، ولا (البراء)، ولا غيرهما.

وهذا إسنادٌ منقطعٌ، فعبدُ الرحمنِ بنُ أبي ليلى لم يلقَ بِلالًا.

قال الإمامُ الشافعيُّ: «ولا نعلمُ عبد الرحمن رأى بِلالًا قطُّ؛ عبدُ الرحمنِ بالكوفةِ، وبِلالٌ بالشامِ» (معرفة السنن والآثار ١/ ٢٧٧).

قال ابنُ أبي حاتم: «سمعتُ أبي وسُئِلَ هل سمعَ عبدُ الرحمنِ بنُ أبي ليلى من بِلالٍ؟ قال: كان بِلالٌ خرجَ إلى الشامِ في خلافةِ عمرَ قديمًا، فإن كان رآه كان صغيرًا، فإنه وُلِدَ في بعضِ خلافةِ عمرَ» (المراسيل صـ ١٢٦)، (جامع التحصيل صـ ٢٢٦).

وقال ابنُ عمارٍ الشهيدُ: «وابنُ أبي ليلى لم يلقَ بِلالًا» (علل الأحاديث في صحيح مسلم صـ ٦٦). وانظر: (التابعون الثقاتُ المتكلَّمُ في سماعِهِم منَ الصحابةِ ٢/ ٦٨٣ - ٦٨٨).

وقد أَعلَّ هذا الحديثَ عددٌ من أهلِ العلمِ، ورجَّحُوا طريقَ الحَكَمِ، عنِ ابنِ أَبي ليلَى، عن بِلالٍ المنقطعِ، نظرًا لاضطرابِ الأعمشِ في هذا الحديثِ، وترجيحًا لروايةِ الجماعةِ:

١) **فقال الإمامُ الشافعيُّ:** «وأما حديثُ عبدُ الرحمنِ بنُ أبي ليلى فبعضُ الناسِ يُدخِلُ بينه وبين عبدِ الرحمنِ رجلًا لا نعرفه، وبعضُهم يقول: عن عبدِ الرحمنِ، عن بِلالٍ. ولا نَعْلمُ عبد الرحمن رأى بِلالًا قط، عبدُ الرحمنِ بالكوفةِ، وبلالٌ بالشامِ، فإن كان مرسلًا فلسنا نقبله. وإن كان عن رجلٍ لا نعرفه - بينه وبين بِلالٍ - فليس يقبله أهلُ الحديثِ» (معرفة السنن ١/ ٢٧٧).

٢) **وقال الإمامُ أحمدُ:** «أَظُنُّ الأعمشَ غَلِطَ فيه، إنما قال الناسُ: عنِ ابنِ أبي ليلى، عن بلالٍ» (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٩١ - ٢٩٢).

٣) **وقال إبراهيمُ الحربيُّ:** «وأجمعَ شعبةُ، ومنصورٌ، وحجاجٌ، وأبانُ بنُ تغلبَ، وابنُ أبي ليلى أنه: عنِ ابنِ أبي ليلَى، عن بِلَالٍ. واختَلَفَ أصحابُ الأعمشِ: فقائِلٌ: عنِ ابنِ أبي ليلى، عن كعبٍ عن بِلالٍ. ومن قائلٍ: عنِ البراءِ، عن بِلالٍ. وقال سفيانُ: عنِ ابنِ أبي ليلَى، عن بِلالٍ، كما قاله شعبةُ وأصحابُهُ، وهذا عندي -والله أعلم- هو القولُ؛ لِعلمِ شعبةَ بحديثِ الحَكَمِ، وكثرةِ مجالسته إيَّاهُ، وتثبت منصور، وقلة الاختلافِ عنه، ولكثرةِ من وافقهما؛ ولأنه لم يوافقِ الأعمشُ مَن ينتفعُ به، ثم اختَلَفَ أصحابُهُ، فكان ما رَوى سفيانُ أحبُّ إليَّ، وليسَ مَن قَالَ: كعبُ بنُ عُجرةَ بأثبتِ ممن قال البراءُ، ومن سفيان حين لم يذكرْ كعبًا ولا البراءَ» (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٩٢).

٤) **وقال أبو حاتمٍ الرازيُّ:** «الصحيحُ من حديثِ الأعمشِ: عنِ الحَكَمِ، عنِ ابنِ أبي ليلَى، عن بِلالٍ، بلا كعبٍ»، **ثم قال:** «الثوريُّ وشعبةُ أحفظُهُم» (علل الحديث ١/ ٤١٣، ٤١٤).

٥) **وقال ابنُ عمارٍ الشهيدُ** - وذكر الروايات التي فيها الواسطة -: «ورواه

سفيانُ الثوريُّ، عنِ الأَعمشِ، عنِ الحَكَمِ، عن عبدِ الرحمنِ ابنِ أبي ليلى، عن بِلالٍ، لم يذكرْ بينهما لا كعبًا ولا البراءَ، وروايتُهُ أثبتُ الرواياتِ.

وقد رواه عنِ الحَكَمِ غيرُ الأعمشِ أيضًا: شعبةُ، ومنصورُ بنُ المعتمرِ، وأبانُ بنُ تغلبَ، وزيدُ بنُ أبي أُنيسةَ، وجماعةٌ عنِ الحكمِ عن عبدِ الرحمنِ ابنِ أبي ليلَى، عن بِلالٍ، كما رواه الثوريُّ عنِ الأَعمشِ. وحديثُ الثوريِّ عندنا أصحُّ من حديثِ غيرِهِ. وابنُ أبي ليلَى لم يلقَ بلالًا» (علل الأحاديث في صحيح مسلم ٧).

٦) وقال البيهقيُّ: «وإذا اختلفَ سفيانُ، وغيرُهُ في حديثِ الأَعمشِ، كان الحُكْمُ لروايةِ سفيانَ، كيف وقد رواه شعبةُ بنُ الحجاجِ، عنِ الحَكَمِ بنِ عُتيبةَ، كما رواه سفيانُ، عنِ الأعمشِ، عنِ الحَكَمِ بنِ عُتيبةَ، . . . وكذلكَ رواه زيدُ بنُ أبي أُنيسةَ، وأبانُ بنُ تغلبَ، ومحمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلَى، وعمرُ بنُ عَامرٍ، وجماعةٌ، عنِ الحَكَمِ بنِ عُتيبةَ» (معرفة السنن ١/ ٢٨٠).

وعلَّقَ البيهقيُّ على كلامِ الشافعيِّ السابق فقال: «وأما تعليلُهُ حديثَ عبدِ الرحمنِ بنِ أَبي ليلَى، فإنه يُدخِلُ بينه وبين بِلالٍ رجلًا، وبعضُهم يقولُ فيه: عنه، عن بلالٍ، فهو كما قال، واختُلِفَ عليه في ذلك فقيلَ: عنه، عن كعبِ بنِ عُجرةَ، عن بِلالٍ. وقيل: عنه، عنِ البراءِ بنِ عازبٍ، عن بِلالٍ» (معرفة السنن ١/ ٢٧٩).

٧) وقال ابنُ مَنْدَه: «تركه البخاريُّ لاضطرابِ إسنادِهِ» (الإمام لابن دقيق ١/ ٥٥٦).

٨) وقال أبو عليٍّ الجيانيُّ: «هو حديثٌ مختلفٌ فيه من روايةِ الأعمشِ، عنِ

الحَكَمِ، ويقالُ: إن ابنَ أبي ليلَى لم يسمعْ من بِلالٍ، فهو مرسلٌ، والله أعلم» (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٩٢).

٩) وقال مغلطاي: «ورواه الثوريُّ، عنِ الأَعمشِ، عنِ الحكمِ، عن عبدِ الرحمنِ، عن بِلالٍ، لم يذكرْ بينهما لا كعبًا، ولا البراءَ، وروايتُه أثبتُ الرواياتِ» (شرح سنن ابن ماجه ١/ ٦٧١).

واضطربتْ عبارةُ أبي زُرْعَةَ الرازيِّ في الحُكمِ على هذا الحديثِ، فقال أولًا: «الصحيحُ حديثُ الأَعمشِ عنِ الحَكمِ، عن عبدِ الرحمنِ ابنِ أبي ليلَى، عن كعبٍ، عن بلالٍ».

قال ابنُ أبي حَاتمٍ: «قلتُ لأبي زرعةَ: أليسَ شعبةُ، وأبانُ بنُ تغلبَ، وزيدُ ابنُ أبي أُنيسةَ يقولون: عنِ الحَكَمِ، عنِ ابنِ أبي ليلَى، عن بِلالٍ، بلا كعبٍ؟ **قال أبو زرعةَ:** الأعمشُ حافظٌ، وأبو معاويةَ، وعيسى بنُ يونس، وابنُ نُميرٍ، وهؤلاء قد حفظوا عنه.

ومِن غيرِ حديثِ الأعمشِ، الصحيحُ: عنِ ابنِ أبي ليلَى، عن بلالٍ؛ بلا كعبٍ. ورواه منصورٌ، وشعبةُ، وزيدُ بنُ أبي أُنيسةَ، وغيرُ واحدٍ، إنما قلتُ: مِن حديثِ الأعمشِ» (علل ابن أبي حاتم ١/ ٤١٥، ٤١٦).

فراعَى أبو زرعةَ ثقةَ وحفظَ الأعمشِ، ولعلَّ هذا هو سببُ إخراجِ مسلمٍ له من هذا الوجهِ، **ومالَ إلى هذا الترجيح البيهقيُّ** في (الكبرى ١/ ٢٧١) **فقال:** «ومَن أقامَ إسنادَهُ ثقاتٌ».

قلنا: ولكن ظاهر عبارة أبي زرعةَ: «الأعمشُ حافظٌ»، يتعارضُ مع ظاهرِ قولِهِ بعد ذلك: «ومِن غيرِ حديثِ الأعمشِ، الصحيحُ: عنِ ابنِ أبي ليلَى، عن بِلالٍ، بلا كعبٍ ... إنما قلت: من حديثِ الأعمشِ».

إذ ذِكْرِهِ لحفظِ الأعمشِ يشيرُ إلى أنه قد حفظه عنِ الحكمِ، وترجيحه لروايةِ شعبةَ ومن تابعه عنِ الحكمِ، يقضي بأن روايةَ الأعمشِ وهم، وبهذا يتفقُ مع أبي حاتمٍ في إعلالِهِ لروايةِ الأعمشِ، **فما فائدةُ ذِكرِ حفظِ الأعمشِ هنا؟!.**

قلنا: والراجحُ أن روايةَ الأعمشِ معلولةٌ بمخالفتها لروايةِ شعبةَ ومَن تابعه، والأعمشُ كان يُخطئُ في الصغارِ كالحَكَمِ، **قال ابنُ المَدِينِيِّ:** «الأعمشُ كثيرُ الوهم في أحاديثِ هؤلاءِ الصغارِ، مثل: الحكمِ، وسلمةَ بن كُهيلٍ، وحبيبِ ابنِ أبي ثابتٍ، وأبي إسحاقَ، وما أشبههم» (شرح علل الترمذي ٢/ ٢٤٥).

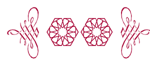
ويؤيده هنا: اختلافُ أصحابِهِ الثقاتِ عليه، مما يدلُّ على اضطرابِهِ فيه.

وعليه؛ فلا شَكَّ في ترجيحِ روايةِ شعبةَ، وعلى هذا فهو منقطعٌ بينَ ابنِ أبي ليلَى، وبلالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال العلائيُّ: «روي عنِ ابنِ أبي ليلى، عن بلالٍ: «**رَأَيْتُ النَّبِيَّ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ، والخِمَارِ**» وبينهما فيه في بعضِ الطرقِ كعب بن عجرة، وهو الصحيحُ» (جامع التحصيل صـ ٢٢٦).

وهذا يُرَادُ منه بيانُ عدمِ السماعِ، وليس ترجيحُ روايةِ مَن رَواه كذلك، والله أعلم.

وقد قال العقيليُّ: «الروايةُ في مسحِ العِمامةِ فيها لينٌ، ما فيها شيءٌ ثابتٌ» (الضعفاء ٤/ ١٦).



١- روايةُ: «المُوقَيْنِ»:

وفي رِوَايةٍ بلفظِ أَنَّهُ: «رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى العِمَامَةِ (وَالخِمَارِ)، وَالمُوقَيْنِ».

۞ **الحكم: ضعيفٌ بلفظِ (المُوقَيْنِ).**

اللغة:

(المُوقُ): قال الخطابيُّ: «الموقُ: الخُفُّ ويُجمَعُ على الأَمْوَاقِ» (غريب الحديث ٢/ ٦١).

وقال ابنُ الأَثِيرِ: «الموقُ: الخُفُّ، فارسيٌّ معربٌ، ومنه الحديث: «**أنَّهُ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى مُوقَيْهِ**»» (غريب الحديث والأثر ٤/ ٣٧٢).

وقيل: «الموقُ: الذي يُلْبَسُ فوق الخُفِّ فارسيٌّ معربٌ» (مختار الصحاح ٣٨٦).

وفي (لسان العرب): «والموقان والموق: الذي يُلْبَسُ فوق الخُفِّ، فارسيٌّ معربٌ، ... وفي (المحكم): والموقُ: ضَرْبٌ منَ الخِفَافِ، والجمعُ أَمواقٌ، عربيٌّ صحيحٌ» (اللسان ١٠/ ٣٥٠).

التخريج:

[حم ٢٣٩١٧ "والرواية له" / خز ٢٠١ / ش ١٨٨٠ / طب (١/ ٣٤٠/ ١٠١٩)، (١/ ٣٥٠/ ١٠٦٠)، (١/ ٣٥٧/ ١٠٨٧)، (١/ ٣٦٠/ ١١٠٥)، (١/ ٣٦١/ ١١٠٨)، (١/ ٣٦٢/ ١١١١)، (١/ ٣٦٢/ ١١١٢) "واللفظ له" / ني ٧٣٥، ٧٤٤ / شا ٩٦٩، ٩٧٠ / منذ ٤٨٨ / قا (١/ ٧٨) / أصبهان (١/ ٣٠٩) / خط (١٢/ ٤٤٩) / خلدف ١٦٩ / كر (٣٦/ ٣٨٣) /

مديني (لطائف ٨٦٩) / تخث (السفر الثالث ٤٦٥٥) / مخرزي ١١].

التحقيق

الحديثُ أخرجه مسلمٌ وغيرُهُ -كما سبقَ- بلفظِ: «**الخُفَّين**»، وجاءَ في بعضِ الرواياتِ بلفظ: «**المُوقَيْنِ**»، ولا يخلو طريقٌ منها من مقالٍ، وإليكَ بيانُها:

الطريقُ الأولُ:

أخرجه أحمدُ، وابنُ أبي شيبةَ، وابنُ خزيمةَ، والطبرانيُّ في (الكبير ١١١٢)، والرويانيُّ (٧٤٤)، وابنُ المنذرِ، وابنُ قانعٍ، وأبو نُعَيمٍ، من طريقِ حمادِ بنِ سلمةَ، عن أيوبَ، عن أبي قِلَابَةَ، عن أبي إدريسَ، عن بِلالٍ... به.

وهذا إسنادٌ ظاهرُهُ الصحةَ، إلَّا أن حمادَ بنَ سلمةَ خُولِفَ في هذا الإسنادِ، فقد خَالَفَهُ مَعْمَرٌ، فرواه عن أيوبَ، عن أبي قِلَابَةَ، عن بِلالٍ بإسقاطِ أبي إدريسَ، بلفظِ: «**الخُفَّينِ وَالخِمَارِ**». كما في (مصنف عبد الرزاق ٧٣٢).

وحمادٌ يُخطئُ كثيرًا في حديثِ أيوبَ، **قال أحمدُ:** «حمادُ بنُ سلمةَ يُسْنِدُ عن أيوبَ أحاديثَ لا يسندها الناسُ عنه» (شرح علل الترمذي ٢/ ٧٨٢)، وانظر (التمييز للإمام مسلم صـ ٢١٨).

وسأل الترمذيُّ البخاريَّ فقال: «حماد بن سلمة روى عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي إدريس، عن بلالٍ، قال - أي: البخاري -: أخطأَ فيه ابنُ سلمةَ، أصحابُ أبي قِلابةَ رووا عن أبي قِلابةَ، عن بلالٍ، ولم يذكروا فيه (عن أبي إدريسَ) » (العلل الكبير ٦٩).

وقال في (التاريخ الكبير ١/ ٣٩٠): «وقال غيرُ واحدٍ، عن أيوبَ، عن

أبي قِلابةَ، عن بلالٍ، مرسل».

وقال البزارُ: «وقد روى حديثَ أيوبَ غيرُ واحدٍ، عن أيوبَ، عن أبي قِلابةَ، عن بلالٍ، ولم يذكروا أبا إدريس، ولا نَعْلمُ أحدًا قال عن أبي إدريسَ إلَّا حماد بن سلمة» (المسند ٤/ ٢١٢ - ٢١٣).

وتوبع أيوب على روايةِ مَعْمَرٍ مِن خالدٍ الحذاءِ، أخرجه أبو بكرٍ الرويانيُّ في (مسنده ٧٣٥) - ومن طريقه ابنُ عساكر - قال: «نا إسحاقُ بنُ شاهينَ، نا خالدُ بنُ عبدِ اللهِ، عن خالدٍ الحذاءِ، عن أبي قِلابةَ قال: قامَ رجلٌ من بني عمرِو بنِ أُميةَ في يومٍ باردٍ، فتَوَضَّأَ من مطهرةٍ بدمشقَ، فذهبَ يقلعُ خُفَّيهِ، فقال بِلالٌ...» الحديث، وفيه ذكر «**المُوقَيْنِ**».

وهذا إسنادٌ حسنٌ إلى أبي قِلابةَ، ورجالُهُ رجالُ الصحيحِ.

وكذلك رواه يحيى بنُ أَبي إسحاقَ، عن أبي قِلابةَ، عن بِلالٍ في (المعجم الكبير للطبرانيِّ ١١١٤)، إلَّا أنَّ أَبا قِلابةَ لم يدركْ بِلالًا؛ **ولهذا ضَعَّفَهُ الشَّافعيُّ،** قال البيهقيُّ: «وأما حديثُ بلالٍ، عنِ النبيِّ ﷺ في المسحِ على العِمامةِ فقد ضَعَّفَهُ الشَّافعيُّ في روايةِ حرملةَ: بأنه من حديثِ أبي قِلابةَ، وأبو قِلابةَ لم يرَ بِلالًا قط».

وأقرَّه البيهقيُّ فقال: «أما تعليلُهُ حديثَ أبي قِلابةَ، عن بلالٍ بالإرسالِ فهو كما قال، أبو قِلابةَ لم يدركْ بِلالًا» (معرفة السنن والآثار ١/ ٢٧٧ - ٢٧٨).

لكن قال ابنُ أبي حاتمٍ: «ورواه خالدٌ الحذاءُ، عن أبي قِلابةَ، عن أبي إدريسَ، عن بِلالٍ، عنِ النبيِّ ﷺ. **قال أبو حاتمٍ:** «وأما حديثُ خالدٍ فلا أَعْلَمُ أحدًا تابعَ خالدًا في روايتِهِ عن أبي قِلابةَ، ويروونه عن أبي قِلابةَ، عن بِلالٍ، عنِ النبيِّ ﷺ مرسلًا، لا يقول: أبو إدريس» (العلل ١/ ٥٢٣ - ٥٢٤).

قلنا: فأعلَّهُ بالانقطاعِ أيضًا، لكن جعلَ روايةَ خالدٍ الحذاءِ المتصلة هي المعلولةُ، ولعلَّه أرادَ: روايةَ خالدِ بنِ عبدِ اللهِ الواسطيِّ التي أخرجها البزارُ في (مسنده ١٣٧٨)، والبيهقيُّ في (السنن الكبرى ٢٨٩)، فإن روايةَ خالدٍ الحذاءِ منقطعةٌ، **قال الدارقطنيُّ**: «وكذلك رواه خالدٌ الحذَّاءُ، عن أبي قِلابةَ، عن بلالٍ» (العلل ٧/ ١٨٠).

ثُمَّ إن سماعَ أبي إدريسَ من بِلالٍ متكلَّمٌ فيه، وانظر (جامع التحصيل ٣٢٨).

لكن حَكَمَ الألبانيُّ على إسنادِ (أحمدَ) فقال: «هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ» (صحيح أبي داود ١/ ٢٦٤).

قلنا: وهو كما قال إلى أبي قِلابةَ، ثم إنه معلٌّ كما سبقَ بيانُهُ.

الطريقُ الثاني:

أخرجه الطبرانيُّ (١٠٦٠) قال: حدثنا عبيد بن غَنَّام، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، (ح) وحدثنا بشر بن موسى، ثنا محمد بن سعيد الأصبهانيُّ، (ح) وحدثنا أبو مسلمٍ الكَشِّيُّ، ثنا إبراهيمُ بنُ بشارٍ الرماديُّ، قالوا: أنبأ أبو معاويةَ، عنِ الأعمشِ، عنِ الحَكَمِ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلَى، عن كعبِ بنِ عُجْرَةَ، عن بِلالٍ، به.

قلنا: وبعد النظرِ في هذه الطرقِ ظهرَ لنا أن المتفردَ بلفظِ «**المُوقَيْنِ**»، هو إبراهيمُ بنُ بشارٍ الرماديُّ؛ فالمحفوظُ عنِ ابنِ أبي شيبةَ، ما رواه هو في (مصنفه)، وعنه مسلمٌ في (صحيحه ٢٥٧). بدون لفظ «**المُوقَيْنِ**».

وكذا هو المحفوظُ عن محمدِ بنِ سعيدٍ الأصبهانيِّ، كما عندَ الشاشي في (مسنده).

فتبينَ بذلك أن المنفردَ بهذه اللفظةِ هو إبراهيمُ بنُ بَشارٍ الرماديُّ، وقد تَكلَّمَ فيه غيرُ واحدٍ منَ الأئمةِ، كالبخاريِّ والنسائيِّ وغيرهما، بل قال الإمامُ أحمدُ: «كان يحضرُ معنا عند سفيانَ بنِ عُيينةَ، فكان يُملِي على الناسِ ما يسمعون من سفيانَ، وكان ربما أَمْلَى عليهم ما لم يسمعوا، ويقول: «كان يُغيِّرُ الألفاظَ فيكون زيادة ليسَ في الحديثِ، أو كما قال» (تهذيب التهذيب ١/ ١٠٨ - ١٠٩).

فمثلُهُ يُنظرُ في قبولِ تفرداته، كيف بمخالفته في الألفاظِ؟

وقد خالفه جماعةٌ من الثقاتِ الأثباتِ عن أبي معاويةَ، فرَوَوْهُ عنه بلفظِ: «**الخُفَّيْنِ**»، منهم: أحمد في (مسنده ٢٣٨٨٤). وأبو كريبٍ محمدُ بنُ العلاءِ، كما في (صحيح مسلم ٢٥٧). والحسينُ بنُ منصورِ بنِ جعفرٍ في (سنن النسائي ١٠٤). وابنُ أبي شيبةَ والأصبهانيُّ كما تقدَّم.

وكذا رواه جماعةٌ عنِ الأعمشِ - متابعين لأبي معاويةَ على لفظ: «**الخُفَّيْنِ**» - منهم:

* عيسى بنُ يونس، عندَ مسلمٍ (٢٧٥) وغيرِهِ.
* وعليُّ بنُ مُسْهِرٍ، عندَ الترمذيِّ (١٠٣).
* وابنُ نُميرٍ، عندَ أحمدَ (٢٣٩٠٤) وغيرِهِ.

الطريقُ الثالثُ:

أخرجه الخطيبُ في (تاريخ بغداد ١٢/ ٤٤٩)، من طريقِ بقيةَ بنِ الوليدِ، عن شعبةَ، عن الحَكمِ، عنِ ابنِ أبي ليلَى، عن بِلالٍ.

وهذا إسنادٌ منقطعٌ، فعبدُ الرحمنِ بنُ أبي ليلَى لم يلقَ بِلالًا كما سبقَ بيانُهُ،

وبقيةُ بنُ الوليدِ يُدلِّسُ ويُسوِّي، انظر: (تهذيب التهذيب ١/ ٤٧٣ - ٤٧٨)، وقد عنعنَ، ولم يصرحْ بسماعِهِ من شعبةَ.

ثم إن المحفوظَ عن شعبةَ في هذا الحديثِ بلفظِ: «**الخُفَّيْنِ وَالخِمَارِ**»، هكذا رواه أصحابُ شعبةَ، منهم:

* أبو داودَ الطيالسيُّ كما في (مسنده ١٢١٢).

* ووكيعٌ، ومحمدُ بنُ جعفرٍ، كما في (مسند أحمد ٢٣٨٩٨).

* وعَفَّانُ كما في (مسند أحمد ٢٣٩١٨).

* وعليُّ بنُ الجَعدِ، كما في (مسند ابن الجعد لأبي القاسم البغوي ١٤١).

* وأبو النضرِ هاشمُ بنُ القاسمِ، كما في (مسند الشاشي ٩٦٢).

الطريقُ الرابعُ:

رواه الطبرانيُّ في (المعجم الكبير ١٠٨٧)، من طريقِ إبراهيمَ بنِ بَشارٍ الرماديِّ، عن سفيانَ بنِ عُيينةَ، عنِ ابنِ أبي ليلَى، وأبانَ بنِ تغلبَ، عنِ الحَكمِ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلَى، عن بِلالٍ.

وهذا إسنادٌ منقطعٌ، سبقَ الكلامُ عليه، وإبراهيمُ بنُ بَشارٍ الرماديُّ، **قال ابنُ حَجرٍ:** «حافظٌ له أوهامٌ» (التقريب ١٥٥)، وروايتُهُ عن سفيانَ بنِ عيينةَ متكلَّمٌ فيها.

قال أحمدُ: «كأنَّ سفيانَ الذي يروي عنه إبراهيمُ بنُ بشارٍ، ليسَ هو سفيانُ ابنُ عيينةَ» (تهذيب التهذيب ١/ ١٠٨ -١١٠).

والمحفوظُ عنِ ابنِ عيينةَ في هذا الحديثِ بلفظِ: «**الخُفَّيْنِ وَالخِمَارِ**»، هكذا

رواه عن سفيانَ: الحميديُّ في (المسند ١٥٠)، والحميديُّ من أثبتِ الناسِ في سفيانَ بنِ عيينةَ. انظر: (تهذيب التهذيب ٥/ ٢١٥).

الطريقُ الخامسُ:

أخرجه الشاشيُّ في (مسنده ٩٦٩)، والطبرانيُّ في (الكبير ١١١١)، عن عليِّ بنِ عبدِ العزيزِ، وأخرجه الطبرانيُّ أيضًا (١١١١)، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن بكر بن خلف، كلاهما - محمد بن عمار الموصلي، وبكر بن خلف -، عن سالم بن نوح، عن عمر بن عامر، عن قتادة، عن محمد بن سيرين، عن أبي جندل، عن بلال، قال: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلى المُوقَيْنِ، والخِمَارِ**».

وأخرجه البزارُ (١٣٧٩)، قال: حدثنا محمدُ بنُ المثنى، قال: نا سالم بن نوح... به، بلفظ: «**الخُفَّيْنِ**».

قال البزارُ: «ولا نَعْلَمُ روى هذا الحديثَ، عن قتادةَ إلَّا عمر بن عامر».

قال الدارقطنيُّ: «غريبٌ من حديثِ قتادةَ، عنِ ابنِ سيرينَ، عن أبي جَندلٍ، عن بلالٍ، تَفَرَّدَ به عمرُ بنُ عامرٍ قاضي البصرة عنه، وتفرَّدَ به سالم بن نوح عن عمرَ» (الأطراف ١٣٩٠).

قلنا: وعمرُ بنُ عَامرٍ: «صدوقٌ له أوهامٌ» كما في (التقريب ٤٩٢٥)، وسالم بن نوح، كذلك (التقريب ٢١٨٥).

والحديثُ أخرجه عبدُ الرزاقِ في (المصنف ٧٣٣)، عن هشامِ بنِ حسانَ، عن ابنِ سيرينَ قال: «دَخَلَ رجلٌ على بِلَالٍ، أو قَالَ: أُسَامةَ - الشَّكُّ مِن عبدِ الرزاقِ - وهو يَتَوضَّأُ تحت مَثْعَبٍ فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: «**إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ وَالخِمَارِ**». وهشامُ بنُ حسانَ

من أثبتِ الناسِ في ابنِ سيرينَ.

وتوبع هشامٌ كذلك من يونسَ بنِ عُبيدٍ، **قال الدارقطنيُّ:** «ورواه يونسُ بنُ عُبيدٍ، عنِ ابنِ سيرينَ، عن بِلالٍ مرسلًا» (العلل ١٢٨٥).

وروى الحديثَ الخلديُّ في (فوائده ١٦٩)، قال: حدثنا الحسينُ بنُ الكُمَيْتِ، حدثنا غسانُ بنُ الربيعِ، حدثنا ثابتُ بنُ يزيدَ أبو يزيدَ، عن هشام والجريريِّ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، عن رَجلٍ رَأى بِلالًا يَتَوضَّأُ تحتَ مَثْعَبٍ فَمَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ، فأَنْكَرَ ذَلكَ الرَّجُلُ، فَقَالَ لهُ: مَا هَذَا يَا بِلَالُ؟ قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى المُوقَيْنِ، والخِمَارِ**».

فالظاهرُ: أن هذه رواية الجريريِّ فقط، ففيها أنَّ ابنَ سيرينَ قال: عن رجلٍ رأى بِلالًا، وسبقتْ روايةُ هشامٍ أن ابنَ سيرينَ يروي القصة بدون واسطة، وهنا يرويها عن رجلٍ مُبْهَمٍ، ومما يُقوِّي أنها روايةُ الجريريِّ، ما ذكره **الدارقطنيُّ قال:** «وقيل: عنِ الجريريِّ، عنِ ابنِ سيرينَ، عن رجلٍ رأى بِلالًا» (العلل ١٢٨٥)، وروايةُ الجريريِّ هذه فيها ذِكْرُ «**المُوقَيْنِ**»، وهي ضعيفةٌ.

كذلك فَغَسَّانُ مختلفٌ فيه، قال الدارقطنيُّ: «ضعيفٌ»، وقال مرة: «صَالحٌ»، وقال الذهبيُّ: «كان صَالحًا ورعًا ليس بحجةٍ في الحديثِ» وانظر (الميزان ٣/ ٣٣٤). وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٩/ ٢)، وقال الخليليُّ: «ثِقَةٌ صَالِحٌ» (الإرشاد ٢/ ٦١٩).

والجريريُّ اختلطَ، ولا ندري رواية ثابتة عنه قبل، أو بعد الاختلاط.

الطريقُ السادسُ:

أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير ١٠١٩)، من طريق ليثِ بنِ أبي سُليمٍ، عنِ الحَكَمِ، عن شُريحِ بنِ هانئ، عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ، عن بِلالٍ.

وليثٌ: ضعيفٌ، قال ابنُ حَجرٍ: «صدوقٌ اختلطَ جدًّا ولم يتميزْ حديثُهُ فَتُرِكَ» (التقريب ٥٦٨٥).

الطريقُ السابعُ:

أخرجه الطبرانيُّ في موضعين: (١١٠٥، ١١٠٨) عن يحيى بن عثمان بن صالح، ثنا عبد الله بن يوسف، ثنا الهيثم بن حميد، **مرة** عن أبي وهبٍ، عن مكحولٍ، عن الحارثِ بنِ معاويةَ، عن أبي جندلٍ القرشيِّ، عن بلالٍ.

ومرة عنِ العلاءِ بنِ الحارثِ، عن مكحولٍ، عن الحارثِ بنِ معاويةَ، عن معاويةَ الكنانيِّ، عن بلالٍ.

وشيخُ الطبرانيِّ متكلمٌ فيه، قال ابنُ أبي حاتمٍ: «تَكَلَّمُوا فيه» (الجرح التعديل ٩/ ١٧٥)، وقال ابنُ يونس: «كان عالمًا بأخبارِ البلدِ، وبموتِ العلماءِ، وكان حافظًا للحديثِ، وحدَّثَ بما لم يكن يوجد عند غيره» (التاريخ ١٣٨٥)، وقال مسلمةُ بنُ قَاسمٍ: «كان صاحب وراقة، يُحَدِّثُ من غيرِ كُتبهِ فطعن عليه» (إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٣٤٧)، وقال الذهبيُّ: «حافظٌ أخباري له ما يُنكر» (الكاشف ٦٢١٣)، وقال ابنُ حَجرٍ: «صدوقٌ رُمِيَ بالتشيعِ، وليَّنَهُ بعضُهم لكونِهِ حَدَّثَ من غيرِ أَصْلِهِ» (التقريب ٧٦٠٥).

الطريقُ الثامنُ:

أخرجه ابنُ قَانعٍ في (معجم الصحابة ١/ ٧٨)، قال: حدثنا إبراهيمُ بنُ إسحاقَ الحربيُّ، نا عبدُ اللهِ بنُ صَالحٍ العجليُّ، نا أيوبُ بنُ عُتبةَ، عن يحيى ابنِ أبي كَثيرٍ، عن أبي سلمةَ، عن بِلالٍ.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاعُ.

فأبو سلمةَ بنُ عبدِ الرحمنِ لم يدركْ بِلالًا، قال عليُّ بنُ المدينيِّ، وأحمدُ، وابنُ مَعينٍ، وأبو حاتمٍ، ويعقوبُ بنُ شيبةَ، وأبو داودَ: «حديثُهُ عن أبيه مرسلٌ»، قال أحمدُ: «ماتَ وهو صغيرٌ». (تهذيب التهذيب ١٢/ ١١٧).

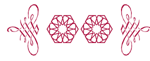
قلنا: وبِلالٌ مُتَقدِّمُ الوفاةِ عن عبدِ الرحمنِ بنِ عَوفٍ.

الثانيةُ: ضعفُ أيوبَ بنِ عُتبةَ، وخُصوصًا في روايتِهِ عن يحيى.

قال أحمدُ: «مضطربُ الحديثِ، عن يحيى بنِ أبي كَثيرٍ». أما ما نُقِل من أن كتبه صحيحةٌ عن يحيى، فقد نَقَلَ ذلك أبو حاتم قال: «أيُّوبُ بنُ عُتبةَ فيه لِينٌ، قَدِمَ بغدادَ ولم يكن معه كتبه، فكان يُحدِّثُ من حفظِهِ على التوهم فيغلطُ، وأما كتبُهُ في الأَصلِ فهي صحيحةٌ، عن يحيى بنِ أبي كَثيرٍ» وانظر (الجرح والتعديل ٢/ ٢٥٣).

قلنا: كلامُ الإمامِ أحمدَ يتنزلُ على ما إذا حَدَّثَ من حفظِهِ، وربما هذا ما حَدَثَ في هذا الحديثِ، ذلك أن عبدَ اللهِ بنَ صالحٍ الراوي عن أيوبَ، كان قد نزلَ بغدادَ، فلعلَّهما تلاقيا فيها فأَخَذَ منه هذا الحديثَ.

مما سبقَ يتبينُ أن لفظَ: «**المُوقَيْنِ**» لم يصحَّ، وسيأتي أنه لم يصحَّ - أيضًا - من قولِهِ ﷺ.



٢- روايةُ: «امْسَحُوا»:

وفي روايةٍ: «**امْسَحُوا عَلَى الخُفَّيْنِ (المُوقَيْنِ)، والخِمَارِ (النَّصِيفِ)**».

الحكم: ضعيفٌ بلفظِ الأَمرِ، وضَعَّفَهُ: العقيليُّ، وابنُ عبدِ الهادي، والألبانيُّ.

اللغة:

(النَّصِيفُ): «الخمار». (لسان العرب ٩/ ٣٣٢).

التخريج:

﴿حم ٢٣٨٩٢، ٢٣٨٩٣، ٢٣٨٩٦، ٢٣٩٠٨ "واللفظ له" / عب ٧٤٥ / طب (١/ ٣٥٢/ ١٠٦٨)، (١/ ٣٦٠/ ١١٠٣ - ١١٠٤)، (١/ ٣٦١/ ١١٠٦) / طش ١٣٦٤، ١٣٧٢، ١٤١٢، ١٤٤٢ "والرواية الثانية له"، ٣٥٧٨، ٣٥٧٩ "والرواية الأولى له" / جعد ٣٤٠١ / صبغ ٢٩٩ / لا ٤٤٥، ٤٤٦ / عد (٧/ ١٣٧) / مبل ٩، ١٠ / كر (١١/ ٤٨١، ٤٨٢)، (٦٢/ ١٨٨- ١٨٩)، (٦٦/ ١٢١، ١٢٢)، (٧٢/ ٢٢) / فقط (أطراف ١٣٧٤) / تحقيق ١٤٥ / كك (٣/ ١٧٦) / مخلص ١٤٩٥﴾.

التحقيق

مدارُ الحديثِ في جميعِ المصادرِ على مكحولٍ، إلَّا (مسند الشاميين ١٤١٢)، وسيأتي الكلامُ عليه.

واختُلِفَ على مكحولٍ فيه على عشرةِ وجوهٍ:

الوجهُ الأولُ:

أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير ١١٠٦)، وفي (مسند الشاميين ١٣٦٤، ٣٥٧٩)، وابنُ عساكر في (تاريخ دمشق ٦٦/ ١٢٢)، وأبو أحمدَ الحاكمُ

في (الكنى ٣/ ١٧٦)، من طريقِ إسماعيلَ بنِ عياشٍ، عن عُبيدِ اللهِ بنِ عُبيدٍ الكَلَاعِيِّ، عن مكحولٍ، عنِ الحارثِ بنِ معاويةَ، وأبي جندلِ بنِ سُهيلٍ، قال: سَأَلْنَا بِلالًا عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، فَقَالَ بِلالٌ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «**امْسَحُوا عَلَى الخُفَّيْنِ، والمُوقِ**».

وهذا إسنادٌ حسنٌ، إلَّا أنَّ المحفوظَ عن بِلالٍ في هذا الحديثِ من فعلِ النَّبيِّ ﷺ لَا مِن قولِهِ.

وإسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ، وإن كان يُصَحَّحُ حديثُهُ عن أهلِ بَلدِهِ الشاميينَ - وهذا الحديثُ منها - إلا أنه لا يُقْبَلُ تَفَرُّدُهُ في بعضِ الأَحيانِ، وقد أحسنَ الذهبيُّ في بيانِ حالِ إسماعيلَ بنِ عيَّاشٍ فقال: «حديثُ إسماعيلَ عنِ الحجازيينَ والعراقيينَ، لا يُحتجُّ به، وحديثُهُ عنِ الشَّاميينَ صالحٌ من قَبِيلِ الحَسنِ، ويُحتجُّ به إن لم يُعَارِضْهُ أقوَى منه» (سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٢١).

قال الدارقطنيُّ: «تَفَرَّدَ بِهِ إسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ، عن أَبي وهبٍ عُبيدِ اللهِ بنِ عُبَيدٍ الكَلَاعِيِّ[١] عن مكحولٍ» (الأطراف ١٣٧٤).

قلنا: ويُعَكِّرُ على ذلكَ أمران:

الأمرُ الأولُ: أن الحديثَ رواه عن أبي وهبٍ عُبيدِ اللهِ بنِ عُبيدٍ الكَلَاعِيِّ أيضًا: يحيى بنُ حمزةَ بنِ واقدٍ، أخرجه الطبرانيُّ في (مسند الشاميين ١٣٧٢)، وابنُ عساكر في (تاريخ دمشق ١١/ ٤٨١)، من طريقِ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ يحيى بنِ حمزةَ، عن أبيه، عن جَدِّهِ.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لأَجلِ أحمد بن محمد بن يحيى، قال أبو أحمدَ

(١) في المطبوع من (الأطراف): (الكلابي)، **والصوابُ**: ما أثبتناه كما في كتب التراجم، ومصادر التخريج، وأثبتَ محقق **الكتاب الصواب في الحاشية**.

الحاكمُ: «فيه نظر»، وقد سَأَلَ أبو أحمدَ الحَاكمُ أبا الجهم أحمد بنَ الحسين - صاحب أحمد بن محمد بن يحيى - عن حالِهِ فقال: «كان قد كبر فكان يُلَقَّنُ ما ليس من حديثِهِ فَيَتَلَقَّنُ»، قال أبو أحمدَ الحاكمُ: «وأخبرنا أبو الجهم عنه بأحاديثَ بواطيل عن أبيه، عن جدِّه، عن مشايخ ثقاتٍ لا يحتملونها» (تاريخ دمشق ٥/ ٤٦٧)، وقال الذهبيُّ: «كان ضعيفًا» (تاريخ الإسلام ت. بشار (٦/ ٦٩١)، وقال أيضًا: «له مناكيرُ» (الميزان ٥٩٣). وانظر أيضًا: (تراجم شيوخ الطبراني ٢١٤).

وأما أبوه محمد بن يحيى؛ فذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٩/ ٧٤)، وقال: «ثقةٌ في نفسه، يُتَّقَى حديثُهُ ما رَوى عنه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، وأخوه عبيد، فإنهما كانا يُدخِلَانِ عليه كلَّ شيءٍ».

قلنا: وهذا من رواية ابنه عنه. ولعلَّ هذا مدخولٌ، فلا يَثْبُتُ ليحيى من هذا الوجهِ.

وللحديثِ طريقٌ آخرُ عن يحيى بن حمزة.

أخرجه الدولابيُّ في (الكنى ٤٤٥)، قال: حدَّثني أبو يعقوبَ إسحاقُ بنُ الحسنِ بنِ الحسينِ الموفقيُّ، قال: ثنا عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ، قال: ثنا يحيى ابنُ حمزةَ... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه أبو يعقوبَ إسحاقُ بنُ الحسنِ شيخُ الدولابي، ترجمَ له العينيُّ في (مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ٨٧)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

ولعلَّه وهم في هذا، فلعبد الله بن يوسف شيخٌ آخرُ بسندٍ ثابتٍ عنه كما سيأتي.

وعند الدولابي أيضًا (٤٤٦)، قال: حدثني يزيد بن محمد بن عبد الصمد، قال: ثنا هشام بن عمار، قال: ثنا يحيى بن حمزة، قال: حدثني العلاء بن الحارث، وأبو وهب، عن مكحول، قال: كان أبو جندل بن سهيل، والحارث بن معاوية الكندي صاحب معاذ يَتَوَضَّآنِ عند المطهرةِ، فذكرا المسحَ عَلَى الخُفَّينِ، إذْ أَقْبَلَ مُؤَذِّنُ رسولِ اللهِ ﷺ فقالا: يا أَبَا عَبدِ الرحمنِ، كيفَ سمعتَ رسولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ؟ فَقَالَ: سمعتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**امْسَحُوا عَلَى الأَمْوَاقِ والنّصفِ**» فَرَدَّ أبو جَنْدلٍ عَقِبَهُ فِي الخُفِّ بَعدَ أن كَانَ أَخْرَجَهُ.

وهذا إسنادٌ فيه هشامُ بنُ عَمَّارٍ، وفيه مقال، ولخَّصَ حالَهُ ابنُ حَجرٍ فَقَالَ: «صدوقٌ مُقْرِئٌ، كبر فَصَارَ يَتَلَقَّنُ، فحديثُهُ القديمُ أصحُّ» (التقريب ٧٣٠٣).

وكما هو واضحٌ أن مكحولًا يَحْكِي قصةً حدثتْ مع الحارثِ، وبِلالٍ، ومكحولٌ لم يدرِكِ القصةَ.

وأخرجه ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق ٦٦/ ١٢٢)، قال: أخبرنا أبو الحسنِ السلميُّ الفقيهُ، نا عبدُ العزيزِ لفظًا، أنبأ أَبُو نَصْرِ بنُ الجَبَّانِ، أنا جُمَحُ بنُ القَاسِمِ، نا أحمدُ بنُ عبدِ الواحدِ، نا مروانُ، نا الوليدُ، حدَّثني يحيى بنُ حمزةَ وغيرُهُ، عن أبي وهبٍ، عن مكحولٍ، عن أبي جَندلِ بنِ سُهَيلٍ، والحارثِ بنِ معاويةَ الكنديِّ، «أَنَّهُمَا كَانَا عَلَى مَيْضَاةِ مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فأَزَالَ أَحَدُهُمَا خُفَّهُ حتَّى صَارَتْ قَدَمُهُ في السَّاقِ، فَتَذَكَرا المسْحَ فأَفْتَاهُما بِلَالٌ مُؤَذِّنُ رسولِ اللهِ ﷺ بالمسْحِ، فَرَدَّ قَدَمَهُ في الخُفِّ، ومَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ». هكذا موقوفًا على بِلَالٍ.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ كذلك؛ فيه: أحمدُ بنُ عبدِ الواحدِ.

قال ابنُ حَجرٍ: «مَسْتورٌ» (التقريب ٧٢)، وأما شيخُهُ مروانَ، فلا ندري مَن هو.

فَتَبَيَّنَ لنا بذلكَ أن طريقَ يحيى بنَ حمزةَ إما مدخولٌ عليه من حفيدِهِ، وإما خَطأٌ، أو وهمٌ من الرواةِ غير المعروفينَ، مما يقوِّي قولَ الدارقطنيِّ بتَفَرُّدِ إسماعيلَ بنِ عياشٍ، لكن كما سبقَ أنه يُعَكِّرُ عليه أمران، ذكرنا أحدَهُما، وأمَّا:

الأمرُ الثاني: أنه جاءَ في بعضِ الطرقِ عنِ الهيثمِ بنِ حُميدٍ، عن أبي وهبٍ.

وهو ما أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير ١١٠٥)، من طريقِ عبدِ اللهِ بنِ يوسفَ، عنِ الهيثمِ بنِ حُميدٍ... به.

وأخرجه أيضًا في (الكبير ١١٠٨) بنفسِ الإسنادِ، عنِ الهيثمِ بنِ حُميدٍ، عنِ العلاءِ بنِ الحارثِ، عن مكحولٍ... به كما سيأتي.

وكذلك رواه البزارُ في (مسنده ١٣٨٠)، عن محمد بن مسكين، عن عبد الله بن يوسف، عن الهيثم، عن أبي وهب.

وسندُ البزارِ هذا حسنٌ. فمحمد بن مسكين: «ثقةٌ» (التقريب ٦٢٩٠)، وعبد الله بن يوسف: «ثقةٌ متقنٌ» (التقريب ٣٧٢١)، والهيثم: «صدوقٌ» (التقريب ٧٣٦٢)، وعبيدُ اللهِ الكَلَاعِيُّ: «صدوقٌ» (التقريب ٤٣١٩)، **فالسَّنَدُ ثابتٌ إذًا إلى أبي وهبٍ.**

الوجهُ الثاني من أوجهِ الاختلافِ على مَكْحُولٍ:

أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير ١١٠٨)، قال: حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح، ثنا عبد الله بن يوسف، ثنا الهيثم بن حميد، عن العلاء بن الحارث، عن مكحول، عن الحارث بن معاوية، عن معاوية الكناني، قال: كَانَ هو

ورَجلٌ مِن قُريشٍ يَتَوَضَّآنِ من مطهرةِ المسجدِ، فَتَنَازَعَا في المسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، فَقَالَ بِلَالٌ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى المُوقَيْنِ، والخِمَارِ**».

وهذا إسنادٌ فيه مقال، فيحيى بن عثمان بن صالح شيخُ الطبرانيِّ، فيه مقال، وقد سبقَ الكلامُ عليه.

وأخرجه الطبرانيُّ في (الكبير ١١٠٩)، قال: حدثنا أحمدُ بنُ المعَلَّى الدمشقيُّ، ثنا هشامُ بنُ عمارٍ، ثنا يحيى بنُ حمزةَ، عنِ العلاءِ بنِ الحارثِ، عن مكحولٍ، عنِ الحارثِ بنِ معاويةَ، وأبي جَندلٍ، عن بِلالٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ، والخِمارِ**».

وأخرجه أيضًا في (مسند الشاميين ١٥٢٠)، قال: حدثنا محمدُ بنُ أبي زرعةَ، ثنا هشامُ بنُ عَمَّارٍ... به.

(والعلاءُ) قال فيه أبو حَاتمٍ: «ثقةٌ، لَا أَعْلَمُ أحدًا من أصحابِ مكحولٍ أوثق منه» (الجرح والتعديل ٦/ ٣٥٤)، وقال ابنُ سَعدٍ: «كان قَليلَ الحديثِ، ولكنه أَعلم أصحابِ مكحولٍ وأقدمهم» (الطبقات الكبرى ٩/ ٤٦٧).

إلا أن الإسنادَ إلى العلاءِ فيه كلام، وذلك من أجلِ هشام بنِ عمارٍ.

فقد قال عنه أبو حاتم: «صدوقٌ وقد تَغَيَّرَ، فكان كُلَّمَا لُقِّنَ تَلَقَّنَ»؛ ولذا قال الذهبيُّ: «صدوقٌ مكثرٌ، له ما يُنْكَرُ». وانظر (ميزان الاعتدال ٩٢٣٤).

وخُلَاصةُ الوجهينِ السابقين: أن إسنادَ البزارِ (١٣٨٠)، ثابتٌ إلى أبي وهبٍ، ولفظُهُ: عنِ الحارثِ بنِ معاويةَ، وأبي جَندلٍ، عن بِلَالٍ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ وَالخِمَارِ**».

الوجهُ الثالثُ من أوجهِ الاختلافِ على مكحولٍ:

أخرجه البغويُّ في (الجعديات ٣٤٠١)، وفي (معجم الصحابة ٢٩٩) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق ٦٦/ ١٢٢) -، وابنُ الصباح الزعفرانيُّ في (مسند بلال ١٠)، والطبرانيُّ في (الكبير ١١٠٣، ١١٠٤)، وفي (مسند الشاميين ٢٠١، ٣٥٧٨)، وابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٤/ ٢٨٢)، كلُّهم: عن عليِّ بنِ الجعدِ، عنِ ابنِ ثوبان، عن أبيه، عن مكحولٍ، عنِ الحارثِ بنِ معاويةَ، وسهيلِ بنِ أبي جَنْدلٍ، أَنَّهُمَا سَأَلَا بِلالًا عنِ المسْحِ، فَقَالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**امْسَحُوا عَلَى الخُفَّيْنِ**».

وهذا إسنادٌ فيه: ابنُ ثَوبانَ، وهو عبدُ الرحمنِ بنُ ثَابتِ بنِ ثَوبَانَ، **مُخْتَلَفٌ فيه، وَثَّقَهُ جمهورُ الأَئمةِ**؛ فَوَثَّقَهُ أبو حَاتم، ودُحيم، وابنُ حِبانَ.

وقال عليُّ بنُ المدينيِّ، والعجليُّ، وأبو زرعةَ الرازيُّ، وأبو داودَ: «ليس به بأس»، وقال يعقوبُ بنُ شيبةَ السدوسيُّ: «رجلُ صدقٍ، لا بأسَ به».

واختلفتِ الأقوالُ عن يحيى بنِ معين فيه: فوَثَّقَهُ في رِوايةِ جَماعةٍ عنه، وكذا ضَعَّفَهُ في روايةِ جماعةٍ عنه، بينما قال أحمدُ: «أحاديثُهُ مناكيرُ»، وقال أيضًا: «لم يكن بالقويِّ في الحديثِ».

وضعَّفه النسائيُّ، وقال ابنُ خِرَاشٍ: «في حديثِهِ لِينٌ»، وقال ابنُ عديٍّ: «له أحاديث صالحة . . . ، ويُكْتَبُ حَدِيثُهُ على ضَعْفِهِ»، وقال صالح جزرة: «صدوقٌ . . . ، وأنكروا عليه أحاديثَ يرويها عن أبيه، عن مكحولٍ مسندة، وحديثُ الشَّاميِّ لا يُضَمُّ إلى غيرِهِ، معروفٌ خطؤه من صوابه»، وانظر (تهذيب الكمال ١٧/ ١٢ - ١٨)، وقال الذهبيُّ: «لم يكن بالمكثرِ، ولا هو بالحجةِ، بل صالحُ الحديثِ» (سير أعلام النبلاء ٧/ ٣١٤)، ولخَّصَ حالَهُ

الحافظُ فقال: «صدوقٌ يُخطئُ، وَرُمِيَ بالقدرِ، وتغيَّرَ بأَخَرَةٍ» (التقريب ٣٨٢٠).

قلنا: وروايةُ ابنُ ثَوبَانَ هذه من قولِ الرسولِ ﷺ: «**امْسَحُوا عَلَى الخُفَّيْنِ**» قد أخطأَ فيها، فالمحفوظُ من فعله ﷺ.

وقد أخطأَ فيها ابنُ ثَوبَانَ خطأً آخر، فقال: «عن سُهيلِ بنِ أبي جَندلٍ»، وقال العلاءُ بنُ الحارثِ وغيرِهِ: «أبو جَنْدلِ بنُ سُهيلٍ»، قال الدارقطنيُّ: «وقولُ العلاءِ بنِ الحارثِ أَشْبَهُ بالصوابِ» (العلل ٣/ ٣٥٠).

الوجهُ الرابعُ من أوجهِ الاختلافِ على مكحولٍ:

أخرجه ابنُ أبي خيثمةَ، في (تاريخه السفر الثالث ٤٦٥٥)، - ومن طريقه الشاشي في (مسنده ٩٧٠) - قال: حدثنا أحمد، حدثنا أحمد بن يونس، حدثنا المعافى بن عمران، حدثنا المغيرة بن زياد، عن مكحولٍ، أن الحارث بن معاوية وأبا جندل بن سهيل، قال أحدُهُما لصاحبِهِ: حتَّى يجيءَ بلالٌ فنسأله... قال: «**مَسَحَ نَبِيُّكُم عَلَى الخِمَارِ وَالمُوقَيْنِ**» ثلاثًا يقولها، **وصورته مرسل.**

وأخرجه الطبرانيُّ في (مسند الشاميين ٣٥٨١) قال: حدثنا أبو عمرَ الضريرُ محمدُ بنُ عثمانَ بنِ سعيدٍ الكوفيُّ، ثنا أحمدُ بنُ يُونسَ، ثنا المعافى ابنُ عمران، عنِ المغيرةِ بنِ زيادٍ، عن مكحولٍ، عنِ الحارثِ، وأبي جندلٍ، عن بلالٍ... الحديث. **وهذا متصلٌ.**

ولَا شَكَّ: أنَّ رِوَايةَ ابنِ أبي خيثمةَ الثقةِ الحافظِ، هي الروايةُ المقدمةُ، والثابتةُ عن أحمدَ بنِ يونسَ، ومما يقوِّي ذلك أن وكيعًا تابع المعافى على الوجهِ المرسلِ.

قال أبو حاتم: «ورواه وكيعٌ، عنِ المغيرةِ بنِ زيادٍ، عن مكحولٍ، عن بِلَالٍ عنِ النَّبِيِّ ﷺ» (العلل ١/ ٥١١ - ٥١٢).

وهذه الروايةُ قلنا بانقطاعها؛ لأن مكحولًا يَرْوِي قِصَّةً حَدَثَتْ بينَ الحارثِ، وأبي جَنْدَلٍ، مع بِلالٍ. ومكحولٌ لم يسمعْ من بِلالٍ، بل لا يَثبتُ له سماعُ كَبِيرِ أَحدٍ منَ الصَّحابةِ، بل قيلَ: إنه لم يسمعْ إلَّا من أنسِ بنِ مَالِكٍ. انظر (جامع التحصيل ٧٩٦)؛ ولذا قال الدارقطنيُّ: «وقال المغيرةُ بنُ زِيادٍ، عن مكحولٍ، عن بِلالٍ مرسلًا» (العلل ٣/ ٣٥٠).

الوجهُ الخامسُ من أوجهِ الاختلافِ على مكحولٍ:

أخرجه الطبرانيُّ في (مسند الشاميين ١٤٤٢)، قال: حدثنا محمد بن أبي زُرْعَةَ الدمشقيُّ، ثنا هشام بن خالد الأزرق، ثنا الوليد بن مسلم، عن محمد بن عبد الله النصريِّ، عن مكحولٍ، عن أبي جَنْدَلِ بنِ عمرِو بنِ سهلٍ، وعن الحارث بن معاوية الكنديِّ، أَنَّهُمَا كَانَا يَتَوَضَّآنِ عندَ مَيْضَأَةِ مَسْجِدِ دِمَشْقَ، إِذْ أَقْبَلَ بِلَالٌ مُؤَذِّنُ رسولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَا لَهُ: مَا سَمِعْتَ مِن رَسُولِ اللهِ ﷺ يَقُولُ في المَسْحِ؟ فَقَالَ: قَالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**امْسَحُوا عَلَى المُوقِ والنَّصِيفِ**».

وأخرجه ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق ١١/ ٤٨٢)، من طريق عمرِو بنِ عثمانَ، عنِ الوليدِ بنِ مسلمٍ، عن محمدِ بنِ عبدِ اللهِ الشعيثيِّ، عن مكحولٍ، عنِ الحارثِ بنِ معاويةَ بنِ الكنديِّ، عن بِلَالٍ... بنحوه.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: الوليدُ بنُ مسلمٍ، وهو مُدلِّسٌ تدليسَ التسويةِ، وقد عنعنه،

وكما سبقَ فإن لفظَ الحديثِ بالأَمرِ لا يثبتُ.

الوجهُ السادسُ من أوجهِ الاختلافِ على مكحولٍ:

أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير ١١١٠): حدثنا بكر بن سهل، ثنا عبد الله بن يوسف، ثنا يحيى بن حمزة، عن النعمان بن المنذر، عن مكحولٍ، أن بِلالًا، مَولى أبي بكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَخْبَرَ عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ: «**أَنَّهُ أَقْبَلَ مِنَ الغَائِطِ يَوْمَ غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ فَمَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ**».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: شيخُ الطبرانيِّ بكرُ بنُ سَهلٍ الدمياطيُّ، ضَعَّفَهُ النسائيُّ، وانظر (تراجم شيوخ الطبراني ٣٠٤).

قلنا: وسبقَ أن روايةَ مكحولٍ عن بِلالٍ مرسلةٌ.

الوجهُ السابعُ من أوجهِ الاختلافِ على مكحولٍ:

أخرجه الهَرَوِيُّ في (ذم الكلام ٤٣٢)، قال: أخبرنا يحيى بن عمار بن يحيى، أخبرنا محمد بن إبراهيم بن جناح، حدثنا إسحاق بن إبراهيم البستيُّ، حدثنا قتيبةُ، حدثنا مفضل بن فضالة، عن محمد بن يزيد الثقفيِّ، عن مكحولٍ، عن بِلالٍ أَنَّهُ رَأَى رجلًا يَتَوَضَّأُ فَنَزَعَ خُفَّيهِ فَقَالَ لَهُ بِلَالٌ: ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾، فقال الرَّجُلُ: أفي الوضوءِ اعتداءٌ يا بِلالُ؟! فقال: نَعَمْ، «**لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلى الخُفَّيْنِ وَعَلَى النَّصِيفِ**».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ جَناحٍ، ترجمَ له الخطيبُ في (تاريخ بغداد ٢/ ٣٠٩)، ولم يذكرْ فيه جرحًا ولا تعديلًا، ومحمدُ بنُ يزيدَ، لا ندري من هو، فإن كان مولى المغيرة بن شعبة، فهو «مجهولُ الحالِ» كما في (التقريب ٦٣٩٨).

الوجهُ الثامنُ من أوجهِ الاختلافِ على مكحولٍ:

رواه أَبُو طَاهِرٍ المُخَلِّصُ في (المخلصيات ١٤٩٥)، وابنُ عساكر في (تاريخ دمشق ٦٦/ ١٢١)[(١)]، من طريق مروانَ بنِ محمدٍ الدمشقيِّ قال: حدثنا سعيد بن عبد العزيز، عن مكحولٍ أن أبا جندل بن سهيل بن عمرو القرشيَّ والحارث بن معاوية الكنديَّ كانا يَتَوَضَّآنِ على مطهرة بابِ الفَرَادِيسِ، فتذاكرا المسحَ عَلَى الخُفَّينِ، فَمَرَّ بهما بِلالٌ فَسَأَلَاهُ...».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لانقطاعه.

الوجهُ التاسعُ من أوجهِ الاختلافِ على مكحولٍ:

رواه ابنُ إسحاقَ، عن مكحولٍ، عنِ الحارثِ بنِ مُعاويةَ، وصاحبٍ له لم يُسَمِّهِ، وهو أبو جندل بن سهيل» ذكره الدارقطني في (العلل ٣/ ٣٥٠).

وابنُ إسحاقَ مدلِّسٌ، وقد عنعن.

الوجهُ العاشرُ من أوجهِ الاختلافِ على مكحولٍ:

أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير ١١٠٧)، واللفظُ لَهُ، والرويانيُّ في (مسنده ٧٣٦)، من طريقِ إسحاقَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي فَرْوَةَ، عن مكحولٍ، عنِ الحارثِ بنِ معاويةَ، عن بِلَالٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّيْنِ، والخِمَارِ**».

وأخرجه الطبرانيُّ في (مسند الشاميين ٣٥٨٠)، قال: حدثنا الحسينُ بنُ

---

(١) أخرج ابن عساكر الحديث بإسناديين عن محمود بن خالد عن مروان بن محمد، إلا أنه جاء عنده في الإسناد الأول (مروان، عن محمد)، وهو: خطأ، **والصواب**: (مروان ابن محمد).

إسحاقَ، ثنا يحيى الحمانيُّ، ثنا عبدُ السلامِ بنُ حَربٍ، عن إسحاقَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي فَرْوَةَ، عن مكحولٍ، عنِ الحارثِ، وأبي جَنْدلٍ، عن بِلالٍ. . . بنحوه.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جِدًّا؛ فيه: إسحاقُ بنُ أبي فَرْوَةَ، وهو: «متروكٌ» كما في (التقريب ٣٦٨).

الوجهُ الحادي عشر من أوجهِ الاختلافِ على مكحولٍ:

أخرجه عبدُ الرزاقِ في (المصنف ٧٣٧) - ومن طريقه أحمدُ (٢٣٨٩٦)، والطبرانيُّ (١٠٦٨) - عن محمدِ بنِ راشدٍ، أخبرني مكحولٌ، أن نُعَيمَ بنَ خمار[١] أَخْبَرَهُ، أنَّ بِلالًا أَخْبَرَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**امْسَحُوا عَلَى الخُفَّيْنِ، وَالخِمَارِ**».

وهذا إسنادٌ ظاهره الحسن، من أجلِ محمد بن راشد، وهو: «صدوقٌ يَهِمُ» كما في (التقريب ٥٨٧٥).

إلا أنه معلولٌ، فمكحولٌ لم يسمعْ مِن نُعَيمٍ، قال ابنُ عبدِ البرِّ: «وحدَّثَ مكحولٌ عن نُعَيمٍ، ولم يسمعْ منه، [بينهما][٢] كثير بن مرة، وقيس الجذامي» (الاستيعاب ٤/ ١٥٠٩).

وقال ابنُ عبدِ الهادي: «مكحولٌ لم يسمعْ من نُعَيمٍ، فهو منقطعٌ، ومحمد

---

(١) كذا، وقيل في اسمه أيضًا: ابن هبار، ويُقال: ابن هدار، ويُقال: ابن حمار، ويُقال: ابن همار، وغير ذلك، قال ابن حجر: «وهمار أصح» (الإصابة ١١/ ١١١).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من طبعة دار الجيل وغيرها، واستدركناه من (إكمال تهذيب الكمال ١٢/ ٧٣)، و(تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٦٨)، ومن طبعة دار الأعلام (للاستيعاب صـ ٧٢٧).

ابن راشد هو: المكحوليُّ، ثقةٌ، وقد تَكلَّمَ بعضُهم فيه، قال شعبةُ: هو صدوقٌ. وقال عبدُ الرزاقِ: ما رأيتُ أورع في الحديثِ منه، وقال أحمدُ ويحيى: ثقةٌ، وقال أبو حاتم: صدوقٌ، حسنُ الحديثِ، وقال النسائيُّ: ليس بالقويِّ. وقال ابنُ حِبَّانَ: كان من أهلِ النُّسكِ، لكن لم يكنِ الحديثُ من صناعته، فكان يأتي بالشيءِ على التوهم فكثرت المناكير في روايتِهِ فاستحقَ ترك الاحتجاج به» (تنقيح التحقيق ١/ ٢١١ - ٢١٢).

وعليه: فالتصريحُ بسماعِ مكحولٍ من نُعَيمٍ الظاهر أنه وهم، وقد يتحمل هذا الوهم محمد بن راشد، أو عبد الرزاق؛ لأن جماعةً رووه عن محمد بن راشد، عن مكحولٍ، عن نُعَيمٍ بالعنعنةِ، ولم يذكروا الإخبارَ كما ذكره عبد الرزاق، وهم:

١- هاشم بن القاسم، كما في (مسند أحمد ٢٣٩٠٨)، وهاشم: «ثقةٌ ثبتٌ» كما في (التقريب ٧٢٥٦).

٢- هشام بن سعيد الطالقاني، كما في (مسند أحمد ٢٣٨٩٢)، وهشام: «صدوقٌ» كما في (التقريب ٧٢٩٥).

٣- أبو سعيد مولى بني هاشم، كما في (مسند أحمد ٢٣٨٩٣)، وأبو سعيد: «صدوقٌ ربما أخطأ» كما في (التقريب ٣٩١٨).

٤- عاصم بن علي الواسطي، كما في (مسند بلال ٩)، وعاصم: «صدوقٌ ربما وهِمَ» كما في (التقريب ٣٠٦٧).

٥- شيبان بن أبي شيبة، كما في (تاريخ دمشق ٦٢/ ١٨٨)، وشيبان: «صدوقٌ يهِمُ» كما في (التقريب ٢٨٣٤).

٦، ٧- محمد بن بكار بن بلال، وجامع بن بكار بن بلال، كما في (تاريخ دمشق ٧٢/ ٢٢)، ومحمد: «صدوقٌ» كما في (التقريب ٥٧٥٧)،

وجامع: «صدوقٌ» كما في (التقريب ٨٨٦).

قال ابنُ أبي حاتم: «وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديثٍ رواه محمد بن راشد، عن مكحولٍ، عن نُعَيمِ بنِ خَمَّارٍ، عن بلالٍ، عنِ النبيِّ ﷺ؛ في المسحِ على الخُفَّينِ؟

قال أبي: رواه العلاءُ بنُ الحارثِ، وأبو وهبٍ الكَلَاعِيُّ، عن مكحولٍ، عنِ الحارثِ بنِ معاويةَ وأبي جندلِ بنِ سُهيلِ بنِ عمرٍو، عن بلالٍ، عنِ النبيِّ ﷺ.

ورواه وكيعٌ، عنِ المغيرةِ بنِ زيادٍ، عن مكحولٍ، عن بلالٍ، عنِ النبيِّ ﷺ؟

قال أبي وأبو زرعة جميعًا: الصحيحُ: حديثُ مكحولٍ، عنِ الحارثِ بنِ معاويةَ وأبي جندلٍ، عن بلالٍ» (العلل ٧٦).

قلنا: ورُوِي عنِ الأوزاعيِّ متابعة لمحمد بن راشد، إلا أنه خالفه في متنِ الحديثِ فَجَعَلَهُ من فعلِ النَّبيِّ ﷺ، لا من قولِهِ، أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير ١٠٦٩)، وابنُ عساكر (تاريخ دمشق ٦٢/ ١٨٩)، من طريقِ محمدِ بنِ أبي بكرٍ المقدميِّ، ثنا معاذُ بنُ محمدٍ، عن الأوزاعيِّ، عن مكحولٍ، عن نعيمِ بنِ همار، عن بلالٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ وَالخِمَارِ**».

و(معاذ) ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٩/ ١٧٧)، وقال العقيليُّ: «في حديثِهِ وهم يحملُ حديثَ رجلٍ عَلَى غيرِهِ» (الضعفاء ٤/ ٢٠٢).

وبعد؛ فالحديثُ ثابتٌ عن مكحولٍ، رُوِيَ عنه متصلًا، ومرسلًا -أي: مُنقطعًا بين مكحولٍ وبلالٍ- **فرواه مرسلًا:** ابنُ أبي خيثمةَ من حديثِ المغيرةِ ابنِ زِيادٍ على كلامٍ فيه، ورُوِيَ كذلك من حديثِ سعيدِ بنِ عبدِ العزيزِ، عن مكحولٍ، ورواه محمدُ بنُ رَاشدٍ - وهو صدوقٌ يهمُ - منقطعًا بين مكحولٍ

ونُعَيمٍ.

ورواه متصلًا: الهيثمُ بنُ حُميدٍ من حديثِ أبي وهبٍ بسندٍ حسنٍ كما عند البزارِ (١٣٨٠)،

ورواه يحيى بنُ حمزةَ من حديثِ العلاءِ بنِ الحارثِ (المعجم الكبير للطبراني ١١٠٩).

والراجحُ - والله أعلم - قولُ من رَواه عن مكحولٍ عن بلالٍ بواسطة (الحارث بن معاوية، وأبو جندل بن سهيل)، وذلك أن: «أعلم أهل دمشق بحديثِ مكحولٍ وأجمعه لأصحابِهِ الهيثم بن حميد، و يحيى بن حمزة» قاله أبو زرعةَ الدمشقيُّ كما في (تاريخه ٩٠٢).

وقَالَ يعقوبُ بنُ سفيانَ: «قلتُ له - يعني: عبدَ الرحمنِ بنَ إبراهيمَ -: الهيثمُ بنُ حُميدٍ كان أَعلمَ الناسِ بمكحولٍ؟ قال: كان أعلمَ الأولينَ والآخرينَ بقولِ مكحولٍ»، وانظر (تهذيب الكمال ٣٠/ ٣٧٠ - ٣٧٣).

وثمةَ إشكالٌ آخرُ في سماعِ مكحولٍ من أبي جندلٍ؛ فقد ذكره النوويُّ فيمن سمعَ منهم مكحولٍ منَ الصحابةِ (تهذيب الأسماء ٢/ ١١٣)، بينما عَدَّهُ الذهبيُّ فيمن أرسلَ عنهم مكحولٌ (سير أعلام النبلاء ٥/ ١٥٦).

وعليه: فإن المتنَ الثابتَ المجمعَ عليه في الروايتينِ، هو: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ، وَالْخِمَارِ**»، والحديثُ ثابتٌ من فعلِ النبيِّ ﷺ، لا من قولِهِ، وكذا الثابتُ في أكثرِ الرواياتِ لفظ: **(الْخُفَّيْنِ)**، لا **(الْمُوقِ)**.

وبهذا اللفظِ ضَعَّفَهُ الألبانيُّ وقال: «إن الرواةَ قدِ اختلفوا على مكحولٍ في لفظِهِ، فمنهم من رواه من قولِهِ ﷺ كما في لفظِ الترجمةِ، ومنهم من رواه من فعلِهِ ﷺ كما في روايةِ الأوزاعيِّ المذكورة وغيره ممن أشرنا إليه، وهذا

اللفظُ هو الصحيحُ عن بِلالٍ، لاتفاقِ جمعٍ منَ الثقاتِ على روايتِهِ عنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كما أخرجه مسلمٌ» (الضعيفة ٢٩٣٥).

قلنا: وقد رُوِيَ الحديثُ من قولِ النبيِّ ﷺ من غيرِ طريقِ مكحولٍ فقد أخرجه الطبرانيُّ في (مسند الشاميين ١٤١٢) قال: حدثنا الحسينُ بنُ إسحاقَ التستريُّ، ثنا جعفرُ بنُ مُسافرٍ، ثنا يحيى بنُ حسانَ، ثنا محمدُ بنُ مُهاجرٍ، ثنا العباسُ بنُ سالمٍ، عن أبي جندل بن سهل، عن بِلالٍ... به.

و(جَعْفَرُ بنُ مُسَافِرٍ) قال عنه النسائيُّ: «صَالحٌ» (مشيخة النسائي ٥٥)، وقال أبو حاتم: «شيخٌ» (الجرح والتعديل ٢/ ٤٩١)، وذكره ابنُ حبانَ في (الثقات ٨/ ١٦١)، وقال: «ربما أخطأَ»، وقال مسلمةُ بنُ قَاسمٍ: «ثقةٌ» (إكمال تهذيب الكمال ٣/ ٢٣٢)، ووَثَّقَهُ الدارقطنيُّ كما في (إتحاف المهرة ١٦/ ١١٩)، وقال الذهبيُّ: «صدوقٌ» (الكاشف ٨٠٢)، وقال ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ ربما أخطأَ» (تقريب التهذيب ٩٥٧)، وقال في (نتائج الأفكار ٤/ ٢٤٣): «شيخٌ وسطٌ»، وقال المعلميُّ اليمانيُّ: «ليسَ ممن يُغْتَفَرُ له التَّفَرُّدُ» (آثار المعلمي ١٤/ ١٦٠)، وقال الألبانيُّ: «مخالفةُ جعفرِ بنِ مسافرٍ، لا يُعْتدُّ بها، لَا سيَّما وقد تكلَّمَ فيه بعضُهم من قِبَلِ حفظِهِ» (الصحيحة ٢/ ٤٥٤).

فالذي يظهرُ لنا - والله أعلم - من حالِ جعفرِ بنِ مُسَافرٍ، أنه لا يتحمَّلُ التَّفَرُّد بهذا الحديثِ، لا سيَّمَا والمحفوظُ من حديثِ بلالٍ - كما سبقَ - أنه من فعلِهِ ﷺ.

وقد قال العقيليُّ - عَقِبَ حديثِ أبي سعيدٍ الآتي بلفظِ الأمرِ أيضًا -: «وقد رُوِيَ هذا عن بِلالٍ، عنِ النَّبِيِّ ﷺ، بإسنادٍ أصلحُ من هذا، وليس بثابتٍ» (الضعفاء ٣/ ٣٣٦).

٣- روايةُ: «الجُرْمُوقِ»:

وفي رِوَايةٍ: عَنِ الحَارِثِ بنِ مُعَاوِيَةَ، وَسُهَيْلِ بنِ أَبِي جَنْدَلٍ أَنَّهُمَا سَأَلَا بِلَالًا عَنِ المَسْحِ؟ فَقَالَ: «امْسَحُوا عَلَى الجُرْمُوقِ» رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ.

الحكم: ضعيفٌ بهذَا اللفظِ.

اللغة:

(الجُرْمُوقُ): «خُفٌّ صَغِيرٌ، وَقِيلَ: خُفٌّ صَغِيرٌ يُلْبَسُ فَوْقَ الخُفِّ» (لسان العرب ١٠/ ٣٥).

التخريج:

[طش ٢٠١].

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا موسى بنُ هارونَ، ثنا عليُّ بنُ الجعدِ، ثنا ابنُ ثوبانَ، عن أبيهِ، عن مكحولٍ، عنِ الحارثِ بنِ معاويةَ، وسهيلِ بنِ أبي جندلٍ، ... فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ فيه ضعفٌ؛ مِنْ أجلِ: عبدِ الرحمنِ بنِ ثابتِ بنِ ثَوبانَ، فهو مختلفٌ فيه، ولخَّصَ ابنُ حَجَرٍ حالَهُ فَقَالَ: «صدوقٌ يخطئُ، وَرُمِيَ بالقَدَرِ، وتَغَيَّرَ بِأَخَرَةٍ» (التقريب ٣٨٢٠).

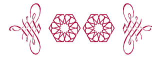
إلا أنَّ رِوَايتَهُ عن أبيهِ عن مكحولٍ خاصة فيها مقال، وهذا الحديثُ منها.

قال صالحُ بنُ محمدٍ البغداديُّ: «شاميٌّ صدوقٌ، إلا أن مَذْهَبَهُ مذهبُ

القدرِ، وأنكروا

عليه أحاديثَ يرويها عن أبيهِ، عن مكحولٍ مسندة، وحديثُ الشَّامِي لا يُضَمُّ إلى

غيرِهِ، معروفٌ خطؤه من صوابِهِ» (تهذيب الكمال ١٧/ ١٦).



٤- روايةٌ فيها زيادة: «وَبِنَاصِيَتِهِ»:

وفي رِوَايةٍ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ، وَبِنَاصِيَتِهِ وَالعِمَامَةِ**».

الحكم: صحيح دون ذكر (النَّاصِية).

التخريج:

﴿سط (صـ ٢٠٠) "واللفظ له" / هق ٢٩١ / هقغ ١٢٧ / هقع ٦٣٦﴾.

السند:

وقال أسلمُ الواسطيُّ المعروف ببَحْشَل: حدثنا نصير بن إبراهيم، قال: حدثنا خالد بن عبد الله، عن حميدٍ الطويلِ، عن أبي رجاءٍ مولى أبي قِلابةَ، عن أبي قِلابةَ، عن أبي إدريسَ، عن بِلالٍ... به.

ورواه البيهقيُّ: من طريقِ عمرِو بنِ عونٍ، عن خالدِ بنِ عبدِ اللهِ الواسطيِّ، ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ظاهره الحسن؛ فإنَّ أبا رجاءٍ مولى أبي قِلابةَ، واسمه سلمان،

روى له البخاريُّ، ومسلمٌ حديثًا واحدًا، وذكره ابنُ حبان في (الثقات ٦/ ٤١٧)، ووَثَّقَهُ العجليُّ في (كتابه ٦٥٣)، والذهبيُّ في (الكاشف ٢٠٢٢)، وقال البزارُ: «مَشْهُورٌ» (مسند البزار ٤/ ٢١٣)، وقال الحافظُ: «صدوقٌ» (التقريب ٢٤٨٠).

ولكنه خُولِفَ فيه، فقد رواه أصحابُ أبي قِلابةَ عنه، عن بِلالٍ منقطعًا لم يذكروا فيه أبا إدريسَ، ورواه حماد بن سلمة وحده عن أيوبَ عن أبي قِلابةَ.. به، مثل رواية أبي رجاءٍ، وخطَّأَ البخاريُّ حمادًا في ذلك كما ذكره الترمذيُّ في (العلل الكبير ٦٩)، وقد سبقَ الكلامُ على روايةِ حمادِ بنِ سلمةَ.

ولم يردْ ذكرُ **(النَّاصِيةِ)** في حديثِ بِلالٍ إلَّا من طريقِ أبي رجاءٍ هذا، رغم كثرة طرقه عن بلالٍ، **فالظاهرُ أنها غيرُ محفوظةٍ من حديثِه**، والله أعلم.

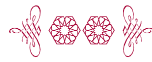
أما البيهقيُّ فحَسَّنَ إسنادَهُ على ظاهرِه ولم ينظرْ للاختلافِ فيه فَقَالَ: «وهذا إسنادٌ حسنٌ، وهو كحديثِ المغيرةِ بنِ شُعبةَ، عنِ النبيِّ ﷺ في المسحِ على العِمامةِ والنَّاصيةِ جميعًا» (السنن الكبير ٢٩١)، وقال في (السنن الصغير ١/ ١٠١): «هذا إسنادٌ حسنٌ، وفيه دليلٌ على اختصارٍ وقعَ من جهةِ الراوي في حديثِ من رواه دون ذكر الناصيةِ، والله أعلم».

وقد نقلَ النوويُّ في (المجموع ١/ ٤٠٩)، تحسينَ البيهقيِّ لإسنادِ الحديثِ وأقرَّه.

والحديثُ أخرجه البزارُ في (مسنده ١٣٧٨)، قال: حدثنا الحسنُ بنُ عليٍّ ابنِ رَاشدٍ، قال: أنا خالدُ بنُ عبدِ اللهِ، عن حُميدٍ، عن أبي رجاءٍ مولى أبي قِلابةَ، عن أبي قِلابةَ، عن أبي إدريسَ، عن بلالٍ: «**أَنَّ النَّبِيَّ** ﷺ **مَسَحَ**

عَلَى الخُفَّيْنِ وَالخِمَارِ».

و(الحسن بن علي بن راشد) «صدوقٌ» كما في (التقريب ١٢٥٨)، ولم يذكرْ في المتنِ «**النَّاصِيةَ**».



٥- روايةُ: «الجَبَائِرِ»:

وفي رِوايةٍ: «**أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الجَبَائِرِ وَالخُفِّ**».

۞ الحكم: **إسنادُهُ ضعيفٌ لانقطاعه**، ولفظة: (الجَبَائِرِ) خطأٌ مَحْضٌ لا وُجودَ لها في واقعِ الأَمرِ، وإنما هي تصحيفٌ من (الخِمَارِ).

التخريج:

﴿معكر ١١٥٠﴾.

السند:

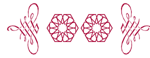
قال ابنُ عساكر في (معجم شيوخه): أخبرنا محمد بن الحسن بن محمد ابن عبيد الله بن القاسم بن جعفر أبو جعفر بن أبي علي الهمذاني إجازة، وأبو القاسم بن السمرقندي قراءة، قالا: أبنا أبو محمد عبد الله بن محمد ابن عبد الله الخطيب الصريفينيُّ، أبنا أبو القاسم عبيد الله بن محمد بن إسحاق، ثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغويُّ، ثنا علي ابن الجعد، أبنا شعبة، عن الحكم قال: سمعتُ ابنَ أبي ليلى، عن بِلالٍ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ منقطعٌ، ابنُ أبي ليلَى لم يدركْ بِلالًا.

ثم إن الحديثَ بهذا اللفظِ وهمٌ لا وجودَ له في واقعِ الأمرِ، فقد رواه أبو القاسم البغويُّ في (الجعديات ١٤١): عن عليِّ بنِ الجعدِ عن شعبةَ... به، بلفظِ: «**يَمْسَحُ عَلَى الخِمَارِ وَالخُفَّيْنِ**»، وابنُ عساكر إنما رواه من طريقه، وهكذا رواه النسائيُّ، وأحمدُ، وغيرُهُما من طريقِ وكيعٍ، عن شعبةَ، وكذا رواه عفانُ، وغندرٌ، عن شعبةَ، فالظاهرُ أنه تَصَحَّفَ عَلَى النَّاسِخِ لفظ: «**الخِمَارِ**» إلى «**الجَبَائِرِ**».

وقد أشارَ محققُ الكتابِ إلى أنَّ الكلمةَ في الأصلِ مشكلةٌ، وأنها وضحت في الهامش كما أثبتها، **إذن فالوهم فيه من صاحب الحاشية**، والله أعلم.



٦- روايةُ: وأبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ:

وفي رِوَايةٍ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَأَبَا بَكْرٍ، وَعُمَرَ، [وَعُثْمَانَ]، كَانُوا يَمْسَحُونَ عَلَى الخُفَّيْنِ وَالخِمَارِ».

۞ الحكم: منكرٌ بذكرِ أبي بكرٍ، وعمرَ، وعثمانَ.

التخريج:

﴿ش ١٩٤٢ "واللفظ له" / مث ٢٦٦ / صبغ ٢٩٦، ٢٩٧ "والزيادة له ولغيره" / معر ١٢٧١ / فقط (أطراف ١٣٦٩) / متفق ١٧٤٠﴾.

السند:

أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف) - وعنه ابنُ أبي عاصمٍ في (الآحاد والمثاني) - قال: حدثنا يحيى بنُ يعلى، عن ليثٍ، عن الحَكَمِ، عنِ ابنِ أبي ليلَى، عن كعبٍ، عن بِلالٍ.. به.

ومدارُه عندهم على يحيى بنِ يعلَى... به، إلَّا عند البغويِّ فعنده الإسنادُ: عنِ ابنِ أبي ليلَى، عنِ البراءِ، عن بِلالٍ، ولم يقلْ: (عن كعبٍ).

قال الدارقطنيُّ: «تَفَرَّدَ به أبو المُحَيَّاةِ يحيى بنُ يعلى، عن ليثٍ، عنِ الحَكَمِ، عنِ ابنِ أبي ليلَى، عن كعبٍ» (أطراف الأفراد ١٣٦٩).

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: ليثٌ، وهو ابنُ أبي سُليمٍ.

قال فيه ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ اختلطَ جدًّا ولم يتميزْ حديثُهُ فتُرِك» (التقريب ٥٦٨٥)، وقد تَفَرَّدَ بذكرِ: (أبي بكرٍ، وعمرَ، وعثمانَ) في متْنِهِ، وخالفه جماعةٌ من الثقاتِ الأثباتِ فرووه عن الحَكَمِ به، بدون ذكرهم. فهي زيادةٌ منكرةٌ.

ثم إن ليثًا اضطربَ في هذا الحديثِ.

قال ابنُ أبي حاتم: «قلتُ لأَبي: فإنَّ ليثَ بنَ أبي سُليمٍ يُحَدِّثُ فيضطربُ: يُحدِّثُ عنه يحيى بنُ يعلى، عنِ الحَكمِ، عنِ ابنِ أبي ليلَى، عن كعبِ بنِ عُجْرَةَ، عن بِلالٍ، عنِ النبيِّ ﷺ، وعن أبي بكرٍ، وعُمرَ؛ في المسحِ. ورواه معتمرٌ، عن ليثٍ، عنِ الحكمِ وحبيبِ بنِ أبي ثابتٍ، عن شريحِ بنِ هانئٍ، عن بِلالٍ، عنِ النبيِّ ﷺ.

قال أبي وأبو زرعةَ: ليثٌ لا يُشْتَغَلُ به؛ في حديثِهِ مثل ذي كثير؛ هو مضطربُ الحديثِ» (العلل ١٢).

والحديثُ قد رواه البزارُ عن عليِّ بنِ سعيدٍ المسروقيِّ، قال: نا أبو المحياة يحيى بنُ يعلى، عن ليثٍ، عنِ الحَكمِ بنِ عُتيبةَ، عن عبدِ الرحمنِ ابنِ أبي ليلَى مُرسلًا، فلعلَّ هذا من أوجهِ اضطرابِ ليثٍ فيه أيضًا، وسيأتي تخريجُهُ.

والمحفوظُ عنِ الحَكَمِ، في سندِ الحديثِ: عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلَى، عن بِلالٍ... به. بدون ذكر (كعب) أو غيره. كما تقدَّم بيانُهُ في الروايةِ السابقةِ.

تنبيه:

الحديثُ رواه الطبرانيُّ في (الكبير ١٠٦٢)، من طريقِ عُبيدِ بنِ غنَّام عنِ ابنِ أبي شيبةَ به بدون الزيادة.

لكن هذه الزيادةُ ثابتةٌ عنِ ابنِ أبي شيبةَ، بل ثابتةٌ عن أبي المحياة كما ذكرَ ابنُ أبي حاتمٍ في (العللِ)، وهي كذلك في (المصنَّفِ)، ورواها عنه ابنُ أبي عاصمٍ كما سبقَ.

٧- رِوايةُ: «أنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ سَأَلَ بِلَالًا»:

وفي رِوَايةٍ: عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ شَهِدَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بن عَوْفٍ يَسْأَلُ بِلَالًا، عَنْ وُضُوءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «**كَانَ يَخْرُجُ يَقْضِي حَاجَتَهُ، [فَيَدْعُو بِالمَاءِ] فَآتِيهِ بِالمَاءِ فَيَتَوَضَّأُ، وَيَمْسَحُ عَلَى عِمَامَتِهِ (الخِمَارِ) وَمُوقَيْهِ (الخُفَّيْنِ)**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وضعَّفه:** ابنُ عبدِ البرِّ.

التخريج:

﴿د ١٥٢ "واللفظ له" / ن (تهذيب ١٢/ ١٥٥) / حم ٢٣٩٠٣ "والرواية الثانية له" / ك ٦١٥ / ش ١٩٤١ / طب (١/ ٣٥٩/ ١١٠٠) "والرواية الأولى له"، (١/ ٣٦٠/ ١١٠١) / شا ٩٦٣ - ٩٦٦ / هق ١٣٨١ / عوف ٤٠ / غر ١٨٢ / مبل ٨ "والزيادة له" / تخ (٢/ ١٠٦) / فاصل ٢٨٢ / علقط ١٢٨٣ / كما (٣٤/ ٣٢) / إمام (١/ ٥٥٦)﴾.

السند:

قال أحمدُ: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي عبد الله، عن أبي عبد الرحمن... به.

وقال أبو داود: حدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا شعبة، عن أبي بكر - يعني: ابنَ حفص بن عمر بن سعد - سمع أبا عبد الله، عن أبي عبد الرحمن... به.

ومداره عندهم على شعبة... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غير أبي عبد الله، وشيخه أبي عبد الرحمن، ففيهما

كلام كما سيأتي بيانُهُ.

وقد رواه أبو بكر بن حفص بن عمر بن سعد، واختلف عليه:

فرواه شعبةُ، عن أبي بكر بن حفص بن عمر بن سعد، عن أبي عبد الله مولى بني تيم بن مرة، عن أبي عبد الرحمن غير منسوب.

وعن شعبةَ جماعةٌ منهم: محمد بن جعفر، وأبو الوليد الطيالسي، ومعاذ ابن معاذ العنبري، وعفان، ويحيى بن أبي بُكير، وآدم بن أبي إياس...

ورواه شَبَابَةُ في (مسند الشاشي ٩٦٥) عن شعبة، فزاد: [السلمي] ظَنًّا منه أنه هو التابعيُّ المعروفُ، ولعلَّ هذا ما فعله الشيخُ محيي الدين عبد الحميد في (تحقيقه لسنن أبي داود ١٥٣) فإنه وضعها بين معقوفين، وهذه الزيادة ليستْ في طبعة (التأصيل) - المعتمدة -، ولا في طبعة: (الرسالة)، ولا (دار القبلة)، ولا (الصديق)، **ومما يُؤكِّد هذا:** أن الحديثَ أخرجه الحاكمُ، والبيهقيُّ من طريق معاذ بن معاذ، عن شعبة، وهو نفس طريق أبي داود، ولم يذكرا فيه نَسَبَ أبي عبد الرحمن، **ولذا اختلفَ العلماءُ في تحديدِ نَسَبِهِ:**

فالشاشيُّ: نَسَبَهُ (السُّلَمِيَّ)، ولا غرابةَ في ذلك، فعنده رواية شبابة مخرجة في (مسنده)؛ لذا بوب عليه: «مَا رَوَى أبو عبدِ الرَّحمَنِ السُّلَمِيُّ، عن بِلَالٍ»، وذكر منها حديث شبابة، **وتبعه على هذا بدرُ الدينِ العينيُّ** في (شرح سنن أبي داود ١/ ٣٥٩)، **فقال:** «وأبو عبد الرحمن اسمه عبد الله بن حبيب ابن رُبَيِّعةَ - بضم الراء، وفتح الباء الموحدة، وتشديد الياء - أبو عبد الرحمن الكوفي السُّلميُّ».

أما الطبرانيُّ: فإنه ذكر الحديثَ في (معجمه الكبير)، تحت باب ما رَوى: «أبو عبدِ الرَّحمَنِ بنُ عَبدِ اللهِ، عن بِلَالٍ»، **وما فعل هذا إلَّا لروايةٍ تصحَّفتْ**

عنده، كما سيأتي في روايةِ ابنِ جُريجٍ الآتية، **وصوابه**: (أبو عبد الرحمن، عن أبي عبد الله)، وقال عبدُ الملكِ بْنُ أَبجُر: عن أبي بكر بن حفص، عن أبي عبد الرحمن مسلم بن يسار. ذكره الدارقطني في (العلل).

وأما الدارقطنيُّ: فقد سُئِلَ عن أبي عبد الرحمن، وأبي عبد الله، مَن هما؟ **فقال**: «ما سماهما أحدٌ إلَّا ابن أبجر، فقال: عن أبي عبد الرحمن مسلم بن يسار، وليس عندي كما قال» (العلل ٧/ ١٧٧).

قلنا: وعلى قولِ مَن قال إنه: (عبد الله بن حبيب، أبو عبد الرحمن السُّلميُّ)، يبقى عندنا الراوي عنه (أبو عبد الله)، قال ابنُ دقيق العيد: «وقيل في أبي عبد الله هذا: إنه مولى بني تيم، ولم يُسمَّ هو ولا أبو عبد الرحمن، ولا رأيتُ في الرواةِ عن كلِّ واحدٍ منهما إلَّا واحدًا، وهو ما ذكر في الإسنادِ» (الإمام ٢/ ١٩٩).

بل قال ابنُ عبدِ البرِّ فيهما: «كلاهما مجهولٌ، لا يُعْرَفُ» (تهذيب التهذيب ١٢/ ١٥٥)، وتبعه على تجهيلهما الذهبيُّ، في (ميزان الاعتدال ١٠٣٦٨، ١٠٣٧٧)، وأما ابنُ حَجَرٍ ففرَّقَ بينهما فقال في (أبي عبد الله): «مجهولٌ» (التقريب ٨٢١٤)، وقال في (أبي عبد الرحمن): «أبو عبد الرحمن عن بِلالٍ قيل: هو مسلم بن يسار، وإلَّا فمجهولٌ» (التقريب ٨٢٢٣)، وقال ابنُ كَثيرٍ: «رواه أبو داود، وفي إسنادِهِ اختلافٌ» (إرشاد الفقيه ١/ ٤٦).

وعلى هذا فيكون السندُ ضعيفًا، وإلى هذا ذهبَ الألبانيُّ في (صحيح أبي داود ١/ ٢٦٢).

أما الحاكمُ فقال: «**هذا حديثٌ صحيحٌ** فإن أبا عبد الله مولى بني تيم معروفٌ بالصحةِ والقبولِ». **وأقرَّه مغلطاي** في (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٩٤)، **وكذلك**

جوَّد إسنادَ الحديثِ النوويُّ في (المجموع ١/ ٤٠٨)، **وحسَّنَ إسنادَهُ ابنُ حَجَرٍ** في (التلخيص الحبير ١/ ١٥٦)، مع أن ابنَ حَجَرٍ سبقَ تجهيلُهُ لأَحَدِ رواةِ الإسنادِ! .

والحديثُ رواه ابنُ جُرَيجٍ فَقَلَبَهُ، قالَ ابنُ عبدِ البرّ: «هذا إسنادٌ مضطربٌ مقلوبٌ، مرة يقولون: عن أبي عبد الله، عن أبي عبد الرحمن، ومرة: عن أبي عبد الرحمن، عن أبي عبد الله، وكلاهما مجهولٌ لا يُعْرَفُ» (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٩٤).

قال الدارقطنيُّ: «ورواه مفضلُ بنُ فَضَالةَ، عنِ ابنِ جُريجٍ، عن أبي بكر بن حفص، ولم يحفظْ مَن بينه وبين عبد الرحمن بن عوف، فقال: ابن جريج، عن أبي بكر بن حفص، عن رجلٍ، عن عبد الرحمن» (العلل ١٢٨٣).

والحديثُ صَحَّحَهُ بشَواهدِهِ الألبانيُّ في (صحيح أبي داود ١/ ٢٦٢).

تنبيهان:

الأول: ذكرَ ابنُ حَجَرٍ في (تهذيب التهذيب ١٢/ ١٥٥)، أن النسائيَّ أخرجَ الحديثَ، **وقال:** «لم يذكرِ المزيُّ رقم النسائيِّ وقد أخرجَ حديثَهُ في الطهارةِ منَ السُّننِ رواية ابنِ حَيُّوَيهِ، وابنِ الأحمرِ، وغيرِهِما عنه».

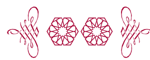
وقد أخرجَ ابنُ دَقِيقٍ في (الإمام ١/ ٥٥٦)، الحديثَ من طريقِ النسائيِّ قال: أنا عمرو بن علي، ومحمد بن الوليد، قالا: ثنا محمد، ثنا شعبة، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي عبد الله، عن أبي عبد الرحمن، قال: كنتُ قاعدًا مع عبد الرحمن بن عوف، فمرَّ بلالٌ . . . فذكرَ الحديثَ». وهو بهذا الإسناد في كتاب (الإغراب ١٨٢) للنسائي.

وقال مغلطاي: «زعم الحافظُ أبو القاسم ابنُ عساكر، أن أبا داودَ تفرَّدَ به،

وكذلك الحافظُ المنذريُّ تبعه، والشيخُ جمالُ الدينِ المزيُّ، وليس كما زعموا لثبوتِهِ في كتاب (السنن) لأبي عبد الرحمن النسائيِّ - [رواية](١) أبي الحسن محمد بن عبد الله بن زكرياء - حدثنا عمرُو بنُ عليٍّ، ثنا محمدٌ، ثنا شعبةُ، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي عبد الله... فذكره» (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٩٤).

قلنا: والحديثُ سقطَ من جميعِ نسخِ (سنن النسائي) المطبوعة.

الثاني: ذكر الزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ١٨٣)، أن الحديثَ رواه ابنُ خزيمةَ في (صحيحه)، ولم نقفْ عليه.



(١) وقع في مطبوع (شرح ابن ماجه): «رواه عن»، وقال محققه: «كلمة (عن) ليست في الأصول، والسياق يقتضيها». اهـ.

قلنا: بل هي ما أفسدت السياق؛ لأن أبا الحسن هذا هو ابن حيويه أحد رواة (سنن النسائي)، فهو من تلاميذ النسائي وليس شيخًا له، كما أنه لا يدرك عمرو بن علي الفلاس حتى يقول: (حدثنا عمرو)، بينهما مفاوز، وإنما الفلاسُ من شيوخِ النسائيِّ الذين أكثر عنهم، وقد رَوى عنه هذا الحديث، في (الإغراب ١٨٢).

٨- روايةُ: «ثُمَّ مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، وَعَلَى خِمَارِ العِمَامَةِ»:

وفي رِوايةٍ: عن أبي عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بنَ عَوْفٍ، يَسْأَلُ بِلَالًا كَيْفَ مَسَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الخُفَّيْنِ؟ قَالَ: «**تَبَرَّزَ، ثُمَّ دَعَا بِمِطْهَرَةٍ - أَيْ: إِدَاوَةٍ -، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، وَعَلَى خِمَارِ العِمَامَةِ**».

۞ **الحكم: مرفوعُهُ صحيحٌ، وإسنادُهُ مقلوبٌ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** ابنُ عبدِ البرِّ.

اللغة:

(المِطْهَرَةُ): «الإِدَاوَةُ، وجمعها المَطَاهِرُ، وكلُّ إناءٍ يُتَطَهَّرُ منهُ مثل: قُوسٍ، أو رَكْوَةٍ، أو قَدَحٍ فهو مِطْهَرَةٌ» (تهذيب اللغة ٦/ ١٠١).

التخريج:

[حم ٢٣٨٩١ "واللفظ له" / عب ٧٤٢ / طب (١/ ٣٥٩/ ١٠٩٩) / ني ٧٣٧ / تخ (٢/ ١٠٦) / علقط ١٢٨٣].

السند:

أخرجه عبدُ الرزاقِ - ومن طريقه الطبرانيُّ - عنِ ابنِ جُريجٍ، قال: أخبرني أبو بكر بن حفص بن عمر، قال: حدثني أبو عبد الرحمن، عن أبي عبد الله[1]، أنه سمع عبد الرحمن بن عوف سألَ بلالًا . . . فذكره.

وأخرجه أحمدُ قال: حدثنا محمد بنُ بكر، وعبدُ الرزاقِ، قالا: أخبرنا ابنُ جُريجٍ، أخبرني أبو بكر بن حفص بن عمر، أخبرني أبو عبد الله، عن

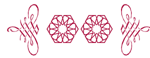
(١) تصحف الإسناد عند الطبرانيِّ إلى: (أبي عبد الرحمن بن عبد الله) بدلًا من (أبي عبد الرحمن، عن أبي عبد الله).

أبي عبد الرحمن، أنه سمع عبد الرحمن بن عوف ... به.

ومداره عندهم على ابنِ جُريجٍ، ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، تقدَّم الكلامُ عليه في الروايةِ السابقةِ، وقَلَبَهُ ابنُ جُريجٍ كما سبقَ بيانُهُ.



٩- روايةُ: «غَزْوَةِ تَبُوكَ»:

وفي روايةٍ: عَنْ بِلَالٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ: «**أَنَّهُ أَقْبَلَ مِنَ الغَائِطِ يَوْمَ غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ، فَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ من حديثِ المغيرةِ بنِ شعبةَ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ.**

التخريج:

〚طب (١/ ٣٦٢/ ١١١٠)〛.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا بكرُ بنُ سهلٍ، ثنا عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ، ثنا يحيى بنُ حمزةَ، عنِ النعمانِ بنِ المنذرِ، عن مكحولٍ، أن بِلالًا، مولى أبي بكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أخبر... فذكره.

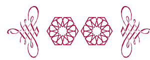
التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاعُ؛ مكحولٌ لم يسمعْ من بِلالٍ، كما تقدَّم.

والثانية: بكرُ بنُ سَهلٍ شيخُ الطبرانيِّ، ضَعَّفَهُ النسائيُّ، وانظر (لسان الميزان ١٥٨٢).

والمتنُ محفوظٌ من حديثِ المغيرةِ بنِ شعبةَ كما تقدَّم.



١٠- روايةُ: «الاعْتِدَاءِ في الوُضُوءِ»:

وفي روايةٍ: عَنْ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ رَأَى رَجُلًا يَتَوَضَّأُ، فَنَزَعَ خُفَّيْهِ، فَقَالَ لَهُ بِلَالٌ: ﴿وَلَا تَعْتَدُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ﴾، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَفِي الوُضُوءِ اعْتِدَاءٌ يَا بِلَالُ؟ فَقَالَ: «**نَعَمْ، لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ، وعَلَى النَّصِيفِ».

۞ **الحكم: مرفوعُهُ صحيحٌ، وهذا إسنادُهُ ضعيفٌ.**

اللغة:

(النَّصِيفُ): «الخِمَارُ». (لسان العرب ٩/ ٣٣٢).

التخريج:

[هر ٤٣٢].

السند:

قال أبو إسماعيلَ الهرويُّ في (ذم الكلام): أخبرنا يحيى بن عمار بن يحيى، أخبرنا محمد بن إبراهيم بن جناح، حدثنا إسحاق بن إبراهيم البستيُّ، حدثنا قتيبةُ، حدثنا مفضلُ بنُ فَضَالَةَ، عن محمد بن يزيد الثقفيِّ، عن مَكحولٍ، عن بِلالٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: محمد بن إبراهيم بن جناح، ترجم له الخطيبُ في (تاريخ بغداد ٢/ ٣٠٩)، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وفيه: محمد بن يزيد الثقفيُّ، وهو: «مجهولُ الحالِ» كما في (التقريب ٦٣٩٨).

ومكحولٌ لم يسمعْ من بِلالٍ، كما سبقَ بيانُهُ.

[٢٤٢٠ط] حديثُ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ عَنْ بِلَالٍ:

عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنهما، قَالَ: **دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبِلَالٌ الأَسْوَافَ**[1]، **فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ خَرَجَ**، قَالَ أُسَامَةُ: فَسَأَلْتُ بِلَالًا: مَا صَنَعَ؟ فَقَالَ بِلَالٌ: «**ذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ، ثُمَّ صَلَّى**».

۞ **الحكم: صحيحٌ، وصَحَّحَهُ**: محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحَكمِ، وابنُ خزيمةَ، وابنُ حِبانَ، والحاكمُ، والبيهقيُّ، والألبانيُّ، وحَسَّنَهُ الجورقانيُّ.

فائدة:

بوّب على هذا الحديثِ ابنُ خزيمةَ: «باب ذكر مسح النبي ﷺ على الخفين في الحضر»، وقال عَقِبَهُ: «الأسوافُ حائطٌ بالمدينةِ»، ثم قال: «سمعتُ يونسَ - يعني: ابنَ عبدِ الأعلى - يقول: ليسَ عنِ النبيِّ ﷺ خبرٌ أنه مَسَحَ على الخُفَّينِ في الحَضَرِ غيرَ هذا» (صحيح ابن خزيمة ١٨٥).

التخريج:

﴿ن ١٢٥ "واللفظ له" / كن ١٥٦ / خز ١٩٧ / حب ١٣١٨ / ك ٥٤٥ / طس ٨٨٣١ / أم ٨٠ / شف ٧٢ / هق ١٣١٢ / هقع ٦٥١، ٦٥٢، ١٩٤٧، ١٩٤٩، ١٩٥٠ / تمهيد (١١/ ١٤٣ - ١٤٥) / علقط ١٢٨٤ / مث ١٩٨٦ / صحا ٤١١٧ / كرغي (ص ٣٥٢ - ٣٥٤) / طيل ٣٧٠ / استذ (٢/ ٢٤٥)﴾.

---

(١) تحرَّفتْ في معظمِ المصادرِ إلى «الأسواق» (بالقاف)، **والصواب**: (بالفاء) وهو موضع بالمدينة، وقيل: هو حرم المدينة. (لسان العرب ٩/ ١٦٤). قال ابنُ الأثيرِ: «هُوَ اسْمٌ لحَرَمِ المَدِينَةِ الَّذِي حَرَّمَه رسولَ اللَّهِ ﷺ» (النهاية ٢/ ٤٢٢).

السند:

قال النسائيُّ: أخبرنا عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم، وسليمان بن داود، - واللفظ له -، عنِ ابنِ نَافعٍ، عن داودَ بنِ قيسٍ، عن زيدِ بنِ أَسلمَ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أسامةَ بنِ زيدٍ. . . به.

ومداره عندَ الجميعِ: على داودَ بنِ قَيسٍ، . . . به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غير عبد الله بن نافع الصائغ، وهو: «ثقةٌ صحيحُ الكتابِ، في حفظه لِينٌ» كما في (التقريب ٣٦٥٩).

وقد توبع: تابعه أبو نعيم الفضل بن دكين، أخرجه الحاكمُ في (المستدرك) - ومن طريقه البيهقيُّ في (المعرفة) - قال: حدثنا أبو جعفر محمد بن صالح بن هانئ، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن نصر، قال: حدثنا أبو نعيم. . . به.

وفيه: (أحمد بن محمد بن نصر اللباد النيسابوري)، ذكره ابنُ أبي يعلى في (طبقات الحنابلة ١/ ٧٦)، وابنُ مفلح في (المقصد الأرشد ١/ ١٦٥)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وترجمَ له الذهبيُّ في (تاريخ الإسلام ٦/ ٤٩٥)، وقال: «الفقيهُ . . .شيخُ أهلِ الرأي ببلدِهِ ورَئيسُهُم»، وصحَّحَ له الحاكمُ كما سيأتي.

وتابعهما خالدُ بنُ نِزَارٍ:

أخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط ٨٨٣١) عن مقدامٍ الرُّعينيِّ، عن خالدٍ، عن داودَ بنِ قيسٍ. . . به. و(المقدام): ضعيفٌ. انظر: (تراجم شيوخ الطبراني ١٠٦٩).

وبمجموع هذه الطرق الثلاث؛ يصحُّ إسنادُهُ، والله أعلم.

ولذا صَحَّحَهُ ابنُ خزيمةَ، وابنُ حِبَّانَ، والحاكمُ، وقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ، فقدِ احتجَّ بداودَ بنِ قَيسٍ».

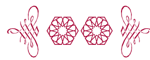
قلنا: أما كونُ مُسلمٍ احتجَّ بداودَ فهو كذلك، ولكن ليسَ من روايةِ أَبي نُعَيمٍ عنه.

وصحَّحَه أيضًا البيهقيُّ في (المعرفة ٢/ ١٠٠).

وقال محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحَكمِ: «هذا صحيحٌ في المسحِ بالحضرِ، والأسوافُ: موضعٌ بالمدينةِ» (التمهيد ١١/ ١٤٤).

وحَسَّنَهُ الجورقانيُّ في (الأباطيل ١/ ٥٦٦).

وصَحَّحَهُ الألبانيُّ في (التعليقات الحسان ٣/ ٣٨)، و(صحيح سنن النسائي ١٢٠).



١- روايةُ: «مَنْ جَعَلَ الحَدِيثَ كُلَّهُ مِنْ مُسْنَدِ بِلَالٍ»:

وفي رِوايةٍ: عَنْ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ، عَنْ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «**دَخَلْتُ الأَسْوَافَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ، قَالَ: فَجَاءَ فَنَاوَلْتُهُ مَاءً فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ ذَهَبَ لِيُخْرِجَ ذِرَاعَيْهِ مِنْ جُبَّتِهِ فَلَمْ يَقْدِرْ، فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ تَحْتِ الجُبَّةِ، فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وهذا إسنادٌ معلولٌ.**

التخريج:

﴿ك ٥٤٤ "واللفظ له" / مخلص ٥٨٤ / أبو أحمد الفرضي (إمام ٢/ ١٣٦)﴾.

السند:

قال الحاكمُ: حدثنا أبو بكر بن إسحاق، أخبرنا علي بن الحسين بن الجنيد، حدثنا محمد بن إسحاق المعمري[(١)] بالمدينة، حدثنا عبد الله بن نافع، عن داود بن قيس، ومالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أسامة بن زيد، عن بلال... به.

ورواه أَبُو طَاهِرٍ المُخَلِّصُ قال: حدثنا يحيى، حدثنا إسحاق بن بهلول،

---

(١) كذا في طبعة التأصيل وغيرها، وصوَّبه الشيخُ مقبل في طبعته إلى (العامري)، وكلاهما خطأ، **والصواب:** «محمد بن إسحاق المسيبي»، فهو المعروف في تلاميذ عبد الله بن نافع الصائغ، وقد روى الحديث من طريقه ابن حبان وغيره، عن ابن نافع، ونصَّ على روايته الدارقطني، كما سيأتي في التحقيق. وأما (المعمري)، فلم نجده في شيء من كتب التراجم، وأما (العامري) فطبقته بعيدة عن هذا. والله الموفق للصواب.

حدثنا عبد الله بن نافع، عن داود بن قيس الفراء، عن زيد بن أسلم... به.

ورواه أبو أحمد الفرضيُّ - كما في (الإمام لابنِ دَقِيقٍ) - عن يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول، عن جدِّه... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ؛ فيحيى هو: ابنُ صَاعدٍ، وإسحاقُ بنُ بهلول، «ثقةٌ حافظٌ»، وانظر (سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٨٩).

وأما عبد الله بن نافع، فقد سبقَ الكلامُ عنه، إلا أن هذا الإسناد مُعَلٌّ، فقد خالفَ إسحاقُ جماعةً رووه عنِ ابنِ نافعٍ، أسندوا أوله عن أسامةَ، وآخره عن بِلالٍ.

قال الدارقطنيُّ: «يرويه زيدُ بنُ أَسلمَ، واختُلِفَ عنه؛ **فرواه** داودُ بنُ قَيسٍ، عن زيدِ بنِ أَسلمَ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أسامةَ بنِ زيدٍ، عن بلالٍ، قال ذلك إسحاق بن بهلول، عن عبد الله بن نافع، عن داود بن قيس.

وخالفه محمدُ بنُ إسحاقَ المسيبيُّ، ويحيى بن خالد بن يحيى المخزوميُّ، وأبو طاهر بنُ السرح، والزبير بنُ بكار، فرووه عن عبد الله بن نافع بطوله، وأسندوه في أوله، عن أسامة بن زيد، قال: دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وبِلَالٌ الأَسْوَافَ، فَلَمَّا خَرَجَ سَأَلَ النَّاسُ بِلَالًا، وَقِيلَ: فَسَأَلْتُ بِلَالًا مَاذَا صَنَعَ؟ قال: «**تَوَضَّأَ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ**»، فَصَارَ عن أسامةَ، عن بلالٍ في آخره» (العلل ٧/ ١٧٧ - ١٧٨).

قلنا: وإلى جانبِ هؤلاءِ الذين ذكرهم الدارقطنيُّ:

* دُحيمٌ، وسليمانُ بنُ داودَ، عندَ (النسائيِّ ١٢٠).

* ومحمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ الحَكمِ، عندَ (البيهقيِّ).

* ويونسُ بنُ عبدِ الأَعلى، عندَ (ابنِ خزيمةَ).

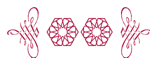
وقد تابعَ إسحاق بن بهلول: محمد بن إسحاق (المسيبي)[١] كما في (المستدرك ٥٤٤).

ولكن رواه الحافظُ أبو يعلى الموصليُّ عنه على الصوابِ موافقًا لروايةِ الجماعةِ.

وعليه: فالحديثُ معلولٌ.

ولم يتنبهْ لهذه العلةِ الحاكمُ فقال: «هذا حديثٌ صحيحٌ من حديثِ مالِك بنِ أَنسٍ، وهو صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ، ولم يخرجاه».

والحديثُ رواه كذلك بكرُ بنُ عبدِ الوهابِ، عنِ ابنِ نَافعٍ، رواه عنه ابنُ أَبي عاصمٍ في (الآحاد والمثاني ١٩٨٦)، ومن طريقه أبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة ٤١١٧)، ولم يذكرا لفظه، وأخرجه الطبرانيُّ من طريقِ بَكرٍ أيضًا، فقال في حديثِهِ: ثنا عبدُ اللهِ بنُ نَافعٍ، عن داودَ بنِ قيسٍ الفرَّاءِ، عن زيدِ بنِ أَسلمَ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أسامةَ بنِ زيدٍ، عن بِلَالٍ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ**»، وفي هذه الروايةِ أسندَ أسامةُ آخِرَ الحديثِ إلى بِلالٍ، ولم يذكرْ موضعَ الخلافِ أَصْلًا، وهو أولُ الحديثِ، وكونُ الدارقطنيِّ لم يذكرْ بَكرًا متابعًا لإسحاقَ بنِ بهلول، جعلنا روايةَ بَكرٍ مع روايةِ الجماعةِ، فأخرجناها هناك في الروايةِ الأُولى.



(١) على ما رجَّحنَاه آنفًا.

٢- روايةُ: «مَنْ جَعَلَ الحَدِيثَ كُلَّهُ مِنْ مُسْنَدِ أُسَامَةَ، وَبِلالٍ، وَابنِ رَوَاحَةَ»:

وفي رِوَايةٍ: عَنْ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ، عَنْ بِلَالٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بنِ رَوَاحَةَ، رضي الله عنهم: **«أَنَّهُمَا ذَهَبَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى دَارِ حَمَلٍ بِالمَدِينَةِ، فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ خُفَّيهِ** (المُوقَينِ) [والخِمَارِ]».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، ولا يَصِحُّ ذِكْرُ ابنِ رَوَاحَةَ فيه، وضَعَّفَهُ:** الإمامُ أحمدُ، والدارقطنيُّ، وابنُ القيسراني.

التخريج:

﴿مث ١٩٨٥ "واللفظ له" / شا ٩٦٧ "والرواية والزيادة له" / صحا ٤١١٦ / عد (٧/ ١١٥) / تمام ٦١٣﴾.

السند:

قال ابنُ أبي عَاصمٍ: حدثنا يعقوبُ بنُ حُميدٍ، قال: سمعتُ عبدَ الرحمنِ ابنَ زيدِ بنِ أَسلمَ، عن أبيهِ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أسامةَ بنِ زيدٍ، عن بِلالٍ، وعبدِ اللهِ بنِ رَوَاحَةَ رضي الله عنهما أَنَّهُمَا ... فَذَكَرَهُ.

ومداره عندهم على يعقوبَ بنِ حُميدِ بنِ كَاسبٍ، به.

التحقيق

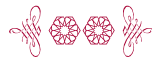
هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: عبدُ الرحمنِ بنُ زيدِ بنِ أَسلمَ، وهو: «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٣٨٦٥).

وقد أخطأَ في ذِكرِ ابنِ رَوَاحةَ في الحديثِ، **والصوابُ:** ما رواه داودُ بنُ قَيسٍ عن زَيدٍ كما سبقَ، وبه أعلَّ ابنُ القيسراني الحديثَ في (ذخيرةِ الحُفَّاظِ ٢/ ٧٢٥).

وقال الميمونيُّ: «قلتُ لأَبي عبدِ اللهِ: حدَّثوني عن عبدِ الرحمنِ، عن أبيهِ، عن عطاءٍ، عن أُسامةَ... فَذَكَرَ المسحَ، فقال: ليسَ بصحيحٍ، ولم يكنْ عبدُ الرحمنِ بصحيحِ الأَحاديثِ، وهو متروكُ الحديثِ» (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٣٨ - ٢٣٩).

ولذا قال الدارقطنيُّ: «ورُوِيَ عن عبدِ الرحمنِ بنِ زيدِ بنِ أَسلَمَ، عن أبيهِ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ رَوَاحةَ، وأسامةَ بنِ زيدٍ، عن بِلالٍ؛ ولا يَثْبتُ هذا القولُ» (العلل ١٢٨٤).

كما أنه لا يصحُّ ذِكرُ (الخِمارِ) في روايةِ أسامةَ، عن بِلالٍ، وإنما فيها المسحُ على الرَّأْسِ، وقد بيَّنَّا أنها قصةٌ أُخرى غير التي ذُكِرَ فيها الخِمَارُ عند مسلمٍ وغيرِهِ، ولعبدِ الرحمنِ فيه وَهْمٌ آخر، وهو في الروايةِ الآتيةِ:



٣- روايةُ: «مَنْ جَعَلَ الحَدِيثَ عَنِ ابنِ رَوَاحَةَ، وَأُسَامَةَ، عَنْ بِلَالٍ»:

وفي رِوايةٍ: عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ رَوَاحَةَ، وَأُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «**دَخَلَ دَارَ حَمَلٍ هُوَ، وَبِلَالٌ**»، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا بِلَالٌ فَأَخْبَرَهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ: «**تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، ولا يصحُّ ذِكْرُ ابنِ رَوَاحةَ فيه، وضَعَّفَهُ:** الدارقطنيُّ، وابنُ دَقِيقِ العيدِ.

التخريج:

﴿طب (١/ ١٧١/ ٤٢٧) "واللفظ له"، (١/ ٣٥١/ ١٠٦٤) / قا (٢/ ١٢٨) / كر (٢٨/ ٨١)﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ (٤٢٧): حدثنا موسى بن هارون، ثنا أبو مصعب، ثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله بن رواحة، وأسامة بن زيد، به، وأسندَ آخرَهُ عن بلالٍ.

ومداره عندهم: على أبي مصعبٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيفٌ كما سبقَ.

وفيه علةٌ أُخرى، وهي: ذكر ابن رواحة في السندِ، وذكره هنا يَختلفُ عن ذِكْرِهِ في الروايةِ السابقةِ، ففي الروايةِ السابقةِ: (عطاء، عن أُسامةَ، عن ابنِ رواحةَ، وبِلالٍ)، فهذا إسنادٌ متصلٌ، وإن كُنَّا ضَعَّفْنَاهُ كما سبقَ.

أما في هذه الروايةِ: (عطاءٌ يرويه عن أُسامةَ، وعبدِ اللهِ بنِ رواحةَ)، **وهذا منقطعٌ**؛ فعطاءٌ لم يدركْ عبدَ اللهِ بنَ رواحةَ، فقدِ استشهدَ في حياةِ النبيِّ ﷺ.

ولهذا قال الدارقطنيُّ: «لا يَثبتُ هذا القولُ» (العلل ١٢٨٤).

وأعلَّه بالانقطاعِ ابنُ دَقيقِ العِيدِ في (الإمام ٢/ ١٢٧).



[٢٤٢١ط] حَدِيثُ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ وَحْدَهُ:

عَنْ أُسَامَةَ بنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ من حديثِ أُسامةَ عن بِلالٍ، وليسَ من مسندِ أُسامةَ، فإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** الإمامُ أحمدُ.

التخريج:

﴿طب (١/ ١٦٤/ ٣٩٧)﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا أبو حصين، ثنا يحيى، حدثنا عبدُ الرحمنِ بنُ يزيدَ، عن أبيهِ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أُسامةَ، به.

كذا وقعَ عندَ الطبرانيِّ (عبدُ الرحمنِ بنُ يزيدَ)، وكذا في نسخة الهيثميِّ؛ ولذا قال: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير) من روايةِ عبدِ الرحمنِ بنِ يزيدَ، عن أبيهِ، عن عطاءِ بنِ يسارٍ، فلم أَعرفْ عبد الرحمن، ولا يزيد» (المجمع ١٣٦٥).

والصوابُ: أنه عبدُ الرحمنِ بنُ زيدِ بنِ أَسلمَ القرشيُّ، كما تقدَّمَ، وانظرِ التحقيقَ.

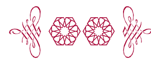
التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: يحيى، وهو: الحمانيُّ وقدِ اتَّهموه بسرقةِ الحديثِ، كما في (التقريب ٧٥٩١).

وفيه: عبدُ الرحمنِ بنُ زيدِ بنِ أَسلمَ، وهو: ضعيفٌ كما سبقَ.

قال الميمونيُّ: «قلتُ لأَبي عبدِ اللهِ: حدَّثوني عن عبدِ الرحمنِ، عن أبيهِ،

عن عطاءٍ، عن أسامةَ... فذكرَ المسحَ، فقال: ليسَ بصحيحٍ، ولم يكن عبد الرحمن بصحيحِ الأحاديثِ، وهو متروكُ الحديثِ» (شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٣٨ - ٢٣٩).



١- روايةٌ:

وفي روايةٍ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ دَارَ رَجُلٍ فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ**».

۞ **الحكم: معلول.**

التخريج:

[تمهيد (١١/ ١٤٣)/ (استذ ٢/ ٢٤٥)].

السند:

قال ابنُ عبدِ البرِّ: حدثنا عبدُ الوارثِ بنُ سفيانَ، حدثنا قاسمُ بنُ أَصبغ، قال: حدثنا محمدُ بنُ وَضَّاحٍ، قال: حدثنا أبو الطَّاهرِ أحمدُ بنُ عمرٍو، قال: وحدثني عبدُ اللهِ بنُ نافعٍ، عن داودَ بنِ قَيسٍ، عن زيدِ بنِ أَسلمَ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن أسامةَ بنِ زيدٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غير عبد الله بن نافع، وقد سبقَ بيانُ حالِهِ.

إلَّا أن أبا الطَّاهر أحمد بن عمرو قد خَالفَ الجماعةَ الذين رووه عن ابنِ نافعٍ حيثُ أَسندوه إلى بِلالٍ، وفيه أيضًا أنه قال: «**دَخَلَ دَارَ رَجُلٍ**»، وروايةُ الجماعةِ: «**أَنَّهُ ﷺ دَخَلَ وَبِلَالٌ الأَسْوَافَ**».

[٢٤٢٢ط] حَدِيثُ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ:

عَنْ عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، أَنَّ ابنَ رَوَاحَةَ، وَأُسَامَةَ بنَ زَيْدٍ، أَرَادَا أَنْ يَتَوَضَّيَا، وَقَدْ دَخَلَ بِلَالٌ بِوَضُوءٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: حَتَّى يَخْرُجَ بِلَالٌ فَيُخْبِرَنَا كَيْفَ تَوَضَّأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «**غَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَمَسَحَ عَلَى الخِمَارِ وَالخُفَّيْنِ، ثُمَّ دَخَلَ المَسْجِدَ فَصَلَّى**».

۞ **الحكم:** ضعيفٌ مرسلٌ.

التخريج:

[شا ٩٦٨].

السند:

قال الشاشي: حدثنا أبو بكرٍ الصغانيُّ، حدثنا أبو صَالحٍ، حدثني الليثُ، حدثني خالدُ بنُ يزيدَ، عن سعيدِ بنِ أبي هلالٍ، عن زيدِ بنِ أَسلمَ، عن عطاءِ ابنِ يَسارٍ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ لإرسالِهِ؛ فعطاءُ بنُ يَسارٍ منَ التابعينَ، ولم يدركْ زمنَ القصةِ، التي حَدَثَتْ في زمنِ النبيِّ ﷺ كما هو واضحٌ في متنِ هذه الروايةِ.

وفيه أيضًا: أبو صالحٍ كاتبُ الليثِ، قال فيه ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ كثيرُ الغلطِ، ثبتٌ في كتابِهِ، وكانت فيه غفلةٌ» (التقريب ٣٣٨٨).

وقد سبقَ أن الصوابَ فيه: عن عطاءٍ، عن أُسامةَ، قِصَّةُ دخولِ بِلالٍ مع النبيِّ ﷺ الأسواف، وسؤاله بِلالًا عن وُضوءِ النبيِّ ﷺ، فأَخْبَرَهُ أنه مَسَحَ برأْسِهِ وعَلَى الخُفَّيْنِ.

[٢٤٢٣ط] حديثُ ابنِ رواحةَ، وأسامةَ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ رَوَاحةَ، وأُسَامةَ بنِ زيدٍ: «**أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ.

التخريج:

﴿طب (١٤/ ٣٩٤/ ١٥٠٢٣)﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا أحمدُ بنُ عمرٍو الخلَّالُ المكيُّ، قال: حدثنا أبو مصعبٍ، قال: حدثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عطاءِ ابن يَسارٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ رواحةَ، وأسامةَ بنِ زيدٍ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ للانقطاعِ بينَ عطاءٍ، وابنِ رَواحةَ، وأسامةَ، ولضعفِ عبدِ الرحمنِ بنِ زيدٍ، كما تقدَّم.

قال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، وفيه: عبدُ الرحمنِ بنُ زيدِ بنِ أَسلمَ وهو ضعيفٌ، وعطاءُ بنُ يَسارٍ لم يدركِ ابنَ رواحةَ» (مجمع الزوائد ١٣٧٤).



[٢٤٢٤ط] حديثُ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ:

عَنْ أَبِي حَازِمٍ، أَنَّهُ رَأَى سَهْلَ بنَ سَعْدٍ بَالَ بَوْلَ الشَّيْخِ الكَبِيرِ، يَكَادُ يَسْبِقُهُ، وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ، فَقُلْتُ: لِمَ لَا تَنْتَزِعُ الخُفَّيْنِ؟ فَقَالَ: «**لَا، قَدْ رَأَيْتُ خَيْرًا مِنِّي وَمِنْكَ يَمْسَحُ عَلَيْهِمَا، [رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَفْعَلُهُ]**».

۞ **الحكم: صحيحٌ، وصَحَّحَهُ:** ابنُ دَقيقِ العِيدِ، ومغلطاي، والزيلعيُّ، والبوصيريُّ، وابنُ حَجَرٍ.

التخريج:

﴿مش ١١٢ "واللفظ له" / جعد ٢٩٤٣، ٢٩٤٤ / طب (٦/ ١٤٧/ ٥٨٠١)، (٦/ ١٥٢/ ٥٨١٧)، (٦/ ١٥٣/ ٥٨٢٢)، (٦/ ١٧١/ ٥٨٩٥) / ني ١٠٢٥ / لوين ٦٦ / سكنص (إمام ٢/ ١٢٠ - ١٢١) "والزيادة له"، (مغلطاي ١/ ٢٢١ - ٢٢٢) / حديث أبي طاهر الذهلي (إمام ٢/ ١٢١)، (مغلطاي ١/ ٢٢٢)﴾.

السند:

رواه ابنُ أبي شيبةَ في (مسنده): عن يعقوبَ بنِ عبدِ الرحمن، عن أبي حازمٍ، به.

ورواه أبو القاسمِ البغويُّ في (الجعديات ٢٩٤٤): عن أحمدَ بنِ مَنيعٍ، عن حسين بن محمد، عن أبي غَسَّانَ، عن أبي حَازمٍ، به.

ورواه ابنُ السكنِ في كتاب «الحروف» - كما في (الإمام لابن دقيق ٢/ ١٢٠) - من طرقٍ: عن يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقيُّ، عن عبد العزيز

ابن أبي حازمٍ، عن أبيه، به. وذكر الزيادةَ.

ومداره عندهم على أبي حازمٍ، به.

التحقيق

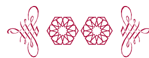
هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ كُلُّهم ثقاتٌ.

ولذا صَحَّحَهُ ابنُ دَقِيقِ العِيدِ في (الإمام ٢/ ١٢٠ - ١٢٢) - **وأقرَّه الزيلعيُّ** في (نصب الراية ٢/ ١٦٧)-، **وصَحَّحَهُ** - أيضًا - **مغلطاي** في (شرح سنن ابن ماجه ٢/ ٢٢١)، **والبوصيريُّ** في (إتحاف الخيرة ٤٤٥)، **وابنُ حَجَرٍ** في (الدراية ١/ ٧٣)، وفي (المطالب العالية ٤٤).

تنبيه:

الحديثُ أخرجه ابنُ خزيمةَ في (صحيحه ٦٢) مقتصرًا على الجزءِ الأولِ، قال: ثنا نصرُ بنُ عليٍّ، ثنا الفضيلُ بنُ سُليمانَ، أنا أبو حَازمٍ، قال: رَأيتُ سهلَ بنَ سَعدٍ يبولُ قائمًا؛ فَإِنَّهُ تُحُدِّثَ ذلك عليه، وقال: «**قَدْ رَأَيْتُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِّي فَعَلَهُ**».

وقد تقدَّم الكلامُ على هذه الروايةِ في باب: «البول قائمًا»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



١- روايةُ: «أَمَرَنَا بِالمَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ»:

وفي روايةٍ: عَنْ سَهْلٍ: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ، وَأَمَرَنَا بِالمَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** ابنُ دَقِيقٍ، والزيلعيُّ، ومغلطاي، والبوصيريُّ، وابنُ حَجَرٍ، والسنديُّ.

التخريج:

﴿جه ٥٥٢ "واللفظ له" / طب (٦/ ١٢٥/ ٥٧٢٣)/ كر (٥٢/ ٣٤٥)﴾.

السند:

قال ابنُ ماجه: حدثنا أبو مصعبٍ المدنيُّ، قال: حدثنا عبدُ المهيمنِ بنُ العباسِ بنِ سهلٍ السَّاعديُّ، عن أبيهِ، عن جدِّهِ، به.

ومدارُهُ عندهم على أبي مصعبٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: عبدُ المهيمنِ بنُ العباسِ، وقد ضعَّفه الأئمةُ، قال البخاريُّ، وأبو حاتمٍ: «منكرُ الحديثِ»، وقال النسائيُّ: «ليسَ بثقةٍ»، وقال مرة: «متروكُ الحديثِ» (تهذيب التهذيب ٦/ ٤٣٢). وقال الحاكمُ: «روى عن آبائِهِ أحاديثَ موضوعةً» (المدخل إلى الصحيح صـ ١٧٤). وقال الذهبيُّ: «وَاهٍ» (الكاشف ٣٤٩٧).

وبه ضعَّف الحديثَ ابنُ دَقِيقِ العِيدِ في (الإمام ٢/ ١٢٢)، - **وأقرَّه الزيلعيُّ** في (نصب الراية ١/ ١٦٧)-، **والبوصيريُّ** في (مصباح الزجاجة ١/ ٨٠)، **وأقرَّه السنديُّ** في (حاشيته على سنن ابن ماجه ١/ ١٩٤ - ١٩٥).

وضَعَّفَ إسنادَهُ مغلطاي في (شرح سنن ابن ماجه ٢/ ٢٢١)، **والحافظُ** في (الدراية ١/ ٧٣).

وصَحَّحَهُ بشواهدِهِ الألبانيُّ في (صحيح سنن ابن ماجه ٤٥١).



[٢٤٢٥ط] حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ:

عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِالمَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ، وَكَانَ هُوَ يَغْسِلُ قَدَمَيْهِ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ: كَيْفَ تَأْمُرُ بِالمَسْحِ وَأَنْتَ تَغْسِلُ؟ فَقَالَ: بِئْسَ مَا لِي إِنْ كَانَ مَهْنَأَةً لَكُمْ وَمَأْثَمَةً عَلَيَّ، «**قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَفْعَلُهُ، وَيَأْمُرُ بِهِ**»، وَلَكِنْ حُبِّبَ إِلَيَّ الوُضُوءُ.

۞ **الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ؛ وصَحَّحَهُ:** ابنُ حَجَرٍ، وقال الهيثميُّ: «رجالُهُ موثَّقُونَ».

التخريج:

﴿ش ١٨٦٥ "واللفظ له" / طب (٤/ ١٥٢/ ٣٩٨٢) / منذ ٤٦٣ / شا ١١١٥ / هق ١٤١٠ / مش (مط ٩٩)، (خيرة ٧٠٦/ ١) / فق ٣٧٠﴾.

السند:

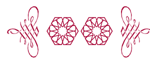
قَال ابنُ أبي شيبةَ - ومن طريقه الطبرانيُّ -: حدثنا هشيم، قال: أخبرنا منصور، عنِ ابنِ سيرينَ، عن أَفلحَ مولى أبي أيوبَ، عن أبي أيوبَ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ، غير أَفلحَ فهو ثقةٌ من رجالِ مسلمٍ (التقريب ٥٤٩).

ولذا قال الهيثمي: «ورجالُهُ موثَّقُون» (مجمع الزوائد ١٣٤٨).

وصَحَّح إسنادَهُ ابنُ حَجَرٍ في (المطالب العالية ٢/ ٣١٢).



١- روايةُ: «الخِمَارِ»:

وفي روايةٍ: عَنْ أَبِي أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ** ﷺ **تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ وَالخِمَارِ**».

الحكم: صحيحُ المتنِ كما تقدَّم في الباب، وهذا إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ: ابنُ دَقِيقِ العِيدِ، والهيثميُّ.

التخريج:

﴿طب (٤/ ١٥٣/ ٣٩٨٣)﴾.

السند:

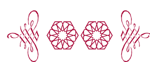
قال الطبرانيُّ: حدثنا عبدانُ بنُ أحمدَ، حدثنا المسيّبُ بنُ واضحٍ، حدثنا معتمرٌ، قال: سمعتُ أبا شعيبٍ، يُحدِّثُ عنِ ابنِ سيرينَ، حدثنا أفلحُ غلامُ أبي أيوبَ، عن أبي أيوبَ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ وَاهٍ؛ فيه: أبو شعيبٍ، هو: الصَّلتُ بنُ دِينارٍ، وهو: «متروكٌ» كما في (التقريب ٢٩٤٧).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ: ابنُ دَقِيقِ العِيدِ في (الإمام ٢/ ١٢٥)، والهيثميُّ في (مجمع الزوائد ١٣٧٠).

وفيه: المسيبُ بنُ وَاضحٍ، وهو كثيرُ الخطأِ. انظر (لسان الميزان ٧٧٥٣).



٢- روايةُ عَلِيِّ بنِ مُدْرِكٍ عَنْ أبي أيُّوبَ:

وفي روايةٍ: عَنْ عَلِيِّ بنِ مُدْرِكٍ، قال: رَأَيْتُ أَبَا أَيُّوبَ نَزَعَ خُفَّيْهِ فَنَظَرُوا إليهِ فقال: «**أَمَا إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَيْهِمَا**»، وَلَكِنْ حُبِّبَ إِلَيَّ الوُضُوءُ.

۞ الحكم: **المرفوعُ صحيحٌ بما سبقَ، وهذا إسنادٌ معلولٌ، وأعلَّه:** مغلطاي.

التخريج:

﴿حم ٢٣٥٧٤ "واللفظ له" / عل (خيرة ٧٠٦/ ٤) / طب (٤/ ١٧٠/ ٤٠٤٠) / مش (خيرة ٧٠٦/ ٢) / هق ٥٤٨٥ / كر (١٦/ ٤٩) / باب (مغلطاي ٢/ ٢٣٥)﴾.

السند:

قال أحمدُ: حدثنا محمدُ بنُ عبيدٍ الطنافسيُّ، حدثنا الأعمشُ، عنِ المسيّبِ بنِ رَافعٍ، عن عليِّ بنِ مُدركٍ، به.

ومداره عندهم على محمد بن عبيد، . . . به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ؛ لكن له علةٌ أشارَ إليها البيهقيُّ بقوله:

«كذا قاله محمدُ بنُ عُبيدٍ: (علي بن مدرك)، وليس بالذي روى عنه شعبة، ولعلَّ الصوابَ: (علي بن الصلت)، والله أعلم» (السنن الكبرى ٥٤٨٥).

وذلك لأن المسيّبَ إنما يَرْوِي عن عليِّ بنِ الصَّلتِ - وهو مجهولٌ -؛ **ولذا قال المزيُّ** في تعدادِ شيوخِ المسيبِ: «علي بن الصلت، ويقال: علي بن

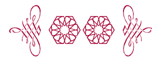
مدرك» (تهذيب الكمال ٢٧/ ٥٨٧).

فَمَرَّضَ القول في كون (ابن مدرك) من شيوخِهِ، وجعله كأنه قيل مكان (ابن الصلت).

وأما (ابن مدرك) فالمعروفُ أنه من شيوخِ الأعمشِ، ولم يذكروا له رواية عن أبي أيوبَ، **ولهذا قال مغلطاي:** «هذا إسنادٌ ظاهرُهُ صحيحٌ ...»، ثم قال: «وليسَ بشيءٍ؛ لأن عليًّا لم يحكِ أحدٌ رؤيته للصحابةِ المتأخرين، فضلًا عن غيرهم» (شرح سنن ابن ماجه ٢/ ٢٣٥).

وقد رَوَى هذا الحديثَ يحيى بنُ عيسى الرمليُّ، عنِ الأعمشِ على الصوابِ، كما في الروايةِ الآتيةِ.

ولم يتنبه لهذه العلةِ البوصيريُّ فَصَحَّحَهُ في (إتحاف الخيرة ١/ ٣٩٣).



٣- روايةُ عَلِيِّ بنِ الصَّلْتِ عَنْ أبي أَيُّوبَ:

وفي روايةٍ: عَنْ عَلِيِّ بنِ الصَّلْتِ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا أَيُّوبَ نَزَعَ خُفَّيْهِ، فَنَظَرُوا إِلَيْهِ، فَقَالَ: «**أَمَا إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَيْهِمَا**»، وَلَكِنِّي حُبِّبَ إِلَيَّ الوُضُوءُ.

۞ الحكم: المرفوعُ صحيحٌ بما سبقَ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ.

التخريج:

[طب (٤/ ١٧٠/ ٤٠٣٩)].

السند:

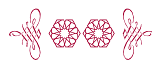
قال الطبرانيُّ: حدثنا محمدُ بنُ عثمانَ بنِ أبي شيبةَ، حدثني أَبي، ثنا يحيى بنُ عيسى الرمليُّ، عنِ الأعمشِ، عنِ المسيبِ بنِ رافعٍ، عن عليِّ بنِ الصَّلتِ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: عليُّ بنُ الصَّلتِ، قال فيه ابنُ خزيمةَ: «ولستُ أَعْرِفُ عليَّ بنَ الصلتِ هذا، ولا أدري من أيِّ بلادِ الله هو، ولا أفهمُ أَلَقِيَ أبا أيوبَ أم لا؟ ولا يَحتجُّ بمثل هذه الأسانيدِ إلا معاندٌ، أو جاهلٌ» (صحيح ابن خزيمة ٢/ ٢٢٣)، وقال الذهبيُّ: «لا يُعْرَفُ» (المغني في الضعفاء ٤٢٨٤)، أما ابنُ حِبانَ فَذَكَرَهُ في (الثقات ٥/ ١٦٣)، على قاعدتِهِ في توثيقِ المجاهيلِ.

ويحيى الرمليُّ: «صدوقٌ يُخطئُ» كما في (التقريب ٧٦١٩)، وإنما رجَّحنا روايتَه على روايةِ الطنافسيِّ - وهو أوثق - بما قَدَّمْنَاه من دلائل، وقد يُخطئُ الثقةُ، ويَحفظُ من هو أقل منه.

وقد قال أبو معاويةَ: «اكتبوا عنه - أي: يحيى بن عيسى الرملي -، فطَالما رأيتُه عندَ الأعمشِ» (تهذيب الكمال ٣١/ ٤٩١).



٤- روايةُ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أبي أَيُّوبَ:

وفي روايةٍ: عَنِ ابنِ سِيرِينَ، قال: رَأَيْتُ أَبَا أَيُّوبَ الأَنْصَارِيَّ تَوَضَّأَ، ثُمَّ خَلَعَ خُفَّيْهِ وَلَمْ يَمْسَحْ، وَقَالَ: «**إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ**»، وَلَكِنِّي امْرُؤٌ مَقْبُوضٌ حُبِّبَ إِلَيَّ الوُضُوءُ.

۞ **الحكم: المرفوعُ صحيحٌ بما سبقَ، وهذا إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** مغلطاي.

التخريج:

﴿محد ٩٢٦ "واللفظ له" / معقر ١٠٦٣ / كر (٣٦/ ١٣٦ - ١٣٧)﴾.

السند:

أخرجه أبو الشيخ في (طبقات المحدثين بأصبهان)، قال: حدثنا محمد ابن أحمد بن أيوب، قال: ثنا أحمد بن محمد بن الحارث بن عروة الحمصي، قال: ثنا علي بن عياش، عن زكريا بن حكيم، عن ابن سيرين... به.

ومداره عندهم على علي بن عياش... به.



التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: زكريا بن حكيم، وهو: الحبطيُّ، ضعَّفه

الأئمةُ، وقال ابنُ المدينيِّ: «هالكٌ» (لسان الميزان ٣٢١٤).

ومع ضَعْفِهِ، فقد خُولِفَ في هذا الحديثِ:

فقد رواه أيوبُ كما في (مصنف عبد الرزاق ٧٦٩)، وأبو هِلالٍ كما في (مسند الحارث ٨١)، كلاهما: عنِ ابنِ سيرينَ، ولم يقلْ فيه: «**إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ** ﷺ . . .» الحديث.

وفيه علةٌ أُخرَى: وهي الانقطاعُ ما بين ابنِ سيرين، وأبي أيوبَ؛ **وبهذه العلةِ أعلَّه مغلطاي** في (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٣٦).

والحديثُ قد سُئِلَ عنه الدارقطنيُّ في (العلل ١٠١٠) فذكر روايةَ منصورٍ، وروايةَ أبي هلالٍ، ولم يُرجِّحْ بينهما.



[٢٤٢٦ط] حَدِيثُ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ:

عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ عَمَّارِ بنِ يَاسِرٍ، قَالَ: سَأَلتُ جَابِرَ بنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ؟ فَقَالَ: «**السُّنَّةُ يَا ابنَ أَخِي**»، وَسَأَلْتُهُ عَنِ المَسْحِ عَلَى العِمَامَةِ؟ فَقَالَ: «**أَمِسَّ الشَّعَرَ المَاءَ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ حسنٌ، وصَحَّحَهُ:** أحمدُ شاكر، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿ت ١٠٢ "واللفظ له" / ش ١٩٠٩ / هق ٢٨٦ / فه (١/ ٣٧١) / تخ (٤/ ٤٢ - ٤٣) / طوسي ٨٤﴾.

السند:

قال الترمذيُّ: حدثنا قتيبةُ بنُ سعيدٍ، قال: حدثنا بِشرُ بنُ المفضلِ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ إسحاقَ، عن أبي عبيدةَ بنِ محمدِ بنِ عمارِ بنِ يَاسرٍ، به.

قال ابنُ عبدِ البرِّ: «لا أَعْلَمُ أنه يتصلُ بغيرِ هذا الإسناد» (الاستذكار ٢/ ٢١٧).

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، عدا عبد الرحمن بن إسحاق، وأبا عُبيدةَ، فمختلفٌ فيهما:

فأما عبدُ الرحمنِ؛ فلَخَّصَ حالَهُ الحافظُ فقال: «صدوقٌ» (التقريب ٣٨٠٠).

وأما أبو عُبيدةَ؛ فقال فيه أبو حاتم: «صحيحُ الحديثِ»، وقال مرة: «منكرُ الحديثِ».

وبيانُ ذلك؛ أنَّ لأبي عُبيدةَ أَخًا اسمه (سلمة)، بعضُ العلماءِ جعلهما

واحدًا، وبعضُهم فرَّقَ بينهما، فممن جعلهما واحدًا: ابنُ حِبَّانَ في (المجروحين)، حيثُ ترجمَ لسلمةَ بنِ محمدِ بنِ عمارِ بنِ ياسرٍ، ثم قال: «كنيتُهُ أبو عبيدة [روى عنه علي بن][1] زيد، منكرُ الحديثِ، يروي عن جدِّهِ عمارِ بنِ ياسرٍ ولم يَرَهُ، وليسَ ممن يُحتجُّ به إذا وافقَ الثقاتِ؛ لإرسالِهِ الخبر، فكيفَ إذا انفردَ؟!».

قلنا: وهذا الكلامُ يَتَنَزَّلُ على (سلمة) غير تكنيته بأبي عبيدةَ -كما سيأتي-.

وكذلك جعلهما واحدًا ابنُ أبي حاتم، فقَال فِي كتابِ (الكُنى): «أبو عبيدةَ بنُ محمدِ بنِ عمارِ بنِ ياسرٍ، اسمه سلمة، روى عنه عليُّ بنُ زيدِ ابنِ جُدْعَانَ، وهو مدينيٌّ، سمعتُ أبي يقولُ ذلك، سمعتُ أبي يقولُ: أبو عبيدةَ بن محمد بن عمار صحيحُ الحديثِ» (تهذيب الكمال ٣٤/ ٦٢).

ثم فرَّق بينهما في (الجرح والتعديل)، فترجمَ لـ (سلمةَ)، ولم يذكرْ فيه شيئًا، غير أنه روى عنه عليُّ بنُ زيدٍ (الجرح والتعديل ٤/ ١٧٢)، وفي (الكنى) من كتاب (الجرح والتعديل)، ترجم

لـ(أبي عُبيدةَ)، وذكر أنه لا يُسمَّى، وقال: «منكرُ الحديثِ» (الجرح والتعديل ٩/ ٤٠).

وحاصلُ الأمرِ: أنهما اثنان، على الراجح - والله أعلم -، وهو صنيعُ بعض أهل العلم؛ منهم: ابنُ المدينيِّ، فقد ذكر (الاثنين معًا) في أولاد عمار بن ياسر في (تسمية من روي عنه من أولاد العشرة صـ ٩٢).

فـ(سلمة بن محمد بن عمار)، هو الذي روى عن جدِّه عمارٍ، وروى عنه علي

(١) في المطبوع غير واضح، واستكملناه من (ط. الصميعي).

ابن زيد، وهو الذي قال عنه ابن حبان، وأبو حاتم: «منكرُ الحديثِ»، وقال ابنُ القطان: «حالُهُ لا يُعرفُ» (إكمال تهذيب الكمال ٦/ ٢٤)؛ ولذا قال الحافظُ: «مجهولٌ» (التقريب ٢٥١٠).

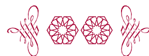
وصنيعُ البخاريِّ يقتضي التفرقةَ، فقد ترجمَ لـ(سلمةَ) هذا، وقال: «عن عمارٍ، روى عنه عليُّ بنُ زيدٍ، ولا يعرفُ أنه سمعَ من عمارٍ»، ثم قال: «وأراه أخا أبي عبيدة» (التاريخ الكبير ٤/ ٧٧)، ثم ترجم لـ (أبي عبيدةَ) هذا، ولم يذكرْ فيه شيئًا (التاريخ الكبير ٩/ ٥٢).

وأما قولُ أبي حَاتمٍ: «صالح الحديث»، فيتنزل على أبي عبيدةَ - والله أعلم-، ويكون موافقًا بذلك لما رُوي عن يحيى بنِ معين من توثيقه كما في (سؤالات ابن الجنيد له ٢١٨)؛ ولهذا قال الذهبيُّ: «وُثِّقَ» (الكاشف ٦٧٣١).

ولَخَّصَ القولَ في هذا: عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ، فقال: «أبو عبيدة هذا ثقةٌ؛ وأخوه سلمةُ لم يروِ عنه إلا علي بن زيد ولا يعرف حاله» (تهذيب التهذيب ١٢/ ١٦١).

فعلى ما سبقَ تقريرُهُ: هذا الإسنادُ حسنٌ، والله أعلم.

وصَحَّحَهُ أحمد شاكر في (تحقيق سنن الترمذي ١٠٢)، **والألبانيُّ** في (صحيح الترمذي ١٠٢).



١- الروايةُ الأُولى:

وفي روايةٍ: عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ، [وَالعِمَامَةِ]».

الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ لَيِّنٌ.

التخريج:

[طس ٤٨٠٤ "واللفظ له" / جريه ٢٦ / كر (٥٢/ ٣٧٠) "والزيادة له"، (٧٢/ ٢٠٨)].

التحقيق

هذا الحديثُ له طريقان عن أبي الزبيرِ عن جابرٍ:

الطريقُ الأولُ:

أخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط)، قال: حدثنا عبيدُ بنُ محمدٍ الكشوريُّ الصنعانيُّ، قال: نا عبد الجبار بن محمد بن ثور، قال: حدثني أبي، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر... به.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديثَ عنِ ابنِ جُريجٍ إلَّا محمدُ بنُ ثَورٍ، تفرَّدَ به ابنُه».

قلنا: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: ابنُ جُريجٍ، وأبو الزبيرِ، وهما مدلِّسان، ولم يُصرِّحَا بالتحديثِ، وإن كانت روايةُ أبي الزبيرِ عن جابرٍ احتملها بعضُ العلماءِ.

وعبد الجبار بن محمد الصنعانيُّ لم نجدْ له ترجمةً، إلا أن المزيَّ ذكره فيمن روى عن أبيه (محمد بن ثور). (تهذيب الكمال ٢٤/ ٥٦٢).

ومع هذا؛ قال الهيثميُّ: «إسنادُهُ حسنٌ إن شاءَ الله»! (المجمع ١٣٦٠).

الطريقُ الثاني:

أخرجه ابنُ عساكر في موضعين من (تاريخه)، بإسنادِهِ إلى عبدِ رَبِّهِ بنِ مَيْمُونٍ النحاسِ الأشعريِّ، قال: حدثنا الربيع بن حظيان، عن أبي الزبيرِ، عن جابرٍ، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: الربيعُ بنُ حظيانَ، قال عليُّ بنُ المدينيِّ: «مجهولٌ» (تاريخ دمشق ٧٢/ ٢٠٨). وترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٣/ ٢٧٨)، وابنُ أبي حَاتمٍ في (الجرح والتعديل ٣/ ٤٥٩)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وقال أبو زرعةَ الرازيُّ: «منكرُ الحديثِ، حَدَّثَ عنِ الزهريِّ بحديثٍ منكرٍ، روى عنه عبدُ رَبِّهِ بنُ ميمونٍ» (سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي ٧٥)، وجاء في (تاريخ دمشق ٧٢/ ٢٠٨ -٢٠٩): «سُئِلَ أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو، عن الربيع بن حظيان فقال: هو دمشقيٌّ، قيل: كيف هو؟ له أحاديثُ غرائبُ. فسكتَ أبو زرعةَ، ولم يقلْ فيه شيئًا».

وعن الحسين بن إدريس، عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي قال: «الربيع بن حظيان معروفٌ بصريٌّ، قلتُ: هو ثقةٌ؟ قال: لا أدري» (تاريخ دمشق ٧٢/ ٢٠٨)، وذكره الذهبيُّ في (المغني في الضعفاء ٢٠٩٠)، وأما ابنُ حِبَّانَ فذكره في (الثقات ٦/ ٣٠٠)، وقال: «مستقيمُ الحديثِ جِدًّا»!.

ولحديثِ جابرٍ رواياتٌ أُخرُ سيأتي ذكرها في باب «كيفية المسح».

[٢٤٢٧ط] حَدِيثُ عمرِو بنِ حَزْمٍ:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ الطُّفَيْلِ، قَالَ: رَأَيْتُ عَمْرَو بنَ حَزْمٍ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ وَقَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْهِ**».

۞ **الحكم: المرفوعُ صحيحٌ بما تقدَّمَ، وهذا إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ، والبوصيريُّ.

التخريج:

﴿طب (نصب ١/ ١٧٢) / حث ٨٠ "واللفظ له"﴾.

السند:

قال الحارث بن أبي أسامة: حدثنا محمد بن عمر، ثنا عبد الحميد بن عمران بن أبي أنس، عن أبيه، عن عبد الله بن الطفيل، به.

وأخرجه الطبرانيُّ - كما في (نصب الراية) -: من طريقِ محمدِ بنِ عمرَ الواقديِّ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: محمدُ بنُ عمرَ الواقديُّ، وهو متروكٌ، وكَذَّبَهُ غيرُ واحدٍ من الأَئمةِ ونَسَبُوهُ إلى الوضعِ. انظر (التاريخ الكبير ١/ ١٧٨)، و(الجرح والتعديل ٨/ ٢١)، و(ميزان الاعتدال ٦/ ٢٧٣)، و(تهذيب التهذيب ٩/ ٣٦٤).

وبه ضَعَّفَهُ الهيثميُّ في (مجمع الزوائد ١٣٧٦)، **والبوصيريُّ** في (الإتحاف ٧١١).

وأما (عبد الحميد بن عمران بن أبي أنس)، قال ابنُ القطانِ: «ليسَ

بمعروفٍ، وليس بأبي الجويرية» (بيان الوهم ٣/ ٢٦٢).

و(أبو الجويرية) الذي ذكره ابنُ القطان: ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٧/ ١٢٠)، وترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٦/ ٤٨)، وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٦/ ١٦)، ولم يذكرا فيه جَرحًا ولا تعديلًا، وقال ابنُ حَجَرٍ: «مستورٌ» (التقريب ٨٠٢٧).

و(أما عبد الله بن الطفيل)، فلا ندري من هو، وقد تَرجمَ ابنُ حَجَرٍ في (الإصابة) ترجمتين:

الأُولى: عبد الله بن الطفيل بن عبد الله بن الحارث بن سخبرة الأزدي.

ذكره ابنُ حِبَّانَ، والباورديُّ في الصحابة (الإصابة ٦/ ٢٢٠).

الثانية: عبد الله بن الطفيل بن ثور بن معاوية بن عبادة بن البكاء العامريّ ثم البكائيّ.

له إدراكٌ، وكان أحدَ الشُّهودِ يومَ الجملِ، وشَهِدَ مشاهدَ عليٍّ، وهو جَدُّ زياد بن عبد الله راوي المغازي، عنِ ابنِ إسحاقَ، ذكره ابنُ الكلبيِّ (الإصابة ٨/ ١٣٣).



[٢٤٢٨ط] حَديثُ الشَّرِيدِ بنِ سُوَيْدٍ:

عَنِ الشَّرِيدِ بنِ سُوَيْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ**».

۞ **الحكم: المسحُ عَلَى الخُفَّينِ ثابتٌ في غيرِ ما حديثٍ كما سبقَ، وهذا إسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ.

التخريج:

﴿طب (٧/ ٣١٨/ ٧٢٤٨) / متفق ١٦٣٠ "واللفظ له"﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا خير بن عرفة المصريُّ، ثنا عبد الله بن عبد الحكم، ثنا ابن لهيعة، عن عمران بن ربيعة الصدفيِّ، عن عمرو بن الشريد، عن أبيه، به.

وأخرجه الخطيب عن الحسين بن بشران: أخبرنا دعلج بن أحمد، حدثنا عبد الله بن سليمان، حدثنا عيسى بن براد الحمصي، حدثنا المعافى بن عمران الظهري، حدثنا ابن لهيعة، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: ابنُ لهيعةَ، وهو ضعيفٌ، كما سبقَ مِرارًا.

وبه ضَعَّفَهُ الهيثميُّ في (مجمع الزوائد ١٣٦٨).

وفيه أيضًا: شيخُهُ عمران، ذكره ابنُ ماكولا في (الإكمال ٢/ ٣٣٣)، والسمعانيُّ في (الأنساب ٨/ ٢٨٧)، وابنُ ناصر في (توضيح المشتبه ٣/ ٤٦٠)، والذهبيُّ في (المشتبه صـ ٢٧١)، ولم يذكروا في الرواةِ عنه غير ابنِ لهيعةَ.

[٢٤٢٩ط] حديثُ ثَوْبَانَ:

عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ**».

الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ساقطٌ.

التخريج:

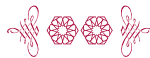
〚طش ١٠٨٩〛.

السند:

أخرجه الطبرانيُّ في (مسند الشاميين)، قال: حدثنا إبراهيم بن محمد بن عرق، ثنا عبد الوهاب بن الضحاك، ثنا إسماعيل بن عياش، حدثني راشد ابن داود الصنعاني، عن أبي أسماءَ الرحبيِّ، عن ثوبانَ، به.

التحقيق:

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه: عبدُ الوهابِ بنُ الضحاك، وهو كذَّابٌ، رَمَاهُ أبو داود وغيرُهُ بالوضعِ، وفي (التقريب ٤٢٥٧): «متروكٌ، كَذَّبَهُ أبو حاتم».



١- روايةٌ زَادَ: «وَعَلَى الخِمَارِ، يَعْنِي: العِمَامَةَ»:

عَنْ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله وسلم تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ، وَعَلَى الخِمَارِ - يَعْنِي**[1] **العِمَامَةَ -**».

۞ الحكم: **إسنادُهُ ضعيفٌ بذكرِ الخِمَارِ، وضَعَّفَهُ:** ابنُ عبدِ الهادي.

التخريج:

﴿حم ٢٢٤١٩ "واللفظ له" / تخ (٦/٥٢٥/٣٢٠١) / بز ٤١٧٣/ ....﴾.

سبقَ تخريجُ وتحقيقُ هذه الرواية في باب: «المسح على العمامة».



(١) تحرَّفتِ الكلمةُ في المطبوع من (المسند)، وكذا في أصوله الخطية إلى: «ثم»، وهو خطأ كما نبَّه عليه محققو المسند، وجاء في بقية المصادر على الصواب.

[٢٤٣٠ط] حديث أَبِي أُمَامَةَ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ** ﷺ، **يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ، وَالعِمَامَةِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** العقيليُّ.

التخريج:

[عق (٤/ ١٦)].

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ برواياته في باب: «المسح على العمامة»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٤٣١ط] حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ، وثَوْبَانَ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، وثَوْبَانَ رضي الله عنهما: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ بَعْدَ مَا بَالَ**».

الحكم: المسحُ عَلَى الخُفَّينِ ثابتٌ في غيرِ ما حديثٍ كما سبقَ، وهذا إسنادُهُ واهٍ.

التخريج:

[طب (٨/ ١٢٠/ ٧٥٥٠)].

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا أحمد بن أبي يحيى الحضرمي، ثنا أحمد بن محمد ابن عمر بن يونس، ثنا عمر بن يونس، ثنا سليمان بن أبي سليمان، عن يحيى بن أبي كثير، عن زيد بن سلام، عن أبي أمامة، وثوبان، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ واهٍ؛ فيه أربع علل:

الأولى: أحمد بن محمد بن عمر بن يونس، كَذَّبَهُ أبو حاتم وغيرُهُ، وانظر (لسان الميزان ٧٧٣).

الثانيةُ: زيد بن سلام، وهو وإن كان ثقةً؛ إلا أنه من الطبقة السادسة الذين عاصروا صغار التابعين؛ فليس له سماعٌ مِنَ الصحابةِ.

الثالثةُ: أحمد بن أبي يحيى، قال فيه ابنُ يونسَ: «لم يكن بذَاكَ، فيه نُكْرة» (التاريخ ١/ ٢٤).

الرابعةُ: سليمان بن أبي سليمان، هو: الزهريُّ اليماميُّ، قال فيه ابنُ عَدِيٍّ:

«يروي عن يحيى بن أبي كثير أحاديثَ ليستْ بمحفوظةٍ»، ثم قال:

«ولِسُليمانَ بنِ أبي سليمانَ هذا أكثر رواياته عن يحيى بن أبي كثير، ويروي عنه عمر بن يونس، وفي بعضِ أحاديثِهِ ورواياَتِهِ عن يحيى بعض الإنكار مما لا يرويه عن يحيى غيره، ولم أرَ للمتقدمينَ فيه كلامًا مِنْ صدقٍ أو ضعفٍ» (الكامل ٣/ ٢٥٩ - ٢٦٠)، وانظر (لسان الميزان ٣٦٢٥).



[٢٤٣٢ط] حديثٌ آخرُ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قالَ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ، وَالعِمَامَةِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ من حديثِ المغيرةِ كما سبقَ، وهذا إسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** ابنُ عَدِيٍّ، وابنُ القيسرانيِّ، والهيثميُّ.

التخريج:

﴿طب ٧٧١٠ "واللفظ له" / طس ١٠٩٩ / عد (٨/ ٥٤٥) / أثرم ١٧﴾.

السند:

أخرجه الأثرمُ في (السنن) قال: حدثني أبو جعفرٍ النُّفَيلِيُّ، حدثنا عُفَيرُ بنُ مَعْدَانَ أبو خالدٍ الحمصيُّ، حدثنا سُليمُ بنُ عامرٍ، عن أبي أُمامةَ، به.

ورواه الطبرانيُّ، وابنُ عَديٍّ: من طريق النفيليِّ، به.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديثَ عن سُليمٍ إلَّا عُفيرٌ، تفرَّد به النُّفَيلِيُّ» (الأوسط ١٠٩٩).

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: عُفَيرُ بنُ مَعْدَانَ، وقد ضَعَّفُوه، لا سيَّما في روايته عن سُليمِ بنِ عَامرٍ. قال عبد الرحمن بنُ أبي حاتم: سألتُ أبي عن عُفَيرِ بنِ مَعْدَانَ؟ فقال: «ضعيفُ الحديثِ، يكثرُ الروايةَ عن سُليمِ بنِ عَامرٍ، عن أبي أُمامةَ، عنِ النبيِّ ﷺ بالمناكيرِ، ما لا أَصلَ له، لا يشتغلُ بروايته» (الجرح والتعديل ٧/ ٣٦). وضعَّفه الحافظُ في (التقريب ٤٦٢٦).

وبه ضعَّف الحديثَ: ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٥/ ٣٨١)، **وتبعه ابنُ القيسراني** في (ذخيرة الحفاظ ١٧٧٦)، **والهيثميُّ** في (مجمع الزوائد ١٣٦٧).

[٢٤٣٣ط] حَديثُ أُمِّ سَعْدٍ الأَنْصَارِيَّةِ:

عَنْ أُمِّ سَعْدٍ الأنصَارِيَّةِ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَرَأَيْتُهُ يَتَوَضَّأُ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَسِيتَ؟ قَالَ: «**لَا، لَكِنْ أَمَرَنِي بِذَلِكَ رَبِّي** ﷻ».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضعَّفه:** العقيليُّ وابنُ عَدِيٍّ.

التخريج:

﴿عق (٣/ ٤٧٢) "واللفظ له" / عد (٩/ ٢٤٧) "مختصرًا" / صحا ٧٩٤٩ / مغلطاي (٢/ ٢٣٧-٢٣٨)﴾.

السند:

قال العقيليُّ: حدثنا محمدٌ، حدثنا غَسَّانُ، قال: حدثنا عَنْبَسَةُ، قال: حدثنا محمدُ بنُ زَاذَانَ، عن أمِّ سعدٍ الأنصاريَّةِ، به.

ورواه ابنُ عَدِيٍّ، وأبو نُعَيمٍ، ومغلطاي، من طريقِ عَنْبَسَةَ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه علتان:

الأولى: عَنْبَسَةُ بنُ عبدِ الرحمنِ، قال ابنُ حَجرٍ: «متروكٌ، رَمَاهُ أبو حَاتمٍ بالوَضْعِ» (التقريب ٥٢٠٦).

الثانية: محمدُ بنُ زَاذَانَ، قال ابنُ حَجرٍ: «متروكٌ» (التقريب ٥٨٨٢).

وذكره **العقيليُّ** في (الضعفاء ٣/ ٤٧١) ونَقَلَ عنِ البخاريِّ قوله فيه: «منكرُ الحديثِ، لا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»، ثم قال: «ومن حديثه . . .»، فذكرَ له ثلاثةَ أحاديث منها حديثنا.

وذكره **ابنُ عَدِيٍّ** في ترجمةِ محمدِ بنِ زَاذَانَ مع جملةٍ من حديثِهِ، ثم ذكرَ أن محمدَ بنَ زَاذَانَ هذا مضطربُ الحديثِ، وعَنْبَسَةُ ضعيفٌ. ثم قال: «لا أدري هذا الاضطرابُ من عَنْبَسَةَ أو من محمدِ بنِ زَاذَانَ، ولمحمدٍ غير ما ذكرتُ وكلّها مضطربة» (الكامل ٩/ ٢٤٧). **وأقرَّهُ الزيلعيُّ** في (نصب الراية ١/ ١٧١).



[٢٤٣٤ط] حديثُ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ:

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةً لَنَا، فَأَتَى عَلَى غَدِيرٍ، فَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَزَلْنَا، وَحَضَرَتِ الصَّلَاةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَا بِلَالُ، قُمْ فَأَذِّنْ**» فَانْطَلَقَ بِلَالٌ فَهَرَاقَ المَاءَ، ثُمَّ أَتَى الغَدِيرَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ، وَأَهْوَى إِلَى خُفَّيهِ، [وَعَلَيْهِ ثِيَابُ سَفَرِهِ] وَكَانَ عَلَيْهِ خُفَّانِ أَسْوَدَانِ، وَذَلِكَ بِعَيْنَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَادَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَا بِلَالُ، امْسَحْ عَلَى الخُفَّيْنِ، وَالخِمَارِ**»، [فَمَسَحَ].

۞ **الحكم: ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** العقيليُّ، والهيثميُّ.

اللغة:

(الغدير): «مستنقع ماء المطر، وذلك أن السيل غادره، ويقال: استغدر الغدير، أي: صار فيه الماء» (مجمل اللغة لابن فارس ١/ ٦٩٢).

التخريج:

﴿طس ١٠٣٧ "واللفظ له" / عق (٣/ ٣٣٦) "والزيادتان له" / معر ٢٤٠٢/ ...﴾.

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ في باب: «المَسْحِ عَلَى العِمَامَةِ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٤٣٥ط] حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ حَسَنَةَ:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ حَسَنَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ».

۞ الحكم: المسحُ على الخُفَّينِ ثابتٌ في غيرِ ما حَديثٍ كما سبقَ، وهذا إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ: الهيثميُّ.

التخريج:

[طب (نصب الراية ١/ ١٧٢)].

السند:

رواه الطبرانيُّ - كما في (نصب الراية) -، قال: ثنا محمدُ بنُ العباسِ الأَخرمُ الأصبهانيُّ، ثنا أحمدُ بنُ يزداد الكوفيُّ، ثنا عمرُو بنُ عبدِ الغفارِ، عنِ الأعمشِ، عن زيدِ بنِ وهبٍ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ حَسَنَةَ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جِدًّا؛ فيه: عمرُو بنُ عبدِ الغفَّارِ، قال فيه أبو حاتم: «متروكُ الحديثِ»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «اتُّهِمَ بوضعِ الحديثِ»، وانظر (لسان الميزان ٥٨١٩).

وبه ضَعَّفَهُ الهيثميُّ في (مجمع الزوائد ١٣٧٣).



[٢٤٣٦ط] حَدِيثُ جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ:

عَنْ جَابِرِ بنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ**».

۞ **الحكم: المسحُ عَلَى الخُفَّينِ ثابتٌ في غيرِ ما حَديثٍ كما سبقَ، وهذا إسنادُهُ منكرٌ، وأَعلَّهُ:** الدارقطنيُّ، **وضعَّفَهُ:** الهيثميُّ.

التخريج:

﴿طب (٢/ ٢٤٤/ ٢٠٢٣)﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا زكريا بن يحيى السَّاجِيُّ، ثنا الحسن بن محمد بن عبد العزيز الجُنْدَيْسَابُورِيِّ، ثنا أبو بِلالٍ الأشعريُّ، ثنا قيسٌ، عن سِماكِ بنِ حَربٍ، عن جابرٍ، به.

التحقيق:

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه أربعُ عللٍ:

الأُولى: أبو بِلالٍ الأشعريُّ، ذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٩/ ١٩٩)، وقال: «يُغْرِبُ ويَتَفَرَّدُ»، وضَعَّفَهُ الدارقطنيُّ في (السنن- عقب رقم ٨٥٧)، ولَيَّنَهُ الحَاكمُ. (لسان الميزان ٨/ ٢٦، ٩/ ٣٢). وقال البيهقيُّ: «لا يُحتجُّ بِهِ» (الخلافيات ٣/ ٤١٢).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ الهيثميُّ في (مجمع الزوائد ١٣٦١).

الثانيةُ: قيسٌ، وهو: ابنُ الربيعِ، مختلفٌ فيه، وَثَّقَهُ شعبةُ، وغيرُهُ، وضَعَّفَهُ جماعةٌ منهم: أحمدُ، وابنُ مَعينٍ، وهو إلى الضعفِ أقربُ، وانظر (تهذيب الكمال ٢٤/ ٢٥ - ٣٨).

ومع ذلك فقد خُولِفَ، وهي العلةُ:

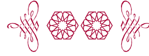
الثالثةُ: الإعلالُ بالوقفِ، فقد رواه عبدُ الرزاقِ في (المصنف ٧٧١): عن إسرائيلَ.

وابنُ أَبي شيبةَ في (المصنف ٧٢٥): عنِ الحسنِ بنِ صَالحٍ.

كلاهما: عن سماكٍ، عن جابرٍ، موقوفًا عليه من فعله.

ولذا قال الدارقطنيُّ: «يرويه قيسُ بنُ الربيعِ، عن سِمَاكٍ مرفوعًا، وخالفه زائدةُ، وإسرائيلُ، وشعبةُ، رووه عن سماكٍ، عن جابرِ بنِ سَمُرةَ، أنه كان يفعلُ ذلك، ولم يرفعوه؛ وهو الصوابُ» (العلل ٣٣٠٣).

الرابعةُ: الحسنِ بنِ محمدٍ، لم نجدْ له ترجمةً.



١- رِوايةُ: «رَأَيْتُ رَسُولَ الله»:

وفي رِوَايةٍ: عَنْ سِمَاكِ بنِ حَرْبٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ جَابِرَ بنَ سَمُرَةَ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ، فَقُلْتُ: المَسْحُ عَلَى الخُفَّينِ؟ فَقَالَ: «**نَعَمْ، رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَيْهِمَا**».

۞ **الحكم: المسحُ على الخُفَّينِ ثابتٌ في غيرِ ما حديثٍ كما سبقَ، وهذا إسنادُهُ واهٍ، وَضَعَّفَهُ:** ابنُ عَدِيٍّ.

التخريج:

[عد (٢/ ٣٢)].

السند:

قال ابنُ عَدِيٍّ: حدثنا إبراهيم بن محمد بن سعيد، حدثنا سهل بن بحر، حدثنا إبراهيم بن نافع الجلاب، حدثنا عمر بن موسى بن الوجيه، عن سماك، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه: عمرُ بنُ موسى الوجيهيُّ، رَمَاهُ الأَئمةُ بالكذَبِ ووضعِ الأَحاديثِ، انظر (لسان الميزان ٥٦٩٨).

وفيه: إبراهيمُ بنُ نافعٍ الجلابُ، قال فيه ابنُ عَدِيٍّ: «منكرُ الحديثِ عن الثقاتِ وعنِ الضعفاءِ» (الكامل ٢/ ٣١)، ونقلَ الذهبيُّ عن أبي حاتمٍ أنه كَذَّبَهُ، كما في (ديوان الضعفاء ٢٦٢)، والذي في (الجرح والتعديل ٢/ ١٤١) أنه قال: «لا بأسَ به، كان حَدَّثَ بأحاديثَ عن عمرَ بنِ موسى الوجيهيِّ بواطيل، وعمرُ: متروكُ الحديثِ»؛ ولذا قال ابنُ حَجرٍ: «وليحرر في أيِّ الأماكنِ كَذَّبَهُ أبو حاتم» (اللسان ٣٢٨).

قلنا: ولعلَّ الحمل فيما رواه على شيخِهِ الوجيهي كما قال ابنُ عَدِيٍّ، وهو ظاهرُ صنيعِ أبي حاتمٍ.

فقد قال ابنُ عَدِيٍّ - عقب هذا الحديث -: «ولم أرَ لإبراهيمَ بنِ نافعٍ هذا أوحش من هذه الأحاديث، ولعلَّ هذه الأحاديث من جهة من رواه هو عنه؛ لأنه رَوى عن ضعافٍ مثل: مُقاتل بن سليمان، وعمر بن موسى، وجميعًا ضعيفين» (الكامل ٢/ ٣٢).

وقد سبقَ أن المحفوظَ في هذا الحديثِ أنه من فعل جابر بن سمرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



[٢٤٣٧ط] حَديثُ رَبِيعَةَ بنِ كَعْبٍ الأَسْلَمِيِّ:

عَنْ رَبِيعَةَ بنِ كَعْبٍ الأَسْلَمِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيهِ**».

۞ الحكم: **المسحُ على الخُفَّينِ ثابتٌ في غيرِ ما حديثٍ كما سبقَ، وهذا إسنادُهُ ساقطٌ، وضَعَّفَهُ:** العقيليُّ، والزيلعيُّ.

التخريج:

﴿طب (٥/ ٦٠/ ٤٥٧٩) "واللفظ له" / عق (٣/ ٥٢٢/ ٥٢٣) / صحا ٢٧٥٣ / قند (صـ ٨٤) / معكر ٤٨٨﴾.

السند:

قال العقيليُّ: حدَّثناه محمد بن إسماعيل، حدثنا محمد بن عمر بن واقد الواقديُّ، حدثنا عبد الله بن عامر الأسلميُّ، عن يحيى بن هند الأسلميِّ، عن حنظلة بن علي الأسلميِّ، عن ربيعة بن كعب الأسلميِّ(١)، به.

ومداره عندهم على الواقديِّ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه: الواقديُّ، وهو: متروكٌ، متهمٌ بالكذبِ والوضعِ، كما تقدَّمَ.

وبه ضَعَّفَهُ: العقيليُّ في (الضعفاء)، وأقرَّه الزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ١٧٠).

---

(١) تصحَّف اسم «ربيعة بن كعب» في (القَند في ذكر علماء سمرقند) إلى: «ربيعة بن يحصب»، وسقطَ اسمه من إسنادِ ابنِ عساكر في (معجم شيوخه).

وقال ابنُ عساكر: «غريبٌ».

وفيه أيضًا: عبدُ اللهِ بنُ عامرٍ الأسلميُّ، وهو: «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٣٤٠٦).

وأغربَ الهيثميُّ فحسَّنَ إسنادَ الحديثِ في (مجمع الزوائد ١٣٦٩).



[٢٤٣٨ط] حَديثُ عَوْسَجَةَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ عَوْسَجَةَ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ».

۞ **الحكم: المسحُ على الخُفَّينِ ثابتٌ في غيرِ ما حديثٍ كما سبقَ، وهذا إسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** البخاريُّ.

التخريج:

[طب (١٩/ ٤٣٦/ ١٠٥٧) "واللفظ له" / صحا ٦٠٥٥].

السند:

أخرجه الطبرانيُّ - ومن طريقه (أبو نعيم) - قال: حدثنا عبد الله بن أحمد ابن حنبل، حدثني محمد بن جعفر الوركانيُّ، ثنا أبو الأحوص، عن سليمانَ ابنِ قَرْمٍ، عن عوسجةَ بنِ مسلمٍ، عن أبيه، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: سليمانُ بنُ قَرْمٍ، ضعَّفه غيرُ واحدٍ من أهلِ العلمِ، ولخَّصَ حالَهُ ابنُ حَجرٍ فقال: «سيئُ الحفظِ» (التقريب ٢٦٠٠).

الثانيةُ: عوسجةُ بنُ مُسلمٍ، قال الهيثميُّ: «وعوسجةُ بن مسلم لم أجدْ من ذكره إلَّا أن الذهبيَّ قال: عوسجة بن أَقْرَم رَوى عن يحيى بنِ عوسجةَ، حديثُهُ في المسحِ على الخُفَّينِ لم يصحَّ، قاله البُخاريُّ» (مجمع الزوائد ١٣٦٦).

١- روايةُ: «سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ»:

وفي روايةٍ: عَنْ عَوْسَجَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «**سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ** ﷺ، **فَكَانَ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وأعلَّه:** البزارُ، والبغويُّ، وابنُ السكنِ.

التخريج:

﴿بز (كشف ٢٩٩) "واللفظ له" / تخ (٧/ ٧٥) / كك (ق ٤١ / أ) / صبغ ٣١٠٨ / فقط (إصا ١٢/ ٤٧٦) / أصم (إصا ١٢/ ٤٧٦) / أسد (٦/ ٢٢٩)﴾.

السند:

أخرجه البزارُ قال: حدثنا محمد بن إسحاق، ثنا مهدي بن حفص، ثنا أبو الأحوص، عن سليمان بن قرم، عن عوسجةَ، عن أبيه، به.

ومداره عندهم على مهديِّ بنِ حفصٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ما سبقَ ذِكْرُهُ في الروايةِ السابقةِ من عللٍ.

وزَادَ البزارُ علةً ثالثةً فقال: «إنما يُروى عن عوسجةَ، عن أبيه، عن عليٍّ، وأخطأَ فيه مهديٌّ» (كشف الأستار ١/ ١٥٤).

وتعقبه ابنُ دَقيقِ العِيدِ فقال: «ورواية عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن محمد بن جعفر الوركاني، التي أخرجها الطبرانيُّ، تُبرئُ مهديًّا من نسبةِ الخطأ إليه» (الإمام ٢/ ١٢٨)، وانظر (نصب الراية ١/ ١٧٠)، وأشارَ إلى ذلك **الهيثميُّ** فقال: «قلت: كذا قال - أي: البزار -: ويأتي حديث عوسجة

ابن مسلم، عن أبيه» (مجمع الزوائد ١٣٥٤).

أرادَ الروايةَ السابقةَ.

وقال البغويُّ: «هو خطأٌ رواه عوسجةُ، عن عبدِ اللهِ، ولم يسنده مهديُّ بنُ حفصٍ، عن أبي الأحوص»! (معجم الصحابة ٤/ ٣٧٠ - ٣٧١).

أراد (عبد الله بن مسعود) كما نقلَ عنه الحافظُ، قال: «قال البغويُّ: الصوابُ: عن عوسجةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ موقوفًا»، وهو مرويٌّ كذلك عنِ ابنِ السكنِ قال: «الصوابُ: من فعلِ عبدِ اللهِ»، وانظر (الإصابة ١٠/ ١٧٠)، لكن في موضعٍ آخر من (الإصابة) قال الحافظُ: «قال البغويُّ: قال محمدُ بنُ إسحاقَ الصغانيُّ: هذا خطأٌ، وإنما هو: سافرتُ مع عليٍّ» (الإصابة ١٢/ ٤٧٦).

والروايةُ التي أَشارَ إليها البزارُ أخرجها البخاريُّ في (تاريخه)، قال: «قال لي هارونُ: حدثنا ابنُ فُضيلٍ، حدثنا سليمان بنُ قرم، عن يحيى بنِ عوسجة، عن أبيه، أنه رأى عليًّا مسحَ على الخُفَّينِ» (التاريخ الكبير ٧/ ٧٥).

قلنا: وعلى كُلٍّ فالحديثُ معلولٌ لأجلِ عوسجةَ، كما في الروايةِ السابقةِ.



[٢٤٣٩ط] حديثُ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ:

عَنْ عُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**رَأَيْتُ النَّبِيَّ** ﷺ **بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ** [وَصَلَّى]».

۞ **الحكم: المسحُ على الخُفَّينِ ثابتٌ في غيرِ ما حديثٍ كما سبقَ، وهذا إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضعَّفه:** مغلطاي، والهيثميُّ.

التخريج:

﴿طب (إمام ٢/ ١٢٤) "واللفظ له" / أصم ٤٩٥ "والزيادة له ولغيره" / زهر ١٦٩﴾.

السند:

أخرجه الطبرانيُّ في (المعجم الكبير)، كما في (الإمام لابن دقيق ٢/ ١٢٤)، قال: حدثنا أحمد بن أسد، عن عبثر بن القاسم، عن عبيدة، عن أبي عتبة[١]، عن الحسن، عن عبادة بن الصامت، به.

ورواه أبو العباس الأصمُّ قال: حدثنا العباس بن الوليد، حدثنا محمد بن شعيب بن شابور، حدثنا عبد الرحمن بن سليمان، عن عبيدة بن معتب، (عن أبي عبيدة)[٢]، أنه حدَّثه عن الحسن، به.

ورواه أبو الفضل الزهريُّ قال: نا يحيى، نا العباس بن الوليد، أخبرني عبد الرحمن بن سليمان، عن عبيدة بن معتب، أنه حدَّثهم عن أبي عبيدة،

(١) كذا في (الإمام)، و(نصب الراية ١/ ١٧٢)، و(جامع المسانيد ٥٧٢٢)، و(مجمع الزوائد)، ولعلَّه تصحف من (عبيدة) والذي يظهر أنه تصحيف قديم.

(٢) سقط من المطبوع، واستدركناه من حديث أبي الفضل الزهري، فإنه بنفس الإسناد.

عن الحسن، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأُولى: عُبَيدَةُ بنُ مُعَتِّبٍ الضَّبِّيُّ، «ضعيفٌ واختلطَ بأخرة» كما في (التقريب ٤٤١٦).

الثانيةُ: الحسن لم يسمع من عُبادةَ، فعبادةُ بدريٌّ، ونَفَى الأئمةُ سماع الحسن من البدريين (جامع التحصيل ١٣٥)؛ ولذا قال ابنُ دقِيقِ العِيدِ: «ينظرُ في سماعِ الحسنِ من عبادةَ بنِ الصَّامتِ» (الإمام ٢/ ١٢٤).

وجزم بذلك مغلطاي في (شرح سنن ابن ماجه ٢/ ٢٣٥).

الثالثةُ: أبو عُبيدةَ، ذكر المزيُّ في شيوخِ عُبَيدَةَ الضَّبِّيِّ: (أبو عبيد أحد أصحاب الحسن) كما في (تهذيب الكمال ١٩/ ٢٧٣)، وذكر البخاريُّ في (الكنى ٤٥٠) (أبو عبيدة الناجي صاحب الحسن)، فإن كان المذكور في السند هو (الناجي) هذا -وهو ما نميلُ إليه- فهو ضعيفٌ؛ بل كذَّبه يحيى بنُ أبي كَثيرٍ، راجع (اللسان ١٥٦١).

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير) من رواية (أبي عتبة) - كذا فيه، والصواب: (عبيدة) كما سبقَ - عنِ الحسنِ، ولم أجدْ مَن ذكره» (مجمع الزوائد ١٣٧٨).



[٢٤٤٠ط] حَدِيثُ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ:

عَنْ أَبِي بَرْزَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ: «**أَنَّهُ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ منكرٌ من حديثِ أبي بَرزةَ، واستنكره** أبو زرعةَ، **وضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ.

التخريج:

﴿بز ٣٨٥٥ "واللفظ له"، ٣٨٥٥ م، ٤٥١٠ / طب (مجمع ١٣٨٠) / باب (مغلطاي ٢/ ٢٤٠) مطولًا﴾.

السند:

قال البزارُ: حدثنا أحمد بن سنان القطان، قال: نا يزيد، قال: نا عبد السلام، عن الأزرق بن قيس، عن أبي برزة... به.

وأخرجه ابنُ زيادٍ النيسابوريُّ في (الأبواب) من طريق يزيد - وهو ابن هارون -... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غير عبد السلام هذا، قال الهيثميُّ: «رواه البزارُ وفيه عبد السلام، عن الأزرق بن قيس، وعنه يزيدُ بنُ هارونَ، فإن كان ابنُ حربٍ، وإلا فإني لم أعرفه» (مجمع الزوائد ١٣٥١).

قلنا: كذا قال، وليس هو ابنُ حَربٍ، وإنما هو عبد السلام بن صالح الدارميُّ، وقد بَيَّنَهُ الطبرانيُّ في روايتِهِ كما ذكره الهيثميُّ نفسُهُ فقال: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، وفيه عبدُ السلامِ بنُ صالحٍ ضعَّفه الدارقطنيُّ» (مجمع

الزوائد ١٣٨٠)، وقال ابنُ أبي حاتمٍ: «عبدُ السلامِ بنُ صالحِ بنِ كثيرٍ أبو عمرٍو الدارميُّ، روى عنِ الأزرقِ بنِ قيسٍ، وثابتٍ، روى عنه يزيدُ بنُ هارونَ، نا عبدُ الرحمنِ، قال: سألتُ أَبي عنه، فقال: ليس بمشهورٍ، لم يروِ عنه إلَّا يزيد بن هارون. قال: سألتُ أبا زرعةَ فقال: لا أعرفه، حديثُهُ الذي رواه في المسحِ حديثٌ منكرٌ» (الجرح والتعديل ٦/ ٤٨).

قلنا: وذكره ابنُ حبانَ في (الثقات)، وقال الدارقطنيُّ: «ليس بالقوي» (لسان الميزان ٤٧٥٧).



[٢٤٤١ط] حديثُ أَنَسٍ رِوَايَةِ أَبِي يَعْفُورٍ:

عَنْ أَبِي يَعْفُورٍ، قال: سَأَلْتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ عَنِ المَسحِ عَلَى الخُفَّينِ؟ فَقَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَيْهِمَا**».

۞ **الحكم: معلٌّ بالوقفِ، وأعلَّه:** البخاريُّ، والدارقطنيُّ، **وأشارَ إلى إعلالِهِ:** الطبرانيُّ.

التخريج:

﴿حب ١٣١٣ "واللفظ له" / طس ١٦٨٢ ، ٨٥٧٢ / مسد (خيرة ٦٩٩) / علت ٥٨ / بز ٧٦٠٧ / ضيا (٧/ ٢٥٨ - ٢٥٩/ ٢٧٠٦، ٢٧٠٧) / تخ (٨/ ١٠٠) / حطاب ٣٧ / إمام (٢/ ١١٨)﴾.

السند:

رواه الترمذيُّ، وابنُ حبانَ، وغيرُهُما: عن قتيبةَ بنِ سعيدٍ، عن أبي عوانةَ، عن أبي يعفورٍ... به.

ورواه مسددٌ، والبزارُ، والطبرانيُّ (٨٥٧٢)، عن نُعَيمِ بنِ هَيْصَمٍ، عن أبي عوانةَ، عن أبي يعفورٍ... به.

قال البزارُ: «ولا نَعْلَمُ روى أبو يعفور، عن أنسٍ غير هذا الحديث».

وقال الطبرانيُّ: «لم يَروِ هذا الحديثَ عن أبي يعفور إلا أبو عوانةَ، ولا رواه عن أبي عوانةَ إلَّا قتيبة، ونُعَيمُ بنُ الهَيصَمِ» (المعجم الأوسط ٢/ ١٩٠).

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، فأبو يعفور هو: وقدان العبدي الكوفي: «ثقةٌ»،

من رجالِ الشيخينِ (التقريب ٧٤١٣).

ونُعَيمُ بنُ الهَيصَمِ، قال ابنُ مَعينٍ: «صدوقٌ»، ووَثَّقَهُ الدارقطنيُّ، والخطيبُ (تاريخ بغداد ١٥/ ٤١٨)، وذكره ابنُ حبانَ في (الثقات ٩/ ٢١٩)، وقال: «مستقيمُ الحديثِ».

ولذا صَحَّحَ الحديثَ: ابنُ حِبانَ حيثُ أخرجه في (صحيحه)، **وأخرجه الضياءُ** في (المختارة)، **وصَحَّحَهُ ابنُ دَقِيقٍ** في (الإمام ٢/ ١١٨)، **ومغلطاي** في (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٢٣).

إلا أنَّ قتيبةَ بنَ سعيدٍ، ونُعَيمَ بنَ الهَيصَمِ، قد خُولفا في رفعِ الحديثِ؛ فقد رَوى الحديثَ سفيانُ بنُ عيينةَ كما في (السنن الكبرى للبيهقي ١٣١٣)، وحَجَّاجُ ابنُ المنهالِ، كما في (الأوسط لابنِ المنذر ٤٤٥)، عن أبي عوانةَ... به موقوفًا.

قال البخاريُّ: «أخطأَ فيه قتيبةُ بنُ سعيدٍ، والصحيحُ عن أنسٍ موقوفٌ» (العلل الكبير للترمذي ٥٨).

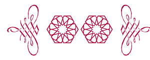
وهو ما ذهبَ إليه **الدارقطنيُّ** فقال: «رواه نُعَيمُ بنُ الهَيصَمِ، وقتيبةُ بنُ سعيدٍ، عن أبي عوانةَ، عن أبي يعفور، عن أنسٍ: «**أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ**»، خالفهما حجاج بن منهال، فرواه عن أبي عوانة، عن أبي يعفور، عن أنسٍ، فعله، موقوفًا، وهو الصوابُ. وكذلك رواه ابنُ عيينةَ، عن أبي يعفورٍ، عن أنسٍ، موقوفًا، وهو الصوابُ» (العلل ٢٦٨٠).

وأشارَ إلى إعلالِهِ الطبرانيُّ بقوله: «لم يَرفعْ هذا الحديثَ عن أبي يعفورٍ إلا أبو عوانةَ، ولا رواه مرفوعًا عن أبي عوانةَ إلا قتيبةُ بنُ سَعيدٍ، ونُعَيمُ بنُ الهَيصَمِ» (المعجم الأوسط ٨/ ٢٥٩).

لكن جَنحَ الضياءُ المقدسيُّ إلى احتمالِ أن يكون كلا الوجهين صحيح، فقال - بعد أن روى حديثَ قُتَيبةَ -: «قيل: رواه سفيان بن عيينة، وحجاج ابن منهال، عن أبي عوانةَ موقوفًا. قلتُ: وقد رفعه نُعَيمُ بنُ الهَيصَمِ» (الأحاديث المختارة ٧/ ٢٥٨).

وكذلك مغلطاي فقال: «وأما قولُ البخاريِّ: وسأله عنه الترمذيُّ. أخطأَ فيه قتيبةُ، والصحيحُ عن أنسٍ موقوفٌ، وقد وجدنا لقتيبةَ متابعًا» (شرح سنن ابن ماجه ٢/ ٢٢٣).

وقال الألبانيُّ: «السندُ صحيحٌ، ولا يضرُّهُ وقفه فإنه في حكمِ المرفوعِ؛ لأنه لا مجالَ للرأي فيه» (التعليقات الحسان ٣/ ٣٣ - ٣٤).



١- روايةُ عَطَاءٍ الخُرَاسَانِيِّ، عَنْ أَنَسٍ:

وفي رِوايةٍ: عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، [**فَتَخَلَّفَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ جَاءَ**] [١] فَقَالَ: «**هَلْ مِنْ مَاءٍ؟**»، [قُلْتُ: نَعَمْ،] [٢] [فَأَتَيْتُهُ بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ] [٣]، **فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ**، ثُمَّ لَحِقَ بِالجَيْشِ فَأَمَّهُمْ.

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** مغلطاي، والبوصيريُّ، والسنديُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿جه ٥٥٣ "واللفظ له" / عل ٣٦٥٧ "والزيادة الأولى والثالثة له"، ٣٦٥٨ / طس ٦٣٥٦ / طش ٢٣١٣ "والزيادة الثانية له" / عد (٥/ ٣٦٠) / رقة ١١٨ / كر (٤٥/ ٣٣٥) / كما (٢١/ ٤٩٥)﴾.

السند:

قال ابنُ ماجه: حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير، قال: حدثنا عمر بن عبيد الطنافسيُّ، قال: حدثنا عمر بن المثنى، عن عطاءٍ الخُرَاسَانيِّ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، به.

ومداره عند الجميعِ على عمرَ بنِ عبيدٍ الطنافسيِّ ... به

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديثَ عن عطاءٍ الخراسانيِّ إلَّا عمر بن المثنى، تفرَّد به عمرُ بنُ عبيدٍ الطنافسيُّ» (المعجم الأوسط ٦٣٥٦).

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: عمر بن المثنى، قال فيه ابنُ حَجَرٍ: «مستورٌ» (التقريب ٤٩٦٢).

الثانية: عطاءٌ الخراسانيُّ في سماعِهِ من أنسٍ خلاف؛ فنَفَاهُ أبو زرعةَ، وقيل لابنِ مَعينٍ: عطاء الخراساني لقي أحدًا من أصحابِ النبيِّ ﷺ؟ قال: «لا أعلمه» (المراسيل لابن أبي حاتم ٥٧٦)، وقال الطبرانيُّ: «لم يسمعْ من أحدٍ من الصحابةِ إلا من أَنسٍ» (تهذيب التهذيب ٧/ ٢١٤)، وكذا أثبتَ سماعَهُ من أنسٍ: أبو بكر بنُ أبي داود (موضح أوهام الجمع ١/ ١٥٦).

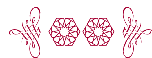
قال البوصيريُّ: «هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ الأشجعيِّ؛ قال العقيليُّ: حديثُهُ غيرُ محفوظٍ. وقال أبو زرعةَ: عطاءٌ لم يَسمعْ من أَنسٍ» (الزوائد ١/ ٤٩)، وتبعه السنديُّ في (حاشيته على سنن ابن ماجه ١/ ١٩٥).

قلنا: أرادَ بالأشجعيِّ، عمر بنُ المثنى، فإن العقيليَّ ذكره في (الضعفاءِ) فقال: «عمر بنُ المثنى عن قتادةَ، روى عنه بقيَّةُ، حديثُهُ غيرُ محفوظٍ» (الضعفاء ٣/ ١٩٠).

ولعلَّهما واحد، ولكن مالَ الذهبيُّ إلى أنه آخر كما في (الميزان ٣/ ٢٢٠)، وعلى كلٍّ فمثله لا يُحتجُّ به.

وأعلَّه مغلطاي بالانقطاعِ كذلك، وذَهَبَ إلى أن عمرَ هذا مجهولٌ (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٢٣)، وزاد علةً أُخرَى وهي: ضَعْفُ عطاءٍ الخرسانيِّ، وقد تقدَّم الجوابُ عن ذلك في غير ما موضع.

والحديثُ ضَعَّفَهُ الألبانيُّ في (ضعيف سنن ابن ماجه ١٠٧).



٢- روايةٌ أُخرى عَنْ عَطَاءٍ:

وفي رِوايةٍ: عَنْ عُمَرَ بنِ المُثَنَّى الأَشْجَعِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ عَطَاءَ الخُرَسَانيَّ بِبَيْتِ المَقْدِسِ، تَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلى خُفَّيهِ، فَقُلْتُ: تَفْعَلُ هَذا؟! قَالَ: وَمَا يَمْنَعُنِي أنْ أَفْعَلَهُ، وَقَدْ حَدَّثَنِي أَنَسُ بنُ مَالِكٍ: «**أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَفعَلُه**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿رقة ١١٧ "واللفظ له" / كر (٤٥/ ٣٣٥)﴾.

السند:

رواه أبو عليٍّ القشيريُّ في (تاريخ الرقة) - ومن طريقه ابنُ عساكر - قال: حدثنا أبو عمر هلالُ بنُ العلاءِ، قال: سمعتُ أبي يقولُ: سمعتُ عمرَ بنَ المثنى الأشجعيَّ، ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: العلاءُ بنُ هلالٍ الرقيُّ والد هلال، قال عنه أبو حاتم: «منكرُ الحديثِ، ضعيفُ الحديثِ، عنده عن يزيدَ بنِ زريعٍ أحاديثَ موضوعةً» (الجرح والتعديل ٦/ ٣٦١). وقال النسائيُّ في ترجمةِ (هلال بن العلاء): «لا بأس به، روى أحاديثَ منكرةً عن أبيه لا أدري الريب منه، أو من أبيه» (مشيخة النسائي ١٦٣).

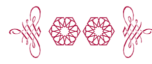
قلنا: (هلال) أَثْنَى عليه غيرُ واحدٍ، فالأَوْلَى أن يتحملها العلاء.

وقال ابنُ حبانَ عنِ العلاءِ: «كان ممن يقلبُ الأسانيدَ، ويُغَيِّرُ الأسماءَ، لا

يجوزُ الاحتجاجُ به بحالٍ» (المجروحين ٢/ ١٨٤ - ١٨٥)، وقال الخطيبُ: «في بعضِ حديثِهِ نكرةٌ» (المتفق والمفترق ٣/ ١٧٣٨)، ومع هذا قال الحافظُ: «فيه لِينٌ»! (التقريب ٥٢٥٩). وهو أسوأُ حالًا من ذلك.

وعمر بن المثنى فيه جهالة، كما تقدَّم.

وهذه الروايةُ فيها التصريحُ بسماعِ عطاءٍ من أَنسٍ، ولكنْ سندُها ضعيفٌ كما تَرى.



٣- روايةُ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنْ أَنَسٍ:

وفي رِوايةٍ: عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**كَانَ (رَأَيْتُ) رَسُول اللَّهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يَمْسَحُ عَلَى المُوقَينِ، وَالخِمَارِ**».

۞ **الحكم: معلولٌ بالوقفِ؛ وأعلَّه:** أبو حاتم، والدارقطنيُّ.

التخريج:

﴿طس ٧٨٦ "والرواية له" / هق ١٣٨٢ / معر ١٤٩٢ "واللفظ له" / علحا ١٩٥ / خط (١٤/ ٢٥)﴾.

السند:

قال ابنُ الأعرابيِّ: نا الحسن بن يزيد العطار، بالربض، نا الحسن بن الربيع، أنا أبو شهابٍ، عن عاصمٍ الأحولِ، عن أنسٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ غير أبي شهابٍ الحناط، ففي حفظه كلام، ولخَّصَ

حالَهُ ابنُ حَجَرٍ فقال: «صدوقٌ يهمُ» (التقريب ٣٧٩٠).

والحديثُ صَحَّحَ إسنادَهُ مغلطاي في (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٩٨)، **والألبانيُّ** في (صحيح أبي داود ١/ ٢٦٤ - ٢٦٥).

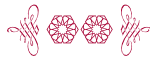
قلنا: إلَّا أن أبا شهابٍ الحنَّاطَ، قد خُولِفَ فيه:

فرواه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف ١٩٣٥)، عن يزيدَ بنِ هارونَ، ورواه عبدُ الرزاقِ في (المصنف ٧٣٨)، عن الثوريِّ، كلاهما عن عاصمٍ، قال: رأيتُ أَنسًا ... فذكراه موقوفًا.

وقال الدارقطنيُّ: «الصحيحُ عن عاصمٍ ما رواه عليُّ بنُ مُسهرٍ، وثابتُ بنُ يزيدَ، وزهيرٌ، وطلحةُ بنُ سِنَانٍ، عن عاصمٍ، عن أنسٍ موقوفًا: أَنَّ أَنَسًا مَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ» (العلل ٢٤٧٨).

والحديثُ سُئِلَ عنه أبو حاتمٍ فقال: «هذا خطأٌ، إنما هو عاصمٌ، عن رَاشدِ ابنِ نَجيحٍ، قَالَ: رَأَيْتُ أَنَسًا مَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ، فِعْلَهُ» (العلل ١٩٥).

قلنا: ولم نقفْ على روايةِ عاصمٍ، عن راشدٍ، والمحفوظُ عن عاصمٍ، عن أنسٍ بلا واسطة، كذا رواه جماعةٌ من الثقاتِ الأثباتِ عن عاصمٍ، كما تَقدَّمَ.



٤- روايةُ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ:

وفي رِوايةٍ: عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدِ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ: «**أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ، وَذَكَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ**».

۞ **الحكم: مرفوعُهُ صحيحٌ لغيرِهِ؛ إسنادُهُ ضعيفٌ، وأعلَّه:** العقيليُّ، والدارقطنيُّ، والسجزيُّ، وابنُ القيسراني.

التخريج:

﴿بز ٦٢٠٧ / عق (١/ ٢٣٣) "واللفظ له" / طس ١٩٠٤ / عد (١٠/ ٥٩٣) / مخلص ٣٤٨ / فوائد ابن نظيف (إمام ٢/ ١١٩)، (مغلطاي ٢/ ٢٢٣)﴾.

السند:

أخرجه العقيليُّ في (الضعفاء) قال: حدثناه زكريا بن يحيى، وأحمد بن نافع، ويوسف بن موسى، قالوا: حدثنا أحمد بن صالح، قال: حدثنا يحيى ابن محمد الجاري، قال: حدثنا إسماعيل بن ثابت بن مجمع، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك، به.

ورواه الطبرانيُّ وابنُ عَديٍّ وابنُ نَظيفٍ: من طريقِ أحمد بن صالح، به.

وقال الطبرانيُّ عقبه: «لم يروِ هذا الحديثَ عن يحيى بن سعيد إلَّا إسماعيل بن ثابت، ولا عن إسماعيل إلا يحيى الجاري، تفرَّد به أحمدُ بنُ صالحٍ» (المعجم الأوسط).

قلنا: كذا قال، وقد توبع أحمد بن صالح؛ فقد رواه يحيى بن محمد بن صاعد - كما في (المخلصيات ٣٤٨) - عن أحمد بن الوليد بن أبان، عن

يحيى بن محمد الجاري، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: إسماعيلُ بنُ ثابتٍ بنِ مُجمِّع، قال فيه أبو حاتم: «ضعيفُ الحديثِ» (الجرح والتعديل ٢/ ١٦٢)، وذكره العقيليُّ في (الضعفاء) وقال: «لا يُتابعُ على رفعِ حديثِهِ»، ثم أسندَ هذا الحديثَ، وقال عقبه: «وهذا يُروَى عن أنسٍ (موقوفًا)[1]» (الضعفاء ١/ ٢٣٣)، وكذلك أعلَّه الدارقطنيُّ بالوقفِ في (العلل ٢٤٥٤)، وأشارَ إلى إعلالِهِ بإسماعيلَ، الحافظ أبو نصر السجزي (الوائلي) فقال: «وهذا غريبٌ جدًّا من حديثِ يحيى بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ، عن أنسٍ، لم يسنده عنه - فيما قيل - غير إسماعيل هذا» (الإمام لابن دقيق ٢/ ١١٩ - ١٢٠)، وبه أعلَّه أيضًا ابنُ القيسراني في (ذخيرة الحفاظ ٢/ ٨٨١ - ٨٨٢).

قلنا: رواه البزارُ في (مسنده) قال: حدثنا أحمد بن الوليد البزار، حدثنا يحيى بن محمد (الجاري)[2]، حدثنا يعقوب بن إسماعيل، عن يحيى بن سعيد، عن أنس... به.

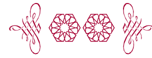
وقال عقبه: «وهذا الحديثُ لا نعلمُ رواه عن يحيى بن سعيد، عن أنسٍ إلا يعقوب بن إسماعيل. ورواه الدراورديُّ، عن يحيى بن سعيد بن رقيش، عن أنسٍ».

(١) في ط. التأصيل (موقوف)، والجادة (موقوفًا) كما أثبتناه من الطبعات الأُخرى.

(٢) في مطبوع (مسند البزار): (الحارثي)، وهو تصحيف، والصواب: (الجاري)، كما في كتب التراجم ومصادر التخريج، وقد نقله مغلطاي في (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٢٤) عنِ البزارِ على الصوابِ.

وقوله في الإسناد: (يعقوب بن إسماعيل)، خطأٌ، والصوابُ: (إسماعيل ابن ثابت)، كما رواه ابن صاعد، ومحمد بن مخلد، عن أحمد بن الوليد... به.

وللبزارِ أخطاءٌ في (مسنده)، انظر: ترجمته في (لسان الميزان ٦٩٠).



٥- روايةٌ أُخرى عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَنَسٍ:

وفي روايةٍ: عَنْ يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَتَاهُمْ بِقُبَاءَ، فَسَأَلَهُمْ عَنْ بِئْرٍ هُنَاكَ، قَالَ: فَدَلَلْتُهُ عَلَيْهَا، فَقَالَ: لَقَدْ كَانَتْ هَذِهِ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَنْضَحُ عَلَى حِمَارِهِ فَيَنْزَحُ فَنَسْتَخْرِجُهَا لَهُ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَمَرَ بِذَنُوبٍ فَسُقِيَ، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ تَوَضَّأَ مِنْهُ، أَوْ تَفَلَ فِيهِ، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ فَأُعِيدَ فِي البِئْرِ، قَالَ: فَمَا نُزِحَتْ بَعْدُ، قَالَ: «**فَمَا بَرِحْتُهُ فَرَأَيْتُهُ بَالَ، ثُمَّ جَاءَهُ فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ، ثُمَّ صَلَّى**».

۞ الحكم: أعلَّه الدارقطنيُّ بالوقفِ.

التخريج:

﴿هقل (٦/ ١٣٦) "واللفظ له" / فقط (أطراف ٨٥٣) / تحب (٥/ ٥٠) / مخلص ٣٤٩﴾.

السند:

قال البيهقيُّ: أخبرنا أبو الحسن محمد بن (الحسين)[1] العلوي، أخبرنا

(١) تصحَّف في المطبوع إلى (الحسن)، والصواب: (الحسين) كما في كتب التراجم.

أبو حامدٍ الشرقيُّ، حدثنا أحمد بن حفص بن عبد الله، قال: حدثني أبي، قال: حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن يحيى بن سعيد[١] أنه حَدَّثَهُ، أن أنسَ بنَ مالكٍ أَتاهم ... الحديث.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ؛ غير أحمد بن حفص وأبيه فصدوقان كما في (التقريب ٢٧، ١٤٠٨).

والحديثُ أخرجه ابنُ حبانَ أيضًا في (ثقاته) قال: ثنا عمر بن محمد الهمدانيُّ، قال: ثنا أحمد بن المقدام العجليُّ، قال: ثنا الفضيلُ بنُ سليمانَ، عن عبدِ اللهِ بنِ رُقَيْشٍ، قال: رَأَيْتُ أنسَ بنَ مَالِكٍ... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: الفضيلُ بنُ سليمانَ، ضَعَّفَهُ غيرُ واحدٍ، وقال الحافظُ: «صدوقٌ له خطأٌ كثيرٌ» (التقريب ٥٤٢٧).

وفيه: عبدُ اللهِ بنُ رُقَيْشٍ، والمذكورُ في مصادرِ التخريجِ: سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش،

ولذا قال الدارقطنيُّ: «ولعلَّه لم يحفظ اسمه» (العلل ٢٤٥٤).

لكن الحديث أُعِلَ بالوقفِ، **قال الدارقطنيُّ:** «رواه إبراهيم بن طهمان، عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن عبد الرحمن، عن أنسٍ، ورفعه إلى النبيِّ ﷺ، وخالفه سليمان بن بلال؛ فرواه عن يحيى بن سعيد، عن ابن رُقَيْشٍ، عن أنسٍ، موقوفًا، وكذلك رواه مالك بن أنس، والدراورديُّ. والصحيح:

(١) كذا في المطبوع؛ وفي (العلل)، و(الأطراف) أن بين يحيى وأنس (سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش)، فالله أعلم بالصوابِ.

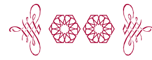
موقوفًا» (العلل ٢٤٥٤).

قلنا: أما روايةُ الدراورديِّ فقد أخرجها أَبُو طَاهِرٍ المُخَلِّصُ، وقال في آخرها: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَفْعَلُ ذَلكَ**» فرفعه.

وأما روايةُ مالكٍ الموقوفة التي رجَّحَها الدارقطنيُّ، فرواها في (الموطأ ٨٢): عن سعيد بن عبد الرحمن بن رُقَيْشٍ الأشعريِّ، أنه قال: «**رَأَيْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ أَتَى قُبَاءَ فَبَالَ، ثُمَّ أُتِيَ بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ، وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ، ثُمَّ أَتَى المَسْجِدَ فَصَلَّى**».

وتابع مالكًا إسماعيلُ بنُ جعفرٍ في (أحاديثه، رواية علي بن حُجر ٤٥٠)، فرواه عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش، عن أنسٍ موقوفًا عليه.

والحديثُ قد رُوي موقوفًا من وجهٍ آخر؛ أخرجه البيهقيُّ بسندٍ صَحيحٍ في (معرفة السنن والآثار ١٩٧٧) قال: أخبرنا أبو إسحاقَ الفقيهُ قال: أخبرنا شافعُ بنُ محمدٍ قال: أخبرنا أبو جعفرٍ قال: حدثنا المزنيُّ قال: حدثنا الشافعيُّ قال: أخبرنا سفيانُ، عن رباح بن محمد العجلانيِّ، عن أبيه قال: «**رَأَيْتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ بِقُبَاءَ، فَبَالَ، ثُمَّ مَسَحَ ذَكَرَهُ بِالجِدَارِ، وَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ، ثُمَّ دَخَلَ مَسْجِدَ قُبَاءَ فَصَلَّى**».



٦- روايةُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِي، عَنْ أَنَسٍ:

وفي رِوايةٍ: عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**وَضَّأْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ مَوْتِهِ بِشَهْرٍ** [أَوْ شَهْرَيْنِ]، **فَمَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ، وَالعِمَامَةِ**».

۞ **الحكم: المسحُ على الخُفَّينِ ثابتٌ كما تقدَّمَ، وإسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ.

التخريج:

﴿عل ٤٠٧١ "واللفظ له" / طس ٤٦٦٤ / مخلص ٣٤٦ "والزيادة له" / ضيا (٦/ ١٦٣ - ١٦٥/ ٢١٦٥ - ٢١٦٨) / فقط (أطراف ٨٩٤) / معر ١٠٩٠ / متفق ١١٢٧ / مظفر ٦٤ / كر (٤٩/ ٢١٤)﴾.

السند:

قال أبو يعلى: حدثنا إسماعيل بن عبد الله بن خالد القرشيُّ الرقيُّ، حدثنا بقية بن الوليد، حدثنا عليُّ بنُ فُضيلٍ الملطيُّ، قال: سمعتُ سليمانَ التيميَّ يقولُ: سَمِعْتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ يَقُولُ... به.

ومداره عندهم - عدا المخلص، وابن المظفر - على عليِّ بنِ فُضيلٍ... به.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديثَ عن سليمانَ التيميَّ إلَّا عليُّ بنُ الفُضيلِ».

وقال الدارقطنيُّ: «تَفَرَّدَ به عليُّ بنُ الفُضيلِ - من أهل ملطية - عنِ التيميِّ» (أطراف الغرائب ٨٩٤).

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: عليُّ بنُ الفُضيلِ بنِ عبدِ العزيزِ الملطيُّ، ترجمَ له

الخطيبُ في (المتفق والمفترق ٣/ ١٦٤١)، وذكره ابنُ حَجرٍ في (تهذيب التهذيب ٧/ ٣٧٤) تمييزًا، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، بل لم يزدِ الخطيبُ عمّا في هذه الروايةِ شيئًا.

وقال الهيثميُّ: «وفيه عليُّ بنُ الفُضيلِ بنِ عبدِ العزيزِ ولم أجدْ مَن ذَكره» (المجمع ١٣٥٦).

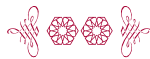
ومع هذا قال العينيُّ: «عند الطبرانيِّ في (الأوسط) بسندٍ جيدٍ...»!، فذكره (نخب الأفكار ٢/ ١٨٣).

قلنا: وقد وقفنا له على إسنادٍ آخر:

فقد رواه المخلص، وابنُ المظفر: من طريق مُوسى بنِ أَعْيَنَ، عن عبيدة ابن حسان، عن عمرِو بنِ عُبيدٍ، عنِ الحسنِ، عن أَنسٍ... به.

وهذا إسنادٌ تالفٌ؛ فيه: عبيدةُ بنُ حسانَ، قال أبو حاتم: «منكرُ الحديثِ» (الجرح والتعديل ٦/ ٩٢)، وقال ابنُ حِبَّانَ: «كَانَ مِمَّن يَرْوِي الموضوعاتِ عنِ الثِّقَاتِ» (المجروحين ٢/ ١٨٩)، وقال الدارقطنيُّ: «مَتْرُوكٌ» (سؤالات البرقاني ٣٢٨).

وفيه: عمرُو بنُ عُبيدِ بنِ بَابٍ، قال الحافظُ: «المعتزليُّ المشهورُ، كان داعيةً إلى بدعتِهِ، اتَّهمه جماعةٌ مع أنه كان عابدًا» (التقريب ٥٠٧١).



٧- روايةُ زِيَادِ بنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَنَسٍ:

وفي روايةٍ: عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، قَالَ: «كُنْتُ مع رسُولِ اللهِ ﷺ في مَسِيرٍ، فَقَامَ بِالغَلَسِ، وَقَالَ: «**يَا أَنَسُ، فِي إِدَاوَتِك مَاءٌ؟**» قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَتَنَحَّى [عَنِ الطَّرِيقِ] فَبَالَ، وَصَبَبْتُ عَلَيهِ الماءَ فَتَوَضَّأَ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَمْسَحَ طَأْطَأْتُ ظَهْرِي (رَأْسِي) لأَنْظُرَ مَا يَصنعُ، فَقَالَ: «**هُو مَا تَرَى**»، ومَسَحَ على خُفَّيهِ.

۞ **الحكم: منكرٌ**، وقال البخاريُّ: «لا يصحُّ»، وقال أبو حاتم: «بَاطلٌ».

التخريج:

﴿مع (مط ١٠٦)، (خيرة ٧٠١) "واللفظ له" / عدني (مغلطاي ٢/ ٢٢٤ - ٢٢٥) / نسخة أبي أيوب (إمام ٢/ ١٢٠) "والرواية والزيادة له"﴾.

السند:

أخرجه أحمدُ بنُ مَنيعٍ في (مسنده) قال: حدثنا مروانُ بنُ معاويةَ، حدثنا زيادُ بنُ عُبيدٍ، أو عبيدة - شَكَّ أحمدُ بنُ مَنيعٍ -، أخبرنا أنسُ بنُ مالكٍ، به.

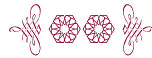
ورواه ابنُ أَبي عُمرَ العدنيُّ في (مسنده)، وأبو أيوبَ سليمانُ بنُ عبدِ اللهِ التيميُّ في (نسخته): عن مروانَ بنِ معاويةَ الفزاريِّ، حدثنا زيادُ بنُ عبيدةَ، حدثنا أنسُ بنُ مالكٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ عِلَّتَهُ زيادٌ هذا؛ قال فيه أبو حاتم: «هو مجهولٌ، والحديثُ الذي رواه باطلٌ» (الجرح والتعديل ٣/ ٥٣٨ - ٥٣٩)، وتبعه الذهبيُّ في (ميزان الاعتدال ٢/ ٩٢)، وابنُ حَجَرٍ في (لسان الميزان ٣/ ٥٣٤)، وذكره البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٣/ ٣٦١)، وقال: «سَمِعَ أَنسًا:

رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ ... سَمِعَ مِنْهُ مَروانُ، ولا يَصحُّ. قال يحيى بنُ أبي إسحاقَ، عن أنسٍ: لم أَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَمْسَحُ».

أما ابنُ حِبانَ فذكره في (الثقات ٤/ ٢٥٧)، على قاعدته في توثيقِ المجاهيلِ.



٨- روايةُ سَعْدٍ الأَنْصَارِيِّ عَنْ أَنَسٍ:

وفي رِوايةٍ: عَنْ مُحَمَّدِ بنِ سَعْدٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ أَتَى المِهْرَاسَ، فَبَالَ قَائِمًا، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ، ثُمَّ تَوَجَّهَ إِلَى المَسْجِدِ أَوِ الصَّلَاةِ، فَقُلْتُ: لَقَدْ فَعَلْتَ شَيْئًا يُكْرَهُ (منكرًا)؛ بُلْتَ قَائِمًا، ثُمَّ تَوَضَّأْتَ، وَمَسَحْتَ عَلَى خُفَّيْكَ، ثُمَّ تَوَجَّهْتَ إِلَى المَسْجِدِ أَوِ الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «**خَدَمْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تِسْعَ سِنِينَ يَفْعَلُ ذَلِكَ**».

۞ **الحكم: منكرٌ**، وقال الإمامُ أحمدُ: ليسَ بصحيحٍ وهذا كَذِبٌ، **وأَعلَّهُ:** البخاريُّ.

التخريج:

﴿مش (مط ٤٣) "واللفظ له"، (خيرة ٤٤٤) / تخ (٤/ ٦٧) "مختصرًا" / الميموني (مغلطاي ٢/ ٢٢٥) "والرواية له" / ....﴾.

سبقَ تخريجُ هذه الرواية وتحقيقُها في «باب البولِ قائمًا»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).

٩- روايةُ مَيْمُونٍ عَنْ أَنَسٍ:

وفي روايةٍ: عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**خَدَمْتُ النَّبِيَّ ﷺ، وَكَانَ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، وَيَمْسَحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ**».

۞ **الحكم: منكرٌ، واستنكره:** ابنُ عَدِيٍّ، **وتبعه:** ابنُ القيسراني.

التخريج:

﴿عد (٩/ ٨٦) "واللفظ له" / عروس ٥٢﴾.

السند:

رواه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل)، قال: حدثنا أبو يعلى، حدثنا محمود بن خداش (ح)،

وحدثنا محمد بن موسى الأبلي، حدثنا عمر بن يحيى، قالا: حدثنا محمد بن زياد، عن ميمون بن مهران، عن أنس، به.

ووراه أبو الفرج مسعود بن الحسن الثقفي في (عروس الأجزاء ٥٢) من طريق أبي يعلى، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه محمدُ بنُ زيادٍ الطحانُ: «كَذَّبُوه» كما في (التقريب ٥٨٩٠).

وذكر ابنُ عَدِيٍّ الحديثَ في مناكيرِهِ، وقال: «ولمحمد بن زياد هذا غير ما ذكرتُ من الحديثِ، وهو بَيِّنُ الأَمْرِ في الضعفاءِ، يروي عن ميمون بن مهران أحاديثَ مناكيرَ لا يرويها غيره، لا يتابعه أحدٌ من الثقاتِ عليها» (الكامل). **وتبعه ابنُ القيسراني** في (ذخيرة الحفاظ ٣/ ١٢٦٥).

١٠- روايةُ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ»:

وفي روايةٍ: «أنَّ (رَأَيْتُ) النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ».

الحكم: ضعيفٌ، وأعلَّه: البخاريُّ، والدارقطنيُّ.

التخريج:

﴿تخ (٦/ ٢٧، ٢٨) / طس ٢٠٣٢ "والرواية له ولغيره" / مخلص ٣٤٧ "واللفظ له" / سط (صـ ٢١٩) / تمام ٨٧٦ / مطرز ١١٩﴾.

التحقيق

هذا الحديثُ رُوي من أربعةِ طرقٍ:

الطريقُ الأولُ: عن حُميدٍ الطويلِ، عن أنسٍ:

رواه أَبُو طَاهِرٍ المُخَلِّصُ: عن يحيى بن محمد بن صاعد، حدثنا محمد ابن الجنيد، حدثنا يحيى بن غيلان، حدثنا عبيس بن ميمون، عن حميد الطويل، عن أنس، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: عُبَيْسُ بنُ مَيمُونٍ، وهو وَاهٍ، وانظر (ميزان الاعتدال ٥٤٦٣).

الطريقُ الثاني: عنِ الأَعمشِ، عن أنسٍ:

رواه أبو بكر القاسم المطرز قال: حدثنا الحسن بن الصباح البزار، ثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، حدثنا ياسين الزيات، عنِ الأَعمشِ، عن أنسٍ... به.

وتابع الحسن بن الصباح، علي بن يونس، كما في (تاريخ واسط).

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: ياسين الزيات، قال ابن معين: «ليسَ حديثُهُ

بشيءٍ»، وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ»، وضعَّفه أبو زرعةَ، وقال النسائيُّ، وابنُ الجنيد: «متروكٌ»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «يروي الموضوعات». وانظر (لسان الميزان ٨٤٠٥).

وخالفهما - أي: الحسن بن الصباح، وعلي بن يونس - أبو الأزهر في (فوائد تمام)، قال:

ثنا عبد المجيد بن أبي رواد، عن ياسين الزيات، عن الزهري، عن أنس ابن مالك... به.

قال الدارقطنيُّ: «وكلاهما وهمٌ، والمحفوظُ: عنِ الأعمشِ، عن أبي وائلٍ، عن حذيفةَ» (العلل ٢٤٦٤).

الطريقُ الثالثُ: عن قتادةَ، عن أنسٍ:

رواه الطبرانيُّ في (الأوسط)، قال: حدثنا أحمد بن يحيى بن أبي العباس، قال: نا أحمد بن نصر المروزيُّ، قال: نا عبد الحكم بن ميسرة، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادةَ، عن أنسٍ، به.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديثَ عن قتادةَ إلَّا سعيدٌ، تفرَّدَ به عبدُ الحكمِ بنُ مَيسرةَ».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: أحمدُ بنُ يحيى بنِ أبي العباسِ، قال فيه الدارقطنيُّ: «متروكٌ» (لسان الميزان ٨٩٤).

وفيه: عبدُ الحَكمِ بنُ ميسرةَ، قال فيه الدارقطنيُّ: «يُحَدِّثُ بما لا يُتَابعُ عليه» (لسان الميزان ٤٥٦٥).

فالإسنادُ ضعيفٌ جدًّا إلى سعيدٍ، ويبدو أن المحفوظَ عنه الوقفُ.

فقد سُئِلَ عنه **الدارقطنيُّ** فقال: «اخْتُلِفَ فيه على قتادةَ؛ فرواه عمر بن نبهان عنه مسندًا. قال ذلك أبو قتيبة عنه.

وخالفه همام، وسعيد، وهما حافظان، فروياه عن قتادةَ: أَنَّ أَنَسًا كَانَ يَمْسَحُ عَلَى جَورَبَيهِ.

وهو أصحُّ» (العلل ٢٥٣٩).

الطريقُ الرابعُ: عن أبي مَعْقِلٍ، عن أنسٍ:

عَلَّقَهُ البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٦/ ٢٨): عن نُعَيمٍ: حدثنا ابنُ وَهبٍ، عن معاويةَ بنِ صَالحٍ، عن عبدِ العزيزِ بنِ مسلمٍ، عن أبي معقلٍ، عن أنسٍ، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: أبو مَعْقِلٍ، وهو: «مجهولٌ» كما في (التقريب ٨٣٨١).

وفيه أيضًا: عبدُ العزيزِ بنُ مُسلمٍ الأنصاريُّ، قال فيه ابنُ حَجَرٍ: «مقبولٌ» (التقريب ٤١٢٣)، أي: لين إلَّا إذَا تُوبعَ.

والمحفوظُ عن أنسٍ، أنه لم يرَ النَّبي ﷺ يَمْسَحُ على الخُفَّينِ، كما سيأتي تخريجُهُ.

ولذا قال البخاريُّ - عَقِبَهُ -: «لم يصحَّ» (التاريخ الكبير ٦/ ٢٨)، وقال في موضعٍ آخر: «وقال ابنُ وهبٍ: حدثنا معاوية، عن عبد العزيز بن مسلم، عن أبي مَعْقِلٍ، عن أنسٍ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ . . .

وقال يحيى بن أبي إسحاق: عن أنسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: لم أَرَ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ.

وهذا أَصحُّ» (التاريخ الكبير ٦/ ٢٧).

١١- روايةُ: «يَمْسَحُ عَلَى المُوقَيْنِ»:

وفي روايةٍ: عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **يَمْسَحُ عَلَى المُوقَيْنِ**».

الحكم: صحيحُ المتنِ بلفظِ: (الخُفَّينِ)، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

[طس ٧٨٦].

السند:

رواه الطبرانيُّ في (الأوسط ٧٨٦)، قال: حدثنا أحمد بن يحيى الحلوانيُّ، قال: نا الفيض بنُ وثيق الثقفيُّ، قال: نا عيسى بنُ ميمون، عن حُميدٍ الطويلِ، عن أنسِ بنِ مَالِكٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: الفيض بن وثيق، قال ابن معين: «كذَّابٌ خبيثٌ» (سؤالات ابن الجنيد لابن معين ٦٩٩)، وذكره ابن حبان في (الثقات ٩/ ١٢)، وأغربَ الذهبيُّ فقال: «قد رَوى عنه أبو زرعةَ، وأبو حاتم، وهو مقاربُ الحالِ إن شاءَ اللهُ» (ميزان الاعتدال ٦٧٨٧)، وقال في (تاريخ الإسلام ٥/ ٦٥٤): «رَمَاه ابنُ مَعينٍ بالكذبِ، ومَشَّاه غيرُهُ، وذكره ابنُ أبي حاتمٍ فما ضَعَّفَهُ، ولم أَرَهُ في (الكامل) لابنِ عَدِيٍّ، والظاهرُ أنه صَالحٌ في الحديثِ».

وشيخُهُ عيسى: لعلَّه الواسطيُّ المدنيُّ، وهو: «ضعيفٌ»، كما في (التقريب ٥٣٣٥)، وإن كان المكي فثقة.

١٢- روايةُ عَائِذِ بنِ شُرَيْحٍ عَنْ أَنَسٍ:

وفي رِوايةٍ: عَنْ عَائِذِ بنِ شُرَيْحٍ، قَالَ: رَأَيْتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ تَمَضْمَضَ ثَلَاثًا، وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، وَغَسَلَ ذِرَاعَيهِ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ مَرَّةً، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ بِبَلَلِ يَدَيهِ، وَقَالَ: «**هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

〔قيد (١/ ٣٣١)〕.

السند:

قال ابنُ نُقطةَ: أخبرنا زاهر بن أحمد الثقفيُّ بأصبهانَ، وإدريس بن محمد العطار، قالا: أنبأ محمد بن علي بن أبي ذر الصالحاني، قال: أنبأ أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبد الرحيم، أنبأ أبو بكر عبد الله بن محمد القباب، قال: ثنا محمد بن إبراهيم الجيراني، قال: ثنا بكر بن بكار، قال: ثنا عائذ - يعني: ابنَ شُريحٍ -... به.

التحقيق

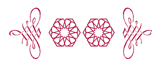
هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: عائذُ بنُ شُريحٍ، قال فيه أبو حاتم: «في حديثِهِ صَنْعَةٌ[(١)]» (الجرح والتعديل ٧/ ١٦)، وقال ابنُ حبانَ: «كان قليلَ الحديثِ ممن يُخطئُ على

(١) وفي نسخة كما في (حاشية الجرح والتعديل): «ضعف»، وكذلك نقلها الذهبي في (الميزان ٤١٠٠)، عن أبي حاتم.

قلته، حتَّى خرجَ عن حَدِّ الاحتجاجِ به إذا انفردَ، وفيما وافقَ الثقات فإن اعتبرَ به معتبرٌ؛ لم أرَ بذلك بأسًا» (المجروحين ٢/ ١٩٤)، وقال ابنُ طَاهرٍ: «ليسَ بشيءٍ» (الميزان ٤١٠٠).

الثانية: بكرُ بنُ بكارٍ أبو عَمرٍو القيسيُّ، ضَعَّفَهُ غيرُ واحدٍ. انظر: (لسان الميزان ١٥٦٦).



١٣- روايةُ يَحْيَى بنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسٍ:

وفي روايةٍ: عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ سُئِلَ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ؟ فَقَالَ: امْسَحْ عَلَيْهِمَا، فَقَالُوا لَهُ: أَسَمِعْتَهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ قَالَ: لَا، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ مِمَّنْ لَا يُتَّهَمْ مِنْ أَصْحَابِنَا يَقُولُونَ: المَسْحُ عَلَى الخُفَّينِ، وَإِنْ صَنَعَ كَذَا، وَكَذَا، لَا يُكَنِّي.

۞ **الحكم: إسنادُهُ حسنٌ.**

التخريج:

﴿ش ١٩٢٥ "واللفظ له" / مع (مط ١٠٥/٢)، (خيرة ٧٠٠)﴾.

السند:

رواه ابنُ أبي شيبةَ، وأحمدُ بنُ منيعٍ: عن إسماعيلَ بنِ عُلَيَّةَ، عن يحيى بنِ أبي إسحاقَ، أنه سَمِعَ أنسًا، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ، وهو الأصحُّ عن أنسٍ كما سبقَ بيانُهُ.

١٤- روايةٌ أُخرَى عَنْ يَحْيَى بنِ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ أَنَسٍ:

وفي لفظٍ: «**كُنَّا نَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ، وَنُؤْمَرُ بِهِ**»، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: لَا. فَغَضِبَ.

❁ **الحكم:** إسنادُهُ حسنٌ.

التخريج:

مسد (مط ١٠٥/ ١، خيرة ٦٩٨) "واللفظ له" / كجي (إمام ٢/ ١١٩).

السند:

قال مسددٌ: حدثنا عبدُ الوارثِ، عن يحيى بنِ أبي إسحاقَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ، به.

ورواه أبو مسلم الكشيُّ في (سننه): عن عبد الرحمن بن المبارك، عن عبد الوارث بن سعيد، ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ، وهو الأصحُّ عن أنسٍ كما سبقَ بيانُهُ.



[٢٤٤٢ط] حديثٌ آخرُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ، فَبَالَ قَائِمًا، [ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ]».

❁ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وهذا إسنادٌ خطأٌ بذكرِ أَنسٍ، والمحفوظُ فيه عن حذيفةَ، كما قال** الدارقطنيُّ.

التخريج:

[سط (ص ٢١٩) "والزيادة له" / متفق (٣/ ١٨٧٨) "واللفظ له" / ...].

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ في «بابِ البولِ قائمًا»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٤٤٣ط] حديثُ ابنِ مَسْعُودٍ:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ فَبَالَ عَلَيْهَا قَائِمًا، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ من حديثِ حذيفةَ، وهذا إسنادٌ خطأٌ بذكرِ ابنِ مَسعودٍ.

التخريج:

﴿خط (٧/ ٩٩)﴾.

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ في «بابِ البولِ قائمًا»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٤٤٤ط] حديث بُدَيْلٍ:

عَنْ بُدَيْلٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ».

۞ الحكم: المسحُ على الخُفَّينِ ثابتٌ في غيرِ ما حديثٍ كما سبقَ، وهذا إسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ: ابنُ حَجَرٍ، واستغربه ابنُ منده، وأبو نُعَيمٍ.

التخريج:

]قا (١/ ١٠١) "واللفظ له" / صحا ١٢٤٥ / صمند (صـ ٢٨١ - ٢٨٢) / خط (١٢/ ٢١٢)[.

السند:

قال ابنُ قَانعٍ: حدثنا محمدُ بنُ يُونسَ، نا عبدُ الرحمنِ بنُ بَحْرٍ، نا رِشْدِينُ، نا موسى بن عليٍّ، عن أبيه، عن بُدَيلٍ، به.

ومداره عندهم على عبدِ الرحمنِ بنِ بَحرٍ، ... به.

قال ابن منده: «غريبٌ لم نكتبه إلَّا من حديثِ عبدِ الرحمنِ بنِ بَحرٍ» (معرفة الصحابة صـ ٢٨١ - ٢٨٢).

وقال أبو نُعَيمٍ: «غريبٌ، تفرَّدَ به عبدُ الرحمنِ بنُ بَحْرٍ الخلَّالُ» (معرفة الصحابة ١/ ٤٢٤).

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: رشدينُ بنُ سعدٍ، وهو: «ضعيفٌ» كما في (التقريب ١٩٤٢).

وبه ضعَّفَ الحديثَ ابنُ حَجَرٍ في (الإصابة ١/ ٥١٣).

وعبدُ الرحمنِ بنُ بَحْرٍ: «مقبولٌ» كما في (التقريب ٣٨٠٨).

قلنا: وقعَ عندَ الخطيبِ من طريقِ: (عبدِ العزيزِ بن بَحْرٍ الخلالِ)، وكذا ترجم له.

فإن لم يكن وهمٌ من أحدِ رواته، فهو متابعٌ لعبدِ الرحمنِ، وتنحصر العلة في: رشدينَ، ولكن عبد العزيز مطعون فيه أيضًا، انظر (اللسان ٥/ ١٩٤).

تنبيهان:

الأول: روى ابنُ قَانعٍ هذا الحديثَ في ترجمةِ بُدَيلِ بنِ وَرْقَاءَ وهكذا سمَّاهُ في الحديثِ؛ **وهو وهم**، وإنما رُوي هكذا «بُدَيلٌ» غير مَنْسوبٍ، وقال بعضُهم: «حليف لهم» أي: لبني لخم، انظر (تاريخ ابن يونس ١/ ٦٠)، (الإصابة ١/ ٥١٣)، (الاستيعاب ١/ ١٥١)، (أسد الغابة ٣٨٤)، (الوافي بالوفيات ١٠/ ٦٤).

الثاني: قال ابنُ الأثيرِ في (أسد الغابة ٢٨٣٥)، وابنُ حَجَرٍ في (الإصابة ٤٥٦٣):

«عبدُ اللهِ بنُ بُدَيْلٍ آخرُ، رَوى عنِ النَّبيِّ ﷺ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ، أخرجه ابن منده «مختصرًا»».

وهو وهم أيضًا؛ قال أبو نُعَيمٍ: «وذَكَرَ عبدَ اللهِ بنَ بُدَيلٍ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ، وهو بديلُ ليس عبد الله» (معرفة الصحابة ٣/ ١٥٩٩).



[٢٤٤٥ط] حديثُ أَبِي العُشَرَاءِ الدَّارِمِيِّ عَنْ أَبِيهِ:

عَنْ أَبِي العُشَرَاءِ الدَّارِمِيِّ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي بَالَ، وَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ، فَقُلْتُ لَهُ فِي ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَالَ، وَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ**».

۞ الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

[خط (١٣/ ٢٢٨) / كر (٤١/ ٢٠٥)].

السند:

أخرجه الخطيبُ - ومن طريقه ابنُ عساكر - قال: أخبرنا أبو العلاء محمد بن علي، قال: حدثنا أبو القاسم علي بن أحمد بن إبراهيم بن ثابت الحافظ الرازي - ببغداد قدم علينا سنة سبعين وثلاثمائة - قال: حدثنا محمد ابن أحمد بن عبد الله الرافقي - بحلب - قال: حدثنا أبو عمر محمد بن عبد الله السوسي- بحلب - قال: حدثنا أبو عمر الضرير، قال: حدثنا حماد ابن سلمة، عن أبي العشراء الدارمي، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: أبو العشراء، «أعرابيٌّ مجهولٌ» كما في (التقريب ٨٢٥١).

ومحمد بن عبد الله السوسيُّ لم نجدْ من ترجم له غير ابن حبان، ذكره في (الثقات ٩/ ١٥١)، وكَنَّاهُ بأبي عَمرٍو.

والرافقيُّ هو: أبو الحسن، نزيل حلب، لم يترجم له إلا عبد القادر

القرشي في (الجواهر المضية في طبقات الحنفية ٢/ ١٤)، وقال: «كان عالمًا أديبًا فاضلًا».



[٢٤٤٦ط] حديثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ عَوْفٍ:

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: «**مَسَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الخُفَّينِ**».

۞ **الحكم: المسحُ على الخُفَّينِ ثابتٌ في غيرِ ما حديثٍ كما سبقَ، وهذا إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

〚كر (٥١/ ٢٤١)〛.

السند:

قال ابنُ عساكر: أخبرنا أبو بكر محمد بن علي بن أبي ذر الصالحاني في كتابه، أنبأنا أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبد الرحيم، أنبأنا أبو حفص عمر ابن محمد بن جعفر المغازلي، أنبأنا أبو الدحداح أحمد بن محمد بن إسماعيل، حدثنا أبو أمية محمد بن إبراهيم السجستاني بدمشق، حدثنا عبد الصمد بن النَعْمان، حدثنا أبو كرز، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاعُ؛ فأبو سلمة هو: ابنُ عبد الرحمن بن عوف، تابعيٌّ جليلٌ، لكنه لم يسمعْ من أبيه، انظر (تهذيب التهذيب ١٢/ ١١٧).

الثانية: أبو كرز عبد الله بن كرز، ضَعَّفَهُ الأئمةُ، قال ابنُ حِبانَ: «لَا يُشْبِهُ حَدِيثُهُ حَدِيثَ الثقاتِ، يروي العجائبَ»، وقال العقيليُّ: «منكرُ الحديثِ»، وانظر (لسان الميزان ٤٣١٥).

[٢٤٤٧ط] حديثُ خُزَيْمَةَ بنِ ثَابِتٍ:

عَنْ خُزَيْمَةَ بنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ، وَالخِمَارِ».

۞ الحكم: معلولٌ بهذا اللفظِ، وإنما حديثُ خُزيمةَ في التوقيتِ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ، وسيأتي في بَابِهِ.

التخريج:

﴿طس ١٤٣٢﴾.

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ في بابِ «المسحِ عَلَى العِمامةِ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٤٤٨ط] حديثُ أَبِي طَلْحَةَ:

عَنْ أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ، وَالخِمَارِ».

۞ **الحكم:** إسنادُهُ فيه مقالٌ.

التخريج:

﴿طص ١٠٣١ "واللفظ له" / مكخ (إمام ١/ ٥٦١) / علقط ٩٤٩ / مغلطاي (٢/ ٣٠٠)﴾.

السند:

رواه الطبرانيُّ قال: حدثنا محمد بن الفضل بن الأسود (البصريُّ)[(١)]، حدثنا عمرُ بنُ شَبَّةَ النميريُّ، حدثنا حَرميُّ بنُ عُمارةَ، حدثنا شعبةُ، عن عمرِو بنِ دينارٍ، عن يحيى بنِ جَعْدَةَ، عن عبد الرحمن بنِ عبد القاري، عن أبي طلحةَ... به.

ورواه مغلطاي في (شرح ابن ماجه) - أيضًا - من طريقِ الطبرانيِّ عن علي بن عبد العزيز، عن عمر بن شبة، ... به.

قال الطبرانيُّ: «لم يروه عن شعبةَ إلا حَرميّ، تفرَّدَ به عمرُ بنُ شبةَ» (الصغير).

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ مُوثَّقُونَ؛ غير محمد بن الفضل بن الأسود، فهو مجهولٌ.

---

(١) في المطبوع «النضري»، **والصواب:** ما أثبتناه كما في نسختين خطيتين للكتاب بالمكتبة الأزهرية (ق ١٤/أ) مخطوط رقم (٣٠١٠٣١)، والأُخرَى (ق١٤٤/ب) مخطوط رقم (٣١٣٢٦٣).

انظر: (إرشاد القاصي ٩٨٧)، إلَّا أن الهيثمي قال: «رواه الطبرانيُّ في (الصغير) ورجاله مُوَثَّقُون» (مجمع الزوائد ١٣٥٧).

ولم نقفْ على أحدٍ وَثَّقَ محمدَ بنَ الفضلِ شيخَ الطبرانيِّ، ولكن تابعه علي بن عبد العزيز، وهو ثقةٌ مشهورٌ.

ومع هذا ففي السندِ إشكالان يمنعان من تصحيحه:

الأولُ: الاختلاف على عمرَ بنِ شبةَ، في شيخ يحيى بن جعدة؛ فقد رواه الخرائطيُّ في (مكارم الأخلاق)، وابنُ أبي حاتم - كما في (علل الدارقطني) -، كلاهما: عن عمرَ بنِ شبةَ به، إلا أنهما قالا في الإسناد: «عن عبد الله بن عمرو القارئ»، بدلًا من «عن عبد الرحمن بن عبد القاري».

والأول: مقبولٌ، كما في (التقريب ٣٥٠٠)، وأما الثاني: فثقةٌ جليلٌ، ويقال له رؤيةٌ.

وسُئِلَ الدارقطنيُّ عن روايةِ ابنِ أبي حاتمٍ، فقال: «حَدَّثَنَاهُ جماعةٌ، منهم: محمد بن نوح الجنديسابوري، وابن مخلد، وآخرون، وليس عن عمرَ بنِ شبةَ، والله أعلم» (العلل ٩٤٩).

قلنا: ولم يتبينْ لنا وجهه، ويبدو لنا أن لفظةَ: (وليس)، مقحمةٌ في السياقِ، خطأٌ من بعضِ النساخ، ويكون مرادُهُ حينئذٍ: أن هؤلاء أيضًا رووه عن عمرَ بنِ شبةَ كذلك، كما رواه ابنُ أبي حاتمٍ. والله أعلم.

الإشكالُ الثاني: تَفَرَّدَ به حَرميُّ بنُ عُمارةَ، عن شعبةَ، دون أصحابه، وفي هذا نظرٌ، لا سيَّما و(حَرميُّ): «صدوقٌ يهم» كما في (التقريب ١١٧٨)، وقدِ اسْتَنْكَرُوا عَلَيهِ غير ما حديث من روايتِهِ عن شعبةَ، وانظر (ميزان الاعتدال ١/ ٤٧٤)، (تهذيب التهذيب ٢/ ٢٣٢ - ٢٣٣)، والله أعلم.

[٢٤٤٩ط] حديثُ سَلْمَانَ الفَارِسِيِّ:

عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ مَوْلَى زَيْدِ بنِ صُوحَانَ العَبْدِيِّ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ سَلْمَانَ الفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَرَأَى رَجُلًا قَدْ أَحْدَثَ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَنْزِعَ خُفَّيهِ لِلْوُضُوءِ، فَأَمَرَهُ سَلْمَانُ أَنْ يَمْسَحَ عَلَى خُفَّيهِ، وَعَلَى عِمَامَتِهِ، وَيَمْسَحَ بِنَاصِيَتِهِ، وَقَالَ سَلْمَانُ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ** ﷺ [تَوَضَّأَ وَ] **مَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ، وَعَلَى خِمَارِهِ** (العِمَامَةِ)».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿جه (طبعة دار إحياء الكتب العربية ٥٦٣)[1] / حم ٢٣٧١٧، ٢٣٧٢٤ "واللفظ له" / حب ١٣٣٩، ١٣٤٠ "والزيادة والرواية له" / . . . .﴾.

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ برواياتِهِ في بابِ «المسحِ عَلَى العِمَامَةِ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



(١) سقطَ هذا الحديثُ من طبعةِ (التأصيل)، وهو مثبتٌ في غيرِها منَ الطبعاتِ؛ كطبعةِ الرسالةِ، وطبعةِ دار الجيلِ، وطبعةِ دار الصديقِ، وغيرها، وكذا أثبتَهُ المزيُّ في (التحفة ١٠٧٠٧).

[٢٤٥٠ط] حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** أحمدُ، والبزارُ، والدارقطنيُّ، والهيثميُّ، والألبانيُّ.

وقد ضعَّف أحمدُ، ومسلمٌ، والدارقطنيُّ كلَّ أحاديثِ أبي هريرة في المسحِ على الخُفَّينِ.

التخريج:

﴿ش ١٩٣٩ "واللفظ له" / بز ٨١٧٥، ٩٧٩٥ / باب (مغلطاي ٢/ ٢٤٢)﴾.

التحقيق

رُوي هذا الحديثُ من طرقٍ عن أبي هريرةَ:

الطريقُ الأولُ:

رواه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف): عن الفضل بن (دكين)[1]، عن أبان ابن عبد الله، عمَّن حَدَّث، عن أبي هريرةَ ... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: أبانُ بنُ عبدِ اللهِ، «في حفظه لين» كما في (التقريب ١٤٠).

---

(١) وقعَ في أصولِ (المصنف) ونُسَخِهِ المطبوعة: (الفضلُ بنُ أنسٍ)، وهو خطأٌ، فلم نجدْ منَ الرواةِ مَن اسمه الفضل بن أنس، وإنما هو (الفضل بن دكين) شيخ المصنف، يروي عن أبانَ، كما ذهبَ لذلك محقق (طبعة الفاروق ١٩٤٤).

الثانيةُ: إبهامُ شيخِ أَبانَ، وجاءَ في بعضِ رواياتِ هذا الحديث[١] التصريحُ بأنه أبو وهب مولى أبي هريرةَ، وهو مجهولٌ، وقال ابنُ سعدٍ: «كان قليلَ الحديثِ» (الطبقات الكبرى ٧/ ٤٢٥)، وانظر: (تعجيل المنفعة ١٣٩٩).

وبه أعلَّه الهيثميُّ فقالَ: «رواه أحمدُ، وفيه رجلٌ لم يُسَمَّ» (مجمع الزوائد ١٣٤٦).

وقال الدارقطنيُّ: «يرويه أبانُ بنُ عبدِ اللهِ البجليُّ وكان ضعيفًا، عن مولى لأبي هريرةَ في المسحِ على الخُفَّينِ مرفوعًا، وأبانُ ضعيفٌ»، ثم نقلَ قولَ أحمدَ في تضعيفِ ما رُوِيَ عن أبي هريرةَ في المسح، **فَقَالَ**: «**وقال أحمدُ بنُ حنبلَ**: هذا حديثٌ منكرٌ، وكلُّها باطلةٌ، ولا يصحُّ عن أبي هريرةَ، عنِ النَّبِيِّ ﷺ في المسحِ» (العلل ١٥٦٣).

وكذا نصَّ على ضعفِ كلِّ ما رُوي عن أبي هريرةَ في المسحِ: الإمامُ مسلمٌ، فقال - عقب رواية عن أبي هريرةَ بذكرِ التوقيتِ[٢] -: «هذه الروايةُ في المسحِ عن أبي هريرةَ ليستْ بمحفوظةٍ، وذلك أن أبا هريرةَ لم يحفظِ المسحَ عنِ النبيِّ ﷺ لثبوتِ الرواية عنه بإنكارِهِ المسحَ على الخُفَّينِ»، ثم ذكرَ بسندٍ صحيحٍ «عن أبي زرعةَ بنِ عمرِو بنِ جريرٍ، قال: سألتُ أبا هريرةَ عن المسحِ على الخُفَّينِ؟ قال: فدخلَ أبو هريرةَ دارَ مروانَ بنِ الحكمِ فَبَالَ، ثم دَعَا بماءٍ فَتَوَضَّأَ، وَخَلَعَ خُفَّيهِ، وقال: «مَا أَمَرَنَا اللهُ أَنْ نَمْسَحَ عَلَى جُلُودِ البَقَرِ والغَنَمِ». ثم قال: «فقد صحَّ بروايةِ أبي زرعةَ . . . ، عن أبي هريرةَ إنكارُهُ المسحَ على الخُفَّينِ، ولو كانَ قد حَفَظَ المسحَ عنِ النَّبِيِّ ﷺ، كان أجدرَ

(١) ستأتي في باب: «لُبسِ الخُفِّ على طَهارةٍ».
(٢) ستأتي في باب: «مدة المسح على الخفين».

الناسِ وأولاهم للزومهِ والتدينِ به، فلمَّا أنكرَهُ . . . بَانَ ذلك أنه غيرُ حَافظٍ المسح عن رسولِ اللهِ ﷺ، وأنَّ مَنْ أَسندَ ذلك عنه، عنِ النبيِّ ﷺ وَاهِي الرواية، أَخطأَ فيه إما سهوًا، أو تعمدًا» (التمييز صـ ٢٠٩).

الطريقُ الثاني:

رواه البزارُ في (مسنده ٨١٧٥)، ورواه ابنُ زيادٍ النيسابوريُّ - كما في (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٤٢) -: من طريق أحمد بن عبد الله بن يونس، قال: حدثنا مسلم بن خالد، قال: حدثنا ابن أبي ذئب، عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: مسلمُ بنُ خالدٍ الزنجيُّ، مختلفٌ فيه؛ وهو إلى الضعفِ أَقربُ، وقال ابنُ حجر: «صدوقٌ كثيرُ الأَوهامِ» (التقريب ٦٦٢٥).

وقد تُوبعَ مسلم بن خالد من إبراهيم بن أبي يحيى، قال الدارقطنيُّ:

«قال: حدثنا مسلم بن خالد، قال: حدثنا ابن أبي ذئب، عن صالح مولى التوأمة، عن أبي هريرة». (العلل ١٥٦٣).

قلنا: متابعة ابن أبي يحيى، لا يُفرحُ بها؛ فهو «متروكٌ» كما في (التقريب ٢٤١).

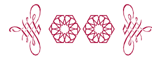
الطريقُ الثالثُ:

رواه البزارُ في (مسنده ٩٧٩٥) قال: حدثنا محمد بن جابر بن بجير، حدثنا أبو أسامةَ، حدثنا جريرُ بنُ أيوبَ، عن أبي زرعةَ، عن أبي هريرةَ، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: جريرُ بنُ أيوبَ، وهو «ضعيفٌ جدًّا»؛ ضعَّفه

ابنُ مَعينٍ، وغيرُ وَاحدٍ، وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ»، وتركه النسائيُّ، ورَمَاهُ أبو نُعَيمٍ بالوضعِ. (لسان الميزان ١٧٨٦).

وبه ضَعَّفَهُ البزارُ فقال: «وجريرُ بنُ أيوبَ ليسَ بالحافظِ» (المسند ١٧/ ١٧١).



١- روايةُ: «لا بأس بذلك»:

وفي روايةٍ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحْدِثُ فَيَتَوَضَّأُ وَيَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْهِ، أَيُصَلِّي؟ قَالَ: «**لَا بَأْسَ بِذَلِكَ**».

۞ **الحكم: المسحُ عَلَى الخُفَّينِ ثابتٌ من غَيرِ وَجهٍ كما تقدَّمَ، وإسنادُهُ ضعيفٌ، وقد ضَعَّفَ:** أحمدُ، ومسلمٌ، والدارقطنيُّ كلَّ أحاديثِ أبي هريرةَ في المسحِ على الخُفَّينِ.

التخريج:

﴿حب ١٣٢٩﴾.

السند:

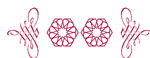
قال ابنُ حِبَّانَ: أخبرنا الحسن بن سفيان، قال: حدثنا أبو كاملٍ الجحدريُّ، قال: حدثنا فضيل بن سليمان، قال: حدثنا موسى بن عقبة، عن أبي حازم، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: فضيلُ بنُ سليمانَ النميريُّ ضَعَّفَهُ الجمهورُ، ولخَّصَ ابنُ حَجَرٍ حالَهُ فقال: «صدوقٌ له خطأٌ كثيرٌ» (التقريب ٥٤٢٧).

وسبقَ تضعيفُ أحمد، ومسلم، والدارقطني: لكلِّ أحاديثِ أبي هريرةَ في المسحِ.

وصَحَّحَهُ الألبانيُّ لشواهدِهِ في (الصحيحة ٢٩٤٠).



٢- روايةُ: «وَالخِمَارِ»:

وفي روايةٍ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى عِمَامَتِهِ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ**».

وفي روايةٍ بلفظِ: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ** (المُوقَيْنِ)، **وَالخِمَارِ**» يَعْنِي: العِمَامَةَ.

الحكم: **ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ جدًّا**: الدارقطنيُّ، والهيثميُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿طرس ١٨ / طس ١٤٧٣ "والسياق الثاني له"، ٢٠٣٣ "واللفظ له" / فقط (أطراف ٥٦٧٨) / خط (١٥/ ٢٤٣) "والرواية له" / عطار (منتقى ق ٨٥ / أ)﴾.

التحقيق

له طريقان عن أبي هريرة بزيادةِ (العِمَامَةِ):

الطريقُ الأولُ:

أخرجه أبو أُميةَ الطرسوسيُّ في (مسند أبي هريرة): حدثنا المعلَّى بنُ عبدِ الرحمنِ الواسطيُّ، حدثنا عبد الحميد بن جعفر، حدثني يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به.

وأخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط ١٤٧٣)، والخطيبُ في (تاريخ بغداد ١٥/ ٢٤٣)، ومحمد بن مخلد العطار في (منتقى من حديثه / انتقاء الجعابي): من طريق إبراهيم بن راشد الأَدَمِيِّ، عن معلى بن عبد الرحمن الواسطي، عن عبد الحميد بن جعفر، ... به.

وقال الطبرانيُّ عقبه: «لم يروِ هذا الحديث عن عبد الحميد إلا معلى».

وقال الدارقطنيُّ: «تفرَّد به معلى بن عبد الرحمن، عن عبد الحميد بن جعفر، عن يحيى». (الأطراف ٥٦٧٨).

وهذا إسنادٌ ساقطٌ؛ فيه: معلى بن عبد الرحمن الواسطيُّ، قال ابنُ حَجرٍ: «مُتَّهَمٌ بالوضعِ وقد رُمِيَ بالرفضِ» (التقريب ٦٨٠٥).

وقد رواه بعضُ الضعفاءِ عن يحيى بن أبي كثير به ولكن لم يذكروا فيه المسحَ على العِمامةِ، أوِ الخِمَارِ، إنما اقتصروا على أصلِ الحديثِ في المسحِ على الخُفَّينِ، كما تقدَّمَ.

وقد أعلَّ الدارقطنيُّ كلَّ هذه الطرقِ؛ فقال: «رواه أيوب بن عتبة، وعمر بن أبي خثعم وهما ضعيفان، روياه عن يحيى، وتابعهما معلى بن عبد الرحمن الواسطي، وكان كذَّابًا؛ فرواه عن عبد الحميد بن جعفر، عن يحيى نحو ذلك، وزادَ فيه: **(والخِمَار)**، ولم يذكرِ التوقيتَ» (العلل ١٥٦٣).

الطريقُ الثاني:

أخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط ٢٠٣٣) قال: حدثنا أحمد بن يحيى بن أبي العباس، قال: نا أحمد بن نصر المروزيُّ، قال: نا عبد الحكم بن ميسرة، عن قيس بن الربيع، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، به.

وقال عقبه: «لم يروِ هذا الحديث عن هشام بن حسان إلا قيس، تفرَّدَ به عبد الحكم بن ميسرة».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأُولى: قيسُ بنُ الربيعِ، قال عنه الحافظُ: «صدوقٌ تَغيَّرَ لما كبر، وأَدخلَ

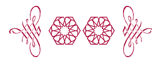
عليه ابنُه ما ليسَ من حديثِهِ فَحَدَّثَ به» (التقريب ٥٥٧٣).

الثانيةُ: عبدُ الحكمِ بنُ ميسرةَ أبو يحيى، ضَعَّفَهُ الدارقطنيُّ وقال: «يُحَدِّثُ بما لا يُتابعُ عليه» (اللسان ٤٥٦٥).

وبه ضَعَّفَهُ الهيثميُّ فقال: «رواه الطبرانيُّ في (الأوسط)، وفيه عبدُ الحكمِ ابنُ ميسرةَ، وهو ضعيفٌ» (مجمع الزوائد ١٣٦٢).

وكذا ضَعَّفَهُ به وبـ قَيسٍ: **الشيخُ الألبانيُّ** في (الصحيحة ٧/ ١٣٤٤).

الثالثةُ: أحمدُ بنُ يحيى شيخُ الطبرانيِّ، قال فيه الدارقطنيُّ: «لا يُحتجُّ به» (تاريخ بغداد ٦/ ٤٤٧).



٣- روايةُ: «الأَمْرِ»:

وفي روايةٍ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**امْسَحُوا عَلَى الخُفَّينِ وَالخِمَارِ؛ فَإِنَّهُ حَقٌّ**».

❁ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وقد ضَعَّفَ:** أحمدُ، ومسلمٌ، والدارقطنيُّ: كلَّ أحاديثِ أبي هريرةَ في المسحِ على الخُفَّينِ.

التخريج:

〚حق ٣٤٩ "واللفظ له" / شج ١٣٨〛.

السند:

رواه إسحاقُ بنُ راهويه في (مسنده)، وأبو سعيدٍ الأشجُّ في (جزء له): عن أبي أسامةَ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن مكحولٍ، عن أبي هريرةَ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ لانقطاعِهِ؛ فمكحولٌ لم يسمعْ من أبي هريرةَ. قال أبو زرعةَ: «لم يلقَ مكحولٌ أبا هريرةَ» (المراسيل لابن أبي حاتم ٧٩٣). وانظر: (جامع الترمذي ٤/ ٦٦٢)، و(جامع التحصيل ٧٩٦).

تنبيه:

لحديث أبي هريرة روايات أخر، ستأتي - إن شاء الله - في بابي: «مدة المسح»، و«لبس الخُفِّ على طهارةٍ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٤٥١ط] حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: «**مَا زَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ حَتَّى قَبَضَهُ اللهُ**».

❁ **الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ، وضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ.

التخريج:

〚طب (١١/ ١٤٧/ ١١٣١٩)〛.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا إبراهيمُ بنُ نائلةَ الأصبهانيُّ، ثنا إسماعيلُ بنُ عمرٍو البجليُّ، ثنا خالدٌ، عن ابنِ أبي ليلى، عن عطاءٍ، عنِ ابنِ عباسٍ، به.

التحقيق

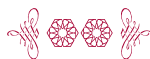
هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عِللٌ:

الأولى: ابنُ أبي ليلى، هو محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ: «سيئُ الحفظِ جدًّا» كما في (التقريب ٦٠٨١).

وبه ضَعَّفَهُ الهيثميُّ في (مجمع الزوائد ١٣٧٢).

الثانية: خالدٌ شيخُ إسماعيلَ بنِ عمرٍو، لا ندري من هو.

الثالثة: إسماعيلُ البجليُّ، ضَعَّفَهُ أبو حاتم، والدارقطنيُّ، وغيرُهُما، وقال ابنُ عَديٍّ: «حدَّثَ بأحاديثَ لا يُتابعُ عليها»، وانظر: (لسان الميزان ١٢١٣).



١- روايةٌ مُطَوَّلَةٌ:

عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَنَا عِنْدَ عُمَرَ حِينَ سَأَلَهُ سَعْدٌ وَابنُ عُمَرَ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، فَقَضَى عُمَرُ لِسَعْدٍ (فَقَالَ عُمَرُ: سَعْدٌ أَفْقَهُ مِنْكَ)، فَقَالَ ابنُ عَبَّاسٍ: فَقُلْتُ: يَا سَعْدُ، قَدْ عَلِمْنَا **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ** [وَمَسَحَ أَصْحَابُهُ]، وَلَكِنْ أَقَبْلَ المَائِدَةِ أَمْ بَعْدَهَا؟ - قَالَ: فَقَالَ رَوْحٌ: أَوْ بَعْدَهَا - [فَإِنَّهَا أَحْكَمَتْ كُلَّ شَيءٍ، وَكَانَتْ آخِرَ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ مِنَ القُرآنِ إِلّا بَرَاءَةَ]، قَالَ: لَا يُخْبِرُكَ أَحَدٌ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَيْهِمَا بَعْدَ مَا أُنْزِلَتِ المَائِدَةُ، فَسَكَتَ عُمَرُ (فَلَمْ يَتَكَلَّمْ أَحَدٌ).

۞ **الحكم: ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿د (التحفة ٦٤٨٨) / حم ٣٤٦٢ "واللفظ له" / بز ٤٧٤٦ / طس ٢٩٣١ "والروايتان والزيادة الثانية له، ولغيره" / طب (١١/ ٨٩/ ١١١٤٠)، (١١/ ٤٣٦/ ١٢٢٣٧) "مختصرًا والزيادة الأولى له" / هق ١٣٠١ / علحا ١٦٩ / عق (٣/ ٦٩ - ٧٠)﴾.

التحقيق

هذا الحديثُ مدارُهُ على خُصيف بنِ عبدِ الرحمنِ الجزريِّ، وهو: «سيئُ الحفظِ، وخلط بأَخَرَةٍ» كما في (التقريب ١٧١٨).

وقد اختُلِفَ عليه فيه:

فرواه الطبرانيُّ في (الكبير ١١١٤٠)، و(الأوسط)، والعقيليُّ في (الضعفاء): من طريق عبيد بن عبيدة التمار، قال: ثنا معتمر بن سليمان، عن عثمان بن

ساج، عن خُصيفٍ، عن مجاهدٍ، وعكرمةَ، وسعيدِ بنِ جُبيرٍ، عنِ ابنِ عباسٍ، به.

وعثمان بن عمرو، قال ابنُ حَجَرٍ: «فيه ضعفٌ» (التقريب ٤٥٠٦).

وفيه: عُبيدةُ بنُ عُبيدٍ، قال الدارقطنيُّ: «يُحَدِّثُ عن معتمرٍ بغرائبَ لم يأتِ بها غيرُهُ» (لسان الميزان ٥٠٦٣).

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الأوسط) ... وفيه: عبيد بن عبيدة التمار، وقد ذكره ابنُ حِبَّانَ في الثقاتِ، وقال: يُغْرِبُ» (مجمع الزوائد ١٣٦٤).

ورواه الطبرانيُّ في (الكبير ١٢٢٣٧) من طريق عَتَّابِ بنِ بَشِيرٍ، عن خُصيفٍ، عن سعيد وحده، عنِ ابنِ عباسٍ، به.

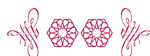
وعَتَّابُ بنُ بَشِيرٍ: صدوقٌ يُخطئُ، لكن روايته عن خُصيفٍ خاصة منكرة، كما قال أحمدُ (تهذيب الكمال ١٩/ ٢٨٧ - ٢٨٨).

ورواه أحمدُ والبزارُ والبيهقيُّ: من طريقِ ابنِ جُريجٍ قال: أخبرني خصيفٌ، أن مقسمًا أَخبرَهُ، أن ابنَ عباسٍ أخبره... فذكره.

وهذا أصحُّ طرقه، قال أبو زرعةَ: «ابنُ جُريجٍ عندي أحفظُ من عَتَّابِ بنِ بَشِيرٍ» (علل الحديث ١٦٩).

ويبقى الحديثُ ضعيفًا لسوءِ حفظِ خُصيفٍ.

ومع ذلك، فقد صَحَّحَهُ أحمد شاكر في (تعليقه على مسند أحمد ٣/ ٤٥١)!.



٢- الروايةُ الثَّانِيَةُ:

وفي روايةٍ: عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَدْ مَسَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الخُفَّينِ، فَاسْأَلُوا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ قَبْلَ نُزُولِ المَائِدَةِ، أَوْ بَعْدَ المَائِدَةِ؟ وَاللَّهِ مَا مَسَحَ بَعْدَ المَائِدَةِ، وَلأَنْ أَمْسَحَ عَلَى ظَهْرِ عَابِرٍ بِالفَلَاةِ[1]، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمْسَحَ عَلَيْهِمَا.

۞ **الحكم: ضعيفٌ، وقد ثبتَ عنِ ابنِ عباسٍ خلافه.**

التخريج:

﴿حم ٢٩٧٥ "واللفظ له" / طب (١١/ ٤٥٤/ ١٢٢٨٧) / مشكل ٢٤٩٠ / طحق ١٢٤ / مسد (خيرة ٦٩٤)﴾.

السند:

قال أحمدُ: حدثنا أبو الوليد، حدثنا أبو عوانة، عن عطاء، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس... به

ومداره عندَ الجميعِ على أبي عوانة، ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: عطاءٌ، وهو ابنُ السائبِ، وكان قد اختلطَ، وسمع منه أبو عوانةَ قبلَ الاختلاطِ وبعده، وكان لا يميزُ ذا من ذا، كما قال ابنُ المدينيِّ، وقال ابنُ مَعينٍ: «قد سمع أبو عوانة من عطاءٍ في الصحةِ وفي الاختلاطِ جميعًا، ولا يُحتجُّ بحديثِهِ» (الجرح والتعديل ٦/ ٣٣٤).

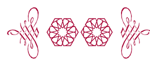
(١) جاء في (المعجم الكبير للطبراني ١٢٢٨٧): «بغلاء»، وهو تصحيف، الصواب: «بفلاة».

وبهذه العلةِ أعلَّ الحديثَ الطحاويُّ في (شرح مشكل الآثار ٦/ ٢٩٣).

ومع ذلك، فقد صَحَّحَهُ أحمد شاكر في (تعليقه على مسند أحمد ٣/ ٣٠٥)!.

وقد صَحَّ عنِ ابنِ عباسٍ أنه مسحَ، كما عندَ ابنِ أبي شيبةَ في (المصنف ١٩٠٨)، وصحَّ عنه أيضًا: أنه قال: «**يَمْسَحُ الْمُسَافِرُ عَلَى الْخُفَّيْنِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**». أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه ١٩٢٣)، والحارثُ بنُ أبي أسامةَ في (مسنده) - كما في (المطالب ٩٨) -، والبيهقيُّ في (السنن ١٣٠٣) بإسنادٍ صحيحٍ، وصَحَّحَهُ البيهقيُّ.

وجمعَ البيهقيُّ بينهما - على فرضِ ثبوت روايةِ الإنكارِ -، فقال: «وأما ابنُ عباسٍ فإنه كرهه حين لم يثبتْ له مسح النبيِّ ﷺ على الخُفَّينِ بعد نُزولِ المائدةِ، فلما ثبتَ له رجعَ إليه» (السنن الكبرى ٢/ ٣٠٨).



٣- الروايةُ الثَّالِثَةُ:

وفي روايةٍ: عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ ﭫ، أنَّهُ قَالَ: **مَسَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَسَلُوا هَؤُلَاءِ الَّذِينَ يَقولونَ في ذلكَ ما يَقولونَ، قَبْلَ المَائِدةِ أَمْ بَعدَها؟ واللهِ، مَا مَسَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الخُفَّيْنِ (إلّا)[1] بَعدَ مَا نَزلتْ عَليْه المَائدةُ، واللهِ، مَا أُبَالِي عَلَى ظَهْرِ خُفٍّ مَسَحْتُ، أَو عَلَى ظَهْرِ عِيرٍ بِالصَّحَرَاءِ.**

۞ **الحكم:** إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

〖خلدف ١٤٦〗.

السند:

قال الخلديُّ: أخبرنا القاسم، حدثنا مخول، حدثنا صباح المزني، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: القاسمُ، وهو: ابنُ محمدِ بنِ حمادٍ الكوفيُّ الدَّلالُ، ضَعَّفَهُ الدارقطنيُّ في (سؤالات الحاكم ١٦٠)

وفيه: مخول بن إبراهيم، قال الذهبيُّ: «رافضيٌّ بغيضٌ، صدوقٌ في نفسِهِ» (الميزان ٨٣٩٨). وانظر: (لسان الميزان ٧٦٣١).

و(صباح المزنيُّ)، هو: صَبَّاحُ بنُ يحيى، وَثَّقَهُ الدارقطنيُّ (سؤالات البرقاني ٢٣٠)، وقال أبو حاتم: «شيخٌ» (الجرح والتعديل ٤/ ٤٤٢)، وقال البخاريُّ: «فيه نظر» (التاريخ الكبير ٤/ ٣١٤)، وقال ابنُ حِبانَ: «كان ممن

(١) قال محقق الكتاب: «هكذا في الأصل، ولعلَّ الصواب حذفها ليستقيم المعنى».

يُخطئُ حتَّى خرجَ عن حدِّ الاحتجاجِ به إذا انفردَ» (المجروحين ١/ ٣٧٧)، وقال الذهبيُّ: «متروكٌ، بل متهم» (ميزان الاعتدال ٢/ ٣٠٦).

ولا يُعرفُ هل سَمِعَ من عطاءٍ قبلَ الاختلاطِ أم بعده.

وقد خالفَ أبا عوانةَ فرواه عن عطاءٍ وغيَّرَ في معناه، في موضعين في قوله: «**واللهِ، مَا مَسَحَ رسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الخُفَّينِ (إلّا) بَعدَ مَا نَزَلَتِ المَائِدَةُ**»، وقوله: «**واللهِ، مَا أُبالِي عَلَى ظَهْرِ (خُفٍّ مَسَحْتُ) أَو عَلَى ظَهْرِ عِيرٍ بالصَّحَراءِ**»، وانظر الرواية السابقة، ولعلَّ هذا من عطاءٍ أو ممن ذكرناهم في هذا الإسناد.



[٢٤٥٢ط] حديثُ ابنِ مَسْعُودٍ:

عَنْ عَبْدِ الله بنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: «**مَنْ رَغِبَ عَنِ المَسْحِ فَقَدْ رَغِبَ عَنْ سُنَّةِ مُحَمَّدٍ** ﷺ».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ.

التخريج:

[طب (١٠/ ٧١/ ٩٩٨٢)].

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرميُّ، ثنا عبد الله بن عمر ابن أبان، ثنا يوسفُ بنُ عطيةَ، عن أبي حمزةَ، عن إبراهيمَ، عن علقمةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عِللٍ:

الأُولى: يوسفُ بنُ عطيةَ، «متروكٌ» كما في (التقريب ٧٨٧٤).

وبه ضَعَّفَهُ الهيثميُّ في (مجمع الزوائد ١٣٧١).

الثانيةُ: أبو حمزةَ، هو: ميمون الأعور، وهو «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٧٠٥٧).

الثالثة: أن هذا اللفظَ إنما يُعْرَفُ عن إبراهيمَ النخعيِّ من قولِهِ.

فقد رواه ابنُ سعدٍ في (الطبقات ٨/ ٣٩٢) قال: أخبرنا أحمد بن عبد الله ابن يونس، قال: حدثنا فضيلُ بنُ عياضٍ، عن مغيرةَ عن إبراهيمَ... به من

قوله.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقات رجال الشيخين، فهو أَولى بالصوابِ، وإن تُكلِّمَ في عنعنةِ المغيرةِ عن إبراهيمَ.



[٢٤٥٣ط] حديثُ البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ:

عَنِ البَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَزَلْ يَمْسَحُ [عَلَى الخُفَّيْنِ] قَبْلَ نُزُولِ المَائِدَةِ وَبَعْدَهَا، حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ».

۞ الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ: ابنُ عَدِيٍّ، والزيلعيُّ، والهيثميُّ.

التخريج:

〔طس ٥٥٣٧ "واللفظ له" / عد (٦/ ٦٤) "والزيادة له" / متفق ٩٨٦〕.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، قال: ثنا إبراهيم بن إسحاق الصينيُّ، قال: ثنا سوار بن مصعب، عن مطرف بن طريف، عن أبي الجهم، عن البراء بن عازب.. به.

ومداره عندهم على سوار... به[(١)].

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديث عن مطرف إلَّا سوار».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: سوارُ بنُ مُصْعَبٍ الهمدانيُّ، وهو «متروكٌ». انظر (لسان الميزان ٣٧٣٦).

وبه ضَعَّفَهُ ابنُ عَدِيٍّ، فَذَكَرَهُ في مَناكيرِهِ، ثم قال: «ولسوار غير ما ذكرتُ

(١) إلا أنه جاء في إسناد الخطيب في (المتفق): «سوار بن مصعب، عن مطرف بن أبي الجهم، عن البراء بن عازب» وقوله: «مطرف بن أبي الجهم» خطأ، والصواب: «مطرف، عن أبي الجهم».

منَ الحديثِ، وعامةُ ما يرويه ليستْ بمحفوظةٍ، وهو ضعيفٌ كما ذكروه» (الكامل ٦/ ٦٤)، **وتبعه الزيلعيُّ** في (نصب الراية ١/ ١٧٠).

وقال الهيثميُّ: «فيه: سوار بن مصعب، وهو مجمعٌ على ضَعْفِهِ» (مجمع الزوائد ١٣٧٧).

وفي سندِ الطبرانيِّ: إبراهيمُ بنُ إسحاقَ الصينيُّ، قال عنه الدارقطنيُّ: «متروكُ الحديثِ» (لسان الميزان ١٨).

وقد توبع من (عبدِ العزيزِ بنِ النعمانِ الموصليِّ) كما أخرجه ابنُ عَدِيٍّ في (كامله)، والخطيبُ في (المتفق)، قال عنه أبو حاتم: «مجهولٌ» (الجرح والتعديل ٥/ ٣٩٨)، وقال الذهبيُّ: «حسنُ الحديثِ» (ميزان الاعتدال ٥١٣٥).

ولحديثِ البراءِ رواياتٌ أُخرَى ستأتي في باب «مدة المسح على الخفين»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٤٥٤ط] حديثُ سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ:

عَنْ سَمُرَةَ بنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ».

۞ **الحكم: المسحُ عَلَى الخُفَّينِ ثابتٌ في غَيرِ ما حَديثٍ كما سبقَ، وهذا إسنادُهُ ضعيفٌ، ومعلولٌ بالوقفِ.**

التخريج:

﴿صحا ٣٥٨٥ / طيو ٣٨٢، ٦٢٢﴾.

السند:

قال أبو نُعَيمٍ: حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن، ثنا محمد بن الحسن ابن سماعة، ثنا أبو نعيم، ثنا سعيد بن عبيد الطائي، عن علي بن ربيعة، عن سليمان بن سمرة بن جندب، عن أبيه، به.

ورواه الطيوريُّ في (الطيوريات)، من طريق الحسن بن جعفر السمسار، قال: حدثنا محمد بن الحسن بن سَماعة، ... به.

فمداره عندهما على محمد بن الحسن بن سماعة، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأُولى: سليمانُ بنُ سمرةَ، ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٤/ ٣١٤)، وجهل حاله ابن القطان في (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٣٦٧)، وقال ابنُ دَقِيقٍ: «لم يُعَرِّفْ ابنُ أبي حاتمٍ بحالِهِ» (نصب الراية ٢/ ٣٧٦)، وقال ابنُ حَجرٍ: «مقبولٌ» (التقريب ٢٥٦٩)، وقال الألبانيُّ: «مجهولُ الحالِ» (الضعيفة ١٢/ ٥).

الثانيةُ: ابنُ سَماعةَ، ضَعَّفَهُ الدارقطنيُّ (ميزان الاعتدال ٧٤٠٨)، وقد خولف فيه، وهي:

العلةُ الثالثةُ: فقد رواه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه ١٩١٤): عن أبي نُعَيمٍ، عن سعيد بن عبيد، ... به موقوفًا من فعلِ سَمُرةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



[٢٤٥٥ط] حديثُ عِصْمَةَ بنِ مَالِكٍ:

عَنْ عِصْمَةَ بنِ مَالِكٍ الخَطْمِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في بَعْضِ سِكَكِ المَدِينَةِ فَانْتَهَى إلى سُبَاطَةِ قَوْمٍ، فقال: «**يا حُذَيفَةُ، اسْتُرْنِي**»، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَالَ قَائِمًا، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ، **فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفِّ، وَصَلَّى**.

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا السياقِ، وضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ.

التخريج:

﴿طب (١٧/ ١٧٩/ ٤٧٢)﴾.

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ في «باب البول قائمًا»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٤٥٦ط] حديثٌ آخَرُ عَنْ بُرَيْدَةَ:

عَنْ بُرَيْدَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّجَاشِيَّ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُفَّينِ أَسْوَدَينِ سَاذَجَينِ، **فَلَبِسَهُمَا ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا** [وَصَلَّى].

۞ **الحكم: منكرٌ، وضَعَّفَهُ:** أحمدُ، والعقيليُّ، وابنُ عَدِيٍّ، وابنُ القيسرانيِّ، والذهبيُّ.

التخريج:

﴿د ١٥٤ "واللفظ له" / ت ٣٠٢٧ / جه ٥٥٤ ، ٣٦٤٥ / حم ٢٢٩٨١ / ش ١٨٧٣، ٢٥٦٨٦ / بز ٤٣٩٢، ٤٣٩٣ / سعد (١/ ٤١٤) / مشكل ٤٣٤٧ / عق (٢/ ٢٠/ ٢١) "والزيادة له" / عد (٤/ ٤٧٧) / خل ٣٧٥، ٣٧٦ / محد (٢/ ٢٧٧) / صحا ١٢٦١ / هق ١٣٥٨ / هقد ٦٣٨ / بغ ٣١٥٠ / كما (٥/ ٤٨٢) / مقط (٢/ ٥٧٠) / شما ٧٤ / ني ٤٦ / تخ (٣/ ١٠٧) / تي ٤٨٣٤ / فقط (أطراف ١٥٠١) / كر (٤/ ٢٠٧ - ٢٠٨) / مغلطاي (٢/ ٢٢٧) / حبش (صـ ١١٩)﴾.

السند:

قال أبو داود: حدثنا مسدد، وأحمد بن أبي شعيب الحراني، قالا: حدثنا وكيع، حدثنا دلهم بن صالح، عن حجير بن عبد الله، عن ابن بريدة، عن أبيه: أن النجاشيَّ أهدى . . . به

وأخرجه ابن سعد: عن الفضل بن دكين، أخبرنا دلهم بن صالح، حدثني رجلٌ، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه. . . به.

وأخرجه البزارُ (٤٣٩٢) - وعنه أبو الشيخ في (أخلاق النبي ٣٧٦) -،

عن محمد بن مرداس الأنصاريِّ، قال: نا [يَحيَى بنُ كَثِيرٍ][(١)]، حدثنا الجُريريُّ، عن عبدِ اللهِ بنِ بُريدةَ، عن أبيه، به.

ومداره عند الباقين عن دَلْهَمِ بنِ صَالحٍ، عن حُجَيْرِ بنِ عبدِ اللهِ، عن عبدِ اللهِ بنِ بريدةَ، عن أبيه، به.

قال أبو داود: «هذا مما تفرَّدَ به أهلُ البصرةِ[(٢)]».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عللٍ: اثنان في السندِ، وواحدةٌ في المتنِ:

---

(١) سقط [يَحيَى بنُ كَثِيرٍ] من (مسند البزار) وأثبتناه من (أخلاق النبي) لأبي الشيخ.

(٢) **قال صاحب (عون المعبود ١/ ٢٦٢):** «فاعلم أن قول المؤلف الإمام: «هذا مما تفرد به أهل البصرة»؛ فيه مسامحة ظاهرة؛ لأنه ليس في هذا السند أحد من أهل البصرة إلا مسدد بن مسرهد. وما فيه إلا كوفيون، أو من أهل مروٍ، كما صرَّح به السيوطيُّ، و(مسدد) لم يتفرد به، بل تابعه أحمد بن أبي شعيب الحراني، كما في رواية المؤلف، وتابعه أيضًا: هناد، كما في رواية الترمذيِّ، وأيضًا: علي بن محمد، وأبو بكر بن أبي شيبة، كما في (ابن ماجه). وأما شيخ مسدد - أعني: وكيعًا - أيضًا: لم يتفرد به، بل تابعه محمد بن ربيعة، كما في الترمذيِّ، فإنما التفرد في (دلهم ابن صالح) وهو كوفي.

قال السيوطيُّ: «فالصوابُ أن يقالَ: هذا مما تفرد به أهل الكوفة، أي: لم يروه إلا واحد منهم». انتهى.

والحاصل: أنه ليس في رواة هذا الحديث بصري سوى مسدد، ولم يتفرد هو، فنسبة التفرد إلى أهل البصرة وهْمٌ من المؤلف الإمام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والله أعلم. اهـ.

قلنا: بريدة بن الحصيب سكن المدينة، ثم انتقل إلى البصرة، كما في (تهذيب الكمال ٤/ ٥٤).

وعبد الله بن بريدة نزل البصرة كذلك، كما في (تهذيب التهذيب ٥/ ١٥٨).

فأما العلةُ الأُولى في الإسنادِ فهي: حُجيرُ الكنديُّ، لا يُعْرَفُ، ولم يروِ عنه غير دَلهم، ولا يُعْرَفُ إلَّا في هذا الحديثِ؛ ولذَا قال أحمدُ: «لا أَعرفه» (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٢٧)، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «ليسَ بالمعروفِ» (الكامل ٣/ ١٠٨)، ومع ذلك ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٦/ ٢٤٤) على قاعدتِهِ في توثيقِ المجاهيلِ، وقال ابنُ حَجَرٍ: «مقبولٌ» (التقريب ١١٤٨)، وقال الذهبيُّ في (الكاشف ٩٥٤): «صدوقٌ»، وفي (ميزان الاعتدال ١٧٥٨): «يُجهلُ، وحسَّنَ له الترمذيُّ»، وقال في (ديوان الضعفاء ٨٥٤)، وفي (المجرد في رجال ابن ماجه ٤٧٤): «مجهولٌ»، وقال في (المهذب في اختصار السنن ١/ ٢٨٢): «لا يُعْرَفُ».

العلةُ الثانيةُ: دَلهمُ بنُ صَالحٍ؛ مختلفٌ فيه، قال أحمدُ: «منكرُ الحديثِ» (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٢٧)، وضَعَّفَهُ ابنُ مَعينٍ (تاريخ ابن معين رواية الدوري ١٧٥٨)، وقال أبو زرعةَ: «ضعيفُ الحديثِ» (سؤالات البرذعي ٢٣١)، وقال النسائيُّ: «ليس بالقويِّ» (الضعفاء والمتروكون ١٨٥)، وقال ابنُ حِبَّانَ: «منكرُ الحديثِ جدًّا، يَنْفَرِدُ عنِ الثقاتِ بما لا يشبه حديث الأثبات» (المجروحين ١/ ٣٦١) ، وضَعَّفَهُ السَّاجيُّ (إكمال تهذيب الكمال ٤/ ٢٨٠)، وضَعَّفَهُ البيهقيُّ في (السنن الكبرى ٥٤٨٨)، ولكن قال العجليُّ: «لا بأس به» (إكمال تهذيب الكمال ٤/ ٢٨١)، وقال أبو داود: «ليس به بأس» (سؤالات الآجري ١١٠)، إلا أن مغلطاي نقل في (إكمال تهذيب الكمال ٤/ ٢٨١)، عنِ الآجريِّ عن أبي داودَ أنه قال فيه: «ليس بذاك»؛ فالله أعلم بالصواب.

وقال الدارقطنيُّ: «صالح» (سؤالات البرقاني ١٤٥)، وقال مرة: «ضعيف» (إكمال تهذيب الكمال ٤/ ٢٨١)، وقال الذهبيُّ: «حسنُ الحديثِ، ضَعَّفَهُ

ابنُ مَعينٍ» (ديوان الضعفاء ١٣٥٧)، وقال في (الكاشف ١٤٧٨): «يحيى فيه ضعفٌ، وقال أبو داود: ليس به بأس»، وقال في (المهذب في اختصار السنن ١/ ٢٨٢): «فيه لين».

والمعتمدُ: أنه ضعيفٌ، كما في (التقريب ١٨٣٠).

وبالعلتين السابقتين أعلَّ الحديثَ الإمامُ أحمدُ فقال: «هذا حديثٌ منكرٌ»، قال: «وحُجيرُ بنُ عبدِ اللهِ: لا أَعرفه في غيرِ هذا، ودَلْهمُ بنُ صَالِحٍ كوفيٌّ منكرُ الحديثِ» (شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٢٧).

وسيأتي ذِكْرُ العلةِ الثالثةِ في معرضِ الكلامِ على شاهدِ المغيرةِ.

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «ولدَلهَم حديثٌ قليلٌ مع ما ذكرته، وزعم ابنُ مَعينٍ أنه ضعيفٌ، وعندي أنه ضَعَّفَهُ لأجلِ حديثِ بُريدةَ لمعنيين:

أحدهما: روايته عن حجير بن عبد الله، وحجيرٌ ليس بالمعروفِ.

والثاني: أنه ذَكَرَ في متنه «أَنَّ النَّجَاشِيَّ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُفَّينِ أَسْوَدَينِ سَاذَجَينِ»، وذِكْرُ الخُفِّ، إنما ذُكِرَ في هذا الحديثِ، وفي حديثٍ آخر، لعلَّ هذا الطريق خير من ذلك، وهو من حديثِ ابنِ عَبَّاسٍ» (الكامل ٤/ ٤٧٨). **وتبعه ابنُ القيسراني** في (ذخيرة الحفاظ ٢/ ٦٢٤).

وضَعَّفَهُ أيضًا الذهبيُّ في (المهذب في اختصار السنن ١/ ٢٨٢).

ومع ما ذكرناه من عللِ هذا الحديثِ فقد حَسَّنَهُ الترمذيُّ، والألبانيُّ في (صحيح أبي داود ١٤٤)!.

قال الدارقطنيُّ: «تفرَّدَ به حُجَيرُ بنُ عبدِ اللهِ عنِ ابنِ بُريدةَ، ولم يروه عنه غير دَلْهَم بن صَالحٍ» (الأطراف ١٥٠١).

قلنا: وليس كذلك؛ فقد رواه البزارُ في (مسنده ٤٣٩٢) - ومن طريقه: أبو الشيخ الأصبهاني في (أخلاقِ النبيِّ ٣٧٦) - قال: حدثناه محمد بن مرداس الأنصاريُّ، قال: نا [يحيى بن كثير][1]، حدثنا الجريريُّ، عن عبدِ اللهِ بنِ بريدةَ، عن أبيهِ، عن النبيِّ ﷺ.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لا يتقوى به الطريق الأول؛ إذ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأُولى: ابنُ مِرْدَاسٍ، قال أبو حاتم: «مجهولٌ» (الجرح والتعديل ٨/ ٩٧)، وذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٩/ ١٠٧)، وقال: «مستقيمُ الحديثِ»، وقال ابنُ حَجَرٍ: «مقبولٌ» (التقريب ٦٢٧٨).

العلةُ الثانيةُ: يحيى بنُ كَثِيرٍ، هو: أبو النضرِ، «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٧٦٣١).

الثالثةُ: الجُريريُّ، هو: سعيدُ بنُ إِيَاسٍ، ثقةٌ، لكنه اختلطَ قبل موته بثلاثِ سنينَ، والغالبُ أن يحيى هذا سَمِعَ منه بعدما اختلطَ، انظر كلامَ العجليِّ في (تهذيب التهذيب ٤/ ٧).

وله طريقٌ آخرُ لكنه وَاهٍ، ومَرَدُّهُ إلى الطريقِ الأولِ كما سَنُبَيِّنُهُ في الروايةِ التاليةِ.

أما عنِ الشاهدِ الذي ذَكَرَهُ البيهقيُّ، فقد أخرجه في (الكبرى) - وسوف يأتي ذِكْرُهُ - من طريقِ العباسِ الدوريِّ: ثنا عمر بن حفص بن غياث، ثنا أبي، عنِ الشيبانيِّ (وهو: أبو إسحاقَ)، عنِ الشعبيِّ، عنِ المغيرةِ بنِ شعبةَ . . .

(١) سقط [يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ] من (مسند البزار) وأثبتناه من (أخلاق النبي) لأبي الشيخ فقد رواه عن البزار.

الحديث.

وفيه: «فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَ المُغيرَةِ بنِ شُعْبَةَ: يَا مُغيرَةُ بنُ شُعْبَةَ، وَمِنْ أَيْنَ كَانَ للنَّبِيِّ ﷺ خُفَّانِ؟ قَالَ: فَقَالَ المُغيرَةُ: أَهْدَاهُمَا إِلَيْهِ النَّجَاشِيُّ».

قال البيهقيُّ: «والشعبيُّ إنما روى حديثَ المسحِ عن عروةَ بنِ المغيرةِ، عن أبيه، وهذا شاهدٌ لحديثِ دَلهَمِ بنِ صَالحٍ، واللهُ أعلمُ» (السنن الكبرى ١٣٥٩).

قلنا: ولكن هذا الحديث معلولٌ، قد خولف فيه حفص - وهو مُتَكَلَّمٌ في حفظه -:

فرواه الترمذيُّ (١٧٦٩) وغيرُهُ - كما سيأتي - من طريق يحيى بن زكريا ابن أبي زائدةَ، عن الحسن بن عياش، عن أبي إسحاقَ الشيبانيِّ، عنِ الشعبيِّ، عنِ المغيرةِ: أَنَّ الَّذِي أَهْدَاهُمَا لَهُ دِحْيَةُ الكَلْبِيُّ.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُهُ ثقاتٌ، فالحسنُ بنُ عَيَّاشٍ وَثَّقَهُ ابنُ مَعينٍ، والنسائيُّ، والعجليُّ، وابنُ حِبانَ، وقال الطحاويُّ: «ثقةٌ حجةٌ»، (تهذيب التهذيب ٢/ ٣١٣)، وقال الترمذيُّ عن هذا الحديث: «حسنٌ غريبٌ» **وصَحَّحَهُ الألبانيُّ** في (صحيح أبي داود ١٤٤).

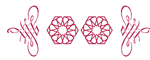
وقد توبع ابن عياشٍ عليه، فرواه الطبرانيُّ في (الكبير ٢٠/ ٤١٣/ ٩٩٢) من طريقِ إسحاقَ بن أبي إسحاقَ الشيبانيِّ، عن أبيه... به، مثل رواية ابن عياشٍ.

وذكر الدارقطنيُّ في (العلل ٣/ ٢٩٠) أن الشيبانيَّ إنما ذكر فيه دحية الكلبي.

ورواه جابرٌ الجعفيُّ، عنِ الشعبيِّ، عن دحيةَ: أَنَّهُ أَهْدَى...» الحديث، وسيأتي.

فتبينَ بذلك كلِّه: أن الذي أَهْدَى الخُفَّينِ إنما هو دِحيةُ، وليسَ النجاشيُّ، وهذه هي علةُ المتنِ التي أشرنا إليها، ولا يمكنُ الجمعُ بأن كلا منهما أهدى ذلك؛ لأن المخرجَ في رواية الشعبيِّ واحدٌ ولَا بُدَّ منَ الترجيحِ، وإذا ترجحتْ روايةُ ابنِ عياشٍ - لكونه ثقة متابع في مقابل الكلام في حفظ حفص - فيكونُ ذِكرُ النجاشيِّ في حديثِ بُريدةَ منكرًا؛ لضعفِ رواتِهِ، ومخالفته لما ثبتَ عنِ المغيرةِ، والله أعلم.

وقال العقيليُّ: «المسحُ على الخُفَّينِ ثابتٌ صحيحٌ من غيرِ وجهٍ، وأما الراويةُ في خُفَّي النجاشيِّ الذي أَهْدَاهُمَا إلى النبيِّ ﷺ (ففيها)[1] لينٌ» (الضعفاء الكبير ٢/ ٤٤).



(١) وقع في المطبوع: «ففيهما»، والصوابُ المثبتُ، لأن المقصودَ (الرواية) وهي مفرد.

١- روايةٌ مُطَوَّلَةٌ:

وفي روايةٍ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ بُرَيدَةَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّجَاشِيَّ كَتَبَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: إِنِّي قَدْ زَوَّجْتُكَ امْرَأَةً مِنْ قَوْمِكَ، وَهَيَ عَلَى دِينِكَ، أُمَّ حَبِيبَةَ بِنْتَ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَهْدَيْتُ لَكَ هَدِيَّةً جَامِعَةً، قَمِيصًا، وَسَرَاوِيلَ، وَعِطَافًا، وَخُفَّينِ سَاذَجَينِ، **فَتَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَسَحَ عَلَيهِمَا**. قَالَ سُلَيمَانُ: قُلْتُ لِلْهَيثَمِ: مَا العِطَافُ؟ قَالَ: الطَّيلَسَانُ.

الحكم: ضعيفٌ جدًّا بهذا التمام.

التخريج:

[خل ٢٨٥ / نبغ ٧٧٥]

السند:

قال أبو الشيخ - ومن طريقه: البغويُّ في (الأنوار في شمائل النبي المختار ٧٧٥) -: حدثنا إبراهيم بن محمد بن علي الرازيُّ، نا سليمان بن داود القزازُ، نا الهيثم بن عدي، نا دلهم بن صالح، قال: سمعت عبد الله ابن بريدة، به.

قال سليمان عَقِبَهُ: قلتُ للهيثم: أليس بينهما رجل؛ ابن حجيرة؟ قال: قوَّمه لي وسدَّده: ابن حجيرة.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ آفتُهُ: الهيثمُ بنُ عَدِيٍّ، كَذَّبَهُ البخاريُّ وغيرُهُ منَ الأئمةِ. انظر: (لسان الميزان ٨٣١٢).

و(دَلْهَمُ) إنما أَخَذَهُ من حجير بن عبد الله، عنِ ابنِ بُريدةَ كما سبقَ،

وقولُهُ هنا: «سمعتُ ابنَ بُريدةَ» إنما هذا من قِبَلِ الهيثمِ، وقد سبقَ الكلامَ على باقي الإسناد.



[٢٤٥٧ط] حديثُ عَائِشَةَ:

عَنْ أَبِي عَمَّارٍ، قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ: إِنَّ عَلِيًّا يَقُولُ: وَاللَّهِ مَا أُبَالِي أَمَسَحْتُ عَلَى خُفِّي، أَوْ أَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ خِمَارٍ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: «**مَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ بَعْدَ نُزُولِ المَائِدَةِ** [**حَتَّى لَحِقَ بِاللَّهِ** ﷻ]».

۞ الحكم: منكرٌ.

التخريج:

﴿طش ١٥٠٤ "واللفظ له" / قط ٧٤٦ "والزيادة له"﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا واثلة بن الحسن العرقي، ثنا كثير بن عبيد، ثنا بقية، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن عبدة بن أبي لبابة، عن أبي عمار، ... فذكره.

وأخرجه الدارقطنيُّ فقال: حدثنا الحسين، حدثنا ابن حنان، نا بقية، نا أبو بكر بن أبي مريم، نا عبدة بن أبي لبابة، عن محمد الخزاعي، عن عائشةَ، مقتصرًا على قولِ عائشةَ.

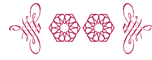
التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: أبو بكر بن أبي مريم، وهو «ضعيفٌ، وكان قدِ اختلطَ» كما في (التقريب ٧٩٧٤).

أما بقية: فهو وإن كان يُسوِّي، إلا أنه تُوبع كما في الروايةِ الآتيةِ.

وقد صحَّ عن عليٍّ وعائشةَ خلاف هذا، فروى مسلمٌ في (الصحيح ٢٧٦): عَنْ شُرَيْحِ بْنِ هَانِئٍ، قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنِ المَسْحِ عَلَى

الخُفَّينِ، فَقَالَتْ: عَلَيْكَ بِابْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَسَلْهُ فَإِنَّهُ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَسَأَلْنَاهُ فَقَالَ: «جَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ». وسيأتي تخريجُهُ في «باب التوقيت في المسح على الخفين».



١- روايةٌ مُطَوَّلَةٌ:

وفي روايةٍ: عَنْ مُحَمَّدٍ الخُزَاعِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهُ بَلَغَهَا أَنَّ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالِبٍ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: وَجَبَ الوُضُوءُ إِذَا خَلَعَ الخُفَّيْنِ عَلَى كُلِّ حَاضِرٍ، وَبَادٍ، فَأَرْسَلَتْ مُحَمَّدًا الخُزَاعِيَّ إِلَيْهِ، فَقَالَتْ: قُلْ لَهُ: أَنْشُدُكَ اللَّهَ، هَلْ عَلِمْتَ مَا عَمِلَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ نُزُولِ المَائِدَةِ؟، قَالَ: لَا، وَمَا الَّذِي عَمِلَ بِهِ؟ قَالَ: «**إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ بَعْدَ نُزُولِ المَائِدَةِ، حَتَّى قَبَضَهُ اللَّهُ تَعَالَى**»، فَقَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: عَائِشَةُ أَعْلَمُ بِمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ.

❁ الحكم: منكر.

التخريج:

﴿طش ١٥٠٣﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا أحمد بن عبد الوهاب بن نجدة، ثنا أبو اليمانِ الحكمُ بنُ نَافعٍ، ثنا أبو بكرِ بنُ أبي مريمَ، عن عبدةَ بنِ أبي لُبابةَ، عن محمدٍ الخزاعيِّ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ ومتنُهُ منكرٌ، كما بيَّنَّاهُ في الروايةِ السابقةِ.

وقد رواه أبو منصورٍ البغداديُّ في (كفايته) - كما في (الإجابة للزركشي ١/ ٨٥) - من طريق محمد بن خير، عنِ ابنِ أبي مريمَ، . . . به، وذكر فيه أن الَّذي أَبلغَ عائشةَ هو أُبيُّ بنُ كعبٍ، فزادَ في السندِ أُبيًّا، وجاءَ فيه بلفظِ: المسح على (**التَّسَاخَيْنِ**)، بدل (**الخُفَّينِ**)، **ثم قال الزركشي**: «وهذا الحديثُ لا يصحُّ فإنَّ مسلمًا روى في (صحيحه). . .»، وذكر حديثَ شريحٍ المذكور آنفًا.



[٢٤٥٨ط] حديثُ عَلِيٍّ:

عَنْ يَزِيدَ بْنِ بِلَالٍ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا بَالَ ثُمَّ غَسَلَ ذَكَرَهُ، وَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا، وَمَسَحَ رَأْسَهُ، وَأَخَذَ حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ، فَقَالَ بِهَا هَكَذَا وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ، وَقَالَ: «**هَكَذَا كَانَ وُضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ** ﷺ».

❁ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

﴿تخ (٧/ ٢٣٥) / بز ٩٢٣ "واللفظ له"﴾.

السند:

قال البزار: حدثنا محمد بن عبد الرحيم، قال: نا عبد الصمد بن النُّعْمَانَ، قال نا كيسان أبو عمر، عن مولاه يزيد بن بلال، ... به.

وأخرجه البخاريُّ في (التاريخ الكبير)، من طريق كيسان، ... به.

التحقيق

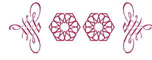
هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأُولى: يزيدُ بنُ بلالٍ، قال البخاريُّ: «فيه نظر»، وقال الأزديُّ: «منكرُ الحديثِ» (تهذيب التهذيب ١١/ ٣١٦)، وقال ابنُ حِبانَ: «منكرُ الحديثِ، يروي عن عليٍّ ما لا يُشبهُ حديثه، لا يجوزُ الاحتجاجُ به إذا انفردَ، وإن اعتبرَ به معتبرٌ فيما وافقَ الثقاتِ من غيرِ أن يَحتجَّ به؛ لم أرَ بذلكَ بأسًا» (المجروحين ٣/ ١٠٥)، وقال الدارقطنيُّ: «غيرُ معروفٍ» (سنن الدارقطني ٣/ ١٩٢)، وقال الذهبيُّ: «حديثُهُ منكرٌ» (ديوان الضعفاء ٤٧١٢)، وقال في (الميزان ٩٦٧٧): «لم يصحَّ حديثُهُ»، وقال ابنُ حَجَرٍ: «ضعيفٌ» (التقريب

٧٦٩٦).

وانفردَ العجليُّ فوَثَّقَهُ! (٢٠٠٦).

الثانيةُ: كيسان أبو عمر، ضعيفٌ، كما في (التقريب ٥٦٧٧).



١- روايةُ عَلْقَمَةَ:

وفي روايةٍ: عَنْ عَلْقَمَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ خَارِجًا يَومَ الجُمُعَةِ مِنَ السُّدَةِ، فَتَوَضَّأَ لِلصَّلَاةِ، فَقُلْنَا: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ، تَمْسَحُ عَلَى الخُفَّيْنِ؟ فَقَالَ: «**كَيفَ لَا أَمْسَحُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ مَسَحَ**».

۞ **الحكم: مرفوعُهُ صحيحٌ لشواهدِهِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

〚غبز ١٦٧〛.

السند:

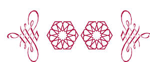
قال ابنُ المظفرِ في (غرائبِ مالكٍ): حدثنا أبو يعقوبَ إسحاقُ بنُ عبدِ اللهِ ابنِ سلمةَ، نا محمدُ بنُ تمام بنِ عباسِ بنِ سَابقٍ، نا عبدُ العزيزِ بنُ قَيسٍ، نا الأعمشِ، عن إبراهيمَ، عن علقمةَ، ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: عبدُ العزيزِ بنُ قَيسِ بنِ عبدِ الرحمنِ، قال ابنُ حَجَرٍ: «مقبولٌ» (التقريب ٤١١٨).

ومحمدُ بنُ تمامِ بنِ عباسِ بنِ سَابقٍ، وإسحاقُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ سلمةَ: لم نقفْ لهما على ترجمةٍ.

والمسحُ ثبتَ عنِ النبيِّ ﷺ في أحاديثَ كثيرةٍ كما سبقَ.



٢- روايةُ: «أَمَرَنِي»:

وفي روايةٍ: عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالمَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ**».

۞ **الحكم:** إسنادُهُ سَاقطٌ، وضَعَّفَهُ: الغسانيُّ.

التخريج:

[قط ٧٨٤].

السند:

قال الدارقطنيُّ: نا أحمد بن محمد بن سعيد، نا يعقوب بن يوسف بن زياد، نا (حسين)[1] بن حماد، عن أبي خالدٍ، عن زيدِ بنِ عليٍّ، عن أبيه، عن جدِّه، عن عليٍّ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ سَاقطٌ؛ فيه: أبو خالدٍ، عمرُو بنُ خالدٍ الواسطيُّ، قال أحمد: «كذَّابٌ، يروي عن زيدِ بنِ عليٍّ، عن آبائه، أحاديثَ موضوعةً»، وكذلك كذَّبه ابنُ مَعينٍ وأبو داودَ، واتَّهَمَهُ بالوضعِ إسحاقُ بنُ راهويه وأبو زرعةَ، وقال أبو حاتم، والنسائيُّ، والدارقطنيُّ: «متروكٌ». انظر (تهذيب التهذيب ٨/ ٢٦ - ٢٧). ولخَّصَ حالَهُ ابنُ حَجَرٍ فقال: «متروكٌ، ورَمَاهُ وكيعٌ بالكذبِ» (التقريب ٥٠٢١).

قلنا: بل رَمَاهُ بالكذبِ ووضعِ الحديثِ غيرُ واحدٍ كما سبقَ بيانُهُ؛ ولذا قال الذهبيُّ: «كذَّبُوه» (الكاشف ٤١٥٠).

(١) لعل الصواب: «حسن»، وانظر التحقيق.

وذكر هذا الحديثَ الغسانيُّ في (تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني ١٣٨)، وقال: «أبو خالد هو: عمرو بن خالد متروكٌ». ولعلَّ هذا كلام الدارقطنيِّ نَفْسِهِ، كما جرتِ العادةُ، فسقطَ منَ النُّسخِ المطبوعةِ، أو منَ النُّسخِ التي اعتمدوا عليها، كما مرَّ ذلك كثيرًا.

وفي السندِ أيضًا، ثلاثُ عللٍ أُخرَى:

الأُولى: شيخُ الدارقطنيِّ، أحمد بن محمد بن سعيد، المعروف بابنِ عُقْدَةَ، منَ الحفاظِ، إلا أنه متَّهَمٌ. انظر: (لسان الميزان ٧٥٢).

الثانيةُ: يعقوبُ بنُ يوسفَ بنِ زيادٍ، هو: الضبيُّ الكوفيُّ، ذكره أبو أحمد الحاكمُ في (الأسامي والكنى ١/ ١٧٢)، وابنُ منده في (فتح الباب في الكنى والألقاب ١٦٨)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

الثالثةُ: حسينُ بنُ حمادٍ، هكذا جاءَ اسمه في المطبوع من (سنن الدارقطني)، وفي (إتحاف المهرة ١١/ ٣٤٤)، والذي يظهرُ لنا أنه تصحيفٌ، وصوابُهُ: «حسنُ بنُ حمادٍ»، المعروف بالرواية عن عمرِو بنِ خالدٍ الواسطيِّ، وهو حسن بن حماد البجليُّ: «مستورٌ» كما في (التقريب ١٢٣٢).



[٢٤٥٩ط] حديثُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ العَزِيزِ:

عَنْ عَمْرِو بنِ مُهَاجِرٍ الأَنْصَارِيِّ، عَنْ عُمَرَ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ، أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيهِ، وَعَلَى عِمَامَتِهِ، حَتَّى أَنِّي لأَنْظُرُ إِلَى أَثَرِ أَصَابِعِهِ عَلَى العِمَامَةِ، وَيَقُولُ: «**إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ، وَالخِمَارِ**».

❁ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ لإرسالِهِ.**

التخريج:

〖مرداس (حديث ق ٥٦ / ب)〗.

السند:

قال خَالِدُ بنُ مِرْدَاسٍ: حدثنا إسماعيلُ بنُ عياشٍ، عن عمرِو بنِ مُهاجرٍ، . . . به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، فعمرُو بنُ مهاجرٍ، هو أبو عبيدٍ الدمشقيُّ، مولى الأنصار، كبير حرس عمر بن عبد العزيز، وَثَّقَهُ أحمدُ، وابنُ مَعينٍ، وغيرُ واحدٍ، انظر ترجمته في (الجرح والتعديل ٦/ ٢٦١)، و(تاريخ الإسلام ٣/ ٧١٧). وإسماعيلُ بن عياشٍ روايتُهُ عن الشاميين مستقيمةٌ.

إلا أنه ضعيفٌ لإرسالِهِ، فعمرُ بنُ عبدِ العزيزِ تابعيٌّ لم يدركِ النبيَّ ﷺ.

إلا أنَّ مَتْنَهُ صحيحٌ لشواهدِهِ.



[٢٤٦٠ط] حديثُ مَوْلًى لِرَسُولِ اللهِ:

عَنْ مَوْلًى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَال: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْنِ لَهُ أَسْوَدَيْنِ**».

❁ الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

﴿عد (١٠/ ٥٠٩)﴾.

السند:

قال ابنُ عَدِيٍّ: حدثنا عبد الله بن [محمد بن ياسين، حدثنا][(١)] محمد بن معاوية الأنماطيُّ، حدثنا محمد بن سلمة، عن يحيى بنُ أبي أُنَيسةَ، عن أبي إسحاقَ، عن مولى لرسولِ اللهِ ﷺ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: يحيى بنُ أَبي أُنَيسةَ، وهو: متروكٌ. انظر: (تهذيب التهذيب ١١/ ١٨٣ - ١٨٤)، وتساهلَ فيه ابنُ حَجَرٍ فقال: «ضعيفٌ» (التقريب ٧٥٠٨).



(١) ما بين المعقوفين أثبتناه من (طبعة الرشد).

[٢٤٦١ط] حديثُ شَبِيبِ بْنِ غَالِبٍ:

عن شَبِيبِ بنِ غَالِبٍ الكِنْدِيِّ، أَنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّين.

۞ الحكم: إسنادُهُ ساقطٌ، ووهَّاهُ ابنُ حَجَرٍ.

التخريج:

〖صحا ٣٧٦٠ / صمند (إصا ٥/ ٦٩)〗.

السند:

رواه يحيى بن يونس - كما في (معرفة الصحابة لأبي نعيم ٣٧٦٠) -، عن عليِّ بنِ قرينٍ، عن حميدِ بنِ محمدٍ الراسبيِّ، عن شبيبِ بنِ حبيبِ بنِ غالبٍ، عن عمِّهِ؛ شَبيبِ بنِ غَالبِ بنِ أسيد، عن أسيد، عن شَبيبٍ... به.

وأخرجه ابن منده - كما في (الإصابة ٥/ ٦٩) -، من طريقِ شَبيبِ بنِ حَبيبِ بنِ غَالبٍ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ سَاقطٌ؛ فيه: عليُّ بنُ قرين، وهو كذَّابٌ يضعُ الحديثِ. انظر: (لسان الميزان ٥٤٦٤).

وبه ضَعَّفَهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ، فقال: «في سندِهِ علي بن قرين وهو وَاهٍ» (الإصابة ٥/ ٦٩).



[٢٤٦٢ط] حديثُ أَبِي مَسْعُودٍ، وَعَلِيٍّ:

عَنْ زَاذَانَ أَبِي عُمَرَ، قَالَ: قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ لِأَبِي مَسْعُودٍ؛ عُقْبَةَ: أَنْتَ المُحَدِّثُ: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ؟**» قَالَ: أَوَ لَيْسَ كَذَاكَ؟ قَالَ: أَقَبْلَ المَائِدَةِ أَوْ بَعْدَهَا؟ قَالَ: لَا أَدْرِي، قَالَ: لَا دَرَيْتَ إِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

۞ **الحكم: باطلٌ، وحَكَمَ عليه بالبطلانِ:** العقيليُّ، - **وأقرَّهُ:** الذهبيُّ -، **وضَعَّفَهُ:** البيهقيُّ، والسيوطيُّ.

التخريج:

[عق (٢/ ٨١)].

السند:

قال العقيليُّ: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، قال: حدثنا زكريا بن يحيى الكسائي، قال: حدثنا إسماعيل بن أبان، عن الصباح المزني، عن حبيبٍ، بياع الملا، عن زَاذَانَ أبي عمرَ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: زكريا بن يحيى الكسائيُّ، وهو «متروكٌ». انظر: (لسان الميزان ٣٢٢٨)،

قال العقيليُّ عقبه: «هذا الحديثُ لا أصلَ لَهُ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيهِ، هذا الحديثُ باطلٌ».

وأقرَّهُ الذهبيُّ في (الميزان ٢/ ٧٦)، **وزادَ:** «قد ثبتَ أنَّ النبيَّ ﷺ مسحَ بعدَ

نزولِ المائدةِ، كما أخبرَ جريرٌ أنه رَآه يمسحُ عليهما».

قال البيهقيُّ: «ولم يصحَّ عن عليٍّ ما رُوي عنه، من إنكارِ المسحِ على الخُفَّينِ» (معرفة السنن والآثار ٢/ ١١٩).

وأعلَّهُ السيوطيُّ فقال: «وفيه: زكريا بن يحيى الكسائيُّ، قال فيه يحيى: رجلُ سوءٍ يُحدِّثُ بأحاديثَ [سوء]» (جمع الجوامع ١٧/ ٥٨٨)، وما بين المعقوفين من (كنز العمال ٢٧٦١٤).



[٢٤٦٣ط] حديثُ أَبِي ذَرٍّ:

عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ (تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ) عَلَى المُوقَينِ، وَالخِمَارِ».

الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

﴿طس ٦٢٢٠ "واللفظ له" / فسوي (إمام ٢/ ٢٠٠) "والرواية له"﴾.

السند:

أخرجه يعقوبُ بنُ سفيانَ الحافظُ في «مشيخته» - كما في (الإمام لابن دقيق العيد ٢/ ٢٠٠)[1] -: عن أبي محمدٍ المسيبِ بنِ واضحٍ السلميِّ، حدثنا مخلدُ بنُ الحسينِ، عن هشامِ بنِ حسانَ، عن حميدِ بنِ هلالٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ الصَّامتِ، عن أبي ذرٍ... به.

ورواه الطبرانيُّ في (المعجم الأوسط) قال: حدثنا محمدُ بنُ عليٍّ الصائغُ، قال: نا المسيبُ بنُ واضحٍ... به.

وقال عقبه: «لم يروِ هذا الحديثَ عن هشامِ بنِ حسانَ إلَّا مخلد بن الحسين، تفرَّدَ به المسيبُ بنُ واضحٍ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: المسيبُ بنُ واضحٍ، قال فيه أبو حاتمٍ: «صدوقٌ يُخطئُ كثيرًا، فإذا قيلَ له لم يقبلْ» (الجرح والتعديل ٨/ ٢٩٤)، وذكره

(١) ولم نقفْ عليه في المطبوع من «المشيخة».

ابنُ حِبانَ في (الثقات ٩/ ٢٠٤) وقال: «كان يُخطئُ»، وضَعَّفَهُ الدارقطنيُّ وغيرُهُ، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «كان النسائيُّ حسنَ الرأي فيه ويقول: الناسُ يؤذوننا فيه»، وفي (مشيخة النسائي ١٧٤) قال: «هو عندي ضعيفٌ».

وساقَ ابنُ عَدِيٍّ له عدةَ أحاديثَ تُستنكرُ، ثم قال: «أرجو أنَّ باقي حديثِهِ مستقيمٌ، وهو ممن يُكْتَبُ حَدِيثُهُ» انظر (اللسان ٦/ ٤٠).

ومع هذا ذكرَهُ ابنُ حزمٍ في (المحلى ٢/ ٥٩) مُحتجًّا به، ولكن علَّقَهُ: عن مخلدِ بنِ الحسينِ عن هشامِ بنِ حسانَ... به، وقال عقبه - وذكر بعضَ شواهدِهِ -: «كلُّهم يروي ذلك عن رسولِ اللهِ ﷺ بأسانيدَ لا معارضَ لها، ولا مَطعنَ فيها» (المحلى ٢/ ٦٠)؛ ولذا قال مغلطاي: «ذكره ابنُ حزمٍ مصححًا له» (شرح ابن ماجه ٢/ ٣٠٠).

فهل عندَ ابنِ حزمٍ متابعٌ ثقة للمسيب بن واضح أم لا؟ الله أعلم، وقد نَصَّ الطبرانيُّ على تفردِ المسيبِ به.

وعلى كلٍّ المتنُ ثابتٌ من وجوهٍ أخرى كما تقدَّم في البابِ.



[٢٤٦٤ط] حديثُ صَفْوَانَ بنِ عَسَّالٍ:

عَنْ صَفْوَانَ بنِ عَسَّالٍ المُرَادِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**صَبَبْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ المَاءَ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ فِي الوُضُوءِ،** [**فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ مِنَ الغَائِطِ وَالبَولِ، إِلاَّ النَّوْمَ، وَإِلَّا الجَنَابَةَ**]».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وأشارَ البخاريُّ إلى ضَعْفِهِ، **وأقرَّه** النوويُّ، **وضَعَّفَهُ:** ابنُ حَجَرٍ، والألبانيُّ، والمسحُ على الخُفَّينِ ثابتٌ صحيحٌ.

التخريج:

﴾جه ٣٩٥ "واللفظ له" / تخ (٣/ ٩٦) / طس ٢٦٨٤ "والزيادة له" / مخلص ٢٧٦٨ / ضيا (٨/ ٤٦، ٣٦، ٣٧، ٣٨) / بز (إمام ٢/ ٤٩) / بحير (ق ١٢ / ب)﴿.

السند:

رواه البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٣/ ٩٦)، وابنُ ماجه (٣٩١) - ومن طريقه الضياء (٣٦) - قالا: حدثنا بشر بن آدم، قال: حدثنا زيد بن الحباب، قال: حدثنا الوليد بن عقبة القيسيُّ، قال: حدثنا حذيفة بن أبي حذيفة الأزديُّ، عن صفوان بن عسال المراديُّ... به. ولم يذكرِ ابنُ ماجه المسحَ عَلَى الخُفَّينِ، وذكرها البخاريُّ دون قولِهِ: (**مِنَ الغَائِطِ**... إلخ).

ورواه الطبرانيُّ في (المعجم الأوسط ٢٦٨٤) قال: حدثنا إبراهيم - يعني: ابنَ أحمدَ بنِ عمرَ الوكيعيَّ -، قال: حدثنا أَبي، قال: حدثنا زيدُ بنُ الحُبابِ، قال: حدثنا الوليدُ بنُ عقبةَ بنِ نزارٍ العنسيُّ... به، وذكره بتمامِهِ.

ومدارُهُ عندهم: على زيدِ بنِ الحُبابِ، ... به.

وقال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديث عن حذيفةَ بنِ أبي حذيفةَ إلا الوليد، تفرَّد به زيدٌ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه عللٌ:

الأُولى: الوليدُ بنُ عُقبةَ، لم يذكروا راويًا عنه إلا زيد بن الحباب، ولم يُوَثِّقْهُ أحدٌ؛ ولذا قال الذهبيُّ: «لا يُعْرَفُ. تفرَّد عنه زيدُ بنُ الحبابِ» (الميزان ٩٣٩٠)، وقال في (الكاشف ٦٠٨٢): «مجهولٌ»، وكذا قال ابنُ حَجَرٍ في (التقريب ٧٤٤٤).

الثانيةُ: حذيفةُ بنُ أبي حذيفةَ، ترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٣/ ٩٦)، ولم يذكرْ فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٤/ ١٨٢) على قاعدتِهِ.

وقال الحافظُ: «مقبولٌ» (التقريب ١١٥٥). أي: حيثُ يُتابعُ؛ وإلا فلينٌ، ولم يُتابعْ هنا.

الثالثة: بشرُ بنُ آدمَ، وهو: ابنُ يزيدَ البصريُّ، قال فيه الحافظُ: «صدوقٌ فيه لين» (التقريب ٦٧٥).

* وأشارَ البخاريُّ في ترجمةِ حذيفةَ إلى علةٍ أُخرَى؛ وهي: الانقطاع بينه وبين صفوان، فقال: «ولم يذكرْ حذيفةُ سماعًا من صفوانَ»؛ ولذا قال النوويُّ: «رواه البخاريُّ في (تاريخه) في ترجمةِ حذيفةَ وأشارَ إلى تضعيفهِ» (المجموع ١/ ٣٣٩).

وقال ابنُ دَقِيقِ العِيدِ عقبه: «وحديثُهُ هذا يَحتاجُ إلى الكشفِ عن حالِهِ»

(الإمام ٢/ ٤٩).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «رواه ابنُ ماجه والبخاريُّ في (التاريخ الكبير)، وفيه ضعفٌ» (التلخيص الحبير ١/ ١٧٠).

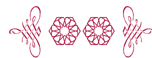
قال الشوكانيُّ: «ولعلَّ وجه الضعف كونه في إسنادِهِ حذيفة بن أبي حذيفة» (نيل الأوطار ١/ ٢٢٢).

وضَعَّفَهُ الألبانيُّ في (ضعيف ابن ماجه ٨٠).

ومع ذلك تساهلَ فيه مغلطاي فقال: «هذا حديثٌ إسنادُهُ صحيحٌ على شرطِ أبي حاتمٍ البُستيِّ»! (شرح ابن ماجه ١/ ٣٣٠).

وقلَّدَهُ **البدرُ العينيُّ** فقال: «وروى ابنُ ماجه بسندٍ صحيحٍ على شرطِ ابنِ حِبانَ من حديثِ صفوانَ بنِ عَسَّال . . .» فذكر الحديثَ (عمدة القاري ٣/ ٦١).

كذا قال هنا، وقد قلَّدَ الحافظَ في (البناية ١/ ٢٥٤) فقال: «رواه ابنُ ماجه والبخاريُّ في (التاريخ الكبير)، وفيه ضعفٌ»!!.



١- رواية صَفْوَانَ بنِ عُبَيْدٍ:

وفي روايةٍ: عَنْ صَفْوَانَ بنِ عُبَيْدٍ، قَالَ: «**دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ فِي السَّفَرِ وَالحَضَرِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، والصوابُ أنه: (صفوان بن عسال).**

التخريج:

﴿باوردي (إصا ٥/ ٢٧٠)﴾.

السند:

روى الباورديُّ في (الصحابة) - كما في (الإصابة) -: من طريقِ الوليدِ ابنِ عُقبةَ، حدثني حذيفةُ بنُ أبي حذيفةَ، عن صفوانَ بنِ عُبيدٍ، ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ كسابقه، وذِكْرُ (صفوان بن عبيد) هنا خطأٌ، الصوابُ: (صَفْوَانُ بنُ عَسَّالٍ).

ولذا قال الحافظ - عقبه -: «وقيل: إنه صَفْوَانُ بنُ عَسَّالٍ فصحف» (الإصابة).



٤٠٦- بَابُ أَوَّلُ مَنْ لَبِسَ الخُفَّينِ فِي الإِسْلَامِ

[٢٤٦٥ط] حديثُ عَبدِ اللهِ بنِ المُغَفَّلِ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ المُغَفَّلِ المُزَنِيِّ، قَالَ: أَوَّلُ مَنْ رَأَيْتُ عَلَيهِ خُفَّينِ فِي الإِسْلَامِ المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ، أَتَانَا وَنَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وعَلَيهِ خُفَّانِ أَسْوَدَانِ، فَجَعَلْنَا نَنْظُرُ إِلَيهِمَا وَنَعْجَبُ مِنْهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**أَمَا إِنَّهُ سَيَكْثُرُ لَكُمْ مِنَ الخِفَافِ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، فَكَيفَ نَصْنَعُ؟ قَالَ: «**تَمْسَحُونَ عَلَيهَا وَتُصَلُّونَ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ سَاقطٌ، وضَعَّفَهُ:** الألبانيُّ واستنكره.

التخريج:

﴿طي ٩٥٨ / سعل ١٧٧ "مقتصرًا على أوله"﴾.

السند:

قال الطيالسيُّ: حدثنا الحسنُ بنُ واصلٍ، عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ، عن عبد الله ابن المغفل المزنيِّ ... به.

ورواه ابنُ أبي عاصمٍ من طريقِ الحسنِ بنِ واصلٍ... به، مقتصرًا على أوله.

التحقيق

هذا إسنادٌ سَاقطٌ؛ الحسن بن واصل، هو: ابن دينار بن واصل - نسبه

الطيالسيُّ إلى جدِّه -، وهو متروكٌ، وكذَّبَهُ أبو حاتم، وغيرُهُ. (تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٥)، (لسان الميزان ٢٢٦٩).

قال الألبانيُّ: «هذا متنٌ منكرٌ، وإسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، آفته الحسن بن واصل» (الضعيفة ٦٤٢٤).

قال البوصيريُّ: «حديثُ المغيرةِ في الكتبِ الستةِ بغيرِ هذا اللفظِ» (إتحاف الخيرة ٦٨٧).



[٢٤٦٦ط] حديثُ مَعْقِلِ بنِ يَسَارٍ:

عَنْ مَعْقِلِ بنِ يَسَارٍ، قَالَ: كُنَّا عِنَدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ دَخَلَ المُغِيرَةُ بنُ شُعْبَةَ وَعَلَيهِ خُفَّانِ، فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ رَأَيتُ عَلَيهِ الخُفَّينِ فِي الإِسْلامِ المُغِيرَةُ، فَجَعَلَ القَومُ يَمْسَحُونَهَا، وَيَقُولُونَ: مَا هَذَا؟ قَالُوا: هَذِهِ الخِفَافُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّكُمْ سَيَكْثُرُ لَكُمْ مِنَ الخِفَافِ**»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا تَأْمُرُنَا بِالوُضُوءِ لِلصَّلاةِ؟ قَالَ: «**تَمْسَحُونَ، أَوْ تَوَضَّؤُوا عَلَيهَا**».

۞ الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ: الهيثميُّ.

التخريج:

[طب (٢٠/ ٢١٨/ ٥٠٧)].

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا الحسين بن إسحاق التستريُّ، حدثنا محمد بن مصفى، حدثنا يحيى بن سعيد (العطار)(١)، عن الحسن بن دينار، عن معاوية بن قرة، عن معقل بن يسار... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأُولى: الحسن بن دينار، وهو: الحسن بن واصل، متروكٌ، وسبقَ الكلامُ عليه قريبًا.

(١) جاء في (المطبوع): (القطان)، **والصواب:** ما أثبتناه بين قوسين.

وبه أعلَّ الحديثَ الهيثميُّ في (مجمع الزوائد ١٣٥٥).

الثانيةُ: يحيى بن سعيد العطار، «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٧٥٥٨).



٤٠٧- بَابُ
الخُفِّ الذِي مَسَحَ عَلَيهِ رَسُولُ الله ﷺ

[٢٤٦٧ط] حديثُ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ:

عَنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**أَهْدَى دِحْيَةُ الكَلْبِيُّ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ خُفَّينِ فَلَبِسَهُمَا**».

۞ الحكم: صحيحٌ، وصَحَّحَهُ: الألبانيُّ. وحَسَّنَهُ: الترمذيُّ.

التخريج:

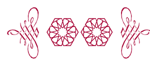
﴿ت ١٧٦٩ "واللفظ له" / شما ٧٥ / أسد (٢/ ١٩٨) / بغ ٣١٥١﴾.

السند:

قال الترمذيُّ - ومن طريقه: البغويُّ، وابنُ الأثيرِ -: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن الحسن بن عياش، عن أبي إسحاق، عن الشعبي، قال: قال المغيرة بن شعبة... به.

التحقيق

انظره تحت الرواية الآتية:



١- رواية: «قِيلَ لِلْمُغِيرَةِ: مِنْ أَيْنَ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خُفَّانِ»:

وفي روايةٍ: قِيلَ لِلْمُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ: مِنْ أَيْنَ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خُفَّانِ؟ قال: «**أَهْدَاهُمَا لَهُ دِحْيَةُ الكَلْبِيُّ** [فَلَبِسَهُمَا]».

الحكم: صحيحٌ، وصَحَّحَهُ: الألبانيُّ.

التخريج:

[طب (٢٠/ ٤١٣/ ٩٩١) / خل ٣٧٤ "والزيادة له"].

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، ثنا منجاب بن الحارث، (ح) وحدثنا عبدان بن أحمد، ثنا عبد الله بن عامر بن زرارة، (ح) وحدثنا عبد الله بن محمد بن العباس، ثنا سهل بن عثمان، قالوا: ثنا يحيى ابن زكريا بن أبي زائدة، عن الحسن بن [عياش][1]، عن الشيباني، عن عامرٍ، قال: قيل للمغيرةِ بنِ شعبةَ ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ كُلُّهم ثقاتٌ، وسماعُ عامرٍ الشعبيِّ مِنَ المغيرةِ ثابتٌ في (صحيح مسلم ١٨٩).

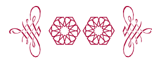
وقال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ».

وصَحَّحَهُ الألبانيُّ في (صحيح الترمذي ١٧٦٨)، و(مختصر الشمائل ٥٩).

(١) في (الأصل المطبوع): (عباس)، وهو: تصحيف، والصواب ما أثبتناه.

قلنا: وقد توبع ابن عياش عليه، فرواه الطبرانيُّ - كما سيأتي - من طريقِ إسحاقَ بنِ أبي إسحاقَ الشيبانيِّ عن أبيه... به، مثل رواية ابن عياش، إلا أنه أرسله عنِ الشعبيِّ.

وروي أيضًا عن دحيةَ وسيأتي.



٢- روايةُ: «تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ»:

وفي روايةٍ: عَنِ المُغِيرَةِ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ. قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ: يَا مُغِيرَةُ بنَ شُعْبَةَ، وَمِنْ أَيْنَ كَانَ لِلنَّبِيِّ ﷺ خُفَّانِ؟ قَالَ: فَقَالَ المُغِيرَةُ: «**أَهْدَاهُمَا إِلَيهِ النَّجَاشِيُّ**».

الحكم: رجالُهُ ثقاتٌ لكنه معلولٌ، والمحفوظُ أن الذي أهدى الخُفَّينِ إنما هو دحيةُ الكلبيُّ.

التخريج:

﴿هق ١٣٥٩ "واللفظ له" / تي ٤٨٣٥﴾.

السند:

رواه عباسٌ الدوريُّ في (تاريخه، عن ابن معين) - ومن طريقه البيهقيُّ - قال: حدثنا عمر بن حفص بن غياث، قال: حدثني أبي، عن الشيبانيِّ، عن الشعبيِّ، عنِ المغيرةِ بنِ شعبةَ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، إلا أن حَفْصًا سَاءَ حفظه بعد ما ولي القضاء، كما قال أبو زرعة، وقال يعقوبُ بنُ شيبةَ: «يُتَّقَى بعضُ حفظِهِ»، وقال ابنُ رُشيدٍ: «كثيرُ الغَلطِ» (تهذيب الكمال ٧/ ٥٦)، وفي (التقريب ١٤٣٠): «ثقةٌ فقيهٌ تغيَّرَ حفظُهُ قليلًا في الآخر».

وقد خولف في متن الحديث:

فرواه يحيى بنُ زكريا بنِ أبي زائدةَ، عنِ الحسنِ بنِ عياشٍ، عن أبي إسحاقَ الشيبانيِّ، عنِ الشعبيِّ، عنِ المغيرةِ: «**أَنَّ الَّذِي أَهْدَى الخُفَّين دِحْيَةُ الكَلْبِيُّ**».

وهذا إسنادٌ صحيحٌ رجالُهُ ثقاتٌ، كما سبقَ بيانُهُ، وقد توبع ابن عياش عليه أيضًا، تابعه إسحاقُ بنُ أبي إسحاقَ الشيبانيُّ، عن أبيه... به، مثل رواية ابن عياش، إلا أنه أرسله عن الشعبيِّ، كما مرَّ ذِكْرُهُ.

وقال البيهقيُّ: «والشعبيُّ إنما روى حديثَ المسحِ عن عروةَ بنِ المغيرةِ، عن أبيه، وهذا شاهدٌ لحديثِ دَلْهَمِ بنِ صالحٍ، والله أعلم».

وذكر الدارقطنيُّ في (العلل ٣/ ٢٩٠): أن الشيبانيَّ إنما ذَكَرَ فيه دحيةَ الكلبيَّ.

ورواه جابرٌ الجعفيُّ، عنِ الشعبيِّ، عن دحيةَ، أنه أَهْدَى...» الحديث وسيأتي.

فَتَبَيَّنَ بذلك كلِّه أنَّ الَّذي أهْدَى الخُفَّين إنما هو دحيةُ وليس النجاشي، ولا يمكن الجمع بأن كُلًّا منهما أهدى ذلك؛ لأن المخرجَ واحدٌ، ولا بُدَّ من الترجيحِ، **فترجح رواية ابن عياش**؛ لأنه توبع على ذكر دحية، ولأن حفصَ بنَ

غياثٍ مُتَكَلَّمٌ في حفظه، فيكون ذِكرُ النجاشي أحد أوهام حفص، والله أعلم، وانظر الكلامَ على حديثِ بُريدةَ الذي رواه دلهم.



[٢٤٦٨ط] حديثُ دِحْيَةَ الكَلْبِيِّ:

عَنْ دِحْيَةَ الكَلْبِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: «**أَهْدَيْتُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ جُبَّةَ صُوفٍ** [مِنَ الشَّامِ]، **وخُفَّيْنِ فَلَبِسَهُمَا حتَّى تَخَرَّقَا، ولَمْ يَسْأَلْ عَنْهُمَا ذَكَّيْنَاهُمَا أَمْ لَا**، (**أَذَكَّيْنَاهُمَا أَوْ مَيْتَة**)».

الحكم: ضعيفٌ جدًّا، ووهَّاهُ الذهبيُّ.

التخريج:

﴿طب (٤/ ٢٢٦/ ٤٢٠٠) "واللفظ له" / خل ٢٦١ "والزيادة والرواية له" / صحا ٢٥٨٢ / كر (١٧/ ٢٠٨) / نبغ ٧٥٦﴾.

السند:

رواه أبو الشيخ في (أخلاق النبي ﷺ) - ومن طريقه: البغويُّ في (الأنوار في شمائل النبي المختار) - عن محمد بن إبراهيم بن داود، نا محمد بن أحمد بن الوليد بن برد، نا الهيثم بن جميل، نا زهير بن معاوية، عن جابر الجعفي، عن عامر الشعبي، عن دحية ... به.

ورواه الطبرانيُّ - ومن طريقه أبو نُعَيمٍ، وابنُ عساكر - من طريقِ عنبسةَ ابنِ سعيدٍ، عن جابرٍ الجعفيِّ ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ سَاقطٌ؛ جابرٌ الجعفيُّ تركه الحفاظُ، وكذَّبَهُ غيرُ واحدٍ. انظر: (تهذيب التهذيب ٢/ ٤٨)، وقال الذهبيُّ: «من أكبر علماء الشيعة، وَثَّقَهُ شعبةُ فَشَذَّ، وتركه الحفاظُ» (الكاشف ٧٣٩).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ الذهبيُّ في (السير ٢/ ٥٥٢)، فقال: «جَابِرٌ: وَاهٍ».

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ، وفيه: (عيينة بن سعد)[١]، عنِ الشعبيِّ، وعنه: يحيى بن الضريس، ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات» (مجمع الزوائد ٨٦٢٧). فكأنه سَقَطَ من نسخته جابرٌ الجعفيُّ، والله أعلم.



(١) هكذا جاء اسمه في المطبوع، وهو: تصحيف، **والصواب:** (عنبسة بن سعيد)، كما في (المعجم الكبير)، و(معرفة الصحابة لأبي نعيم)، و(تاريخ دمشق)، وانظر: (الفرائد على مجمع الزوائد ٤٣٣).

[٢٤٦٩ط] حديثُ الشَّعْبِيِّ مرسلًا:

عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيبَانِيِّ، قَالَ: لَمَّا حَدَّثَ الشَّعْبِيُّ بِحَدِيثِ المُغِيرَةِ[(١)] ابنِ شُعْبَةَ: «**أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ على خُفَّيهِ**» قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا عَمْرٍو، مِنْ أَينَ كَانَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ خُفَّانِ[(٢)]؟ قال: «أَهْدَاهُ لَهُ دِحْيَةُ الكَلْبِيُّ».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ لإرسالِهِ.

التخريج:

﴿طب (٢٠/ ٤١٣/ ٩٩٢) / شج ١٣١ "واللفظ له"﴾.

السند:

رواه أبو سعيدٍ الأشجُّ في (جزء من حديثه ١٣١) - ومن طريقه: الطبرانيُّ- قال: حدثنا أبو أسامة، عن إسحاق بن أبي إسحاق الشيباني، عن أبيه... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، **إلا أنه ضعيفٌ لإرسالِهِ**، وقد تقدَّم موصولًا من طريق الحسن بن عياش، عن أبي إسحاق الشيباني، عن الشعبي، عن المغيرة.

---

(١) في مطبوع (المعجم الكبير) تبعا لأصله (١٠/ ق ٣٢٠/ب): «ابن المغيرة»، والمثبت من حديث أبي سعيد الأشج، وقد رواه الطبراني من طريقه، وهو أشبه. والله أعلم.

(٢) في مطبوع حديث الأشج: «خفين»، والجادة: «خفان»، كما أثبتناه، وهو على الصواب عند الطبراني.

ولا تُعِلُّ الروايةُ المرسلةُ الروايةَ الموصولةَ؛ فإنَّ الحسنَ أحفظُ من إسحاقَ بنِ أبي إسحاقَ، وقد تابع الحسن على إسنادِهِ حفص بن غياث، وإن خالفه في متنه، كما تقدَّم بيانُهُ، والله أعلم.



[٢٤٧٠ط] حديثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، قَالَ: «رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِنَ الخَلَاءِ، وَعَلَيْهِ خُفَّانِ أَبْيَضَانِ مِنْ جُلُودِ الظِّبَاءِ، فَتَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

〖موصل (مغلطاي ٢/ ٢٦٦)〗.

السند:

أخرجه أبو زكريا الموصليُّ في (طبقات الموصل) - كما في (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٦٦) - من طريق غسان بن الربيع، حدثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: غَسَّانُ بنُ الرَّبِيعِ، قال الدارقطنيُّ: «ضعيفٌ»، وقال مرة: «صالحٌ».

وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات)، وقال الذهبيُّ: «كان صالحًا ورعًا، ليس بحجةٍ في الحديثِ».

(لسان الميزان ٥٩٩٠)، وقال الخليليُّ: «ثقةٌ صالحٌ» (الإرشاد ٢/ ٦١٩).

وحمادُ بنُ سلمةَ، عن ثابتٍ، عن أنسٍ إسنادٌ مشهورٌ؛ فأين كان أصحابُ حماد بن سلمة عن هذا الحديثِ حتَّى يَنْفَرِدَ به هذا الرجلُ.

وأبو زكريا الموصليُّ لا يروي عن غَسَّانَ بنِ الرَّبِيعِ إلا بواسطة، ولم يذكر مغلطاي الواسطة بينه وبين أبي زكريا الموصليِّ حتَّى ننظرَ حاله.

٤٠٨- بَابُ كَيْفِيَّةِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ

[٢٤٧١ط] حديثُ عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ:

عَنْ عَليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: لَوْ كَانَ الدِّينُ بِالرَّأْيِ لَكَانَ أَسْفَلُ الخُفِّ أَوْلَى بِالمَسْحِ مِنْ أَعْلَاهُ، «**وَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَاهِرِ خُفَّيْهِ**».

الحكم: مختلفٌ فيه؛ فصَحَّحَهُ: عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ، وعبدُ الغنيِّ المقدسيُّ، وابنُ الجزريِّ، وابنُ حَجَرٍ، والمباركفوريُّ، وأحمدُ شاكر، والألبانيُّ.

وجوَّدَ إسنادَهَ: ابنُ مُفلحٍ، وابنُ كَثيرٍ.

وأعلَّهُ: الشافعيُّ، والأثرمُ، والبزارُ، والدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، وهو ظاهرُ صنيع النسائيِّ.

وهو الرَّاجحُ لدينا.

التخريج:

﴿د ١٦١ "واللفظ له"، ١٦٣ / قط ٧٦٩، ٧٨٣ / بغ ٢٣٩ / هقغ ١٣٦ / هق ١٤٠٠، ١٤٠١ / هقخ ٩٩٩ / هقع ٦٧٣، ٢٠٧٩ / هقم ٢١٩ / محلى (٢/ ١١١) / حزم (إحكام ٦/ ٤٣) / تحقيق ٢٤٤ / تمهيد (١١/ ١٤٩ - ١٥٠) / قشيخ ٩٣ / مناقب ٧٩﴾.

التحقيق

انظره بعد الروايتين الآتيتين.

١- روايةُ: «مَا كُنْتُ أَرَى بَاطِنَ القَدَمَيْنِ»:

وفي روايةٍ: عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، قال: «مَا كُنْتُ أَرَى بَاطِنَ القَدَمَيْنِ (الخُفَّينِ) إِلَّا أَحَقَّ بِالغَسْلِ، **حَتَّى رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظَهْرِ خُفَّيْهِ (قَدَمَيْهِ)»**.

۞ **الحكم: مختلفٌ فيه؛ والراجحُ أنه معلولٌ.**

الفوائد:

مَنْ أطلقَ في روايته لفظ: «القَدَمَينِ»، فإنما أُريدَ به قدما الخُفِّ، كما فسَّرتْهُ الرواياتُ الأُخرَى، وكذا فسَّره وكيعٌ، كما ذكر أبو داود عقب الحديث، وعلى هذا حمله البيهقيُّ، وابنُ عبدِ البرِّ، ومن قبلهم الدارقطنيُّ، حيثُ صوَّب قولَ من عبَّر بـ(الخُفِّ) على قولِ غيرِهِ. وانظر التحقيق.

التخريج:

﴿د ١٦٢ "واللفظ له" / قط ٧٧٠ "والرواية الأولى له" / هق ١٤٠٢، ١٤٠٣ "والرواية الثانية له" / مدينة (١/ ٤٠) / حرب (طهارة ٢٨٣) / قشيخ ٩٤﴾.

السند:

رواه أبو داود (١٦١) قال: حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا حفص - يعني: ابنَ غياث -، عنِ الأعمشِ، عن أبي إسحاقَ، عن عبدِ خَيرٍ، عن عليٍّ... به. بلفظ الرواية الأُولى، وفيها: «لَكَانَ أَسْفَلُ الخُفِّ أَوْلَى...».

وأعادَهُ أبو داود (١٦٣) بهذا الإسناد، بلفظ: «لَكَانَ بَاطِنُ القَدَمَيْنِ أَحَقَّ...» وفي آخره: «**وَقَدْ مَسَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ظَهْرِ خُفَّيهِ**».

وكذا رواه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف ١٩٠٧) عن حفص بن غياث. . . به.

ورواه أبو داود (١٦٢) قال: حدثنا محمد بن رافع، حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا يزيد بن عبد العزيز، عنِ الأعمشِ، عن أبي إسحاقَ، عن عبدِ خَيرٍ، عن عليٍّ . . .، بلفظ الرواية الثانية.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ، غير عبد خير، وهو: ابنُ يزيد الهمدانيُّ، ثقةٌ مخضرمٌ من رجالِ السنن الأربعة، وَثَّقَهُ ابنُ مَعينٍ، وأحمدُ، والعجليُّ، وابنُ حِبانَ، انظر (تهذيب التهذيب ٦/ ١٢٤).

ولذا صَحَّحَ الحديثَ: عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ في (الأحكام الوسطى ١/ ١٧٩ - ١٨٠)، وعبدُ الغنيِّ المقدسيُّ، كما في (تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ١/ ٣٣٨)، وابنُ الجَزَريِّ في (مناقب الأسد الغالب ٧٩)، وابنُ حَجَرٍ في (التلخيص الحبير ١/ ٢٨)، وفي (فتح الباري ٤/ ١٩٢)، والمباركفوريُّ في (تحفة الأحوذي ١/ ٢٧١)، وأحمد شاكر في (تحقيق المسند ٧٣٧، ٩١٧، ٩١٨)، والألبانيُّ في (إرواء الغليل ١٠٣)، و(صحيح أبي داود ١/ ٢٨٨ - ٢٩٤).

وجوَّدَ إسنادَهَ ابنُ مُفلحٍ في (أصول الفقه ٣/ ١٣٢٩)، وابنُ كثيرٍ في (إرشاد الفقيه ١/ ٤٧).

ولكن رواه جماعةٌ منَ الثقاتِ الأثباتِ عن حفص بن غياث، عنِ الأعمشِ، في المسحِ عَلَى (القَدَمِ)، دون ذكر (الخُفَّينِ):

رواه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف ١٩٠٧) - ومن طريقه: الهرويُّ في (ذم

الكلام ٢٧٠) -،

ورواه البزارُ (٧٨٨) عن عبد الله بن سعيد الكنديِّ،

ورواه أبو الشيخ في (ذكر الأقران ٩٤) من طريق عمر بن حفص بن غياث،

ثلاثتهم: عن حفصِ بنِ غِياثٍ، عنِ الأعمشِ، عن أبي إسحاقَ، عن عبدِ خَيرٍ، عن عليٍّ، (في المسحِ على القَدَمِ، دون ذكر الخُفَّينِ).

وقد رواه كذلك عنِ الأعمشِ جماعةٌ أيضًا:

فرواه أحمد في (المسند ٧٣٧)، وابن أبي شيبة في (المصنف ١٨٣)، ورواه عبد الله في (زوائده على المسند ٩١٧، ١٠١٣) - ومن طريقه الضياء في (المختارة ٢/ ٢٨٣/ ٦٦٢) - عن إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، ورواه عبدالله في (المسند ١٠١٣) - ومن طريقه الضياء في (المختارة ٢/ ٢٨٣/ ٦٦٢) -، وأبو يعلى (٣٤٦، ٦١٣) - ومن طريقه الضياء في (المختارة ٢/ ٢٨٣/ ٦٦٣) - كلاهما: عن أبي خيثمة - قَرَنَهُ عبدُ اللهِ بإسحاقَ -، أربعتهم: (أحمد، وابن أبي شيبة، وإسحاق، وأبو خيثمة) عن وكيعٍ.

ورواه النسائي في (الكبرى ١٤٨) عن إسحاق بن راهويه، ورواه ابن قتيبة في (تأويل مختلف الحديث / صـ ١٠٨) - ومن طريقه الذهبي في (السير ١٣/ ٣٠٠) - عن محمد بن زياد الزيادي، كلاهما: عن عيسى بن يونس.

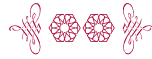
ورواه البزارُ (٧٨٩)، والهرويُّ في (ذم الكلام ٢٧٠)، من طريق محاضر ابن المورع، ثلاثتهم: (وكيع، وعيسى، ومحاضر) عنِ الأعمشِ، عن أبي إسحاقَ، عن عبدِ خَيرٍ، عن عليٍّ (في المسحِ على القَدَمِ).

وثمتْ خِلافاتٌ أُخْرَى على وكيعٍ، وعلى عيسى بن يونس، عنِ الأعمشِ،

كما اختُلِفَ كذلك على أبي إسحاقَ السبيعيِّ في مَتْنِهِ: فرووه بعضُهم في (المسحِ عَلَى الخُفَّين)، وبعضُهم في (غَسلِ القَدَمين)، وبعضُهم في (المسحِ عَلَى القَدَمينِ)، وبعضُهم في (المسحِ عَلَى النَّعْلَينِ).

وأبو إسحاقَ السبيعيُّ، مدلسٌ، ولم يثبتْ تصريحُهُ له بالسماعِ من عبدِ خَيرٍ، فروايتُهُ ضعيفةٌ على أيةِ حَالٍ، مع هذا الاضطرابِ في متنِهِ.

وقد سبقَ تفصيلُ الكلامِ على كُلِّ هذه الرواياتِ في باب: «مَا رُوِيَ فِي الاقْتِصَارِ عَلَى مَسْحِ القَدَمَينِ فِي الوُضُوءِ».



٢- روايةُ: «المَسْحِ عَلَى النَّعْلَينِ»:

وفي روايةٍ: عَنْ عَبْدِ خَيْرٍ، قَالَ: رَأَيْتُ عَلِيًّا تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى النَّعْلَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: **لَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَعَلَ كَمَا رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ، لَرَأَيْتُ أَنَّ بَاطِنَ القَدَمَينِ هُوَ أَحَقُّ بِالمَسْحِ مِنْ ظَاهِرِهِمَا.**

۞ **الحكم: منكرٌ بلفظِ: «النَّعْلَينِ».**

التخريج:

﴿حم ١٢٦٤ "واللفظ له" / مي ٧١٥ / بز ٧٩٤ / حل (٨/ ١٩٠)﴾.

السند:

رواه أحمدُ والدارميُّ: عن أبي نُعَيمٍ (الفضل بن دكين)، عن يونسَ، عن أبي إسحاقَ، عن عبدِ خَيرٍ... به.

ومداره عند الجميع على يونسَ بنِ أبي إسحاقَ، عن أبي إسحاقَ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، عدا يونس بن أبي إسحاق، فهو وإن وَثَّقَهُ جماعةٌ، فقد تَكلَّم فيه آخرون؛ قال أحمدُ: «حديثُهُ مضطربٌ»، وضَعَّفَ أحمدُ روايتَهُ عن أبيهِ، وقال يحيى بنُ سعيدٍ: «كانتْ فيه غَفْلَةٌ»، وقال أبو حاتم: «صدوقٌ، لا يُحتجُّ به» (تهذيب التهذيب ١١/ ٤٣٣ - ٤٣٤).

وقد رواه الأعمشُ وغيرُهُ عن أبي إسحاقَ به، وليس فيه ذِكْرُ **(النَّعْلَينِ)** إنما جاءَ عنه بلفظ: **(الخُفِّ)**، وفي روايةٍ بلفظِ: **(القَدَمَينِ)**، وكذا رواه المسيبُ ابنُ عبدِ خَيرٍ عن أبيه... بلفظ:

(القَدَمَينِ)، كما سبقَ.

فلفظ: **(النَّعْلَينِ)** منكرٌ، أخطأَ فيه يونسُ؛ ولذا استغربه أبو نُعَيمٍ، فقال: «غريبٌ من حديثِ أبي إسحاقَ بذكر (النَّعْلَينِ)، لم نكتبْهُ إلا من حديثِ يُونسَ عنه».

وقد وَرَدَ ذِكرُ **(النَّعْلَينِ)** في روايةٍ عند أحمدَ (٩٧٠) من طريق سفيان، عن السدي، عن عبدِ خيرٍ، عن عليٍّ... به.

ولكنها لا تثبتُ أيضًا، كما سبقَ بيانُهُ في بابِ «صفة الوضوء».

مع العلمِ بأنه قد ثبتَ عن عليٍّ: (المسْحُ عَلَى النَّعْلَينِ) موقوفًا عليه، رواه الطحاويُّ في (شرح معاني الآثار ١/ ٩٧/ ٦١٥)، من طريقِ شعبةَ، والبيهقيُّ في (السنن ١٣٧٩) من طريق الثوريِّ، كلاهما: عن سلمةَ بنِ كُهيلٍ، ورواه البيهقيُّ في (السنن ١٣٨٠) من طريقِ الأعمشِ، كلاهما (سلمة، والأعمش): عن أَبِي ظَبْيَانَ عن عليٍّ... به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ؛ وصَحَّحَهُ الألبانيُّ في (صحيح أبي داود ١/ ٢٩٢)،

و(تمام المنة صـ ١١٥)، وغيرهما.

وعلَّق البيهقيُّ عليه قائلًا: «والمشهورُ عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أنه غسلَ رجليه حينَ وَصَفَ وضوءَ رسولِ اللهِ ﷺ، وهو لا يخالفُ النبيَّ ﷺ؛ فأما مَسْحُهُ عَلَى النَّعْلَينِ: فهو محمولٌ على غَسْلِ الرجلينِ في النَّعْلَينِ، والمسْحُ عَلَى النَّعْلَينِ؛ لأنَّ المسحَ رُخْصَةٌ لمنْ تَغَطَّتْ رِجْلَاهُ بالخُفَّينِ فلا يُعدَّى بها موضعها، والأصلُ وجوبُ غَسلِ الرجلينِ إلَّا ما خَصَّتْهُ سُنَّةٌ ثابتةٌ، أو إجماعٌ لا يُختلفُ فيه، وليسَ في المسحِ عَلَى النَّعْلَينِ، ولا على الجَوْرَبَينِ واحدٌ منهما، والله أعلم» (السنن ١٣٧٩).



[٢٤٧٢ط] حديثُ المُغيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ:

عَنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى ظُهُورِ الخُفَّيْنِ**».

الحكم: صحيحُ المتنِ مِن حديثِ عليٍّ، وأما من حديثِ المغيرةِ فمنكرٌ بذكرِ الكيفيةِ.

التخريج:

﴿ت ٩٩ / حم ١٨١٥٦، ١٨٢٢٨ "واللفظ له" / جا ٨٣ / طي ٧٢٧ / طب (٢٠/ ٣٧٧/ ٨٨٢) / قط ٧٥٤ / منذ ٤٧٣ / هق ١٣٩٨ / عراق ٢٩ / تحقيق ٢٤٥ / تخ (٨/ ١٨٥) / تخأ (٣/ ١٩٣ - ١٩٤) / تمهيد (١١/ ١٥٠)﴾.

السند:

قال الترمذيُّ: حدثنا عليُّ بنُ حُجْرٍ، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن المغيرة بن شعبة... به.

ومداره عند الجميع على عبد الرحمن بن أبي الزناد... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: عَبدُ الرَّحمَنِ بنُ أَبِي الزِّنَادِ، والجمهورُ على تضعيفه. انظر (تهذيب التهذيب ٦/ ١٧١ - ١٧٢).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ: ابنُ عبدِ الهادي في (تنقيح التحقيق ١/ ٣٣٨ - ٣٣٩).

وقد اختُلِفَ على ابنِ أبي الزِّنَادِ في سندِهِ أيضًا؛ فرُوِيَ عنه مرة، عن أبيه، عن عروةَ بنِ الزبيرِ، كما في السندِ.

وروي مرة ثانية: عنه، عن أبيه، عن عروة بن المغيرة، كما عند الطيالسيِّ.

وروي عنه مرة ثالثة: عنه، عن أبيه، عن عروةَ، مُهْمَلًا.

ولذا قال البيهقيُّ - وقد رواه من طريقِ الطيالسيِّ -: «كذا رواه أبو داود الطيالسيُّ، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، وكذلك رواه إسماعيل بن موسى، عن ابن أبي الزناد، ورواه سليمان بن داود الهاشميُّ، ومحمد بن الصباح، وعلي بن حُجْرٍ، عن ابنِ أبي الزنادِ، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن المغيرة».

قلنا: وحديثُ المغيرة بن شعبة في المسح على الخفين في (الصحيحين) وغيرهما من وجوه عنه: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ**»، دون ذكر الصفة.

وقد أشارَ لهذه العلةِ الترمذيُّ - مع تحسينه له - **فقال:** «حديثٌ حسنٌ، وهو حديثُ عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، عن المغيرة، ولا نَعْلَمُ أحدًا يَذْكُرُ، عن عروةَ، عنِ المغيرةِ (عَلَى ظَاهِرِهِمَا) غيرَهُ».

وعقَّبَ عليه النوويُّ، بقولِهِ: «فإن قيلَ: كيفَ حَكَمَ الترمذيُّ بأنه حديثٌ حسنٌ وقد جَرَّحَ جماعةٌ من الأئمةِ ابنَ أبي الزِّنَادِ؟ فجوابُهُ من وجهينِ:

أحدهما: أنه لم يثبتْ عنده سببُ الجَرْحِ فلم يعتدَّ به، كما احتجَّ البخاريُّ، ومسلمٌ، وغيرُهُما بجماعةٍ سبقَ جرحهم حِينَ لم يثبتْ جَرحُهُمْ مُبين السببِ.

والثاني: أنه اعتضدَ بطريقٍ أو طُرُقٍ أُخرَى، فَقَوِّي وصَارَ حسنًا كما هو معروفٌ عند أهلِ العلمِ بهذا الفنِ، والله أعلم» (المجموع ١/ ٥١٧).

قلنا: ومع ذلك فقد صَحَّحَهُ النوويُّ في (الخلاصة ٢٤٩)!.

١- روايةُ: «مسح أَعْلَى الخُفَّينِ وَأَسْفَلَهُمَا»:

وفي روايةٍ: عَنِ المغيرَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**وَضَّأْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي غَزْوَةِ تبُوكَ، فَمَسَحَ أَعْلَى الخُفَّينِ، وَأَسْفَلَهُمَا**».

۞ **الحكم: منكرٌ بهذا اللفظِ، وضَعَّفَهُ:** عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ، والشافعيُّ، وأحمدُ، والبخاريُّ، وأبو زرعةَ، وأبو حاتمٍ، وأبو داودَ، والترمذيُّ، وموسى بنُ هارونَ، والدارقطنيُّ، وابنُ حَزمٍ، والبيهقيُّ، وابنُ عبدِ البرِّ، والبغويُّ، وعبدُ الحقِّ الإشبيليُّ، وابنُ الجَوزِيِّ، وابنُ الصلاحِ، والمنذريُّ، والنوويُّ، وابنُ عبدِ الهادي، وابنُ القَيمِ، والزيلعيُّ، وابنُ كَثيرٍ، وابنُ الملقنِ، وابنُ الوزيرِ، وابنُ حَجَرٍ، والكشميريُّ، والمباركفوريُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿د ١٦٤ "واللفظ له" / ت ٩٩ / جه ٥٥٠ / حم ١٨١٩٧ / طب (٢٠/ ٣٩٦/ ٩٣٩) / طش ٤٥١، ٢١١٨ / جا ٨٤ / قط ٧٥٢، ٧٥٣ / تخ (٨/ ١٨٥) / تخأ (٣/ ١٩٣) / هق ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣ / هقغ ١٣٥ / هقخ ٩٩٦ / هقع ٢٠٦٠ - ٢٠٦٣ / ميمي ٣٥٠ / علت ٧٠ / منذ ٤٧٢ / علحا ٧٨، ١٣٥ / علقط ١٢٣٨ / تمام ٥٧٧ / صحم ٦٨٩ / محلى (٢/ ١١٣) / أسد (٥/ ٢٣٨) / تحقيق (١/ ٢١٣) / علج ٥٩٤ / تمهيد (١١/ ١٤٧) / حل (٥/ ١٧٦) / خط (٢/ ٥٠٦) / مزن (مختصر ٨/ ١٠٣) / حرب (طهارة ٢٧٨)﴾.

السند:

قال أبو داود: حدثنا موسى بن مروان، ومحمود بن خالد الدمشقي المعنى، قالا: حدثنا الوليد - قال محمود -: أخبرنا ثور بن يزيد، عن رجاء ابن حيوة، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة... به.

ومداره عند الجميع، على الوليد بن مسلم... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه أربعُ عللٍ:

الأُولى: الإرسالُ، فقد رواه ابنُ المباركِ، عن ثَورٍ... به، فأرسله، لم يذكرْ فيه المغيرةَ كما سيأتي، وابنُ المباركِ إمامٌ لا شَكَّ في تقديمه على الوليدِ، وقد رُوي عنِ الوليدِ أيضًا مرسلًا كما سيأتي.

ولذا قال الإمامُ أحمدُ: «ذكرتُ - أي: الحديث - لعبدِ الرحمنِ بنِ مَهْديٍّ، فَذَكرَ عنِ ابنِ المباركِ، عن ثورٍ قال: حُدِّثتُ عن رجاء، عن كاتبِ المغيرةِ، ولم يَذكرْ فيه المغيرةَ» (مسائل أحمد رواية ابنه صالح ٦٨٩)، وانظر أيضًا: (مختصر اختلاف العلماء ١/ ١٣٨).

وقال أحمدُ: «ليسَ هو بحديثٍ ثبتٍ عندنا» (مسائل صالح ٣٢٣).

وقال أبو حاتمٍ، وأبو زرعةَ: «رواه الوليدُ هكذا! ورواه غيرُهُ، ولم يَذْكرِ المغيرةَ، وأفسدَ هذا الحديثُ حديثَ الوليدِ؛ وهذا أشبهُ، والله أعلم» (علل الحديث لابن أبي حاتم ٧٨).

وقال أبو حاتمٍ أيضًا: «ليسَ بمحفوظٍ، وسائرُ الأحاديثِ عنِ المغيرةِ أصحُّ» (علل الحديث لابن أبي حاتم ١٣٥).

وقال الترمذيُّ - عقب الحديث -: «وهذا حديثٌ معلولٌ، لم يسنده عن ثورِ بنِ يزيدَ غير الوليد بن مسلم، وسألتُ أبا زرعةَ، ومحمدًا عن هذا الحديثِ، فقالا: «ليس بصحيحٍ، لأن ابنَ المبارك روى هذا عن ثور، عن رجاء، قال: حُدِّثْتُ عنِ كاتبِ المغيرةِ، مرسلٌ عنِ النبيِّ ﷺ، ولم يذكرْ فيه المغيرةَ». وانظر أيضًا (العلل الكبير ٧٠).

وقال الدارقطنيُّ: «لا يثبتُ، لأن ابنَ المباركِ رواه عن ثورِ بنِ يزيدَ، مرسلًا» (علل الدارقطني ١٢٣٨).

الثانيةُ: الانقطاعُ بين رجاء وكاتب المغيرة - واسمه رواد -، فقد ذكرَ العلائيُّ، وابنُ حَجَرٍ عن أحمدَ: أن رجاءً لم يَلْقَ روَّاد كاتب المغيرة (جامع التحصيل ١٨٧)، (تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٦).

الثالثةُ: الانقطاع بين ثور ورجاء، فقد رواه ابن المبارك، عن ثور بن يزيد، قال: حُدِّثْتُ عن رجاءِ بنِ حيوةَ، عن كاتبِ المغيرةِ، عنِ النبيِّ ﷺ مرسلًا، وهو الصوابُ كما قال أحمدُ، والبخاريُّ، وأبو زرعةَ، وغيرُهُم.

ولذا قال أبو داود: «وبلغني أنه لم يسمعْ ثور هذا الحديث من رجاء».

وبمثله قال موسى بن هارون كما في (التلخيص الحبير ١/ ٢٨١).

وقال البيهقيُّ: «وضَعَّفَ الشافعيُّ في القديم، حديثَ المغيرةِ، بأن لم يسم رجاء بن حيوة كاتب المغيرة بن شعبة. وفيه وجه من الضعف: وهو أن الحُفَّاظَ يقولون: لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء بن حيوة، رواه عبد الله بن المبارك، عن ثورٍ، وقال: حُدِّثْتُ عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، ولم يذكرِ المغيرة» (معرفة السنن ٢/ ١٢٤).

وقال البغويُّ: «والحديثُ مرسلٌ، لأنه يرويه ثورُ بنُ يزيدَ، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة، عن المغيرة، وثور لم يسمع هذا من رجاء» (شرح السنة ١/ ٤٦٣).

الرابعةُ: أن الوليدَ يُدلِّسُ تَدليسَ التسويةِ، وهو وإن صَرَّحَ بالسماعِ من ثورٍ إلَّا أنه عنعنه فيما بعد ذلك من طبقاتِ الإسنادِ، وقد بَيَّنَتْ روايةُ ابنِ المباركِ المذكورة أنه (أي: الوليد) قد سوَّى إسنادَهُ.

وقد رواه الدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، من طريقِ عبدِ اللهِ بنِ محمدِ بنِ عبدِ العزيزِ، عن داودَ بنِ رُشيدٍ، عنِ الوليدِ، عن ثورٍ، حدثنا رجاءٌ، . . . به.

وقال ابنُ حَجَرٍ: «فهذا ظاهِرُهُ أن ثورًا سمعه من رجاءٍ فتزول العلةُ، ولكن رواه أحمدُ بنُ عُبيدٍ الصَّفارُ في (مسنده)، عن أحمد بن يحيى الحلواني، عن داود بن رشيد، فقال: عن رجاءٍ، ولم يقلْ: حدثنا رجاءٌ؛ فهذا اختلافٌ على داودَ يمنعُ من القولِ بصحةِ وصله مع ما تقدَّم في كلامِ الأئمةِ» (التلخيص الحبير ١/ ٢٨١ - ٢٨٢).

وقد رواه الشافعيُّ، عن إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ أبي يحيى الأَسْلَميِّ، عن ثورٍ. . . به مثل رواية الوليد.

وتمسَّكَ بعضُهم بهذه الروايةِ كمتابعةٍ للوليدِ، وهذا مدفوعٌ بأن إبراهيمَ ابنَ محمدٍ هذا متروكٌ كذَّابٌ. كما تقدَّم بيانُهُ مرارًا.

وذكرَ الدارقطنيُّ: أن محمدَ بنَ عيسى بنِ سُمَيْعٍ رواه عن ثورٍ أيضًا، مثل روايةِ الوليدِ.

وابنُ سُميعٍ هذا صدوقٌ مُدلِّسٌ كما في التقريب، وقد رَدَّ **الدارقطنيُّ** روايتَهُ هو والوليد، بروايةِ ابنِ المباركِ المرسلةِ **فقال:** «وحديثُ رجاءِ بنِ حيوةَ الذي فيه ذِكْرُ (أَعْلَى الخُفِّ، وأَسْفَلِهِ) لا يثبتُ؛ لأنَّ ابنَ المباركِ رواه عن ثورِ بنِ يزيدَ مرسلًا» (العلل ١٢٣٨).

وقال أيضًا: «ورُوِيَ هذا الحديثُ عن عبدِ الملكِ بنِ عُميرٍ، عن وَرَّادٍ، عنِ المغيرةِ، لم يذكرْ فيه: (أسفل الخُفِّ)».

وعليه: فلا يُتمسكُ به كشاهدٍ لروايةِ الوليدِ؛ إذ خلا متنُهُ من محلِ الشاهدِ، وهو: مَسْحُ أَسْفَلِ الخُفِّ.

وقد ضَعَّفَ الحديثَ أيضًا غيرُ مَن تقدَّم ذِكرُهُم: ابنُ حزمٍ في (المحلى ٢/ ١١٤)، وابنُ عبدِ البرِّ في (التمهيد ١١/ ١٤٧)، وعبدُ الحقِّ الإشبيليُّ في (الأحكام الوسطى ١/ ١٨٠)، وابنُ الجوزيِّ في (إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه صـ ٩٩)، وابنُ الصلاحِ كما في (البدر المنير ٣/ ٢٨)، والمنذريُّ في (مختصر سنن أبي داود ١/ ١٢٥)، والنوويُّ في (المجموع ١/ ٥١٧)، و(الخلاصة ٢٥٣)، وابنُ عبدِ الهادي في (تنقيح التحقيق ١/ ٣٤٠ - ٣٤١)، وابنُ القَيمِ في (حاشيته على سنن أبي داود ١/ ١٩٣ - ١٩٦)، والزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ١٨١)، وابنُ كَثيرٍ في (إرشاد الفقيه ١/ ٤٦)، وابنُ الملقنِ في (البدر المنير ٣/ ٢٠ - ٢٨)، وابنُ الوزيرِ في (الروض الباسم ٢/ ٥٥٧ - ٥٥٨)، وابنُ حَجَرٍ في (التلخيص الحبير ١/ ٢٨١ - ٢٨٢)، وفي (بلوغ المرام ٥٩)، والكشميريُّ في (العرف الشذي ١/ ١٣٠)، والمباركفوريُّ في (تحفة الأحوذي ١/ ٢٧١)، والألبانيُّ في (الضعيفة ٥٥٥٣)، وفي (ضعيف أبي داود ٢٣).

ومع ما ذَكرنَاه من عللِ هذا الحديثِ، وتَضعيفِ كَثيرٍ من أهلِ العلمِ لَهُ:

فقد ذَكَرَهُ ابنُ السكنِ في **(صِحَاحِهِ)**، كما في (تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج ٩٢).

وَصَحَّحَهُ: ابنُ التركماني في (الجوهر النقي ١/ ٢٩٠-٢٩١)، ومغلطاي في (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٣٠)، والبوصيريُّ في (مصباح الزجاجة ٢٢٧)، والعينيُّ في (البناية شرح الهداية ١/ ٥٩١)، وفي (شرح أبي داود ١/ ٣٨٥ - ٣٨٦)، والسنديُّ في (حاشية ابن ماجه ١/ ١٩٥)، وأحمد شاكر في (تحقيق جامع الترمذي ١/ ١٦٣ - ١٦٤)!!.

وانظر رَدّ الشيخِ الألبانيِّ عليهم في (الضعيفة ٥٥٥٣).

٢- روايةٌ مُطَوَّلَةٌ فِي بَيَانِ الكَيْفِيَّةِ:

وفي روايةٍ: عَنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ رَضِيَٱللَّهُعَنهُ، قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ** ﷺ **بَالَ، ثُمَّ جَاءَ حَتَّى تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ، وَوَضَعَ يَدَهُ اليُمْنَى عَلَى خُفِّهِ الأَيْمَنِ، وَيَدَهُ اليُسْرَى عَلَى خُفِّهِ الأَيْسَرِ، ثُمَّ مَسَحَ أَعْلَاهُمَا مَسْحَةً وَاحِدَةً، حَتَّى كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَصَابعِ رَسُولِ اللهِ** ﷺ **عَلَى الخُفَّين**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** الذهبيُّ، والبوصيريُّ، وابنُ حَجَرٍ.

التخريج:

[ش ١٩٦٩ "واللفظ له" / مش (مط ١٠٨)، (خيرة ٧٠٧) / هق ١٣٩٩].

السند:

قال ابنُ أبي شيبةَ: حدثنا أبو بكرٍ الحنفيُّ، عن أبي عامرٍ الخزازُ، حدثنا الحسنُ، عنِ المغيرةِ بنِ شُعبةَ... به.

ورواه البيهقيُّ من طريقِ ابنِ أبي شيبةَ، عن أبي أسامةَ، عن أَشعثَ، عن الحسنِ، عنِ المغيرةِ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: الانقطاعُ، فالحسنُ لم يسمعْ منَ المغيرةِ، قاله الدارقطنيُّ في (العلل ٣/ ٢٩٤).

وبهذه العلةِ أعلَّه الذهبيُّ في (المهذب ١/ ٢٨٩)، وابنُ حَجَرٍ في (التلخيص الحبير ١/ ٢٨٣)، و(المطالب) كما سيأتي.

الثانية: أبو عامرٍ الخزازُ، مختلفٌ فيه، ولخَّصَ حالَهُ ابنُ حَجَرٍ فقال: «صدوقٌ كثيرُ الخطأِ» (التقريب ٢٨٦١).

قال ابنُ حَجَرٍ - عقب الحديث -: «حديثُ المغيرةِ بنِ شعبةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في المسحِ في الكتبِ الستةِ بغيرِ هذا السياقِ، وأبو عامرٍ الخزازُ، اسمه: صالحُ ابنُ رُسْتُم، فيه ضعفٌ، والحسنُ لم يسمعْ - عندي - منَ المغيرةِ» (المطالب ١٠٨)، وبنحوه البوصيري في (الإتحاف).

قلنا: ورواه البيهقيُّ من طريقِ أبي بكرِ بنِ أبي شيبةَ، عن أبي أسامةَ، عن أشعثَ، عنِ الحسنِ، عنِ المغيرةِ بنِ شعبةَ... به.

وهذا ضعيفٌ أيضًا لانقطاعِهِ، ويبدو لنا أنه قد حَدَثَ خطأٌ في طريقِ البيهقيِّ هذا، فإنَّ ابنَ أبي شيبةَ قد قال في (المصنف): حدثنا أبو أسامة، عن أشعث، عن الحسن، قال:

«**يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّيْنِ مَسْحَةً وَاحِدَةً**» هكذا من قولِ الحسنِ، وبعد هذا بحديثٍ قال: حدثنا الحنفيُّ عن أبي عامرٍ... فَسَاقَ الحديثَ بسندِهِ ومَتْنِهِ كما سبقَ، ومعلومٌ أنَّ الفَسَويَّ الحافظَ روى مصنفاتِ ابنِ أبي شيبةَ عنه، فلعلَّه انتقلَ نظرُهُ من آخر سندِ أبي أُسامةَ عن أشعثَ إلى أولِ متنِ حديثِ أبي عامرٍ، ويظهرُ هذا لمن تأمَّلَ في سياقِ سندِ أبي أسامةَ عندَ البيهقيِّ، وابنِ أبي شيبةَ، فهو واحدٌ تمامًا والمتنُ مختلفٌ، وكذلك متنُ البيهقيِّ، ومتنُ روايةِ أبي عامرٍ، عندَ ابنِ أبي شيبةَ واحدٌ تمامًا، والسندُ مختلفٌ، ولم أجدْ هذا المتنَ عندَ ابنِ أبي شيبةَ بالسندِ الذي ذكره البيهقيُّ، وكذلك لم يشرْ إليه الحافظُ، مما يَدُلُّ على ما ذكرتُ.

ثم إنَّ هذا المتنَ إنما هو محفوظٌ من فعلِ الحسنِ غيرُ مرفوعٍ، كما رواه

ابنُ أبي شيبةَ، عن أبي أُسامةَ، وكذلك رواه عبدُ الرزاقِ، عن معمرٍ، عن أيوبَ، عنِ الحسنِ فعله، والله أعلم.



[٢٤٧٣ط] حديثُ كَاتِبِ المُغِيرَةِ مُرسلًا:

عَنْ كَاتِبِ المُغِيرَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ أَعْلَى الخُفَّيْنِ، وَأَسْفَلَهُمَا**».

۞ **الحكم:** ضعيفٌ لانقطاعِهِ وإرسالِهِ، وضَعَّفَهُ مَن سَبَقَ في الروايةِ قبلَ السابقةِ.

التخريج:

〖صحم ٦٨٩ / تخ (٨/ ١٨٥) / تمهيد (١١/ ١٤٧ - ١٤٨) "واللفظ له" / خط (٢/ ٥٠٦)〗.

السند:

رواه أحمد - كما في (مسائل ابنه صالح)، ومن طريقه: الخطيبُ في (تاريخه) -:

عن عبدِ الرحمنِ بنِ مَهْديٍّ، عنِ ابنِ المباركِ، عن ثورٍ، قال: حُدِّثْتُ عن رجاءِ بنِ حيوةَ، عن كاتبِ المغيرةِ ...به مرسلًا، ليس فيه المغيرة.

وعلَّقَهُ البخاريُّ في (تاريخه) عن أحمدَ... به[(١)].

ورواه ابنُ عبدِ البرِّ: من طريقِ الحكمِ بنِ مُوسى، قال: حدثنا الوليدُ بنُ مسلمٍ، عن ثورِ بنِ يزيدَ، عن رجاءِ بنِ حيوةَ، عنِ كاتبِ المغيرةِ ... مرسلًا أيضًا.

---

(١) إلا أنه وقع في متن المطبوع: «عن ثور يحدث»، وذكر محققوه أن في نسخة أخرى: «قال: حُدِّثْتُ». وهذا هو الصواب، كما عند أحمد، وغيره.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، إلَّا أنه مرسلٌ ضعيفٌ.

والمحفوظُ عنِ الوليدِ الموصولُ، وهو معلولٌ بعدَّةِ عللٍ، كما تقدَّم الكلامُ عليه مفصلًا.



[٢٤٧٤ط] حديثُ جابرٍ:

عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِرَجُلٍ يَتَوَضَّأُ، يَغْسِلُ خُفَّيهِ، فَنَخَسَهُ بِرِجْلِهِ، وَقَالَ: «**لَيْسَ هَكَذَا السُّنَّةُ، أُمِرْنَا بِالمَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ هَكَذَا، وَأَمَرَّ يَدَيْهِ عَلَى خُفَّيْهِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** ابنُ الملقن.

التخريج:

﴿طس ١١٣٥﴾.

السند:

رواه الطبرانيُّ: عن أبي الفوارسِ أحمد بن عبد الرحمن بن عقال الحرانيِّ، عن عبيد بن جناد، قال: حدثنا بقية بن الوليد، عن جرير بن يزيد الكندي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر... به.

قال الطبرانيُّ: «لا يُروى هذا الحديثُ عن جابرٍ إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به: بقية».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأولى: جريرُ بنُ يزيدَ، قال الذهبيُّ: «لا يُعْرَفُ» (الكاشف ٧٧٣)، وقال في (الميزان ١٤٧٢): «تفرَّدَ عنه بقيةُ، لا يُعْتَمدُ عليه لجهالتِهِ».

وضَعَّفَهُ الحافظُ في (التقريب ٩١٧)، ورجَّحَ أنه البجليُّ، حفيد جريرِ بنِ عبدِ اللهِ.

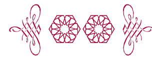
وبه أعلَّه ابنُ الملقنِ فقال: «وجرير هذا ليس بالمشهور، لم يرو عنه غير

بقية، فيما أعلم» (البدر المنير ٣/ ٣٠).

الثانية: (بقية) يُدَلِّسُ ويُسوِّي، وقد سَوَّى هذا الإسنادَ فأسقطَ منه أحدَ الضعفاءِ - وهو المنذر - بين جرير، وابن المنكدر، وقد صرَّح بذكره في روايةِ ابنِ ماجه، وأبي يعلى الآتية.

وقد أشارَ إلى ذلك ابنُ حَجَرٍ في (الدراية ١/ ٨٠).

الثالثة: أبو الفوارس، قال أبو عروبة: «ليس بمؤتمن على دينِهِ»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «يُكْتَبُ حَدِيثُهُ» (لسان الميزان ٦٠٧).



١- روايةُ بِلَفْظِ: «إِنَّا لَمْ نُؤْمَرْ بِهَذَا»:

وفي روايةٍ بِلَفْظِ: مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرَجُلٍ يَتَوَضَّأُ، وَهُوَ يَغْسِلُ خُفَّيْهِ، فَنَخَسَهُ بِيَدِهِ، **وَقَالَ: «إِنَّا لَمْ نُؤْمَرْ بِهَذَا، [إِنَّمَا أُمِرْتُ بِالمَسْحِ]»**، قَالَ: فَأَرَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: **بِيَدِهِ مِنْ مَقْدَمِ الخُفَّيْنِ (أَطْرَافِ الأَصَابِعِ) إِلَى [أَصْلِ] السَّاقِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً (وَخَطَّطَ بِالأَصَابِعِ)**.

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وَضَعَّفَهُ:** ابنُ عبدِ الهادي، - **وأقرَّهُ** الزيلعيُّ - وابنُ الملقنِ، والبوصيريُّ، وابنُ حَجَرٍ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿جه (طبعة دار إحياء الكتب العربية ٥٥١)[1] "والزيادتان والروايتان له" / عل ١٩٤٥ "واللفظ له" / حق (مط ٩٧)، (خيرة ٧٠٨/ ١) / تحقيق ٢٤٦﴾.

السند:

قال أبو يعلى: حدثنا داودُ بنُ رُشيدٍ، حدثنا بقيةُ، عن جريرِ بنِ يزيدَ الحميريِّ، حدثني المنذرُ، عن محمدِ بنِ المنكدرِ، عن جابرٍ... به.

ومداره عندهم على بقيةَ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

(١) وسقط هذا الحديث من طبعة (التأصيل)، وهو ثابتٌ في غيرها منَ الطبعاتِ؛ كطبعةِ الرسالةِ، وطبعة دار الجيل، وطبعة دار الصديق، وغيرها، وكذا أثْبَته المزيُّ في (التحفة ٣٠٨٤).

الأُولى، والثانيةُ: عنعنةُ بقيةَ، وضَعْفُ جرير، وقد تقدَّم بيانُهُما في الروايةِ السابقةِ.

وبهاتينِ العلتينِ ضَعَّفَ الحديثَ: ابنُ عبدِ الهادي في (تنقيح التحقيق ١/ ٣٤٢)، والبوصيريُّ في (إتحاف الخيرة ١/ ٣٩٤).

الثالثةُ: المنذرُ، هو: أبو يحيى غير منسوب، قال الحافظُ: «مجهولٌ» (التقريب ٦٨٩٥).

وقال ابنُ عبدِ الهادي: «ومنذرٌ كأنه ابن زياد الطائي، وقد كذَّبَهُ الفلَّاسُ، وقال الدارقطنيُّ: متروكٌ» (تنقيح التحقيق ١/ ٣٤٢)، وأقرَّه الزيلعيُّ، وبمثلِهِ قال ابنُ الملقنِ في (البدر المنير ٣/ ٣١)، وهذا محتملٌ؛ فإن الطائيَّ هذا يكنى أبا يحيى، ويُروي عنِ ابنِ المنكدرِ أيضًا.

والحديثُ ضَعَّفَهُ جدًّا: ابنُ حَجَرٍ في (التلخيص ١/ ٢٨٣)، والألبانيُّ في (ضعيف ابن ماجه ١٠٩).

تنبيه:

وقال ابنُ الصلاحِ معلقًا على قولِ صاحبِ الوسيطِ أنه: «لم ينقلْ عن رسولِ اللهِ ﷺ -إلَّا أنه مَسَحَ على الخُفِّ خُطوطًا-»: «معناه: لم ينقلْ فيما يرجعُ إلى الاستيعابِ وضده إلا هذا، وليس ما ذكره من المسحِ خُطوطًا ثابتًا في الروايةِ فيما علمناه، ولا وجدناه أصلًا في كتبِ الحديثِ، وقولُ صاحبِ «النهاية» فيه إنه حديثٌ صحيحٌ، غيرُ صحيحٍ، والله أعلم» (شرح مشكل الوسيط ١/ ٢٥٦).

قلنا: قد وجدنا له أصلًا، ولكن لا يثبتُ كما قال رَحِمَهُ اللهُ.

٢- روايةُ: «مَسْحَةٍ وَاحِدَةٍ إِلَى فَوْقَ»:

وفي روايةٍ: عَنِ الفَضْلِ بنِ مُبَشِّرٍ، قَالَ: رَأَيْتُ جَابِرَ بنَ عَبْدِ اللهِ يَتَوَضَّأُ، وَيَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْهِ عَلَى ظُهُورِهِمَا، مَسْحَةً وَاحِدَةً إِلَى فَوْقَ، ثُمَّ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ كُلَّهَا، وقَالَ: «**وَرَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصْنَعُهُ، فَأَنَا أَصْنَعُ كَمَا رَأَيْتُهُ يَصْنَعُ**».

وفي روايةٍ: «رَأَيْتُ جَابِرَ بنَ عَبْدِ اللَّهِ يُصَلِّي الصَّلَوَاتِ بِوُضُوءٍ وَاحِدٍ، فَإِذَا بَالَ، أَوْ أَحْدَثَ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ بِفَضْلِ طَهُورِهِ الخُفَّيْنِ ...».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ.**

الفوائد:

قال ابنُ المنذر - عقب هذا الحديث -: «وبهذا نقولُ، ولا أَعْلَمُ أحدًا يرى أن مَسْحَ أَسْفَلِ الخُفِّ وحدَهُ يجزيُ من المسحِ، وكذلك لا أَعْلَمُ أحدًا أَوجَبَ الإعادةَ على مَنِ اقتصرَ على مسحِ أَعلَى الخُفِّ».

التخريج:

[منذ ٤٧٤ "واللفظ له" / حرب (طهارة ٢٧٦) / طبر (٨/ ١٥٦) "والرواية له"].

السند:

قال ابنُ المنذرِ: حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا زكريا بن زحمويه، ثنا زياد بن عبد الله البكائي، ثنا الفضل بن مبشر ... به.

ومداره عندهم على زياد البكائي... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: الفضل بن مبشر، قال ابنُ حَجَرٍ: «فيه لين» (التقريب ٥٤١٦).

الثانية: زياد بن عبد الله البكائي، ضعيفٌ إلا في روايته المغازي عنِ ابنِ إسحاقَ، كما ذَهَبَ إليه ابنُ مَعينٍ وغيرُهُ، وفي (التقريب ٢٠٨٥): «صدوقٌ ثبتٌ في المغازي، وفي حديثِهِ عن غيرِ ابنِ إسحاقَ لِينٌ».

تنبيه:

الحديثُ عندَ ابنِ ماجه في (سننه ٥١٥)، كما سبقَ تخريجُهُ في «كتاب الوضوء»، ولكن ليسَ فيه ذِكْرُ المسحِ على الخُفَّينِ، ولِذَا لم نذكره هنا.



[٢٤٧٥ط] حديثُ أَبِي أُمَامَةَ، وَعُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ، وَعُبَادَةَ بنِ الصَّامِتِ رضي الله عنهما: «**أَنَّهُمَا رَأَيَا رَسُولَ اللهِ ﷺ مَسَحَ أَسْفَلَ الخُفَّينِ، وَأَعْلَاهُمَا**».

❁ **الحكم:** **إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

﴿موهب (مغلطاي ٢/ ٢٣١) / مدونة (١/ ١٤٣)﴾.

السند:

رواه ابنُ وهبٍ في (مسنده) -كما في (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٣١)-: عن رَجُلٍ، عن آخرَ، عن رَجُلٍ من رعين، عن أشياخٍ لهم، عنهما... به.

ورواه سحنونُ في (المدونة)، عن ابنِ وهبٍ، عن رَجُلٍ من رعين، عن أشياخٍ لهم، عن أبي أُمامةَ الباهليِّ، وعبادةَ بنِ الصَّامتِ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، مسلسلٌ بالمبهمين المجاهيل.



[٢٤٧٦ط] حديثُ عُمَرَ:

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ «**يَأْمُرُنَا بِالمَسْحِ عَلَى** [ظَهَرِ] **الخُفَّينِ** [إِذَا لَبِسَهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَانِ]، **لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ مُفرَّقًا، وإسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ، وضَعَّفَهُ:**

ابنُ المدينيِّ، والبزارُ، والدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، والضياءُ، والغسانيُّ، وابنُ دَقِيقٍ، وابنُ كَثيرٍ.

التخريج:

﴿ش ١٨٨٤ / بز ١٢٨ / عل ١٧٠ "والزيادتان له ولغيره"، ١٧١ "واللفظ له" / مش (إمام ٢/ ١٥١) / قط ٧٥٥ / شا ٥٧ / هق ١٤٠٥ / تحقيق ٢٣٧ / ضيا (١/ ٣٠٠/ ١٩٠) / طيل ٣٧٤ / علخ (مغلطاي ٢/ ٢٢٠) / علقط (١/ ٩٥) / مصفار (إمام ٢/ ١٥١ - ١٥٢)﴾.

السند:

أخرجه ابنُ أبي شيبةَ، عن زيد بن حباب، عن خالد بن أبي بكر، أخبرني سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن عمر... به.

ومداره عند الجميعِ على زيد بن الحُبابِ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: خالدُ بنُ أبي بكرٍ العمريُّ، «لينُ الحديثِ» كما في (التقريب ١٦١٨).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ:

الدارقطنيُّ في (العلل ١/ ٩٥)، **والبيهقيُّ** في (السنن ١٤٠٥) و(معرفة السنن والآثار ٢/ ١٢٥)، **والضياءُ** في (المختارة ١/ ٣٠١)، **والغَسَّانيُّ** في (تخريج الأحاديث الضعاف ١٣٤)، **وابنُ دَقِيقٍ** في (الإمام ٢/ ١٦١).

وخالدٌ هذا، ذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٦/ ٢٥٤)، وقال: «يُخطئُ»، بل قال البخاريُّ: «لخالدِ بنِ أبي بكرٍ مناكيرُ، عن سالم بن عبد الله» (جامع الترمذي ٤/ ٦٨٤).

قلنا: وهذا مما أُنْكِرَ عليه، فقد تفرَّدَ بهذا اللفظِ عن سالمٍ، وخُولِفَ فيه؛ وهي:

العلةُ الثانيةُ:

قال عليُّ بنُ المدينيِّ: «لم يرفعْ هذا الحديثَ أحدٌ إلا شيخٌ ضعيفٌ يقالُ لَهُ: خالدُ بنُ أبي بكرِ بن عُبيدِ اللهِ، فقد رواه سالمٌ، ونافعٌ، وعبدُ اللهِ بنُ دينارٍ، وأبو سلمةَ، فلم يرفعوه» (مسند الفاروق ١/ ١٢٥).

وقال البزارُ: «هذا الحديثُ لم يُروَ عن عمرَ في التوقيتِ إلَّا من هذا الوجهِ، وقد رواه عن عمرَ جماعةٌ - (عبدُ اللهِ، وعبيدُ اللهِ بنُ عُمرَ، وغيرُهُما) - فلم يذكروا فيه توقيتًا، وخالد بن أبي بكر لَيِّنُ الحديثِ، وقد رَوى عنه غيرُ واحدٍ من أهل العلم» (المسند ١/ ٢٤٢).

وقال الدارقطنيُّ: «ورواه خالد بن أبي بكر... وأَغربَ فيه بألفاظٍ لم يأتِ بها غيرُهُ، ذكر فيه المسح، وقال فيه: على ظهرِ الخُفِّ، وذكرَ في التوقيتِ ثلاثًا للمسافر، ويومًا وليلةً للمُقيمِ، وخالد بن أبي بكر العمري هذا ليس بقويٍّ» (العلل للدارقطني ١/ ٩٥)، وتبعه مغلطاي في (شرح سنن ابن ماجه

٢/ ٢٢٠).

وقال ابنُ كَثيرٍ: «وقال الدارقطنيُّ: ليس هذا الحديث بالقويِّ. قلت: إنما يُنكرُ من هذا الحديث ذكر التوقيت فيه، وإلا فأَصلُه محفوظٌ، ثم إنَّ المحفوظَ عن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عدمُ التوقيتِ في مسحِ الخُفَّين» (مسند الفاروق ١/ ١٢٥).

قلنا: وقولُ الدارقطنيِّ «ليس بقويٍّ»، إنما أرادَ به خالد، وكذا نقله عنه الضياء، وابن عبد الهادي.

وفي عللِ الخَلَّالِ: «سَأَلَ عليُّ بنُ حُجْرٍ أحمدَ بنَ حنبلٍ عنِ المسحِ على أَعْلَى الخُفِّ وأسفله، فقال - يعني: نوحَ بنَ حَبيبٍ - لأحمدَ: لعلكَ تَأخُذُ بحديثِ عُمرَ؟ قال: أيُّ حديثٍ هو؟ قلتُ: حدثنا زيد بن الحباب، عن خالد ابن أبي بكر، وذكرت هذا الحديث - فضحك - يعني: أبا عبد الله -، ثم قال: أَعِدْ، فأَعدتُ، فقال: أَعِدْ، وقال: لم أسمعْ أنا هذا الحديث» (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٢٠).

ومع هذا قال مغلطاي في موضع آخر: «ذكره أبو بكر بن أبي شيبة في (مسنده) بإسنادٍ حسنٍ»! (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٣٠).

وقال ابنُ عبدِ الهادي: «إسنادُ حديثِ عمرَ: صالحٌ»! (تنقيح التحقيق ١/ ٣٢٩ - ٣٣٠).



٤٠٩- بَابُ مُدَّةِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ لِلمُسَافِرِ وَالمُقِيمِ

[٢٤٧٧ط] حديثُ عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ:

عَنْ شُرَيْحِ بنِ هَانِئٍ، قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، فَقَالَتْ: عَلَيْكَ بِابْنِ أَبِي طَالِبٍ فَسَلْهُ، فَإِنَّهُ [أَعْلَمُ بِذَلِكَ مِنِّي]؛ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَسَأَلْنَاهُ، فَقَالَ: «**جَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَمْسَحَ عَلَى الخُفَّينِ): ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ**».

الحكم: صحيح (م)، دون الرواية وهي صحيحة.

التخريج:

﴿م﴾ ٢٧٦ "واللفظ له، وكذا الزيادة أيضًا" / ن ١٣٣، ١٣٤ / كن ١٦٤، ١٦٥ / جه (طبعة دار إحياء الكتب العربية ٥٥٢)(١) / حم ٧٤٨، ٧٤٩، ٩٠٦ "والرواية له ولغيره"، ٩٠٧، ١١٢٦، ١٢٤٥، ١٢٧٧ / مي ٧٣٢ / عل ٢٦٤ / معل ٥ / عب ٧٨٩ / ش ١٨٧٨ / خز ٢٠٦ / حب ١٣٢٦ /

(١) وسقط من طبعة (التأصيل)، وهو ثابت في غيرها من الطبعات؛ كطبعة الرسالة، وطبعة دار الجيل، وطبعة دار الصديق، وغيرها، وكذا أثبته المزي في (التحفة ١٠١٢٦).

عه ٧٩١ - ٧٩٧ / حمد ٤٦ / طس ٥١٩٠، ٥٣٦٧ / طح (١/ ٨١، ٨٤) / مسن ٦٣٣ - ٦٣٥ / بغ ٢٣٨ / كر (٢٣/ ٦٥)، (٧٣/ ١٥٣) / هقغ ١٢٩ / هقع ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ / هق ١٢٩٩، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦ / تمام ٧٨ / غطر ٣ / حنف (نعيم صـ ٧٣) / جريه ١٥ / عبص ٩٢ / خط (١٣/ ١٠٤) / سخ (صـ ٣٧٨، ٣٧٩) / استذ (٢/ ٢٤٧)/ تمهيد (١١/ ١٤٢، ١٥٣- ١٥٤) / تحقيق ٢٣٣ / حل (٦/ ٨٣)، (٩/ ٢٥٢) / منذ ٤٣٣ / فحم ١١٩٩ / محلى (٢/ ٨٢) / فق ١١٠١ / متفق ٧٣٥ / طيل ٣٧٣ / مقط (٣/ ١٣٧٦) / علقط (١/ ٣٩٧) / فقط (الثالث والثمانون ٧٣) / عصم ١٧ / مناقب ٨١ / مغلطاي (٢/ ٢٤٦) / حداد ٢٨٧ / دبيثي (٢/ ٣١٩) / إمام (٢/ ١٥٧، ١٥٩)].

السند:

قال مسلمٌ: وحدثنا إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، أخبرنا عبد الرزاق، أخبرنا الثوري، عن عمرو بن قيس الملائي، عن الحكم بن عتيبة، عن القاسم بن مخيمرة، عن شريح بن هانئ... به.

والرواية: أخرجها أحمد في (مسنده ٩٠٦) قال: حدثنا أبو معاوية، حدثنا الأعمش، عن الحكم... به.

وأخرجها ابن ماجه (٥٥٢) قال: حدثنا محمد بن بشار، قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن الحكم... به.

وهذان إسنادان صحيحان.

تنبيه:

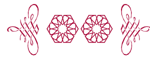
اختلف في رفع هذا الحديث ووقفه، **وقد تَكلَّم الدارقطنيُّ** على أكثرِ طرقه

في (العلل ٣٧٩)، **ثم قال:** «ورفعُهُ صحيحٌ لاتفاقِ أصحابِ الحُكمِ الحفاظ، الذين قدمنا ذكرهم عن الحُكمِ على رفعه، والله أعلم».

وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «ومَن رَفَعَهُ أحفظُ وأثبتُ وأرفعُ ممن وَقَفَهُ، على أن توقيفه عندي فتيا به واستعمال له، فكيف يكون قدحًا فيه؟!» (التمهيد ١١/ ١٤٣).

لذلك قال الإمام أحمد - وسُئِلَ عن أجودِ الأحاديثِ في المسحِ - فقال: «حديثُ شُريحِ بنِ هانئ عن عائشةَ، وحديثُ خُزيمةَ بنِ ثَابتٍ، وحديثُ عوفِ بنِ مالكٍ» (تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ١/ ٣٢٨).

وقال البيهقيُّ: «حديثُ شريحِ بنِ هانئ عن عليٍّ أصحُّ ما رُوي في هذا البابِ» (السنن الكبرى ٢/ ٣١٩).



١- رواية: «رَخَّصَ لَنَا»:

وفي روايةٍ بِلَفْظِ: «رَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ فِي الحَضَرِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ».

۞ **الحكم: صحيحٌ. وصَحَّحَهُ:** ابنُ خزيمةَ، وابنُ حِبَّانَ.

التخريج:

[خز ٢٠٧ / حب ١٣١٧، ١٣٢٢ "واللفظ له" / لف ١٣٩ / علقط (١/ ٣٩٦)].

السند:

قال ابنُ خزيمةَ: نا أبو هاشم زياد بن أيوب، نا يحيى بن عبد الملك بن حميد بن أبي غنية، نا أبي، عن الحكم، عن القاسم بن مخيمرة، عن شريح ابن هانئ، عن عليٍّ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ ثقاتٌ، عدا يحيى بن أبي غَنِيَّةَ[(١)] فصدوقٌ له أفراد، كما في (التقريب ٧٥٩٨)، وهو من رجال مسلم، وقَرَنَهُ البخاريُّ بآخرَ في (صحيحه)، ولكن قد توبع:

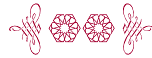
فرواه ابنُ حِبَّانَ في (صحيحه ١٣٢٢)، عنِ الحسنِ بنِ سفيانَ، قال: حدثنا صفوانُ بنُ صَالحٍ، قال: حدثنا الوليدُ بنُ مسلمٍ، قال: حدثني عبدُ الملكِ بنُ حُميدِ بنِ أَبي غَنِيَّةَ، قال: سمعتُ الحَكَمَ... به.

(١) قال الحافظ في (التقريب: ١٥٥٥، ٤١٧٦، ٧٥٩٨): «بفتح المعجمة، وكسر النون، وتشديد التحتانية».

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، رجالُهُ ثقاتٌ، وقد أَمِنَّا من تسويةِ صفوانَ، وشيخه الوليد؛ بوجودِ صيغةِ التحديثِ إلى الحَكمِ بنِ عُتَيْبَةَ، والعنعنةُ من بعدِ الحَكمِ لا تضرُّ هنا؛ فهو محفوظٌ عنِ الحَكمِ، هكذا رواه عنه جماعةٌ من أصحابِهِ منهم: شعبةُ، والأعمشُ، كما سبقَ.

ورواه القَطيعِيُّ في (جزء الألف دينار)، عن الفضل بن الحباب، قال: حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك، قال: حدثنا شعبة، عن الحكم، عن القاسم بن مخيمرة، عن شريح بن هانئ، قال: سألتُ عائشةَ... فذكره.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ أيضًا.



٢- روايةُ: «إِنَّا نَغزُو فِي جَبَلِنا»:

وفي روايةٍ: عن شُرَيحِ بنِ هانِئٍ، قال: أَتَيتُ عَائِشَةَ، فَقُلتُ: إِنَّا نَغزُو فِي جَبَلِنَا، وهُو جَبَلٌ بارِدٌ كَثِيرُ الثَّلجِ، فَنَبِيتُ فِي المَنزِلِ، ثُمّ يَقُومُ أَحَدُنَا فَيَتَوَضَّأُ ويَلْبَسُ ثِيابَهُ وخُفَّيْهِ عِندَ النَّارِ، ثُمّ يُدْلِجُ، ويُصْبِحُ، ثُمّ يَنزِلُ، فَيَتَوَضَّأُ أَحَدُنَا ويَقْضِي الحَاجَةَ، فَإِنْ نَزَعَهُمَا شَقَّ عَلَيهِ، وإِنْ تَرَكَهُمَا لَم يَدرِ يَجزِي ذَلِك أَمْ لَا؟ قَالَ: قالَتْ عَائِشَةُ: مَا لِي بِهَذا مِنْ عِلمٍ، ولَكِنِ ائْتِ عَلَى رَجُلٍ فَسَلْهُ هُو أَعلَمُ مِنِّي. قُلتُ: ومَنْ هُو؟ قالَتْ: عَلِيُّ بنُ أَبِي طَالِبٍ ائتِهِ فَسَلْهُ، فَأَتَيتُ عَلِيًّا، فَسَأَلْتُهُ وذَكَرتُ لَهُ بَرِدَ جَبَلِنَا، قَالَ: فَقَالَ عَلِيٌّ: «**كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَسَحْنَا ثَلَاثًا، ولِلمُقِيمِ يَومًا**».

۞ الحكم: صحيحٌ.

التخريج:

[علقط (١/ ٣٩٦)].

السند:

قال الدارقطنيُّ: حدثنا محمد بن مخلد، قال: حدثنا أبو يعقوب إسحاق ابن إبراهيم الصفار - بغداديٌّ ثقةٌ -، قال: حدثنا زكريا بن عَدِيٍّ، حدثنا عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أُنيسةَ، حدثنا الحَكمُ بنُ عُتَيْبَةَ، عن القاسم بن مُخَيْمِرَةَ، عن شُريحِ بن هانئ ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجاله ثقاتٌ، وقد رواه مسلمٌ (٢٧٦) من طريق زكريَّا بنِ عَدِيٍّ بإسنادِهِ، ولم يذكر مَتْنَهُ، وأحالَ على لفظِ الروايةِ الأُولى.

٣- روايةُ: «فِي سَفَرٍ»:

وفي رِوايةٍ: عَنْ شُرَيْحِ بنِ هَانِئٍ، قَالَ: أَتَيْتُ عَلِيًّا فَسَأَلْتُهُ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، فَقَالَ: «**كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَمَسَحْنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا**».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ.

التخريج:

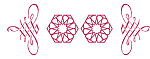
〚عل ٥٦٠〛.

السند:

قال أبو يعلى: حدثنا عبيد الله بن عمر، حدثنا يونس بن أرقم، حدثني يزيد بن أبي زياد، عن القاسم بن مخيمرة، عن شريح بن هانئ ... فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: يزيدُ بنُ أبي زيادٍ الهاشميُّ، قال ابنُ حَجَرٍ: «ضعيفٌ كبر فتغيَّرَ وصارَ يتلقنُ، وكان شيعيًا» (التقريب ٧٧١٧).



٤- روايةُ: «فِي غَزَاتِهِ»:

وفي روايةٍ: عَنْ شُرَيْحِ بنِ هَانِئٍ، قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا غَزَّاءً، وَكَانَ الوُضُوءُ اشْتَدَّ عَلَيَّ [في البَرْدِ وَالثَّلْجِ]، فَأَتَيْتُ عَائِشَةَ فَسَأَلْتُهَا عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ؛ [فقلتُ: يا أُمَّ المؤمنينَ، إنِّي رَجلٌ غزَّاءٌ، وإنَّ الوُضُوءَ يَشتَدُّ عليَّ في البردِ والثَّلجِ، فَهل لي مِن رُخصةٍ؟] فَقَالَتِ: ائْتِ عَلِيًّا فَاسْأَلْهُ، فَإِنَّهُ كَانَ يَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذَا غَزَا، وَيَقْعُدُ مَعَهُ إِذَا قَعَدَ، وَيَدْخُلُ حَيْثُ لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ، فَأَتَيْتُهُ فَسَالتُهُ، فَقَالَ: «**كُنَّا إِذَا جِئْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزَاتِهِ أَمَرَنَا أَنْ نَمْسَحَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَإِذَا كُنَّا مُقِيمِينَ أَمَرَنَا أَنْ نَمْسَحَ يَوْمًا وَلَيْلَةً**»، فَرَجَعْتُ إِلَيْهَا فَأَخْبَرْتُهَا، فَقَالَتْ: صَدَقَ.

❁ **الحكم: صحيحُ المتنِ بما تقدَّمَ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

〖معقر ٩٥٥ / رفا ١٨٩ "والزيادتان له"〗.

السند:

قال ابنُ المقرئ: حدثنا بكر بن نصر بن سيار، حدثنا أيوب بن سويد، حدثنا إدريس بن يزيد الأودي، عن الحكم بن عتيبة، عن القاسم بن مخيمرة، عن شريح بن هانئ ... فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: أيوب بن سويد، وهو ضعيفٌ. انظر: (تهذيب التهذيب ١/ ٤٠٥).

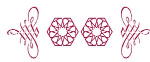
والراوي عنه بكرُ بنُ نصر بنِ سيار، لم نقفْ له على ترجمةٍ.

وقد توبع أيوب بن سويد، **ولكنها متابعةٌ لا يفرحُ بها**، فرواه أبو عليٍّ الرَّفاءُ (في فوائدِهِ): عن محمد بن عبد الرحمن الساميِّ، حدثنا خالد بن هياج، حدثنا أَبي؛ الهيَّاجُ، عن الحسن بن عمارة، عن الحكم بن عتيبة، . . . به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، الحسنُ بنُ عُمارةَ: «متروكٌ» كما في (التقريب ١٢٦٤).

والرواي عنه هَيَّاجُ بنُ بِسْطَام التميميُّ، والد خالد بن هياج، قال أحمد بن حنبل: «متروكُ الحديثِ». (تهذيب التهذيب ١١/ ٨٨)، وقال ابنُ حَجَرٍ: «ضعيفٌ روى عنه ابنُه خالدٌ منكرات شديدة» (التقريب ٧٣٥٥).

وابنه خالد، قال الذهبيُّ: «متماسكٌ، وقال السليمانيُّ: ليس بشيءٍ، وروى الحاكمُ، عن صالح جزرة، قال: قَدِمْتُ هَراة فَرَأَيْتُ عندهم أحاديث كثيرة منكرة. قال الحاكمُ: والأحاديثُ التي رواها صالحٌ بهراةَ من حديثِ الهَيَّاجِ الذنبُ فيها لابنه خالد والحملُ فيها عليه» (لسان الميزان ٢٩٠٦).



٥- روايةُ: «يَأْمُرُنَا إِذَا سَافَرْنَا»:

وفي روايةٍ: عَنْ شُرَيْحٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ ﵂، فَقُلْتُ: أَخْبِرِينِي بِرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَسْأَلُهُ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ، فَقَالَتْ: ائْتِ عَلِيًّا فَسَلْهُ، فَإِنَّهُ كَانَ يَلْزَمُ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَلِيًّا فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: **«أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالمَسْحِ عَلَى خِفَافِنَا إِذَا سَافَرْنَا»**.

۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا السِّياقِ،** وهذا المتنُ مختصرٌ من الروايةِ الأُولى، اختصرَهُ شريكٌ فأَخلَّ بلفظِهِ، فتقييد المسحِ بالسفرِ غيرُ مُرادٍ، وإنما الحديثُ في مشروعيةِ المسحِ للمسافرِ والمقيمِ معًا كما سبقَ.

التخريج:

﴿حم ٩٤٩ "واللفظ له"، ٢٤٧٩٦ / حق ١٥٨٣ "ولم يذكر فيه السفر" / جعد ٢٢٨٢ / هق ١٣٠٠ / لي ١٢٩ / دبيثي (٣/ ٤٩١)﴾.

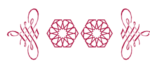
السند:

قال أحمد: حدثنا أسود وحجاج - المعنى - قالا: حدثنا شريك، عن المقدام بن شريح، عن أبيه، قال: سَأَلْتُ عَائِشَةَ ... به.

ومداره عندهم على شَريكٍ ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لسُوءِ حفظِ شَريكٍ، وهو النخعيُّ، والحديثُ ثابتٌ عن عليٍّ بذكرِ التوقيتِ للمسافرِ والمقيمِ؛ كذا رواه شعبةُ، والأعمشُ، وغيرُهُما، عنِ الحكمِ، عنِ القاسمِ بنِ مُخَيْمِرَةَ، عن شُريحٍ... به، كما سبقَ.



٦- زِيَادَةُ: «مِنْ غَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ نَوْمٍ»:

وفي روايةٍ: عَنْ شُرَيْحِ بنِ هَانِئٍ، قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، فَقَالَتْ: ائْتِ عَلِيًّا فَإِنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي أَسْفَارِهِ، فَأَتَيْتُ عَلِيًّا فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «**كُنَّا إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لم نَنْزِعْ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ مِنْ غَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ نَوْمٍ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، دون قوله:** (مِنْ غَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ نَوْمٍ) فمنكرةٌ من هذا الوجهِ، وإنما تثبتُ من حديثِ صفوانَ بنِ عَسَّالٍ كما سيأتي.

التخريج:

[خط (١٣/ ١٠٤ - ١٠٥)].

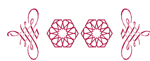
السند:

قال الخطيبُ: أخبرني الغزال، قال: قرأنا على ابن أبي الفوارس، عن الجعابيِّ، حدثنا أبو خليفةَ، حدثنا أبو الوليد، حدثنا شعبةُ، عن الحكمِ، عن القاسمِ بنِ مخيمرةَ، عن شريحِ بنِ هَانِئٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، إلا أن أبا بكر الجعابيَّ متهمٌ في دينه، فكان يشربُ الخمرِ، وقال الدارقطنيُّ: «ترك الدين والصلاة» (سؤالات الحاكم ٢٢٨)، (لسان الميزان ٧٢٥٤).

وقد تفرَّد هنا بزيادةِ: **(مِنْ غَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ نَوْمٍ)**، فهي منكرةٌ من هذا الوجهِ، وإن كانت ثابتةٌ من حديثِ صفوانَ بنِ عَسَّالٍ كما سيأتي قريبًا.



٧- زِيَادَةُ: «إِذَا أَدْخَلَهُمَا وَقَدَمَاهُ طَاهِرَتَانِ»:

وفي روايةٍ: عَنْ شُرَيْحِ بنِ هَانِئٍ، قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ؟ فَقَالَتْ: ائْتِ عَلِيًّا؛ فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: إِنَّا نَكُونُ فِي أَرْضٍ بَارِدَةٍ وَثُلُوجٍ كَثِيرَةٍ، فَمَا تَرَى فِي الخُفَّينِ؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْهِ إِذَا أَدْخَلَهُمَا وَقَدَمَاهُ طَاهِرَتَانِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، دون قوله:** (إِذَا أَدْخَلَهُمَا وَقَدَمَاهُ طَاهِرَتَانِ)، فمنكرةٌ من هذا الوجهِ كما أشارَ لذلكَ البيهقيُّ، وإنما تثبتُ من حديثِ المغيرةِ بنِ شعبةَ كما سبقَ.

التخريج:

]هق ١٣٥٦ "واللفظ له" / صواف (أبي نعيم ق ١٦٩/ب) / مدينة (١/ ٢٨)[.

السند:

قال البيهقيُّ: أخبرنا أبو عليٍّ الروذباريُّ، أخبرنا عبد الله بن عمر بن أحمد بن شوذب المقرئ بواسط، حدثنا شعيب بن أيوب، حدثنا حسين بن علي الجعفي، عن زائدةَ، عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن الحكم، عن القاسم بن مخيمرة، عن شريح بن هانئ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو سيئُ الحفظِ جدًّا، كما في (التقريب ٦٠٨١).

وقد تفرَّدَ بقولِهِ: **(إِذَا أَدْخَلَهُمَا وَقَدَمَاهُ طَاهِرَتَانِ)** في هذا الحديثِ، وخالفه الأثبات الحفاظ كالأعمشِ، وشعبةَ، وغيرِهِما، فرووه عن الحكمِ... به، بدونها.

وعليه: فهي زيادةٌ منكرةٌ من هذا الوجهِ، وإن كانتْ ثابتةٌ من حديثِ المغيرةِ بنِ شُعبةَ، وقد سبقَ.

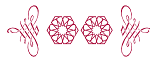
وأشارَ إلى ذلك البيهقيُّ بقوله: «تفرَّدَ بهذه الرواية محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى».

قلنا: وقد وقفنا له على متابعةٍ؛

فقد رواه محمد بن الحسن في (الحجة على أهل المدينة ١/ ٢٨)، عن محمد بن أبان بن صالح، عن الحسن بن الحر، عن القاسم بن مخيمرة، عن شريح بن هانئ ... به.

ورواه أبو عليٍّ الصوافُ في (فوائده) من طريق محمد بن أبان... به، مقتصرًا على المرفوع.

ولكن هذه متابعة واهية؛ فمحمد بن أبان بن صالح الجعفي: ضعيفٌ. انظر: (لسان الميزان ٦٣٥٤).



٨- روايةٌ: «مِنْ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ التَّوَقِيتِ»:

وفي روايةٍ: عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه، قَالَ: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّيْنِ، إِذَا كَانَ مُسَافِرًا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَإِذَا كَانَ مُقِيمًا يَوْمًا وَلَيْلَةً**».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بلفظ الفعل.

التخريج:

[طس ١٥٤١ / فقط (أطراف ٣١٥) / متشابه (١/ ٣٧٨) / كر (٢٣/ ٦٥ - ٦٦)، (٧٣/ ١٥٣ - ١٥٤)].

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا أحمد - هو ابن محمد بن صدقة -، قال: نا الفضل ابن يعقوب الرخاميُّ، قال: نا سعيد بن مسلمة، قال: نا عبد الملك بن أبي سليمان، عن المقدام بن شريح، عن أبيه، عن عليٍّ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: سعيدُ بنُ مسلمةَ الأُمويُّ، وهو «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٢٣٩٥).

وقد أخطأ في قوله في السند: (عن المقدام)، فقد قال الدارقطنيُّ في (العلل): «رواه عبد الملك بن أبي سليمان، عن ابن شريح بن هانئ - ولم يسمه -، عن أبيه، عن عليٍّ مرفوعًا.

وقيل: إن الذي روى عنه عبد الملك هو محمد بن شريح بن هانئ، أخو المقدام، والله أعلم» (العلل ١/ ١١٢).

قلنا: وهذا الطريقُ أخرجه الدارقطنيُّ في (الأفراد) - ومن طريقه: الخطيبُ

في (تلخيص المتشابه) والسياق له، وابنُ عساكر في (تاريخه) - قال: نا محمد بن عبد الله بن الحسين العلاف، نا حميد بن الربيع، نا محمد بن بشر، نا عبد الملك بن أبي سليمان، حدثني محمد بن شريح، عن شريح، عن علي بن أبي طالب... به.

قال الدارقطنيُّ: «تفرَّدَ به عبد الملك بن أبي سليمان، عن محمد بن شريح ابن هانئ، وهو أخو المقدام بن شريح، وتفرَّد به محمد بن بشر العبديُّ عنه».

قلنا: ومحمد بن شريح هذا، ترجم له الدارقطنيُّ في (المؤتلف والمختلف ٣/ ١٢٨٤)، والخطيبُ في (تلخيص المتشابه ١/ ٣٧٨)، وابنُ ماكولا في (الإكمال ٤/ ٢٨٣)، ولم يذكروا فيه غير روايته عن أبيه، ورواية عبد الملك عنه، فهو في عداد المجهولين.

وحميدُ بنُ الربيعِ - وهو الخزاز - مختلفٌ فيه، والراجِحُ ضَعْفُهُ. انظر (الثقات لابن حبان ٨/ ١٩٧)، (الكامل لابن عدي ٢/ ٢٨٠)، (تاريخ بغداد ٩/ ٢٨ - ٣٢)، (لسان الميزان ٢٨٠٤).

والحديثُ بهذا التمامِ صحيحٌ من قولِهِ ﷺ كما سبقَ عند مسلمٍ وغيرِهِ، **أما من فعله:** فثبتَ عنه ﷺ مطلقُ المسحِ على الخُفَّينِ في غيرِ ما حديثٍ، دون توقيتٍ.



[٢٤٧٨ط] حديثُ عَوْفِ بنِ مَالِكٍ:

عَنْ عَوْفِ بنِ مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ بِالمَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ**».

۞ **الحكم: صحيحٌ لغيرِهِ، وإسنادُهُ حسنٌ، وحسَّنَهُ:** البخاريُّ - **وأقرَّه** النوويُّ -، وابنُ عساكر. **وصَحَّحَهُ:** ابنُ حَجَرٍ، والبوصيريُّ، والألبانيُّ.

وجوَّدَهُ العينيُّ.

وقال الإمام أحمد: «هذا الحديثُ أجودُ حديثٍ في المسحِ».

وقال هشيم: «ولم أسمعْ في المسحِ شيئًا أحسن من هذا».

التخريج:

﴿حم ٢٣٩٩٥ / ش ١٨٦٤، ٣٨١٦٦ "واللفظ له" / بز ٢٧٥٧ / طب (١٨/ ٤٠/ ٦٩) / طس ١١٤٥ / مش (خيرة ٧٠٥) / حق (نصب ١/ ١٦٨) / قط ٧٦٤ / ني ٥٩٩ / عبحم ١٢٧ / كر (١٧/ ١٦٩) / هق ١٣١٧ / طح (١/ ٨٢) / معكر ٤٩٩ / متفق ٥٣١ / محلى (٧/ ٤٧١) / عد (٣/ ٨٤) / حفار ١٠٧ / إمام (٢/ ١٦٥) / مغلطاي (٢/٢٥٨)﴾.

السند:

رواه أحمد في (المسند)، وابن أبي شيبة في (المصنف ١٨٦٤، ٣٨١٦٦) قالا: حدثنا هشيم، قال: أنبأنا داود بن عمرو، عن بسر بن عبيد الله الحضرمي، عن أبي إدريس الخولاني، عن عوف بن مالك الأشجعي... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسن؛ رجاله ثقات رجال الشيخين غير داود بن عمرو، وهو الأودي الشامي عامل واسط، فالجمهور على توثيقه، ولخَّصَ ابنُ حَجَرٍ حالَهُ فقال: «صدوقٌ يُخطئُ» (التقريب ١٨٠٤)، واعتمدَ الذهبيُّ في (الكاشف ١٤٥٦) قولَ أبي زرعةَ: «أنه لا بأسَ به».

وقد تقدمتْ ترجمتُهُ بتوسعٍ عندَ الكلامِ على حديثِ أبي ثعلبةَ في باب: «التطهر في أواني المشركين»، فانظرها هناك إن شئتَ.

وقد أَثْنَى على حديثِهِ هذا وقوَّاه جماعةٌ من الأئمةِ:

فقال الإمامُ أحمدُ: «هذا الحديثُ أجودُ حديثٍ في المسحِ على الخُفَّينِ؛ لأنه في غزوةِ تبوك، وهي آخرُ غَزاةٍ غزاها النبيُّ ﷺ، وهو آخرُ فعلِهِ» (مسائل أحمد رواية عبد الله ١٢٧).

وقال مهنا: سألتُ أحمدَ عن أجودِ الأحاديثِ في المسحِ، قال: «حديثُ شريحِ بنِ هانئٍ، عن عائشةَ، وحديثُ خزيمةَ بنِ ثابتٍ، وحديثُ عوفِ بنِ مالكٍ» (تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ١/ ٣٣٠).

وروى ابنُ عساكر عن هُشيمٍ بسندٍ صحيحٍ، أنه قال عقب الحديث: «ولم أسمعْ في المسحِ شيئًا أحسن من هذا» (تاريخ دمشق ١٧/ ١٦٩).

وقال البخاريُّ: «هو حديثٌ حسنٌ» (علل الترمذي ٦٨).

وقال ابنُ عساكر: «هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ» (المعجم ٤٩٩).

وصَحَّحَهُ النوويُّ في (المجموع ١/ ٤٧٨)، **والبوصيريُّ** في (إتحاف الخيرة ٧٠٥)،

وجوَّدَ إسنادَهُ العينيُّ في (نخب الأفكار ٢/ ١٦٩).

أما الهيثميُّ فقال: «رواه البزارُ والطبرانيُّ في (الأوسط)، ورجالُهُ رجالُ الصحيحِ»!! (مجمع الزوائد ١٣٩٠). كذا قال، ومع هذا **قال ابنُ حَجَرٍ:** «إسنادٌ صحيحٌ، قاله الشيخ» - يعني: الهيثمي -!! (مختصر زوائد البزار ١٩٢).

وصَحَّحَهُ الألبانيُّ وقال عمن فوق هشيم من رجاله: «كلُّهم ثقات من رجال مسلم»! (الإرواء ١/ ١٣٨).

وقولُ الهيثميِّ: «رجالُهُ رجالُ الصحيحِ»، **وكذا قولُ الألبانيِّ:** «كلُّهم ثقاتٌ من رجالِ مسلمٍ»، **وَهْمٌ منهما**، فدَاودُ الأوديُّ ليس من رجالِ الصحيحِ، والظاهرُ أنهما ظَنَّا أن داودَ بنَ عمرٍو هذا، هو ابنُ زُهيرٍ الضبيُّ أبو سليمانَ البغداديُّ، الذي روى له مسلمٌ وهو ثقةٌ، ولكنه ليس صاحب الحديث وإنما هو الأوديُّ كما ذكرناه، فهو الذي يروي عنه هشيمٌ ويروي عن بُسْرٍ، أما ابن زهير الضبيُّ فهو أصغر من الأوديِّ، وهشيم شيخه.

قلنا: وقد تكلَّم أبو حاتم في هذا الحديث، فقال ابنُهُ: «سألتُ أَبي عن حديثٍ رواه هشيم، عن داود بن عمرو، عن بسر بن عبيد الله، عن أبي إدريس الخولاني، عن عوف بن مالك الأشجعي، عن النبي ﷺ أنه: «**أَمَرَ بِالمَسْحِ بِتَبُوكَ؛ لِلمُسَافِرِ ثَلَاثًا، وَلِلمُقِيمِ يَومٌ وَلَيْلَةٌ**»، وَثَبَتَ.

ورواه الوليد بن مسلم، عن إسحاق بن سَيَّار، عن يونس بن ميسرة بن حَلْبَس، عن أبي إدريس، قال: سألتُ المغيرةَ بنَ شعبةَ عمَّا حَضَرَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِتَبُوكَ: فَبَالَ النَّبِيُّ ﷺ، فَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ.

قلتُ: ورواه خالدٌ الحذَّاءُ، عن أبي قلابةَ، عن أبي إدريسَ، عن بلالٍ، عنِ النبيِّ ﷺ أنه: «**مَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ وَالخِمَارِ**».

قلت لأبي: أيُّهم أشبهُ وأصحُّ؟

فقال أبي: داود بن عمرو ليس بالمشهور، وكذلك إسحاق بن سيار ليس بالمشهور؛ لم يرو عنه غير الوليد، ولا نَعْلَمُ روى أبو إدريس عن المغيرة بن شعبة شيئًا سوى هذا الحديث.

وأما حديث خالد: فلا أعلم أحدًا تابع خالدًا في روايته عن أبي قِلابةَ، ويروونه عن أبي قِلابةَ، عن بلالٍ، عنِ النبيِّ ﷺ مرسلًا؛ لا يقول: أبو إدريس.

وأَشْبَهُهُما حديثُ بِلالٍ؛ لأن أهلَ الشامِ يروون عن بِلالٍ هذا الحديثَ في المسحِ من حديثِ مكحولٍ وغيره، ويحتملُ أن يكون أبو إدريس قد سمع من عوفٍ والمغيرةِ أيضًا، فإنه من قُدماءِ تابعي أهل الشام، وله إدراكٌ حسنٌ، والله أعلم» (العلل ٨٢).

قلنا: ومما يُرجِّحُ كون الحديثِ محفوظًا على الوجهين، أن داودَ بنَ عمرٍو قد تُوبع على أصلِ الحديثِ عند البخاريِّ، كما سيأتي.

وقد سألَ الترمذيُّ البخاريَّ عن حديثِ داودَ هذا، فقال: «هو حديثٌ حسنٌ»، **قال الترمذيُّ:** حماد بن سلمة روى عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي إدريس، عن بلال، قال: أخطأَ فيه ابنُ سلمةَ، أصحابُ أبي قِلابةَ رووا عن أبي قِلابةَ، عن بِلالٍ، ولم يذكروا فيه عن أبي إدريسَ» (العلل الكبير صـ ٥٥).

وقال عنه البخاريُّ في (تاريخه): «إن كان هذا محفوظًا فإنه حسنٌ» (التاريخ الكبير ١/ ٣٩٠)، وذلك بعد أن ساقَ الخلافَ على أبي إدريسَ فيه.

وقد روى البخاريُّ في (صحيحه ٣١٧٦) حديثَ أبي إدريسَ، عن عوفِ ابنِ مالكٍ فقال: حدثنا الحميديُّ، حدثنا الوليدُ بنُ مسلمٍ، حدثنا عبد الله ابن العلاء بن زَبْرٍ، قال: سمعتُ بُسْرَ بن عبيد الله، أنه سمع أبا إدريسَ، قال: سمعتُ عوفَ بنَ مالكٍ، قال: «أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ في غَزْوَةِ تَبُوكَ وَهَوَ في

قُبَّةٍ مِنْ أَدَمٍ . . . .» الحديث.

لم يذكر فيه قصة التوقيت في المسح على الخفين، إلا أنه يشهد لأصل القصة، وأنها كانت في غزوة تبوك.

تنبيه:

قال الطبرانيُّ في (الأوسط) عقب الحديث: «لا يُروى هذا الحديثُ عن عوفٍ إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به هشيمٌ».

كذا قال، **وقد وجدنا له متابعًا،** فقد رواه ابنُ عساكر في (تاريخه ١٧/ ١٦٩) قال: «أخبرنا أبو الأعز قراتكين بن الأسعد، أنبأ أبو محمد الجوهري، أنبأ علي بن محمد بن لؤلؤ، أنبأ زكريا بن يحيى الساجي، نا الحسن بن علي الواسطي، نا خالد وهشيم، (ح) . . .»، ثم ساقَ إسنادًا آخرَ إلى هُشيمٍ وحدَه وذكر الحديثَ بسَنَدِهِ ومتنِهِ.

وخالدٌ هذا الذي قرَنه بهشيمٍ هو ابنُ عبدِ اللهِ الواسطيُّ، من رجالِ الشيخين وهو ثقةٌ ثبتٌ، والسندُ إليه رجاله موثقون غير قراتكين، وقد ذكره عبد الغني في (تكملة الإكمال ١/ ١٤٦) **وقال:** «حدَّثَ عن أبي محمد الحسن بن علي الجوهري، وكان سماعه صحيحًا». وقد أكثر عنه ابن عساكر في (تاريخه).



[٢٤٧٩ط] حديثُ أَبِي بَكْرَةَ الثَّقَفِيِّ:

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**أَنَّهُ رَخَّصَ** (جَعَلَ) [١] **لِلْمُسَافِرِ إِذَا تَوَضَّأَ** (تَطَهَّرَ) [٢]، **وَلَبِسَ** (فَلَبِسَ) [٣] **خُفَّيْهِ، ثُمَّ أَحْدَثَ وُضُوءًا، أَنْ يَمْسَحَ** [عَلَيْهِمَا] [١] **ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**» [وَكَانَ أَبُو بَكْرَةَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ، إِذَا أَحْدَثَ فَتَوَضَّأَ نَزَعَ خُفَّيْهِ] [١].

الحكم: صحيحٌ لغيرِهِ، وإسنادُهُ حسنٌ.

وحَسَّنَهُ: البخاريُّ، والبزارُ، وابنُ الصلاحِ، وابنُ حَجَرٍ.

وصَحَّحَهُ: الشافعيُّ، وابنُ خُزيمةَ، وابنُ حِبَّانَ، والبغويُّ، والخطابيُّ، والنوويُّ، وابنُ الملقنِ، والألبانيُّ.

الفوائد:

قال ابنُ عبدِ البرِّ: «وأجمعَ العلماءُ على أنه لا يَجوزُ أن يَمْسَحَ على الخُفَّينِ إلَّا مَن لَبِسَهُمَا على طَهارةٍ، إلَّا أَنَّهُم اختَلَفوا في هذا المعنى، فيمَن قَدَّمَ في وُضُوئِهِ غَسْلَ رِجليهِ ولبسَ خُفَّيهِ ثُمَّ أَتَمَّ وُضُوءَهُ؛ هل يمسحُ عليهما أم لا؟

وهذا إنما يَصِحُّ على قولِ مَن أَجازَ تَقديمَ أَعضاءِ الوُضوءِ بعضها على بَعضٍ ولم يُوجبِ النَّسقَ، ولا الترتيبَ فيها.

وأما هذه المسألةُ؛ فقال أبو حنيفةَ وأصحابُهُ: مَن غَسَلَ رِجليهِ ولَبِسَ خُفَّيهِ ثُمَّ أَكْمَلَ وُضُوءَهُ أَجزَأَهُ أن يَمسحَ عليهما.

وقال مالكٌ والشافعيُّ: لَا يُجْزِئُهُ إلَّا أن يكونَ لَبِسَ خُفَّيهِ بعدَ أن أكملَ الوُضوءَ.

وحجةُ أصحابِنَا: أنَّ مَن لَبِسَ خُفَّيهِ قبلَ كَمالِ طَهارتِهِ فكأنَّهُ مَسَحَهُمَا قبلَ

غَسلِ رِجليهِ؛ لأنَّ في حديثِ المغيرةِ: «**إِذَا أَدْخَلْتَ رِجْلَيْكَ فِي الخُفَّينِ وَأَنْتَ طَاهِرٌ فَامْسَحْ عَلَيْهِمَا**»، ولا يكونُ طَاهرًا إلا بِكَمَالِ الطَّهارةِ، وكذلكَ في حديثِ أَبي بَكرةَ: «**إِذَا تَطَهَّرَ فَلَبِسَ خُفَّيهِ مَسَحَ عَلَيهِمَا**»، وهذا يقتضي أن يكونَ لُبْسُهُ خُفَّيهِ بعدَ تَقَدُّمِ طَهارتِهِ على الكَمَالِ.

وأما أصحابُ الشافعيِّ: فيُبْطِلُونَ الطَّهارةَ علَى غَيرِ الترتيبِ، وليسَ عندهم علَى طَهارةٍ مَنْ فعلَ ذلكَ، فكيفَ يَمسحُ؟!» (الاستذكار ١/ ٢٢٤).

التخريج:

]جه (دار إحياء الكتب العربية ٥٥٦)[(١)] "واللفظ له" / خز ٢٠٤ "والرواية الثانية، والثالثة له، ولغيره، والزيادة الأُولى له، ولغيره" / حب ١٣١٩ / ش ١٨٩٠ "والرواية الأولى له، ولغيره" / مش (خيرة ٦٩٧/ ٢) / بز ٣٦٢١ / أم (٢/ ٧٤/ ٧٥) / شف ١٢٣ / مزن (مختصر ٨/ ١٠٢) / جا ٨٧ / طح (١/ ٨٢) / بغ ٢٣٧ / قط ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٨٢ / هق ١٣٥٢، ١٣٥٣ / هقع ١٩٩٤، ١٩٩٧، ١٩٩٨ / هقخ ٩٩٥ / هقش (١/ ١٣٥ - ١٣٧) / لا ١٧٤٤ / مسد (خيرة ٦٩٧/ ١) "والزيادة الثانية له، ولغيره" / تمهيد (١١/ ١٥٤ - ١٥٥) / تحقيق ٢٤٢ / كما (٢٨/ ٥٨٢)/ عق (٤/ ٢١/ ٢٢) / بندر ٥٥[.

التحقيق

انظره تحت الرواية الآتية.

(١) ولم يثبت هذا الحديث محققوا طبعة التأصيل، وهو مثبتٌ في جُلِّ طبعاتِ (سنن ابن ماجه)، وكذا أثبتَهُ المزيُّ في (التحفة ١١٦٩٢).

١- روايةُ: «وَقَّتَ فِي المَسْحِ»:

وفي رِوايةٍ: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَلِلْمُقِيمِ يَومٌ وَلَيَلَةٌ».

۞ الحكم: صحيحٌ لغيرِهِ، وإسنادُهُ حسنٌ.

التخريج:

[حب ١٣٢٣ "واللفظ له" / عد (١٠/ ١٠٠)].

السند:

رواه الشافعيُّ في (الأم)، و(المسند)، ومسددٌ في (مسنده) قالا - واللفظُ للشافعيِّ -: أخبرنا عبد الوهاب الثقفي، حدثني المهاجر أبو مخلد، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه... به.

ورواه ابنُ ماجهْ، والبزَّارُ، وابنُ خزيمةَ، وابنُ حِبَّانَ: من طُرُقٍ عن عبدِ الوهابِ الثقفيِّ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ رجالُ الصحيحِ، إلَّا المهاجر أبا مخلد، فمختلفٌ فيه، كان وهيب بن خالد يعيبه ويقول: «لا يحفظُ»، وقال أبو حاتم: «لينُ الحديثِ، ليسَ بذاكَ، وليس بالمتقنِ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»، وقال ابنُ مَعينٍ: «صالحٌ»، وقال الساجيُّ: «صدوقٌ معروفٌ»، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات)، انظر (تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٢٣)، ووَثَّقَهُ العجليُّ في (معرفة الثقات ١٨٠١).

وصَحَّحَ حديثَهُ هذا الشافعيُّ، فيما نقله عنه البيهقيُّ في (معرفة السنن ٢/ ١٠٩).

وكذا صَحَّحَهُ ابنُ خزيمةَ، وابنُ حِبانَ، حيثُ أخرجَاهُ في (صحيحيهما).

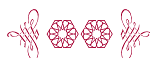
وصَحَّحَهُ: البغويُّ في (شرح السنة ١/ ٤٦٠)، **والخطابيُّ** كما في (منتقى الأخبار للمجد بن تيمية ٢٣٦)، **وابنُ الملقنِ** في (البدر المنير ٣/ ٥)، **والألبانيُّ** في (السلسلة الصحيحة ٣٤٥٥).

وحَسَّنَهُ: البخاريُّ كما في (العلل الكبير ٦٧)، **والبزارُ** في (المسند ٩/ ٩١)، **وابنُ الصلاحِ** في (شرح مشكل الوسيط ١/ ٢٥٢)، **والنوويُّ** في (المجموع ١/ ٤٨٤، ٥١١)، **وابنُ حَجرٍ** في (النكت على كتاب ابن الصلاح ١/ ٤٢٧ - ٤٢٨).

وقد غَمَزَ العقيليُّ هذا الحديثَ من جهةِ إسنادِهِ، فقال: «والمتنُ معروفٌ من غيرِ هذا الوجهِ، ولا يُتابعُ مُهاجرٌ على هذه الروايةِ» (الضعفاء ٤/ ٢٠٨).

وضَعَّفَهُ الزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ١٩٠)، من أجلِ الكلامِ في مهاجرِ ابنِ مخلدٍ!.

وللحديثِ شواهدُ كثيرةٌ منها: حديثُ عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ عندَ ابنِ خزيمةَ، وابنِ حِبانَ، بلفظ: «**رَخَّصَ لَنَا رَسُولُ اللهِ** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...» الحديث، وقد تقدَّمَ قريبًا، وهو عند مسلمٍ بلفظ: «**جَعَلَ رَسُولُ اللهِ** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...» الحديث، وقد تَقدَّمَ أيضًا، لكن ليس فيه عندهم اشتراط لبس الخُفِّ على طهارةٍ، وإنما صحَّ ذلك في حديث المغيرة بن شعبة وغيره، كما تَقدَّمَ أيضًا.



٢- الروايةُ الثَّانيَةُ «سُئِلَ عَنِ المَسْحِ»:

وفي رِوايةٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، فَقَالَ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يومٌ وَلَيلَةٌ**»، وَكَانَ أَبِي يَنْزِعُ خُفَّيهِ وَيَغْسِلُ رِجْلَيهِ.

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وهذا إسنادٌ معلولٌ، وأعلَّهُ:** الدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، **وأقرَّهُ** ابنُ دَقِيقِ العيدِ.

التخريج:

﴿هق ١٣١٩ "واللفظ له"، ١٣٢٠ / حرف (رواية الأنصاري ١٧) / أصبهان (١/ ١٥٦)﴾.

السند:

قال البيهقيُّ (١٣١٩): أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، وأبو سعيد بن أبي عمرو، قالا: ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا الحسن بن علي بن عفان، ثنا زيد بن الحباب، حدثني عبد الوهاب الثقفي، عن خالدٍ الحذَّاءِ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه . . . به.

ورواه أبو القاسم الحرفيُّ في (الفوائد والغرائب والأفراد) - وعنه البيهقيُّ (١٣٢٠) -، عن علي بن محمد بن الزبير الكوفي، عن الحسن بن علي بن عفان . . . به.

ورواه أبو نعيم في (تاريخ أصبهان ١/ ١٥٦) من طريق أبي أسيد، عن الحسن بن علي. . . به.

فمداره عندهم على الحسن بن علي بن عفان، عن زيد بن الحباب. . . به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ظاهِرُهُ الصحةَ، وهو أجل من الإسناد السابق؛ حيثُ ذكر هنا (خالد الحذاء) بدل (المهاجر)، وخالدٌ ثقةٌ متفقٌ عليه، والمهاجرُ مختلفٌ فيه، ولكن ذِكْرُ خالدٍ في هذا الإسناد خطأٌ لا يَصحُّ؛ فإن المحفوظَ عن عبدِ الوهابِ الثقفيِّ، ما رواه الجماعةُ عنه عن المهاجر، وهم:

١- الشافعيُّ، في (الأم) و(المسند).

٢- ومسددٌ في (مسنده).

٣، ٤، ٥- وبندارٌ، وبشرُ بنُ معاذٍ العقديُّ، ومحمدُ بنُ أبانَ، عند (ابن خزيمة).

٦- ويحيى بنُ مَعينٍ، عندَ ابنِ الجارود في (المنتقى).

٧- ويحيي بنُ حَكيمٍ، عندَ البزارِ في (مسنده).

٨، و٩- ومحمدُ بنُ المثنى، وعمرُ بنُ يزيدَ السياريُّ، عندَ ابنِ حبان في (صحيحه).

١٠- وإبراهيمُ بنُ أبي الوزيرِ، عند الطحاوي في (شرح معاني الآثار).

١١، و١٢- وأبو الأشعثِ، والعباسُ بنُ يزيدَ، عندَ الدارقطنيِّ في (سننه).

١٣- ومحمدُ بنُ أبي بكرٍ، عندَ البيهقيِّ في (السنن الكبرى).

١٤- وعبدُ اللهِ بنُ عبدِ الوهابِ الحجبيُّ، عندَ العقيليِّ في (الضعفاء).

١٥- وعليُّ بنُ المدينيِّ، عندَ ابنِ عبدِ البرِّ في (التمهيد).

كلُّهم: عن عبد الوهاب الثقفي، عن المهاجر بن مخلد، عن عبد الرحمن

ابن أبي بكرة... به.

وخالفهم الحسن بن علي بن عفان، وهو «صدوقٌ» كما في (التقريب ١٢٦١) - فرواه عن زيد بن الحباب، عن عبد الوهاب الثقفي، عن (خالد الحذاء)، بدل (المهاجر).

ولا ريبَ أن روايةَ الجماعةِ أَولى بالصوابِ.

لا سيَّما وقد خُولِفَ الحسنُ بنُ عفانَ في شيخه، خالفه الإمامُ الحافظُ الثبتُ أبو بكر بنُ أبي شيبةَ؛ فرواه في (مصنفه ١٨٩٠) قال: حدثنا زيد بن الحباب، قال: حدثنا عبد الوهاب، قال: حدثنا المهاجر مولى البكرات، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه... به.

ولذا قال البيهقيُّ عقبه: «وهذا الحديثُ رواه جماعةٌ، عن عبد الوهاب الثقفيِّ، عن المهاجرِ أبي مخلدٍ، ورواه زيد بن الحباب، عنه، عن خالدٍ الحذاءِ، فإما أن يكون غلطًا منه، أو من الحسن بن عفان - يعني: الذي رواه عن زيد بن الحباب -، وإما أن يكونَ رواه على الوجهين جميعًا، وروايةُ الجماعةِ أَولى أن تكونَ محفوظةً» (السنن الكبرى ٢/ ٣١٩).

وقال ابنُ دَقِيقٍ: «هو إسنادٌ أَجلُّ منَ الأولِ - أي: إسناد المهاجر -، لمكان خالد الحذاء بدل المهاجر، فإن خالدًا متفقٌ عليه، إلا أن البيهقيَّ قال: ...» وذكرَ كلامَ البيهقيِّ وأقرَّه. (الإمام ٢/ ١٤٤ - ١٤٥).

وقد سُئِلَ عنه الدارقطنيُّ فقال: «رواه مهاجر بن مخلد مولى آل أبي بكرة، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، حَدَّثَ به وهيب بن خالد، وعبد الوهاب الثقفي، واختُلِفَ عن عبد الوهاب، فرواه عنه ابنه عثمان بن عبد الوهاب بن عبد المجيد، ومسدد، وبندار، وأبو الأشعث، فقالوا: عن

مهاجر، عن ابن أبي بكرة، عن أبيه.

وخالفهم زيد بن الحباب، فرواه عن عبد الوهاب الثقفي، عن خالد الحذاء، عن ابن أبي بكرة، عن أبيه، **وَوَهِمَ فيه. والصحيحُ حديثُ مُهاجرٍ**».

قال البرقانيُّ: «قلتُ للشيخ أبي الحسن: فإن الحضرميَّ، وابن غنام حَدَّثَا به، عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن زيد بن الحباب، عن عبد الوهاب، عن مهاجر، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، فقال: حَدَّثُونَا به عن ابن عفان، عن زيد بن الحباب، عن عبد الوهاب، عن خالد الحذاء، لم يزدْ على هذا، قيل له: فلعلَّه قيل عنه القولان، قال: نَعَمْ، قيل له: فحديثُ ابن منيع، عن يحيى بن أيوب العابد، عن عبد الوهاب، عن مهاجرٍ، عن أبي العالية، عن أبي بكرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ في المَسْحِ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**»، قال يحيى بن أيوب: وإنما هو مهاجر، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، ولكن كذا عندي، فقال: هذا وهْمٌ يشبه أن يكون من يحيى بن أبي أيوب حين كتبه، أو من عبد الوهاب» (العلل ٧/ ١٥٤ - ١٥٥).

وقد تُوبعَ عبد الوهاب الثقفي على رواية الجماعة عنه؛ فقد رواه العقيليُّ في (الضعفاء ٤/٢٠٨) قال: حدثنا محمد بن هارون بن عبد الخالق، قال: حدثنا إبراهيم بن حجاج، قال: حدثنا وهيب، قال: حدثنا المهاجر أبو مخلد مولى أبي بكرة، عن النبي ﷺ، نحوه.

وقد ذكر هذه المتابعة الدارقطنيُّ في كلامه السابق.



[٢٤٨٠ط] حديثُ صَفْوَانَ بنِ عَسَّالٍ:

عَنْ زِرِّ بنِ حُبَيْشٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: أَتَيْتُ صَفْوَانَ بنَ عَسَّالٍ المُرَادِيَّ أَسْأَلُهُ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، فَقَالَ: مَا جَاءَ بِكَ يَا زِرُّ؟ فَقُلْتُ: ابْتِغَاءَ العِلْمِ، فَقَالَ: «**إِنَّ المَلَائِكَةَ تَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ العِلْمِ رِضًا بِمَا يَطْلُبُ**».

[فَقَالَ: عَنْ أَيِّ شَيْءٍ تَسْأَلُ؟][١] فَقُلْتُ: إِنَّهُ حَكَّ فِي صَدْرِي (نَفْسِي)[١] [شَيْءٌ مِنَ][٢] المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ بَعْدَ الغَائِطِ وَالبَوْلِ، وَكُنْتَ امْرَأً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَجِئْتُ أَسْأَلُكَ هَلْ سَمِعْتَهُ يَذْكُرُ فِي ذَلِكَ شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ، «**كَانَ [رَسُولُ اللَّهِ ﷺ]**[٣] **يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفَرًا، أو مُسَافِرِينَ أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ؛ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ، وَبَولٍ، وَنَومٍ**».

فَقُلْتُ: هَلْ سَمِعْتَهُ يَذْكُرُ فِي الهَوَى شَيْئًا؟ قَالَ: نَعَمْ، كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَبَيْنَا نَحْنُ عِنْدَهُ إِذْ نَادَاهُ أَعْرَابِيٌّ - [كَانَ فِي أُخْرَيَاتِ القَوْمِ][٤] [جِلْفٌ جَافٍ][٥] بِصَوتٍ لَهُ جَهْوَرِيٍّ -: يَا مُحَمَّدُ، فَأَجَابَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى نَحْوٍ مِنْ صَوتِهِ: «**هَاؤُمُ**»، وَقُلْنَا لَهُ: وَيْحَكَ، (فَقَالَ لَهُ القَوْمُ: مَهْ،)[٦] اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ، فَإِنَّكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ نُهِيتَ عَنْ هَذَا، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَغْضُضُ. قَالَ الأَعْرَابِيُّ: المَرْءُ يُحِبُّ القَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ يَوْمَ القِيَامَةِ**».

[قَالَ زِرٌّ:][٦] فَمَا زَالَ يُحَدِّثُنَا حَتَّى ذَكَرَ: «**[أَنَّ اللَّهَ ﷻ جَعَلَ]**[٧] **بَابًا مِنْ قِبَلِ المَغْرِبِ مَسِيرَةُ عَرْضِهِ، أَوْ يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي عَرْضِهِ أَرْبَعِينَ أَوْ سَبْعِينَ عَامًا، - قَالَ سُفْيَانُ: قِبَلَ الشَّامِ - خَلَقَهُ اللَّهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ مَفْتُوحًا - يَعْنِي: لِلتَّوْبَةِ - لَا يُغْلَقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْهُ [وَذَلِكَ قَوْلُ اللهِ** ﷻ: ﴿يَوْمَ يَأْتِي بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفْسًا إِيمَٰنُهَا﴾ الآيَةَ][٨]».

۞ **الحكم: حديثٌ حسنٌ، وصَحَّحَهُ:** البخاريُّ، والترمذيُّ، وابنُ خُزيمةَ، وابنُ حِبانَ، والخطابيُّ، وابنُ عبدِ البرِّ، وابنُ حزمٍ، وابنُ العربيِّ، وابنُ الجوزيِّ، وعبدُ الغنيِّ المقدسيُّ، وبهاءُ الدينِ المقدسيُّ، والضياءُ المقدسيُّ، والنوويُّ، والعراقيُّ، وابنُ الملقنِ، وابنُ حَجَرٍ، والعينيُّ.

وجوَّدَ إسنادَهُ: العقيليُّ.

وحَسَّنَهُ: الجورقانيُّ، وابنُ عساكر، وابنُ الصَّلاحِ، والألبانيُّ.

الفوائد:

الأُولى:

قال ابنُ قُدامةَ: «النومُ ناقضٌ للوُضوءِ في الجملةِ، في قولِ عامةِ أهلِ العلمِ، إلا ما حُكِيَ عن أبي موسى الأشعري، وأبي مجلز، وحميد الأعرج، أنه لا ينقضُ. وعن سعيد بن المسيب، أنه كان ينامُ مرارًا مضطجعًا ينتظرُ الصَّلاةَ، ثم يُصلِّي ولا يعيدُ الوُضوءَ. ولعلَّهم ذَهبوا إلى أن النومَ ليس بِحَدَثٍ في نَفْسِهِ، والحدثُ مشكوكٌ فيه، فلا يزولُ عنِ اليقينِ بالشَّكِّ.

ولنا: قولُ صفوانَ بنِ عَسَّالٍ: «**لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ، وَبَولٍ، وَنَومٍ**» وقد ذكرنَا أنه صحيحٌ، وروَى عَلِيٌّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، عنِ النبيِّ ﷺ قال: «**العَيْنُ وِكَاءُ السَّهِ، فَمَنْ نَامَ فَلْيَتَوَضَّأْ**» رواه أبو داود، وابن ماجه؛ ولأن النومَ مَظنةُ الحَدَثِ، فأُقيمَ مقامه، كالتقاءِ الختانينِ في وُجوبِ الغُسْلِ أُقيم مقامَ الإنزالِ.

والنومُ ينقسمُ ثلاثة أقسامٍ:

نومُ المضطجعِ، فَيَنقُضُ الوُضوءَ يسيره وكثيره، في قولِ كلِّ من يقولُ بنقضه بالنوم.

نومُ القَاعِدِ، إن كان كثيرًا نَقَضَ، رواية واحدة، وإن كان يسيرًا لم ينقضْ، وهذا قول حماد، والحكم، ومالك، والثوري، وأصحاب الرأي، وقال الشافعيُّ: لا ينقضُ وإن كَثُرَ إذا كان القَاعِدُ متكئًا مفضيًا بمحلِ الحَدَثِ إلى الأرضِ، لما رَوَى أنسٌ، قال: «**كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَنَامُونَ، ثُمَّ يَقُومُونَ فَيُصَلُّونَ، وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ**»، قال الترمذيُّ: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وفي لفظٍ قالَ: «**كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يَنْتَظِرُونَ العِشَاءَ الآخِرَةَ حَتَّى تَخْفِقَ رُءُوسُهُمْ، ثُمَّ يُصَلُّونَ، وَلَا يَتَوَضَّؤُونَ**»، وهذا إشارةٌ إلى جميعهم وبه يتخصص عمومُ الحديثينِ الأولين؛ ولأنه متحفظٌ عن خروجِ الحَدَثِ، فلم ينقضْ وضوءَهُ، كما لو كان نومه يسيرًا.

ولنا: عمومُ الحديثينِ الأولين، وإنما خصصناهما في اليسيرِ لحديثِ أَنسٍ، وليس فيه بيانُ كثرة ولا قلة، فإن النائمَ يَخفقُ رَأْسَهُ مِن يَسيرِ النومِ، فهو يقينٌ في اليسيرِ، فيعملُ به، وما زادَ عليه فهو محتملٌ لا يتركُ له العمومُ المتيقَّنُ؛ ولأنَّ نقضَ الوُضوءِ بالنومِ مُعَلَّلٌ بإفضائِهِ إلى الحَدَثِ ومع الكثرةِ والغَلبةِ يُفْضِي إليه، ولا يحسُّ بخروجِهِ منه، بخلافِ اليسيرِ، ولا يصحُّ قياسُ الكثيرِ على اليسيرِ، لاختلافهما في الإفضاءِ إلى الحَدَثِ.

الثالثُ: ما عدا هَاتينِ الحالتينِ، وهو: نومُ القَائمِ، والرَّاكعِ، والسَّاجِدِ، فرُوِي عن أحمدَ في جميع ذلك روايتان:

إحداهما: يَنقضُ. وهو قولُ الشافعيِّ؛ لأنه لم يردْ في تَخْصِيصِهِ من عمومِ أحاديثِ النقضِ نصٌّ، ولا هو في معنى المنصوصِ، لكونِ القاعِدِ مُتَحَفِّظًا، لاعتمادِهِ بمحلِّ الحَدَثِ إلى الأرضِ، والراكعُ والساجدُ يَنْفَرِجُ محلُّ الحَدَثِ منهما.

والثانية: لا ينقضُ إلا إذا كَثُرَ. وذهبَ أبو حنيفةَ إلى أن النَّومَ في حالٍ من

أحوالِ الصَّلاةِ لا ينقضُ وإن كَثُرَ؛ لما رَوى ابنُ عباسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَسْجُدُ، وَيَنَامُ، وَيَنْفُخُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي، وَلَا يَتَوَضَّأُ. فَقُلْتُ لَهُ: صَلَّيتَ وَلَمْ تَتَوَضَّأْ وَقَدْ نِمْتَ؟ **فَقَالَ: «إِنَّمَا الوُضُوءُ عَلَى مَنْ نَامَ مُضْطَجِعًا؛ فَإِنَّهُ إِذَا اضْطَجَعَ اسْتَرْخَتْ مَفَاصِلُهُ»** رواه أبو داود؛ ولأنه حالٌ من أحوالِ الصلاةِ فأشبهتْ حالَ الجُلوسِ.

والظاهرُ عن أحمدَ التَّسوِيةُ بينَ القِيامِ والجُلُوسِ؛ لأنهما يَشْتَبِهَانِ في الانخفاضِ واجتماعِ المخرجِ، وربما كان القائمُ أبعد من الحَدَثِ لعدمِ التمكنِ من الاستثقالِ في النومِ، فإنه لو استثقلَ لسَقَطَ. والظاهرُ عنه في السَّاجِدِ التَّسوِيةُ بينه وبينَ المضطجعِ؛ لأنه يَنْفَرِجُ محلُّ الحَدَثِ، ويَعْتَمِدُ بأعضائِهِ على الأرضِ، ويَتَهَيَّأُ لخروجِ الخارجِ فأشبهَ المضطجعَ.

والحديثُ الذي ذَكَرُوهُ منكرٌ. قاله أبو داود» (المغني ١/١٢٨ - ١٣٠).

الثانيةُ:

قال الخطابيُّ: «(قوله: إِنَّ المَلَائِكَةَ تَضَعُ أَجْنِحَتَهَا) فيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون معنى وضع الجناح من الملائكة: بَسْط أجنحتها وفَرْشهَا لطالبِ العلمِ، لتكون وِطاءً له، ومعونةً إذا مَشى في طلبِ العلمِ.

والوجه الثاني: أن يكونَ ذلك بمعنى التواضعِ من الملائكةِ؛ تعظيمًا لحقه، وتوقيرًا لعلمه، فتضمُّ أجنحتها له وتخفضها عنِ الطيرانِ، كقولِهِ تعالى ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ﴾ [الإسراء: ٢٤].

والوجهُ الثالثُ: أن يكونَ وَضعُ الجناحِ يُرَادُ به النزولُ عندَ مجالسِ العلمِ والذكرِ، وترك الطيران، كما رُوي أنه ﷺ قال: «**مَا مِنْ قَوْمٍ يَذْكُرُونَ اللهَ إِلاَّ حَفَّتْ بِهِمُ المَلائِكَةُ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ، وَنَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ**

عِنْدَهُ». (معالم السنن ١/ ٦٢).

التخريج:

[ت ٩٧، ٣٨٢٩ "واللفظ له"، ٣٨٣٠ ، ٤٠٦١ "والرواية الأُولى والثانية له، ولغيره، والزيادة الثانية، والخامسة، والسادسة، والسابعة، والثامنة له، ولغيره" / ن ١٢٧ "والزيادة الثالثة له، ولغيره"، ١٦٣ "والزيادة الأولى له، ولغيره"، ١٦٤ / كن ١٦٣، ١٦٦، ١٨٦ - ١٨٨، ١١٢٨٨ "والزيادة الرابعة له" / جه ٤٨١، ٤١٠١ / حم ١٨٠٨٩، ١٨٠٩١، ١٨٠٩٥، ١٨٠٩٨، ١٨١٠٠ / مي ٣٦٧ / خز ١٩ ، ٢٠٨ / حب ٥٦١، ١٠٩٥، ١٣١٥، ١٣٢١ / ك ٣٤٤ / طي ١٢٦١ - ١٢٦٤ / عب ٧٩٢ ، ٧٩٥ / تعب (١/ ٢٢٢) / ش ١٨٧٩، ٢٦٦٣٦ / مش ٨٧٩، ٨٨٢ / حمد ٩٠٥ / طب (٨/ ٥٦ - ٦٥/ ٧٣٥١، ٧٣٥٣ - ٧٣٥٥، ٧٣٥٧ -٧٣٦٠، ٧٣٦٢، ٧٣٦٥ - ٧٣٦٧، ٧٣٦٩ - ٧٣٧٢، ٧٣٧٤، ٧٣٧٥، ٧٣٧٧، ٧٣٨٣ - ٧٣٨٥) / طس ١١٢٤، ١٨٣١، ٣٤٤٦، ٣٥٦٣ / طص ٢٥٠ / طبر (١٠/ ١٥، ١٨، ١٩) / فن ١٨٥٠ / زمب (زوائد المروزي ١٠٩٦) / تص ٩٤٠ / جعد ٢٥٨٧ / جا ٤ / شف ١٢٢ / أم ٨٥ / سرج ٢٧٠٩، ٢٧١٠، ٢٧١١ / غيل ٥٩٣ / منذ ١٨ / قناع ٢ / مشكل ٣٤٤٠ ، ٣٤٤١ / طح (١/ ٨٢) / عد (٤/ ٣١٥) / بغ ١٦١ ، ١٦٢، ١٣٠٥ / بغت (٣/ ٢٠٨) / صبغ ١٢٨١ / سني ١٩٢ / عيينة (زكريا ٤٧) / عيينة (حرب / الأول ١١١، ١١٢) / هقغ ١٣٠ / هق ٥٦٢، ٥٨٠، ١٣٢١، ١٣٨٣ / هقع ٩٢٩، ١٩٩٩ / هقخ ٣٩٠ / هقم ٣٤٩ / شعب ٦٦٧٤ / صحا ٣٨٢٠ / تمام ٥٨٦، ١٣٧٨ / زمنين (السنة ١٠٥) / محلى (١/ ٢٢٣)، (٢/ ٨٣) / جمع ١٦٧، ١٦٨ / فة (٣/ ٥٠٢) / تخ (٤/ ٣٠٤)

/ تخث (السفر الثاني/ ١١٢٨، ١١٣٨)، (السفر الثالث/ ٤٢٩٤) / لف ٩٢ / حيد (٢/ ١٦٣) / ضيا (٨/ ٣١/ ٢١ - ٢٣، ٢٥ - ٢٩، ٣١) / عساكر (بلدانية) (صـ ١٤٨ - ١٥٠) / كر (١٩/ ١٩)، (٢٥/ ٢٢٢، ٢٢٣)، (٣٥/ ٤٠١) / خط (١٣/ ٥٥١) / حل (٤/ ١٨٣)، (٤/ ١٩١)، (٥/ ٣٧)، (٧/ ٣٠٨) / تمهيد (١٨/ ٢٤٦) / تحقيق ٢٣٤ / ضح (١/ ٤٣٩)، (٢/ ٣٨٦) / ذهبي (١/ ٣٣٧) / ذهبي (المحدثين) (١/ ١١٣) / نبلا (٥/ ٢٦١)، (٨/ ٤٦٩ -٤٧٠) / إسلام (١١/ ٥٧٤) / حقف ١١ / بشن ٢٨٥ / جرح (٢/ ١٢) / تيمية (صـ ٨٨) / الأولُ رفا ١ / سعدان ٩٣ / أصم ٤٣٧ / خلع ٥٣، ٥٤ / عاصج ٥٥ / طيل ٣٦٩ / علحم ٦٠، ٧٢٢ / خطابي (١/ ٦٠) / طيو ٦٥٩ / علائي (الفوائد ٣٣٠) / جيه ١٣٧ / طبش (٩/ ١٦٩ - ١٧٠) / سبكي (صـ ٤١١، ٥٢٨) / طكثر (صـ ٣٠٦) / عدني (مغلطاي ١/ ٥٢٧) / حطاب ٨ / ضياء (موافقات ٧) / نحاس (عمدة ٢) / متحا ٦، ٩، ١٢٨ / شعبث (ق٣ب) / فراء (أمالي ٨١) / فتد ٧٠٥، ٧٠٦ / علم ٥ / فصيب (ق ٢١٤) / علوم (١/ ٥١٤) / زهر ٢٤٤ / فقط (٢٢٩٣) / مخلدي (ق٢٥١أ، ٢٩٣أ) / حيد ٢٣٨ / مستغفد ٣٨٣، ٣٨٥ / طاهر (تصوف ٥٧٥) / دبيثي (٢/ ٢٣٩)].

السند:

قال الترمذيُّ (٩٦): حدثنا هنادٌ، قال: حدثنا أبو الأحوصِ، عن عاصمِ ابنِ أبي النجودِ، عن زِرِّ بنِ حُبيشٍ، عن صفوانَ بنِ عَسَّالٍ... به.

ومدار هذا الحديث على عاصمٍ، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ، عن صفوانَ... به.

ورواه بعضُهم مطولًا، وبعضُهم «مختصرًا»، وبعضُهم مقتصرًا على بعضِ الفقرات.

وقد رواه عن عاصمٍ عددٌ كبيرٌ من الرواةِ.

قال أبو نُعَيمٍ الأصبهانيُّ: «رواه الناسُ عن عاصمٍ، منهم: الثوريُّ، وشعبةُ، والحمادانِ، ومَعْمَرٌ، وزهيرٌ، وزيدُ بنُ أبي أنيسةَ، ومسعرٌ، وعمرُو ابنُ قَيسٍ، ومالكُ بنُ مِغولٍ، وشَريكٌ، وعليُّ بنُ صالحٍ، وروحُ بنُ القاسمِ، وهمامٌ، وأبو عوانةَ، في آخرين» (حلية الأولياء ٧/٣٠٨).

وقال ابنُ السكن: «حديثُ صفوانَ بنِ عَسَّالٍ في المسحِ على الخُفَّينِ، وفضل طلب العلم، والتوبة مشهور من رواية عاصم، عن زِرٍّ، عنه، رواه أكثر من ثلاثين من الأئمةِ عن عاصمٍ، ورواه عن زِرٍّ أيضًا عشرة(١) أنفس» (الإصابة ٥/ ٢٧١). وانظر أيضًا: (النكت الظراف ٤/ ١٩٣ - ١٩٤).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «وذكر ابنُ منده أبو القاسم أنه رواه عن عاصمٍ أكثر من أربعين نفسًا، وتابع عاصمًا عليه: عبدُ الوهابِ بنُ بُخْتٍ، وإسماعيلُ بنُ أبي خَالدٍ، وطلحةُ بنُ مُصرِّفٍ، والمنهالُ بنُ عمرٍو، ومحمدُ بنُ سُوقَةَ، وذكرَ جماعةً معه، ومرادُهُ أصل الحديثِ؛ لأنه في الأصلِ طويلٌ مشتملٌ على التوبةِ، والمرءُ مع من أحبَّ، وغير ذلك» (التلخيص الحبير ١/ ٢٧٨).

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ؛ من أجلِ عاصمِ بنِ أبي النَّجُودِ ففي حفظه شيء، كما قال الدارقطنيُّ وغيرُهُ، انظر: (تهذيب التهذيب ٥/ ٣٨ - ٣٩)، ولخَّصَ حالَهُ ابنُ حَجَرٍ فقال: «صدوقٌ له أوهام، حجةٌ في القِراءةِ» (التقريب ٣٠٥٤)، وقال الذهبيُّ: «ثبتٌ في القراءةِ، وهو في الحديثِ دون الثبت، صدوقٌ يهمُ، ...ثم قال: هو حسنُ الحديثِ ... خرَّجَ له الشيخان لكن مقرونًا

(١) وبعض النسخ كما أشار محققو الكتاب: «عدة».

بغيرِهِ، لا أصلًا وانفرادًا» (ميزان الاعتدال ٢/ ٣٥٧).

وصَحَّح حديثَه هذا عددٌ منَ الأئمةِ:

قال البخاريُّ: «أحسنُ شيءٍ في هذا البابِ حديثُ صفوانَ بنِ عَسَّالٍ» (سنن الترمذيُّ عقب رقم ٩٦).

وقال الترمذيُّ في (العلل): «سألتُ محمدًا فقلتُ: أيُّ الحديثِ عندَكَ أصحُّ في التوقيتِ في المسحِ على الخُفَّينِ؟ قال: حديثُ صفوانَ بنِ عَسَّالٍ، وحديثُ أبي بكرةَ حسنٌ» (العلل الكبير ٦٦). وهذا يعني أن حديثَ صفوانَ عنده أعلى من الحسنِ.

وقال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ» (الجامع ٩٦، ٣٥٣٥)، **وأقرَّه ابنُ الجَوزيِّ** في (التحقيق ١/ ٢٠٧)، **وقال:** «فإن قيل: قد تكلَّموا في حفظِ عاصمِ بنِ أبي النجودِ، قلنا: قد خرَّجَ عنه في (الصحيحين)».

وصَحَّحَهُ: ابنُ خُزيمةَ، وابنُ حِبانَ في (صحيحيهما)، **والخطابيُّ** كما في (البدر المنير ٣/ ١١)، **وابنُ حزمٍ** في (الإحكام في أصول الأحكام ٤/ ٥٧)، و(شرح ابن ماجه لمغلطاي ١/٥٢٨)، **وابنُ العربيِّ** في (عارضة الأحوذي ١/ ١٤٢)، و(أحكام القرآن ٢/ ٤٩)، **وعبدُ الغنيِّ المقدسيُّ** في (نهاية المراد من كلام خير العباد ٢٧، ٣١)، **وبهاءُ الدينِ المقدسيُّ** في (العدة شرح العمدة ١/ ٣٣)، **والضياءُ المقدسيُّ** في (المختارة ٨/٣١ - ٤٢)، **والنوويُّ** في (المجموع ١/٤٧٩، ٤٨٤)، وفي (الخلاصة ٢٤٥)، **والعراقيُّ** في (إصلاح المستدرك) كما في (شرح إحياء علوم الدين للزبيدي ١/٩٦)، **وابنُ الملقنِ** في (البدر المنير ٣/ ٩)، **وابنُ حَجرٍ** في (الفتح ١/ ٣٠٩)، وفي (النكت ١/ ٤٢٧)، **والعينيُّ** في (نخب الأفكار ٢/ ١٦٣).

وجوَّدَ إسنادَهُ العقيليُّ في (الضعفاء الكبير ٢/ ١٧).

وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «حديثٌ صحيحٌ حسنٌ ثابتٌ محفوظٌ» (جامع بيان العلم ١/ ١٥٩).

وقال البيهقيُّ: «وعاصمُ بنُ بَهدلةَ قارئُ أهلِ الكوفة، وإن لم يخرج الشيخان؛ البخاريُّ ومسلمٌ حديثَهُ في الصحيحِ، لسوءِ حفظِهِ، فليسَ بسَاقِطٍ إذا وَافقَ فيما يرويه الثقاتَ ولم يخالفِ الأثباتَ، وقد رَوى أول هذا الحديث - وهو قولُهُ في طلبِ العلمِ -:

عبدُ الوهابِ بن بُخْتٍ وهو من ثقاتِ المصريين[(١)]، عن زِرِّ بن حُبيشٍ نحو حديث عاصم بن بهدلةَ.

ورواه عارمٌ، عنِ الصَّعْقِ بنِ حَزْنٍ، عن عليِّ بنِ الحَكمِ، عنِ المنهالِ بنِ عَمرٍو، عن زِرِّ بنِ حُبيشٍ نحو حديثِ عاصمِ بنِ بهدلةَ» (الخلافيات ٢/ ١٢٨).

وحَسَّنَهُ الجورقانيُّ في (الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ٣٦٩)، **وابنُ عساكر** في (الأربعون البلدانية صـ ١٥٠)، **وابنُ الصَّلاحِ** في (شرح مشكل الوسيط ١/ ٢٥٠)، **والألبانيُّ** في (الإرواء ١٠٤).

---

(١) كذا في مطبوعة الخلافيات، والبيهقيُّ تابعٌ في ذلك لشيخِهِ الحَاكمِ، وعبارته - كما سيأتي قريبًا -:
«من ثقات البصريين»!، ولم نجدْ في ترجمتِهِ ما يرجح هذا من ذاك، بل الذي في ترجمته أنه: مكيٌّ، سكنَ الشامَ، ثم انتقلَ إلى المدينةِ. دون أيِّ إشارةٍ من قريبٍ أو بعيدٍ أنه نزلَ البصرةَ أو مصرَ، فيبدو أنه من أوهامِ الحَاكمِ المعروفةِ، والله أعلم.

وقد اخْتُلِفَ على عاصمٍ في رفعِ الفقرةِ الخاصةِ بطلبِ العلمِ:

فرفعها عنه:

١- حمادُ بنُ سلمةَ، عندَ الطيالسيِّ في (مسنده ١٢٦١)، وأحمدُ في (مسنده ١٨٠٨٩)، والدارميُّ في (مسنده ٣٦٧)، وغيرُهُم.

٢- ومَعْمَرٌ، كما عندَ عبدِ الرزاقِ في (مصنفه ٧٩٣)، ومن طريقه: ابنُ ماجه (٢٢٥)، وأحمدُ (١٨٠٩٣)، وغيرُهُم.

إلا أن روايةَ مَعْمَرٍ، عن عاصمٍ فيها مقال، قال يحيي بن معين: «حديثُ مَعْمَرٍ، عن ثابتٍ، وعاصمِ بنِ أبي النجودِ، وهشامِ بنِ عروةَ، وهذا الضرب مضطربٌ كثيرُ الأَوهامِ» (تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٤٥).

٣- وأبو جعفرٍ الرازيُّ، كما في (المعرفة والتاريخ للفسوي ٣/ ٥٠٢)، و(جامع بيان العلم لابنِ عبدِ البرِّ ١٦٥)، وغيرهما.

وأبو جعفر الرازيُّ هذا، هو عيسى بن أبي عيسى عبد الله بن ماهان، قال ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ سيءُ الحفظِ» (التقريب ٨٠١٩).

٤- وعبد الرحمن المحاربيُّ، كما عندَ ابنِ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٢/ ١٢).

وزيادُ بنُ الربيعِ اليحمديُّ، كما عند الطبرانيِّ في (الأوسط ٣٤٤٦).

وأوقفها عنه:

١- شعبةُ، كما عند النسائيِّ (١٥٨)، والطيالسيِّ (١٢٦١)، وغيرِهِما.

٢- وابنُ عيينةَ، كما عندَ: الترمذيِّ (٣٥٣٥)، وأحمدَ (١٨٠٩٥)، وابنِ خُزيمةَ (١٧)، وغيرِهِم.

٣- وهمامٌ، كما عند الطيالسيِّ (١٢٦١).

٤- ومسعرٌ، كما عند الطبرانيِّ في (الكبير ٧٣٦٦).

٥- ومباركُ بنُ فضالةَ، كما عندَ الخطيبِ في (تاريخه ١٠/ ٣٠٧).

وكذلك رواه على الوقفِ: أبو عوانةَ، وزيدُ بنُ أبي أُنيسةَ، وأبو الأحوصِ، ومالكُ بنُ مِغْولٍ.

واختُلِفَ على حمادِ بنِ زيدٍ عن عاصمٍ:

فأوقفها عنه الطيالسيُّ في (مسنده ١٢٦١)،

وسعيدُ بنُ منصورٍ في (تفسيره ٩٤٠)،

والحسنُ بنُ موسى عند أحمدَ في (مسنده ١٨١٠٠).

وأحمدُ بنُ عَبدةَ عند الترمذيِّ في (جامعه ٣٥٣٦)، وابنِ خُزيمةَ في (صحيحه ١٧).

وعارمٌ عند الطبرانيِّ في (الكبير ٧٣٦٠).

خمستُهُم: عن حمادٍ عن عاصمٍ... به، قالوا فيه: «**بَلَغَنِي أَنَّ المَلَائِكَةَ.. إلخ**».

ورواه ابنُ عبدِ البرِّ في (جامع بيان العلم وفضله ١٦٣، ١٦٤)، من طريقين عن حمادٍ مرفوعًا.

والذي يترجَّحُ لدينا: أن روايةَ الوقفِ أصحُّ؛ لكثرةِ مَن رَواها عددًا، وهم أثبتُ وأحفظُ ممن رفعها.

قال عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ: «أكثرُ ما رَوى هذا الحديث موقوفًا» (الأحكام

الكبرى ١/ ٢٧٩).

كما أن عاصمًا قد تُوبِعَ على وقفها:

فروى الحاكمُ في (المستدرك ١/ ١٠٠) قال: حدثنا أبو العباس محمد ابن يعقوب، أنبأ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، أنبأ ابن وهب، أخبرني معاوية بن صالح، أخبرني عبد الوهاب بن بُخْتٍ، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ، عن صفوانَ بنِ عَسَّالٍ المراديِّ، أَنَّهُ جَاءَ يَسْأَلُهُ عَنْ شَيءٍ، قَالَ: مَا أَعْمَلَكَ إِليَّ إِلَّا ذَلِكَ؟ قَالَ: مَا أَعْمَلْتُ إِليكَ إِلَّا لِذَلِكَ، قَالَ: فَأَبْشِرْ فَإِنَّهُ مَا مِنْ رَجُلٍ يَخْرُجُ في طَلَبِ العِلْمِ، إِلَّا بَسَطَتْ لَهُ المَلائِكَةُ أَجْنِحَتَهَا رِضًا بما يَفْعَلُ حتَّى يَرْجِعَ.

قال الحاكمُ: «هذا إسنادٌ صحيحٌ، فإن عبدَ الوهابِ بنَ بُخْتٍ من ثقاتِ البصريينَ[1] وأثباتهم ممن يُجمعُ حديثُهُ، وقد احتجَّا به، ولم يُخرِجَا هذا الحديثَ، ومدارُ هذا الحديثِ على حديثِ عاصمِ بنِ بَهْدَلَةَ، عن زِرٍّ، وقد أَعرضَا عنه بالكُلِّيَّةِ».

وقال البيهقيُّ: «وقد روى أول هذا الحديث -وهو قوله: في طلب العلم-: عبدُ الوهابِ بنُ بُخْتٍ - وهو من ثقاتِ المصريينَ[2] - عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ نحو حديثِ عاصمِ بنِ بهدلةَ» (الخلافيات ٢/ ١٢٨).

إلا أن الموقوفَ هذا له حُكمُ الرفعِ؛ لأن مثلَه لا يُقالُ من قَبِيلِ الرأي.

ولذا قالَ ابنُ عبدِ البرِّ: «حديثُ صفوانَ بنِ عَسَّالٍ هذا، وَقَفَهُ قومٌ عن عاصمٍ، ورفعه عنه آخرون، وهو حديثٌ صحيحٌ حسنٌ ثابتٌ محفوظٌ

---

(١) تقدم قريبًا التعليق على ذلك، وأن هذه النسبة فيها نظر، وكذا قول البيهقي: «من ثقات المصريين».

(٢) انظر التعليق السابق.

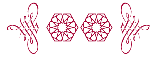
مرفوعٌ، ومثله لا يُقالُ بالرأي» (جامع بيان العلم ١/ ١٥٦).

وقد صَحَّحَ الحاكمُ رَفْعَهَا، فقال: «أَسنَدَهُ جماعةٌ، وأوقفه جماعةٌ، والذي أَسنَدَهُ أحفظُ والزيادةُ منهم مقبولةٌ» (المستدرك ١/ ٤٠٠).

قلنا: بل الذين أوقفوه أحفظُ من الذين رَفَعُوهُ.

ولبعضِ فقراتِ الحديثِ شواهد، فالمسحُ على الخُفَّينِ يشهدُ له حديثُ عليٍّ بنِ أبي طَالبٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ في مسلمٍ، وقد سبقَ.

والفقرةُ الخاصةُ بـ(المرءِ مَعَ مَنْ أَحَبَّ)، يشهدُ لها حديثُ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، وأَنسٍ، وأَبي موسى الأشعريِّ في (الصحيحين).



١- روايةُ: «ثِنْتَيْ عَشَرَ غَزْوَةً»:

وفي رِوايةٍ: عَنْ زِرِّ بنِ حُبَيْشٍ، قَالَ: وَفَدْتُ فِي خِلَافَةِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وَإِنَّمَا حَمَلَنِي عَلَى الوِفَادَةِ لُقْيُ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، قَالَ: فَلَقِيتُ صَفْوَانَ بنَ عَسَّالٍ المُرَادِيَّ، فَقُلْتُ: لَقِيتَ رَسُولَ اللهِ ﷺ؟ قَالَ: **نَعَمْ، وَغَزَوْتُ مَعَهُ ثِنْتَيْ عَشَرَ غَزْوَةً** ... الحديث.

❁ **الحكم: إسنادُهُ حسنٌ، وحَسَّنَهُ:** الهيثميُّ.

التخريج:

﴿حم ١٨٠٩٠ "مختصرًا" / طب (٨/ ٥٩/ ٧٣٦١) "واللفظ له" / حل (٤/ ١٨١) / سعد (٨/ ١٤٩) / كر (١٩/ ٢٦) / صبغ ١٢٨٠ / تخث (السفر الثاني/ ١١٢٨)﴾.

السند:

أخرجه أحمدُ في (مسنده) - ومن طريقه: ابنُ أبي خيثمةَ في (تاريخه)، والبغويُّ في (معجم الصحابة)، وابنُ عساكر في (تاريخه) - قال: حدثنا عبد الصمد، حدثنا همامٌ، حدثنا عاصمُ بنُ بَهدلةَ، حدثني زِرُّ بنُ حُبَيشٍ ... به.

ومدارُهُ عندَ الجميعِ على همامِ بنِ يحيي... به.

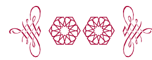
التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ، كسابقِهِ من أجلِ عاصمِ بنِ أبي النجودِ، وقد سبقَ الكلامُ عليهِ.

قال الهيثميُّ: «رواه أحمدُ، ورجالُهُ رجالُ الصحيحِ غير عاصم بن بهدلة،

وحديثُهُ حسنٌ»

(مجمع الزوائد ١٥٩٦٥).



٢- روايةُ: «رَخَّصَ رَسُولُ اللهِ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفِّ»:

وفي روايةٍ بلفظِ: «**رَخَّصَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ إِذَا كُنَّا مُسَافِرِينَ أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ**».

الحكم: إسنادُهُ حسنٌ.

التخريج:

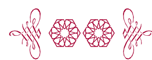
[ن ١٣١ / كن ١٦٢].

السند:

قال النسائيُّ: أخبرنا قتيبةُ، قال: حدثنا سفيانُ، عن عاصمٍ، عن زِرٍّ، عن صفوانَ بنِ عَسَّالٍ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ كسابقه من أجل عاصم بن أبي النجود، وقد سبقَ الكلامُ عليه.



٣- روايةُ: «كُنَّا نَمْسَحُ ثَلَاثَة»:

وفي روايةٍ: عَنْ زِرِّ بنِ حُبَيشٍ، قَالَ: سَأَلْتُ صَفْوَانَ بنَ عَسَّالٍ عَنِ المَسْحِ؟ فَقَالَ: «**كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ مَسَحْنَا عَلَيْهِمَا ثَلَاثًا فِي السَّفَرِ (لم نَخْلَعْ خِفَافَنَا) إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ، وَبَوْلٍ، وَنَوْمٍ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ حسنٌ.**

التخريج:

[طب (٨/ ٦٤/ ٧٣٧٦) "واللفظ له"، (٨/ ٦٦/ ٧٣٨٦) "مختصرًا" / مخلص ٥٩٠ "والرواية له"، ١٣٧٦، ٣٠٦٧ / لي (رواية ابن يحيى البيع ٢١٦) / خط (١٠/ ٣٠٧) / نبلا (١١/ ١٥٥)].

السند:

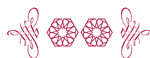
أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٣٧٦) قال: حدثنا علي بن سعيد الرازي، ثنا علي بن مسلم الطوسي، ثنا إسماعيل بن علية، عن روح بن القاسم، عن عاصم، عن زِرٍّ ... به.

ورواه المخلصُ في (المخلصيات) عن يحيى بن صاعد، والمحامليُّ في (أماليه) عن الحسين،

كلاهما عن علي بن مسلم ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ غير عاصم بن أبي النجود فحسنُ الحديثِ، وقد سبقَ الكلامُ عليهِ.



٤- روايةُ: «خَلَاءٍ»:

وفي روايةٍ بلفظِ: «**كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سَفْرًا، أَوْ مُسَافِرِينَ لَمْ نَنْزِعِ الخُفَّيْنِ ثَلَاثًا مِنْ خَلَاءٍ، وَلَا بَوْلٍ، وَلَا نَوْمٍ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ حسنٌ، لكن المشهور بلفظ: «غَائِطٍ» بدل «خَلَاءٍ».**

التخريج:

﴿معر ١٤٦٠ "واللفظ له" / طوسي ٧٩ / غطر ٤ / مخلص ٢٥٣٣﴾.

السند:

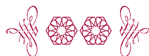
رواه ابنُ الأعرابيِّ في (معجمه) - وعنه ابنُ الغطريف في (جزئه) -: نا الحسن بن مكرم، نا أبو بدر شجاع بن الوليد، نا زياد بن خيثمة، عن عاصم، عن زِرٍّ، عن صفوانَ... به.

ورواه الطُّوسِيُّ من طريقِ شُجاعِ بنِ الوليدِ ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ، عاصمٌ تَقدَّمَ الكلامُ عليه، وشُجاعٌ: «صدوقٌ وَرِعٌ له أوهامٌ»، كما في (التقريب ٢٧٥٠)، وباقي رجال الإسناد ثقات.

وقد رواه الجمعُ الغفيرُ عن عاصمٍ... به، بلفظ: «**غَائِطٍ**» مكان «**خَلَاءٍ**»، فلعلَّ شجاعًا رواه بالمعنى، والمعنى قريبٌ.



٥- روايةُ أَبِي الغَرِيفِ عَنْ صَفْوَانَ وَفِيهَا زِيَادَة: «بَعَثَنَا فِي سَرِيَّةٍ فَقَالَ: اغْزُوا بِاسْمِ اللهِ...»:

وفي رِوايةٍ: عَنْ صَفْوَانَ بنِ عَسَّالٍ المُرَادِيِّ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، قَالَ: «**سِيرُوا (اغْزُوا)** [1] **بِاسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، تُقَاتِلُونَ أَعْدَاءَ اللَّهِ (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ)** [2]، **لَا تَغُلُّوا، [وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا،] وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيهِ، إِذَا أَدْخَلَ رِجْلَيهِ عَلَى طُهُورٍ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

❁ **الحكم: صحيحُ المتنِ مُفَرَّقًا، وإسنادُهُ حسنٌ، وحَسَّنَهُ:** البوصيريُّ، والعينيُّ.
وصَحَّحَهُ: الضِّياءُ.

التخريج:

[جه ٢٨٦٧ "والرواية الثانية له" / كن ٨٧٨٥ ، (تحفة ٤٩٥٣) / حم ١٨٠٩٤ "واللفظ له"، ١٨٠٩٧ "والرواية الأُولى والزيادة له، ولغيره"، ١٨٠٩٩ "مختصرًا" / ش ٣٣٨٠٨ "مختصرًا" / مش ٨٨٣ / عل (تنقيح ١/ ٣٣٦) / عفان (خلال ٢٧٨) / مث ٢٤٦٧ / لا ١٥٧٤ / طح (١/ ٨٢) / معر ٣١١ / طب (٨/ ٧٠/ ٧٣٩٧) / باب (مغلطاي ٢/ ٢٦١) / صحا ٣٨١٩ / هق ١٣٢٢، ١٣٥٥ / خط (٧/ ٤٠٦) / تمهيد (٢٤/ ٢٣٣) / ضيا (٨/ ٤٢/ ٣٢، ٣٣) / تد (١/ ١١٨)، (٣/ ٤٠) / كما (١٩/ ٣٢ - ٣٣)].

السند:

رواه أحمدُ في (المسند ١٨٠٩٤)، قال: حدثنا أسود بن عامر، قال: أخبرنا زهير، عن أبي روق الهمداني، أن أبا الغَرِيفِ حَدَّثَهُم، قال: قال

صفوانُ... به.

ورواه أحمدُ (١٨٠٩٧)، عن عفانَ، ويونسَ، وبرقم (١٨٠٩٩): عن سُريجٍ، ثلاثتهم: عن عبد الواحد بن زياد، عن أبي روق... به، نحوه.

ورواه ابنُ ماجه: عن الحسن بن علي الخلال، والنسائيُّ في (الكبرى): عن هارون بن عبد الله، كلاهما: عن أبي أسامة، عن أبي روق ... به، ولم يذكرا (المسح على الخفين). وهذا من تصرفهما فيما يبدو، فقد رواه جماعةٌ عن أبي أُسامةَ... به، وذكروا (المسحَ).

كذا رواه ابنُ أبي عاصمٍ في (الآحاد والمثاني ٢٤٦٧): عن يوسفَ بنِ موسى، ورواه أبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة ٣٨١٩) من طريقِ محمد بن إسماعيل الصائغ، والبيهقيُّ في (السنن ١٣٢٢) من طريق الحسن بن علي بن عفان، والبيهقيُّ في (السنن ١٣٥٥) أيضًا من طريق يوسف بن موسى، وحَوْثَرَةَ بن محمد، كلهم: عن أبي أسامة، عن أبي روق الهمداني... به. ومدار هذه الرواية عند الجميع: على أبي رَوقٍ، عن أبي الغَرِيفِ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ، أبو رَوقٍ عطيةُ بنُ الحارثِ: «صدوقٌ»، كما في (التقريب ٤٦١٥).

وأبو الغَرِيفِ عبيدُ اللهِ بنُ خليفةَ، مختلَفٌ فيه؛ قال فيه أبو حاتم: «ليس بالمشهور»، قال له ابنُهُ عبدُ الرحمنِ: هو أحبُّ إليك، أوِ الحارث الأعور؟ قال: «الحارثُ أشهرُ، وهذا شيخٌ قد تكلَّموا فيه من نظراءِ أَصْبغَ بنِ نبَاتَةَ» (الجرح والتعديل ٥/ ٣١٣)، (الجرح والتعديل ٥/ ٣١٣)، ووَثَّقَهُ العجليُّ، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقاتِ)، انظر (تهذيب التهذيب ٧/ ١٠)،

ووَثَّقَهُ يعقوبُ الفسويُّ في (المعرفة والتاريخ ٣/ ٢٠٠)، والدارقطنيُّ في (سؤالات السلمي ٢٥٨)، وذكره ابنُ خلفونَ في «الثقاتِ»، وقال: «مراديٌّ تَكلَّمَ فيه بعضُهم»، وقال ابنُ سَعْدٍ: «كانَ قليلَ الحديثِ»، وذكره البرقيُّ في الطبقةِ الأُولى ممن احتملتْ روايتُهُ، وقد تُكلِّمَ فيه، وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «كان على شُرطةِ عليٍّ، وهو مثل الحارث الأعور، والأصبغ بن نباتة، والحارث أشهرهم بحملِ العلمِ»، انظر (إكمال تهذيب الكمال ٩/ ١٥)، وقال فيه ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ رُمِيَ بالتشيعِ» (التقريب ٤٢٨٦).

وعليه: فيحمل كلام أبي حاتم على أنه أرادَ: تَكلَّموا فيه لأجلِ تشيعه، وهذا هو المرادُ من تشبيهه له بأَصبغَ.

قال ابنُ عبدِ الهادي متعقبًا أبا حاتم: «قد ذكرَ البخاريُّ أبا الغَريفِ فلم يذكرْ فيه شيئًا، وروايةُ النسائيِّ من طريقِهِ مما يُقَوِّي أمرَه، ولم يبينْ أبو حاتمٍ مَن تَكلَّمَ فيه، ولا بَيَّنَ الجرحَ ما هو؟» (تنقيح التحقيق ١/ ٣٣٧).

قلنا: فأقلُّ أحوالِهِ أن يكونَ حَسَنَ الحديثِ.

ولذا أخرجه الضياءُ في (المختارةِ) وشرطه فيها معروفٌ.

وحَسَّنَ إسنادَهُ البوصيريُّ في (إتحاف الخيرة ٥/ ١١٦)، وفي (مصباح الزجاجة ٣/ ١٧٥).

وقال العينيُّ: «جيدٌ لا بأسَ به» (نخب الأفكار ٢/ ١٦٤).

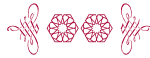
وضَعَّفَهُ به الألبانيُّ في (الإرواءِ ١/ ١٤١) لأجلِ كلامِ أبي حاتمٍ فيه، وتقدَّمَ توجيهه.

والمتنُ محفوظٌ بفقراتِهِ كلِّها، فقد صَحَّ التوقيتُ في المسحِ للمسافرِ عن صفوانَ من غيرِ هذا الطريقِ.

والمسحُ للمقيمِ صَحَّ من حديثِ عليٍّ وغيرِهِ، كما تَقدَّمَ.

واشتراطُ المسحِ على طهارةٍ صَحَّ من حديثِ المغيرةِ في (الصحيحين)، وقد سَبَقَ.

أما الشطرُ الأَولُ: الخاص بالغزوِ، فله شَاهد من حديثِ بُرَيدةَ في (صحيح مسلم ١٧٣١) ولفظه: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أَمَّرَ أَمِيرًا عَلَى جَيْشٍ، أَوْ سَرِيَّةٍ، أَوْصَاهُ فِي خَاصَّتِهِ بِتَقْوَى اللهِ، وَمَنْ مَعَهُ مِنَ المُسْلِمِينَ خَيْرًا، ثُمَّ قَالَ: «**اغْزُوا بِاسْمِ اللهِ فِي سَبِيلِ اللهِ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللهِ، اغْزُوا وَلَا تَغُلُّوا، وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا، وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، ...**».



٦- روايةُ: «أَدْخَلْنَاهُمَا عَلَى طُهْرٍ وَالتَّوَقِيتِ للمُقِيمِ»:

وفي روايةٍ: «لَقَدْ كُنْتُ فِي الجَيْشِ الَّذِينَ بَعَثَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَأَمَرَنَا أَنْ نَمْسَحَ عَلَى الخُفَّينِ إِذَا نَحْنُ أَدْخَلْنَاهُمَا عَلَى طُهْرٍ ثَلَاثًا إِذَا سَافَرْنَا، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً إِذَا أَقَمْنَا، وَلَا نَخْلَعَهُمَا مِنْ غَائِطٍ وَلَا بَوْلٍ وَلَا نَوْمٍ، وَلَا نَخْلَعَهُمَا إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ».

۞ **الحكم:** **حَسنٌ بما تقدَّمَ، وصَحَّحَهُ:** ابنُ خُزيمةَ، وابنُ حِبَّانَ، **وجوَّدَهُ:** النوويُّ.

التخريج:

﴿حم ١٨٠٩٣ "واللفظ له" / خز ٢٠٥ / حب ١٣١٤، ١٣٢٠ / عب ٧٩٣ / طب (٨/ ٥٦/ ٧٣٥٢)، (٨/ ٦٠/ ٧٣٦٤) / طس ٧٦٥٤ / منذ ٣٤ / معر ١٤٤٩ / قط ٧٦١ / فقط (مغلطاي ٢/ ٢٦٠) / هق ١٣٥٤ / ضيا (٨/ ٣٢/ ٢٤، ٣٠) / مخلص ٢٧٨٤﴾.

السند:

أخرجه عبدُ الرزاقِ في (المصنف، والتفسير) - وعنه أحمدُ -: عن مَعْمَرٍ، عن عاصمِ بنِ أبي النجود، عن زِرِّ بنِ حُبَيْشٍ، قال: أَتَيْتُ صَفْوَانَ بنَ عَسَّالٍ المُرَادِيَّ.... فَذَكَرَهُ.

ومداره عندَ الجميعِ على عبدِ الرزاقِ، عن مَعْمَرٍ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غير أن روايةَ مَعْمَرٍ، عن عاصمٍ مُتَكَلَّمٌ فيها، قال يحيي بنُ مَعينٍ: «حديثُ معمرٍ عن ثابتٍ، وعاصمِ بنِ أبي النجودِ، وهشامِ ابنِ عروةَ، وهذا الضرب مضطربٌ كثيرُ الأوهامِ» (تهذيب التهذيب ١٠/ ٢٤٥).

ولكن المتنَ يشهدُ له ما تَقدَّمَ، وقد صَحَّحَهُ ابنُ خُزيمةَ وابنُ حِبانَ، وجوَّدَ إسنادَهُ النوويُّ في (المجموع ١/ ٥١٢)!.

وقد تُوبِعَ مَعْمَرٌ، كما عند الطبرانيِّ في (الكبير ٧٣٦٤)، قال: حدثنا يحيى ابن عثمان بن صالح، ثنا عمرو بن الربيع بن طارق، ثنا عكرمة بن إبراهيم، عن عاصم بن أبي النجود . . . به.

وإسنادُهُ ضعيفٌ، عكرمةُ بنُ إبراهيمَ، هو أبو عبدِ اللَّهِ الأزديُّ، قال يحيى وأبو داودَ: «ليس بشيءٍ»، وقال النَّسَائيُّ: «ضعيفٌ»، وقال مرة: «ليسَ بثقةٍ»، وقال العقيليُّ: «في حديثه اضطرابٌ»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «كان ممن يَقلبُ الأخبارَ، ويرفعُ المراسيلَ، لا يجوزُ الاحتجاج به». وانظر: (لسان الميزان ٥٢٦٤).

وله متابعةٌ أُخرَى عندَ الطبرانيِّ في (الأوسط ٧٦٥٤)، قال: حدثنا محمد ابن موسى الإصطخري، نا إسماعيل بن يحيى الإصطخري، نا عصمة بن المتوكل، ثنا سوار بن مصعب الضرير الكوفيُّ، عن عاصمٍ... به.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديث عن سَوَّارِ بنِ مُصْعَبٍ إلا عصمة بن المتوكل».

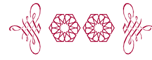
وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، مسلسلٌ بالضعفاءِ والمجاهيلِ، فَسَوَّارُ بنُ مُصْعَبٍ، تَرَكَهُ أحمدُ، والنسائيُّ، وأبو حاتمٍ، وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ»، وقال أبو داود: «غيرُ ثقةٍ» (لسان الميزان ٣٧٣٦).

والراوي عنه، عصمةُ بنُ المتوكلِ، قال العقيليُّ: «قليلُ الضبطِ للحديثِ يَهِمُ وَهْمًا»، وذكره ابنُ حِبَّانَ في الثقاتِ وقال: «مستقيمُ الحديثِ»، وقال أحمدُ: «لا أعرفه»، وذَكَرَ له حديثًا من حديثِهِ فقال: «ليسَ لهذا أصلٌ» (لسان

الميزان ٥٢١٦).

وإسماعيل بن يحيى الإصطخري، لم نقفْ له على ترجمةٍ.

ومحمد بن موسى بن إبراهيم الإصطخري، شيخُ الطبرانيِّ، قال ابنُ حَجَرٍ: «شيخٌ مجهولٌ، روى عن شعيب بن عمران العسكري خبرًا موضوعًا» (لسان الميزان ٧٤٧٥)، وانظر: (تراجم شيوخ الطبراني ١٠١٨).



٧- روايةُ: «بَيْنَا رَسُولُ اللهِ فِي سَفَرٍ»:

وفي روايةٍ بلفظِ: عَنْ صَفْوَانَ بنِ عَسَّالٍ المُرَادِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَا (كُنَّا مَعَ) رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي سَفَرٍ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ (فَلَحِقَنَا أَعْرَابِيٌّ وَنَحْنُ فِي آخِرِ القَوْمِ)، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، قَالُوا: اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، الرَّجُلُ يُحِبُّ القَوْمَ، وَلَمْ يَرَهُمْ. قَالَ: «**المَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ**»، ثُمَّ سَأَلَهُ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، فَقَالَ: «**ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ، لَا يَنْزِعُهُ مِنْ بَوْلٍ وَلَا نَوْمٍ وَلَا غَائِطٍ، إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ**»، ثُمَّ سَأَلَهُ عَنِ التَّوْبَةِ، **فَقَالَ**: «**لِلتَّوْبَةِ بَابٌ بِالمَغْرِبِ مَسِيرَةُ سَبْعِينَ عَامًا، أَوْ أَرْبَعِينَ عَامًا، لَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ، طُلُوعُ الشَّمْسِ مِنْ مَغْرِبِهَا**».

الحكم: حَسَنُ المتنِ بما تَقَدَّمَ، وإسنادُهُ فيه مقالٌ.

التخريج:

[طب (٨/ ٥٤/ ٧٣٤٨) "واللفظ له" / طص ٢٥١ / بشن ٨٥ "والروايتان له" / محد (٢/ ١٣٦) / حيان ١٨ / أصبهان (١/ ٢٣٩) / قطر (الرابع -

مغلطاي ٢/ ٢٦١)]ِ.

التحقيق

رُوِيَ هذا الحديثُ من طريقينِ عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ:

الطريقُ الأولُ:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، وأبو طاهرٍ السلفيُّ في (الرابع من انتقاء الدارقطني)، من طريقِ أبي موسى الهرويِّ، عن أشعث بن عبد الرحمن بن زبيد اليامي، حدثني أبي، عن جدي، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: أشعثُ بنُ عبدِ الرحمن بن زبيد، مختلفٌ فيه، قال أبو زرعةَ: «ليس بالقويِّ»، واعتمدَ قولَهُ الذهبيُّ في (الكاشف ٤٤٥)، وقال في (سؤالات البرذعي ٤٨٩): «ضعيفُ الحديثِ»، وقال أبو حاتمٍ: «شيخٌ محله الصدق»، وقال النسائيُّ: «ليسَ بثقةٍ، ولا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات)، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «له أحاديث، ولم أرَ في متونِ أحاديثِهِ شيئًا منكرًا»، وقال ابنُ مَعينٍ: «ليسَ بشيءٍ كان يَكْذبُ» (تاريخ ابن معين رواية ابن محرز ١/ ٦٥). وانظر: (تهذيب التهذيب ١/ ٣٥٦).

وتساهلَ فيه ابنُ حَجَرٍ فقال: «صدوقٌ يُخطئُ» (التقريب ٥٢٩).

وأما أبوه عبد الرحمن بن زُبَيدٍ، فترجَمَ له البخاريُّ (التاريخ الكبير ٥/ ٢٨٦)، وابنُ أبي حاتمٍ (الجرح والتعديل ٥/ ٢٣٥) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٧/ ٦٧)، وقال في (المشاهير صـ٢٦١): «من أفاضل أهل الكوفة».

أما ما نقله الذهبيُّ في (الميزان) عنِ البخاريِّ أنه قال فيه: «منكرُ الحديثِ» فهذا وَهْمٌ؛ إنما قال ذلك البخاريُّ في يحيى بنِ عُقبةَ، الراوي عن

عبدِ الرحمنِ، وبهذا تعقبه الحافظُ في (لسان الميزان ٥/ ١٠٢).

الطريقُ الثاني:

أخرجه أبو الشيخِ الأصبهانيُّ في (جزئه)، و(طبقات المحدثين) - ومن طريقه: أبو نُعَيمٍ في (تاريخ أصبهان)، وابنُ فورك في (جزء فيه أحاديث أبي الشيخ ١٨)-، والطبرانيُّ في (الصغير): من طريق مسلم بن خالد الزنجيِّ، عنِ النُّعْمَانِ بنِ رَاشدٍ، عن عاصمِ بنِ بَهدلةَ، عن زِرِّ بنِ حُبيشٍ، عن صفوانَ بنِ عَسَّالٍ... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، فيه: النُّعْمَانُ بنُ رَاشدٍ، ضَعَّفَهُ يحيى بنُ سعيدٍ القطانُ جدًّا، وقال أحمدُ: «مضطربُ الحديثِ، رَوى أحاديثَ مناكيرَ»، وضَعَّفَهُ ابنُ مَعينٍ، والنسائيُّ، وأبو داودَ، وقال البخاريُّ، وأبو حاتمٍ: «في حديثِهِ وهمٌ كثيرٌ، وهو صدوقٌ في الأصلِ»، وقال العقيليُّ: «ليسَ بالقويِّ، يُعرفُ فيه الضعفُ»، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات)، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «احتمله الناسُ». (تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٥٢).

وتساهلَ فيه ابنُ حَجَرٍ فقال: «صدوقٌ سيءُ الحفظِ» (التقريب ٧١٥٤).

والرواي عنه مسلمُ بنُ خالدٍ الزنجيُّ، قال ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ كثيرُ الأَوهامِ» (التقريب ٦٦٢٥).

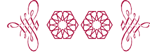
وقد تُوبعَ النُّعْمَانُ، كما عند ابنِ بِشْرَانَ في (أماليه) فقال: أخبرنا أبو الحسين عبد الباقي بن قانع، ثنا أحمد بن محمد بن الخليل، ثنا أبو كامل، ثنا داود بن يزيد الأزرق، ثنا عاصم بن بهدلة ... فذكره.

ولكنها متابعةٌ ضعيفةٌ، آفتها داودُ بنُ يزيدَ الأزرقُ، وأحمدُ بنُ محمدِ بنِ الخليلِ، لم نقفْ لهما على ترجمةٍ، ولم يتبينْ لدينا مَنْ أبو كامل؟، ولعلَّه

فضيلُ بنُ حُسينِ بنِ طلحةَ البصريُّ، أبو كامل الجحدريُّ، والله أعلم.

وبالجملةِ فأَصْلُ الحديثِ في المسحِ للمسافرِ يَشهدُ له ما سبقَ.

أما المسحُ للمقيمِ فلا تصحُّ الروايةُ من حديثِ صفوانَ، قال مهنا: «سألتُ أحمدَ عن أجودِ الأحاديثِ في المسحِ، فقال: حديثُ شريحِ بنِ هانئٍ: سألتُ عائشةَ . . .، وحديثُ خزيمةَ بنِ ثابتٍ، وحديثُ عوفِ بنِ مالكٍ. قلتُ: وحديثُ صفوانَ بنِ عَسَّالٍ؟ قال: ليس في ذلك توقيت للمقيم» (فتح المغيث ٤/ ١٩).



٨- روايةُ: «فَتَوَضَّأْنَا»:

وفي روايةٍ بلفظ: «... **كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فَتَوَضَّأْنَا أَجزَأَنَا المَسْحُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَثَلَاث لَيَالٍ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا بهذا اللفظ، وضَعَّفَهُ:** أبو يعلى الخليليُّ.

التخريج:

﴿خليلف ١١﴾.

السند:

قال أبو يعلى الخليليُّ في (فوائده): حدثني أبو محمد الحسن بن محمد ابن موسى القاضي الفقيه، ثنا محمد بن أحمد بن معلى القاضي الحافظ بالري، ثنا إسحاق بن محمد بن مروان، أن أباه حَدَّثَهُ، ثنا حصين بن مخارق، عن يوسف بن ميمون، عن عاصم بن أبي النجود، عن زِرِّ بنِ حُبيشٍ، قال: أتيتُ صفوانَ بنِ عَسَّالٍ ... فذكره.

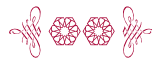
التحقيق

هذا إسنادٌ وَاهٍ؛ يوسف بن ميمون، هو: الصباغُ الكوفيُّ، ضَعَّفَهُ أحمدُ، والنسائيُّ، والدارقطنيُّ، وقال أبو زرعةَ: «واهي الحديث»، وقال أبو حاتم: «ليسَ بالقويِّ، منكرُ الحديثِ جدًّا، ضعيفٌ»، وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ جدًّا» (تهذيب الكمال ٣٢/ ٤٦٨).

والرواي عنه حصين بن مخارق، هو: ابنُ ورقاء، قال الدارقطنيُّ: «يضعُ الحديثِ»، ونقل ابنُ الجَوزيِّ أن ابنَ حِبانَ قال: «لا يجوزُ الاحتجاجُ به» (لسان الميزان ٢٦٣٢).

ومحمد بن مروان السدي، قال ابنُ حَجَرٍ: «مُتهمٌ بالكذبِ» (التقريب ٦٢٨٤).

وضَعَّفَهُ الخليليُّ فقال عقبه: «غريبٌ من حديثِ حصين بن مخارق، عن يوسف بن ميمون الصباغ الكوفي، وهو من المقلين عزيزُ الحديثِ، ولم يروه عنه إلا محمد بن مروان السدي، وضعَّفُوه» (الفوائد له صـ ٤٧).



٩- روايةُ: «لِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ»:

وفي روايةٍ بِزيَادَةِ: «... **وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

الحكم: صحيحُ المتنِ من غيرِ هذا الوجهِ، وأسانيدُهُ لا تخلو من مَقالٍ.

التخريج:

﴿طب (٨/ ٥٥، ٥٧، ٦٠، ٦٢، ٦٤ - ٦٦، ٦٨، ٧٣٤٩، ٧٣٥٦، ٧٣٦٣، ٧٣٦٨، ٧٣٧٨ - ٧٣٨٢، ٧٣٨٧، ٧٣٨٨، ٧٣٩٤) / طس ١٩، ٧٦٣٥ / طص ١٩٨، ٢٥١ / لا ١٠٠٠ / معر ١٤٠٢، ١٥٨٢ / قشيخ ٤٠٥ "واللفظ له" / معقر ٤١٥، (٩٢٣/ ٦)، ١١٢٨ / تمام ١٢٠٣ / تمامز ٤ / حل (٥/ ٢٢)، (١٠/ ٣٧٥) / عد (٩/ ٥٠٩) / غطر ٥ / تخ (٣/ ١٧٠) / مقرئ (الأربعون ٢٢) / مهر ٥٨ / حربي (الثالث ق ٦أ) / مخلص ٢٥٣٨ / قا (٢/ ١١) / نبلا (١٤/ ٣٦٧) / مقير ١٣٥٩ / لحظ (١/ ١٣٤) / جزء ابن باكويه مخطوط ٣٧) / شجر ٩٠٥ / قيد (١/ ١٦٦) / فقط (السادس ٥٥)﴾.

التحقيق

رُوِيتْ هذه الزيادةُ من طرقٍ كثيرةٍ عن عاصمٍ، وغيرِهِ، عن زِرٍّ، عن صفوانَ بنِ عَسَّالٍ، وكذا رُوِيتْ من طريقِ عمرو بن مرة عن صفوان.

أما عن زِرّ بنِ حُبَيشٍ، فرويتْ عنه من عدةِ طرقٍ:

الطريقُ الأولُ: عن عاصمِ بنِ أبي النجود، عن زِرّ بنِ حُبَيشٍ:

وله عن عاصمٍ عدةُ طُرُقٍ، وهي:

الطريقُ الأولُ:

رواه أبو الشيخ في (ذكر الأقران) قال: حدثنا عبدُ العزيزِ الشعرانيُّ، وأبو القاسمِ المهروانيُّ في (المهروانيات)، قالا: أبنا أبو سهل محمود بن عمر بن جعفر العكبريُّ، قال: حدثنا أبو صالح سهل بن إسماعيل بن سهل الطرسوسيُّ، كلاهما قالا: حدثنا أحمد بن عبد الله الإياديُّ، قال: حدثنا عبد الوهاب بن نجدة الحوطيُّ، قال: حدثنا شعيب بن إسحاق، قال: حدثنا الأوزاعيُّ، عن سفيانَ الثوريِّ، عن عاصمِ بنِ أبي النجودِ . . . به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، أبو علي أحمد بن عبد الله بن زياد بن زكريا الإيادي الأعرج من أهل جبلة، هكذا نَسَبَهُ المزيُّ في ترجمةِ عبدِ الوهابِ بنِ نجدةَ الحوطيِّ من (التهذيب ١٨/ ٥٢٠)، وذكره الذهبيُّ في (المقتنى في سرد الكنى ٤٤١٠) بقوله: «أحمد بن زياد الإيادي، شامي، عن عبد الوهاب بن نجدة»، وقد روى عنه الطبرانيُّ كما سيأتي، ولم يعرفه الهيثميُّ، فقال في حديثٍ رواه الطبرانيُّ عنه: «رواه الطبرانيُّ . . . وشيخُ الطبرانيِّ، وعبيد الله ابن زياد الأوزاعي، لم أعرفهما» (المجمع ١٠/ ٢٦٢).

وقد روى الطبرانيُّ هذا الحديثَ عنه، عنِ الحوطيِّ، كما عند ابنِ مردويه

(فيما انتقاه عنه ١٣٧)، والخطيب في (تاريخ بغداد ١٢/ ٧٢)، ولم يذكر فيه هذه الزيادة.

وكذلك رواه تمام في (فوائده ٥٨٦) عن محمد بن سهل القطان، عنه، لم يذكر فيه زيادة: **(لِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ)**.

وقد تُوبعَ الأوزاعيُّ على روايةِ الحديثِ بدون الزيادة:

فتابعه عبدُ الرزاقِ كما في (مصنفه ٧٩٢)،

ويحيى بنُ آدمَ، كما عند النسائيِّ (١٢٧)، وأحمدَ (١٨٠٩١)،

فروياه عنِ الثوريِّ، عن عاصمٍ . . . به، بدون ذكر: **(لِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ)**.

لذلك قال الخطيبُ البغداديُّ في تخريجه على (المهروانيات): «هذا الحديثُ محفوظٌ من حديثِ عاصمِ بنِ أبي النجودِ القارئ، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ الأَسديِّ، عن صفوانَ بنِ عَسَّالٍ. ومحفوظٌ أيضًا من رواية سفيانَ الثوريِّ، عن عاصمٍ. وهو غريبٌ جدًّا من روايةِ أبي عمرٍو عبدِ الرحمنِ بنِ عمرٍو الأوزاعيِّ عنِ الثوريِّ، تَفَرَّدَ بِهِ شعيبُ بنُ إسحاقَ عنه، ولم نكتبه إلا من حديثِ أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ الإياديِّ عنِ الحَوطيِّ» (المهروانيات ٢/ ١٩٨ - ٢٠١).

الطريقُ الثاني:

رواه الطبرانيُّ في (الأوسط) من طريقِ حفصِ بنِ سليمانَ قال: حدَّثني عاصمُ بنُ بَهدلةَ. . . به.

قال الطبرانيُّ: «لم يروه عن حفصِ بنِ سليمانَ إلا عليُّ بنُ عياشٍ».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، حفصُ بنُ سليمانَ الكوفيُّ القارئ: «متروكُ

الحديثِ مع إمامتِهِ في القراءةِ» كما في (التقريب ١٤٠٥).

قال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في الأوسط، وفيه حفصُ بنُ سليمانَ، وَثَّقَهُ أحمدُ، وضَعَّفَهُ جماعةٌ كثيرون» (مجمع الزوائد ٤٩٦).

قلنا: قال أحمدُ عنه: «متروكُ الحديثِ» (تهذيب التهذيب ٢/ ٤٠٠).

الطريقُ الثالثُ:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٣٨٨) من طريقِ عليِّ بنِ المدينيِّ، عن زيادِ بنِ الربيعِ اليحمديِّ، عن عاصمٍ... به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، إلا أن الطبرانيَّ قد روى هذا الحديث في (الأوسط ٣٤٤٦) بهذا الإسنادِ، ليسَ فيه زيادةُ: **(لِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ)**، كما أن لفظَهُ موافقٌ لروايةِ الأئمةِ الذين رووه عن عاصمٍ بغيرِ هذه الزيادةِ، فلعلَّها مقحمةٌ خطأ في (المعجم الكبير) وفيه ما فيه من الأخطاءِ والتحريفاتِ والتصحيفاتِ.

الطريقُ الرابعُ:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٣٨١) من طريقِ أبي خالدٍ الأحمرِ، ثنا حجاجٌ، عن عاصمٍ... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ حجاجٌ هو ابنُ أَرْطَاةَ، قال ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ كثيرُ الخطأِ والتدليسِ» (التقريب ١١١٩).

الطريقُ الخامسُ:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٣٥٦)، وابنُ المقرئ في (معجمه)، من طريقِ محمدِ بنِ خالدِ بنِ عبدِ اللهِ، ثنا شريكٌ، عن عاصمٍ... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ وَاهٍ؛ محمدُ بنُ خالدِ بنِ عبدِ اللهِ الواسطيُّ، كذَّبَهُ ابنُ مَعِينٍ، وضَعَّفَهُ أبو حاتمٍ، وأبو زرعةَ، وقال: «رجلُ سوءٍ»، وقال الخليليُّ: «ضعيفٌ جدًّا»، وتساهلَ ابنُ حِبانَ فذكره في (الثقات)، وقال: «يُخطئُ ويُخالفُ» (تهذيب التهذيب ٩/ ١٤٢)، وكذلك لَيَّنَ العبارةَ فيه ابنُ حَجرٍ فقال: «ضعيفٌ» (التقريب ٥٨٤٦).

وشيخُهُ شريكٌ النخعيُّ: «سيءُ الحفظِ» انظر: ترجمته في (تهذيب التهذيب ٤/ ٣٣٣ -٣٣٦).

الطريقُ السادسُ:

رواه ابنُ المقرئ في (الأربعين ٢٢) قال: حدثنا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل المحامليُّ، حدثنا عليُّ بنُ مسلمٍ الطوسيُّ، حدثنا ابنُ عُلَيَّةَ، حدثنا روحُ بنُ القاسمِ، عن عاصمٍ... به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، غير أن المحامليَّ قد روى هذا الحديث في (أماليه رواية ابن البيع ٢١٦)، عن شيخِهِ علي الطوسي ليس فيه هذه الزيادة.

وكذلك رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٣٧٦)، عن علي بن سعيد الرازي، والمخلص في (المخلصيات ١٣٧٦)، عن يحيى بن محمد بن صاعد، كلاهما: عن علي الطوسي بسنده، لم يذكرا الزيادة.

فزيادةُ: (لِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ) شَاذَّةٌ، والله أعلم.

الطريقُ السابعُ:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٣٨٧)، من طريق يحيى بن إسحاق السيلحيني، ثنا قيس بن الربيع، عن عاصم... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، قيسُ بنُ الربيعِ الأسديُّ، مختلفٌ فيه: أَثْنَى عليه شعبةُ، والثوريُّ، وأبو الوليدِ الطيالسيُّ.

بينما لَيَّنَهُ أحمدُ، وأبو حاتمٍ، وأبو زرعةَ، وضَعَّفَهُ عامةُ مَن سواهم مِنَ النُّقَادِ، وشَدَّدَ في أمرِهِ ابنُ مَعِينٍ، والنسائيُّ، حتَّى قال النسائيُّ: «متروكٌ» انظر (تهذيب التهذيب ٨/ ٣٩١ - ٣٩٥).

وجمعَ بينهم ابنُ حِبانَ فقال: «قد سبرتُ أخبارَ قيسِ بنِ الربيعِ من روايةِ القُدماءِ والمتأخرينَ، وتتبعتُها فرأيتُهُ صدوقًا مأمونًا حيثُ كان شابًّا، فلمَّا كبر ساءَ حفظه وامْتُحِنَ بابن سوء، فكان يُدْخِلُ عليه الحديثَ فيُجِيبُ فيه ثقةً منه بابنِهِ، فلمَّا غلبَ المناكيرُ على صحيحِ حديثِهِ ولم يَتَمَيَّزْ استحقَ مجانبته عند الاحتجاجِ.

فكلُّ مَن مَدَحَهَ من أئمتنا وحثَّ عليه كان ذلك منهم لما نظروا إلى الأشياءِ المستقيمةِ التي حدَّثَ بها عن سماعه، **وكلُّ مَن وَهَّاهُ** منهم فكان ذلك لما علموا مما في حديثِهِ من المناكيرِ التي أَدخل عليه ابنُهُ وغيرُهُ» (المجروحين ٢/ ٢٢٢).

فالراجحُ في أمرِهِ أنه كان صدوقًا على سوءِ حفظ فيه، وكان له ابنٌ يُدخِلُ عليه ما ليس من حديثِهِ، فيُحدِّثُ به ولا يعرفه، وهذه هي عِلَّتُه، كما قال ابنُ المدينيِّ، وأبو داودَ، وغيرُهُما، وقال الحافظُ: «صدوقٌ، تغيَّرَ لما كبر، وأَدخَلَ عليه ابنُهُ ما ليس من حديثِهِ فحَدَّثَ به» (التقريب ٥٥٧٣).

الطريقُ الثامنُ:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٣٦٨)، من طريقِ شيبان بن فروخ، ثنا عبد العزيز بن مسلم، ثنا يزيد بن أبي زياد، عن عاصم... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، لضعفِ يزيدَ بنِ أبي زيادٍ، قال ابنُ حَجَرٍ: «ضعيفٌ كبر فتغيَّرَ وصارَ يَتلقنُ، وكان شيعيًا» (التقريب ٧٧١٧).

الطريقُ التاسعُ:

رواه الدولابي في (الكنى ١٠٠٠)، من طريق يحيى بن إبراهيم بن سويد أبو زكريا النخعي الكوفي، عن مسعر، عن عاصم... به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، غير أن يحيى بنَ إبراهيم بنِ سويدٍ النخعيَّ قدِ انْفَرَدَ بهذه الزيادةِ عن مسعرٍ، وخالفه:

عليُّ بنُ مُسْهِر - وهو (ثقةٌ) - كما عند الطبرانيِّ في (الكبير ٧٣٦٦).

ومحمدُ بنُ إسحاقَ - وهو (صدوقٌ) - كما عند الطبرانيِّ في (الكبير ٧٣٦٧)، و(الأوسط ١٨٣١).

ووكيعٌ، كما عندَ الدارقطنيِّ في (سننه ٤٨٠)، ومن طريقه: البيهقيُّ في (الكبرى ٥٦٤).

ثلاثتهم: عن مسعرٍ... به، ولم يذكروا فيه زيادة: **(لِلْمُقِيم)**.

إلَّا أن وكيعًا ذكر في آخره قوله: **(أَوْ رِيحٍ)** بدل **(أَوْ نَومٍ)**، وسيأتي الكلام على هذه الرواية قريبًا.

الطريقُ العاشرُ:

رواه ابنُ قَانِعٍ في (معجم الصحابة ٢/ ١١)، قال: حدثنا سماعة بن أحمد، نا بكار بن محمد، نا المبارك بن فضالة، عن عاصم ... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: بَكَّارُ بنُ محمدٍ، وهو السيرينيُّ، قال يحيى بنُ مَعِينٍ: «كتبتُ عنه، ليسَ به بأسٌ»، وخالفه باقي النقاد، فقال البخاريُّ:

«يَتَكَلَّمُونَ فيه»، وقال أبو زرعةَ: «ذاهبُ الحديثِ، روى أحاديثَ مناكيرَ، حدَّثَ عنِ ابنِ عون بما ليسَ من حديثِهِ»، وقال أبو حاتم: «لا يسكن القلب عليه مضطرب»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «كلُّ رواياتِهِ لا يُتابعُ عليها»، وقال ابنُ حِبَّانَ: «لا يُتابعُ على حديثِهِ حدَّثَ عنِ ابنِ عون والعمري أشياء معلولة، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفردَ». انظر (لسان الميزان ١٥٥٠).

وذكره العقيليُّ أيضًا في (الضعفاء ١/ ٣٣٩) وذكر له ثلاثةَ أحاديث عنِ ابنِ عون، وقال: «كلُّ هذه لا يُتابعُ عليها بكار، وليستْ بمحفوظةٍ من حديثِ ابنِ عون».

وقد روى الحديثَ الخطيبُ في (تاريخه ١٠/ ٣٠٧)، من طريقِ ابنِ قَانعٍ بسندِهِ، لم يذكر فيه الزيادة، فلعلَّ الوهم منِ ابنِ قَانعٍ في كتابه، فقد كانَ يُخطئُ ويهمُ كثيرًا، قال الدارقطنيُّ: «كان يحفظُ ويعلمُ، ولكنه كان يُخطئُ ويُصرُّ على الخطأ»، وقال أيضًا: «يُعتمدُ حفظه، ويُخطئُ خطأ كثيرًا، ولا يرجعُ عنه»، وقال البرقانيُّ: «في حديثِهِ نكرة». وقال ابنُ فتحون: «لم أَرَ أحدًا ممن ينسبُ إلى الحفظِ أكثر أوهامًا منه، ولا أَظلم أسانيدَ، ولا أنكر متونًا» (لسان الميزان ٤٥٣٨).

الطريقُ الحادي عشرَ:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٣٥٦)، وابنُ المقرئ في (معجمه ٤١٥)، من طريقِ أسد بن موسى، حدثنا عبد الملك بن الوليد بن معدان، عن عاصم... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: عبدُ الملكِ بنُ الوليدِ بنِ معدانَ، وهو: «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٤٢٢٧).

الطريقُ الثاني عشرَ:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٣٧٨)، من طريقِ خالدٍ الواسطيِّ، عن سعيدٍ الجريريِّ، عن عاصمٍ . . . به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غير أن سعيدًا الجريريَّ، قدِ اختلطَ قبل موتِهِ، وخالدُ بنُ عبدِ اللهِ الواسطيُّ، قد روى عنه بعدَ الاختلاطِ. انظر: (فتح الباري ٢/ ١٠٧).

الطريقُ الثالثُ عشرَ:

رواه ابنُ المقرئ في (معجمه ١١٢٨)، قال: حدثنا أبو حفص عمر بن عثمان بن الحارث بن ميسرة الزغبي بأنطاكية، ثنا أبو سعيد الأشج، ثنا كثير ابن محمد، عن عاصم . . . به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، كثيرُ بنُ محمدٍ العجليُّ، قال أبو حاتمٍ: «مجهولٌ» (الجرح والتعديل ٧/ ١٥٧).

وشيخُ ابنِ المقرئ، أبو حفص عمر بن عثمان بن ميسرة، ترجمَ له الدارقطنيُّ في (المؤتلف والمختلف ٢/ ١١٢٢)، والذهبيُّ في (تاريخ الإسلام ٧/ ٣٩١) ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

الطريقُ الرابعُ عشرَ:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٣٧٩)، وابنُ المقرئ في (جزئه ١٣٥٩)، وابنُ فَهْدٍ في (لحظ الألحاظ ١/ ١٣٤)، من طريق عبدة بن سليمان، عن صالح بن صالح، عن عاصم . . . به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، غير أن هذه الزيادة لا تصحُّ من حديثِ عاصمٍ، عن

زِرٍّ، عن صفوانَ، لمخالفةِ صَالحِ بنِ صَالحِ بنِ حَيٍّ - وإن كان ثقةً - لغيرِهِ مِنَ الأئمةِ الذين رووه بدونها، كسفيانَ بنِ عيينةَ، والثوريِّ، وحمادِ بنِ زيدٍ، وابنِ سلمةَ، وشعبةَ، وغيرِهِم.

الطريقُ الخامسُ عشرَ:

رواه البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٣/ ١٧٠)، من طريقِ عبدِ الأَعلى، عن محمدٍ، عن خالدِ بنِ كثيرٍ الهمدانيِّ، عن عاصمٍ ... به.

هذا إسنادٌ فيه: خالدُ بنُ كثيرٍ الهمدانيُّ، قال أبو حاتمٍ: «شيخٌ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ» (الجرح والتعديل ٣/ ٣٤٩)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٦/ ٢٦٠)، وقال الذهبيُّ: «صدوقٌ» (تاريخ الإسلام ٣/ ٦٣٧)، وقال ابنُ حَجَرٍ: «ليسَ به بأسٌ» (التقريب ١٦٦٩).

إلا أن زيادةَ: (المقيم) فيه غيرُ محفوظةٍ عن عاصمٍ، ولعلَّه لذلك قال البخاريُّ عقبه: «ولا يَصِحُّ هذا».

ومحمدٌ، هو: ابنُ إسحاقَ بن يسارٍ، كما سيأتي ذكرُهُ مُبينًا عندَ الطبرانيِّ، وهو صدوقٌ لكنه يُدَلِّسُ، غير أنه صَرَّحَ بالتحديثِ عندَ الطبرانيِّ في (الكبير ٧٣٧٣)، وفي (الأوسط ٩٤١٤). وسيأتي الكلامُ على روايةِ الطبرانيِّ هذه قريبًا، فعنده زيادةٌ غريبةٌ، وهي قوله: «**ثُمَّ تُحْدِثُ وُضُوءًا**».

الطريقُ السادسُ عشرَ:

رواه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٣/ ٣٧)، قال: حدثنا علي بن سراج، حدثنا سليمان بن شعيب الكيساني، حدثنا خالد بن عبد الرحمن، عن المسعودي، عن سلمة بن كهيل، عن عاصم ... به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غير خالد بن عبد الرحمن، وهو الخراسانيُّ،

قال عنه الحافظُ: «صدوقٌ له أوهامٌ» (التقريب ١٦٥١).

وقال ابنُ عَدِيٍّ عقبه: «وهذا من حديثِ المسعوديِّ، عن سلمةَ لا أعرفه إلا من حديثِ خالدٍ عنه، وقد روى هذا الحديثَ المسعودِيُّ، عن عاصمٍ نفسه».

وختَمَ تَرْجَمتَهُ بقوله: «ولخالدٍ هذا أحاديث غير ما ذكرته، وفي بعضِ أحاديثِهِ إنكار، وعامةُ ما يُنْكَرُ من حديثِهِ قد ذكرتُهُ، على أن يحيى بنَ مَعِينٍ قد وَثَّقَهُ، وأرجو أن ما يُنْكَرُ مِن حديثِهِ إنما هو وهمٌ منه أو خطأٌ» (الكامل ٣/ ٣٧ - ٣٨).

وشيخُهُ المسعوديُّ اختلطَ قبل موته، ولا ندري هل سَمِعَ منه خالدٌ قبلَ الاختلاطِ، أم بعده؟

وقد روى الطبرانيُّ هذا الحديثَ في (الكبير ٧٣٨٦)، فقال: حدثنا جعفر ابن محمد النيسابوريُّ، ثنا سليمان بن شعيب الكيسانيُّ، ثنا خالد بن عبد الرحمن، ثنا المسعوديُّ بسنده، ليس عنده هذه الزيادة.

الطريقُ السابعُ عشرَ:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٣٨٠)، من طريقِ عبد الرحيم بن سليمان، عن حبيب بن حسان، عن عاصم .... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، حبيب بن حسان، هو ابنُ أبي الأشرس، قال أحمدُ، والنسائيُّ: «متروكٌ»، وقال أبو داود: «ليس حديثُهُ بشيءٍ»، وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ»، وقال ابنُ حِبانَ: «منكرُ الحديثِ جدًّا»، وقال أبو أحمدَ الحاكمُ: «ذاهبُ الحديثِ». انظر: (التاريخ الكبير ٢/ ٣١٣)، (لسان الميزان ٢١٠٩).

الطريقُ الثامنُ عشرَ:

رواه ابنُ الأعرابيِّ في (معجمه ١٥٨٢)، وابنُ الغِطْرِيفِ في (جزئه ٥)، والطبرانيُّ في (الكبير ٧٣٨٢)، من طريقِ أبي جَنَابٍ الكلبيِّ، عن عاصمٍ ... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، أبو جَنَابٍ الكلبيُّ، قال ابنُ حَجَرٍ: «ضَعَّفُوه لكثرةِ تدليسهِ» (التقريب ٧٥٣٧).

الطريقُ التاسعُ عشرَ:

رواه الحربيُّ في (الثالث من الفوائد المنتقاة ٤٩)، من طريق محمد بن عبيد الله العرزميِّ، عن عاصمٍ ... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، عِلَّتَهُ محمد بن عبيد الله العرزمي، وهو «متروكٌ» كما في (التقريب ٦١٠٨).

وخلاصةُ ما سبقَ: أن لفظةَ: (لِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ)، من طريقِ عاصمٍ لا تصحُّ، وذلك لضعفِ أسانيدِهَا، ولمخالفتها رواية الجماعة عن عاصمٍ، لا سيَّما وهم الأئمةُ الحفاظُ: كشعبةَ، وسفيانَ الثوريِّ، وسفيانَ بنِ عيينةَ، وحمادِ بنِ زيدٍ، وحمادِ بنِ سلمةَ، وغيرِهِم، والله أعلم.

الطريقُ الثاني: عن طلحةَ بنِ مصرفٍ، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ:

رواه ابنُ الأَعرابيِّ في (معجمه ١٤٠٢)، قال: نا ابن عفان، نا يحيى بن فضيل، نا الحسن بن صالح، نا أبو جَنَابٍ، حدثني طلحة بن مصرف، أن زِرَّ بنَ حُبَيشٍ، أَتَى صفوانَ بنَ عَسَّالٍ، ... فذكرَ الحديثَ بزيادةِ: **(وَيَوْمٌ لِلْمُقِيمِ)**.

ورواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٣٤٩) - ومن طريقه أبو نُعَيمٍ في (الحلية ٥/ ٢٢) -، من طريقِ الحسن بن علي بن عفان . . . به .

قال أبو نُعَيمٍ: «رواه الجَمُّ الغفيرُ، عن عاصمٍ، عن زِرٍّ، وحديثُ طلحةَ تَفَرَّدَ بِهِ عن يحيى، عنِ الحسنِ» (الحلية ٥/ ٢٢).

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأُولى: ضعفُ أبي جَنَابٍ الكلبيِّ، وقد تقدَّمَ قريبًا.

الثانيةُ: الإرسالُ، فقد رواه أبو جَنَابٍ، عن طلحةَ، أنَّ زِرَّ بنَ حُبَيشٍ أَتَى صفوانَ، **وهذا ظاهرُهُ الإرسال،** فلا يُعرفُ لطلحةَ رواية عن صفوانَ بنِ عَسَّالٍ الصحابيِّ، فضلًا على أنْ يكونَ حضرَ الزيارةَ بين زِرٍّ، وبينَ صفوانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وقد روى الطبرانيُّ هذا الحديث في (الصغير ١٩٨) - ومن طريقه أبو نُعَيمٍ في (الحلية ١٠/ ٣٧٥)، وابنُ نقطةَ في (التقييد ١/ ١٦٦) - عن أبي سعيدٍ الأعرابيِّ بسندِهِ إلى أبي جَنَابٍ، عن طلحةَ بنِ مُصرفٍ، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ، عن صفوانَ بنِ عَسَّالٍ المراديِّ قال: «**سَأَلْتُ** ...» الحديث. وهذا ظاهره الاتصال.

قال الطبرانيُّ: «لم يروه عن طلحةَ إلا أبو خباب، ولا عن أبي خباب[1]، إلا الحسن بن صالح، تَفَرَّدَ بِهِ يحيى بن فضيل».

ورواه الحاكمُ في (المستدرك ٣٤٧)، قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن علي بن عفان، حدثنا يحيى بن فضيل، حدثنا الحسن بن صالح، حدَّثني أبو جَنَابٍ، حدثني طلحة بن مصرف، أنَّ زِرَّ بنَ

(١) هكذا في المطبوع، وإنما هو: أبو جناب الكلبي كما في السند.

حُبَيشٍ، أَتَى صفوانَ بنَ عَسَّالٍ . . . فذكره مقتصرًا على طلبِ العلمِ.

فوافقَ روايةَ الإرسالِ، وضَعَّفَهُ من أجلِ أبي جَنَابٍ، فقال: «وأبو جَنَابٍ ممن لا يُحتجُّ بروايتِهِ في هذا الكتابِ».

وعليه كلام ابن حجر في (التلخيص ١/ ٢٧٨): «لكن حديث طلحة عندَ الطبرانيِّ بإسنادٍ لا بأسَ به».

قلنا: وهو غيرُ مقبولٍ لضعفِ أبي جَنَابٍ الكلبيِّ.

الثالثةُ: المخالفةُ، وذلك أن الحسنَ بنَ صَالحٍ قد خُولِفَ فيه، خالفه يزيدُ ابنُ هارونَ، والمحاربيُّ، فروياهُ: عن أبي جَنَابٍ، عن عاصمٍ، عن زِرٍّ، أسقطا منه طلحةَ بنَ مُصرفٍ، وقد سبقتْ روايتُهُم في الطريقِ الثامنِ عشرَ على عاصمٍ، **وروايتُهم أَرْجَحُ**، والله أعلم.

الطريقُ الثالثُ: عن حبيبِ بنِ أبي ثَابتٍ، عن زرِّ بنِ حُبَيشٍ:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٣٥٠)، والذهبيُّ في (السير ١٤/ ٣٦٧)، من طريقِ عبد الكريم بن أبي المخارق، قال: أخبرني حبيب بن أبي ثابت، عن زرِّ بنِ حُبَيشٍ الأسديِّ، أنه أَتَى صفوانَ بنَ عَسَّالٍ المراديَّ، . . . فذكرَ الحديثَ بزيادةِ: **(وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ)**.

قال الذهبيُّ عقبه: «قال محمدُ بنُ محمدٍ الحافظُ: غريبٌ من حديثِ حبيبِ ابنِ أبي ثابتٍ، لا أَعْلمُ حدَّثَ به غير أبي أُميةَ عبد الكريم بن أبي المخارق، واسم أبيه: قيس».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: عبدُ الكريمِ بنُ أبي المخارقِ، وهو «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٤١٥٦).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ من هذا الطريقِ الهيثميُّ في (مجمع الزوائد ٥٠١)، وابنُ حَجرٍ في (التلخيص ١/ ٢٧٨).

وقال ابنُ دَقِيقٍ: «وقد روى حديثَ المسحِ من جهةِ عبد الكريم بن أبي المخارق، عن حبيب بن أبي ثابت، عن زِرٍّ. وهذه متابعةٌ غريبةٌ لعاصمٍ عن زِرٍّ، إلا أن عبدَ الكريمِ ضعيفٌ» (الإمام ٢/ ١٤١).

الطريقُ الرابعُ: عن عيسى بن عبد الرحمن، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير ٧٣٩٤، ٧٣٩٥) واللفظ له، - ومن طريقه الشجريُّ في (أماليه ٩٠٥) - من طريقِ إسحاقَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي فَرْوَةَ، عن عيسى بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي ليلَى، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ، عن صفوانَ بنِ عَسَّالٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَ: «**إِنَّ اللَّهَ عَجَلَّ فَتَحَ بَابًا مِنَ المَغْرِبِ مِسَاحَتُهُ سَبْعُونَ خَرِيفًا لِلتَّوبَةِ، لَمْ يُغْلِقْهُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا، وَمَا غَدَا رَجُلٌ يَلْتَمِسُ عِلْمًا إِلَّا أَفْرَشَتْهُ المَلَائِكَةُ أَجْنِحَتَهَا رِضًى بِمَا يَعْمَلُ**» قَالَتِ العَرَبُ عِنْدَ ذَلِكَ: يَا نَبِيَّ اللهِ، أَلَمْ يُعْطِ اللَّهُ عَبْدًا خَلَّةً وَاحِدَةً خَيْرٌ؟ قَالَ: «**حُسْنُ خُلُقٍ**»، ثُمَّ قَالُوا لَهُ: أَنَتَدَاوَى؟ قَالَ: «**هَلْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الَّذِي أَنْزَلَ الدَّاءَ أَنْزَلَ الدَّوَاءَ، أَوْ لَمْ يَنْزِلْ دَاءٌ إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ دَوَاءً، إِلَّا دَاءً وَاحِدًا**». فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ، فَمَا هُوَ؟ قَالَ: «**الهَرَمُ**»، ثُمَّ قَالَ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْهِ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: إسحاقُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي فروةَ، وهو «متروكُ الحديثِ» كما في (التقريب ٣٦٨).

وبه ضُعِّفَ الحديثُ في (مجمع الزوائد ٨٢٨٤).

الطريقُ الخامسُ: عن أبي سعدٍ مولى حذيفةَ، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ:

رواه تمام في (فوائده ١٢٠٣)، وفي (إسلام زيد بن حارثة وغيره من

أحاديث الشيوخ ٤)، من طريق سليمان بن عبد الرحمن، ثنا سعدان بن يحيى، ثنا أبو سعد مولى حذيفة، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، أبو سعدٍ مولى حذيفةَ، هو سعيدُ بنُ المَرْزُبَانِ البَقَّالُ الأعورُ؛ «ضعيفٌ يُدَلِّسُ» كما في (التقريب ٢٣٨٩).

الطريقُ السادسُ: عن يزيدَ بنِ أبي زيادٍ، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ:

رواه المخلص في (المخلصيات ٢٥٣٨)، قال: حدثنا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل المحامليُّ قراءةً عليه، حدثنا الحسين بن السكين بن عيسى البلديُّ، حدثنا عبيد بن إسحاق الضبيُّ، حدثنا زهير[1]، عن يزيدَ بن أبي زيادٍ، حدثني زِرُّ بنُ حُبَيشٍ، قال: أتيتُ صفوانَ بنَ عَسَّالٍ المراديَّ... فذكرَ الحديثَ بزيادةِ: **(لِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً)**.

قال الدارقطنيُّ: «تَفَرَّدَ بِهِ عبيدُ بنُ إسحاقَ، عن زهيرٍ، عن يزيدَ بنِ أبي زيادٍ، عن زِرٍّ» (أطراف الغرائب والأفراد ١/ ٤٢٣).

وهذا إسنادٌ وَاهٍ، عبيدُ بنُ إسحاقَ العطارُ، ضَعَّفَهُ غيرُ واحدٍ، وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ»، وقال النسائيُّ: «متروكُ الحديثِ» (لسان الميزان ٥٠٤٨).

---

(١) في المطبوع من المخلصيات: (وهيب)، وهو تصحيف، والصحيح ما أثبتناه، فقد رواه الدارقطني كما في (أطراف الغرائب ١/ ٤٢٣) فقال: «تفرد به عبيد بن إسحاق، عن زهير عن يزيد بن أبي زياد، عن زر»، وقد ذكر المزيُّ من الرواة عن يزيد بن أبي زياد، زهير بن معاوية، رواها أبو داود في (سننه)، ولم يذكر وهيبًا (تهذيب الكمال ٣٢/ ١٣٧)، كما أننا بعد طول بحث لم نقف لوهيبٍ رواية عن يزيد، والله أعلم.

ويزيدُ ضعيفٌ، كما في (التقريب ٧٧١٧).

وأما طريقُ عمرِو بنِ مُرَّةَ، عن صفوانَ:

فرواه الطبرانيُّ في (الأوسط ٧٦٣٥)، قال: حدثنا محمد بن المرزبان الأدميُّ، ثنا حمزة بن فروخ الرازيُّ، ثنا عبد الحميد بن عبد الرحمن أبو يحيى الحمانيُّ، نا أبو كيران الحسن بن عقبة المراديُّ، عن عمرو بن مرة، عن صفوانَ بنِ عَسَّالٍ المراديِّ... فذكرَ الحديثَ بزيادةِ: **(وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً)**.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديثَ عن عمرو بن مرة إلا أبو كيران، تَفَرَّدَ بِهِ: أبو يحيى الحمانيُّ».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، عبدُ الحميدِ بنُ عبدِ الرحمنِ الحمانيُّ، مختلفٌ فيه: وَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ مَرَّة، وقال مَرَّة: «ضعيفٌ ليسَ بشيءٍ»، ووَثَّقَهُ النسائيُّ مَرَّة، وقال مَرَّة: «ليسَ بالقوي»، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات)، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «هو ممن يُكْتَبُ حَدِيثُهُ»، وضَعَّفَهُ أحمدُ، وابنُ سعدٍ، والعجليُّ. (تهذيب التهذيب ٦/ ١٢٠)، و(الكامل لابن عدي ٥/ ٣٢١).

وشيخُ الطبرانيِّ محمد بن المرزبان: «مجهولُ الحالِ» انظر: (تراجم شيوخ الطبراني ١٠٠٣).

وشيخه حمزة بن فروخ الرازي، لم نقفْ له على ترجمةٍ.

ثم إن عمرو بن مرة، غير معروف بالرواية عن صفوانَ بنِ عَسَّالٍ، وهو من صغار التابعين، توفي عام (١١٨ه)، وقد غزا صفوانُ مع رسولِ اللهِ اثني عشرة غزوةً، أي: أنه متقدم المولد، وقد ماتَ زِرُّ بنُ حُبَيشٍ عام (٨١ أو ٨٢ أو ٨٣ هـ)، **ومع ذلك قال مغلطاي** في ترجمةِ صفوانَ: «روى عنه زِرُّ بنُ

حُبَيشٍ» انتهى. وهو الصحيحُ، لكن في كتاب (الصحابة) لابن السكن: «ولا نَعْرفُ له سماعه عنه، ولم أَرَهُ يعزه فينظر» (إكمال تهذيب الكمال ٦/ ٣٨٤).

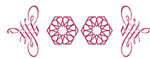
الخلاصة: أن زيادةَ: (**لِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**) جاءتْ من حديثِ عاصمٍ، عن زِرٍّ، من عِدَّةِ طرقٍ لا تثبتُ، والمحفوظُ عن عاصمٍ من روايةِ الثقاتِ الأثباتِ بدونها، وما جاءَ من مُتَابعاتٍ لعاصمٍ لا تَصِحُّ أيضًا لضَعْفِهَا.

وَقد قال مهنا: «سألتُ أحمدَ عن أجودِ الأحاديثِ في المسحِ؟ فقال: حديثُ شُريحِ بنِ هانئٍ: سألتُ عائشةَ...، وحديثُ خزيمةَ بنِ ثَابتٍ، وحديثُ عوفِ بنِ مالِكٍ. قلتُ: وحديثُ صفوانَ بنِ عَسَّالٍ؟ قال: ليس في ذلك توقيت للمقيم» (فتح المغيث ٤/ ١٩).

ولما رَوى البخاريُّ في (تاريخه الكبير) حديث خالد بن كثير، عن عاصم، عن زِرٍّ، عن صفوانَ، عنِ النبيِّ ﷺ في المسحِ: «**وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**»، ولم يذكرْ مَتْنَهُ سوى ذكر المقيم، قال: «ولا يَصِحُّ هذا» (التاريخ الكبير ٣/ ١٧٠).

مع أن البخاريَّ قد صَحَّحَ أصلَ حديث صفوان كما تقدَّمَ، فكأنَّ البخاريَّ يُشيرُ إلى ضعفِ هذه اللفظة من هذا الوجه.

ولكن قد ثبتتْ هذه الزيادةُ من طريقِ أبي الغريف عن صفوانَ، كما تَقدَّمَ، كما ثبتتْ أيضًا عن غيرِ واحدٍ منَ الصحابةِ، كما تَقدَّمَ في البابِ، والله أعلم.



١٠- روايةُ: «أَوْ رِيحٍ»:

وفي روايةٍ بلفظِ: «**رَخَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفِّ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثًا إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ، أَوْ بَوْلٍ، أَوْ رِيحٍ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، دون قوله: (أَوْ رِيحٍ) فَشَاذَّةٌ**، وأشارَ أبو الوليدِ الفقيهُ والدارقطنيُّ إلى شذوذها، والمحفوظُ بلفظِ: (أَوْ نَوْمٍ).

التخريج:

﴿قط ٤٨٠ "واللفظ له" / هق ٥٦٣، ٥٦٤ / حربي (الثالث ق ٦ / أ)﴾.

السند:

رواه الدارقطنيُّ في (سننه) - ومن طريقه البيهقيُّ في (الكبرى ٥٦٤) - قال: حدثنا علي بن عبد الله بن مبشر، وأبو عبد الله أحمد بن عمرو بن عثمان بواسط، قالا: حدثنا أحمد بن سنان، وحدثنا أبو الطيب يزيد بن الحسين بن يزيد البزاز، نا محمد بن إسماعيل الحساني، قالا: ثنا وكيع، نا مسعر، عن عاصم بن أبي النجود، عن زِرِّ بنِ حُبَيْشٍ، عن صفوانَ بنِ عَسَّالٍ... به.

ورواه البيهقيُّ في (الكبرى ٥٦٣)، قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، حدثنا أبو الوليد الفقيه، حدثنا عبد الله بن شيرويه، حدثنا عبد الله بن هاشم، حدثنا وكيع... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، إلا أن وكيعًا تفرَّدَ بذكرِ زيادةِ: **(أَوْ رِيحٍ)**، وقد خالفه عليُّ بنُ مُسْهِرٍ - وهو ثقة - كما عندَ الطبرانيِّ في (الكبير ٧٣٦٦)، ومحمد ابن إسحاق - وهو صدوقٌ - كما عندَ الطبرانيِّ في (الكبير ٧٣٦٧،

والأوسط ١٨٣١).

فروياهُ عن مِسْعَرٍ، ولم يذكرا فيه هذه الزيادة.

ولذا قال الدارقطنيُّ: «لم يقلْ في هذا: **(أَوْ رِيحٍ)** غير وكيعٍ، عن مِسْعَرٍ» (السنن ٤٨٠).

وقال أبو الوليدِ الفقيهُ شيخُ الحاكمِ: «لم يقلْ: **(أَوْ رِيحٍ)** غير مِسْعَرٍ» (السنن الكبرى للبيهقي ٥٦٣).

وعبارةُ الدارقطنيِّ أصوبُ، فإن وكيعًا هو الذي انْفَرَدَ بهذه الزيادةِ، لا مِسْعَرًا، كما سبقَ، وذلك أن عليَّ بنَ مُسْهِرٍ، ومحمد بن إسحاق قد رَوياهُ عن مِسْعَرٍ على الصوابِ.

ووكيعٌ وإن كان ثقةً ثبتًا، غيرَ أنَّ القولَ قولُ عليِّ بنِ مُسْهِرٍ ومن تابعه، وذلك أن مِسْعَرًا قد توبع على عاصم من السفيانين، والحمادين، وشعبة، وغيرهم، وليس عندهم زيادة: **(وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ)**، ولا لفظة: **(أَوْ رِيحٍ)**.

أما ما جَنَحَ إليه القرطبيُّ بقوله: «وكيعٌ ثقةٌ إمامٌ، أخرجَ له البخاريُّ ومسلمٌ وغيرُهُما من الأئمةِ، فَسَقَطَ الاستدلالُ بحديثِ صفوانَ لمن تَمسَّكَ به في أن النَّومَ حَدَثٌ» (التفسير ٥/ ٢٢٢).

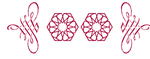
فكلامٌ مردودٌ بما سبقَ، بل قولُ الدارقطنيِّ عقب إسنادِهِ للحديثِ: «لم يقلْ في هذا: **(أَوْ رِيحٍ)**، غير وكيع، عن مسعرٍ»، إشارة منه إلى شذوذها، وأَقَرَّهُ عليه البيهقيُّ في (الكبرى ٥٦٤)، وابنُ حَجَرٍ في (التلخيص ١/ ٢٧٨).

ورُوِي من وجهٍ آخر:

رواه الحربيُّ في (الثالث من الفوائد المنتقاة / الحربيات ق ٦/أ)، من

طريقِ محمد بن عبيد الله العرزمي، عن عاصم بن أبي النجود . . . به.

وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، محمد بن عبيد الله العرزميُّ، قال عنه الحاكمُ: «متروكُ الحديثِ بلا خِلَافٍ أعرفه بين أئمةِ النقلِ فيه»، وقال الساجيُّ: «أجمعَ أهلُ النقلِ على تركِ حديثِهِ» (تهذيب التهذيب ٩/ ٢٨٧).



١١- روايةُ: «سَبْعِينَ خَرِيفًا»:

وفي روايةٍ: زَادَ: . . . قَالَتِ العَرَبُ عِنْدَ ذَلِكَ: يَا نَبِيَّ اللهِ، أَلَمْ يُعْطِ اللهُ عَبْدًا خَلَّةً وَاحِدَةً خَيْرٌ؟ قَالَ: «**حُسْنُ خُلُقٍ**»، ثُمَّ قَالُوا لَهُ: أَنَتَدَاوَى؟ قَالَ: «**هَلْ عَلِمْتُمْ أَنَّ الَّذِي أَنْزَلَ الدَّاءَ أَنْزَلَ الدَّوَاءَ، أَوْ لَمْ يَنْزِلْ دَاءٌ إِلَّا أَنْزَلَ لَهُ دَوَاءً، إِلَّا دَاءً وَاحِدًا**»، فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللهِ، فَمَا هُوَ؟ قَالَ: «**الْهَرَمُ**»، ثُمَّ قَالَ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْهِ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ، وضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ.

التخريج:

﴿طب (٨/ ٦٩/ ٧٣٩٥) "واللفظ له" / ك ٧٦٣٢ "مقتصرًا على التداوي" / شجر ٩٠٥﴾.

السند:

أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير) - ومن طريقه الشجري في (أماليه) -، قال: حدثنا بكر بن سهل، ثنا عبد الله بن يوسف، ثنا يحيى بن حمزة، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى،

عن زر بن حبيش، عن صفوانَ بنِ عَسَّالٍ... به.

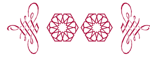
وأخرجه الحاكمُ قال: حدثنا أبو عليٍّ الحافظُ، أنبأ محمد بن الحسن بن قتيبة، ثنا محمد بن هاشم، ثنا سويد بن عبد العزيز، حدثني عيسى بن عبد الرحمن... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: إسحاق بن أبي فروة، وهو «متروكُ الحديثِ» كما في (التقريب ٣٦٨).

قال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ، وفيه: إسحاقُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي فروةَ، وهو متروكٌ» (مجمع الزوائد ٨٢٨٤).

وقد تُوبع إسحاق بن أبي فروة متابعةً لا يُفرحُ بها، تابعه سويد بن عبد العزيز، كما عند الحاكمِ في (المستدرك) مقتصرًا على ذكر (التداوي)، وسويدُ بنُ عبدِ العزيزِ: ضَعَّفَهُ ابنُ مَعِينٍ، وأبو حاتمٍ، والنسائيُّ، وغيرُ واحدٍ، وقال أحمدُ: «متروكُ الحديثِ»، وقال البخاريُّ: «في حديثِهِ نظرٌ لا يحتمل». انظر: (تهذيب التهذيب ٤/ ٢٧٦)، **ومع ذلك قال الحاكمُ:** «هذا حديثٌ صحيحُ الإسنادِ»!



١٢- روايةُ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وهو مُتَّكِئٌ»:

وفي رِوايةٍ: عَنْ صَفْوَانَ بنِ عَسَّالٍ المُرَادِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: «أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَهُوَ مُتَّكِئٌ فِي المَسْجِدِ عَلَى بُرْدٍ لَهُ [أَحْمَرَ]، فَقُلْتُ لَهُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي جِئْتُ أَطْلُبُ العِلْمَ، فَقَالَ: «**مَرْحَبًا بِطَالِبِ العِلْمِ، طَالِبُ العِلْمِ لَتَحُفُّهُ المَلَائِكَةُ وَتُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتِهَا، ثُمَّ يَرْكَبُ بَعْضُهُ بَعْضًا حَتَّى يَبْلُغُوا السَّمَاءَ الدُّنْيَا مِنْ حُبِّهِمْ لِمَا يَطْلُبُ، فَمَا جِئْتَ تَطْلُبُ؟**»، قَالَ صَفْوَانُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَا نَزَالُ نُسَافِرُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالمَدِينَةِ، فَأَفْتِنَا عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ**».

۞ **الحكم: شَاذٌّ بهذا السياقِ، وإسنادُهُ معلولٌ، وأعلَّهُ:** ابنُ عَدِيٍّ، والخطيبُ، وابنُ السكنِ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿كن ٩٧٧٨ "مقتصرًا على اتكائه ﷺ على البرد" / ك ٣٤٦ "مختصرًا" / طب (٨/ ٥٤/ ٧٣٤٧) "واللفظ له" / ضيا (٨/ ٤٤ - ٤٥/ ٣٤، ٣٥ "والزيادة له ولغيره" / عد (٩/ ٥٠٩) / علما (صـ ٣٧) / كر (٦٠/ ٣٦٩) / صبغ ١٢٨٠ / صحا ٣٨١٨ / أسد (٣/ ٢٨) / مقرئ (فوائد ١٣/ ١٨١)﴾.

السند:

رواه النسائيُّ في (الكبرى) قال: أخبرني أبو بكر بن علي المروزيُّ، قال: ثنا شيبان، قال: ثنا الصعق بن حزن، قال: ثنا علي بن الحكم البناني، عن المنهال بن عمرو، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ، عنِ ابنِ مَسعودٍ، قال: حدَّثني صفوانُ ابنُ عَسَّالٍ، قال: ... فذكره مقتصرًا على قصة البرد.

ورواه الطبرانيُّ في (الكبير) - ومن طريقه الضياء في (المختارة) -، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن عبد الله الحضرمي.

ورواه الحاكمُ في (المستدرك)، من طريق إسماعيل بن إسحاق، والحسن ابن علي المعمري، ومحمد بن سلمان.

ورواه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل)، وابنُ الأثيرِ في (أسد الغابة)، من طريق أبي يعلى.

ورواه أبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة)، من طريقِ الحسن بن سفيان النسويِّ.

كلُّهم: عن شيبان بن فروخ... به، وقالوا في السند: عنِ ابنِ مَسْعُودٍ، حدَّثَ صفوان بن عَسَّالٍ المرادي، قال:... فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ ظاهرُهُ الحسن، ولذا جَوَّدَهُ المنذريُّ في (الترغيب ١/ ٥٢)، **والبوصيريُّ** في (إتحاف الخيرة المهرة ٢٦٩/ ٤)، **وقال الهيثميُّ**: «رجاله رجال الصحيح» (مجمع الزوائد ٥٥٠)، **وحَسَّنَهُ الألبانيُّ** في (الصحيحة ٣٣٩٧).

إلا أنَّ هذه الروايةَ معلولةٌ، فقدِ اضطربَ فيها الصعقُ بنُ حَزْنٍ على أوجهٍ:

الأول: ما رواه الجماعةُ السابقُ ذكرهم عن شيبان بن فروخ، - وهو: «صدوقٌ يهِمُ» كما في (التقريب ٢٨٣٤) - عنه، عن عليِّ بنِ الحكمِ ... به.

وخالفهم أبو جعفر أحمد بن يحيى الحلونيُّ، فرواه عن شيبان بن فروخ، قال: أخبرنا الصعق بن حزن، أخبرنا علي بن الحكم، عن المنهال بن

عمرو، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ، أخبرنا صفوانُ بنُ عَسَّالٍ . . . به، مقتصرًا على العلم. أخرجه الآجري في (أخلاق العلماء ١/ ٣٧).

وأحمد بن يحيى الحلواني، وإن كان ثقة، إلا أنه أخطأ فيه لمخالفته الجماعة على شيبان.

الوجه الثاني: عن زِرٍّ، عن ابنِ مَسعودٍ من مسنده:

رواه الطحاويُّ في (شرح معاني الآثار ١/ ٨٢/ ٥١٤) قال: حدثنا ابنُ أبي داود.

وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٢/ ١٣)، عن أبيه.

كلاهما - والسياقُ للطحاويِّ -: عن عبد الرحمن بن المبارك، قال: ثنا الصعقُ بنُ حَزْنٍ، قال: ثنا علي بن الحكم، عن المنهال بن عمرو[1]، عن زِرِّ بنِ حُبيشٍ الأَسديِّ، عن عبد الله بن مسعود، قال: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ مُرَادٍ، يُقَالُ لَهُ: صَفْوَانُ بنُ عَسَّالٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أُسَافِرُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالمدِينَةِ، فَأَفْتِنِي عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ فَقَالَ: «**ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ**».

وعبدُ الرحمنِ بنُ المباركِ العيشيُّ: «ثقةٌ» كما في (التقريب ٣٩٩٦).

الوجه الثالث: عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ مرسلًا:

رواه ابنُ سعدٍ في (الطبقات ١/ ٣٨٧)، وابنُ عبدِ البرِّ في (جامع بيان العلم ١٦٢)، والحاكمُ في (المستدرك ٣٤٥)، من طريقِ عارم بن الفضل -

---

(١) وقع هنا في مطبوع الطحاوي: [و]، وهي خطأ، **والصواب**: أنه من رواية المنهال، عن زِرٍّ، كما عند ابنِ أبي حاتمٍ.

وهو ثقةٌ ثبتٌ - قال: ثنا الصعق بن حزن، عن علي بن الحكم، عن المنهال ابن عمرو، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ، قال: «جَاءَ رَجُلٌ مِنْ مُرَادٍ، يُقَالُ لَهُ: صَفْوَانُ ابنُ عَسَّالٍ وَهُوَ في المسْجِدِ . . .» فذكره مرسلًا.

قال الحاكمُ: «عارمٌ هذا، هو أبو النُّعْمَانِ محمدُ بنُ الفضلِ البصريُّ، حافظٌ ثقةٌ، اعتمده البخاريُّ في جملةٍ منَ الحديثِ رواها عنه في الصحيحِ».

وأقوَى هذه الوجوه، هي روايةُ عارمِ بنِ الفضلِ المرسلة، فهو أثبتُ الثلاثة وأحفظهم؛ **ولذا رجَّحَهَا الشيخُ الألبانيُّ** في (الصحيحة ٧/ ١١٧٦).

ولكن الذي يبدو لنا أن الاضطرابَ فيها من الصَّعِقِ بنِ حَزْنٍ، وقد قال عنه ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ يهمُ» (التقريب ٢٩٣١)، فلعلَّ ذلك من أوهامه.

وقد أعلَّهُ ابنُ السكنِ به فقال: «لم يُتابعِ الْصعقُ بنُ حَزْنٍ عليه» (إكمال تهذيب الكمال ٦/ ٣٨٤)، (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٦٢)، (النكت الظراف لابن حجر ٤/ ١٩٣ - ١٩٤).

وقال الألبانيُّ - بعد تحسينه لحديثِ عاصمٍ -: «وخالفه المنهالُ بنُ عمرٍو، فقال: عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ الأسديِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ مَسعودٍ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ مُرَادٍ، يُقَالُ لَهُ: صَفْوَانُ بنُ عَسَّالٍ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أُسَافِرُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالمدِينَةِ، فَأَفْتِنِي عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ فَقَالَ: . . . فذكره بدون الاستثناء.

قلتُ: فَجَعَلَهُ من مسندِ ابنِ مسعودٍ وهو شَاذٌّ، وفى الطريقِ إلى المنهالِ الصعقُ بنُ حَزْنٍ وهو صدوقٌ يهمُ، كما قال الحافظُ» (الإرواء ١/ ١٤١).

وكذلك أعلَّهُ ابنُ عَدِيٍّ، والخطيبُ، بمخالفة المنهال بن عمرو، لعاصمِ بنِ أبي النجودِ، وذلك أن عاصمًا قد رواه عنه الجمعُ الغفيرُ، عن زِرٍّ، عن

صفوانَ . . . به.

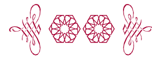
وقد تُوبِعَ عاصمٌ على هذا الوجهِ، تابعه زُبَيدٌ اليَامِيُّ، وطلحةُ بنُ مُصَرِّفٍ، وحبيبُ بنُ أبي ثَابتٍ، ومحمدُ بنُ سُوقَةَ، وأبو سعدٍ مولى حذيفةَ، وغيرُهُم، جميعًا بدون ذكر (ابن مسعود) في سنده، وليس في رواياتهم جميعًا ذكر: (اتكاء النبي ﷺ على البردِ الأحمرِ، ولا ركوب الملائكة بعضهم بعضًا إلى السماء الدنيا)، إنما جاءَ ذلك في هذه الروايةِ التي اضطربَ فيها الصَّعْقُ.

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «وهذا رواه عاصمٌ، عن زِرٍّ، عن صفوانَ بنِ عَسَّالٍ، ولم يذكرْ بين زِرٍّ وصفوانَ: عبد الله بن مسعود، ورواه عن عاصمٍ الخَلْقُ، وإنما المنهالُ رواه عن زِرٍّ، عن ابنِ مسعودٍ، قال: حَدَّثَ صفوانُ وهذا غيرُ محفوظٍ» (الكامل ٦/ ٣٣٠). **وأقرَّه عليه ابنُ القيسرانيِّ فقال:** «وهذا رواه عاصمٌ، عن زِرٍّ، عن صفوانَ، ولم يذكرْ بينه وبين عبد الله، ورواية المنهال غير محفوظة» (ذخيرة الحفاظ ٢/ ٩١٨).

وقال الخطيبُ: «ذِكْرُ عبدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ في هذا الإسنادِ زيادةٌ غيرُ صحيحةٍ؛ لأنّ زِرًّا سَمِعَهُ من صفوانَ نفسه، كذلك رواه عاصمُ بنُ أبي النجودِ، وحبيبُ بنُ أبي ثابتٍ، وزُبَيْدُ بنُ الحَارِثِ اليَامِيُّ، ومحمد بن سوقة، وأبو سعدٍ البَقَّالُ، عن زرِّ بنِ حُبَيشٍ» (تحفة الأشراف ٤/ ١٩٤).

أما قولُ العراقيِّ في (إصلاح المستدرك): «ذِكْرُ ابنِ مسعودٍ فيه نوعٌ من المزيدِ في متصلِ الأسانيدِ، وقد صَرَّحَ زِرٌّ بسماعه له من صفوانَ، ويحتملُ أنه سمعه منِ ابنِ مسعودٍ، عن صفوانَ، ثم سمعه من صفوانَ» (شرح إحياء علوم الدين للزبيدي ١/ ٩٦).

فغيرُ مقبولٍ، لعدمِ ثُبوتِ الطريقِ إلى عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



١٣- روايةُ: «ثُمَّ أَحْدِثْ وُضُوءًا»:

وفي روايةٍ: زَادَ في آخِرِهَا بَعْدَ ذِكْرِ مُدَّةِ المسْحِ: «... **ثُمَّ أَحْدِثْ (تُحْدِثُ) وُضُوءًا**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دون قوله: (ثُمَّ تُحْدِثُ وُضُوءًا) فشَاذَّةٌ**، وقال النوويُّ: «زيادةٌ باطلةٌ»، واستغربها ابنُ رجبٍ.

التخريج:

﴿طب (٨/ ٦٣/ ٧٣٧٣) "واللفظ له" / طس ٩٤١٤ "والرواية له"﴾.

السند:

أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير)، قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا عبيد الله بن عمر القواريريُّ، (ح) وحدثنا محمد بن الفضل السقطيُّ، ثنا يحيى بن خلف أبو سلمة الجوباريُّ، قالا: ثنا عبد الأعلى، عن محمد بن إسحاق، حدثني خالد بن كثير الهمدانيُّ، عن عاصم بن أبي النجود، عن زِرِّ ابنِ حُبَيشٍ، عن صفوانَ بنِ عَسَّالٍ ... به.

ورواه الطبرانيُّ في (الأوسط)، قال: حدثنا الهيثم بن خلف، نا عبيد الله ابن عمر القواريريُّ، ثنا عبد الأعلى ... به.

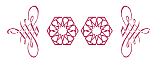
قال الطبرانيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن خالد بن كثير إلا محمد بن إسحاق، تَفَرَّدَ بِهِ عبدُ الأَعلى».

التحقيق

هذا إسنادٌ فيه: خالدُ بنُ كثيرٍ الهمدانيُّ، قال أبو حاتمٍ: «شيخٌ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ» (الجرح والتعديل ٣/ ٣٤٩)، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٦/ ٢٦٠)، وقال الذهبيُّ: «صدوقٌ» (تاريخ الإسلام ٣/ ٦٣٧)، وقال ابنُ حَجَرٍ: «ليسَ به بأس» (التقريب ١٦٦٩)، إلا أنه تَفرَّدَ وزادَ في متنِ الحديثِ هذه الزيادة الغريبة التي لا تُعْرَفُ من حديثِ صفوانَ، مع مخالفته لرواية الجماعة عن عاصمٍ، الذين رووه بدونها.

ولذا قال النوويُّ: « أما حديثُ صفوانَ فصحيحٌ، رواه الشافعيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (مسنده)، وفي (الأم)، والترمذيُّ، والنسائيُّ، وابنُ ماجهْ، وغيرُهُم، بأسانيدَ صحيحةٍ، قال الترمذيُّ: هو حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، إلا أنه ليس في روايةِ هؤلاءِ قوله: **(ثُمَّ تُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ وُضُوءًا)** وهي زيادةٌ باطلةٌ لا تُعْرَفُ» (المجموع ١/ ٥٠٣).

وقال ابنُ رجبٍ: «ومن الزياداتِ الغريبةِ في المتونِ زيادةُ مَنْ زادَ في حديثِ صفوانَ بنِ عَسَّالٍ في المسحِ على الخُفَّينِ: **(ثُمَّ تُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ وُضُوءًا)**»، (شرح علل الترمذيِّ ٢/ ٦٤١).



١٤- روايةُ: «لِلْمُتَعَلِّمِ وَالعَالِمِ»:

وفي روايةٍ: عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ الأَسَدِيِّ، أَنَّهُ أَتَى صَفْوَانَ بنَ عَسَّالٍ المُرَادِيَّ - وَكَانَ مِمَّنْ يُسْأَلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ - فَقَالَ: حَاجَتُكُمْ؟ قَالُوا: خَرَجْنَا مِنْ يَوْمِنَا ابْتِغَاءَ العِلْمِ. قَالَ: **فَإِنَّهُ مَنْ يَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهِ ابْتِغَاءَ العِلْمِ، فَإِنَّ المَلَائِكَةَ تَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِلْمُتَعَلِّمِ وَالعَالِمِ**. وَسَأَلْتُهُ عَنِ المَسْحِ ... الحديث.

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** ابنُ دَقيقِ العيدِ، والزيلعيُّ، وابنُ الملقنِ، والهيثميُّ، وابنُ حَجَرٍ، والمحفوظُ أن ذلك لطالبِ العلمِ فقط، ليس فيه ذكرُ العالمِ.

التخريج:

﴿طب (٨/ ٥٥/ ٧٣٥٠) / نبلا (١٤/ ٣٦٧)﴾.

السند:

أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير)، قال: حدثنا عبيدٌ العجليُّ، ثنا يوسف بن موسى القطان، ثنا علي بن عبد الله العامري الرازيُّ، قال: قرأتُ على عبد الكريم بن أبي المخارق، وقُرِئَ عليه، فقلنا: نروي عنك؟ قال: نَعَمْ، قال: أخبرني حبيب بن أبي ثابت، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ الأسديِّ... فذكره.

ورواه الذهبيُّ في (السير)، من طريقِ عبد الكريم بن أبي المخارق... به.

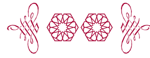
التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ عبدُ الكريمِ بنُ أَبِي المُخَارِقِ: «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٤١٥٦).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ: ابنُ دَقِيقِ العيدِ في (الإمام ٢/ ١٤١)، - وأقرَّهُ الزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ١٨٣)، وابنُ الملقنِ في (البدر المنير ٣/ ١٢)-، والهيثميُّ في (مجمع الزوائد ٥٠١)، وابنُ حَجَرٍ في (التلخيص الحبير ١/ ٢٧٨).

وقال الذهبيُّ: «قال محمد بن محمد الحافظُ: غريبٌ من حديثِ حبيب بن أبي ثابت، لا أَعْلَمُ حدَّثَ به غير أبي أمية عبد الكريم بن أبي المخارق» (السير ١٤/ ٣٦٧).

قلنا: وقد رُوي الحديثُ من وجوهٍ كثيرةٍ - كما سبقَ - وليس فيها ذكرُ: **(العَالِم)**.



١٥- روايةُ: «مَنْ زَارَ أَخَاهُ»:

وفي روايةٍ: عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ، قَالَ: أَتَيْنَا صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ نَسْأَلُهُ عَنِ المَسْحِ، عَلَى الخُفَّينِ، فَقَالَ: زَائِرُونَ؟ فَقُلْنَا: نَعَمْ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ زَارَ أَخَاهُ [المُؤْمِنَ]** [١] **فِي اللهِ خَاضَ فِي رِيَاضِ الجَنَّةِ حَتَّى يَرْجِعَ، [وَمَنْ عَادَ أَخَاهُ المُؤْمِنَ خَاضَ فِي رِيَاضِ الجَنَّةِ حَتَّى يَرْجِعَ]** [٢] »، وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**إِنَّ بِالمَغْرِبِ بَابًا مَفْتُوحًا لِلتَّوْبَةِ لَا يُغْلَقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا**».

قُلْنَا: لِغَيْرِ هَذَا جِئْنَا، جِئْنَا نَسْأَلُكَ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، قَالَ: «**أَنَا فِي الجَيْشِ الَّذِي بَعَثَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ، أَمَرَنَا أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بذكرِ الزيارةِ وما قيلَ في الزائرِ، وباقي المتن صحيح بما سبقَ. والحديثُ في زيارةِ المريضِ له شاهدٌ صحيحٌ من حديثِ ثوبانَ.**

التخريج:

﴿طب (٨/ ٦٧/ ٧٣٨٩) "مختصرًا والزيادة الأُولى والثانية له" / حل (٥/ ٩) "واللفظ له"﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ في (الكبير): حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، ثنا صالح ابن مالك الخوارزميُّ، ثنا عبد الأعلى بن أبي المساور، ثنا عاصم بن أبي النجود، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ... به، مقتصرًا على الزيارةِ.

التحقيق

هذا إسنادٌ وَاهٍ؛ فيه: عَبْدُ الأَعْلَى بنُ أَبِي المُسَاوِرِ، «متروكٌ، وكذَّبَهُ

ابنُ مَعِينٍ»، كما في (التقريب ٣٧٣٧).

ورواه أبو نُعَيمٍ في (الحلية)، عن علي بن داود، ثنا محمد بن عبد العزيز الرمليُّ، ثنا هشام(١) بن سليمان الكوفيُّ، عن عبدِ الأَعْلى الكوفيِّ، عن محمدِ بنِ سُوقَةَ، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ... به.

قال أبو نُعَيمٍ: «غريبٌ من حديثِ محمدِ بنِ سُوقَةَ لا نعرفه إلا من هذا الوجهِ، وتَفَرَّدَ بِهِ من بين أصحابِ زِرٍّ بلفظ: (الزيارة)، وحديثُ المسحِ على الخُفَّينِ، وطلوع الشمس مشهورٌ، ورواه عاصمٌ، وزبيدٌ، وطلحةُ، وحبيبٌ، وابنُ أبي ليلى، عن زِرٍّ». اهـ.

قلنا: لم يصحَّ السند إلى ابنِ سُوقةَ؛ فعبدُ الأَعلى متروكٌ كما سبقَ، ومَن دُونه فيهم من لا نعرفه.

أما ما جاءَ في عيادةِ المؤمنِ، فله شاهدٌ عند مسلمٍ (٢٥٦٨) من حديثِ ثوبانَ: «**إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا عَادَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ لَمْ يَزَلْ فِي خُرْفَةِ الجَنَّةِ حَتَّى يَرْجِعَ**»، وعنده أيضًا بلفظِ: «**مَنْ عَادَ مَرِيضًا لَمْ يَزَلْ فِي خُرْفَةِ الجَنَّةِ حَتَّى يَرْجِعَ**».



(١) كذا في المطبوع، **وصوابه:** «هاشم»، كما في كتب التراجم.

[٢٤٨١ط] حديثُ عَبْدِ الله بْنِ مَسْعُودٍ بِقِصَّةِ صَفْوَانَ:

عَنْ عَبْدِ الله بنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ مُرَادٍ يُقَالُ لَهُ: صَفْوَانُ بنُ عَسَّالٍ، وَهُوَ فِي المَسْجِدِ مُتَّكِئٌ عَلَى بُرْدٍ لَهُ أَحْمَرَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «**مَرْحَبًا مَا جَاءَ بِكَ؟**» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جِئْتُ أَطْلُبُ العِلْمَ، قَالَ: «**مَرْحَبًا بِطَالِبِ العِلْمِ، إِنَّ طَالِبَ العِلْمِ لَتَحُفُّ بِهِ المَلَائِكَةُ وَتُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتِهَا، وَيَرْكَبُ بَعْضُهَا بَعْضًا حَتَّى يَبْلُغُوا السَّمَاءَ الدُّنْيَا، مِنْ حُبِّهِمْ لِمَا طَلَبَ**».
[فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنِّي أُسَافِرُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالمَدِينَةِ، فَأَفْتِنِي عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ؟ فَقَالَ: «**ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ**»].

۞ الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ، والحديثُ محفوظٌ عن صفوانَ ليسَ فيه ذِكْرُ: البرد الأحمر، ولا ركوب الملائكةِ بعضُهم بعضًا إلى السماءِ الدنيا.

التخريج:

﴿طح (١/ ٨٢) "والزيادة له" / جرح (٢/ ١٣) "واللفظ له"﴾.

السند:

أخرجه الطحاويُّ في (شرح معاني الآثار)، قال: حدثنا ابن أبي داود، قال: ثنا عبد الرحمن بن المبارك، قال: ثنا الصعق بن حزن، قال: ثنا علي بن الحكم، عن المنهال بن عمرو، عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ الأسديِّ، عنِ ابنِ مسعودٍ . . . به.

ورواه ابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل)، عن أبيه، عن عبد الرحمن ابن المبارك . . . به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لاضطرابِ الصعقِ بنِ حزنٍ فيه، وقد تقدَّمَ بيانُهُ قريبًا، وهذا أحدُ أوجهِ اضطرابِهِ فيه.

والحديثُ محفوظٌ عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ عن صفوانَ، ليسَ فيه ابنُ مَسْعُودٍ كما حققناه هناك، ومع هذا صَحَّحَ إسنادَ هذا الحديثِ **العينيُّ** في (نخب الأفكار ٢/ ١٦٠)!.



[٢٤٨٢ط] حديثُ زِرٍّ مرسلًا:

عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ مُرَادٍ يُقَالُ لَهُ: صَفْوَانُ بنُ عَسَّالٍ، إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ فِي المَسْجِدِ مُتَّكِئٌ عَلَى بُرْدٍ لَهُ أَحْمَرَ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي جِئْتُ أَطْلُبُ العِلْمَ، قَالَ: «**مَرْحَبًا بِطَالِبِ العِلْمِ، إِنَّ طَالِبَ العِلْمِ لَتَحُفُّ بِهِ المَلَائِكَةُ وَتُظَلِّلُهُ بِأَجْنِحَتِهَا، فَيَرْكَبُ بَعْضُهَا بَعْضًا حَتَّى تَعْلُوَ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا مِنْ حُبِّهِمْ لِمَا يَطْلُبُ، فَمَا جِئْتَ تَطْلُبُ؟**»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أَزَالُ أُسَافِرُ بَيْنَ مَكَّةَ وَالمَدِينَةِ فَأَفْتِنِي عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ، وَذَكَرَ الحَدِيثَ.

۞ **الحكم: ضعيفٌ بهذا السياقِ، والحديثُ محفوظٌ عن زِرٍّ، عن صفوانَ، ليسَ فيه ذِكرُ: البرد الأحمر، ولا ركوب الملائكة بعضهم بعضًا إلى السماء الدنيا.**

التخريج:

﴿ك ٣٤٥ / سعد (١/ ٣٨٧) "مقتصرًا على اتكائه على البرد" / جمع ١٦٢﴾.

السند:

أخرجه ابنُ عبدِ البرِّ في (جامع بيان العلم ١٦٢)، قال: قرأتُ على أبي عثمانَ سعيدِ بنِ نصرٍ، حدَّثكم قاسمُ بنُ أصبغَ نا إسماعيلُ بنُ إسحاقَ القاضيُّ، قال: حدثنا عارمُ بنُ الفضلِ، قال: حدثنا الصعقُ بنُ حَزْنٍ، عن عليِّ بنِ الحَكمِ، عنِ المنهالِ بنِ عمرٍو، عن زِرِّ بنِ حُبَيْشٍ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ مُرَادٍ يُقَالُ لَهُ: صَفْوَانُ بنُ عَسَّالٍ... به

ورواه الحَاكمُ في (المستدرك) من طريقِ عَارمٍ... به، لم يسقْ من متنِهِ إلا العلم.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لاضطرابِ الصَّعقِ بنِ حَزْنٍ فيه؛ وهذا أحدُ أوجه اضطرابه فيه وأَقْوَاها.

وهو مرسلٌ، والمحفوظُ عن زِرِّ بنِ حُبَيشٍ، عن صفوانَ، انظر الكلامَ عليه فيما تقدَّم قريبًا.



[٢٤٨٣ط] حديثُ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ كُرَيْزٍ مرسلًا:

عَنْ طَلْحَةَ بنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بنِ كُرَيْزٍ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**مَا تَطْلُبُ؟**»، قَالَ: أَطْلُبُ العِلْمَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**إِنَّ المَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ العِلْمِ مِنْ حُبِّ مَا يَطْلُبُ. عَمَّ تَسْأَلُ؟**»، قال: عنِ الخُفَّينِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «**يَوْمٌ لِلْمُقِيمِ وَثَلَاثَةٌ لِلْمُسَافِرِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لإرسالِهِ.**

التخريج:

﴿مبهم (٢/ ١٤٤)﴾.

السند:

أخرجه الخطيبُ في (الأسماء المبهمة)، قال: أخبرنا أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الرحمن المصريُّ بمكةَ، قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل المهندسُ بمصرَ، قال: أخبرنا محمد بن زبان بن حبيب، قال: حدثنا محمد بن رمح، قال: أخبرنا الليثُ، عن أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص، عن طلحة بن عبيد الله بن كريز... به، مرسلًا.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ لإرسالِهِ؛ فإن طلحةَ بنَ عُبيدِ اللهِ، تابعيٌّ لم يُدرِكِ النبيَّ ﷺ.

والحديثُ يَشهدُ له حديثُ صفوانَ بنِ عَسَّالٍ، وقد تقدَّم قريبًا.

[٢٤٨٤ط] حديثُ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ:

عَنْ خُزَيْمَةَ بنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ المَسْحِ [عَلَى الخُفَّينِ]، (أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ؟) فَقَالَ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ مختلفٌ فيه:

فضَعَّفَهُ: البخاريُّ، وابنُ حَزمٍ، والبيهقيُّ، ومالَ إليه الخطابيُّ.

وجوَّدَهُ: أحمدُ.

وصَحَّحَهُ: ابنُ مَعِينٍ، والترمذيُّ، والعقيليُّ، وابنُ حِبَّانَ، ومغلطاي، والألبانيُّ. ومالَ إليه ابنُ دَقِيقِ العِيدِ، وابنُ التركماني.

التخريج:

ﮓد ١٥٦ "والزيادة له" / ت ٩٦ "والرواية له" / جه (طبعة دار إحياء الكتب العربية ٥٥٤)[(١)] / حم ٢١٨٥١ - ٢١٨٥٣، ٢١٨٦٨ - ٢١٨٧٠، ٢١٨٨٠ / حب ١٣٢٥، ١٣٢٨ "واللفظ له" / طي ١٣١٥ / ش ١٨٧٤ / طب (٤/ ٨٣/ ٣٧١٣)، (٤/ ٩١/ ٣٧٤٧)، (٤/ ٩٢ - ٩٧)/ ٣٧٥٢، ٣٧٥٣، ٣٧٥٩ - ٣٧٦١، ٣٧٦٣ - ٣٧٧٤، ٣٧٧٦ -٣٧٩١) / طس ٣٠٣٥، ٤٩٢٤، ٧١٣٥، ٨٣٦٣ / طص ١٠٦١، ١١٥٤ / حنف (نعيم صـ٨٦) / آثار ٧٦ / جا ٨٦ / جعد ١٧٨ / صبغ ٨٦٥، ٨٦٦ / عه ٧٩٤ /

(١) سقط هذا الحديث من طبعة (التأصيل)، وهو مثبت في غيرها من الطبعات؛ كطبعة الرسالة، وطبعة دار الجيل، وطبعة دار الصديق، وغيرها، وكذا أثبته المزي في (التحفة ٣٥٢٨).

هق ١٣٢٣، ١٣٣٣، ١٣٣٦ / غر ١٣٥ / عد (٣/ ١٢٢)، (٤/ ٥٠٣)، (٩/ ٢٠٨) / علت ٦٥ / مش ٢٠ / شعبة ٤٨ / خط (٩/ ٣٠٣)، (١٣/ ١٧٥)، (١٦/ ٤١٩) / زهر ٤٠٧ / فكه ١٦٥ / لف ٨٦ ، ١٥٥، ١٧٣ / معر ١٥٠٣ / صحا ٢٣٧١ - ٢٣٧٦ / تمام ٨٧٧ / معص (صـ ٣٤٠ - ٣٤١) / محد (٣/ ٣٥٤) / أصبهان (٢/ ٣٢٧)، (٢/ ٢٤٤) / لي (رواية ابن الصلت ٤٧ - ٥٢) / حنيفع ٥، ١٠ / مبرد (حنيفة ١٠، ١٥، ٣٢، ٣٨) / حرب (طهارة ٢٥٤، ٢٩٦) / حرب (نكاح ٢٠٠٦، ٢٠٠٧) / الأحاديث المعللة لابن المديني (مغلطاي ٢/ ٢٥٢، ٢٥٥) / ضح (٢/ ٢٦٩ - ٢٧٠) / مدينة (١/ ٣٠) / تحقيق ٢٣٥ / كما (٣٤/ ٢٥)]].

التحقيق

انظره بعد الروايات التالية.



١- روايةُ: «رَخَّصَ»:

وفي روايةٍ: سَأَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، «**فَرَخَّصَ (جَعَلَ) لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَالمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً**».

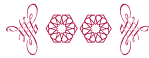
۞ الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ مختلفٌ فيه.

التخريج:

〘حم ٢١٨٥٩ "واللفظ له"، ٢١٨٦٢ "والرواية له ولغيره"، ٢١٨٧٥ / عب ٧٩١ / طب (٤/ ٩٥/ ٣٧٦٢) / خط (٢/ ٣٨٢) / طبرزن ١٩〙.

التحقيق

انظره بعد الروايات التالية.



٢- روايةُ: «أَمَرَنَا»:

وفي روايةٍ: «**أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالمَسْحِ لِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثًا**».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ مختلفٌ فيه.

التخريج:

〘طب (٤/ ٩٧/ ٣٧٧٥)〙.

التحقيق

انظره بعد الروايات التالية.

٣- روايةُ: «امْسَحُوا على الخِفَافِ»:

وفي روايةٍ بلفظِ: «**امْسَحُوا على الخِفَافِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ** ...».

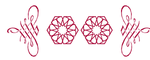
۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ مختلفٌ فيه.**

التخريج:

[حم ٢١٨٥٧ / طب (٤/ ٩٣/ ٣٧٥٥) / ضح (٢/ ٢٤٠)].

التحقيق

انظره بعد الرواية الآتية.



٤- روايةُ: «لَوْ مَضَى السَّائِلُ لَجَعَلَهَا خَمْسًا»:

وفي روايةٍ زَادَ: «... **وَايْمُ اللَّهِ لَوْ مَضَى السَّائِلُ فِي مَسْأَلَتِهِ لَجَعَلَهَا خَمْسًا**».

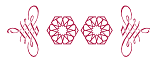
الحكم: مختلفٌ فيه.

التخريج:

[جه (طبعة دار إحياء الكتب العربية ٥٥٣)[1] / حم ٢١٨٧١، ٢١٨٨١ "واللفظ له" / حب ١٣٢٤ / عب ٧٩٠ / عبص ٩٣ / ش ١٨٧٦ / مش ٢٠ / طب (٤/ ٩٢/ ٣٧٤٩، ٣٧٥١) / سرج ٢٤٨٧ / هق ١٣٣١ / منذر ٤٦١ / كر (١٦/ ٣٥٧ - ٣٥٨) / أسلم ٥) / نو ١٨ / قناع ١٠ / طوسي ٧٨ / ميمي ٢١].

التحقيق

انظره بعد الروايات التالية.



(١) سقط هذا الحديث من طبعة (التأصيل)، وهو مثبت في غيرها من الطبعات؛ كطبعة الرسالة، وطبعة دار الجيل، وطبعة دار الصديق، وغيرها، وكذا أثبته المزي في (التحفة ٣٥٢٨).

٥- روايةُ: «لَوِ اسْتَزَدْنَاهُ لَزَادَنَا»:

وفي روايةٍ ذَكَرَ الزِّيَادَةَ بلفظِ: «...**وَلَوِ اسْتَزَدْنَاهُ لَزَادَنَا**، (**وَلَوْ مَضَى السَّائِلُ فِي مَسْأَلَتِهِ لَزَادَهُ**)، (**وَلَوِ اسْتَزَادَهُ الأَعْرَابِيُّ لَزَادَهُ**)».

۞ **الحكم:** مختلفٌ فيه.

التخريج:

〚حب ١٣٢٧ "واللفظ له" / طي ١٣١٤ / ش ١٨٧٥ / حمد ٤٣٨، ٤٣٩ / طب (٤/ ٩٢/ ٣٧٥٠) "والرواية الأولى له"، (٤/ ٩٣ - ٩٤/ ٣٧٥٤، ٣٧٥٦ - ٣٧٥٨) "والرواية الثانية له" / طح (١/ ٨١) / علت ٦٤ / هق ١٣٣٠، ١٣٣٢، ١٣٣٧ / هقع ٢٠٢٢، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦ / خط (١٠/ ٢١٣) / تمهيد (١١/ ١٥٥) / رفا ٢١٦ / خلع ٦٦٣〛.

التحقيق

هذا الحديثُ يرويه: إبراهيمُ النخعيُّ، وإبراهيمُ التيميُّ، والشعبيُّ.

فأما طريقُ إبراهيمَ النخعيِّ:

فرواها أبو داود قال: حدثنا حفص بن عمر، حدثنا شعبة، عن الحكم، وحماد، عن إبراهيم، عن أبي عبد الله الجدلي، عن خزيمة بن ثابت ... به.

ورواها أحمدُ (٢١٨٥٢) قال: حدثنا محمدُ بنُ جعفرٍ، وابنُ مَهْديٍّ، قالا: حدثنا شعبةُ ... به.

وفي (٢١٨٥١) قال: حدثنا إسماعيلُ، حدثنا هشامٌ الدستوائيُّ، حدثنا حمادٌ... به.

وفي (٢١٨٨٠) قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن قتادة، عن أبي معشر، عن النخعي... به.

ورواه الطبرانيُّ (٣٧٨٤، ٣٧٨٥، ٣٧٨٦، ٣٧٨٧، ٣٧٨٨) - على التوالي - من طريقِ: عليِّ بنِ الحكمِ النانيِّ، وشعيب بن الحبحاب، والحارث العكلي، ويزيد بن الوليد، وزكريا البدي، عن إبراهيم النخعي ... به.

فمداره عند الجميع على إبراهيمَ النخعيِّ مقتصرًا على مسح المسافر والمقيم، ليس عنده زيادة: (الاستزادة).

وأُعِلَّ هذا الطريقُ بالانقطاعِ بين إبراهيمَ النخعيِّ، وأبي عبد الله الجدليِّ:

قال شعبةُ: «لم يسمعْ إبراهيمُ النخعيُّ من أبي عبد الله الجدليِّ حديثَ المسحِ» (جامع الترمذي ١/ ١٥٩)، (المراسيل لابن أبي حاتم ١٦، ١٧).

وبمثله قال أبو داود (تهذيب الكمال ٣٤/ ٢٦).

وقال حربُ بنُ إسماعيلَ: «قلتُ لأبي عبد الله أحمد بن حنبل: أبو عبد الله الجدليُّ معروفٌ؟ قال: نَعَمْ، ووَثَّقَهُ، ولكنْ شعبةُ قال: إن إبراهيمَ لم يَسمعْ من أبي عبدِ اللهِ الجدليِّ» (المراسيل لابن أبي حاتم صـ ٨).

ولذلك ضَعَّفَ الترمذيُّ هذا الوجهَ قائلًا: «وقد روى الحكمُ بنُ عُتَيْبَةَ، وحمادٌ، عن إبراهيمَ النخعيِّ، عن أبي عبدِ اللهِ الجدليِّ، عن خُزيمةَ بنِ ثَابتٍ ولا يَصحُّ» (الجامع ١/ ١٥٩)، ثم أسندَ كلامَ شعبةَ السابق.

ويَدُلُّ على صحةِ ذلك:

ما رواه الترمذيُّ في (العلل الكبير ٦٤)، قال: حدثنا القاسم بن دينار

الكوفيُّ، قال: حدثنا حسينُ بنُ عليٍّ.

والبيهقيُّ في (السنن ١٣٣٠)، من طريقِ شُجَاعِ بنِ الوليدِ.

كلاهما: عن زائدةَ بنِ قدامةَ، قال: سمعتُ منصورًا، يقولُ: كُنَّا في حُجرةِ إبراهيمَ النخعيِّ ومعنا إبراهيمُ التيميُّ، فَذَكَرْنَا المسحَ على الخُفَّينِ، فَقَالَ إبراهيمُ التيميُّ: حدثنا عمرُو بنُ مَيمونٍ، عن أبي عبدِ اللهِ الجدليِّ، عن خُزيمةَ بنِ ثَابتٍ، قال: «**جَعَلَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا، وَلَوِ اسْتَزَدْتُهُ لَزَادَنَا. يَعْنِي: المَسْحَ عَلَى الخُفَّينِ لِلْمُسَافِرِ**».

ولذا قال البيهقيُّ: «وقصةُ زائدةَ عن منصورٍ تَدُلُّ على صحةِ ما قال شعبةُ» (السنن الكبرى ٢/ ٣٢٥).

وأما طريقُ إبراهيمَ التيميِّ:

فقد اختُلِفَ عليه على أوجهٍ:

الوجهُ الأولُ: عن سلمةَ بنِ كُهَيلٍ، عن إبراهيمَ التيميِّ، عنِ الحارثِ بنِ سُويدٍ، عن عمرِو بنِ ميمونٍ، عن خزيمةَ بنِ ثابتٍ.

رواه أحمدُ (٢١٨٥٣) قال: حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا شعبة، عن سلمة بن كهيل، قال: سمعتُ إبراهيمَ التيميَّ، يُحدِّثُ عنِ الحارثِ بنِ سُويدٍ، عن عمرِو بنِ ميمونٍ، عن خُزيمةَ بنِ ثَابتٍ، عنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ**» أَحْسِبُهُ قَالَ: «**وَلَيَالِيهِنَّ لِلْمُسَافِرِ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ**».

ورواه ابنُ ماجه (٥٥٨) قال: حدثنا محمد بن بشار، عن محمد بن جعفر، مثله.

كذا ليس فيه ذكر (المقيم)، ولا زيادة: (لَوِ اسْتَزَدْنَاهُ لَزَادَنَا)، وأسقطَ

سلمةُ منه أبا عبد الله الجدليَّ، وزادَ فيه: الحارثَ بنَ سُويدٍ، بينَ التيميِّ، وعمرٍو.

وقد خالفه شعبةُ، والثوريُّ، كما في:

الوجه الثاني: عن سلمةَ بنِ كُهيلٍ، عن إبراهيمَ التيميِّ، عنِ الحَارثِ بنِ سُويدٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ موقوفًا:

رواه عبدُ الرزاقِ في (مصنفه ٧٩٩)، وابنُ أبي شيبةَ (١٩٣٨)، عنِ ابنِ مَهديٍّ، والبيهقيُّ في (الكبرى ١٣٢٦)، من طريقِ عبد الله بن الوليد، ثلاثتهم: عنِ الثوريِّ، عن سلمةَ بنِ كُهيلٍ، عن إبراهيمَ، عنِ الحَارثِ بنِ سُويدٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، قَالَ: «**ثَلَاثٌ لِلْمُسَافِرِ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**»، قَالَ: وَقَالَ الحَارِثُ: «**مَا أَخْلَعُ خُفَّيَّ حَتَّى آتِيَ فِرَاشِي**».

وتوبع سلمة على قول الحارث،

فقد رواه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه ١٩٣٤) قال: حدثنا أبو أُسامةَ، عنِ الأعمشِ، عن إبراهيمَ التيميِّ، قال: سَألتُ الحارثَ بنَ سُويدٍ عنِ المسحِ على الخُفَّينِ؟ فقال: امسحْ، فَقُلْتُ: وإن دَخَلْتُ الخَلَاءَ؟ فَقَالَ: وإنْ دَخَلْتَ الخَلَاءَ عَشرَ مَرَّاتٍ.

وخالفهم جميعًا يزيدُ بنُ أبي زيادٍ، كما في:

الوجه الثالث: عن يزيدَ بنِ أبي زيادٍ، عن إبراهيمَ التيميِّ، عنِ الحارثِ بنِ سُويدٍ، عن عمرَ، موقوفًا:

رواه البيهقيُّ في (الكبرى ١٣٣٥)، من طريقِ يزيدَ بنِ أبي زِيادٍ، عن إبراهيمَ التيميِّ، عنِ الحارثِ بنِ سُويدٍ، عن عمرَ رضي الله عنه، قال: «يَمْسَحُ المسَافِرُ عَلَى الخُفَّينِ ثَلَاثًا».

فَأَوقَفَهُ على عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

ويزيدُ بنُ أبي زِيادٍ: «ضعيفٌ كبرَ فَتَغيَّرَ وصَارَ يَتَلَقَّنُ، وكان شيعيًا»، كما في (التقريب ٧٧١٧).

وخالفهم: سعيدُ بنُ مَسروقٍ، ومنصورُ بنُ المعتمرِ، والحسنُ بنُ عُبيدِ اللهِ النخعيُّ، كما في:

الوجه الرابع:

فأما روايةُ سعيدِ بنِ مَسروقٍ: فرواها عنه بنُوه (سفيانُ، وعمرُ، والمباركُ)، وأبو عوانةَ، وشريكٌ.

وقد اختُلِفَ على سفيانَ فيه:

فرواه ابنُ ماجه (٥٥٣)، من طريقِ وكيعٍ، عنه، عن أبيه، عن إبراهيمَ التيميِّ، عن عمرِو بنِ ميمونٍ، عن خُزيمةَ ... به.

فأَسقطَ أبا عبدِ اللهِ الجدليَّ، وزادَ فيه: «**وَلَوْ مَضَى السَّائِلُ عَلَى مَسْأَلَتِهِ لَجَعَلَهَا خَمْسًا**».

ولكن خَالَفَ وكيعًا جماعةٌ مِنْ أصحابِ الثوريِّ: فرووه عنه، عن أبيه، عن إبراهيمَ، عن عمرِو بنِ ميمونٍ، عن أبي عبدِ اللهِ الجدليِّ، عن خُزيمةَ ... به، ولفظُهُم موافقٌ للفظِ وكيعٍ، عن سفيانَ.

كذا رواه:

* **عبدُ الرزاقِ** في (مصنفه ٧٩٠) -ومن طريقه: الطبرانيُّ في (الكبير ٣٧٤٩)، والبيهقيُّ في (الكبرى ١٣٣١) -،

* **وأبو نُعَيمٍ، وابنُ مَهْديٍّ،** عندَ أحمدَ في (مسنده ٢١٨٧١) وغيرِهِ،

* **وابنُ المُبَارِكِ،** عندَ السَّرَّاجِ في (حديثه ٢٤٨٧)، وابنِ المنذرِ في (الأوسط ٤٦١)،

* **ويحيى بنُ سَعيدٍ،** عندَ البيهقيِّ في (معرفة السنن ٢٠٢٦)،

كُلُّهم: عن سفيانَ الثوريِّ... به.

وروايةُ أبي عوانةَ، وشريك، موافقةٌ لروايةِ سفيانَ، عن أبيه، غيرَ أن أبا عوانةَ لم يزدْ فيه زيادة: (الاستزادة).

وكذلك رواية عمر بن سعيد، عن أبيه، موافقةٌ لروايةِ أخيهِ في السندِ والمتنِ.

أما روايةُ المباركِ بنِ سعيدٍ:

فأخرجها الطوسيُّ في (مختصر الأحكام ٧٨)، عنِ **الحسنِ بنِ عَرفةَ،**

وابنُ أخي ميمي في (فوائده ٢١) - ومن طريقه ابن عساكر في (تاريخ دمشق ١٦/ ٣٥٨) -: من طريق **داود بن رشيد،**

كلاهما: عن المبارك بن سعيد، عن سعيد بن مسروق، عن إبراهيم التيمي، عن أبي عبد الله الجدلي، عن خزيمة بن ثابت، قال: «**جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً**»، ثُمَّ قَالَ: «**وَايْمُ اللَّهِ، لَوْ مَضَى السَّائِلُ فِي مَسْأَلَتِهِ لَجَعَلَهَا خَمْسًا**».

كذا قَالَ، وأسقطَ منه عمرَو بنَ ميمونٍ، بين إبراهيمَ، وأبي عبد الله.

وأما روايةُ منصورٍ:

فرواها عنه أبو الأحوصِ سلامُ بنُ سُلَيمٍ، كما عندَ ابنِ أبي شيبةَ في (مصنفه ١٨٧٥)، والطيالسيِّ (١٣١٤)، عن إبراهيمَ التيميِّ، عن أبي عبدِ

اللهِ الجدليِّ، عن خُزيمةَ بنِ ثابتٍ، قال: «**جَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِلمُسَافِرِ يَمْسَحُ ثَلَاثًا، وَلَوِ اسْتَزَدْنَاهُ لَزَادَنَا**».

وأَسْقَطَ منه عَمْرَو بنَ ميمونٍ.

وخَالَفَ أبا الأحوصِ الجماعةُ: (سفيان، وجرير، وزائدة، وغيرُهُم) فرووه عن منصورٍ، عن إبراهيم التيمي، عن عمرو بن ميمون، عن أبي عبد الله الجدلي، عن خزيمة بن ثابت... به.

أخرجَ روايتَهُم الترمذيُّ في (العلل الكبير ٦٤)، وأحمدُ في (مسنده ٢١٨٥٧، ٢١٨٥٩)، والحميديُّ في (مسنده ٤٣٤)، والطحاويُّ في (شرح معاني الآثار ١/ ٨١)، وغيرُهُم.

وأما روايةُ الحسنِ بنِ عُبيدِ اللهِ النخعيِّ:

فرواه الطبرانيُّ في (الكبير ٣٧٥٨)، والبيهقيُّ في (الكبرى ١٣٣٢)، والخطيبُ في (تاريخه ١٠/ ٢١٢)، من طرقٍ عنه، عن إبراهيمَ التيميِّ، عن عمرِو بنِ ميمونٍ، عن أبي عبدِ اللهِ الجدليِّ، عن خُزيمةَ بنِ ثابتٍ، قال: جاءَ أعرابيٌّ إلى رسولِ اللهِ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الوُضُوءِ؟، فَقَالَ: «**ثَلَاثًا لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمٌ لِلْحَاضِرِ**» وَلَوِ اسْتَزَادَهُ الأَعْرَابِيُّ لَزَادَهُ -يَعْنِي: المَسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ-.

وبسببِ هذا الخلافِ، اخْتَلَفَ العلماءُ في تصحيحِ هذا الحديثِ، وفي ترجيحِ أحدِ الوجوهِ على الأُخرَى:

فذهبَ ابنُ المدينيِّ في (الأحاديث المعللة له) إلى اضطرابِ إبراهيمَ التيميِّ فيه. (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٥٣).

وكذلك ذَهَبَ البيهقيُّ فقال: «وحديثُ خُزيمةَ بنِ ثابتٍ، إسنادُهُ مضطربٌ» (معرفة السنن ٢/ ١١٩).

بينما رجَّحَ أبو زرعةَ الرازيُّ أحدَ الأوجه على بعضٍ فقال: «الصحيحُ من حديثِ إبراهيمَ التيميِّ، عن عمرِو بنِ ميمونٍ، عن أبي عبدِ اللهِ الجدليِّ، عن خُزيمةَ، عنِ النبيِّ ﷺ» (علل ابن أبي حاتم ١/ ٤٤٤)، ومالَ إليه ابنُ حَجَرٍ في (التلخيص ١/ ٢٨٤).

وقال البخاريُّ: «وحديثُ عمرِو بنِ ميمونٍ، عن أبي عبد الله الجدليِّ هو أصحُّ وأحسنُ».

(العلل الكبير ٦٤)، يقصدُ طريقَ إبراهيمَ التيميِّ، عن عمرِو بنِ ميمونٍ، عن أبي عبدِ اللهِ الجدليِّ.

بينما ذَهَبَ ابنُ دَقِيقِ العِيدِ إلى الجمعِ بينَ الرواياتِ فَقَالَ:

«فالرواياتُ متظافرةٌ متكثرةٌ بروايةِ التيميِّ له، عن عمرِو بنِ ميمونٍ، عن أبي عبدِ اللهِ الجدليِّ، عن خُزيمةَ رضي الله عنه.

أما إسقاطُ أبي الأحوصِ لعمرِو بنِ ميمونٍ في الإسنادِ؛ فالحكمُ لمن زَادَهُ، لأنه زيادةُ عَدلٍ، لا سيَّما وقدِ انضمَ إليه الأكثرُ مِنَ الرواةِ، واتفاقُهُم على هذا دون أبي الأحوص.

وأما زيادةُ سلمةَ بن الحارث وإسقاطه الجدلي؛ فيقالُ في إسقاطِهِ الجدلي ما قيلَ في إسقاطِ أبي الأحوص له.

وأما زيادةُ الحارثِ بنِ سُويدٍ؛ فمقتضى المشهورِ من أفعالِ المحدثينَ والأكثر؛ أن يحكمَ بها، ويجعل منقطعًا فيما بين إبراهيمَ وعمرِو بنِ ميمونٍ، لأن الظاهرَ أن الإنسانَ لا يروي حديثًا عن رجلٍ عن ثالثٍ وقد رواه هو عن ذلك الثالث، لقدرتِهِ على إسقاطِ الواسطةِ، لكنْ إذا عَارضَ هذا الظاهرَ دليلٌ أَقْوَى منه عُمِلَ به، كما فَعَلَ في أحاديثَ حكم فيها بأن الراوي عَلا ونَزلَ في

الحديثِ الواحدِ، فرواه على الوجهينِ، وفي هذا الحديثِ قد ذكرنا زيادةَ زائدةَ، وقصّه في الحكاية، وأن إبراهيمَ التيميَّ قال: حدثنا عمرُو بنُ ميمونٍ، فَصَرَّحَ بالتحديثِ، فمقتضى هذا التصريح لقَائِلٍ أن يقولَ: لعلَّ إبراهيمَ سمعه من عمرِو بنِ ميمونٍ، ومن الحارثِ بنِ سُويدٍ عنه.

ووجه آخر على طريقةِ الفقهِ، وهو أن يُقَالَ: إن كان متصلًا فيما بين التيميِّ وعمرِو بنِ ميمونٍ فَذَاكَ، وإن كان مُنقطعًا فقد تَبَيَّنَ أن الواسطةَ بينهما الحارثُ بنُ سويدٍ، وهو من أكابرِ الثقاتِ، قال ابنُ مَعِينٍ: «ثقةٌ، ما بالكوفةِ أجود إسنادًا منه». وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ: «مثلُ هذا يُسأَلُ عنه؟!»، لجلالةِ قدره ورفعةِ منزلتِهِ. وأخرجَ له الشيخان في «الصحيحين» وبقية الجماعة.

وأما قولُ البيهقيِّ بعد روايةِ شعبةَ: «ورواه الثوريُّ عن سلمةَ، فخالفَ شعبةَ في إسنادِهِ»؛ فكأنَّهُ يُريدُ التعليلَ بالمخالفةِ التي ذكرها عنِ الثوريِّ، ويزيدُ بنُ أبي زيادٍ، **فهذا عندي ضعيفٌ**؛ لأنه إنما يعلل رواية برواية إذا ظهرَ اتّحَادُ الحديثِ، والذي ذكره عنِ الثوريِّ فَتْوَى عنِ ابنِ مَسعودٍ رضي الله عنه في توقيتِ المسحِ للمسافرِ، والذي ذَكَرَهُ عن يزيدَ فَتْوَى لعمرَ رضي الله عنه في التوقيتِ لمسحِ المسافرِ أيضًا، وهما موقوفان غير مرفوعين إلى النبيِّ ﷺ، فلا دليلَ على اتِّحَادِهِما مع الأَولِ ليعلل به، **نعم** لو كان في كلِّ واحدةٍ منَ الروايتينِ: (عنِ النبيِّ ﷺ)، لقوي ما قال من وجهٍ» (الإمام ٢/ ١٨٨ -١٩٠).

وأقرَّه على ذلك الزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ١٧٦)، **وابنُ الملقنِ** في (البدر المنير ٣/ ٣٧ -٤٠).

وبنحوه قال ابنُ التُركمانيِّ متعقبًا البيهقيَّ في الحكمِ على الحديثِ بالاضطرابِ (الجوهر النقي ١/ ٢٧٨).

وأما طريقُ الشعبيِّ:

فرواها عليُّ بنُ المدينيِّ في (الأحاديث المعللة)، كما في (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٥٤) - ومن طريقه البيهقيُّ في (الكبرى ١٣٣٧)، وأبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة ٢٣٧٣) -، والترمذيُّ في (العلل الكبير ٦٥)، وابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٣/ ١٢٢)، والطبرانيُّ في (الكبير ٣٧٦١)، ومن طريقه: أبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة ٢٣٧٢)، وابنُ جُمَيعٍ في (صـ ٣٤٠) من طُرُقٍ: عن ذَوَّادِ ابنِ عُلْبَةَ، عن مُطَرِّفٍ، عنِ الشعبيِّ، عن أبي عبدِ اللهِ الجدليِّ، عن خُزيمةَ ابنِ ثابتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

وإسنادُهُ ضعيفٌ غيرُ محفوظٍ، فيه: ذَوَّادُ بنُ عُلْبَةَ، وهو «ضعيفٌ» كما في (التقريب ١٨٤٤).

قال الترمذيُّ عقبه: «سألتُ محمدًا عن هذا الحديثِ فقال: إنما روى هذا الحديث ذَوَّادُ بنُ عُلْبَةَ، عن مُطَرِّفٍ، عنِ الشعبيِّ، ولا أَرَى هذا الحديثَ محفوظًا. ولم يَعْرِفْهُ إلَّا مِن هذا الوجهِ».

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «وهذا عن مُطَرِّفٍ، عنِ الشعبيِّ يَعِزُّ وجوده، رواه عن مُطَرِّفٍ ذَوَّادٌ وما أظنُّهُ روى غيرَ هذا، والحديثُ عنِ الشعبيِّ، رواه الحكمُ، وحمادٌ، ومغيرةُ، ومنصورٌ، وغيرُهُم» (الكامل ٣/ ١٢٢).

قال البيهقيُّ: «ورواه ذوَّادُ بنُ عُلْبَةَ الحارثيُّ وهو ضعيفٌ» (السنن الكبرى ١٣٣٧).

وأقرَّه ابنُ دَقيقِ العيدِ في (الإمام ٢/ ١٨٧)، **وابنُ الملقنِ** في (البدر المنير ٣/ ٣٧) وزَادَ: «وضَعَّفَهُ أَيضًا ابنُ مَعِينٍ، وقال البخاريُّ: يُخالفُ في بعضِ

حديثِهِ، وقال أبو حاتمٍ: ليسَ بالمتينِ ذَهَبَ حديثُهُ، وقال النسائيُّ: ليس بالقوي، وقال ابنُ نُميرٍ: كان شيخًا صالحًا (صدوقًا)، وقال موسى بنُ داود الضبيُّ: (نا ذَوَّادٌ) وأثنى عليه خيرًا، قال ابنُ عَدِيٍّ: وهو في جملةِ الضعفاءِ ممن يُكْتَبُ حَدِيثُهُ».

وما قاله ابنُ التركمانيِّ - بعد ذِكْرِ أقوالِ أهلِ العلمِ فيه -: «بأنه على هذا صالحٌ للاستشهادِ، وروايتُهُ مقويةٌ للروايةِ التي صَحَّحَهُا الترمذيُّ» (الجوهر النقي ١/ ٢٨٠).

مردودٌ بقولِ البخاريِّ: غيرُ محفوظةٍ، مع إقرارِ الترمذيِّ له بسكوتِهِ عليه، وكلامِ ابنِ عَدِيٍّ بانفرادِهِ في روايتِهِ عن مُطَرِّفٍ، عنِ الشعبيِّ.

وفي هذه الطرقِ الثلاثِ علتان غير ما تَقَدَّمَ منَ الاختلافِ في سندِهِ ومَتْنِهِ:

الأُولى: الانقطاعُ بين أبي عبد الله الجدليِّ، وخزيمةَ بنِ ثابتٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

قال الترمذيُّ: «سألتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ عن هذا الحديثِ فقال: لا يَصِحُّ عندي حديث خزيمة بن ثابت في المسحِ؛ لأنه لا يُعرفُ لأبي عبدِ اللهِ الجدليِّ سماعٌ من خزيمةَ بنِ ثابتٍ» (العلل الكبير ٦٤)، **وأقرَّهُ النوويُّ** في (المجموع ١/ ٤٨٥).

وأجابَ ابنُ دَقِيقِ العِيدِ عن ذلك بقولِهِ: «وأما قولُ البخاريِّ رحمه الله تعالى: إنه لا يُعْرَفُ لأبي عبد الله الجدليِّ سماعٌ من خُزيمةَ. فلعلَّ هذا بناء على ما حكي عن بعضِهِم: أنه يَشترطُ في الاتصالِ أن يَثْبُتَ السماعُ للراوي منَ المروي عنه ولو مرة، هذا أو معناه، وقيل: إنه مذهبُ البخاريِّ، وقد أطنبَ مسلمٌ في الردِّ لهذه المقالةِ، واكتفى بإمكان اللقي، وذَكَرَ في ذلك شواهدَ» (الإمام ٢/ ١٨٤).

وقال ابنُ التركمانيِّ: «هذا أيضًا بناء على ما حُكِيَ عنِ البخاريِّ أنه يَشْتَرِطُ ثبوت سماع الراوي عمَّن رَوى عنه، ولا يَكتفِي بإمكان اللقاء، وحَكى مسلمٌ عنِ الجمهورِ خلافَ هذا وأنه يُكتفَى بالإمكان، وقد خَالفَ الترمذيُّ في (جامعه) ما حكاه البيهقيُّ ها هنا عنه، عنِ البخاريِّ، فحَكَمَ هناك على هذا الحديثِ بأنه حسنٌ صحيحٌ، وقال فيه: وذكر عنِ ابنِ مَعِينٍ أنه ثَبَّتَهُ» (الجوهر النقي ١/ ٢٧٩).

العلة الثانية: الطعنُ في أبي عبدِ اللهِ الجدليِّ.

قال الشافعيُّ: «كان أبو عبد الله الجدليُّ جيدَ الضربِ بالسيفِ» (مناقب الشافعي للبيهقي ص ١٧١).

وقال ابنُ سعدٍ: «ويُسْتَضْعَفُ في حديثِهِ، وكان شديدَ التشيعِ» (الطبقات الكبرى ٨/ ٣٤٧)، وتبعه الحازميُّ في (الفيصل في مشتبه النسبة ١/ ٤٢٠).

وقال الجوزجانيُّ: «وكان أبو عبد الله الجدليُّ صاحبَ رايةِ المختارِ» (أحوال الرجال ١٤).

ووَثَّقَهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ في روايةِ حربٍ الكرمانيِّ، وفي روايةِ المروذيِّ قال: «فقال قولًا لَيِّنًا» (العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية المروذي صـ٦٠).

ووَثَّقَهُ يحيي بنُ مَعِينٍ فيما حَكَاهُ عنه ابنُ أَبي خَيثمةَ، وابنُ شاهينَ (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/ ٩٣)، (تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين صـ٢٢٠)، وفي روايةِ عباسٍ الدوريِّ قال: «ليس بمتروكٍ» (تاريخُ ابنِ مَعِينٍ، رواية الدوري ٣/ ٤٩٦).

ووَثَّقَهُ ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٥/ ١٠٢)، والعجليُّ في (معرفة الثقات

وغيرهم ٢١٩٤)،

ووَثَّقَهُ الذهبيُّ في (الكاشف ٦٧١١)، وقال في (الميزان ٤/ ٥٤٤): «شِيعيٌّ بغيضٌ»،

وقال ابنُ حَجَرٍ: «ثقةٌ، رُمِيَ بالتشيعِ» (التقريب ٨٢٠٧).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ ابنُ حزمٍ فقال: «وتَعلَّقَ مُقلِّدُوه في ذلك بأخبارٍ ساقطةٍ لا يصحُّ منها شيءٌ، أرفعها من طريقِ خزيمةَ بنِ ثَابتٍ، رواه أبو عبدِ اللهِ الجدليُّ صاحبُ رايةِ الكافرِ المختارِ، ولا يُعْتَمَدُ على روايتِهِ» (المحلى ٢/ ٨٩).

وقد رَدَّ ابنُ القيم على تعليلِهِ فقال: «وهذا تعليلٌ في غايةِ الفسادِ، فإن أبا عبد الله الجدليَّ قد وَثَّقَهُ الأئمةُ: أحمدُ، ويحيى، وصَحَّحَ الترمذيُّ حديثَهُ، ولا يُعْلَمُ أحدٌ مِن أئمةِ الحديثِ طَعَنَ فيه. وأما كونُهُ صاحب راية المختار، فإن المختارَ بنَ أبي عبيدٍ الثقفيَّ إنما أظهرَ الخروجَ لأَخْذِهِ بثَأرِ الحسينِ بنِ عليٍّ رضي الله عنهما، والانتصار له مِن قَتَلَتِهِ، وقد طَعَنَ أبو محمدٍ ابنُ حزم في أبي الطُّفيلِ وَرَدَّ رِوَايتَهُ بكونِهِ كان صاحبَ رايةِ المختارِ أيضًا، مع أن أبا الطُّفَيلِ كان مِنَ الصَّحابةِ، ولكن لم يكونوا يَعْلَمُونَ ما في نفسِ المختارِ وما يُسرُّهُ، فَرَدُّ رِوَايةِ الصاحبِ والتابعِ الثقةِ بذلك باطلٌ» (تهذيب السنن ١/ ١٨١).

وَرَدَّ ابنُ حَجَرٍ على قولِهم أنه كان صاحبَ رايةِ المختارِ بقولِهِ: «كان ابنُ الزبيرِ قد دَعَا محمدَ ابنَ الحنفيةِ إلى بيعتِهِ فَأَبَى، فَحَصَرَهُ في الشِّعْبِ وأَخَافَهُ هو ومَن معه مدة، فبلغَ ذلكَ المختارُ بنُ أبي عبيدٍ وهو على الكوفةِ، فأَرْسَلَ إليه جيشًا مع أبي عبدِ اللهِ الجدليِّ إلى مكةَ، فأخرجوا محمدَ ابنَ الحنفيةِ مِن محبسه، وكَفَّهُم محمدٌ عنِ القِتالِ في الحرمِ، فمِن هنا أَخَذُوا على أبي عبد

الله الجدليِّ، وعلى أبي الطُّفَيلِ أيضًا؛ لأنه كان في ذلك الجيشِ، ولا يَقدحُ ذلك فيهما إن شاءَ اللهُ تعالى» (تهذيب التهذيب ١٢/ ١٤٩).

ولذلك قالَ ابنُ دَقِيقِ العيدِ: «أبو عبد الله الجدليُّ لم يقدحْ فيه أحدٌ منَ المتقدمينَ، ولا قال فيه ما قال ابنُ حزمٍ فيما علمناه، ووَثَّقَهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ، ويحيى بنُ مَعِينٍ، وهما هما، وصَحَّحَ الترمذيُّ حديثَهُ، وما اعتلَّ به من كونِهِ صاحب رايةِ المختارِ الكافرِ، فقد ذَكَرَ مثل ذلك في أبي الطفيلِ، وقد رَأى النبيَّ ﷺ، وأُجِيبَ عنه بأنَّ المختارَ أظهرَ أولًا في خروجِهِ القيامَ بثأرِ الحسينِ، فكان معه مَن كان، وما كان يقولُهُ من غير هذا فلعلَّه لم يطلعْ عليه أبو الطفيل ولا علمه منه، وهذا مطرد في الجدليِّ، واللهُ ﷻ أَعْلَمُ بالصوابِ» (الإمام ٢/ ١٩١).

فهذا هو مجمل ما أَعَلَّهُ به أهلُ العلمِ، وما أجابَ به الآخرون عليهم.

وهناك فريق من أهل العلم ذهب إلى تصحيح الحديث دون زيادة: (الاستزادة)، وإليه يُشِيرُ **صنيعُ الترمذيِّ** فإنه أخرجَ الحديثَ في (جامعه) بدون الزيادةِ وصَحَّحَهُ، ولما أَسندَ الحديثَ والزيادةَ في (العلل) نَقَلَ تضعيفَ البخاريِّ عليه، وسكتَ كالمقرِّ له على تضعيفها.

وقال الخطابيُّ: «ولو ثبتَ لم يكن فيه حجة؛ لأنه ظَنٌّ منه وحسبانٌ، والحُجَّةُ إنما تقومُ بقولِ صاحبِ الشريعةِ لا بظَنِّ الراوي، وقال محمدُ بنُ إسماعيلَ: ليسَ في التوقيتِ في المسحِ على الخُفَّينِ شيءٌ أصحُّ من حديثِ صفوانَ بنِ عَسَّالٍ المراديِّ» (معالم السنن ١/ ٦٠).

وأشارَ إلى ضعْفها كذلك المنذريُّ، فقال: «وقد أخرجَ مسلمٌ في (صحيحه) من حديثِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنه - لما سُئِلَ عنِ المسحِ على الخُفَّينِ -

قال: «**جَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ**»، ولم يذكرْ هذه الزيادةَ» (مختصر سنن أبي داود ١/ ١١٧).

وقال النوويُّ: «واحتجَّ أصحابُنا والجمهورُ بأحاديثَ كثيرةٍ صحيحةٍ في التوقيتِ منها...، ثم قال: وبحديثِ خُزيمةَ بنَ ثابتٍ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: قال رسول الله ﷺ - في المسح على الخفين -: «**لِلمُسَافِرِ ثَلَاثٌ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ**» حديثٌ صحيحٌ، رواه أبو داود، والترمذيُّ، وغيرُهُما، قال الترمذيُّ: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ» (المجموع ١/ ٤٨٤).

فذكرَ الحديثَ بدونِ الزيادةِ، وعَزَاهُ إلى الترمذيِّ، وأبي داودَ، وقد علمنا أن الترمذيَّ، وأبا داود قد أخرجاه بدون الزيادة.

ولمَّا أَرادَ تضعيفَ الزيادةِ قال: «واحتجَّ مَن قال: لا توقيتَ، بما ذكره المصنفُ من حديثِ أُبي بنِ عِمارة، والقياسُ على الجَبيرةِ، وبحديثِ إبراهيمَ النخعيِّ، عن أبي عبد الله الجدليِّ، عن خزيمةَ بنِ ثابتٍ، قال: «**جَعَلَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلَاثًا، وَلَوِ اسْتَزَدْنَاهُ لَزَادَنَا**»، يعني: المسحَ على الخُفَّينِ للمسافرِ...»، ثم قال: «والجوابُ عن حديثِ خُزيمةَ أنه ضعيفٌ بالاتفاقِ، وضَعْفُهُ من وجهينِ: أحدهما: أنه مضطربٌ، والثاني: أنه منقطعٌ، قال شعبةُ: لم يسمعْ إبراهيمُ من أبي عبدِ اللهِ الجدليِّ، قال البخاريُّ: ولا يُعْرَفُ للجَدليِّ سماعٌ من خزيمةَ، قال البيهقيُّ: قال الترمذيُّ: سألتُ البخاريَّ عن هذا الحديثِ فقال: لا يَصحُّ، ولو صحَّ لم تكنْ فيه دلالةٌ، ظَنَّ أن لَوِ اسْتَزَادَهُ لَزَادَهُ، والأحكامُ لا تثبتُ بهذا» (المجموع ١/ ٤٨٥).

وتَعَقَّبَهُ ابنُ حَجَرٍ فقال: «وادَّعَى النوويُّ في (شرح المهذب) الاتفاقَ على ضعفِ هذا الحديثِ، وتَصحيحُ ابنِ حِبَّانَ له يَرُدُّ عليه» (التلخيص الحبير ١/ ٢٨٤).

وقال ابنُ سَيِّدِ النَّاسِ: «لو ثَبتَ لم تَقُمْ به حُجَّةٌ إلا على التوقيتِ المنصوصِ عليه فيه؛ لأنَّ الزيادةَ فيه على ذلك التوقيتِ مَظْنُونَةٌ أنهم لو سألوا لزادهم، وهذا صريحٌ في أنهم ما سألوا ولا زيدوا، فكيفَ تَثْبُتُ زيادةٌ بخبرٍ دلَّ على عدمِ وقوعها» (النفح الشذي شرح جامع الترمذيِّ ٢/ ٣٥٥).

وقال الشوكانيُّ: «وغايتُها بعد تسليمِ صحتها أن الصحابيَّ ظَنَّ ذلك، ولم نتعبدْ بمثل هذا، ولا قال أحدٌ إنه حُجَّةٌ، وقد وَرَدَ توقيتُ المسح بالثلاثِ، واليوم والليلة، من طريقِ جماعةٍ منَ الصحابةِ، ولم يَظُنُّوا ما ظَنَّهُ خُزيمةُ» (نيل الأوطار ١/ ٢٣٣).

وقال العينيُّ: «فإن قُلْتَ: لَمَّا رَوى الترمذيُّ حديثَ خُزيمةَ هذا قال: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وكيف ينقل عنِ البخاريِّ أنه لا يصحُّ؟ قلتُ: والظاهرُ أن قولَهُ: «لم يَصِحَّ» هو بالزيادة المذكورة مع الخلافِ رواية، وأما تصحيحه وتحسينه فبغيرِ الزيادةِ المذكورةِ» (البناية شرح في الهداية ١/ ٥٦٩).

وذَهَبَ العقيليُّ إلى ثُبوتِ الحديثِ فقال في (الضعفاء ٢/ ١٤٥): «وفي التوقيتِ أحاديث ثابتة عن خزيمة بن ثابت الأنصاري، وغيره».

مراده التوقيت بثلاثة أيام ولياليهن للمسافر.

وقد جَوَّدَهُ الإمامُ أحمدُ كما في (سؤالات مهنا)، قال: «سَأَلْتُ أحمدَ عن أجودِ الأحاديثِ في المسحِ، قال: حديثُ شريحِ بنِ هانئٍ، عن عائشةَ، وحديثُ خزيمةَ بنِ ثابتٍ، وحديثُ عوفِ بنِ مالكٍ» (تنقيح التحقيق لابن عبد الهادي ١/ ٣٢٨).

وصَحَّحَهُ كذلك يحيى بنُ مَعِينٍ فقال: «حديثُ خزيمةَ في المسحِ صحيحٌ»

(من كلام أبي زكريا يحيى بنِ معين في الرجال رواية ابن طهمان ٢٠٧).

ونقل الترمذيُّ أيضًا تصحيحَ ابنِ مَعِينٍ للحديثِ (جامع الترمذيِّ ٩٥)، وقال: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ».

وصَحَّحَهُ ابنُ حِبَّانَ في (صحيحه)، **ومالَ إليه ابنُ دَقِيقِ العيدِ** (الإمام ٢/ ١٨٠ - ١٩١).

وصَحَّحَ إسنادَهُ العينيُّ في (نخب الأفكار ٢/ ١٥٤)، بزيادةِ: (الاستزادة).

وصَحَّحَهُ كذلك الألبانيُّ، وَرَدَّ على النوويِّ تضعيفه للزيادةِ، فلينظر (صحيح أبي داود ١/ ٢٦٨ - ٢٧٤)، و(السلسلة الصحيحة ١٥٥٩).

وللحديثِ طريقٌ أُخرَى غيرُ محفوظةٍ، رواها عبدُ الرحمنِ بنُ أبي ليلي عن خزيمةَ:

أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير ٣٧٤٧)، وأبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة ٢٣٧٥) من طريقين: عن عبد العزيز بن المطلب، عن محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن خزيمة بن ثابت، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ - فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ-: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**». لم يذكرْ فيه زيادة: (الاستزادة).

وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، فيه علتان:

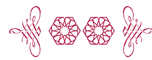
الأُولى: محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، «صدوقٌ سيئُ الحفظِ جدًّا» كما في (التقريب ٦٠٨١).

الثانيةُ: المخالفة، فمع ضَعْفِهِ (ابنُ أَبِي لَيلَى) قد خُولِفَ في الحَكَمِ، فقد رواه شعبةُ، وغيرُهُ، كما سبقَ، عنِ الحَكَمِ بنِ عُتَيبةَ، عن إبراهيمَ النخعيِّ،

عن أبي عبد الله الجدليِّ، عن خزيمةَ . . . به. ورواه عيسى بنُ المختارِ، عنِ ابنِ أبي ليلَى، عن أبي الزبيرِ، عن جابرٍ، عن خزيمةَ بنِ ثابتٍ. . . به.

ورواه الطبرانيُّ في (الكبير ٣٧١٣)، وأبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة ٢٣٧٦)، وابنُ عَدِيٍّ في (الكامل٦/ ١٨٧) من طريقين: عن بكر بن عبد الرحمن، عنه . . . به.

والوهم في هذا منِ ابنِ أبي ليلَى، فإنه كان سيئَ الحفظِ كما سبقَ.



٦- روايةُ: «وَقَدَمَاهُ طَاهِرَتَانِ»:

وفي روايةٍ زَادَ في آخِرِهِ: «... **يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيهِ إِذَا أَدْخَلَهُمَا وَقَدَمَاهُ طَاهِرَتَانِ**».

الحكم: صحيحُ المتنِ؛ صَحَّ من حديثِ المغيرةِ بنِ شعبةَ، وهذه الروايةُ إسنادُهَا ضعيفٌ.

التخريج:

﴿طب (٤/ ١٠٠/ ٣٧٩٢) "واللفظ له" / صمند (صـ ٤٩٢) / كر (١٦/ ٣٥٨)﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا محمد بن عبد اللَّه بن عبد الرحمن المسروقيُّ، ثنا عَمِّي موسى بن عبد الرحمن، ثنا حسين بن علي، (ح) وحدثنا أحمد بن زهير التستريُّ، حدثنا موسى بن عبد الرحمن المسروقيُّ، ثنا حسين بن علي

الجعفيُّ، عن زائدةَ، عنِ ابنِ أبي ليلَى، عنِ الحكمِ، عن إبراهيمَ، عن أبي عبدِ اللهِ، عن خزيمةَ بنِ ثابتٍ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاث علل:

الأُولى: ضعفُ ابنِ أبي ليلَى، وهو محمد بن عبد الرحمن، قال الحافظ: «صدوقٌ سيئُ الحفظِ جدًّا» (التقريب ٦٠٨١).

الثانيةُ: الانقطاعُ بين إبراهيم (وهو النخعي)، وأبي عبد الله (وهو الجدليُّ)، كما بَيَّنَّاه فيما سبقَ.

قال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، وفيه: ابنُ أبي ليلى محمد، وهو سيئُ الحفظِ» (مجمع الزوائد ١٤٠٠).

وقد تَفَرَّدَ في هذا الحديثِ بزيادةِ: «**إِذَا أَدْخَلَهُمَا وَقَدَمَاهُ طَاهِرَتَانِ**».

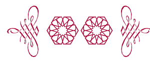
الثالثةُ: المخالفةُ، فقد رواه شعبةُ، عنِ الحكمِ ...به، ولم يذكرها، وكذلك رواه حمادُ بنُ أبي سليمانَ، عن إبراهيمَ النخعيِّ... به.

ورواه إبراهيمُ بنُ يزيدَ التيميُّ، عن عمرِو بنِ ميمونٍ - كما سبق - ولم يذكرها أيضًا.

ورُوِي من طريقٍ آخرَ رواه ابنُ منده في (معرفة الصحابة ١/ ٤٩٢) - ومن طريقه: ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق ١٦/ ٣٥٨) - قال: أخبرنا خيثمةُ ابنُ سليمانَ، قال: حدثنا أحمدُ بنُ حَازمٍ، قال: حدثنا بكرُ بنُ عبدِ الرحمنِ القاضي، عن عيسى بنِ المختارِ، عنِ ابنِ أبي ليلَى، عن أبي الزبيرِ، عن جابرٍ، عن خُزيمةَ بنِ ثابتٍ ... به.

ويقالُ فيه ما تَقَدَّمَ فيما سبق.

ولكن يَشْهَدُ لهذه الروايةِ حديثُ المغيرةِ بنِ شعبةَ، وقد تَقَدَّمَ.



٧- روايةُ: «إِنْ شَاءَ تَوَضَّأَ»:

وفي روايةٍ بلفظِ: «... **إِنْ شَاءَ إِذَا تَوَضَّأَ قَبْلَ أَنْ يَلْبَسَهُمَا**».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذه الزيادةِ.

التخريج:

[خط (٧/ ٤١٢)].

السند:

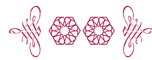
قال الخطيبُ: أخبرنا الحسن بن الحسين النعالي، قال: أخبرنا عبيد الله ابن محمد بن أحمد البزاز المعروف بابن الحريص، قال: حدثنا محمد بن مخلد، قال: حدثنا أبو يعقوب إسحاق بن شاذة الأصبهاني العطار، قال: حدثنا محمد بن منصور، قال: حدثنا حسان بن إبراهيم الكرماني، عن أبي حنيفة وإبراهيم الصائغ، عن حماد، عن إبراهيم، عن أبي عبد الله الجدلي، عن خزيمة بن ثابت... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: الحسنُ بنُ الحسينِ النِّعَاليُّ، قال الخطيبُ: «كَتَبْنَا عَنهُ وكان كثيرَ السماعِ، إلا أنه أَفسدَ أَمْرَهُ بأن الحَقَ لنفسِهِ السماعَ في أشياءَ لم تكن سماعه» (تاريخ بغداد ٨/ ٢٥٥)، وضَعَّفَهُ الذهبيُّ في (تاريخ الإسلام

٩/ ٥٠٢).

وفيه عللٌ أُخرَى قد سبقَ بيانُها في الرواياتِ السابقةِ.



٨- روايةُ: «كُنَّا نَمْسَحُ»:

وفي روايةٍ، قَالَ: «**كُنَّا نَمْسَحُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِي السَّفَرِ ثَلَاثَةَ أَيَّام وَلَيَالِيَهُنَّ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً فِي الحَضَرِ**».

۞ الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا اللفظِ.

التخريج:

[خطت ٣٤٧].

السند:

قال الخطيبُ: أخبرنا أبو عبد الله الحسين بن عمر بن برهان الغَزَّالُ، حدثنا إسماعيل بن محمد الصَّفَّارُ إملاءً، حدثنا أحمد بن ملاعب، حدثنا عبد الرحمن بن هانئٍ أبو نُعَيمٍ النخعيُّ، حدثنا عبد الملك بن حسين، عن سعيد بن مسروق، عن عمرو بن مرة، عن عمرو بن ميمون، عن علي بن ربيعة الأسدي، عن أبي عبد الله الجدليِّ، عن خزيمة بن ثابت، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: عبدُ الملكِ بنُ الحسينِ، أبو مالكٍ النخعيُّ، وهو «متروكٌ»، كما في (التقريب ٨٣٣٧).

[٢٤٨٥ط] حديثُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ:

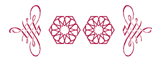
عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ: «**يَأْمُرُنَا بِالمَسْحِ عَلَى** [ظَهَرِ] **الخُفَّينِ** [إِذَا لَبِسَهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَان] **لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ مُفَرَّقًا، وإسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السِّياقِ، وضَعَّفَهُ:** ابنُ المدينيِّ، والبزارُ، والدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، والضياءُ، والغسانيُّ، وابنُ دَقِيقٍ، وابنُ كَثيرٍ.

التخريج:

ش ١٨٨٤ / بز ١٢٨ / عل ١٧٠ "والزيادتان له ولغيره"، ١٧١ "واللفظ له" / . . . .

سبقَ تخريجُ هذه الرواية وتحقيقُها في: «باب كيفية المسح»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



١- روايةُ: «عَمّكَ أَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ مِنْكَ»:

وفي روايةٍ: عَنِ ابنِ عُمَرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قَالَ: تَشَاجَرْتُ أَنَا وَسَعْدٌ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، فَأَمَّا أَنَا فَقُلْتُ: أَنْزِعُ، وَأَمَّا سَعْدٌ فَقَالَ: أَمْسَحُ، حَتَّى اجْتَمَعْنَا عِنْدَ عُمَرَ، فَقُلْتُ، وَقَالَ، قَالَ عُمَرُ: «**عَمُّكَ أَعْلَمُ بِالسُّنَّةِ مِنْكَ، لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةً، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمًا وَلَيْلَةً**».

۞ **الحكم: التوقيتُ ثابتٌ من حَديثِ عليٍّ وغيرِه، وأما من حديثِ عمرَ فرفعه منكرٌ، إنما الصحيحُ عنه موقوفًا.**

التخريج:

[معر ٩٩].

السند:

قال ابنُ الأَعْرَابيِّ: نا محمد بن الجنيد، نا الوليد بن القاسم الهمداني، نا يزيد بن كيسان، عن أبي حازم، عن ابن عمر، ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ لينٌ، الوليدُ بنُ القاسمِ الهمدانيُّ مختلفٌ فيه، ولخَّصَ حالَهُ ابنُ حَجَرٍ فقال: «صدوقٌ يُخطئُ» (التقريب ٧٤٤٧).

وشيخُهُ يزيدُ بنُ كيسانَ، مختلفٌ فيه كذلك، ولخَّصَ حالَهُ ابنُ حَجَرٍ فقال: «صدوقٌ يُخطئُ» (التقريب ٧٧٦٧).

أي: أن حديثَهُ يُحَسَّنُ ما لم يُخالفْ، وقد خَالفَ غيرَهُ في ذكرِ التوقيتِ مرفوعًا عن عمرَ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، فقد أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه ١٨٩٢): عن يزيد بن هارون، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبي حازم، عن ابن عمر: أن

عمر بن الخطاب قال في المسح على الخفين: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثٌ وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ إِلَى اللَّيْلِ**».

وقد تَقَدَّمَتْ قصةُ ابنِ عمرَ وسَعْدٍ، وتحاكمهما إلى عمرَ عندَ البخاريِّ وغيرِهِ، وليسَ فيها ذكرُ التوقيتِ.

وقد ذَكَرَ الدارقطنيُّ الخِلَافَ على ابنِ عمرَ في رفعِ الحديثِ ووقفِهِ، فقال: «ورواه عبدُ اللهِ بنُ دينارٍ، وأصحابُ نافعٍ، غيرُ مَن تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ، والحَكَمُ بنُ الأَعرجِ، وأبو حَازمٍ الأَشجعيُّ عن عَامرٍ الشعبيِّ، وخيثمةُ بنُ عبدِ الرحمنِ، والنُّعْمَانُ بنُ سَالمٍ، وميمونُ بنُ مِهْرانَ، عنِ ابنِ عمرَ، عن عمرَ، وسعدٍ، قولهما غير مرفوعٍ» (العلل ١/ ٩٧).

فجعل أبا حازمٍ الأشجعيَّ ممن رواه موقوفًا.

وقد سبقَ في «بابِ مشروعيةِ المسحِ عَلَى الخُفَّينِ» ذِكْرُ الرواياتِ الواردةِ عن عمرَ ﵁ في ذلك، بما يُغْنِي عنِ الإعادةِ، وليسَ فيها ذِكْرُ التوقيتِ مرفوعًا.

لذلك قال ابنُ كَثيرٍ: «إن المحفوظَ عن عمرَ رضى الله عنه عدمُ التوقيتِ في مَسحِ الخُفَّينِ» (مسند الفاروق ١/ ١٢٥)، يريدُ المرفوعَ عنه، فقد صَحَّ عنه موقوفًا القولُ بالتوقيتِ، وستأتي - تحتَ حديثِ عُقْبَةَ الآتي في «بابِ تركِ التوقيتِ» - الروايةُ عن عمرَ في ذلكَ.



[٢٤٨٦ط] حديثُ أَبِي هُرَيرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالُوا: يا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الطُّهُورُ على الخُفَّين؟ قَالَ: «[إِذَا أَدْخَلَ أَحَدُكُمْ رِجْلَيْهِ فِي خُفَّيْهِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ فَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا]، لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ مُفَرَّقًا من غيرِ حديثِ أبي هريرةَ كما سبقَ، وهذا إسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** البخاريُّ، والبزارُ، والعقيليُّ، والدارقطنيُّ، وعبدُ الحقِّ الإشبيليُّ، وابنُ دَقِيقٍ، وابنُ عبدِ الهادي، ومغلطاي، والزيلعيُّ، والبوصيريُّ.

وقد ضَعَّفَ أحمدُ، ومسلمٌ، والدارقطنيُّ كلَّ أحاديثِ أبي هريرةَ في المسحِ على الخُفَّينِ.

التخريج:

﴿جه (طبعة دار إحياء الكتب العربية ٥٥٥)[1] "واللفظ له" / ش ١٨٩٤، ١٩٣٦ "والزيادة له ولغيره" / مش (نصب ١/ ١٦٩)، (خيرة ١٥٧٣/ ١) / تمييز ٨٨ / علت ٦١ / بز ٨٦٢٩ / عق (١/ ٩٤) / عد (٥/ ٥٠٦)، (٧/ ٤٢٨)، (٥/ ٦٤) / أصبهان (١/ ١٥٦) / تحقيق ٢٣٨﴾.

التحقيق

رُوِيَ هذا الحديثُ عن أبي هريرةَ من طُرُقٍ:

الطريقُ الأولُ:

(١) سقطَ هذا الحديثُ من طبعة (التأصيل)، وهو مثبتٌ في غيرها منَ الطبعاتِ؛ كطبعة الرسالة، وطبعة دار الجيل، وطبعة دار الصديق، وغيرها، وكذا أثبته المزيُّ في (التحفة ١٥٤١٤).

أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في (مسنده) - وعنه مسلمٌ في (التمييز)، وابنُ ماجه-: عن زيد بن الحباب، قال: حدثنا عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، قال: حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة... به.

وكذا رواه الترمذيُّ في (العلل)، وابنُ ماجه أيضًا، والبزارُ، وابنُ عَدِيٍّ، وغيرُهُم: من طُرُقٍ عن زيد بن الحباب... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: عمر بن عبد الله بن أبي خثعم، قال أبو زرعة: «واهي الحديث، حَدَّثَ عن يحيى بن أبي كثير ثلاثة أحاديث، لو كانت في خمس مائة حديث لأفسدتها» (سؤالات البرذعي ٤٦٠).

وقال الترمذيُّ: «سألتُ محمدًا (يعني: البخاريَّ) عن هذا الحديثِ، فقال: «عمرُ بنُ أَبي خَثْعَمٍ منكرُ الحديثِ، ذاهبٌ»، وضَعَّفَ حديثَ أبي هريرةَ في المسحِ» (علل الترمذي ٦١).

وقال مسلمُ بنُ الحجاجِ: «هذه الروايةُ في المسحِ عن أبي هريرةَ ليستْ بمحفوظةٍ؛ وذلك أن أبا هريرة لم يحفظِ المسحَ عنِ النبيِّ ﷺ لثبوتِ الروايةِ عنه بإنكارِهِ المسحَ على الخُفَّينِ».

ثم ذكرَ بسندٍ صحيحٍ عن أبي زرعةَ بنِ عمرِو بنِ جريرٍ، قال: «سَأَلْتُ أَبا هُرَيرَةَ عنِ المسحِ على الخُفَّينِ؟ قال: فَدَخَلَ أَبو هُرَيرَةَ دَارَ مَرْوَانَ بنِ الحَكَمِ فَبَالَ، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ وَخَلَعَ خُفَّيهِ، وقال: «**مَا أَمَرَنَا اللهُ أَنْ نَمْسَحَ عَلَى جُلُودِ البَقَرِ وَالغَنَمِ**».

ثم قال: «فقد صحَّ بروايةِ أبي زرعةَ ...، عن أبي هريرةَ إنكاره المسح على الخُفَّينِ، ولو كان قد حفظَ المسحَ عنِ النبيِّ ﷺ، كان أجدر الناسِ وأولاهم للزومه والتدين به، فلمَّا أَنْكَرَهُ ... بَانَ ذلك أنه غيرُ حَافظٍ المسح

عن رسولِ اللهِ ﷺ، وأنَّ مَن أسندَ ذلك عنه، عنِ النبيِّ ﷺ واهي الرواية، أخطأَ فيه إما سَهْوًا، أو تعمدًا» (التمييز صـ ٢٠٩).

قال البزارُ: «وعمرُ بنُ عبدِ اللهِ قد حَدَّثَ، عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ، عن أبي هريرةَ بأحاديثَ لم يتابعْ عليها هذا منها» (مسند البزار ١٥/ ٢١٦).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ أيضًا: عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ في (الأحكام الوسطى ٢/ ٣٦)، وابنُ دَقيقٍ في (الإمام ٢/ ١٦٧)، وابنُ عبدِ الهادي في (تنقيح التحقيق ١/ ٣٢٩ - ٣٣٠، ٢/ ٥٢٩)، والزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ١٦٩)، والبوصيريُّ في (إتحاف الخيرة ٢/ ٣١٨).

وقد توبع ابن أبي خثعم، تابعه أيوب بن عتبة:

أخرجه العقيليُّ في (الضعفاء ١/ ١٠٩) قال: حدثنا بشر بن موسى، قال: حدثنا عبد الله بن صالح العجلي المقرئ، قال: حدثنا أيوب بن عتبة، عن يحيى بن أبي كثير... به.

قال العقيليُّ: «وهذا أيضًا خطأٌ في إسنادِهِ ومتنِهِ، رواه الأوزاعيُّ، وأبانُ العطَّارُ، وعليُّ بنُ المباركِ، عن يحيى بنِ أبي كَثيرٍ، عن جعفرِ بنِ عمرِو بنِ أُميةَ الضمريِّ، عن أبيه...، ولم يذكرِ التوقيتَ».

وأيوبُ بنُ عُتْبَةَ هذا: «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٦١٩).

قال الدارقطنيُّ: «رواه أيوب بن عتبة، وعمر بن أبي خثعم، وهما ضعيفان، روياه عن يحيى» (العلل ١٥٦٣).

الطريقُ الثاني:

رواه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه ١٨٩٤) قال: حدثنا وكيع، حدثنا جرير بن

أيوب، عن أبي زرعة بن عمرو، عن أبي هريرة... به.

وهذا إسنادٌ واهٍ، جريرُ بنُ أيوبَ البجليُّ، ضَعَّفَهُ ابنُ مَعِينٍ، وغيرُ واحدٍ، وقال البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ»، وتركه النسائيُّ، ورَمَاهُ أبو نُعَيمٍ بالوضعِ. (لسان الميزان ١٧٨٦).

ولذا قال الدارقطنيُّ: «هذا باطلٌ عن أبي هريرةَ» (العلل ١٥٦٣).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ مغلطاي في (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٥٩).

الطريقُ الثالثُ:

رواه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٣/ ٣٨٩) قال: أنا القاسم بن الليث، وابن سلم، والحسين بن عبد الله القطان، قالوا: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا مروان بن معاوية الفزاري، عن سعيد بن أبي راشد، عن عطاء، عن أبي هريرة... به.

ثم قال بعده: «حديثُ عطاءٍ هذا عن أبي هريرةَ لا أَعْلَمُ يرويه غير سعيد بن أبي راشد».

وهذا إسنادٌ منكرٌ، سعيدُ بنُ أَبي رَاشدٍ، قال عنه **ابنُ حِبَّانَ:** «إن لم يكن سعيد ابن السَّمَّاك فلا أدرى من هو، فإن كان ذاك فهو ضعيفٌ»، أي: السَّمَّاك، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «ولا أَعْلَمُ يروي عنه غير مروان الفزاري، وإذا روى عنه رجلٌ واحدٌ كان شبهَ المجهولِ».

فَفَرَّقَ بينه وبين ابنِ السَّمَّاكِ.

وقال الذهبيُّ: «سعيدُ بنُ أبي رَاشدٍ، عن عطاءٍ، لا يُعْرَفُ، وعنه مروان بن معاوية، ولعلَّه السَّمَّاكُ» (لسان الميزان ٣٤١٧).

وقال الدارقطنيُّ - بعد أن ضَعَّفَ أحاديثَ أبي هريرةَ في المسحِ -: «وحديثٌ آخرُ يرويه سعيدُ بنُ أبي رَاشدٍ وكان ضعيفًا، عن عطاءٍ، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ في التوقيتِ في المسحِ، حَدَّثَ به مروانُ الفزاريُّ، عنه» (العلل ١٥٦٣).

وقد ضَعَّفَ أحمدُ كما في (علل الدارقطني ١٥٦٣)، و(شرح علل الترمذي ٢/ ٨٨٩)، **ومسلمٌ** في (التمييز صـ ٢٠٩)، **والدارقطنيُّ** في (العلل ١٥٦٣)؛ أحاديثَ أبي هريرة في المسحِ على الخُفَّينِ.

تنبيه:

تَصَحَّفَ إسنادُ الحديثِ في الطبعة الهندية، وطبعة الرشد لـ (مصنف ابن أبي شيبة)، فجاءَ هكذا: «عن جريرٍ **عن** أيوبَ» بدلًا من: «جريرِ **بنِ** أيوبَ»، فَظَنَّهُ الشيخُ الألبانيُّ رَحِمَهُ اللهُ أنه جريرُ بنُ حازمٍ، عن أيوبَ، **ولهذا صَحَّحَهُ** في (الصحيحة ١٢٠١).



[٢٤٨٧ط] حديثُ بِلَالٍ:

عَنِ الحَكَمِ بنِ مِينَا، قَالَ: إِنِّي لأَتَوضَّأُ عَلَى بَابِ المَسْجِدِ بِدِمَشْقَ مَعَ بِلَالِ بنِ[1] أَبِي بَكْرٍ، وَمَعَ أَبِي جَنْدَلِ بنِ سُهَيْلٍ، إِذْ ذَكَرْنَا المَسْحَ عَلَى الخُفَّيْنِ، فَقَالَ بِلَالٌ: «**سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُرَخِّصُ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وهذا إسنادُهُ ضعيفٌ**، والمسحُ على الخُفَّينِ ثابتٌ عن بِلالٍ دون ذكر التوقيتِ، كما تقدَّم عند مسلمٍ وغيرِهِ، وأما التوقيتُ فثابتٌ من حديثِ عليٍّ.

التخريج:

﴿فقط (أطراف ١٣٧٦) / كر (١٥/ ٦٧) "واللفظ له"﴾.

السند:

أخرجه الدارقطنيُّ في (الأفراد) - كما في (الأطراف)، ومن طريقِهِ: ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق) - قال: نا يحيى بن محمد بن صاعد، نا سليمان بن سيف الحراني، نا سعيد بن بزيع الحراني، عن محمد بن إسحاق، عن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن شبيث[2]

---

(١) كذا وقع في الرواية، ولكن قال ابن عساكر عقبه: «الصوابُ: بلال مولى أبي بكر» (تاريخ دمشق).

(٢) كذا في (أطراف الأفراد) لابن القيسراني، وتصحف في مطبوع (تاريخ دمشق) إلى: شبيب، **والصواب**: (شُبيث) بضم المعجمة وآخره مثلثة، كذا ضبطه عبد الغني بن سعيد كما في (الثقات لقطلوبغا ٥/ ٢١١)، وانظر (الإكمال لابن ماكولا ٥/ ٣٢)، و(المؤتلف للدارقطني ٣/ ١٣٦٠)، وقال ابن أبي حاتم: «شبيب، ويقال: =

ابن الحكم بن مينا، عن أبيه، قال: إِنِّي لأَتَوضَّأُ عَلَى بَابِ المَسْجِدِ... فذكره.

قال الدارقطنيُّ عقبه: «تَفَرَّدَ بِهِ محمدُ بنُ إسحاقَ، عن الحسنِ بنِ زيدِ بنِ الحسنِ، عن شبيث بن الحكم، عن أبيه، ولا أَعْلَمُ رواه غير سعيد بن بزيغ» (أطراف الأفراد).

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأُولى: عنعنةُ ابنِ إسحاقَ؛ فإنه مدلسٌ وقد عنعنَ.

الثانية: الحسنُ بنُ زيدِ بنِ الحسنِ، وَثَّقَهُ ابنُ سعدٍ، والعجليُّ، وابنُ حِبَّانَ، وضَعَّفَهُ ابنُ مَعِينٍ،

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «أحاديثُهُ معضلةٌ، وأحاديثُهُ عن أبيه أَنْكَرُ مما روى عن عكرمةَ»، انظر (ميزان الاعتدال ١/ ٤٩٢)، و(تهذيب التهذيب ٢/ ٢٧٩)، وعلى قولِ ابنِ مَعِينٍ اقتصرَ الذهبيُّ في (الكاشف ١٠٣٠)، و(ديوان الضعفاء ٩٠٦) فقال: «ضَعَّفَهُ ابنُ مَعِينٍ»، وقال ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ يهمُ» (التقريب ١٢٤٢).

الثالثةُ: شُبَيثُ بنُ الحَكمِ، ترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٤/ ٢٦٨)، وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٤/ ٣٩٠)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٦/ ٤٤٣) على قاعدته في توثيقِ

= شبث، ويقال: شبيث» (الجرح والتعديل ٣/ ١٢٨) وذكره على الصواب: (شُبيث) في ترجمته (٤/ ٣٩٠).

المجاهيلِ.

وقد ثبتَ التوقيتُ في المسحِ على الخُفَّينِ من حديثِ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ وغيرِهِ.

وقد صَحَّ عن بلالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المسحُ على الخُفَّينِ دون ذكرِ التوقيتِ، أخرجه مسلمٌ وغيرُهُ، وقد سبقَ.



[٢٤٨٨ط] حديثُ المُغِيرَةِ:

عَنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَهَبَ لِحَاجَتِهِ، ثُمَّ أَشَارَ إِلَيَّ، فَذَهَبْتُ، فَأَتَيْتُهُ بِماءٍ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ لَيْسَ لَهَا يَدَانِ، فَالقَاهَا عَلَى عَاتِقِهِ، قَالَ: «**صُبَّ عَلَيَّ**»، فَصَبَبْتُ عَلَيْهِ، **فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ**؛ فَكَانَتْ سُنَّةً: لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ.

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ عدا ذكر التوقيت في آخرِهِ فمنكرٌ من هذا الوجهِ**، وأشارَ الطبرانيُّ إلى نكارتِهِ، وإنما يَصحُّ التوقيتُ من حديثِ عليٍّ، وقد تَقَدَّمَ.

التخريج:

﴿طب (٢٠/ ٣٧٤/ ٨٧٣، ٨٧٤) / طس ٨٥٢٤ "واللفظ له" / طح (١/ ٨٣) / فقط (أطراف ٤٣٧٦)﴾.

السند:

أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير ٨٧٣) قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن شعيب الرحابيُّ، ثنا يحيى بن حكيم المقوم، ثنا مكي بن إبراهيم، ثنا داود ابن يزيد الأودي، عن عامرٍ الشعبيِّ، عن عروةَ بنِ المغيرةِ بنِ شعبةَ، سَمِعَ أَبَاهُ يقولُ: ... فَذَكَرَهُ.

ورواه الطبرانيُّ في (الأوسط)، والطحاويُّ من طريقِ مكيِّ بنِ ابراهيمَ ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ داودُ بنُ يزيدَ الأَوديُّ، ضعيفٌ كما في (التقريب

١٨١٨).

وزيادةُ: «فَكَانَتْ سُنَّةً: لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ»: منكرةٌ من حديثِ المغيرةِ، فقد رواه الشيخان في (صحيحيهما) من حديثِ الشعبيِّ وغيرِهِ، عن عروةَ بنِ المغيرةِ، عن أبيهِ، بدون ذكر التوقيت.

وأشارَ إلى نكارةِ هذه الزيادةِ الطبرانيُّ بقوله: «لا يروي هذا الحديث عن داودَ الأوديِّ إلا مَكيٌّ، ولا قال أحدٌ ممن روى هذا الحديث عنِ الشعبيِّ: «فَكَانَتْ سُنَّةً: لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ»؛ إلا داود» (المعجم الأوسط).

أما الهيثميُّ فتَسَاهَلَ فيه فقال: «رواه الطبرانيُّ في (الأوسط) - وفي (الصحيح) طرفٌ منه -، وفيه: داودُ بنُ يزيدَ الأوديُّ، وقد ضَعَّفُوهُ، إلا ابن عدي فقال: لم أرَ له حديثًا منكرًا جَاوزَ الحدَّ إذا روى عنه ثقةٌ، وإن كان ليسَ بالقويِّ في الحديثِ فإنه يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، ويُقبلُ إذا روى عنه ثقةٌ، وهذا روى عنه مكيُّ بنُ إبراهيمَ، وهو من رجالِ الصحيحِ، فهو مقبولٌ على ما قاله ابنُ عَدِيٍّ، واللهُ أعلمُ» (مجمع الزوائد ١٣٩٢).

ثم رواه الطبرانيُّ في (المعجم الكبير ٨٧٤)، عن محمد بن عبدان بن أحمد، ثنا محمد بن غالب، ثنا عبد الصمد بن النُّعْمَانِ، ثنا سليم مولى الشعبي، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ... مثله.

كذا قال، ولم يسقِ المتنَ، **وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عللٍ:**

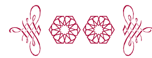
الأُولى: سليم مولى الشعبي ضعيفٌ، ضَعَّفَهُ ابنُ مَعِينٍ، والنسائيُّ، وغيرُهُما، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «ليسَ له شيءٌ منكرٌ، إنما عِيبَ عليه الأسانيد»،

يعني: لا يتقنها. (لسان الميزان ٣٦٦٨).

الثانيةُ: محمد بن عبدان شيخُ الطبرانيِّ هو: أبو بكر الأهوازيُّ، مجهولٌ. انظر: (تراجم شيوخ الطبراني ٩٢١).

الثالثةُ: ذِكرُ التوقيتِ وَهْمٌ فيه، فقد رواه ابنُ عَدِيٍّ من طُرُقٍ، عن سليمٍ ... به، في المسحِ على الخُفَّينِ ليسَ فيه هذه الزيادةُ، بل رواه ابنُ عَدِيٍّ من طريقِ محمد بن غالب وغيرِهِ، عن غسان بن الربيع، عن سليمٍ... به، ليس فيه الزيادةُ (الكامل ٣/ ٣١٦)،

فيبدو أن محمدَ بنَ عبدانَ هذا أخطأَ في سندِهِ حيثُ ذكرَ عبدُ الصمدِ بنُ النُّعْمَانِ، وأخطأَ في متنِهِ حيثُ ذَكَرَ الزيادةَ.



١- روايةُ: «آخِرِ غَزَاةٍ غَزَاهَا»:

وفي روايةٍ: عَنِ المُغِيرَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**آخِرُ غَزَاةٍ غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ** ﷺ **أَمَرَنَا أَنْ نَمْسَحَ عَلَى خِفَافِنَا، لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، مَا لَمْ يَخْلَعْ**».

۞ **الحكم: التوقيتُ في المسحِ صحيحٌ من حديثِ عليٍّ وغيرِهِ، دون زيادة: (مَا لَمْ يَخْلَعْ) فزيادةٌ منكرةٌ، وأنكرها:** البيهقيُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿طب (٢٠/ ٤١٨/ ١٠٠٥) "واللفظ له" / هق ١٣٩٠﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا الحسن بن علي النسوي، حدثنا إبراهيم بن مهدي المصيصي، حدثنا عمر بن رُدَيحٍ، عن عطاء بن أبي ميمونة، عن أبي بردة، عن المغيرة بن شعبة... به.

ورواه البيهقيُّ: من طريقِ عمرَ بنِ رُدَيحٍ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، عدا ابن رُدَيحٍ هذا فمختلفٌ فيه: قال ابنُ مَعِينٍ: «ليسَ به بأسٌ» (تاريخ ابن معين - رواية الدوري ٣٣٧٢)، وقال مَرَّةً: «صالحُ الحديثِ»، وقال العجليُّ: «ثقةٌ» (معرفة الثقات وغيرهم ١٣٤١)، وذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في (الثقات) وقال: «مستقيمُ الحديثِ».

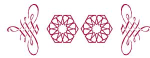
وضَعَّفَهُ أبو حاتمٍ، وذَكَرَ ابنُ عَدِيٍّ أنه ممن يخالفه الثقاتُ في بعضِ حديثِهِ. (لسان الميزان ٥٦٢٠).

وقد تَفَرَّدَ بإسنادِهِ ومتنِهِ - نعني قولَهُ: **(مَا لَمْ يَخْلَعْ)** - وحالُهُ لا يحتمل مثل هذا التفرد.

ولذا قال البيهقيُّ - عقبه -: «تَفَرَّدَ بِهِ عمرُ بنُ رُدَيحٍ وليسَ بالقويِّ».

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، وفيه: عمرُ بنُ رُدَيحٍ، ضَعَّفَهُ أبو حاتمٍ، وقال ابنُ مَعِينٍ: صالحُ الحديثِ» (مجمع الزوائد ١٣٩٥)[(١)].

وقال الألبانيُّ: «هذه الزيادةُ: **(مَا لَمْ يَخْلَعْ)** منكرةٌ لتفردِ هذا الضعيف بها، وعدم وجود الشاهد لها» (تمام النصح في أحكام المسح صـ ٨٨).



(١) سقط من: (مجمع الزوائد) ذكر «المغيرة بن شعبة» من الإسناد، فجاء الحديث عن أبي بردة بدلًا من المغيرة!.

٢- روايةُ: «فِي المَسْحِ على الخُفَّيْنِ»:

وفي روايةٍ: عَنْ غِفَارِ بنِ المُغِيرَةِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي المَسْحِ على الخُفَّينِ: «**لِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ**».

الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

[سط (صـ ٢٤٢)].

السند:

قال بحشل: ثنا الحسين بن المبارك، قال: ثنا عبد الله بن رجاء، عن عمر ابن أبي زائدة، عن ابن أبي السفر، عن الشعبي، عن (عقار)[1] بن المغيرة، عن أبيه... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: الحسينُ بنُ المباركِ أبو زيدٍ، لم نقفْ له على ترجمةٍ.

وقد أخطأَ في سندِهِ ومتنِهِ، حيثُ قال في سندِهِ: (عقار بن المغيرة)، وزادَ في متنِهِ ذكر التوقيت.

وقد رواه الطبرانيُّ في (المعجم الكبير ٢٠/ ٣٧٢/ ٨٦٨) **عن محمد بن زكريا الغلابي.**

وفي (الأوسط ٣٥٢٥) **عن حفص بن عمر.**

(١) في المطبوع: (عفار)، وهو: تصحيف، والتصويب من كتب التراجم.

وابنُ الأعرابيِّ في (معجمه ٢٤٠٠) **عن هشام بن علي.**

ثلاثتهم (واللفظ لهشام): عن عبد الله بن رجاء، نا عمر بن أبي زائدة، عن عبد الله بن أبي السفر، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ**».

بينما رواه مسلمٌ في (صحيحه ٢٧٤) قال: حدثني محمد بن حاتم، حدثنا إسحاق بن منصور، حدثنا عمر بن أبي زائدة، عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه: أَنَّهُ وَضَّأَ النَّبِيَّ ﷺ فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ، فَقَالَ لَهُ؟ فَقَالَ: «**إِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ**».

فسَقَطَ منه (عبدُ اللهِ بنُ أبي السَّفرِ)، بين عمرَ بنِ أبي زائدةَ، وبين الشعبيِّ.

قال النوويُّ: «قال الحافظُ أبو عليٍّ النيسابوريُّ: هكذا روي لنا عن مسلمٍ إسناد هذا الحديث عن عمر بن أبي زائدة من جميعِ الطرقِ، ليس بينه وبين الشعبيِّ أحدٌ، وذكر أبو مسعودٍ: أن مسلمَ بنَ الحجاجِ خَرَّجَهُ عنِ ابنِ حاتمٍ، عن إسحاقَ، عن عمرَ بنِ أبي زائدةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي السفرِ، عنِ الشعبيِّ، وهكذا قال أبو بكر الجورقيُّ في كتابه (الكبير).

وذكر البخاريُّ في (تاريخه): أن عمرَ بنَ أبي زائدةَ قد سَمِعَ منَ الشعبيِّ، وأنه كان يبعثُ ابنَ أبي السفرِ وزكريا إلى الشعبيِّ يسألانه. هذا آخر كلام أبي عليٍّ» (شرح مسلم للنووي ٣/ ١٧٠).



[٢٤٨٩ط] حديثُ جَرِيْرِ بنِ عَبْدِ اللهِ:

عَنْ جَرِيْرِ بنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، فَقَالَ: «**ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ**».

۞ **الحكم: التوقيتُ في المسحِ صَحَّ من حديثِ عليٍّ وغيرِه، أما من حديثِ جَريرٍ فليسَ بمحفوظٍ.**

التخريج:

﴿طب (٢/ ٣٣٦/ ٢٣٩٩) "واللفظ له"، (٢/ ٣٤٢/ ٢٤٣١) / طس ٤٣١٥، ٧٤٥٩ / مغلطاي (٢/ ٢٠٣)﴾.

التحقيق

رُوي هذا الحديثُ من طريقين:

الطريقُ الأولُ: عن أيوبَ بنِ جَريرٍ، عن أبيهِ:

أخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط ٧٤٥٩) قال: حدثنا محمد بن إبراهيم الوشاء، نا محمد بن عبد الله بن بزيع، ثنا فضيل بن سليمان، نا عبد الحميد ابن جعفر، قال: سمعت أيوب بن جرير بن عبد الله البجلي، يحدث عن أبيه جرير، قال: ... فذكره.

وقال عقبه: «لم يروِ هذا الحديث عن أيوب بن جرير إلا عبد الحميد بن جعفر».

ورواه الطبرانيُّ في (المعجم الكبير ٢٣٩٩)، من طريقِ أبي بكرٍ الحنفيِّ، ثنا عبد الحميد بن جعفر الأنصاريُّ، عن أيوب بن جرير، عن أبيه...[(١)] به.

(١) ولكن زيد فيه: (عن جده)، وذكر محققه أنها موجودة في جميع النسخ، وكذا =

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأُولى: أيوبُ بنُ جَريرٍ، ترجمَ له ابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٢/ ٢٤٣) ولم يذكرْ فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الأوسط والكبير)، وأيوب بن [جرير][1] لم أجدْ من ترجمه غير ابن أبي حاتم، ولم يجرح ولم يوثق» (مجمع الزوائد ١٣٩١).

العلةُ الثانيةُ: فضيلُ بنُ سليمانَ النميريُّ، الجمهورُ على تضعيفه. انظر: (تهذيب التهذيب ٨/ ٢٩١)، وقال ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ له خطأٌ كثيرٌ» (التقريب ٥٤٢٧).

الطريقُ الثاني: عن همامِ بنِ الحارثِ، عن جَريرٍ:

أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير ٢٤٣١)، و(الأوسط ٤٣١٥) قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حدثني عبد الله بن عمر بن أبان، ثنا عبيدة بن الأسود، ثنا القاسم بن الوليد، عن طلحة بن مصرف، عن إبراهيم (زاد في (الكبير): التيمي)، عن همام بن الحارث، عن جرير، به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، غير عبيدة بن الأسود فصدوقٌ ربما دَلَّسَ، كما في (التقريب ٤٤١٥).

= هي مثبتة في (جامع المسانيد لابن كثير ٢/ ١٣١). وهي خطأ على كلِّ حالٍ، تصحفت من قوله: (عن أبيه جرير) إلى (عن أبيه، عن جده). والله أعلم.

(١) في المطبوع: «خريم»، والصواب ما أثبتناه، وقد وجدناه على الصواب في نسخة خطية بجامعة الرياض (ج١/ ق ٣٦/ أ).

وشيخُهُ القاسمُ بنُ الوليدِ، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ، والعجليُّ، وابنُ سَعدٍ، وقال ابنُ حِبانَ: «يُخطئُ ويخالفُ» (تهذيب التهذيب ٨/ ٣٤٠)، وقال ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ يُغْرِبُ» (التقريب ٥٥٠٣).

وإبراهيمُ إنما هو النخعيُّ، وقوله في: (الكبير) «التيمي» إن لم يكن محرفًا من «النخعيِّ» فوهم؛ فالحديثُ حديثُ النخعيِّ، رواه الأعمشُ وغيرُهُ، عنه، عن همامٍ، عن جريرٍ في المسحِ، ليسَ فيه التوقيتُ، وقد سبقَ عندَ الشيخينِ وغيرِهِما، وليسَ فيهما ذِكْرُ التوقيتِ، وذَكَرَ الدارقطنيُّ في (العلل ٣٣٥٩): أن طلحةَ بنَ مُصرفٍ يرويه عن إبراهيمَ بنِ يزيدَ النخعيِّ، فلعلَّ القاسمَ وهم في سندِهِ ومتنِهِ، واللهُ أعلمُ.



[٢٤٩٠ط] حديثُ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ: «لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ».

۞ **الحكم:** صحيحُ المتنِ من حديثِ عليٍّ وغيرِه، وإسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ: ابنُ عَدِيٍّ، وابنُ دَقيقٍ، والهيثميُّ.

التخريج:

[بز ١٥٧٨ / عد (٥/ ٢٤٥) "واللفظ لهما"].

التحقيق

له طريقان عنِ ابنِ مسعودٍ:

الطريقُ الأولُ: عن علقمةَ عنه:

أخرجه البزارُ في (مسنده ١٥٧٨) قال: حدثنا إبراهيم بن يوسف الصيرفي، قال: نا يوسف بن عطية الكوفي أبو المنذر، قال: نا أبو حمزة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله... به.

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأُولى: يوسفُ بنُ عطيةَ: «متروكٌ» كما في (التقريب ٧٨٧٤).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ الهيثميُّ في (مجمع الزوائد ١٣٨٧).

الثانيةُ: أبو حمزةَ وهو ميمون الأعورُ: «ضعيفٌ» (التقريب ٧٠٥٧).

وبهاتين العلتين ضَعَّفَ الحديثَ ابنُ دَقيقِ العيدِ في (الإمام ٢/ ١٦٤).

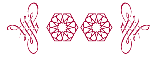
الطريقُ الثاني: عن همامِ بنِ الحارثِ عنه:

رواه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٥/ ٢٤٥) قال: حدثنا أبو عروبة، حدثنا هاشم بن القاسم، حدثنا عيسى بن يونس، عن سليمان بن يسير، عن همام ابن الحارث، عن ابن مسعود... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ سليمانَ بنِ يُسيرٍ، وقيل: ابن أسير، وقيل: ابن قسيم، وهو «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٢٦٢٠).

وذَكَرَ الحديثَ ابنُ عَدِيٍّ في مناكيرِهِ، وخَتَمَ ترجمتَهُ بقوله: «وهو إلى الضعفِ أقربُ منه إلى الصدقِ» (الكامل ٥/ ٢٤٦).

قلنا: وقد صَحَّ ذِكْرُ التوقيتِ عنِ ابنِ مَسعودٍ موقوفًا، كما في (مصنف ابن أبي شيبة ١٩٠٢، ١٩٠٣)، و(مصنف عبد الرزاق ٨٠١)، وانظر (علل الدارقطني ٧٦٨).



١- روايةُ: «كُنَّا نَمْسَحُ»:

وفي روايةٍ: عَنْ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**كُنَّا نَمْسَحُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ** ﷺ **(عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ)، عَلَى الخُفَّينِ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** العقيليُّ، وابنُ عَدِيٍّ، والزيلعيُّ، والهيثميُّ.

التخريج:

﴿بز ١٥٩٢ "واللفظ له" / عق (٢/ ١٦٨) / عد (٥/ ٢٤٥) / فقط (أطراف ٣٨١٥) / ميمي ٤٩٠ "والرواية له ولغيره" / تمام ٨٧٨ / ضح (٢/ ١٢٣ - ١٢٤) / متشابه (١/ ٣١٤، ٢/ ٧٥٩)﴾.

التحقيق

لهذه الروايةِ طريقانِ عنِ ابنِ مَسعودٍ:

الطريقُ الأولُ: عن علقمةَ عنه:

أخرجه البزارُ في (مسنده) قال: حدثنا يوسف بن موسى، قال: نا عبد الرحمن بن هانئ أبو نُعَيمٍ، قال: نا سليمان بن يسير، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، به.

ورواه ابنُ عَدِيٍّ، والعقيليُّ، وتمامٌ في (الفوائد)، والخطيبُ في (الموضح)، و(تلخيص المتشابه ١/ ٣١٤، ٢/ ٧٥٩): من طريقِ عبدِ الرحمنِ بنِ هانئٍ ... به.

قال الدارقطنيُّ في (الأفراد): «تَفَرَّدَ بِهِ سليمانُ بنُ أُسَيرٍ، عن إبراهيمَ

النخعيِّ، عن علقمةَ» (أطراف ٣٨١٥).

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه علتان:

الأُولى: سليمانُ بنُ يُسيرٍ، وقيل: ابنُ أُسَيرٍ، وقيل: ابنُ قُسَيمٍ، وهو «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٢٦٢٠).

وذَكَرَهُ العقيليُّ في (الضعفاء)، ونقلَ تضعيفه عن عددٍ مِنَ النُّقَّادِ، ثم أسندَ له هذا الحديثَ، **وقال:** «[وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْه]، وفي التوقيتِ أحاديث (صالحة الأسانيد)(١) عن خزيمةَ بنِ ثَابتٍ الأنصاريِّ وغيرِهِ» (الضعفاء ٢/ ١٦٨).

وكذا ذَكَرَهُ ابنُ عَدِيٍّ في مناكيرِهِ، وخَتَمَ تَرْجَمَتَهُ بقوله: «وهو إلى الضَعْفِ أقربُ منه إلى الصدقِ» (الكامل ٥/ ٢٤٦).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ: الزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ١٧١)، والهيثميُّ في (المجمع ١٣٨٨)(٢).

الثانيةُ: عبدُ الرحمن بنُ هانئٍ، وهو: أبو نُعَيمٍ النخعيُّ؛ وَاهٍ، كما تَقَدَّمَ بيانُهُ في بابِ «ما رُوِيَ في تسريحِ اللحيةِ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).

وقد خُولِفَ فيه: فقد رواه عيسى بنُ يُونسَ، عن سليمانَ بنِ يُسيرٍ، عن همامِ ابنِ الحارثِ، عنِ ابنِ مَسعودٍ، بلفظِ: عنِ النبيِّ ﷺ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ...**».

---

(١) كذا في طبعة التأصيل، وفي (طبعة العلمية ٢/ ١٤٥): «ثابتة».

(٢) جاء في المطبوع من (مجمع الزوائد): «سليمان بن بشير» بدلا من: «سليمان بن يسير»، وهو: تصحيف، وقد وجدناه على الصواب في نسخة خطية بجامعة الرياض (ج١/ ق ٣٦/ أ).

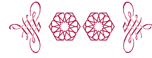
الطريقُ الثاني: عن أَبِي الأحوصِ عنه:

رواه ابنُ أَخي مِيمي في (فوائده ٤٩٠)، قال: حدثنا جعفر بن عامر، قال: حدثنا أبو نُعَيمٍ النخعيُّ، قال: أخبرناه أبو مالك النخعي، عن أبي فروة الجهني، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود، قال: «كُنَّا نَمْسَحُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ في الحَضَرِ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وَفِي السَّفَرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهَا».

وكذا رواه الخطيبُ في (تلخيص المتشابه ٢/ ٧٥٩)، وفي (موضح أوهام الجمع)، من طريقِ أحمد بن ملاعب بن حيان، نا عبد الرحمن بن هانئ، قال: أنا (أبو مالك)[1]، عن أبي فروة الهمداني، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، به.

وقال الدارقطنيُّ في (الأفراد): «تَفَرَّدَ بِهِ أبو مالكٍ النخعيُّ، عن أبي فروةَ عُرْوَةَ بنِ الحارثِ، عن أبي الأحوصِ» (الأطراف ٣٨١٥).

وأبو مالكٍ النخعيُّ هذا، اسمه عبدُ الملكِ بنُ الحسينِ: «متروكٌ» كما في (التقريب ٨٣٣٧).



(١) في مطبوع (الموضح): «أخبرنا مالك»، وسقطت الكنية، والصواب إثباتها، كما في (التلخيص) وبقية مصادر التخريج. ولم يتنبه لذلك محقق (الرواة عن مالك/ اختصار الرشيد صـ ٣٠١)، فاستدرك عبد الرحمن بن هانئ في الرواة عن مالك، وذكر هذه الرواية من (الموضح)!!.

٢- روايةُ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْمُرُنَا وَنَحْنُ مَعَهُ»:

وفي روايةٍ قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا وَنَحْنُ مَعَهُ، أَنْ لَا نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ، وَلَكِنْ مِنْ غَائِطٍ، وَبَولٍ، وَنَومٍ**».

۞ **الحكم:** صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

[طس ٣٨٦٩].

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا علي بن سعيد الرازي، قال: حدثنا عبيد الله بن هارون الفريابي، قال: حدثنا أيوب بن سويد، قال: حدثنا سفيان الثوري، عن منصور، عن خيثمة، عن أبي عبيدة بن عبد الله، قال: كان عبد الله بن مسعود يقول:... فذكره.

وقال عقبه: «لم يروِ هذا الحديث عن سفيانَ إلَّا أيوب بن سويد، تَفَرَّدَ بِهِ عبيدُ اللهِ بنُ هارونَ الفريابيُّ».

قلنا: عبيدُ اللهِ هو ابنُ محمدِ بنِ هارونَ الفريابيُّ، ترجمَ له ابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٥/ ٣٣٥) وقال: «سَمِعَ منه أَبي ببيتِ المقدسِ»، وذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٨/ ٤٠٦) وقال: «مستقيمُ الحديثِ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: أيوبُ بنُ سُويدٍ، وهو ضعيفٌ، ضَعَّفَهُ ابنُ المباركِ، وأحمدُ، وابنُ مَعِينٍ، والبخاريُّ، والنسائيُّ، وأبو داودَ، وغيرُهُم، ولَيَّنَهُ أبو حاتمٍ (تهذيب التهذيب ١/ ٤٠٥)، وتسَاهلَ فيه ابنُ حَجَرٍ فقال: «صدوقٌ

يُخطئُ» (التقريب ٦١٥).

قال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الأوسط)، وفيه: أيوبُ بنُ سُويدٍ، وهو ضعيفٌ، ولكن ذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات) وقال: رَدِيءُ الحفظِ يُخطئُ» (المجمع ١٣٨٩).

قلنا: وأبو عبيدةَ بنُ عبدِ اللهِ لم يسمعْ من أبيه، انظر (جامع التحصيل ٣٢٤)، وذَكَرَ الدارقطنيُّ أن أبا عبيدةَ قد أَخَذَ هذا الحديثَ من عمرِو بنِ الحارثِ، عنِ ابنِ مَسعودٍ قوله. (العلل ٢/ ٣٥١).

ولكن المتن ثبتَ من حديثِ صفوانَ بنِ عَسَّالٍ عندَ الترمذيِّ بسندٍ حسنٍ، وسيأتي قريبًا.



[٢٤٩١ط] حديثُ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ:

عَنْ عَبْدِ اللهِ بنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**المَسْحُ عَلَى الخُفَّينِ: لِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ من حديثِ عليٍّ وغيرِه، وإسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ.

التخريج:

﴿طب (١٢/ ٤٣/ ١٢٤٢٣)﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا محمد بن الفضل السقطي، ثنا إسحاق بن كعب، ثنا محمد بن جابر، عن مسلم الملائي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: مسلمٌ، هو ابنُ كيسانَ الملائيُّ الأَعْوَرُ: «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٦٦٤١).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ الهيثميُّ في (مجمع الزوائد ١٣٩٦).

الثانيةُ: محمدُ بنُ جَابرٍ، هو الحنفيُّ سيئُ الحفظِ، كما قال الذهبيُّ في (الكاشف ٤٧٦٢).

وصَحَّ المتنُ من حديثِ عليٍّ كما سبقَ، **أما عنِ ابنِ عباسٍ فالمحفوظُ عنه الموقوفُ،** كذا رواه ابنُ أَبي شيبةَ في (مصنفه ١٩٢٣) قال: حدثنا ابن علية،

عن ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن موسى بن سلمة الهذلي، عن ابن عباس، قَالَ: «**يَمْسَحُ المُسَافِرُ عَلَى الخُفَّينِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

ورواه الحارثُ بنُ أبي أُسامةَ في (مسنده) - كما في (المطالب ٩٨) -، والبيهقيُّ في (السنن ١٣٠٣)، من طريقِ سليمانَ بنِ حربٍ، حدثنا شعبةُ، عن قتادةَ، قال: سمعتُ موسى بنَ سلمةَ، قال: سَأَلتُ ابنَ عَبَّاسٍ، عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ . . . فَذَكَرَهُ.

قال البيهقيُّ: «هذا إسنادٌ صحيحٌ»، وهو كما قال.



[٢٤٩٢ط] حديثُ يَسَارٍ أبِي مُسْلِمٍ:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بنِ مُسْلِمِ بنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ** [وَنَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ، عَنِ الصَّرْفِ]».

۞ الحكم: **صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** العقيليُّ، والذهبيُّ.

التخريج:

﴿عق (٤/ ١٨٣) / معر ١١٢٥ / قا (٣/ ٢٣٦) / حل (٢/ ٢٩٨) "واللفظ له" / صحا ٦٦٥٥، ٦٦٥٦ "والزيادة له" / كر (٥٨/ ١٢٤ - ١٢٥) / سمعانش (١/ ١٨٧ - ١٨٨)﴾.

السند:

قال العقيليُّ: حدثنا إبراهيم بن محمد، قال: حدثنا قرة بن حبيب، قال: حدثنا الهيثم بن قيس العيشي، قال: حدثنا عبد الله بن مسلم بن يسار، عن أبيه، عن جده... به.

وأخرجه ابنُ الأعرابيِّ في (معجمه)، **عن إبراهيم بن فهد،**

وابنُ قَانعٍ في (معجمه)، **عن محمد بن محمد بن حيان التمار،**

وأبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة ٦٦٥٥)، **من طريق إسماعيل بن عبد الله،**

ثلاثتُهُم: عن قرَّةَ بنِ حبيبٍ عنِ الهيثمِ... به، دون الزيادة.

وتُوبعَ عليه قُرَّةُ:

فرواه أبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة ٦٦٥٦)، من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث، عن الهيثم... مثله، بالزيادةِ.

ومداره عند الجميع على: الهيثم بن قيس... به[(١)].

وقال أبو نُعَيم في (الحلية): «غريبٌ من حديثِ مسلمٍ، ومن حديث أبيه، وابنه، تَفَرَّدَ برفعِهِ الهيثمُ بنُ قَيسٍ، وهو بصريٌّ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

العلةُ الأُولى: الاختلافُ في صحبةِ يسارٍ والدِ مسلمٍ، وهو يَسَارُ بنُ سُويدٍ الجهنيُّ، قال ابنُ حَجَرٍ: «ذَكَرَهُ ابنُ السَّكنِ وغيرُهُ في الصحابةِ... وقال موسى بنُ هارونَ الحَمَّالُ الحافظُ: سُئِلَ قرةُ بنُ حَبيبٍ: هَلْ رَأى يَسارُ النبيَّ ﷺ؟ قال: اختلفوا» (الإصابة ١١/ ٤٣٨).

وقد ذَكَرَهُ في الصحابةِ أبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة ٥/ ٢٨٠٨)، وابنُ عبدِ البرِّ في (الاستيعاب ٤/ ١٥٨٢)، وابنُ الأثيرِ في (أسد الغابة ٥/ ٤٨٠).

وجَزَمَ أبو حَاتمٍ بعدمِ صُحْبَتِهِ، فقال: «ليسَ ليسارٍ صحبةٌ» (العلل ١/ ٤٨٠)، و(المراسيل ص ٢٤٨)؛ ولذا ذكره مغلطاي في (الإنابة إلى معرفةِ المختلفِ فيهم منَ الصحابةِ ٢/ ٢٥٦).

العلةُ الثانيةُ: الهيثمُ بنُ قَيسٍ العيشيُّ، قال أبو حاتمٍ: «شيخٌ» (الجرح والتعديل ٩/ ٨٢)، وذَكَرَهُ العقيليُّ في (الضعفاء ٤/ ١٨٣)، وقال: «ولا يَصِحُّ حديثُهُ من هذا الطريقِ، وأما المتنُ فثابتٌ من غيرِ هذا الوجهِ». ثُمَّ

---

(١) إلا أنه وقع عند ابن قانع: «عبد الله بن مسلم، عن يسار»، **والصواب:** «ابن يسار»، كما في بقية المصادر، ولعلَّ لذلك قال ابنُ قانعٍ عقبه: «ولا أعرف وجه هذا الحديث»، والله أعلم.

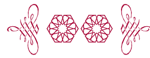
سَاقَ هذا الحديثَ.

وتبعه الذهبيُّ فذكره في (الميزان ٤/ ٣٢٥)، وقال: «حَدَّثَ عنه قرةُ بنُ حبيبٍ في المسحِ. لم يَصحَّ حديثُهُ». وقال في (ديوان الضعفاء ٤٥١٤): «حديثُهُ منكرٌ».

العلةُ الثالثةُ: المخالفةُ، فقد روى الخطيبُ في (المتفق والمفترق ٣/ ١٩١٠ - ١٩١١) حديثَ يَسارٍ في الصرفِ، ونقلَ عن موسى بنِ هارونَ الحافظِ أنه قال: «في إسنادِ هذا الحديثِ عندنا وهم - والله أعلم -، ولعلَّ الوهمَ منَ الهيثمِ بنِ قَيسٍ، وإنما رواه مسلمُ بنُ يَسارٍ، عن أبي الأشعثِ، عن عبادةَ بنِ الصَّامتِ، عنِ النبيِّ ﷺ».

قال الخطيبُ: «وهذا القولُ صحيحٌ».

وقال ابنُ حَجَرٍ: «وكذا رواه سلمةُ بنُ علقمةَ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، عن مسلمِ بنِ يَسَارٍ» (الإصابة ١١/ ٤٣٨).



١- روايةُ: «الخُفَّين والعِمَامَةِ»:

وفي رِوايةٍ عَنْهُ: عَنِ النَّبيِّ ﷺ «**أَنَّهُ رَخَّصَ للمُسَافِرِ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ والعِمَامَةِ، للمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَلِلمُسَافِرِ ثَلَاثةُ أيَّامٍ، وَأَنَّهُ نَهَى عَنِ الصَّرْفِ**».

۞ **الحكم: منكرٌ بذكرِ (العِمَامَةِ)، واستنكره:** أبو حاتمٍ.

والتوقيتُ في المسحِ على الخُفَّينِ ثابتٌ من حديثِ عليٍّ كما تقدَّمَ.

التخريج:

〖علحا ٥٥〗.

السند:

قال ابنُ أبي حاتمٍ في (العلل): «سألْتُ أبي عن حديثٍ رواه عبدُ الصمدِ ابنُ عبدِ الوارثِ، عنِ الهيثمِ بنِ قَيسٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ مُسلمِ بنِ يَسارٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ» وذَكَرَ الحديثَ.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، كسابقه. ثم إنَّ ذِكرَ (العِمَامَةِ) غيرُ محفوظٍ فيه مع ضَعْفِهِ.

ولذا قال أبو حَاتمٍ: «هذانِ الحديثانِ مُنْكَرَانِ، حدَّثنا بهما قرةُ بنُ حَبيبٍ ولم يذكرْ فيه (العِمَامَةَ)، وليسَ ليَسَارٍ صحبةٌ» (العلل ٥٥).

وانظر الروايةَ السابقة.



[٢٤٩٣ط] حديثُ أَبِي أُمَامَةَ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّيْنِ وَالعِمَامَةِ ثَلَاثًا فِي السَّفَرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً فِي الحَضَرِ**».

۞ **الحكم: منكرٌ بذكرِ (العِمَامَةِ)، وضَعَّفَهُ:** أحمدُ، والعقيليُّ، والهيثميُّ.

والتوقيتُ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ ثابتٌ من حديثِ عليٍّ وغيرِهِ، كما تقدَّمَ أول الباب.

التخريج:

﴿طب (٨/ ١٢٢/ ٧٥٥٨) / عق (٤/ ١٦) "مختصرًا" / حرب (طهارة ٢٦٠) / سؤالات أحمد رواية مهنا (إمام ١/ ٥٦٣، مغلطاي ٢/ ٢٩٩)﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا أبو مسلم الكشي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، قالا: ثنا محمد بن أبي بكر المقدمي، ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، ثنا مروان أبو سلمة، ثنا شهر بن حوشب، عن أبي أمامة... به.

ورواه العقيليُّ في (الضعفاء)، قال: حدثنا إبراهيم بن هاشم، قال: حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي ... به، فذكره «مختصرًا» لم يذكرْ فيه التوقيتَ.

ورواه مهنا في (سؤالاته للإمام أحمد)، عن يحيى بن أبي سمينة، عن عبد الصمد... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، مروانُ أبو سلمةَ، قال البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ»

(التاريخ الكبير ٧/ ٣٧٣)، وقال أبو حاتمٍ: «مجهولٌ، مُنكرُ الحديثِ» (الجرح والتعديل ٨/ ٢٧٤).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «ومروانُ هذا قريبًا من مروان بن نهيك، وليس بالمعروفِ» (الكامل ٦/ ٣٨٥)، وقد نقلَ ابنُ عَدِيٍّ في ترجمة: (مروان بن نهيك)، عنِ ابنِ مَعِينٍ وقد سُئِلَ عنه فقال: «لا أَعرفه» (الكامل ٦/ ٣٨٥)، وانظر (لسان الميزان ٧٦٦٢).

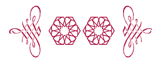
ولذا ضَعَّفَ هذا الحديثَ جماعةٌ مِن أهلِ العلمِ:

فقال أحمدُ: «ليسَ بصحيحٍ» (الإمام لابن دقيق العيد ١/ ٥٦٣).

وقال العقيليُّ - عقب ذكره في ترجمة مروان -: «الروايةُ في مسحِ العمامةِ فيها لينٌ» (الضعفاء ٤/ ٢٠٣).

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، وفيه مروانُ أبو سلمةَ، قال الذهبيُّ: مجهولٌ» (مجمع الزوائد ١٣٩٧).

بينما أشارَ ابنُ قدامةَ إلى إعلالِهِ بشَهْرِ بنِ حَوشَبٍ، فقال: «رواه الخَلَّالُ بإسنادِهِ، إلا أنه من روايةِ شَهْرِ بنِ حَوشَبٍ» (المغني ١/ ٣٨٣).



١- روايةُ: «فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ»:

وفي رِوايةٍ: عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ المُوقَيْنِ فِي رِجْلِهِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ ثَلَاثًا**».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ: البوصيريُّ.

التخريج:

[طي ١٢٣٤].

السند:

قال الطيالسيُّ: حدثنا أبو داود، قال: حدثنا جعفر بن الزبير، عن القاسم، عن أبي أمامة ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، جعفرُ بنُ الزبيرِ هو الحنفيُّ؛ قال الحافظُ: «متروكُ الحديثِ، وكان صالحًا في نفسِهِ» (التقريب ٩٣٩).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ البوصيريُّ في (إتحاف الخيرة ٦٨٨).



[٢٤٩٤ط] حديثُ البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ:

عَنِ البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ**».

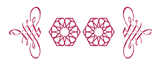
۞ الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

[طب (٢/ ٢٥/ ١١٧٤) / طس ٥٧٨٨ / مغلطاي (٢/ ٢٦٤)].

التحقيق

انظره تحت الرواية الآتية:



١- روايةُ: «أَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَيْهِمَا»:

وفي رِوايةٍ: أَنَّ البَرَاءَ سُئِلَ عَنِ الخُفَّيْنِ؟ فَقَالَ: «**أَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَيْهِمَا لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**»، يَعْنِي: النَّبِيَّ ﷺ.

۞ الحكم: التوقيتُ في المسحِ صَحَّ عن غيرِ واحدٍ منَ الصحابةِ كما سبقَ، وحديثُ البراءِ هذا إسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

[عد (٤/ ٩٠) / مخلص ١٠٦١ / مقط (٣/ ١٤٤٢) "مختصرًا"].

السند:

أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير والأوسط) - ومن طريقه: مغلطاي في (شرح

ابن ماجه) - قال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا موسى بن الحسين السلولي، ثنا الصبي بن الأشعث، عن أبي إسحاق، عن البراء. . . به.

ورواه ابنُ عَدِيٍّ في (كامله)، والمخلص في (المخلصيات)، قالا: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، حدثني أحمد بن إبراهيم أبو علي الموصلي، حدثنا الصبي بن الأشعث، عن أبي إسحاق، أَنَّ البَرَاءَ سُئِلَ عَنِ الخُفَّينِ. . . به.

ومداره عندهم على: الصُّبَيِّ بنِ الأَشْعَثِ. . . به.

قال الطبرانيُّ: «لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاقَ إلا الصُّبَيُّ بنُ الأَشْعَثِ، تَفَرَّدَ بِهِ موسى بنُ الحسينِ» (الأوسط ٥٧٨٨).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «وهذا عن أبي إسحاقَ، عنِ البراءِ لا أعرفه، إلا من حديثِ الصُّبَيِّ عنه» (الكامل ٤/ ٩٠).

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، الصُّبِيُّ بنُ الأَشْعَثِ، قال أبو حاتم: «شيخٌ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ» (الجرح والتعديل ٤/ ٤٥٤)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٦/ ٤٧٧).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «لم أعرفْ للمتقدمينَ كلامًا فيه فأذكره، إلا أني ذكرتُ ما أَنْكَرتُ في بعضِ رواياتِهِ ما لا يُتابعُ عليه» (الكامل ٤/ ٩٠). وذكرَ هذا الحديثَ من مناكيرِهِ.

وقال الذهبيُّ: «له مناكير ولم يترك» (المغني ٢٨٦٤)، وقال في (الميزان ٢/ ٣٠٨): «له مناكير، وفيه ضعفٌ يحتمل».

وقال الهيثميُّ: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير والأوسط)، وفيه الصبي[١] بن الأشعث، له مناكيرُ» (مجمع الزوائد ١٣٩٣)، وقال في موضع آخر (١٣٩٩): «وهو ضعيفٌ».

وقد رواه بعضُهم عنه موقوفًا:

فقد قال الدارقطنيُّ في (المؤتلف والمختلف ٣/ ١٤٤٢) عقب الرواية المرفوعة: وحدثنا أحمد بن محمد بن المغلس، حدثنا أبو همام، حدثنا الصبي بن الأشعث، عن أبي إسحاق، عن البراء بهذا موقوفًا.

قلنا: وقد صَحَّ التوقيتُ في المسحِ من حديثِ عليٍّ وغيرِهِ، كما تقدَّم.



(١) في المطبوع: (الضبي) بالضاد المعجمة، والصواب بالصاد المهملة، كما عند الطبراني وغيره.

[٢٤٩٥ط] حديثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ:

عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ قَالَ: «**ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

❁ **الحكم:** **صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ، وقد صَحَّ التوقيتُ عن غيرِ واحدٍ من الصحابة كما سبقَ.**

التخريج:

﴿طس ١٨٥٨، ٧٦٧٩ "واللفظ له" / ضيا (٤/ ١٤٤/ ٢٥٧٧) / معص (صـ ٣٥٧) / عق (٤/ ١٨٣)، (٢/ ١٨٨) / كر (٥/ ٥٧) / مخلص ٣٤٥ / مغلطاي (٢/ ٢٦٥)﴾.

السند:

رُوِيَ من طُرُقٍ عن أنسٍ:

الطريقُ الأولُ - وهو أَمْثَلُهَا -:

أخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط ١٨٥٨) - ومن طريقه: الضياءُ المقدسيُّ في (المختارة) -، قال: حدثنا أحمد - يعني: ابنَ أبي عوف المعدل - قال: نا إسماعيل بن عيسى الواسطي سمعان، قال: نا إسحاق بن يوسف الأزرق، قال: نا القاسم بن عثمان أبو العلاء البصري، عن أنس بن مالك ... به.

ورواه المخلص: عن يحيى بن صاعد، عن الحسن بن خلف البزاز، عن إسحاق الأزرق... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، عِلَّتُهُ القاسمُ بنُ عثمانَ؛ قال البخاريُّ: «له أحاديث لا

يُتَابعُ عليها»، وقال العقيليُّ: «لا يُتَابَعُ على حديثِهِ، حَدَّثَ عنه إسحاقُ الأزرقُ أحاديثَ لا يُتابعُ منها على شيءٍ» (الضعفاء ٣/ ٤٨٠)، وقال الدارقطنيُّ: «ليس بقويٍّ»، انظر: (لسان الميزان ٦١٢٠)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات ٥/ ٣٠٧)، وقال: «ربما أخطأَ».

وبه أعلَّهُ الهيثميُّ فقال: «رواه الطبرانيُّ في (الأوسط)، وفيه: القاسمُ بنُ عثمانَ البصريُّ، قال البخاريُّ: له أحاديث لا يُتابعُ عليها» (مجمع الزوائد ١٣٩٤).

الطريقُ الثاني:

أخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط ٧٦٧٩)، قال: حدثنا محمد بن موسى الإصطخري، نا أبو أسامة عبد الله بن أسامة، ثنا عبيد بن عبد الرحمن البزار، نا عيسى بن طهمان، عن أنس بن مالك... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه عبيدُ بنُ عبدِ الرحمنِ، قال عنه أبو حاتم: «لا أعرفه، والحديثُ الذي رواه كذبٌ» (الجرح والتعديل ٥/ ٤١٠).

وقال الذهبيُّ: «فيه جهالةٌ، روى عنه أبو أسامةَ الكلبيُّ خبرًا موضوعًا» (ميزان الاعتدال ٣/ ٢٠).

وشيخُ الطبرانيِّ محمدُ بنُ موسى الإصطخريُّ، ضَعَّفَهُ الدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، وقال ابنُ حَجَرٍ: «شيخٌ مجهولٌ روى عن شعيبِ بنِ عمرانَ العسكريِّ خبرًا موضوعًا»، وانظر: (تراجم شيوخ الطبراني ١٠١٨).

الطريقُ الثالثُ:

رواه ابنُ جُميعٍ الصيداويُّ في (معجمه)، - ومن طريقه: مغلطاي في (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٦٤) - من طريقِ العباسِ بنِ أَبي طالبٍ، حدثنا حفصُ

ابنُ عمرَ العدنيُّ، حدثنا مالكُ بنُ أَنسٍ، عنِ الزهريِّ، عن أنسٍ. . . به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: حفصُ بنُ عمرَ العدنيُّ، وهو: «ضعيفٌ» كما في (التقريب ١٤٢٠).

الطريقُ الرابعُ:

رواه ابنُ عساكر في (تاريخه ٥/ ٥٧)، ومغلطاي في (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٢٦) من طريقِ الهيثمِ بنِ خَارجةَ، نا سعيدُ بنُ ميسرةَ البكريُّ، عن أنسٍ، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، سعيدُ بنُ مَيسرةَ، قال فيه البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ»، وقال أبو حاتم: «ليس يُعجبني حديثه، هو منكرُ الحديثِ، ضعيفُ الحديثِ، يروي عن أنسٍ المناكيرَ»، **وقال ابنُ حِبانَ:** «يروي الموضوعات»، وقال الحاكمُ: «روى عن أنسٍ موضوعات»، وكذَّبه يحيى القطان، انظر (لسان الميزان ٣٤٩٠).

الطريقُ الخامسُ:

رواه العقيليُّ في (الضعفاء ٣/ ١٠٥)، عن أحمد بن محمد الخزاعي، قال: حدثنا قرة بن حبيب، قال: حدثنا عبد الحكم، عن أنس، به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ عبدُ الحكمِ هو القسمليُّ البصريُّ، قال فيه البخاريُّ، وأبو حَاتمٍ، والسَّاجِيُّ: «منكرُ الحديثِ»، وقال ابنُ حِبانَ: «لا يحلُّ كتابةُ حديثِهِ إلا على سبيلِ التعجبِ»، وقال أبو نُعَيمٍ الأصبهانيُّ: «روى عن أنسٍ نسخةً منكرةً، لا شيء» (تهذيب التهذيب ٦/ ١٠٧)، وقال الحاكمُ: «روى عن أنسٍ أحاديثَ موضوعةً» (المدخل إلى الصحيح ١٣٤).

الطريقُ السادسُ:

رواه العقيليُّ في (الضعفاء ٢/ ١٥٨)، عن محمدِ بنِ إسماعيلَ، قال: حدثنا شبابةُ، قال: حدثنا سلامُ، عن زيدٍ العميِّ، عن معاويةَ بنِ قُرَّةَ، عن أنسٍ، به.

وهذا إسنادٌ وَاهٍ، فيه علتان:

الأولى: سلام، هو الطويلُ، وهو: «متروكٌ» كما في (التقريب ٢٧٠٢).

الثانية: زيدٌ العميُّ: «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٢١٣١).

وقد صَحَّ التوقيتُ عن أنسٍ موقوفًا؛ أخرجه الطحاويُّ في (شرح معاني الآثار ١/ ٨٤)، قال: حدثنا ابنُ أبي داودَ، قال: ثنا هدبةُ، قال: ثنا سلامُ ابنُ مسكين، عن عبدِ العزيزِ، عن أنسٍ... مثله.

ولم يسقْ مَتْنَهُ وأحالَهُ على أثرِ ابنِ عباسٍ قبله، ولفظه: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ؟ قَالَ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

وإسنادُهُ صحيحٌ، رجالُهُ ثقاتٌ، فعبدُ العزيزِ هو ابنُ صُهيبٍ.



[٢٤٩٦ط] حديثُ أَبِي مَرْيَمَ مَالِكِ بنِ رَبِيعَةَ:

عَنْ بُرَيدِ بنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: رَأَيتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَتَوَضَّأُ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ، وَقَالَ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

۞ **الحكم: التوقيتُ في المسحِ على الخُفَّينِ صَحَّ عن غيرِ واحدٍ منَ الصَّحابةِ كما تَقَدَّمَ، وأما من حديثِ أبي مريمَ فإسنادُهُ وَاهٍ.**

التخريج:

﴿صحا ٥٩٩٢، ٦٩٩١﴾.

السند:

قال أبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة): حدثنا إبراهيم بن محمد بن يحيى، حدثنا محمد بن المسيب، حدثنا عاصم بن المغيرة، حدثنا عبد الرحمن بن عمرو - يعني: ابنَ جَبَلَةَ -، حدثنا خالد بن عاصم بن مكرم، حدثنا بريد بن أبي مريم، عن أبيه، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ وَاهٍ؛ فيه: عبدُ الرحمنِ بنُ عمرِو بنِ جَبَلَةَ، كذَّبَهُ أبو حَاتمٍ، وقال الدارقطنيُّ: «متروكٌ، يَضْعُ الحديثِ» (لسان الميزان ٤٦٦٣).

وعاصمُ بنُ المغيرةِ، وخالدُ بنُ عاصمٍ لم نجدْ لهما ترجمةً.



[٢٤٩٧ط] حديثُ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ:

عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ: «**لِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ**». [قَالَ نَافِعٌ: فَقُلْتُ لابْنِ عُمَرَ: وَإِنْ خَرَجَ مِنَ البرَازِ؟ قَالَ: وَإِنْ خَرَجَ مِنَ البرَازِ يَا ابنَ أُمِّ نَافِعٍ].

❁ **الحكم: التوقيتُ في المسحِ صَحَّ عن غيرِ وَاحدٍ منَ الصحابةِ كما سبقَ، وأما من حديثِ ابنِ عمرَ فمنكرٌ، وأَنْكَرَهُ:** الدارقطنيُّ، وقد أَنكرَ الإمامُ أحمدُ أحاديثَ ابنِ عمرَ عنِ النبيِّ ﷺ في المسحِ.

التخريج:

﴿حم (زوائد القطيعي ٥/ ١٣١، غاية المقصد ٣٦٣) / طب (١٣/ ٢٥٥/ ١٤٠٠٥) / طس ٤٥٣٠ "واللفظ له" / عد (٤/ ٥٤٤) / شا (كبير ٦/ ٧٧٥) / كر (٦٠/ ٢٦٠) "والزيادة له"﴾.

التحقيق

رُوِي هذا الحديثُ من طُرُقٍ:

الطريقُ الأولُ:

رواه الطبرانيُّ في (الأوسط)، والقطيعي في (زوائده على المسند) قالا: حدثنا عبدان بن محمد المروزي، قال: حدثنا قتيبة بن سعيد، قال: حدثنا حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، عن الحسن القصاب، عن نافع، عن ابن عمر، به.

ورواه الشاشي في (مسنده) - كما في (جمع الجوامع للسيوطي)، ومن طريقه: ابنُ عساكر في (تاريخه ٦٠/ ٢٦٠) - قال: نا عبد الكريم بن الهيثم

إملاء، نا مليح بن وكيع بن الجراح، نا أبي، نا إسحاق بن عبد الله القصار(١)، عن نافع... به.

قال الطبرانيُّ: «لم يروِ هذا الحديث عن نافعٍ إلا الحسن القصاب».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: الحسنُ القَصَّابُ - وقيل: العصاب - وترجمَ له ابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٣/ ٢٢)، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٦/ ١٦١) على قاعدته.

وقال ابنُ دَقِيقِ العِيدِ: «والعصاب - بفتح العين المهملة، وبعدها الصاد المهملة -: الحسنُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مَيسرةَ، ذكره الأسودُ، قال: حَدَّثَ عن نافعٍ مولى ابنِ عمرَ. روى عنه الفضلُ بنُ موسى السينانيُّ» (الإمام ٢/ ١٦٨).

فهو في عدادِ المجاهيلِ، وحديثُهُ هذا منكرٌ؛ فقد روى الدارقطنيُّ في (السنن ٧٥٨، والحاكمُ (المستدرك ٦٥٥) - وعنه البيهقيُّ في (السنن ١٣٤٧) - بسندٍ صحيحٍ: عن هشامِ بنِ حسَّانَ، عن عُبيدِ اللَّهِ بنِ عمرَ، عن نافعٍ، عَنِ ابنِ عُمَرَ: «**كَانَ لَا يُوَقِّتُ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ وَقْتًا**»، وصَحَّحَهُ

(١) هكذا وقع في المطبوع من (التاريخ)، و(مختصره ٢٥/ ٢٤٠): «إسحاق بن عبد الله القصار»، وهو خطأ، **والصواب:** «الحسن بن عبد الله القصاب»، وقيل: «العصاب»، وقد ذكر ابنُ حبان في (الثقات ٦/ ١٦١)، والسمعانيُّ في (الأنساب ١٠/ ٤٣٠) هذا الحديثَ من طريق مليح بن وكيع تحت ترجمة الحسن بن عبد الله القصاب. وقد ضبطه السمعاني بالقاف والباء، وتبعه ابنُ الأثيرِ في (اللباب ٣/ ٣٩).
وضبطه ابن ماكولا (الإكمال ٧/ ١١٣)، وابنُ ناصرِ الدينِ (توضيح المشتبه ٧/ ٢٢٧) - وتبعه ابن حجر في (تبصير المنتبه) - بالعين المهملة، وكذلك فعل صاحب (اللباب) في موضع آخر (٢/ ٣٤٢).

الحاكمُ.

وتَقَدَّمَ عندَ البخاريِّ عنِ ابنِ عمرَ أنه أَنكرَ على سعدٍ المسحَ حَتَّى أَخبرَهُ عمرُ بمشروعيتِهِ، بل قال نافعٌ عقبه - كما في روايةِ أحمدَ (٢٣٧) وغيرِهِ، بسندٍ صحيحٍ -: «فَكَانَ ابنُ عُمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ يَمْسَحُ عَلَيهِمَا مَا لَمْ يَخْلَعْهُمَا، وَمَا يُوَقِّتُ لِذَلِكَ وَقْتًا».

فهذا يَدُلُّ على نَكَارةِ كُلِّ ما يُروَى عنِ ابنِ عمرَ مرفوعًا، سواء في أصلِ المسحِ، أوِ التوقيتِ، كما تَقَدَّمَ نحو ذلك عن أبي هريرةَ.

وقد أَنْكَرَ الإمامُ أحمدُ أحاديثَ ابنِ عمرَ عنِ النبيِّ ﷺ في المسحِ عَلَى الخُفَّين، وقال: «ابنُ عُمرَ أَنْكَرَ عَلَى سعدٍ المسحَ عَلَى الخُفَّينِ، فكيفَ يكونُ عنده عنِ النبيِّ ﷺ فيه رواية؟!» (شرح علل الترمذي ٢/ ٨٨٩).

وقال الدارقطنيُّ - لما سُئِلَ عن هذا الحديثِ -: «يرويه حسنُ بنُ عبدِ اللهِ القصابُ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ، حَدَّثَ به عنه وكيعٌ، وحميدُ الرؤاسيُّ، وقال الفضلُ بنُ موسى: حدثنا الحسنُ بنُ ميسرةَ الكوفيُّ، وهو حسنُ القَصَّابُ.

ورواه سليمانُ بنُ أبي سليمانَ الزهريُّ، عن عمرِو بنِ سعدٍ الزهريِّ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ، عنِ النبيِّ ﷺ، **وكلُّها وَهْمٌ**.

والصحيحُ: أنَّ ابنَ عمرَ أَخَذَ المسحَ عن أبيهِ، وعن سعدٍ موقوفًا، ورفعه عقبةُ بنُ حُريثٍ، عنِ ابنِ عمرَ، عنِ النبيِّ ﷺ، وترك التوقيت» (العلل ٢٧٨٦).

وبهذا استدلَّ ابنُ حَجَرٍ على ضعفِ روايةِ عُرَيفِ بنِ دِرْهَمٍ الآتية.

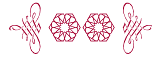
الطريق الثاني:

رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، وابنُ عَدِيٍّ في (الكامل)، من طريقِ رَوحِ بنِ عطاءِ بنِ أبي ميمونةَ، ثنا غيلانُ مولى عثمانَ بنِ عفانَ، عنِ ابنِ عمرَ... به.

وهذا إسنادٌ سَاقطٌ؛ غيلانُ هذا، هو: ابنُ أبي غيلانَ، ويُعْرَفُ بغيلانَ القدريِّ، ضَالٌّ مبتدعٌ وقد قُتلَ مصلوبًا (لسان الميزان ٦٠٠٩).

وروحُ بنُ عطاءٍ ضَعَّفَهُ ابنُ مَعِينٍ، وأحمدُ، وغيرُهُما (لسان الميزان ٣١٦٩).

وانظر بقيةَ الطرقِ فيما يأتي من رواياتٍ.



١- روايةُ: «أَمَرَ بِالمَسْحِ على الخُفَّينِ»:

وفي روايةٍ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ بِالمَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، يَوْمًا وَلَيْلَةً فِي الحَضَرِ، ولِلْمُسَافِرِ ثَلَاثًا**».

۞ **الحكم:** صَحَّ التوقيتُ عن غيرِ واحدٍ بلفظ: (**لِلْمُقِيمِ**) بدل (**فِي الحَضَرِ**)، وإسنادُهُ منكرٌ، وأنكره: الدارقطنيُّ.

التخريج:

﴿متفق ٦٣٠ "واللفظ له" / فقط (أطراف ٣٤١١) / ثحب (٧/ ٢٢٧) "والرواية له"﴾.

السند:

قال الخطيبُ في (المتفق): أخبرنا أبو عمر بن مهدي، أخبرنا محمد بن مخلد العطار، حدثنا جعفر بن مكرم، حدثنا محمد بن يونس، حدثنا أيوب ابن النجار، عن ابن أبي سليمان، عن عمرو بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر... به.

ثم قال: «كذا رواه ابن مهدي، وأخبرناه محمد بن علي بن الفتح الحربي، أخبرنا أبو الحسن الدارقطني، حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر الواسطي، حدثنا جعفر بن مكرم بن يعقوب الدوري، حدثنا عمر ابن يونس، حدثنا أيوب بن النجار، عن سليمان بن أبي سليمان الزهري، عن عمرو بن سعد، عن نافع... مثله، غير أنه لم يقل: (**فِي الحَضَرِ**).

ورواه ابنُ حِبانَ في (الثقات) قال: حدثنا الحسن بن سفيان، قال: ثنا يحيى بن موسى، قال: ثنا عمر بن يونس اليمامي، ... به.

قال الدارقطنيُّ: «غريبٌ من حديثِ نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ، تَفَرَّدَ بِهِ أيوبُ بنُ النَّجارِ، عن سليمانَ بنِ أبي سليمانَ اليماميِّ، عن عمرَ بنِ سعدٍ، عن نافعٍ».

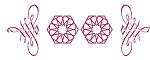
التحقيق

هذا إسنادٌ منكرٌ؛ فيه: سليمانُ بنُ أبي سليمانَ، هو: اليماميُّ، ضَعَّفَهُ أبو حاتمٍ، والبخاريُّ، (لسان الميزان ٣٦٢٥).

وقد تَقَدَّمَ أن المحفوظَ عنِ ابنِ عمرَ عدمُ التوقيتِ، وأنه لم يَعْلَمْ بمشروعيةِ المسحِ إلا من أبيه.

لذا قال الدارقطنيُّ: «ورواه سليمانُ بنُ أبي سليمانَ الزهريُّ، عن عمرِو بنِ سعدٍ الزهريُّ، عن نافعٍ، عنِ ابنِ عمرَ، عنِ النبيِّ ﷺ. وكُلُّها وهمٌ.

والصحيحُ: أَنَّ ابنَ عمرَ أَخَذَ المسحَ، عن أبيه، وعن سعدٍ، موقوفًا، ورفعه عقبةُ بنُ حُريثٍ، عنِ ابنِ عمرَ، عنِ النبيِّ ﷺ، وترك التوقيت» (العلل ٢٧٨٦).



٢- رواية: «وَقَّتَ لَنَا»:

وفي روايةٍ: عَنِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، قَالَ: «**وُقِّتَ لَنَا ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ**».

الحكم: صَحَّ التوقيتُ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ عن غيرِ واحدٍ كما تَقَدَّمَ، أما عنِ ابنِ عمرَ فمنكرٌ، واستغربه: الدارقطنيُّ.

التخريج:

[فقط (الثالث والثمانون ٢٢)].

السند:

أخرجه الدارقطنيُّ في (الثالث والثمانون من الأفراد)، قال: حدثنا محمد ابن نوح الجنديسابوري، حدثنا عبد القدوس بن محمد بن عبد الكبير بن شعيب بن الحبحاب، حدثنا عبد الله بن داود، عن عريف بن درهم، عن جبلة بن سحيم، عن ابن عمر في المسح على الخُفَّينِ قال: . . .، فذكره بلفظه.

قال الدارقطنيُّ: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ جبلةَ بنِ سُحيمٍ، عنِ ابنِ عمرَ، تَفَرَّدَ بِهِ عريفُ بنُ درهم، ويكنى أبا هُريرةَ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، عريفُ بنُ درهم مختلفٌ فيه: قال أبو حاتم: «صالحُ الحديثِ لا بأسَ به» (الجرح والتعديل ٧/ ٤٤).

بينما قال يحيى القطان: «روى حديثًا منكرًا، عن جبلةَ بنِ سُحَيمٍ، عنِ ابنِ عمر، قال: تُجزئُ الجزورُ والبقرةُ عن سبعةٍ» (التاريخ الكبير ٧/ ٩٣)،

وقال ابنُ حِبانَ: «منكرُ الحديثِ على قِلَّتِهِ، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفردَ» (المجروحين ٢/ ١٩٣)، وقال أبو أحمدَ الحاكمُ: «ليسَ بالمتينِ عندهم» (المغني في الضعفاء ٤١٠٣).

وقد استنكرَ ابنُ حَجرٍ هذا الحديثَ فقال - عقب قول الدارقطنيِّ السابق -: «وقد ثبتَ في (الصحيح) أن ابنَ عمرَ أَنكرَ المسحَ على سعدِ بنِ أبي وقاصٍ، حتَّى أَخبرَهُ أبوه عنِ النبيِّ ﷺ» (لسان الميزان ٥/ ٤٣٠).

وقد تَقَدَّمَ أنَّ الإمامَ أحمدَ أنكرَ أحاديثَ ابنِ عمرَ، عنِ النبيِّ ﷺ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ، وقال: «ابنُ عمرَ أنكرَ على سعدٍ المسحَ عَلَى الخُفَّينِ، فكيفَ يكونُ عنده عنِ النبيِّ ﷺ فيه روايةٌ؟!» (شرح علل الترمذي ٢/ ٨٨٩).



[٢٤٩٨ط] حديثُ مَالِكِ بنِ سَعْدٍ:

عَنْ مَالِكِ بنِ سَعْدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ كَأَنَّمَا قَامَ لَيْلَتَهُ**»، وَسَأَلْتُهُ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ؟ فَقَالَ: «**ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ**».

۞ **الحكم: هذا المتنُ مُلَفَّقٌ من حديثينِ صحيحينِ، ومالكُ بنُ سَعدٍ هذا لا تثبتُ له صحبةٌ، وإسنادُ حديثِهِ هذا إسنادٌ باطلٌ.**

التخريج:

﴿صحا ٦٠٣٣ / صمند (جامع ٩١٦٤)﴾.

السند:

رواه أبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة): عن محمد بن سعد البارودي، ثنا عبد الله بن محمد الجمري - من بني جمرة - البصري، ثنا عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، قال: حدثتنا مليكة بنت الحارث المالكية - من بني مالك ابن سعد -، قالت: حدثتني أمي، عن جدي مالك بن سعد... به.

ورواه ابنُ منده كما في (جامع المسانيد ٩١٦٤)، من طريق عبد الرحمن ابن جبلة... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ساقطٌ؛ عبد الرحمن بن عمرو بن جبلة، كذَّبه أبو حاتم، وقال الدارقطنيُّ: «متروكٌ، يضعُ الحديثِ» (لسان الميزان ٤٦٦٣).

ومليكةُ وأُمُّها لم نجدْ لهما ترجمةً، ولا ذِكرًا في غيرِ هذا الحديثِ.

وقال أبو نُعَيمٍ: «مالكُ بنُ سعدٍ مجهولٌ، عدادُهُ في أعرابِ البصرةِ».

ولذا قال ابنُ دَقِيقِ العيدِ: «وفي هذا الإسنادِ مَن يحتاجُ للكشفِ عن حالِهِ» (الإمام ٢/ ١٧٠).

قلنا: ولعلَّ تلفيق هذا المتن بهذا السند من وضع ابن جبلة، والله أعلم.

فأما الشطرُ الأولُ من المتنِ في صلاةِ الصبحِ في جماعةٍ، فأخرجه مسلمٌ (٦٥٦) من حديثِ عثمانَ بنِ عفانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «**مَنْ صَلَّى العِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ**».

وأما التوقيتُ في المسحِ على الخُفَّينِ فَصَحَّ عن غيرِ واحدٍ منَ الصحابةِ كما تَقَدَّمَ.



[٢٤٩٩ط] حديثُ يَعْلَى بْنِ مُرَّةَ، وأُسَامَةَ بْنِ شَرِيكٍ:

عَنْ يَعْلَى بنِ مُرَّةَ، وأُسامَةَ بنِ شَرِيكٍ، قَالَا: «**كُنَّا إِذَا كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي السَّفَرِ لَمْ نَخْلَعْ خِفَافَنَا لِشَيْءٍ مِنْ حَاجَتِنَا ثَلَاثًا، وَإِذَا كُنَّا مَعَهُ فِي الحَضَرِ مَسَحْنَا يَوْمًا وَلَيْلَةً**».

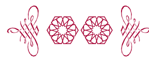
۞ الحكم: **التوقيتُ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ صَحَّ عن غيرِ واحدٍ منَ الصحابةِ كما تَقَدَّمَ، وأما حديثُ يعلى وأسامةَ فإسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿عل (مط ١٠٧)، (خيرة ٧١٦، ٧١٧) / بشن ٤٣٧ "واللفظ له" / خط (١٠/ ١٦٩)﴾.

التحقيق

انظره تحت الرواية بعد الآتية.



١- روايةُ: «قَالَ فِي المَسْحِ على الخُفَّينِ»:

وفي روايةٍ عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثًا، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

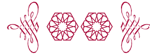
❁ **الحكم: التوقيتُ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ صَحَّ عن غيرِ واحدٍ منَ الصحابةِ كما تَقَدَّمَ، وأما حديثُ يعلى وأسامةَ فإسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿طب (٢٢/ ٢٦٢/ ٦٧٤)﴾.

التحقيق

انظره تحت الرواية الآتية.



٢- روايةُ: «كُنَّا إِذَا سَافَرْنَا»:

وفي روايةٍ: عَنْ يَعْلَى بنِ مُرَّةَ - وَحْدَهُ - بِلفظِ: «**كُنَّا إِذَا سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ نَنْزِعْ خِفَافَنَا ثَلَاثًا، فَإِذَا شَهِدْنَا فَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

۞ **الحكم: التوقيتُ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ صَحَّ عن غيرِ وَاحدٍ منَ الصحابةِ كما تَقَدَّمَ، وأما حديثُ يعلى وأسامةَ فإسنادُهُ ضعيفٌ.**

التخريج:

﴿طب (٢٢/ ٢٦٢/ ٦٧٣) / باب (مغلطاي ٢/ ٢٦٣)﴾.

السند:

رواه أبو يعلى في (مسنده) كما في (الإتحاف)، و(المطالب)، والطبرانيُّ في (الكبير ٤٩٢)، وابنُ بِشْرَانَ في (أماليه)، والخطيبُ، من طريقِ سَهلِ بنِ زَنْجَلَةَ، ثنا الصباح بن محارب، عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة، عن أبيه، عن جَدِّهِ، وعن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك.... به.

ورواه الطبرانيُّ (٢٢/ ٢٦٢/ ٦٧٣)، وأبو بكرٍ النيسابوريُّ (في الأبواب كما في شرح ابن ماجه)، من طريق مروان بن معاوية، حدثني عمر بن عبد الله... به، لم يذكرا فيه أسامة بن شريك.

ومداره عند الجميعِ على عمرَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ يعلى بنِ أُميةَ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: عمرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ يَعْلَى، وهو «ضعيفٌ» كما في (التقريب ٤٩٣٣).

وأبوه عبدُ اللهِ بنُ يَعْلَى والد عمر، ضَعَّفَهُ غيرُ واحدٍ، وقال البخاريُّ: «فيه

نظر». (لسان الميزان ٤٥٢٢).

قال الهيثميُّ في (مجمع الزوائد ١٣٩٨) عن حديثِ يَعْلَى: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، وفيه: عمرُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ يَعْلَى، وهو مجمعٌ على ضَعْفِهِ»، وقَصَّرَ فلم يتعرضْ لأبيهِ وهو ضعيفٌ أيضًا.



[٢٥٠٠ط] حديثُ يَزِيدَ بْنِ خُرَيْمٍ:

عَنْ سَعِيدِ بنِ عُبَيْدِ بنِ يَزِيدَ بنِ خُرَيمٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ؟ فَقَالَ: «**ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمٌ وَلَيْلَةٌ لِلْمُقِيمِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.**

التخريج:

﴿صحا ٣٠٣٠ / صمند (إصا ٤/ ٨٩)﴾.

السند:

قال أبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة): حُدِّثْنَاهُ عن محمد بن عبد الله بن أسيد، ثنا أبي، ثنا أسيد، ثنا علي بن بيهس[(١)]، ثنا سعيد بن عبيد بن زيد بن خريم، حدثني أبي، عن جدي... به.

ورواه ابنُ منده في (معرفة الصحابة)، كما في (الإصابة)، من طريقِ عليِّ ابنِ مُسْهِرٍ، عن سعيدِ بنِ عُبيدِ بنِ زيدِ بنِ خُرَيمٍ، عن أبيهِ، عن جَدِّهِ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، فيه علتان:

الأُولى: زيدُ بنُ خُريمٍ، مجهولٌ لا تثبتُ صُحْبَتُهُ، قال أبو نُعَيمٍ: «زيدُ بنُ خُرَيمٍ، مجهولٌ فيه نظر» (معرفة الصحابة ٣/ ١٢٠١)، وقال ابنُ الأَثيرِ: «مجهولٌ، في إسنادِ حديثِهِ نظرٌ» (أسد الغابة ٢/ ٣٥٦). وقال الصغانيُّ:

---

(١) هكذا في (معرفة الصحابة) لأبي نعيم، **والصواب:** ابن مسهر، كما في (الإصابة) و(أسد الغابة).

«اختُلِفَ في صحبتِهِ وفيها نظر» (جامع التحصيل ٢١٤).

الثانيةُ: جَهالةُ سعيدِ بنِ عُبيدِ بنِ زيدِ بنِ خُرَيمٍ، وأبيه، قال العلائيُّ في (الوشي المُعَلَّم): «لا أعرفُ سعيدًا، ولَا أَبَاهُ» (اللسان ٥/ ٣٥٣).



[٢٥٠١ط] حديثُ خَالِدِ بنِ عُرْفُطَةَ:

عَنْ خَالِدِ بنِ عُرْفُطَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَومٌ وَلَيلَةٌ**».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

[سط (صـ ٤٩)].

السند:

أخرجه بحشل في (تاريخ واسط)، قال: ثنا عبد الصمد بن محمد، قال: ثنا أبو مَعْمَرٍ، قال: ثنا هشيم، قال: أنا أبو رحمة، عن أبيه، عن خالد بن عرفطة... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه ثلاثُ عللٍ:

الأُولى: أبو رحمةَ هذا، اسمه مصعبُ بنُ زاذانَ بنِ جوان الباهلي، ترجم له بحشل في (تاريخ واسط صـ ١٥٣) ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولم نجدْ مَن ترجمَ له غيره.

الثانيةُ: أبوه زاذان بن جوان الباهليُّ، ذكره المزيُّ في ترجمةِ خالدِ بنِ عرفطةَ الصحابيِّ فيمن روى عنه (تهذيب الكمال ٨/ ١٢٨)، ولم نجدْ له ترجمةً.

الثالثةُ: الاختلافُ في رفعه ووقفه، فرفعه أبو معمرٍ إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ، (ثقةٌ مأمونٌ) كما سبقَ، ثم قال: «ثنا هشيمٌ مِرارًا فلم يرفعه».

ورفعها كذلك شريكٌ، كما عند بحشل في (تاريخه صـ ١٢٠)، قال: «سمعتُ هشيمًا حدثنا بهذا الحديثِ مرة فرفعه».

فقوله: (مرة)، دليلٌ على أن هشيمًا كان يَهِمُ فيه، فيرويه على الرفعِ، **وأن الصحيحَ** من حديثِ خالدِ بنِ عرفطةَ **الوقفُ،** وهو الصحيحُ، وذلك أن خالدَ ابنَ عبدِ اللهِ الطحانَ قد رواه عن هشيمٍ فأوقفه، وخالدُ بنُ عبدِ اللهِ الطحانُ الواسطيُّ ثقةٌ ثبتٌ، بل قال أحمدُ بنُ حنبلٍ: «وهو أَحَبُّ إلينا من هُشيمٍ» (العلل رواية ابنه عبد الله ٩٦٨، ١٤٦١).

وتابعه على الوقفِ الحسينُ بنُ أحمدَ بنِ منصورٍ -وكان لا بأسَ به- كما عند بحشل (صـ ٤٩).

وأَظَنُّ أنَّ في روايتِهِ سَقطًا، فالحسينُ بنُ أحمدَ بنِ منصورٍ المعروفُ بِسَجَّادَةَ، يروي عن أبي مَعْمَرٍ، وقد أسندَ رِوَايتَهُ أسلمُ الواسطيُّ عقب روايةِ أَبي مَعْمَرٍ المتقدم ذكرُها مرفوعًا، وقد قال أبو مَعْمَرٍ: «ثنا هشيمٌ مرارًا فلم يرفعه».

فالراجحُ الموقوفُ كما رواه خالدُ بنُ عبدِ اللهِ الواسطيُّ، وتابعه عليه أبو مَعْمَرٍ الهذليُّ.



[٢٥٠٢ط] حديث عَمرِو بنِ أُمَيَّةَ الضَمرِيِّ:

عَنْ عَمْرِو بنِ أُمَيَّةَ الضَمْرِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**المَسْحُ عَلَى الخُفَّينِ لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيم يومٌ وَلَيلَةٌ**».

۞ **الحكم:** صحيحُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

﴿باب (مغلطاي ٢/ ٢٦٣) / تحقيق ٢٣٦﴾.

السند:

أخرجه أبو بكر النيسابوري في (الأبواب) - كما في (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٦٣)، ومن طريقه: ابنُ الجوزيِّ في (التحقيق) - قال: حدثنا محمد بن إسحاق، حدثنا محمد بن عمر، حدثنا قدامة بن موسى الجمحي، عن الزبرقان بن عبد الله بن عمرو بن أمية الضمري، عن أبيه، عن جدِّه... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: محمدُ بنُ عمرَ بنِ وَاقدٍ الواقديُّ، وهو «متروكٌ»، كما في (التقريب ٦١٧٥).

وبه ضَعَّفَهُ ابنُ عبدِ الهادي في (تنقيح التحقيق ٣٦٤).

وفيه: عبدُ اللهِ بنُ عمرِو بنِ أُمَيَّةَ، ترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٥/ ١٥٣)، وابنُ أبي حاتمٍ في (الجرح والتعديل ٥/ ١١٨)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٥/ ٤٠)، وقال الذهبيُّ: «وُثِّقَ» (الكاشف ٢٨٧٧)، وقال ابنُ حَجَرٍ: «مقبولٌ» (التقريب ٣٤٩٦).

وأصلُ حديثِ عمرِو بنِ أُمَيَّةَ الضمريِّ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ أخرجه البخاريُّ في (صحيحه)، بدون ذِكرِ التوقيتِ، وقد سبقَ تخريجُهُ برواياتِهِ في بابِ: «مشروعية المسح على الخُفَّينِ في السفر والحضر»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



٤١٠- بَابُ مَا رُوِيَ فِي تَرْكِ التَّوْقِيتِ فِي المَسْحِ

[٢٥٠٣ط] حديثُ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ:

عَنْ خُزَيْمَةَ بنِ ثابتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ لِلْمُسَافِرِ، وَيَوْمًا وَلَيْلَةً لِلْمُقِيمِ**»، وَايْمُ اللَّهِ لَوْ مَضَى السَّائِلُ فِي مَسْأَلَتِهِ، لَجَعَلَهَا خَمْسًا (وَلَوِ اسْتَزَدْنَاهُ لَزَادَنَا).

الحكم: مختلفٌ فيه:

فأعلَّه: ابنُ المدينيِّ.

وضعَّفَه: البخاريُّ، وابنُ حزمٍ، والبيهقيُّ، ومالَ إليه الخطابيُّ.

وجوَّدَه: أحمدُ.

وصحَّحَه: ابنُ مَعِينٍ، والترمذيُّ، والعقيليُّ، وابنُ حِبانَ، ومغلطاي، والألبانيُّ. ومال إليه ابنُ دَقِيقِ العيدِ، وابنُ القَيمِ، وابنُ التركمانيِّ.

الفوائد:

قال الخطابيُّ: «ولو ثبتَ لم يكن فيه حجة؛ لأنه ظَنٌّ منه وحسبان، والحجةُ إنما تقومُ بقولِ صاحبِ الشريعةِ لا بظنِّ الراوي» (معالم السنن ١/ ٦٠).

وقال النوويُّ: «ولو صَحَّ لم تكن فيه دلالةٌ، ظَنَّ أن لو استزاده لزَاده، والأحكامُ لا تَثْبُتُ بهذا» (المجموع ١/ ٤٨٥).

وقال ابنُ سَيِّدِ النَّاسِ: «لو ثبتَ لم تقمْ به حجةٌ؛ إلا على التوقيتِ المنصوصِ عليه فيه؛ لأنَّ الزيادةَ فيه على ذلك التوقيتِ مَظْنُونَةٌ أنهم لو سألوا لزادهم، وهذا صريحٌ في أنهم ما سألوا ولا زيدوا، فكيف تثبتُ زيادة بخبرٍ دَلَّ على عَدَمِ وقوعها؟!» (النفح الشذي شرح جامع الترمذي ٢/ ٣٥٥).

وقال الشوكانيُّ: «وغايتُهَا بعد تسليمِ صحتها، أن الصحابيَّ ظَنَّ ذلك، ولم نَتَعَبَّدْ بمثلِ هذا، ولا قال أحدٌ إنه حجةٌ، وقد وَرَدَ توقيتُ المسح بالثلاثِ، واليومِ والليلةِ، من طريقِ جماعةٍ مِنَ الصحابةِ، ولم يَظُنُّوا ما ظَنَّهُ خُزيمةُ» (نيل الأوطار ١/ ٢٣٣).

التخريج:

[جه (دار إحياء الكتب العربية ٥٥٣) / حم ٢١٨٧١، ٢١٨٨١ "واللفظ له" / حب ١٣٢٧ "والرواية له"، ١٣٢٩ / عب ٧٩٠ / ش ١٨٧٥، ١٨٧٦/ ...].

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ برواياتِهِ تحت باب: «مُدَّة المسحِ عَلَى الخُفَّينِ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٥٠٤ط] حديثُ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ:

عَنْ عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ الجُهَنِيِّ، أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ مِنْ مِصْرَ، فَقَالَ: مُنْذُ كَمْ لَمْ تَنْزِعْ خُفَّيْكَ؟ قَالَ: مِنَ الجُمُعَةِ إِلَى الجُمُعَةِ، قَالَ: «**أَصَبْتَ السُّنَّةَ**».

۞ **الحكم: معلولٌ بالشذوذِ، وأشارَ** الإمامُ أحمدُ **إلى شذوذِهِ، وأعلَّهُ** الدارقطنُّي والطحاويُّ وابنُ حزمٍ، **واستنكره** الجورقانيُّ، **واستغربه** أبو بكرٍ النيسابوريُّ والكاسانيُّ.

وقد صَحَّ عن عمرَ من وجوهٍ القولُ بالتوقيتِ في المسحِ.

الفوائد:

قال الطحاويُّ: «قالوا: ففي قولِ عمرَ هذا لعقبةَ: «**أَصَبْتَ السُّنَّةَ**»، يدلُّ أنَّ ذلكَ عنده عنِ النبيِّ ﷺ؛ لأن السُّنَّةَ لا تكونُ إلا عنه. وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا: بل يمسحُ المقيمُ على خُفَّيهِ، يومًا وليلةً، والمسافرُ ثلاثةَ أيَّامٍ ولياليهن.

وقالوا: أما ما رويتُمُوه عن عمرَ من قولِهِ: «**أَصَبْتَ السُّنَّةَ**»، فليسَ في ذلك دليلٌ على أنه عنده عنِ النبيِّ ﷺ؛ لأن السُّنَّةَ قد تكون منه وقد تكون من خُلفَائِهِ، قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ المَهْدِيِّينَ...**»، وقد يحتمل حديث عقبة أيضًا: أن يكونَ ذلك الكلام كان من عمرَ؛ لأنه عَلِمَ أن طريقَ عُقبةَ الذي جاءَ منه طريقٌ لا ماءَ فيه، فكان حُكْمُهُ أن يَتَيَمَّمَ فَسَأَلَهُ: متى عهدك بخلع خُفيك؟ - إذا كان حكمك هو التيمم -، فأخبره بما أخبره.

وهذا الوجهُ أَولى ما حُمِلَ عليه هذا الحديثُ ليوافقَ ما رُوِيَ عن عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ سواه ولا يضاده» (شرح معاني الآثار ١/ ٨٠ - ٨٤).

وقال السنديُّ: «قوله: «**أَصَبْتَ السُّنَّةَ**»، المشهورُ أن الصحابيَّ إذا قال كذلك فهو بمنزلةِ رفع الحديث، فهذا يدلُّ على عدمِ التوقيتِ، إلا أن يُقالَ هذا لا بقوة صريح الرفع فيقدم عليه صريح الرفع، أو يحتمل أن يكونَ السؤالُ والجوابُ عن لُبْسِ الخُفِّ مع مراعاةِ التوقيتِ، واللهُ أعلمُ» (حاشية السندي على سنن ابن ماجه ١/ ١٩٧).

وقال الألبانيُّ: «على أنه يُمكنُ التوفيقُ بوجهٍ آخر، وهو أن يُحملَ حديثُ عمرَ على الضرورةِ، وتَعَذُّرِ خَلْعِهِ بسببِ الرّفقةِ أو غيره، وإليه ذهبَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميةَ رَحِمَهُ اللهُ تعالى في بحثٍ طويلٍ له في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ. وهل يُشترطُ أن يكونا غير مخرقين؟ فقال: فأحاديثُ التوقيتِ فيها الأمرُ بالمسحِ يومًا وليلةً، وثلاثة ولياليهن، وليسَ فيها النهيُّ عن الزيادةِ إلا بطريقِ المفهومِ، والمفهومُ لا عمومَ له، فإذا كان يَخْلَعُ بعد الوقتِ عند إمكان ذلك عمل بهذه الأحاديث، **وعلى هذا** يُحْمَلُ حديثُ عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ لما خرجَ من دمشقَ إلى المدينةِ يُبَشِّرُ الناسَ بفتحِ دِمشقَ، ومَسَحَ أسبوعًا بلا خَلْعٍ، فقالَ له عمرُ: «**أَصَبْتَ السُّنَّةَ**»، **وهو حديثٌ صحيحٌ**، وعَمِلَ به شيخُ الإسلامِ في بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فقال: «لما ذهبتُ على البريدِ، وجَدَّ بنا السيرُ، وقد انقضتْ مدةُ المسحِ، فلم يُمكنِ النزعُ والوضوءُ إلا بالانقطاعِ عن الرفقةِ، أو حبسهم على وجهٍ يتضررونَ بالوقوفِ، فَغَلَبَ على ظَنِّي عدمُ التوقيتِ عندَ الحاجةِ كما قلنا في الجَبِيرَةِ، ونَزَّلْتُ حديثَ عمرَ وقوله لعُقبةَ بنِ عَامرٍ: «**أَصَبْتَ السُّنَّةَ**»، على هذا توفيقًا بينَ الآثارِ، ثم رأيتُهُ مصرحًا به في (مغازي ابن عائذ) أنه كان قد ذَهَبَ على البريدِ - كما ذهبتُ - لما فُتِحتْ دِمشقُ . . . ، فحمدتُ اللهَ على

الموافقةِ، قال: وهي مسألةٌ نافعةٌ جدًّا».

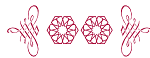
قلتُ: ولقد صَدَقَ رَحِمَهُ اللَّهُ، وهي من نوادرِ فقهِهِ جزاه الله عنا خير الجزاء، وقد نقلَ الشيخُ علاءُ الدينِ المراديُّ في كتابه (الإنصاف ١/ ١٧٦) عن شيخِ الإسلامِ أنه قال في «الاختيارات»: «لا تتوقفُ مدةُ المسحِ في المسافرِ الذي يَشُقُّ عليه اشتغاله بالخلعِ واللبسِ، كالبريدِ المجهزِ في مصلحةِ المسلمينَ». وأقرَّه» (السلسلة الصحيحة ٢٦٢٢).

التخريج:

[جه (طبعة دار إحياء الكتب العربية ٥٥٨)[(١)]].

التحقيق

انظره بعد الرواية الآتية.



(١) سقط هذا الحديث من طبعة (التأصيل)، وهو مثبتٌ في غيرِها من الطبعاتِ؛ كطبعة الرسالة، وطبعة دار الجيل، وطبعة دار الصديق، وغيرها، وكذا أثبته المزيُّ في (التحفة ١٠٦١٠).

١- الروايةُ الثَّانِيَةُ: «مُنْذُ عَشَرَةِ أَيَّامٍ»:

وفي روايةٍ، قال: قَالَ لِي عُمَرُ: كَمْ لَكَ يَا عُقْبَةُ مُنْذُ لَمْ تَنْزِعْ؟، قَالَ: قُلْتُ: مُنْذُ عَشَرَةِ أَيَّامٍ. قَالَ عُمَرُ: «**أَحْسَنْتَ وَأَصَبْتَ السُّنَّةَ**».

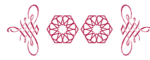
۞ الحكم: معلولٌ بالشذوذِ.

التخريج:

[طيل ٣٧٢].

التحقيق

انظره بعد الرواية الآتية.



٢- الروايةُ الثَّالِثَةُ: «مُنْذُ ثَمانِيَةِ أَيَّامٍ»:

عَنْ عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ الجُهَنِيِّ، قَالَ: خَرَجْتُ مِنَ الشَّامِ إِلَى المَدِينَةِ يَوْمَ الجُمُعَةِ، فَدَخَلْتُ المَدِينَةَ يَوْمَ الجُمُعَةِ، [قَالَ عُقْبَةُ: وَعَلَيَّ خُفَّانِ مِنْ تِلْكَ الخِفَافِ الغِلَاظِ (وَعَلَيَّ خُفَّانِ مُجَرْمَقَانِيَانِ)[١]]، فَدَخَلْتُ عَلَى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ [بِفَتْحٍ مِنَ الشَّامِ (بِفَتْحِ دِمَشْقَ)[٢]]، فَقَالَ لِي: مَتَى أَوْلَجْتَ خُفَّيْكَ فِي رِجْلَيْكَ؟ (مَتَى عَهْدُكَ بِلِبَاسِهِمَا؟)[٣] (كَمْ لَكَ مُنْذُ لَمْ تَنْزِعْهُمَا؟)[٤] قُلْتُ: [لَبِسْتُهُمَا يَوْمَ الجُمُعَةِ، وَهَذَا يَوْمُ الجُمُعَةِ،][٣] [مُنْذُ ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ][٤] قَالَ: فَهَلْ نَزَعْتَهُمَا؟ قُلْتُ: لَا، فَقَالَ: «[أَحْسَنْتَ وَ][٥] أَصَبْتَ السُّنَّةَ».

۞ الحكم: معلولٌ بالشذوذِ.

التخريج:

[ك ٦٥٣ "واللفظ له"، ٦٥٤ "والزيادة الأولى له، والرواية الثالثة له" / حرب (طهارة ٢٩٥) / منذ ٤٥٩ / طح (١/ ٨٠) "والرواية الأُولى له" / قط ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٦٦، ٧٦٧ "والرواية الثانية له، والزيادة الرابعة والخامسة له" / هق ١٣٤٤، ١٣٤٦ "والزيادة الثانية له، والرواية الرابعة له" / عارضة (١/ ١٤٣) / كر (٢/ ١٣٥، ١٣٧ - ١٣٩)، (٤٠/٤٨٧ - ٤٨٩) / تحقيق ٢٤٠ / ضيا (١/ ٣٦٢، ٢٥١، ٢٥٢)].

السند:

أخرجه ابنُ المنذر في (الأوسط)، والطحاويُّ في (شرح معاني الآثار)، قالا: حدثنا سليمان بن شعيب، قال: ثنا بشر بن بكر، قال: ثنا موسى بن علي، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، به.

ورواه الدارقطنيُّ في (سننه)، قال: حدثنا أبو بكرٍ النيسابوريُّ، نا سليمان ابن شعيب بمصر، ثنا بشر بن بكر، ... به.

ورواه الحاكمُ في (المستدرك)، قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا بحر بن نصر بن سابق الخولاني، ثنا بشر بن بكر، ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، عليُّ بنُ رَباحٍ المصريُّ، سمعَ عُقبةَ بنَ عَامرٍ، وأخرجَ له مسلمٌ في (صحيحه)، ووَثَّقَهُ النسائيُّ، وابنُ سعدٍ، والعجليُّ، وابنُ حِبَّانَ، وقال أحمدُ: «ما علمتُ إلا خيرًا» (تهذيب الكمال ٢٠/ ٤٢٦ - ٤٣٠)، ولذا قال الذهبيُّ: «وَثَّقُوه» (الكاشف ٣٩١٤)، وقال ابنُ حَجَرٍ: «ثقةٌ» (التقريب ٤٧٣٢).

وابنُهُ مُوسَى بنُ عُلَيٍّ أَخرجَ له مسلمٌ، ووَثَّقَهُ أحمدُ، وابنُ مَعِينٍ، والبخاريُّ، والنسائيُّ، وابنُ سعدٍ، والعجليُّ، وابنُ حِبَّانَ، وقال أبو حاتمٍ: «كان رجلًا صالحًا يُتْقِنُ حديثَهُ، لا يزيدُ ولا ينقصُ، صالحُ الحديثِ، وكان من ثقاتِ المصريينَ». وقال ابنُ المدينيِّ: «كان عندنا ثقةً ثبتًا» انظر: (العلل الكبير للترمذي صـ ٣٩١)، (سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني ١٠٤)، (تهذيب الكمال ٢٩/ ١٢٢ - ١٢٥).

ومع ما ذكرناه من توثيقِ الأئمةِ لموسَى بنِ عُلَيٍّ، فقد قال عنه ابنُ عبدِ البرِّ: «ما انفردَ به فليس بالقويِّ» (التمهيد ٢١/ ١٦٣)، (تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٦٤)، وقال ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ ربما أخطأَ»! (التقريب ٦٩٩٤)، وهذا عجيبٌ منهما، والذي دعاهما إلى هذا القول، هو أن السَّاجيَّ نقلَ عنِ ابنِ مَعِينٍ، أنه قال في موسى بن علي بن رباح: «لم يكن بالقوي»، وهذا

خلافُ المحفوظِ عنِ ابنِ مَعِينٍ، فقد نقلَ توثيقَ ابنِ مَعِينٍ له: ابنُ الجُنيدِ في (سؤالاته ١٥٢)، وابنُ محرزٍ في (معرفة الرجال ٣٩٨)، وإسحاقُ بنُ منصورٍ كما في (الجرح والتعديل ٨/ ١٥٤)، فمما لا شَكَّ فيه أن اجتماعَ هؤلاءِ الثلاثةِ في نقلِ التوثيقِ عنِ ابنِ مَعِينٍ، هو المقدَّمُ.

وبشرُ بنُ بكرٍ، هو التنيسيُّ، وَثَّقَهُ أبو زرعةَ، والدارقطنيُّ، والعجليُّ، والعقيليُّ، وقال أبو حاتم: «ما به بأس»، وقال الحاكمُ: «ثقةٌ مأمونٌ»، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات)، و(تهذيب التهذيب ١/ ٤٤٣)، و(إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٩٠).

لذلك قال الدارقطنيُّ بإثره: «صحيحُ الإسنادِ»[(١)].

وقال الحاكمُ: «حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ».

وقال الألبانيُّ: «وهو كما قالوا ...، ويمكنُ أن يلحقَ بهم البيهقيُّ، والنوويُّ، وغيرهما، ممن أورده ولم يُضَعِّفْهُ، بل ساقَهُ معارضًا به أحاديث التوقيتِ التي استدلَّ بها الجمهورُ، فأجابَ عنه البيهقيُّ عقبه بقوله: «وقد روينا عن عمرَ بنِ الخطابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التوقيت، فإما أن يكونَ رجعَ إليه حينَ جاءَهُ الثبتُ عنِ النبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في التوقيتِ، وإما أن يكونَ قوله الذي يوافق السنة المشهورة أولى»، ونقله النوويُّ في «المجموع» وارتضاه، فلو أنهما وجدا

(١) ونقل عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ عنِ الدارقطنيِّ أنه قال: «حديثٌ غريبٌ صحيحُ الإسنادِ» (الأحكام الوسطى ١/ ١٧٨)، ونقلَ عنه في (الأحكام الكبرى ١/ ٤٧٨)، على الصوابِ كما ذكرنا، فالظاهرُ أن عبدَ الحقِّ الإشبيليَّ جمعَ بين قولِ أبي بكرٍ النيسابوريِّ: «هذا حديثٌ غريبٌ»، وقول الدارقطني: «صحيح الإسناد»، والله أعلم. وسيأتي عن الدارقطني أنه أعلَّ متنه.

مجالًا لتضعيفه لاستغنيا بذلك عنِ التوفيقِ بينه وبين أحاديث التوقيت بما ذكراه» (السلسلة الصحيحة ٢٦٢٢).

وقد توبع موسى بن عُلَيٍّ: تابعه عبدُ اللهِ بنُ الحكمِ البلويُّ، كما عند ابنِ ماجه، والحاكمِ (٦٥٤)، وغيرهما.

وعبدُ اللهِ بنُ الحَكَمِ البلويُّ، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ (تهذيب الكمال ٧/ ١٠٧)، وقال الدارقطنيُّ في (حاشية السنن): «ليس بمشهور»، وقال في موضع آخر: «ليس بالقوي»، وقال الجورقانيُّ في (الأباطيل): «لا يعرفُ بعدالةٍ، وَلا جرحٍ» (لسان الميزان ٤٢٠٦)، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٧/ ٣٠)، وقال ابنُ حزمٍ: «مجهولٌ» (المحلى ٧/ ٤٦٢)، وقال الذهبيُّ في (المغني ١٦٦٠)، وفي (الميزان ١/ ٥٧٦): «لا يعرفُ»، وقال في (ديوان الضعفاء ١٠٧٩): «مجهولٌ».

غير أن هذا الحديثَ قد أَعَلَّهُ الدارقطنيُّ، فقال: «رواه موسى بن علي بن رباح، عن أبيه، عن عقبة بن عامر، أَنَّهُ مَسَحَ مِنَ الجُمُعَةِ إِلَى الجُمُعَةِ عَلَى خُفَّيهِ.

وتابعه مُفَضَّلُ بنُ فَضَالَةَ، وابنُ لَهِيعَةَ عن يزيدَ بنِ أبي حَبيبٍ، عن عبدِ اللهِ ابنِ الحَكَمِ البلويِّ، عن علي بن رباح، فقالا فيه: «**أَصَبْتَ السُّنَّةَ**».

وخالفهم: عمرُو بنُ الحارثِ، ويحيى بنُ أيوبَ، والليثُ بنُ سَعدٍ، فقالوا فيه: (فقال عمرُ: أَصَبْتَ) ولم يقولوا: (السُّنَّةَ)، كما قال من تقدمهم، وهو المحفوظُ، واللهُ أعلمُ» (العلل ١٤٨).

قلنا: وكلامُ الدارقطنيِّ قد يَسْلَمُ له في روايةِ عبدِ اللهِ بنِ الحَكَمِ، وفيه مقالٌ كما سبقَ بيانُهُ، ولكن رواه موسى بن علي بن رباح - وهو أوثقُ منه بلا

ريب -، عن أبيه . . . به، بلفظ: «**أَصَبْتَ السُّنَّةَ**» بلا خلافٍ عليه، وعليه فتكونُ لفظةُ: «**أَصَبْتَ السُّنَّةَ**»، هي المحفوظةُ عن علي بن رباح.

لكن المتن معلولٌ بالشذوذِ من وجهينِ:

الأولُ: مخالفتُهُ الثابتَ عن عمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ:

فقد صَحَّ عنه التوقيتُ في المسحِ من عِدَّةِ وجوهٍ، وإليكَ بيانُ بعضها:

الوجهُ الأولُ: عنِ ابنِ عمرَ عنه:

أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه ١٨٩٢)، حدثنا يزيد بن هارون، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبي حازم، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب قال في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثٌ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ إِلَى اللَّيلِ**».

وهذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ كُلُّهم ثقاتٌ.

الوجهُ الثاني: عن أبي عثمانَ النهديِّ، عن عمرَ:

رواه عبدُ الرزاقِ في (مصنفه ٨٠٨)، عن عبد الله بن المبارك، قال: حدثني عاصم بن سليمان، عن أبي عثمان النهدي، قال: حضرتُ سعدًا وابنَ عمرَ يختصمان إلى عمرَ في المسحِ على الخُفَّينِ، فقال عمرُ: «**يَمْسَحُ عَلَيهِمَا إِلى مِثْلِ سَاعَتِهِ مِنْ يَومِهِ وَلَيلَتِهِ**».

ورواه البيهقيُّ في (الكبرى ١٣٢٥) من طريق سفيان، عن عاصم. . . به.

ورواه ابنُ المنذرِ في (الأوسط ٤٦٧)، من طريق خالد الحذاء، عن أبي عثمان النهدي، عن عمر. . . فذكره.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ كُلُّهم ثقاتٌ.

الوجهُ الثالثُ: عن سُويدِ بنِ غَفَلَةَ، عن عمرَ:

ورواه ابنُ المنذرِ في (الأوسط ٤٥٦)، قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، ثنا أحمد بن يونس، ثنا زهير، ثنا عمران بن مسلم، عن سويد بن غفلة، قَالَ: قَدِمْنَا مَكَّةَ، فَأَمَرْنَا نُبَاتَةَ الوَالِبِيَّ أَنْ يَسْأَلَ عُمَرَ - وَكَانَ أَجْرَأَنَا عَلَيْهِ - عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «**يَومٌ إِلَى اللَّيلِ لِلْمُقِيمِ فِي أَهْلِهِ، وَثَلَاثَةُ أَيَّامٍ لِلْمُسَافِرِ**».

ورواه الطحاويُّ في (شرح معاني الآثار ١/ ٨٣/ ٥٢٥) من طريق مؤمل، قال: ثنا سفيان الثوري، قال: ثنا عمران بن مسلم، عن سويد بن غفلة... به، نحوه.

ورواه الطحاويُّ أيضًا (١/ ٨٣/ ٥٢٦) من طريق مالك بن مغول، عن عمران بن مسلم، عن سويد بن غفلة... به، نحوه.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ كُلُّهم ثقاتٌ. فعمرانُ بنُ مسلمٍ هو الجعفيُّ: وَثَّقَهُ أحمدُ، وابنُ مَعِينٍ، وأبو حاتم، وغيرُهُم، انظر (تهذيب التهذيب ٢٢/ ١٣٩).

الوجهُ الرابعُ: عن نباتةَ الجعفيِّ، عن عمرَ:

رواه عبدُ الرزاقِ في (مصنفه ٧٩٤): عن الثوري، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن نباتة، عن عمر قال: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

ورواه الطحاويُّ في (شرح معاني الآثار ١/ ٨٣/ ٥٢٧)، من طريقِ شعبة، عن حماد... به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ غير حمادٍ، وهو ابنُ أبي سليمانَ، فيه كلامٌ معروفٌ.

ونباتةُ الجعفيُّ، قال أبو حاتم، وغيرُهُ: «كان مُعَلِّمًا على عَهْدِ عُمرَ»، وقال العجليُّ: «كوفيٌّ تابعيٌّ ثقةٌ روى عن عُمرَ» (معرفة الثقات وغيرهم ١٨٤٠)، وذكره ابنُ حِبَّانَ في (الثقات)، و(تهذيب الكمال ٢٩/ ٣١٠).

وقال ابنُ حزمٍ: «والثابتُ عن عُمرَ في التوقيتِ - برواية نباتة الجعفي، وأبي عثمان النهدي، وهما من أوثقِ التابعين - هو الزائدُ على ما في هذا الخبر» (المحلى ٢/ ٩١).

ولخَّصَ ابنُ حَجَرٍ حالَهُ فقال: «مقبولٌ» (التقريب ٧٠٩٠).

والذي يظهرُ لنا: أنه صدوقٌ يُحَسَّنُ حديثه على أقلِّ الأحوالِ، والله أعلم.

الوجهُ الخامسُ: عن زيدِ بنِ وهبٍ، عن عُمرَ:

أخرجه عبدُ الرزاقِ في (مصنفه ٧٩٦)، وابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه ١٨٩١)، والطحاويُّ في (شرح معاني الآثار ١/ ٨٤)، من طريق يزيد بن أبي زياد، قال: حدثنا زيد بن وهب، قال: كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ: **«ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ، وَيَومًا وَلَيلَةً لِلْمُقِيمِ»**.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ يزيدَ بنِ أَبي زيادٍ، كما في (التقريب ٧٧١٧)، ولكن يَشْهَدُ له ما سبقَ.

قلنا: فلمَّا صَحَّ عن عمرَ التوقيتُ من كُلِّ هذه الوجوه، دلَّ ذلك على شُذُوذِ حديثِ عُقبةَ، ووهم راويه.

الوجهُ الآخرُ: مخالفتُهُ الثابت عن النبيِّ ﷺ:

فقد ثبتَ التوقيتُ عنِ النبيِّ ﷺ من حديثِ عليٍّ، وعوفِ بنِ مالكٍ، وأبي بكرةَ، وصفوانَ بنِ عَسَّالٍ رضي الله عنهم جميعًا، وقريب منهم حديث خزيمةَ بن

ثابتٍ، وكذا رُوي عن جماعةِ مِنَ الصَّحابةِ عنِ النبيِّ ﷺ، لكن بأسانيدَ ضعيفةٍ، كما تَقَدَّمَ بيانُهُ في البابِ السابقِ.

ولهذا ذهبَ إلى شُذوذِ حديثِ عقبةَ غيرُ واحدٍ من أهل العلم:

فقال الطحاويُّ: «فذهبَ قومٌ إلى هذا، فقالوا: لا وقتَ للمسحِ عَلَى الخُفَّينِ، في السفرِ ولا في الحضرِ. قالوا: وقد شَذَّ ذلك ما رُوي عن عمرَ ابنِ الخطابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أيضًا، فذكروا ما . . .» فأسندَ حديثَ عُقبةَ، **ثم قال:** «مع أنه قد جاءتِ الآثارُ المتواترةُ عن رسولِ اللهِ ﷺ في ذلك، بتوقيتِ المسحِ للمسافرِ والمقيمِ. . .» ثُمَّ أسندَ حديثَ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وحديثَ صفوانَ بنِ عَسَّالٍ، وحديثَ عوفِ بنِ مالكٍ، وحديثَ خزيمةَ، وغيرهم **ثم قال:** «فهذه الآثارُ قد تواترتْ عن رسولِ اللهِ ﷺ بالتوقيتِ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ: للمسافرِ ثلاثة أيام ولياليها، وللمقيم يوم وليلة، فليس ينبغي لأحدٍ أن يتركَ مثلَ هذه الآثار المتواترة إلى مِثْلِ حديثِ أُبي بنِ عِمارة(١)، وأما ما احتجوا به مما رواه عقبةُ عن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فإنه قد تواترتْ الآثارُ أيضًا عن عمرَ بخلافِ ذلك»، وأَسندَ عن عمرَ من غيرِ وجهٍ أنه قال في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَومٌ وَلَيْلَةٌ**».

ثم قال: «فهذا عمرُ قد جاءَ عنه في هذا، ما يوافقُ ما روينا، عن رسول الله ﷺ في التوقيتِ للمسافرِ وللمقيمِ، وقد يحتمل حديث عقبة أيضًا: أن يكونَ ذلك الكلام كان من عمرَ؛ لأنه عَلِمَ أن طريقَ عُقبةَ، الذي جاءَ منه طريقٌ لا ماءَ فيه، فكان حكمُهُ أن يَتَيَمَّمَ، فَسَأَلَهُ: مَتَى عَهْدُكَ بِخَلْعِ خُفَّيْكَ؟ - إِذَا كَانَ حُكْمُكَ هُوَ التَّيَمُّمُ - فَأَخْبَرَهُ بِمَا أَخْبَرَهُ. وهذا الوجهُ أَولى ما حُمِلَ عليه هذا

(١) وهو حديث ضعيف باتفاق الأئمة؛ كما سيأتي بيانُهُ عقب هذا.

الحديثُ ليوافقَ ما رُوي عن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سِواه ولا يُضَادُّهُ، وقد رُوي عن غيرِ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ ما يُوافقُ ما روينا في التوقيتِ» (شرح معاني الآثار ١/ ٨٠ - ٨٤).

وقال البيهقيُّ: «قد روينا عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ التوقيتَ، فإما أن يكونَ رجعَ إليه حينَ جاءَهُ الثَّبتُ عن رسولِ اللهِ ﷺ في التوقيتِ، وإما أن يكونَ قولُهُ الذي يُوافقُ السُّنَّةَ المشهورةَ أَولى» (السنن الكبرى ٢/ ٣٣١).

وقال أبو داودَ: «سمعتُ أحمدَ، سُئِلَ عن رجلٍ كان يتدينُ بحديثِ عقبةَ بنِ عامرٍ، عن عمرَ في المسحِ، فكان يمسحُ أكثرَ مِن ثلاثةٍ ولياليهنَّ، ثم تركَ ذلك؟ فقال أحمدُ: «يُعِيدُ ما كانَ صَلَّى وقد مَسَحَ أكثرَ من ثلاثةٍ ولياليهنَّ»، فقالَ له الرجلُ: احتياطًا ذلك يحتاطُ له أو هو عليه واجبٌ؟ فقال أحمدُ: «لا يمسحُ على خُفَّيهِ أكثر من ثلاثةٍ ولياليهنَّ، أَمْرُ رسولِ اللهِ ﷺ أَولى أن يُتَّبَعَ من قولِ عقبةَ بنِ عامرٍ» (مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود ٦٠).

كأنه يشيرُ إلى شُذوذِ حديثِ عقبةَ، وشذوذ رواية الرفع عن عمر.

وقال الجورقانيُّ - عقبه -: «هذا حديثٌ منكرٌ، وليس هذا بصحيحٍ عن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والصحيحُ عن عمرَ عن النبيِّ ﷺ التوقيتُ» (الأباطيل ١/ ٥٧٠).

ثم أسندَ حديثَ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ السابق في (صحيح مسلم)، وحديث نباتةَ الجعفيِّ عن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في فَتْوَاهُ بالتوقيتِ ليُعِلَّ به حديثَ عقبةَ هذا (الأباطيل ١/ ٥٧١ -٥٧٣).

وذكر ابنُ عبدِ البرِّ الخلافَ في توقيتِ المسحِ، ثم أسندَ عن عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ما سبقَ من فَتْوَاهُ، **ثم قَالَ:** «وثبتَ التوقيتُ عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ، وابنِ عباسٍ، وحذيفةَ، وابنِ مسعودٍ، من وجوهٍ، وأكثرُ التابعينَ والفقهاءِ على ذلك، وهو

الاحتياطُ عندي؛ لأن المسحَ ثبتَ بالتواترِ، واتفقَ عليه أهلُ السنةِ والجماعةِ، واطمأنتِ النفسُ إلى اتِّفَاقِهِم، فلمَّا قال أكثرُهُم: إنه لا يجوزُ المسحُ للمقيمِ أكثر من خمسِ صلواتِ يومٍ وليلةٍ، ولا يجوزُ للمسافرِ أكثر من خمسِ عشرةَ صلاة ثلاثة أيام ولياليها؛ فالواجبُ على العَالِمِ أن يؤدي صَلَاتَهُ بيقينٍ، واليقينُ الغسلُ، حتَّى يُجمِعُوا على المسحِ، ولم يُجمعوا فوق الثلاث للمسافرِ، ولا فوقَ اليومِ للمقيمِ» (التمهيد ١١/ ١٥٣).

وقال ابنُ حزمٍ: «ثم لو صَحَّ عن أَبي بكرٍ، وعمرَ، وعقبةَ رضي الله عنهم ما ذكرنا، وكان قد خالفَ ذلك: علي، وابن مسعود، وغيرهما، لوجبَ عند التنازعِ الردُّ إلى بيانِ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم، وبيانُهُ عليه السلام قد صَحَّ بالتوقيتِ، ولم يَصحَّ عنه شيءٌ غيرُهُ أصلًا، فكيفَ ولم يَصحَّ قط عن عمرَ إلَّا التوقيت؟!» (المحلى ٢/ ٩٤).

وقال الكاسانيُّ الحنفيُّ: «ورُوِيَ أن عمرَ رضي الله عنه، سَأَلَ عُقبةَ بنَ عَامرٍ - وقد قَدِمَ منَ الشَّامِ -: مَتَى عَهْدُكَ بالمسحِ؟ قال: سبعًا، فقال عمرُ رضي الله عنه: «**أَصَبْتَ السُّنَّةَ**»، وبلغَ بالمسحِ سبعًا، فهو غريبٌ، فلا يترك به المشهور مع أن الروايةَ المتفق عليها: أنه بلغَ بالمسحِ ثَلَاثًا، ثم تأويله أنه احتاجَ إلى المسحِ سبعًا في مُدَّةِ المسحِ، وأما الحديثُ الآخرُ فقد روى جابرُ الجعفيُّ[١]، عن عمرَ، أنه قال: «**لِلمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**»، وهو موافقٌ للخبرِ المشهورِ، فكانَ الأَخْذُ به أَولَى» (بدائع الصنائع ١/ ٨).

(١) كذا، وهو خطأٌ، **والصوابُ:** نباتة الجعفي، كما في جميع المصادر التي سبق ذكرها في التحقيق.

تنبيه:

وَهِمَ ابنُ دَقِيقِ العِيدِ في (الإمام ٢/ ١٧٤)، فَذَكَرَ أن النسائيَّ أخرجَ الحديثَ، والحديثُ لم يخرجه النسائيُّ؛ **ولذا تَعَقَّبَهُ الزيلعيُّ** فقال: «لم أجِدْهُ في أطرافِ ابنِ عَساكر» (نصب الراية ١/ ١٨٠)، **وتَعَقَّبَهُ مغلطاي** أيضًا، فقال: «لم أرَه في كتاب (السنن الكبير)، ولا (الصغير)، فلينظر» (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٧٤).



[٢٥٠٥ط] حديثُ أُبَيٍّ بْنِ عِمَارَةَ:

عَنْ أُبَيِّ بنِ عِمَارَةَ - وَكَانَ قَدْ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِلْقِبْلَتَيْنِ -، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ؟ قَالَ: «**نَعَمْ**»، قَالَ: «يَومًا؟»، قَالَ: «**يَومًا**»، قَالَ: وَيومَينِ؟ قَالَ: «**وَيَومَينِ**»، قَالَ: وَثَلَاثَةً؟ [حَتَّى بَلَغَ سَبْعًا]، قَالَ: «**نَعَمْ، وَمَا شِئْتَ (وَمَا بَدَا لَكَ)**».

۞ **الحكم: منكرُ المتنِ، وإسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** ابنُ مَعِينٍ، وأحمدُ، والبخاريُّ، وأبو داودَ، والطحاويُّ، وابنُ حِبانَ، وأبو الفتحِ الأزديُّ، والدارقطنيُّ، وابنُ حزمٍ، والبيهقيُّ، وابنُ عبدِ البرِّ، وابنُ العربيِّ، والجورقانيُّ، وعبدُ الحقِّ الإشبيليُّ، والحازميُّ، وابنُ الجوزيِّ، وعبدُ الغنيِّ المقدسيُّ، وأبو السعاداتِ ابنُ الأثيرِ، وابنُ الحَصَّارِ، وابنُ قُدامةَ المقدسيُّ، وابنُ بدرٍ الموصليُّ، وابنُ القطانِ، وابنُ الصَّلاحِ، والمنذريُّ، والنوويُّ، والذهبيُّ، وابنُ القيمِ، والزيلعيُّ، وابنُ كَثيرٍ، وابنُ الملقنِ، وابنُ حَجرٍ، والعينيُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

د ١٥٧ "واللفظ له" / جه (طبعة دار إحياء الكتب العربية ٥٥٧)[١] "والزيادة والرواية له ولغيره" / ك ٦١٧ / قا (١/ ٥ - ٦) / ش ١٨٨٢ / مث ٢١٤٥ / تخث (السفر الثاني/ ٢٥٥٤ - ٢٥٥٦) / حث (توضيح المشتبه ٦/ ٣٤٥) / طب (١/ ٢٠٢ - ٢٠٣/ ٥٤٥، ٥٤٦) / طس ٣٤٠٨ /

(١) سقط هذا الحديث من طبعة (التأصيل)، وهو مثبتٌ في غيرها من الطبعات؛ كطبعة الرسالة، وطبعة دار الجيل، وطبعة دار الصديق، وغيرها، وكذا أثبته المزي في (التحفة ٦).

قط ٧٦٥ / عد (١٠/ ٥٦٧) / فة (١/ ٣١٦) / صبغ ٩٣ / طح (١/ ٧٩) / صحا ٧٦٠ - ٧٦٣ / هق ١٣٣٨ - ١٣٤٠ / مصر (صـ ٣٤٣) / بنس ١٧ / طيل ٣٧١ / عسكر (صحابة - مغلطاي ٢/ ٢٧٠، إكمال تهذيب الكمال ١٠/ ٣٩٣) / محمد بن نصر المروزي (إتحاف ١/ ١٧٧) / علج ٥٩٣ / تحقيق ٢٣٩ / كما (١٧/ ٩٢ - ٩٣)].

التحقيق

هذا الحديثُ مداره على يحيى بن أيوب، وقدِ اختُلِفَ عليه على أكثر من وجهٍ، وبيانها على النحو التالي:

الوجهُ الأولُ:

رواه ابنُ ماجه، والجورقانيُّ في (الأباطيل)، وابنُ عبدِ الحَكَمِ في (فتوح مصر)، من طريقِ عبدِ اللهِ بنِ وهبٍ، قال: أخبرنا يحيى بن أيوب، عن عبد الرحمن بن رزين، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد، عن أيوب بن قطن، عن عبادة بن نسي، عن أبي بن عمارة، به.

وتابع ابن وهب على هذا الوجه: سعيد بن عفير.

أخرجه الطبرانيُّ في (الكبير ٥٤٦)، و(الأوسط ٣٤٠٨) - ومن طريقه أبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة) -، والطحاويُّ في (شرح معاني الآثار)، والدارقطنيُّ، وابنُ عبدِ الحَكَمِ في (فتوح مصر)، والفسويُّ في (المعرفة والتاريخ)، وغيرهم: من طُرُقٍ عن سعيدِ بنِ عُفَيرٍ، عن يحيى بنِ أيوبَ... به.

غير أن ابنَ عبدِ الحكمِ قال: «ولم يذكرِ ابن عفير عبادة بن نسي».

الوجهُ الثاني: رواه عمرُو بنُ الربيعِ، واختُلِفَ عليه:

فرواه أبو داود - ومن طريقِهِ: البيهقيُّ -، وابنُ عَدِيٍّ في (الكامل) عن أبي يعلى، كلاهما: عن يحيى بنِ مَعِينٍ، حدثنا عمرُو بنُ الربيعِ بنِ طارقٍ، أخبرنا يحيى بنُ أيوبَ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ رَزِينٍ، عن محمدِ بنِ يزيدَ، عن أيوبَ بنِ قطن، عن أُبيٍّ بنِ عِمارةَ، به. فأَسقطَ منه عبادةَ بنَ نُسَي.

ورواه الحاكمُ من طريقِ أبي المثنى العنبريِّ، ثنا يحيى بنُ مَعِينٍ، ثنا عمرُو بُن الربيعِ بنِ طارقٍ، أنبأ يحيى بنُ أيوبَ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ رَزِينٍ، عن محمدِ بنِ يزيدَ بنِ أبي زِيادٍ، عن عبادةَ بنِ نُسَيٍّ، عن أُبي بنِ عِمارةَ... به، فأَسقطَ منه أيوبَ بنَ قطن، وأثبتَ عبادةَ.

وقد توبع يحيى بنُ مَعِينٍ على الوجهِ الأَولِ: فرواه أبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة) - ومن طريقِهِ: المزيُّ في (تهذيب الكمال) - قال: حدثنا عبد الله ابن جعفر بن أحمد، ثنا إسماعيل بن عبد الله، ثنا عمرو بن الربيع بن طارق ...، فذكر نحو رواية أبي داود، وأسقط منه عبادة بن نسي.

وتوبع على الوجهِ الثاني: كما رواه الحاكمُ في (المستدرك)، من طريق يحيى بنِ عثمانَ بنِ صالحٍ السهميِّ، حدثنا عمرُو بنُ الربيعِ بنِ طارقٍ ...، بنحو روايته السابقة.

الوجهُ الثالثُ: عَلَّقَهُ أبو داودَ في (سننه) فقال: «رواه ابنُ أبي مريمَ المصريُّ، عن يحيى بنِ أيوبَ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ رَزِينٍ، عن محمدِ بنِ يزيدَ بن أبي زيادٍ، عن عبادةَ بنِ نُسَيٍّ، عن أُبي بنِ عِمارةَ، قال فيه: حَتَّى بَلَغَ سَبْعًا، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**نَعَمْ، وَمَا بَدَا لَكَ**».

ووَصَلَهُ الطحاويُّ في (شرح معاني الآثار)، والبيهقيُّ، والآبنوسيُّ في

(مشيخته)، والبغويُّ في (معجمه)، من طُرُقٍ عن ابنِ أبي مريمَ... به، فأسقطَ من إسنادِهِ أيوب بن قطن، وزادَ في مَتْنِهِ: قَالَ: «**نَعَمْ**» حَتَّى عَدَّ سَبْعًا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**نَعَمْ، مَا بَدَا لَكَ**».

الوجهُ الرابعُ:

رواه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه)، ومن طريقِهِ: ابنُ أَبي عَاصمٍ في (الآحاد والمثاني)، وأبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة)، والطبرانيُّ في (الكبير ٥٤٥)، وابنُ قَانعٍ في (معجمه)، من طُرُقٍ عن يحيى بن إسحاق السليحيني، قال: حدثنا يحيى بن أيوب، عن عبد الرحمن بن رزين، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد، عن أيوب بن قطن الكندي، عن أبي بن عمارة الأنصاري، فذكره.

وأسقطَ منه: عبادة بن نُسَيٍّ.

الوجهُ الخامسُ:

رواه إسحاق بن الفرات، عن يحيى بن أيوب، عن وهب بن قطن، عن أبي بن عمارة، به.

فقال: وهب بن قطن، مكان أيوب بن قطن.

ذكره أبو نُعَيمٍ في (معرفة الصحابة ٧٦٣)، وابنُ ناصرِ الدينِ في (توضيح المشتبه ٦/ ٣٤٥)، والمزيُّ في (تحفة الأشراف ١/ ١٠).

الوجهُ السادسُ:

ذكره ابنُ القطانِ في (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٣٢٥)، قال: ويروى عنه - يعني: يحيى بنَ أيوبَ - عن عبد الرحمن بن رزين، عن محمد بن يزيد، عن أيوب بن قطن، عن عبادة بن نسي - مرسلًا - عن النبي ﷺ.

الوجهُ السابعُ:

أشارَ إليه ابنُ السَّكَنِ، ولم يوصلْ به إسنادًا، إنما قال: «ويُقَالُ أيضًا: عن يحيى بن أيوب، عن عبد الرحمن، عن محمد، عن وهب بن قطن -مرسلًا- عن النبي ﷺ»، حكاه عنه ابنُ القطانِ في (بيان الوهم ٣/ ٣٢٥).

وهذا حديثٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه سبعُ عللٍ:

العلةُ الأُولى: الاضطرابُ في أسانيدِهِ، فبسببِ الخلافِ في أسانيدِهِ، ذَهَبَ فريقٌ من أهلِ العلمِ إلى تضعيفه بالاضطرابِ:

فضَعَّفَهُ أبو داودَ فقال: «وقد اختُلِفَ في إسنادِهِ وليس هو بالقويِّ» (السنن ١/ ٤١).

قال البيهقيُّ: «وبمعناه قال البخاريُّ» (معرفة السنن ٢/ ١١٧).

وقال الدارقطنيُّ: «هذا الإسنادُ لا يثبتُ، وقد اختُلِفَ فيه على يحيى بن أيوب اختلافًا كثيرًا قد بَيَّنْتُهُ في موضعٍ آخر» (السنن ٧٦٥)، ولم نقفْ على الموضعِ الآخر له.

وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «وأيوبُ بنُ قَطَنٍ يضطربُ في إسنادِ حديثِهِ» (الاستيعاب ١/ ٧٠).

وقال ابنُ الأَثيرِ في ترجمةِ أُبي بنِ عِمارةَ: «أَدْخَلَهُ أبو زُرْعَةَ في مسندِ المصريينَ، له عنده حديثٌ واحدٌ وهو معلولٌ، وفي إسنادِهِ اضطرابٌ، ولم يذكره البخاريُّ في (التاريخ)، وهو غيرُ مشهورٍ» (جامع الأصول ١٢/ ١٣٧).

وقال ابنُ الجَوزِيِّ: «هذا حديثٌ مضطربٌ اختُلِفَ فيه على يحيى بنِ أيوبَ» (إعلام العالم بعد رسوخه صـ ٩٦).

وقال النوويُّ: «واتفقوا على أنه ضعيفٌ مضطربٌ لا يُحتجُّ به» (المجموع ١/ ٤٨٢).

وقال أيضًا: «اتفقَ الحُفَّاظُ على أنه حديثٌ ضعيفٌ مضطربٌ» (تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٢٠).

وقال عبدُ الغنيِّ المقدسيُّ: «في إسنادِ حديثِهِ جهالةٌ واضطرابٌ» (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٦٩)، وانظر: (تهذيب الكمال ٢/ ٢٦١)، **وبنحوه قال العينيُّ** في (مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار ١/ ٨٥).

وقال الذهبيُّ في ترجمةِ أيوبَ بنِ قَطَنٍ من (الميزان): «وحديثُهُ في مسح الخُفِّ بلا تَوقيتٍ، لم يثبتْ؛ لأنه اختُلِفَ فيه على يحيى بنِ أيوبَ» (الميزان ١/ ٢٩٢).

وقال ابنُ حَجَرٍ في ترجمةِ أُبي بنِ عِمارةَ من (التقريب ٢٨٢): «في إسنادِ حديثِهِ اضطرابٌ».

وقال ابنُ الحَصَّارِ في (تقريب المدارك): «في إسنادِهِ اختلافٌ واضطرابٌ» (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٧٠)، (نخب الأفكار ٢/ ١٣٨).

وقال الألبانيُّ: «وله علةٌ أُخرَى، وهي الاضطرابُ» (ضعيف أبي داود ١/ ٥١ - ٥٣).

العلةُ الثانيةُ: أيوبُ بنُ قَطَنٍ.

قال ابنُ أبي حَاتمٍ: «سألتُ أبي عنه، فقال: هو من أهل فلسطين، قلت: ما حالُهُ؟ قال: مُحَدِّثٌ»، وقال أبو زرعةَ: «لا يُعْرَفُ».

وقال أبو داودَ عقب حديثِهِ: «اختُلِفَ في إسنادِهِ وليسَ بالقويِّ»، وفي

بعضِ نُسخِ أَبي داودَ - عقب حديثه - **قال ابنُ مَعِينٍ:** «إسنادُهُ مظلمٌ»، وقال الدارقطنيُّ: «مجهولٌ»، ووقعَ في روايةِ محمدِ بنِ نصرٍ المروزيِّ ما يقتضي أنَّ أيوبَ بنَ قَطَنٍ هذا حفيدُ أُبي بنِ عِمارةَ، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات) وقال: «أحسبه بصريًا»، (تهذيب التهذيب ١/ ٤١٠).

زَادَ مغلطاي: «لما ذَكَرَ الإمامُ أحمدُ حديثَ أُبي بنِ عِمارةَ من طريقِ ابنِ قَطَنٍ، قال: «رجالُهُ لا يُعْرَفُونَ».

وقال أبو الفتحِ الأزديُّ الموصليُّ: «أيوبُ بنُ قَطَنٍ مجهولٌ»، وَذَكَرَ حديثَهُ هذا، والاختلافَ فيه، وقال: «كُلٌّ لا يَصحُّ» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٣٢٤)، و(إكمال تهذيب الكمال ٢/ ٣٤١) باختصارٍ.

وقال الذهبيُّ: «مجهولٌ» (ديوان الضعفاء ٥٢٧)، ولخَّصَ ابنُ حَجَرٍ حالَهُ فقال: «فيه لِينٌ» (التقريب ٦٢٠).

قلنا: فخلاصةُ أمرِهِ أنه مجهولٌ، ولا عِبرةَ بِذِكْرِ ابنِ حِبانَ له في (الثقات).

وقد رواه بعضُهم فقال: (وهبُ بنُ قَطَنٍ) وهو وهمٌ، والصوابُ: (أيوبُ ابنُ قَطَنٍ)، كما قال الحافظُ في (الإصابة ١١/ ٣٧٤).

العلةُ الثالثةُ: محمدُ بنُ يزيدَ بنِ أبي زيادٍ.

قال أبو حاتم: «مجهولٌ»، وقال الخَلَّالُ في (العلل): «سُئِلَ أحمدُ بنُ حَنبلٍ عن هذا الحديثِ، فقال: رجالُهُ لا يُعْرَفُونَ»، وفي (تاريخ أبي زرعة الدمشقي) عنه: «ليسَ بمعروفِ الإسنادِ»، وقال ابنُ حِبانَ: «لستُ أَعْتَمِدُ على إسنادِ خَبرِهِ»، وقال أبو الفتحِ الأزديُّ: «ليسَ بالقَائمِ، في إسنادِهِ نظرٌ»، وقال أبو الحسنِ الدارقطنيُّ: «إسنادٌ لا يَثبتُ، وعبدُ الرحمنِ، ومحمدُ بنُ يزيدَ، وأيوبُ بنُ قَطَنٍ كُلُّهم مجهولونَ»، وقال ابنُ حزمٍ: «خبرٌ ساقطٌ، فيه

يحيى، ومحمدٌ، وهما مجهولانِ»، وقال ابنُ القطانِ: «محمدُ بنُ يزيدَ مجهولٌ» (إكمال تهذيب الكمال ١٠/ ٣٩٣)، (تهذيب التهذيب ٩/ ٥٢٤).

وقال الذهبيُّ في (الكاشف ٥٢٢١): «ليسَ بحجةٍ»، وقال في (ديوان الضعفاء ٤٠٤٣): «مجهولٌ»، وقال ابنُ حَجَرٍ: «مجهولُ الحالِ» (التقريب ٦٣٩٨).

وقال عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ: «وفي طريقِ هذا الحديثِ: محمدُ بنُ يزيدَ بنِ أبي زيادٍ - صاحب حديث الصور - وهو مجهولٌ» (الأحكام الكبرى ١/ ٤٧٨).

وعليه: فلا وجه لما قاله مغلطاي في (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٧٢): «ومحمدُ ابنُ يزيدَ لم أرَ أحدًا نَسَبَهُ إلى ضعفٍ كما قاله أبو عبدِ اللهِ بنُ البيعِ، وغايةُ ما قال فيه البخاريُّ: روى عنه إسماعيلُ بنُ رَافعٍ حديثَ الصورِ مرسل، ولم يَصحَّ، وقال ابنُ يُونسَ في (الغرباء): روى عنه يزيدُ بنُ أبي حَبيبٍ - وكان يُجَالِسُهُ -، وحرملةُ بنُ عمرانَ، ومن أهل الكوفة أبو بكرِ بنِ عيَّاشٍ، فهذا كما ترى قد خَرَجَ منَ الجَهالةِ العَينِيَّةِ، وأما الجهالةُ الحاليةُ فيُمكنُ أن تكونَ منفيةً بما ذكره الحاكمُ، فإنّه لما خَرَّجَ هذا الحديثَ قال فيه: صحيحٌ ولم يخرجاه، وأُبيٌّ صحابيٌّ معروفٌ وهو إسنادٌ مِصريٌّ، ولم يُنْسَبْ واحدٌ من رواتِهِ إلى جَرحٍ».

العلةُ الرابعةُ: عبدُ الرحمنِ بنُ رَزِينٍ.

ترجمَ له ابنُ أبي حَاتمٍ في (الجرح والتعديل ٥/ ٢٣٢)، ولم يذكرْ فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٥/ ٨٢)، على قاعدتِهِ في توثيقِ المجاهيلِ.

وسبقَ قولُ أحمدَ بنِ حنبلَ، والدارقطنيِّ فيه، ومَن فَوقَهُ: «رجالُهُ لا يُعْرَفُونَ، مجهولونَ»، وأقرَّهما المنذريُّ في (مختصر أبي داود ١/ ١٢٠)، وأقرَّ الدارقطنيَّ عليه ابنُ القطانِ في (بيان الوهم ٣/ ٣٢٣).

وبجهالةِ رواةِ هذا الحديثِ ضَعَّفَهُ فريقٌ منَ الأئمةِ:

قال ابنُ أَبي خَيثمةَ: «وسُئِلَ يحيى بنُ مَعِينٍ، عن حديثِ يحيى بنِ أيُّوبَ هذا، فقال: إسنادٌ مظلمٌ» (التاريخ الكبير - السفر الثاني ٢/ ٦١٧).

وقال أحمدُ: «حديثُ أُبيِّ بنِ عِمارةَ ليسَ بمعروفِ الإسنادِ»، **وقال أبو زرعةَ الدمشقيُّ:** «فناظرتْ أبا عبدِ اللهِ أحمدَ بنَ حنبلٍ في حديثِهِ عن رسولِ اللهِ ﷺ في المسحِ فلم يقنعْ به» (تاريخ أبي زرعة ١٨٢٤)، وقال أحمدُ - مرَّة -: «رجالُهُ لا يُعْرَفُونَ» (العلل المتناهية ١/ ٣٦٠)، (التحقيق ١/ ٢٠٩)، (الإمام ٢/ ١٩١)، (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٦٨).

وقال الحازميُّ: «روى محمدُ بنُ معاويةَ التميميُّ، عنِ البخاريِّ، قال: يقالُ: لأُبيِّ بنِ عِمارةَ صحبة، لا يَصِحُّ حديثُهُ في المسحِ، إسنادُهُ مجهولٌ، وليسَ يروى عنه غير هذا الحديث» (البدر المنير ٣/ ٤٤).

وقال الدارقطنيُّ: «وعبدُ الرحمنِ، ومحمدُ بنُ يزيدَ، وأيوبُ بنُ قَطَنٍ، مجهولونَ كُلُّهم» (السنن ٧٦٥)، وبنحوه قال **الجورقانيُّ** في (الأباطيل ١/ ٥٦٨).

وقال ابنُ حزمٍ: «وتَعَلَّقَ مُقَلِّدُوه في ذلكَ بأخبارٍ ساقطةٍ لا يَصحُّ منها شَيءٌ»، إلى أن قال: «وآخر من طريقِ أُبيِّ بنِ عِمارةَ فيه يحيى بن أيوب الكوفيُّ[1]،

(١) هذا من أوهام ابن حزم، فيحيى بن أيوب هو: الغافقي المصري، وليس الكوفي، ولذا قال ابن الملقن: «قول ابن حزم إنه كوفي، وهم في ذلك، وإنما هو =

وأخر مجهولون» (المحلى ٢/ ٩٠).

وقال ابنُ عبدِ البرِّ: «هو حديثٌ لا يثبتُ، وليسَ له إسنادٌ قائمٌ» (الاستذكار ٢/ ٢٤٩).

وقال ابنُ العربيِّ: «وفي طريقِهِ ضعفاءُ ومجاهيلُ، منهم: عبدُ الرحمنِ بنُ رَزِينٍ، ومحمدُ بنُ يزيدَ، وأيوبُ بنُ قَطَنٍ» (عارضة الأحوذي ١/ ١٤٢).

وذَكَرَ الحديثَ ابنُ الجوزيِّ في (العلل المتناهية ٥٩٣)، **ثم قال:** «هذا حديثٌ لا يصحُّ».

وقال ابنُ القطانِ: «وعِلَّتُهُ هي أنَّ هؤلاءِ الثلاثةَ مجهولونَ، قال ذلك الدارقطنيُّ، وقال الموصليُّ أيضًا: أيوبُ بنُ قَطَنٍ مجهولٌ، وذكرَ حَدِيثَهُ هذا، والاختلافَ فيه، وقال: كُلٌّ لا يصحُّ، ومحمدُ بنُ يزيدَ، هو ابنُ أبي زيادٍ، صاحبُ حديثِ الصورِ، قال فيه أبو حاتم: مجهولٌ، وعبدُ الرحمنِ بنُ رَزِينٍ أيضًا لا تُعْرَفُ له حالٌ، فهو مجهولٌ» (بيان الوهم ٣/ ٣٢٣).

وقال ابنُ قُدامةَ المقدسيُّ: «وفي إسنادِهِ مجاهيلُ . . .» (المغني ١/ ٢١٠).

وقال ابنُ كَثيرٍ: «في إسنادِهِ غرابةٌ» (مسند الفاروق ١/ ١٢٨).

وضَعَّفَ إسنادَهُ ابنُ حَجَرٍ في (الإصابة ١/ ٥٦).

العلةُ الخامسةُ: يحيى بنُ أيوبَ.

هو: الغَافِقيُّ المصريُّ، وهو وإن كان في الأصلِ صدوقًا؛ إلا أنَّ في حفظِهِ مقالًا، قال فيه أحمدُ: «سيئُ الحفظِ»، وقال أيضًا: «يُخطئُ خطأً كثيرًا»، وقال أبو حاتم: «ومحلُّ يحيى الصدقُ، يُكْتَبُ حَدِيثُهُ ولا يُحتجُّ

= مصري قاضي مصر» (البدر المنير ٣/ ٤٣).

به»، وقال ابنُ سعدٍ: «منكرُ الحديثِ»، وقال الدارقطنيُّ: «في بعضِ حديثِهِ اضطرابٌ»، وقال أحمدُ بنُ صَالحٍ: «ربما زَلَّ في حفظِهِ»، وقال السَّاجيُّ: «صدوقٌ يَهِمُ»، وقال أبو أحمدَ الحاكمُ: «إذا حَدَّثَ من حفظِهِ يُخطئُ، وما حَدَّثَ من كتابٍ فليسَ به بأس» (تهذيب التهذيب ١١/ ١٨٦ - ١٨٧). وقال الذهبيُّ: «له غرائبُ ومناكيرُ يتجنبها أربابُ الصحاحِ، ويُنَقُّوْنَ حَدِيثَهُ، وهو حسنُ الحديثِ» (سير أعلام النبلاء ٨/ ٦).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ ربما أخطأَ» (التقريب ٧٥١١).

وبه أعلَّهُ ابنُ القطانِ، فقال: «ويحيى بنُ أيوبَ مختلفٌ فيه، وهو ممن عيبَ على مسلمٍ إخراجُ حديثِهِ» (بيان الوهم والإيهام ٣/ ٣٢٤).

العلةُ السادسةُ: الخِلافُ في صحبةِ أُبيٍّ بن عِمارةَ.

قال النوويُّ: «أنكرَ بعضُ العلماءِ كونَ أُبيٍّ بنِ عِمارةَ صحابيًّا. قال ابنُ عبدِ البرِّ: اضطربَ حديثُهُ، ولم يذكره البخاريُّ في (تاريخه الكبير)؛ لأنهم يقولونَ: أنه خطأٌ، وإنما هو: أبو أُبيّ ابن أم حزام، واسمه عبد الله، هذا كلامُ ابنِ عبدِ البرِّ. وقال ابنُ أبي حَاتمٍ: من قال: أُبيُّ بنُ عِمارةَ أخطأَ، إنما هو أبو أُبيّ، واسمه عبدُ اللهِ بنُ عمرِو ابن أم حزام، ...» (تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٠٨).

وقال أبو أحمدَ العسكريُّ في (كتاب الصحابة): «قال بعضُهم: ليس تصحُّ له صحبة، ونسبه عبسيًا» (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٧٠).

ولما ذكره ابنُ حبانَ في طبقةِ الصحابةِ في (الثقات ٣/ ٦) **قال:** «أُبيُّ بنُ عِمارةَ الأنصاريُّ صَلَّى مع النبيِّ ﷺ القبلتين، إلا أنِّي لستُ أَعْتَمِدُ على إسنادِ خبرِهِ».

وقال أبو الفتحِ الأزديُّ الموصليُّ: «أُبيُّ بنُ عِمارةَ الأنصاريُّ لا نحفظُ أن أحدًا روى عنه، إلا أيوب بن قطن، حديثُهُ ليسَ بالقائمِ، في متنِهِ نظرٌ، وفي إسنادِهِ نظرٌ» (المخزون في علم الحديث صـ ٤٤).

وأشار الحازميُّ إلى تضعيفِ البخاريِّ القولَ بصحبتِهِ، قائلًا: «روى محمدُ ابنُ معاويةَ التميميُّ عنِ البخاريِّ، قال: يقالُ: لأُبيِّ بنِ عِمارةَ صحبةٌ، لا يصحُّ حديثُهُ في المسحِ، إسنادُهُ مجهولٌ، وليسَ يَروى عنه غير هذا الحديث» (البدر المنير ٣/ ٤٦).

وقال ابنُ الصَّلاحِ: «هذا حديثٌ ضعيفٌ. وأُبيُّ بنُ عِمارةَ قِيلَ: لم يَثبتْ له ذكرٌ في الصحابةِ، ولذلك لم يذكرْهُ البخاريُّ في (تاريخه الكبير)» (البدر المنير ٣/ ٤٦).

بينما ذَكَرَهُ في الصحابةِ **ابنُ حَجَرٍ** في القسمِ الأولِ منَ (الإصابة)، والبغويُّ في (معجمه)، وابنُ قَانِعٍ، وأبو نُعَيمٍ، وقال المزيُّ: عدادُهُ في الصحابةِ، وكذلك الدارقطنيُّ في (المؤتلف)، وابنُ يونسَ في (تاريخه).

العلةُ السابعةُ: نَكَارةُ المتنِ، ومخالفتُهُ للأحاديثِ الصحيحةِ الواردةِ في التوقيتِ.

فقد ثبتَ التوقيتُ عنِ النبيِّ ﷺ من حديثِ عليٍّ، وعوفِ بنِ مالكٍ، وأَبي بكرةَ، وصفوانَ بنِ عَسَّالٍ رضي الله عنهم جميعًا، كما تَقَدَّمَ بيانُهُ في البابِ السابقِ.

ولذا قال أبو الفتحِ الأزديُّ الموصليُّ: «في متنِهِ نظرٌ، وفي إسنادِهِ نظرٌ» (المخزون في علم الحديث صـ ٤٤).

وقال الجورقانيُّ: «هذا حديثٌ [باطلٌ][1] منكرٌ» (الأباطيل ١/ ٥٦٨).

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٦٩).

وأشارَ إلى هذه العلةِ **الطحاويُّ** في (شرح معاني الآثار ١/ ٨١ - ٨١)، فذكرَ الأحاديثَ الصحيحةَ الواردةَ في مُدَّةِ المسحِ عَلَى الخُفَّين كحديثِ عليٍّ، وخزيمةَ بنِ ثابتٍ، وغيرِهما، **ثم قال:** «فليسَ ينبغي لأحدٍ أن يتركَ مثل هذه الآثار المتواترة إلى مثلِ حديثِ أُبيٍّ بنِ عِمارةَ».

وقال ابنُ الجَوزيِّ: «هذا حديثٌ مضطربٌ . . . فلا يترك الأحاديث الصِّحاح لأجلِهِ» (إعلام العالم صـ ٩٦).

فالحديثُ بهذه العللِ مجتمعة منكرٌ، بل من العلماءِ مَن ذكره في الموضوعاتِ.

قال ابنُ الملقنِ: «وغلا ابنُ بَدرٍ الموصليُّ فذكرَ هذا الحديثَ في (موضوعاته)» (البدر المنير ٣/ ٤٧).

وقال ابنُ القطانِ: «والحديثُ غاية في الضعفِ» (بيان الوهم ٥/ ٦٦٥).

وقد نقل النوويُّ اتفاقَ العلماءِ على ضَعْفِهِ (شرح مسلم ٣/ ١٧٦)، (المجموع ١/ ٤٨٤).

وقال ابنُ الملقنِ: «هو حديثٌ ضعيفٌ، بشهادةِ غيرِ واحدٍ من الحفاظِ له بذلك» (البدر المنير (٣/ ٤٢).

وضَعَّفَهُ الألبانيُّ في (ضعيف أبي داود ٢١).

ومع ما ذكرناه من عللِ هذا الحديث؛ فقد أخرجَ هذا الحديثَ الحاكمُ في (المستدرك ٦١٧)، **ثم قال:** «أُبيُّ بنُ عِمارةَ صحابيٌّ معروفٌ، وهذا إسنادٌ مِصريٌّ لم يُنْسَبْ واحدٌ منهم إلى جرَحٍ، وإلى هذا ذهبَ مالكُ بنُ أنسٍ، ولم يخرجاه»!.

ونقل مغلطاي عنه، أنه قال: «صحيحٌ» (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٧٢).

وتَعَقَّبَ الذهبيُّ الحَاكمَ - في قوله: «هذا إسنادٌ مِصريٌّ لم يُنْسَبْ واحدٌ منهم إلى جرَحٍ» - **فقال:** «بل مجهولٌ» (تلخيص المستدرك ١/ ١٧١).

وتَعَقَّبَهُ كذلك ابنُ القيمِ فقالَ: «والعجبُ من الحَاكمِ كيفَ يكونُ هذا مستدركًا على (الصحيحين)؛ ورواتُهُ لا يُعْرَفُونَ بجرحٍ ولا تَعْديلٍ؟!» (تهذيب السنن ١/ ٢٤٦).

وذكر ابنُ الملقنِ المضعفينَ لهذا الحديثِ **ثم قال:** «وخالفَ هؤلاءِ كلّهم: الحاكمُ أبو عبدِ اللهِ فأخرجَ الحديثَ في (مستدركه) بسندِ أبي داودَ الثاني ولفظه الأول، لكنه قال: «عبدُ الرحمنِ بنُ رَزِينٍ» بدل «يزيد» ثم قال: أُبيُّ بنُ عِمارةَ صحابيٌّ معروفٌ، وهذا إسنادٌ مِصريٌّ لم يُنْسبْ واحدٌ منهم إلى جَرحٍ، قلتُ: لكن نُسِبوا إلى الجهالةِ كما مرَّ لكَ» (البدر المنير ٣/ ٤٦ - ٤٧).

وظاهر صنيع مغلطاي في (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٧٢)، أنه مالَ لتصحيحِ الحديثِ تبعًا للحاكمِ!.



[٢٥٠٦ط] حديثُ أَنَسٍ:

عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «**إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَبِسَ خُفَّيْهِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا، وَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا ثُمَّ لَا يَخْلَعْهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ**».

۞ **الحكم: شَاذٌّ بهذا اللفظِ، وحَكَمَ بشذوذِهِ:** الحاكمُ، والذهبيُّ، **وأشارَ إلى شذوذِهِ** ابنُ صاعد، والبيهقيُّ، **وضَعَّفَهُ:** ابنُ حزمٍ، والنوويُّ.

التخريج:

[ك ٦٥٦ / قط ٧٨٠، ٧٨١ "واللفظ له" / مخلص ٣١١ / هق ١٣٤١، ١٣٤٣ / تحقيق ٢٤١].

التحقيق

هذا الحديثُ له طريقان عن حماد بن سلمة:

الطريقُ الأولُ:

رواه الدارقطنيُّ (٧٨٠)، والمخلصُ (٣١١)، عن يحيى بن صاعد، نا الربيع بن سليمان،

حدثنا أسد بن موسى، حدثنا حماد بن سلمة، عن عبيد الله بن أبي بكر، وثابت، عن أنس... به.

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، إلا أن أسدَ بنَ موسى وإن وَثَّقَهُ غيرُ واحدٍ، فقد قال فيه ابنُ يونسَ: «حَدَّثَ بأحاديث منكرة، وأَحسبُ الآفة من غيرِهِ»، وقال ابنُ حزمٍ: «منكرُ الحديثِ، ضعيفٌ»، وقال عبدُ الحَقِّ في (الأحكام الوسطى): «لا يُحتجُّ به عندهم» (تهذيب التهذيب ١/ ٢٦٠)؛ ولذا قال ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ يغربُ» (التقريب ٣٩٩).

وقد أغربَ به عن حمادٍ، فلم يروه أحدٌ من أصحابِ حمادٍ غيره.

وظاهرُ لفظه مخالفٌ للصحيحِ الثابتِ عن رسولِ اللهِ ﷺ في التوقيتِ، كما تَقَدَّمَ في البابِ السابقِ من حديثِ عليٍّ، وعوفِ بنِ مالكٍ، وأبي بكرةَ، وصفوانَ بنِ عَسَّالٍ، وغيرِهِم.

بل صَحَّ التوقيتُ موقوفًا عن أنسٍ أيضًا:

أخرجه الطحاويُّ في (شرح معاني الآثار ١/ ٨٤)، قال: حدثنا ابن أبي داود، قال: ثنا هدبة، قال: ثنا سلام بن مسكين، عن عبد العزيز، عن أنس، مثله، كذا قال، ولم يسقْ مَتْنَهُ وإنما أحاله على أَثَرِ ابنِ عباسٍ قبله، ولفظُهُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ؟ قَالَ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَومٌ وَلَيْلَةٌ**».

وهذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجالُهُ ثقاتٌ، فعبدُ العزيزِ هو ابنُ صُهيبٍ: «ثقةٌ» من رجالِ الشيخينِ.

فهذا يُؤَكِّدُ وَهْمَ أسد بن موسى في حديثِهِ هذا، **إلا أن يُقالَ:** إن قولَهُ: **(ثُمَّ لَا يَخْلَعْهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ)** أي: في المُدَّةِ المقررةِ شرعًا للمسحِ، فلا شذوذَ حينئذٍ.

قال ابنُ الجوزيِّ: «هو محمولٌ على مُدَّةِ الثلاثِ» (التحقيق ٢٤١)، (نصب الراية ١/ ١٧٩).

ولكن أشارَ إلى شذوذِهِ ابنُ صاعد فقال: «وما علمتُ أحدًا جاءَ به إلا أسد بن موسى» (سنن الدارقطني ٧٨٠).

وقال ابنُ حزمٍ: «وأَسَدٌ منكرُ الحديثِ، ولم يروِ هذا الخبرَ أحدٌ من ثقاتِ أصحابِ حماد بن سلمةَ» (المحلى ٢/ ٩٠).

فَتَعَقَّبَهُ ابنُ دقيقِ العيدِ فقال: «وهذا الذي ذكره ابنُ حزمٍ في أسدٍ لم يقلْهُ أحدٌ منَ المتقدمينَ فيه فيما عَلِمْنَاهُ، مع اجتهادِهِ في الروايةِ وتَصْنِيفِهِ للعلمِ، ويقالُ: إنه أولُ من صَنَّفَ المسندَ، وقد وقفَ المتقدمونَ على أمرِهِ، وفيهم المشددونَ في الروايةِ، ولم يقولوا ما قال، ولم نرَ فيما بين أيدينا من كتبِ الضعفاءِ والمتروكينَ له ذِكرًا، وأبو أحمدَ ابنُ عَدِيٍّ شَرَطَ أن يذكرَ في كتابِهِ كُلَّ مَن تكلَّم فيه مُتَكَلِّمٌ، وقد ذكرَ فيه جماعةً مِنَ الأكابرِ والحفاظِ لذلك، ولم يذكرْ أحدًا فيمن خرج في كتابه هذا من حيث عدم الطعن مع الاشتهار. وأما التوثيقُ فقد ذكر أبو الحسنِ بنُ القطانِ، عن أبي العربِ أنه قال: «قال أبو الحسنِ - يعني: الكوفيَّ -: أسدُ بنُ موسى ثقةٌ»، وذكر أيضًا توثيقَهُ عنِ البزارِ، وكذلكَ شَرْطُ أبي أحمد ابنِ عَدِيٍّ يقتضي أنه ثقةٌ، أو صدوقٌ، ...، ولعلَّ أبا محمدٍ ابنُ حزمٍ وقفَ على ما قاله أبو سعيدِ بنُ يونسَ في كتابِ «الغُرباء» في أسدِ بنِ موسى حيثُ قال فيه: «حَدَّثَ بأحاديثَ منكرةٍ، وكان رجلًا صالحًا، وكان ثقةً فيما روى، وأَحْسَبُ الآفة من غيرِهِ». فإن كان أَخَذَ كلامَهُ من هنا فليسَ بجيدٍ، إذ فرق بين أن يقول: «روى أحاديثَ منكرةً»، وبين أن يقول: إنه «منكرُ الحديثِ»، فإن هذه العبارة تقتضي كثرة ذلك منه حتَّى تصيرَ وصفًا له، فيستحق بها أن لا يحتج بحديثه عندهم، والعبارةُ الأُولى تقتضي وجود النكرة في أحاديث، ولا تقتضي كثرة ذلك، وقد حَكَمَ أبو سعيدِ بنُ يُونسَ بأنه «ثقةٌ فيما رَوى»، وكيف يكونُ ثقةً فيما روى من لا يُحتجُّ بحديثِهِ كما ذكرَ ابنُ حزمٍ؟! ... وبعد هذا كلِّه، فقد حكينا رواية عبد الغفار بن داود الحراني متابعًا لأسد بن موسى، عن حماد ابن سلمة، وقول الحَاكمِ: «إن عبدَ الغفارِ ثقةٌ»، وكذلك يقتضي شرط ابن عدي أنه ثقةٌ أو صدوقٌ، ولم يرَ فيه قدحًا لأحدٍ، وهذا يَرُدُّ قولَ

ابنِ حزمٍ: ولم يروِ هذا الحديث أحدٌ من ثقاتِ أصحابِ حمادِ بنِ سلمةَ» (الإمام ٢/ ١٧٦ - ١٧٩).

وتَعَقَّبَهُ أيضًا ابنُ عبدِ الهادي فقال: «إسنادُ هذا الحديثِ قويٌّ، وأَسدٌ صدوقٌ، وَثَّقَهُ النسائيُّ، وغيرُهُ، ولا التفاتَ إلى كلامِ ابنِ حزمٍ فيه، وقد صَحَّحَ إسنادَهُ الحاكمُ، وذكرَ أنه شاذٌّ بمرة» (تنقيح التحقيق ١/ ٣٣٤).

وقال مغلطاي - مُتَعَقِّبًا ابنَ حَزمٍ -: «وهو قولٌ لم يقلْهُ غيرُهُ في أَسدٍ، إنما رأيتُ العلماءَ أثنوا عليه، ووَثَّقُوه، ذكرَ ذلك جماعةٌ منهم: البزارُ، والكوفيُّ[1]، والنسائيُّ، وأبو العربِ في (كتاب الطبقات)، ولعلَّ ابنَ حزمٍ رأى قولَ ابنِ يُونسَ في (كتاب الغرباء)، وذكره: حَدَّثَ بأحاديثَ منكرةٍ، وكان رجلًا صَالحًا ثقةً فيما روى، وأَحْسَبُ الآفة من غيرِهِ، وهو كما تَرى فرق ما بين الكلامين، وقوله: (لم يروه أحدٌ من ثقاتِ أصحابِ حمادٍ) نظر؛ لما أسلفناه من حديث عبد الغفار» (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٧٣).

وقال ابنُ الملقنِ: «ووهِم ابنُ حزمٍ فقال: أسدٌ منكرُ الحديثِ، وزادَ: أنه لم يرو هذا الحديث أحدٌ من ثقاتِ أصحاب حماد بن سلمة. قلت: قد رواه عبدُ الغفارِ بنُ داودَ الحرانيُّ، عن حماد بن سلمة، كما رواه الدارقطنيُّ، والحاكمُ، وقال: على شرطِ مسلمٍ، قال: وعبدُ الغفارِ ثقةٌ» (تحفة المحتاج ١/ ١٩٩).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «وأعلَّهُ ابنُ حزمٍ بأسدِ بنِ موسى فأخطأَ في ذلك فإنه لم ينفردْ به» (الدراية ١/ ٧٩).

وقد اختُلِفَ على أسدِ بنِ مُوسَى في إسنادِ هذا الحديث، فقد أخرجَ الدارقطنيُّ

(١) أي: العجلي.

في (السنن ٧٧٩) - ومن طريقِهِ البيهقيُّ في (السنن الكبرى ١٣٤٢) -، والمخلصُ في (المخلصيات ٣١٠)، عن يحيى بن صاعد، نا الربيع بن سليمان، حدثنا أسد بن موسى، نا حماد بن سلمة، عن محمد بن زياد، عن زبيد بن الصلت، قال: سمعت عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يقول: «**إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ وَلَبِسَ خُفَّيْهِ فَلْيُصَلِّ فِيهِمَا، وَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا ثُمَّ لَا يَخْلَعْهُمَا إِنْ شَاءَ إِلَّا مِنْ جَنَابَةٍ**».

فجعلَ الحديثَ موقوفًا من كلامِ عمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهذا يدلُّ على أنَّ أسدَ بنَ مُوسَى لم يضبطْ سندَ الحديثِ، وقد صَحَّ عن عمرَ التوقيتُ كما تَقَدَّمَ، فهذه الروايةُ عنه أيضًا شَاذَّةٌ.

فإن قيل: قد توبع أسد بن موسى، كما في:

الطريقِ الثاني:

رواه الدارقطنيُّ (٧٨١) - ومن طريقه: البيهقيُّ (١٣٤٣)، وابنُ الجوزيِّ في (التحقيق) -، والحاكمُ - ومن طريقِهِ: البيهقيُّ (١٣٤١) -، من طريقِ مقدامِ بنِ داودَ بنِ تليد الرعينيِّ، ثنا عبدُ الغفارِ بنُ داودَ الحرانيُّ، حدثنا حمادُ بنُ سلمةَ، . . . به.

قلنا: هذه متابعةٌ ضعيفةٌ لا تَصِحُّ، المقدامُ بنُ داودَ الرعينيُّ، قال النسائيُّ: «ليسَ بثقةٍ»، وقال ابنُ يونسَ وغيرُهُ: «تَكَلَّمُوا فيه»، وضَعَّفَهُ الدارقطنيُّ (لسان الميزان ٧٩٠٠)، وقال الحاكمُ: «وقد رُوي هذا الحديثُ عن أنسِ بنِ مالِكٍ، عن رسولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بإسنادٍ صحيحٍ رواتُهُ عن آخرهم ثقات إلا أنه شَاذٌّ بمرة»، ثم أسندَ طريقَ عبدِ الغفارِ المتقدم، وقال: «هذا إسنادٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ، عبدُ الغفارِ بنُ داودَ ثقةٌ، غير أنه ليس عند أهل البصرة عن حماد» (المستدرك ٦٥٦)، وقال الذهبيُّ: «تَفَرَّدَ بِهِ عبدُ الغفارِ وهو ثقةٌ،

والحديثُ شَاذٌّ» (تلخيص المستدرك ١/ ١٨١).

وقد ذَكَرَ الحَاكمُ (الشَّاذَّ) في (معرفة علوم الحديث صـ ١١٩) فقال: «فأما الشَّاذُّ فإنه حديثٌ يَتَفَرَّدُ بِهِ ثقةٌ منَ الثقاتِ، وليسَ للحديثِ أَصْلٌ مُتَابِعٌ لذلك الثقةِ».

وكذلك أعلَّه البيهقيُّ فقال: «وقد تابعه في الحديثِ المسندِ عبدُ الغفارِ بنُ داودَ الحرانيُّ، وليسَ عندَ أهلِ البصرةِ عن حمادٍ، وليسَ بمشهورٍ» (السنن الكبرى ١٣٤٣).

وقال النوويُّ: «أما حديثُ أنسٍ فضعيفٌ، رواه البيهقيُّ وأشارَ إلى تضعيفِهِ» (المجموع ١/ ٤٨٥).

وثَمَّ عِلَّةٌ أُخرَى في الحديثِ: وهي أنَّ روايةَ حمادِ بنِ سلمةَ إذا جمع بين أكثر من شيخٍ من شيوخِهِ، فيها مقال؛

قال الإمامُ أحمدُ - في حديثِ حمادِ بنِ سلمةَ، عن أيوبَ وقتادةَ، عن أَبي أسماءَ، عن أبي ثَعْلبةَ الخُشَنيِّ، عنِ النبيِّ ﷺ في آنيةِ المشركينَ -: «هذا من قِبَلِ حماد، كان لا يقومُ على مثلِ هذا يجمعُ الرجالَ، ثم يجعله إسنادًا واحدًا، وهم يختلفون».

وقال أبو يعلى الخليليُّ: «ذاكرتُ بعضَ الحُفَّاظِ قُلْتُ: لِم لَمْ يُدخلِ البخاريُّ حمادَ بنَ سلمةَ في (الصحيح)؟ قال: لأنه يجمعُ بين جماعةٍ من أصحابِ أنسٍ يقولُ: ثنا قتادةُ، وثابتٌ، وعبدُ العزيزِ بنُ صُهيبٍ، عن أنسٍ، وربما يخالف في بعضِ ذلك. فقلتُ: أليسَ ابنُ وَهْبٍ اتفقوا عليه، وهو يجمعُ بين أسانيد، فيقول: أنا مالكٌ، وعمرُو بنُ الحارثِ، والأوزاعيُّ، ويجمعُ بين جماعةٍ غيرِهِم؟ فقال: ابنُ وَهْبٍ: أَتْقَنُ لما يرويه وأحفظُ» (شرح علل

الترمذي لابن رجب ٢/ ٨١٥).

وقد جمعَ حمادٌ هنا: بين عبيد الله بن أبي بكر، وثابت.

ومع هذا، صَحَّحَ الحديثَ الألبانيُّ في (صحيح الجامع ٤٤٧)، وفي (التعليق على سبل السلام ١/ ١٧٥).



[٢٥٠٧ط] حديثُ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها:

عَنْ عُمَرَ بنِ إِسْحَاقَ بنِ يَسَارٍ، قَالَ: قَرَأْتُ فِي كِتَابٍ لِعَطَاءِ بنِ يَسَارٍ مَعَ عَطَاءِ بنِ يَسَارٍ، قَالَ: فَسَالتُ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّيْنِ؟ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَكُلَّ سَاعَةٍ يَمْسَحُ الإِنْسَانُ على الخُفَّينِ وَلَا يَنْزِعُهُمَا؟ قَالَ: «**نَعَمْ**».

وَفِي رِوايةٍ: عَنْ مَيْمُونَةَ رضي الله عنها، أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيَخْلَعُ الرَّجُلُ خُفَّيهِ كُلَّ سَاعَةٍ؟ قَالَ: «**لَا، وَلَكِنْ يَمْسَحُهُمَا مَا بَدَا لَهُ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** أحمدُ، وابنُ حزمٍ، والدارقطنيُّ - **وتبعه** الغسانيُّ-، والهيثميُّ.

التخريج:

﴿حم ٢٦٨٢٧ "واللفظ له" / عل ٧٠٩٤ "والرواية له" / كك (٣/ ٢٢٠) / قط ٧٦٨﴾.

السند:

أخرجه أحمدُ - ومن طريقه: أبو أحمدَ الحاكمُ، والدارقطنيُّ - قال: حدثنا أبو بكرٍ الحنفيُّ، قال: حدثنا عمر بن إسحاق بن يسار، . . . به.

وأخرجه أبو يعلى في (مسنده ٧٠٩٤) قال: حدثنا أحمد بن إبراهيم، حدثنا أبو بكر الحنفي، حدثنا عمر بن إسحاق بن يسار، قال: قَرَأْتُ لعطاءٍ كتابًا معه، فإذا فيه: حدَّثتني ميمونةُ زوجُ النبيِّ ﷺ: أنَّها قَالتْ: . . . فَذَكَرَهُ.

ورواه الدارقطنيُّ أيضًا: من طريقِ جعفرِ بنِ مكرم، عن أبي بكرٍ الحنفيِّ،

... فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: عمرُ بنُ إسحاقَ بنِ يَسارٍ، أخو محمد بن إسحاق صاحب السيرة، وأَسنُّ مِنْهُ، وسألَ عبدَ اللهِ بنَ أحمدَ بنِ حنبلٍ أَبَاهُ عنه؟ فقال: هو أخو محمد بن إسحاق، قال عبد الله: «فعاودتُهُ فسَكَتَ» (العلل ٤٤٢٣). وقال عنه الدارقطنيُّ: «ليس بقويٍّ» (رسالة من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين ابن زريق ٢/ ٩٤/ ٢٥٩)، وهذا القولُ قاله الدارقطنيُّ عقبَ حديثنا، كما نقله الغسانيُّ في (تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني صـ ٦٠)[(١)].

وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٧/ ١٦٧). وقال الذهبيُّ: «مَا علمتُ بِهِ بَأْسًا» (تاريخ الإسلام ٤/ ١٥٨).

وقال الهيثميُّ: «وفيه عمرُ بنُ إسحاقَ بنِ يَسارٍ، قال الدارقطنيُّ: ليس بالقويِّ. وذكره ابنُ حِبانَ في الثقات» (المجمع ١٣٨٦).

قلنا: والذي نَرَاهُ، أنه لا يُحتجُّ به، لقولِ الدارقطنيِّ فيه، وأما توثيقُ ابنِ حِبانَ فغيرُ مُعْتَبَرٍ، لما عُرِفَ عنه من توثيقِ المجاهيلِ، وأما قولُ الذهبيِّ أنه لم يَعْلَمْ فيه بأسًا، ففيه نظر، لعلَّه ذهولٌ منه رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد ذكره هو نفسُهُ في (الميزان ٦٠٥٤) وذكر كلامَ الدارقطنيِّ فيه.

(١) وهو وإن لم يصرح بنسبته للدارقطني، لكن هذا معروف من عادته في كتابه، ويؤكده نقل ابن زريق، لاسيما ولم يخرج الدارقطني لعمر بن إسحاق سوى هذا الحديث، فتعين ما ذكرناه. والله أعلم.

وقد أُعلَّ الحديثُ بعللٍ أُخرَى:

فأعلَّه الإمامُ أحمدُ، بكونه كتاب؛ قال أبو زرعة: «قلت له -يعني: لأحمدَ-: فحديثُ عطاءِ بنِ يَسارٍ، عن ميمونةَ - أعني: في المسحِ أيضًا؟ - قال: ذاكَ من كتابٍ» (تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/ ٦٣١).

بينما أعلَّه ابنُ حزمٍ بجهالةِ مَن سألَ ميمونةَ زوجَ النبيِّ ﷺ، فقال: «هذا لا حُجَّةَ فيه؛ لأنَّ عطاءَ بنَ يَسارٍ لم يذكرْ لعمرَ بنِ إسحاقَ أنه هو السائلُ ميمونةَ، ولعلَّ السائلَ غيرُهُ، ولا يَجوزُ القطعُ في الدينِ بالشَّكِّ، ثم لو صَحَّ لم تكن فيه حجة لهم؛ لأنه ليس فيه إلا إباحة المسحِ في كُلِّ ساعة» (المحلى ٢/ ٩١).

قلنا: وهذا كلام فيه نظر، ففي رواية أحمد: (سَألتُ ميمونةَ)، وفي روايةِ أبي يعلى: (حدَّثتني ميمونةُ).

وقال مغلطاي: «رواه الدارقطنيُّ بإسنادٍ صحيحٍ لا علةَ فيه»، فَذَكَرَ سَنَدَهُ إلى عمرَ بنِ إسحاقَ بنِ يَسارٍ، قال: «قَرَأْتُ كتابًا لعطاءٍ مع عطاءِ بنِ يَسَارٍ قال: سَألتُ ميمونةَ»، قال: «وفي هذا رَدٌّ لما قاله أبو زرعة الدمشقيُّ، قلت له: - يعني: لأحمدَ - فحديثُ عطاءِ بنِ يَسَارٍ عن ميمونةَ قال: من كتابٍ؛ لتصريحِهِ بقراءةِ الكتابِ معه، فدلَّ على سماعِهِ له منه، والله أعلم» (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٧٥).



٤١١- بَابُ لُبْسِ الخُفَّينِ عَلَى طَهَارَةٍ

[٢٥٠٨ط] حديثُ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ:

عَنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ذَاتَ لَيْلَةٍ فِي سَفَرٍ (مَسِيرٍ)، فَقَالَ: «**أَمَعَكَ ماءٌ؟**»، قُلتُ: نَعَمْ، **فَنَزَلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَمَشَى حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فِي سَوَادِ اللَّيلِ، ثُمَّ جاءَ**، فَأَفْرَغْتُ عَلَيْهِ الإِدَاوَةَ، **فَغسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ**، وَعَلَيهِ جُبَّةٌ مِنْ صُوفٍ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يُخْرِجَ ذِرَاعَيهِ مِنْهَا، حَتَّى أَخْرَجَهُمَا مِنْ أَسفِلِ الجُبَّةِ، **فَغسَلَ ذِرَاعَيهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِرأْسِهِ**، ثُمَّ أَهْوَيتُ لأَنْزِعَ خُفَّيهِ، فَقَالَ: «**دَعْهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَينِ**» **فَمَسَحَ عَلَيهِما**.

۞ **الحكم:** متفق عليه (خ، م).

التخريج:

[خ ٥٧٩٩ "واللفظ له"، ٢٠٦ "مختصرًا" / م ٢٧٤ "والرواية له" / د ١٥٠/ ....].

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ برواياتِهِ في باب: «مشروعية المسحِ عَلَى الخُفَّينِ في السفرِ والحضرِ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٥٠٩ط] حديثُ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ:

عَنْ صَفْوَانَ بنِ عَسَّالٍ المُرَادِيِّ رضي الله عنه، قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَرِيَّةٍ، قَالَ: «**سِيرُوا (اغْزُوا)**[١] **بِاسْمِ اللَّهِ، فِي سَبِيلِ اللَّهِ، تُقَاتِلُونَ أَعْدَاءَ اللَّهِ (مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ)**[٢]، **لَا تَغُلُّوا، [وَلَا تَغْدِرُوا، وَلَا تُمَثِّلُوا،] وَلَا تَقْتُلُوا وَلِيدًا، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيْهِ، إِذَا أَدْخَلَ رِجْلَيهِ عَلَى طُهُورٍ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

❁ **الحكم: صحيحُ المتنِ مُفرَّقًا، وإسنادُهُ حَسَنٌ، وصَحَّحَهُ:** الضياءُ، **وحَسَّنَهُ:** البوصيريُّ، والعينيُّ.

التخريج:

﴿جه ٢٨٦٧ "والرواية الثانية له" / كن ٨٧٨٥، (تحفة ٤٩٥٣) / حم ١٨٠٩٤ "واللفظ له"، ١٨٠٩٧ "والرواية الأولى والزيادة له ولغيره"، ١٨٠٩٩ "مختصرًا" / ....﴾.

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ برواياتِهِ في بابِ: «مُدَّةِ المسحِ عَلَى الخُفَّينِ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٥١٠ط] حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الطُّهُورُ عَلَى الخُفَّيْنِ؟ قَالَ: «[إِذَا أَدْخَلَ أَحَدُكُمْ رِجْلَيهِ فِي خُفَّيهِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ فَلْيَمْسَحْ عَلَيْهِمَا] لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَومٌ وَلَيلَةٌ».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ مُفرَّقًا من غيرِ حديثِ أبي هريرةَ كما سبقَ، وهذا إسنادُهُ ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ: البخاريُّ، والبزارُ، والعقيليُّ، والدارقطنيُّ، وعبدُ الحقِّ الإشبيليُّ، وابنُ دَقِيقٍ، وابنُ عبدِ الهادي، ومغلطاي، والزيلعيُّ، والبوصيريُّ.

وقد ضَعَّفَ أحمدُ، ومسلمٌ، والدارقطنيُّ، كُلَّ أحاديثِ أبي هريرةَ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ.

التخريج:

[جه (دار إحياء الكتب العربية ٥٥٥) "واللفظ له" / ش ١٨٩٤، ١٩٣٦ "والزيادة له ولغيره" / مش (نصب ١/ ١٦٩)، (خيرة ١٥٧٣/ ١)/ ...].

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ برواياتِهِ في باب: «مدة المسح على الخُفَّينِ».



[٢٥١١ط] حديثُ جَرِيرِ بنِ عَبْدِ اللهِ:

عَنْ جَرِيرِ بنِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، **أَنَّ نَبِيَّ اللهِ** صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ **دَخَلَ الغَيْضَةَ فَقَضَى حَاجَتَهُ،** فَأَتَاهُ جَرِيرٌ بِإِدَاوَةٍ مِنْ مَاءٍ **فَاسْتَنْجَى، وَمَسَحَ يَدَهُ بِالتُّرَابِ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ وَذِرَاعَيهِ، وَمَسَحَ عَلَى رَأْسِهِ، وَعَلَى خُفَّيهِ،** فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، قَدَمَيكَ؟ قَالَ: «**إِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَينِ**».

۞ **الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ.**

اللغة:

(الغَيْضةُ): «هي مغيض ماءٍ يجتمعُ فينبتُ فيه الشجرُ، والجمعُ غِياضٌ وأغْياضٌ» (مختار الصحاح ١/ ٤٨٨).

التخريج:

﴿طب (٢/ ٣٣٤/ ٢٣٩٣) "واللفظ له" / هق ٥٢٦﴾.

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ في باب: «الاستنجاء بالماء»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٥١٢ط] حديث عُمَرَ:

عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ «**يَأْمُرُنَا بِالمَسْحِ عَلَى** [ظَهرِ الخُفَّينِ] **إِذَا لَبِسَهُمَا وَهُمَا طَاهِرَتَان ، لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ**».

۞ الحكم: صحيحُ المتنِ مفرقًا، وإسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السياقِ،

وضَعَّفَهُ: ابنُ المدينيِّ، والبزارُ، والدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، والضياءُ، والغسانيُّ، وابنُ دَقِيقٍ، وابنُ كَثيرٍ.

التخريج:

ﭐش ١٨٨٤ / بز ١٢٨ / عل ١٧٠ "والزيادتان له ولغيره"، ١٧١ "واللفظ له" / .... ﭑ.

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ برواياتِهِ في باب: «مدة المسح على الخُفَّينِ» ، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٥١٣ط] حديث خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ:

عَنْ خُزَيْمَةَ بنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يَومٌ وَلَيلَةٌ، يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيهِ إِذَا أَدْخَلَهُمَا وَقَدَمَاهُ طَاهِرَتَانِ**».

الحكم: صحيحُ المتنِ؛ وإسنادُهُ ضعيفٌ.

التخريج:

[طب (٤/ ١٠٠/ ٣٧٩٢) "واللفظ له" / صمند (صـ ٤٩٢) / كر (١٦/ ٣٥٨)].

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ برواياتِهِ في باب: «مدة المسح على الخُفَّينِ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٥١٤ط] حديثُ عَلِيٍّ بنِ أَبِي طَالِبٍ:

عَنْ شُرَيحِ بن هَانِئٍ، قَالَ: أَتَيتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنِ المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ؟ فَقَالَتْ: ائْتِ عَلِيًّا؛ فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ يُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَتَيتُهُ فَقُلْتُ: إِنَّا نَكُونُ فِي أَرْضٍ بَارِدَةٍ وَثُلُوجٍ كَثِيرَةٍ فَمَا تَرَى فِي الخُفَّينِ؟ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**لِلْمُسَافِرِ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ، وَلِلْمُقِيمِ يومٌ وَلَيلَةٌ، يَمْسَحُ عَلَى خُفَّيهِ إِذَا أَدْخَلَهُمَا وَقَدَمَاهُ طَاهِرَتَانِ**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، دون قوله: (إِذَا أَدْخَلَهُمَا وَقَدَمَاهُ طَاهِرَتَانِ) فمنكرةٌ من هذا الوجهِ، كما أشارَ لذلك** البيهقيُّ، وإنما تثبتُ من حديثِ المغيرةِ بنِ شعبةَ كما سَبَقَ.

التخريج:

﴿هق ١٣٥٦ "واللفظ له" / صواف (أبي نعيم ق ١٦٩/ب) / مدينة (١/ ٢٨)﴾.

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ برواياتِهِ في باب: «مدة المسح على الخُفَّينِ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



٤١٢- بَابُ مَنْ نَزَعَ خُفَّهُ وَغَسَلَ قَدَمَيهِ

[٢٥١٥ط] حديثُ أَبِي أَيُّوبَ:

عَنْ عَلِيِّ بنِ مُدْرِكٍ، قَالَ: رَأَيتُ أَبَا أَيُّوبَ نَزَعَ خُفَّيهِ، فَنَظَرُوا إِلَيهِ، فَقَالَ: أَمَا إِنِّي قَدْ «**رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَيهِمَا، وَلَكِنْ حُبِّبَ إِلَيَّ الوُضُوءُ**».

۞ الحكم: صحيح.

فائدة:

قال الخطيبُ البغداديُّ: «إذا رَوَى الصحابيُّ عن رسولِ اللهِ ﷺ حديثًا، ثم رُوِيَ عن ذلك الصحابيِّ خلافٌ لما رَوَى، فإنه ينبغي الأخذُ بروايتِهِ، وترك ما رُوِيَ عنه من فِعْلِهِ، أو فُتْيَاهُ؛ لأن الواجبَ علينا قبولُ نقله (ونذارته)(١) عنِ النبيِّ ﷺ، لا قبول رأيه»، ثم مَثَّلَ رَحِمَهُ اللَّهُ بحديثِ البابِ، (الفقيه والمتفقه ١/ ٣٧٠).

التخريج:

﴿حم ٢٣٥٧٤ / طب (٤/ ١٧٠/ ٤٠٣٩، ٤٠٤٠) / هق ٥٤٨٥﴾.

سبقَ تخريجُهُ برواياتِهِ في بابِ: «مشروعية المسح على الخُفَّينِ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).

(١) كذا في المطبوع، ولعلَّ الصواب: «وروايته».

٤١٣- بَابُ المَسْحِ عَلَى الجَورَبَينِ

[٢٥١٦ط] حديثُ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ:

عَنِ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الجَورَبَينِ وَالنَّعْلَينِ**».

❁ الحكم: مختلفٌ فيه،

فضَعَّفَهُ: سفيانُ الثوريُّ، وعبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ، ويحيى القطانُ، ويحيى ابنُ مَعِينٍ، وعليُّ بنُ المدينيِّ، وأحمدُ، ومسلمٌ، وأبو داودَ، والنسائيُّ، والعقيليُّ، والدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، وابنُ العربيِّ، والمنذريُّ، والنوويُّ، وابنُ القيمِ، وابنُ الوزيرِ، والمباركفوريُّ، والكشميريُّ.

وصَحَّحَهُ: الترمذيُّ، وابنُ خُزيمةَ، وابنُ حِبانَ، وابنُ حزمٍ، وابنُ الجوزيِّ، وابنُ التركمانيِّ، ومغلطاي، والزركشيُّ، والعينيُّ، والقاسميُّ، وأحمد شاكر، والألبانيُّ.

والراجح: أنه شَاذٌّ معلولٌ، كما ذهبَ إليه جمهورُ الأَئمةِ.

الفوائد:

قال أبو داود - عقبه -: «ومَسَحَ عَلَى الجَورَبَينِ: عليُّ بنُ أبي طَالبٍ، وأبو مَسعودٍ، والبراءُ بنُ عَازبٍ، وأنسُ بنُ مَالِكٍ، وأبو أُمامةَ، وسهلُ بنُ سعدٍ، وعمرُو بنُ حُريثٍ، ورُوِيَ ذلك عن عمرَ بنِ الخطابِ، وابنِ عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم»

(السنن ١٥٨).

وقال الترمذيُّ - عقبه -: «وهو قولُ غيرِ واحدٍ من أهلِ العلمِ، وبه يقولُ: سفيانُ الثوريُّ، وابنُ المباركِ، والشافعيُّ، وأحمدُ، وإسحاقُ، قالوا: يَمْسَحُ عَلَى الجَورَبَينِ وإن لم يكن نَعْلَينِ، إذا كانا ثَخِينَينِ» (السنن ١٠٠).

قال المباركفوريُّ: « (إذا كانا ثَخِينَينِ)، أي: غَلِيظَينِ. . . ، وعُلِمَ مِن هذا القَيدِ أن الجوربينِ إذا كانا رَقِيقَينِ لا يَجوزُ المسحُ عليهما عندَ هؤلاءِ الأئمةِ، وبقولهم قال صاحبا أبي حنيفة؛ أبو يوسف، ومحمد» (تحفة الأحوذي ١/ ٢٧٨).

قال ابنُ المنذرِ: «اختَلَفَ أهلُ العلمِ في المسحِ عَلَى الجوربينِ:

فقالتْ طائفةٌ: يَمسَحُ عَلَى الجَورَبَينِ، رُوِيَ إباحة المسحِ عليهما عن تسعةٍ من أصحابِ النبيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: عليٍّ، وعَمَّارٍ، وأبي مسعودٍ، وأنسٍ، وابنِ عمرَ، والبراءِ بنِ عَازبٍ، وبِلالٍ، وأبي أُمامةَ، وسهلِ بنِ سعدٍ، وقال بهذا القول: عطاءٌ، والحسنُ، وابنُ المسيّبِ، كذلك قالا: إذا كانا صَفِيقَينِ، وبه قال: النخعيُّ، وابنُ جُبيرٍ، والأعمشُ، وسفيانُ، وابنُ حَيٍّ، وابنُ المباركِ، وزُفرُ، وأحمدُ، وإسحاقُ. قال أحمدُ: قد فَعَلَهُ سبعةٌ أو ثمانيةٌ من أصحابِ النبيِّ ﷺ، وقال إسحاقُ: مضتِ السُّنَّةُ من أصحابِ النبيِّ ﷺ، ومن بعدهم منَ التابعينَ في المسحِ عَلَى الجَورَبَينِ، لا اختلافَ بينهم في ذلك، وقال أبو ثورٍ: يمسحُ عليهما إذا كانا يمشي فيهما، وكذلك قال يعقوبُ، ومحمدٌ: إذا كانا ثَخِينَينِ لا يَشِفَّانِ.

وأنكرتْ طائفةٌ المسحَ على الجَورَبَينِ، وكرهته، وممن كَرِهَ ذلك ولم يَرَهُ: مالكٌ، والأوزاعيُّ، والشافعيُّ، والنُّعْمَانِ، وهذا مذهبُ عطاءٍ، وهو آخرُ

قوليه، وبه قال: مجاهدٌ، وعمرُو بنُ دِينارٍ، والحسنُ بنُ مُسلمٍ» (الأوسط ٢/ ١١٥ - ١١٩).

وما نقله ابنُ المنذرِ عنِ الشافعيِّ، خِلَافُ ما نقله الترمذيُّ، وَنَصّ الشافعيّ في (مختصر المزنيِّ (٨/ ١٠٢): «ولا يمسحُ عَلَى الجَورَبَينِ إلا أن يكونَ الجَورَبَانِ مجلدي القدمينِ إلى الكعبينِ، حتَّى يَقُومَا مقام الخُفَّينِ».

قلنا: وقد يشهدُ للمسحِ عَلَى الجَورَبَينِ حديثُ ثوبانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: «بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَصَابَهُمُ البَرْدُ فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ: **أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى العَصَائِبِ وَالتَّسَاخِينِ**». أخرجه أحمد (٢٢٣٨٨) - وعنه أبو داود (١٤٦) - قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن ثور، عن راشد بن سعد، عن ثوبان... به[١].

وهذا إسنادٌ صحيحٌ. وأصلُ التَّسَاخِينِ: «كُلُّ ما يُسَخَّنُ به القَدَمُ مِن خُفٍّ وجَورَبٍ ونحوه» قاله الخطابيُّ في (معالم السنن ١/ ٥٦).

التخريج:

﴿د ١٥٧ "واللفظ له" / ت ١٠٠ / كن ١٦٠ / جه ٥٦٠ / حم ١٨٢٠٦ / خز ٢١٠ / حب ١٣٣٣ / ش ١٩٨٥، ٣٧٥٠٦ / حميد ٣٩٨ / تمييز ٧٩ / طوسي ٨١ / منذ ٤٨٦ / طح (١/ ٩٧) / عق (١/ ٣٣٧) / طب (٢٠/ ٤١٥/ ٩٩٦) / طس ٢٦٤٥ / محد (٤/ ١٣) / عيل ٣٢٧ / هق ١٣٦٣، ١٣٦٤ / محلى (٢/ ٨١ - ٨٢) / تحقيق ٢٤٨﴾.

السند:

قال أبو داود: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، عن وكيع، عن سفيان، عن

---

(١) وسيأتي تخريجه وتحقيقه - قريبًا - في باب: «المسح على العصائب والتساخين».

أبي قيس الأودي، عن هزيل بن شرحبيل، عن المغيرة بن شعبة... به.

ومدار إسنادِهِ عندَ الجميعِ - عدا (أبا الشيخ، والإسماعيلي) - على سفيانَ الثوريِّ، عن أبي قيسٍ الأوديِّ... به.

قال الإمامُ أحمدُ: «ليس يُرْوَى هذا إلا من حديثِ أبي قيسٍ» (العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله ٥٦١٢).

وقال الطبرانيُّ: «لم يَروِ هذا الحديث عن أبي قيسٍ إلا سفيان».

وكذا قال غيرُ واحدٍ من الأئمةِ كما سيأتي في التحقيقِ.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ إلا أبا قيسٍ الأوديَّ، وهو عبدُ الرحمنِ بنُ ثَرْوَانَ، وهو مختلفٌ فيه: **احتجَّ به** البخاريُّ، ووَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ، وابنُ حِبانَ، والدارقطنيُّ، وابنُ نُميرٍ، وقال العجليُّ: «ثقةٌ ثبتٌ»، وقال النسائيُّ: «ليس به بأس».

بينما ضَعَّفَهُ أحمدُ فقال: «لا يُحتجُّ به»، وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ: سألتُ أَبي عنه، فقال: هو كذا وكذا - وحَرَّكَ يَدَهُ -، وهو يخالفُ في أحاديث»، وقال في روايةٍ: «ليس به بأس»، وقال أبو حاتم: «ليس بقويٍّ، هو قليلُ الحديثِ، وليسَ بحافظٍ، قيل له: كيف حديثُهُ؟ فقال: صالحٌ هو، لينُ الحديثِ»، وذكره العقيليُّ في (الضعفاء). (تهذيب التهذيب ٦/ ١٥٣). وقال البزارُ: «ليس بالقويِّ» (مسند البزار ٥/ ٤١٥).

ولخَّصَ ابنُ حَجَرٍ حالَهُ فقال: «صدوقٌ ربما خَالَفَ» (التقريب ٣٨٢٣)، وقال أيضًا: «تَكَلَّمُوا في بعضِ حديثِهِ» (فتح الباري ١/ ٤٦٢).

فمثله لا يحتمل منه أن يَنْفَرِدَ بحُكمٍ من الأحكامِ التي تحتاجُ إليها الأُمةُ، لذلك قال الإمامُ مسلمٌ - مضعفًا خَبَرَهُ هذا -: «أبو قيسٍ الأوديُّ، وهزيلُ بنُ

شُرَحبِيلَ لا يحتملان هذا» (السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ٣٤٠).

قلنا: وقد انفردَ بذكرِ المسحِ عَلَى الجَورَبَينِ من حديثِ المغيرةِ بنِ شعبةَ، ولم يُتَابعْ عليه، بل خَالَفَ جميعَ مَن روى الحديثَ عنِ المغيرةِ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ، وذكر هو المسح على الجوربين.

ومن خالفهم:

١- عروةُ بنُ المغيرةِ بنِ شعبةَ، كما عند البخاريِّ (١٨٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٥٧٩٩)، ومسلمٍ (٢٧٤).

٢- مسروقُ بنُ الأَجدعِ، كما عند البخاريِّ (٣٦٣، ٣٨٨، ٢٩١٨، ٥٧٩٨)، ومسلمٍ (٢٧٤).

٣- الأسودُ بنُ هلالٍ، كما عند مسلمٍ (٢٧٤).

٤- حمزةُ بنُ المغيرةِ بنِ شعبةَ، كما عند مسلمٍ (٢٧٤).

٥- الشَّعْبِيُّ عامرُ بنُ شَراحيل، كما عند أحمدَ في (مسنده ١٨١٤١)، وغيره.

٦- أَبو سلمةَ بنُ عبدِ الرحمنِ، كما في (سنن النسائي ١٧)، و(مسند أحمد ١٨١٧١).

٧- عمرُو بنُ وَهْبٍ الثقفيُّ، كما في (سنن النسائي ١١٤)، و(مسند أحمد ١٨١٣٤، ١٨١٨٢)، و(صحيح ابن خزيمة ١٧٢٧)، وغيرهم.

٨- أبو السَّائبِ مولى هشامِ بنِ زُهرةَ، كما في (مسند أحمد ١٨٢٢٩)، وغيره.

٩- عليُّ بنُ ربيعةَ الأسديُّ، كما في (مصنف ابن أبي شيبة ١٨٨٨)،

وغيره.

١٠، ١١- سالمُ بنُ أبي الجعدِ، وأبو سفيانَ طلحةُ بنُ نافعٍ، كما في (مصنف بن أبي شيبة ١٨٦٧)، و(المعجم الكبير للطبراني ٢٠/ ٤٠٧/ ٩٧٢).

١٢- قَبيصةُ بنُ برمةَ الأسديُّ، كما في (مسند أحمد ١٨١٧٠)، و(المعجم الكبير للطبراني ٢٠/٤١٨/ ١٠٠٧)، وغيرهم.

١٣- عبدُ الرحمنِ بنُ أبي نَعَم، كما في (سنن أبي داود ١٥٥)، و(مسند أحمد ١٨١٤٥، ١٨٢٢٠)، وغيرهم.

١٤- بشرُ بنُ قُحَيفٍ، كما في (المعجم الكبير للطبراني ٢٠/ ٤١٠، ٤١١/ ٩٨٤، ٩٨٥).

١٥- سَعْدُ بنُ عُبَيدَةَ، كما في (المعجم الكبير للطبراني ٢٠/ ٤١٥/ ٩٩٧).

١٦- وَرَّادٌ كاتبُ المغيرةِ، كما في (سنن أبي داود ١٦٤)، و(جامع الترمذي ٩٧)، و(مسند أحمد ١٨١٩٧)، و(المعجم الكبير للطبراني ٢٠/ ٣٩٠/ ٩٢٣)، وغيرهم.

١٧- عبدُ اللهِ بنُ بُريدةَ بنِ الحصيبِ، كما في (المعجم الكبير للطبراني ٢٠/ ٤١٨/ ١٠٠٦)، وفي (المعجم الأوسط ٨١٠٥).

١٨- زيادُ بنُ عِلاقةَ، كما في (المعجم الكبير للطبراني ٢٠/ ٤٢٢/ ١٠١٨).

١٩- فَضَالَةُ بنُ عَمْرٍو الزَّهْرَانِيُّ كما في (المعجم الكبير للطبراني ٢٠/ ٤٢٥/ ١٠٢٨، ١٠٢٩).

٢٠- جُبَيرُ بنُ حَيَّةَ، كما في (المعجم الكبير للطبراني ٢٠/ ٤٣٢/ ١٠٥٠)، وفي (الأوسط ٥١٣٩).

٢١- أبو إدريسٍ الخَولَانِيُّ، كما في (المعجم الكبير للطبراني ٢٠/ ٤٤٤/ ١٠٨٥).

٢٢- الأَسْوَدُ بنُ يَزِيدَ، كما في (المعجم الأوسط ١٢٩٩).

٢٣- الحَسَنُ البَصْرِيُّ، كما في (سنن أبي داود ١٤٩)، و(مصنف ابن أبي شيبة ١٩٦٩)، و(المعجم الكبير للطبراني ٢٠/ ٤٣٢/ ١٠٥١)، و(المنتقى لابن الجارود ٨٣).

٢٤- زُرَارَةُ بنُ أَبي أَوفَى، كما في (سنن أبي داود ١٤٩)، و(المعجم الكبير للطبراني ٢٠/ ٤٣٢/ ١٠٥١).

٢٥- أبو بُرْدَةَ بنُ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، كما في (المعجم الكبير للطبراني ٢٠/ ٤١٨/ ١٠٠٥).

وثَمَّ طرقٌ أُخرَى لم نذكرْهَا خشيةَ الإطالةِ.

فروى هؤلاءِ جميعًا الحديثَ عنِ المغيرةِ (في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ)، وخالفهم أبو قيسٍ الأوديُّ، فرواه عن هُزيلِ بنِ شُرَحْبِيلَ، عنِ المغيرةِ (في المسحِ عَلَى النَّعْلَينِ والجَورَبَينِ).

مما جَعَلَ أكثر الأئمةِ النُّقَّادِ ينكرون على أبي قَيسٍ رِوَايتَهُ لهذا الحديثِ، وهم:

١- الثوريُّ. قال عبدُ اللهِ بنُ المباركِ: «عرضتُ هذا الحديثَ - يعني: حديثَ المغيرةِ من روايةِ أبي قَيسٍ - على الثوريِّ، فقال: لم يَجِيءَ به غيرُهُ فَعَسَى أن يكونَ وهمًا» (التمييز لمسلم صـ ٢٠٣ - ٢٠٤).

وقال عبدُ الرحمنِ بنُ مَهديٍّ: «قلتُ لسفيانَ الثوريِّ: لو حَدَّثْتَني بحديثِ أبي قَيسٍ، عن هُزيلٍ ما قَبِلْتُهُ منكَ. فقال سفيانُ: الحديثُ ضعيفٌ، أو وَاهٍ، أو كلمة نحوها» (السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ٣٤١).

٢- يحيى بنُ سعيدٍ القطانُ. قال البخاريُّ: «وكان يحيى يُنكرُ على أبي قَيسٍ حديثين، وذكر منها حديثَهُ عن هُزيلٍ هذا» (التاريخ الكبير ٣/ ١٣٧).

٣- عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ. قال الإمامُ أحمدُ: «أَبَى عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ أن يُحَدِّثَ به، يقول: هو منكرٌ» (العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله ٥٦١٢).

وفي (السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ٣٤١): «قال عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ: قلتُ لسفيانَ الثوريِّ: لو حَدَّثْتَني بحديثِ أبي قَيسٍ، عن هُزيلٍ، ما قَبِلْتُهُ منك».

وقال أبو داود عقب الحديث: «كان عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ لا يُحَدِّثُ بهذا الحديثِ؛ لأنَّ المعروفَ عنِ المغيرةِ أنَّ النبيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ» (السنن).

٤- الإمامُ أحمدُ. قال الميمونيُّ: «سمعتُ أحمدَ بنَ حَنبلٍ، وسُئِلَ عن حديثِ أبي قيسٍ الأَوديِّ، مما روى عنِ المغيرةِ بنِ شعبةَ، عنِ النبيِّ ﷺ، أنه مَسَحَ عَلَى النَّعْلَينِ، والجَوربَينِ، فقالَ لي: المعروفُ عنِ النبيِّ ﷺ أنه مَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ، ليس هذا إلا من أبي قَيسٍ، إن له أشياء مناكير» (العلل ومعرفة الرجال، رواية المروذيِّ وغيره ٤١٧).

وقال مهنا: «سألتُ أحمدَ عن حديثِ سفيانَ، عن أبي قَيسٍ عبدِ الرحمنِ ابنِ ثَرْوَانَ، عن هُزيلٍ؟ فقال: أحاديثُ أبي قَيسٍ ليستْ صحيحةً، المعروف عنِ المغيرةِ أنَّ النبيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ» (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٧٧).

وفي كتابِ (العلل) للخَلَّالِ: «أنبأ المروذيُّ أنَّ أبا عبدِ اللهِ ذكرَ أَبا قَيسٍ، فقال: ليسَ به بأس، قد أنكروا عليه حديثين، أحدهما: حديث المغيرةِ في المسحِ» (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٧٧).

٥- عليُّ بنُ المدينيِّ. حيثُ قالَ: «حديثُ المغيرةِ بنِ شعبةَ في المسحِ، رواه عنِ المغيرةِ أهلُ المدينةِ، وأهلُ الكوفةِ، وأهلُ البصرةِ، ورواه هزيلُ ابنُ شُرَحْبِيلَ، عنِ المغيرةِ، إلا أنه قال: «**وَمَسَحَ عَلَى الجَورَبَينِ**»، وخَالَفَ الناسَ» (السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ٣٤١ - ٣٤٢).

٦- يحيى بنُ مَعِينٍ. حيثُ قال عن هذا الحديثِ: «النَّاسُ كُلُّهم يروونه عَلَى الخُفَّينِ غير أبي قَيسٍ» (السنن الكبرى للبيهقي ٢/ ٣٤٢).

٧- مسلمُ بنُ الحَجَّاجِ. حيثُ قال في (التمييز): «ذِكْرُ خَبرٍ ليسَ بمحفوظِ المتنِ»، فأسندَ هذا الحديثَ، ثم ذَكَرَ بعضَ طرقِ حديثِ المغيرةِ بنِ شعبةَ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ، ثُمَّ قَالَ: «قد بَيَّنَّا مَن ذَكَرَ أسانيدَ المغيرةِ في المسحِ بخِلَافِ ما روى أبو قَيسٍ، عن هُزيلٍ، عنِ المغيرةِ ما قد اقْتَصَصْنَاهُ، وهم منَ التابعينَ وأجلتهم مثل: مسروق ...»، وذَكَرَ جَماعةً ممن تقدَّمَ ذكرُهُم، ثُمَّ قال: «فكلُّ هؤلاءِ قدِ اتَّفَقُوا عَلَى خِلافِ روايةِ أَبي قَيسٍ عن هُزيلٍ، ومن خَالَفَ خلاف بَعْضِ هؤلاءِ بينٌ لأهلِ الفهمِ منَ الحفظِ في نقلِ هذا الخبرِ وتحمّل ذلك، والحَمْلُ فيه عَلَى أَبي قَيسٍ أشبه وبه أَولى منه بهُزيلٍ؛ لأن أبا قَيسٍ قدِ استنكرَ أهلُ العلمِ من روايتِهِ أَخبارًا غير هذا الخبر سنذكرها في مواضعها، إن شاء الله» (التمييز صـ ٢٠٢ - ٢٠٣).

وقال مسلمٌ أيضًا: «أبو قَيسٍ الأَوديُّ، وهزيلُ بنُ شُرَحْبِيلَ، لا يحتملان هذا مع مخالفتهما الأجلة الذين رووا هذا الخبر عنِ المغيرةِ، فقالوا: مَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ». وقال: «لا نتركُ ظاهرَ القرآنِ بمثلِ أبي قَيسٍ، وهُزيلٍ» (السنن

الكبرى للبيهقي ٢/ ٣٤١).

٨- النسائيُّ. حيثُ قال عقبه: «ما نَعْلَمُ أنَّ أحدًا تابعَ أبا قَيسٍ عَلَى هذه الروايةِ، والصحيحُ عنِ المغيرةِ، أن النبيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّيْنِ» (السنن الكبرى ١٦٠).

٩- أبو داود. حيثُ قال عقب الحديث: «كان عبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ لا يُحَدِّثُ بهذا الحديثِ؛ لأن المعروفَ عنِ المغيرةِ، أن النبيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ» (السنن ٢/ ١٤٠).

١٠- العقيليُّ. حيثُ ذَكَرَ هذا الحديثَ في ترجمةِ أبي قَيسٍ، ونقلَ عن أحمدَ أنه سُئِلَ عن أبي قَيسٍ عبدِ الرحمنِ بنِ ثَرْوَانَ؟ فقال: «هو كذا وكذا، وحَرَّكَ يَدَهُ، وهو يخالفُ في أحاديث»، ثم ذكر هذا الحديثَ وقال: «والرواية في الجَورَبَينِ فيها لِينٌ» (الضعفاء ٢/ ٤٤٨).

١١- الدارقطنيُّ. حيثُ قال: «لم يروه غير أبي قَيسٍ، وهو مما يغمز عليه به؛ لأن المحفوظَ عنِ المغيرةِ المَسْحُ عَلَى الخُفَّينِ» (العلل ١٢٤٠).

١٢- البيهقيُّ. قال: «وذاكَ الحديثُ منكرٌ، ضَعَّفَهُ سفيانُ الثوريُّ، وعبدُ الرحمنِ بنُ مَهْديٍّ، وأحمدُ بنُ حنبلٍ، ويحيى بنُ مَعِينٍ، وعليُّ بنُ المدينيِّ، ومسلمُ بنُ الحَجَّاجِ، والمعروفُ عنِ المغيرةِ، حديثُ المسحِ عَلَى الخُفَّينِ» (معرفة السنن ٢/ ١٢١).

وضَعَّفَ الحديثَ أيضًا:

١٣- ابنُ العربيِّ في (عارضة الأحوذي ١/ ١٤٨).

١٤- المنذريُّ في (مختصر أبي داود ١/ ١٢١).

١٥- النوويُّ في (المجموع ١/ ٥٠٠)، وفي (الخلاصة ٢٥١).

١٦- ابنُ الوزير في (الروض الباسم ٢/ ٢٠٠).

وكذا ضَعَّفَهُ غيرُ واحدٍ كما سيأتي.

بينما ذَهَبَ آخرون إلى تصحيحِ الحديثِ:

فجمعوا بين هذا الحديثِ وأحاديث المسحِ؛ بأنَّ ذلك أَمْرًا زائدًا على روايةِ الجماعةِ، والزيادةُ منَ الثقةِ مقبولةٌ، مع احتماليةِ تَعَدُّدِ القِصَّةِ، وذلك لمجيئِهِ من طريقٍ مستقلٍ عن هُزيلٍ لم يُشاركِ المشهور في المسحِ، فمخالفةُ أبي قَيسٍ للجماعةِ ليستْ بعلةٍ قادحةٍ.

ولهذا قال الترمذيُّ: «هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ» (الجامع ١/ ١٦٧)، **وأقرَّهُ ابنُ الجَوزيِّ** في (التحقيق ١/ ٢١٦).

وصَحَّحَهُ ابنُ خُزيمةَ، وابنُ حِبانَ في (صحيحيهما)، **وابنُ حزمٍ** حيثُ ذكره في (المحلى ٢/ ٨١ - ٨٢)، مصححًا له ومُحتَجًّا بِهِ.

وصَحَّحَهُ ابنُ التركمانيِّ - مُتَعَقِّبًا البيهقيَّ في تضعيفِهِ - **فقال:** «هذا الخبرُ أخرجه أبو داود وسكتَ عنه، وصَحَّحَهُ ابنُ حِبانَ، وقال الترمذيُّ: حسنٌ صحيحٌ، وأبو قَيسٍ عَبدُ الرَّحمَنِ بنُ ثَرْوَانَ وَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ، وقال العجليُّ: ثقةٌ ثبتٌ، وهزيلٌ وَثَّقَهُ العجليُّ، وأخرجَ لهما معًا البخاريُّ في (صحيحه)، ثم إنهما لم يخالفا الناس مخالفة معارضة؛ بل رويا أَمْرًا زَائدًا عَلَى ما رووه بطريقٍ مستقلٍ غير معارض، فيحمل على أنَّهما حديثان، ولهذا صَحَّحَ الحديثَ كما مرَّ» (الجوهر النقي ١/ ٢٨٤).

وقال ابنُ دَقِيقِ العِيدِ: «مَن صَحَّحَهُ يعتمدُ بعدَ تعديلِ أبي قَيسٍ على كونِهِ ليسَ مخالفًا لروايةِ الجمهورِ عنِ المغيرةِ مخالفة معارضة، بل هو أَمْرٌ زَائِدٌ

على ما رووه، ولا يُعَارِضُهُ ولا سيَّما وهو طريقٌ مستقلٌ بروايةِ هُزيلٍ، عنِ المغيرةِ، لم يُشَارِكِ المشهوراتِ في سَنَدِهَا» (الإمام ٢/ ٢٠٣).

وقال مغلطاي: «ولقَائِلٍ أنْ يقولَ: أبو قَيسٍ عبدُ الرحمنِ بنُ ثَرْوَانَ، وهُزيلٌ حديثُهُمَا في (صحيح البخاري)، ووَثَّقَهُما غيرُ واحدٍ، وما رَوَيَاهُ هنا ليسَ مخالفًا لروايةِ الجمهورِ عنِ المغيرةِ مخالفة معارضة؛ بل هو أَمْرٌ زائدٌ على ما رووه، ولا يعارضه، لكونه طريقًا مستقلًا على حِدَةٍ لم يشارِكِ المشهورينَ في سندها، فيَترجَّحُ قولُ المصححينَ لهذه العلةِ، والله أعلم» (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٧٩-٢٨٠).

وقال الزركشيُّ: «وهذا كلُّه لا ينبغي أن يُرَدَّ به الحديثُ، إذ لا مانعَ من روايةِ المغيرةِ اللفظين معًا، ولهذا قال به أحمدُ، وبَنَى عليه مَذْهَبَهُ، ثم قد عَضَّدَهُ فِعْلُ الصحابةِ، فقال أحمدُ - في رواية الميموني -: قد فعله سبعةٌ، أو ثمانيةٌ، من أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ» (شرح الزركشي على مختصر الخرقي ١/ ٣٩٩).

وقال بدرُ الدينِ العينيُّ: «إنه ليسَ فيه مخالفة، بل أَمْرٌ زائِدٌ مستقلٌ، فلا يُكَابِرُ في هذه الأسانيدِ متعصبٌ» (البناية شرح الهداية ١/ ٦١٠).

وقال القاسميُّ: «وتصحيحُ الترمذيِّ مُقَدَّمٌ على تضعيفِ غيرِهِ؛ لأن الترمذيَّ من الطبقةِ التي تأَخَّرَتْ عن تلك، ووَقَفَتْ على كلِّ ما قِيلَ فيه، ورَأَتْ أنَّ الحقَّ في تصحيحِهِ» (المسح على الجوربين للقاسمي صـ ٢٩).

وقال أحمد شاكر: «والحديثُ صحيحٌ، وإسنادُهُ كلُّهم ثقاتٌ» (المسح على الجوربين صـ ٧).

وقال: «الصوابُ صنيع الترمذيِّ في تصحيحِ هذا الحديثِ، وهو حديثٌ

آخرُ غير حديث المسح على الخُفَّينِ، وقد روى الناسُ عنِ المغيرةِ أحاديثَ المسحِ في الوضوءِ، فمنهم من روى المسحَ على الخُفَّينِ، ومنهم من روى المسحَ على العِمامةِ، ومنهم من روى المسحَ على الجَورَبَينِ، وليس شيءٌ منها بمخالِفٍ للآخرِ، إذ هي أحاديث متعددة، وروايات عن حوادث مختلفةٍ، والمغيرةُ صَحِبَ النبيَّ ﷺ نحو خمس سنين، فمن المعقولِ أن يَشْهَدَ منَ النبيِّ ﷺ وقائعَ متعددةً في وضوئِهِ ويحكيها، فيسمع بعضَ الرواةِ منه شيئًا آخر، وهذا واضح بديهي» (حاشية الترمذي ١/ ١٦٨)، (المسح على الجوربين صـ ١٠).

وصَحَّحَهُ الألبانيُّ في (صحيح أبي داود ١/ ٢٧٤).

وقال في (تمام المنة ١/ ١١٢ - ١١٣): «فأنتَ تَرَى أن أبا داودَ إنما ضَعَّفَهُ لا لعلةٍ في سندِ الحديثِ، بل لمخالفته للمعروف عنِ المغيرةِ من مسحه ﷺ عَلَى الخُفَّينِ، ولا يَخْفَى على العاقلِ أن هذا ليس بعلةٍ تَقْدَحُ في صحةِ الحديثِ؛ لأنَّ ثُبُوتَ مَسْحِهِ ﷺ على الخُفَّينِ لا يَنْفِي ثبوتَ مَسْحِهِ ﷺ على الجَورَبَينِ والنَّعْلَينِ، فإذا روى هذا عنِ المغيرةِ ثقةٌ وَجَبَ الأَخْذُ به لعدمِ منافاته لما رواه غيرُهُ عنِ المغيرةِ منَ المسحِ على الخُفَّينِ، والواقعُ أن رواةَ هذا الحديثِ كُلُّهم رواةٌ ثقات، وإسنادُهُ صحيحٌ على شرطِ البخاريِّ». اهـ. وانظر: (إرواء الغليل ١/ ١٣٧).

قلنا: أما الجوابُ على قولِ ابنِ التركمانيِّ: أن أبا قَيسٍ وَثَّقَهُ جماعةٌ وأخرجَ له البخاريُّ؛ بأنَّ احتجاجَ البخاريِّ بحديثِ أبي قَيسٍ هو فيما لم يخالفْ ولم ينكرْ عليه ولم يتبينْ خطؤُهُ فيه، والبخاريُّ نَفْسُهُ نقل في (التاريخ الكبير) استنكارَ يحيى لبعضِ الأحاديثِ على أبي قَيسٍ منها حديثُ الجوربينِ هذا.

قال ابنُ حَجَرٍ: «وألزمَ الإسماعيليُّ البخاريَّ تخريجَ هذا الحديث، . . .

قلت (أي: ابن حجر): وكلامُ أبي داود يُشْعِرُ بأنه معلولٌ، فكأنَّ البخاريَّ لم يخرجه لذلك» (النكت الظراف ٨/ ٤٩٣).

كما أنَّ الإمامَ أحمدَ ذَكَرَ في رواية له: «أنه لا بأسَ به»، ومع ذلك عَدَّهُ من مناكيرِهِ.

وأما الجوابُ عن تصحيحِ الترمذيِّ: فقد قال النوويُّ: «وهؤلاء هم أعلامُ أئمةِ الحديثِ، وإن كان الترمذيُّ قال: حديثٌ حسنٌ، فهؤلاء مُقَدَّمُونَ عليه، بل كلُّ واحدٍ من هؤلاءِ لوِ انْفَرَدَ قُدِّمَ على الترمذيِّ باتفاقِ أهلِ المعرفةِ» (المجموع ١/ ٥٠٠).

وقال في (الخلاصة ١/ ١٢٩): «اتَّفَقَ الحفاظُ على تضعيفِهِ، ولا يُقْبَلُ قولُ الترمذيِّ إنه: حسنٌ صحيحٌ».

وقال المباركفوريُّ: «اعلمْ أنَّ الترمذيَّ حسَّنَ حديثَ البابِ وصَحَّحَهُ، ولكنَّ كثيرًا من أئمةِ الحديثِ ضَعَّفُوهُ» (تحفة الأحوذي ١/ ٢٧٨).

فقد نصَّ أكثرُ الحفاظِ على تضعيفِ الحديثِ مخالفينَ للترمذيِّ في ذلك، وهذا مما يُؤَكِّدُ على تساهلِ الترمذيِّ في تصحيحِهِ لبعضِ الأحاديثِ.

وقد ذكرَ الذهبيُّ في (الميزان ٣/ ٤٠٧)، بعضَ أمثلة للترمذيِّ صَحَّحَهَا مع مخالفةِ العلماءِ له بتضعيفها، منها ما ذكره في ترجمةِ كثيرِ بنِ عبدِ اللهِ الأبلي فقال: «وأما الترمذيُّ فروى من حديثِهِ: «**الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ المُسْلِمِينَ**»، وصَحَّحَهُ، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذيِّ». وقد نَصَّ على تساهلِ الترمذيِّ في (الموقظة صـ ٨٣).

وأما الجوابُ عن قولِهِم: «إنها زيادةُ ثقةٍ، والزيادةُ منَ الثقةِ مقبولةٌ»، فليسَ على إطلاقِهِ فأحيانًا تُقبلُ الزيادةُ، وأحيانًا تُرَدُّ حسب القرائنِ والمرجحاتِ،

ومخالفةُ الراوي هنا لكلِّ مَن روى الحديثَ عنِ المغيرةِ، قرينةٌ قويةٌ على خَطئِهِ في هذا الحديثِ، كما سبقَ عن غيرِ واحدٍ منَ الأئمةِ.

ولهذا قال الكشميريُّ: «واعلمْ أن المسحَ على الجَورَبَينِ لم يثبتْ عندي مرفوعًا وإن كان جائزًا بشرائطه فقهًا؛ لأن الترمذيَّ وإن صَحَّحَ حديثَ المغيرةِ في الجَورَبَينِ، لكنه معلولٌ عندي قطعًا؛ لأن حديثَ المغيرةِ واقعةٌ واحدةٌ قد رُوِي بنحوِ من سبعينَ طريقًا، وليسَ فيها إلا أنه مَسَحَ على الخُفَّينِ، فمن ذكرَ الجَورَبَينِ فقد وَهِمَ قطعًا» (فيض الباري على صحيح البخاري ١/ ٣٦٣).

وقال في موضعٍ آخر: «فما أخرجه الترمذيُّ وَهْمٌ قطعًا، وإنما صَحَّحَهُ نظرًا إلى صورةِ الإسنادِ فقط» (فيض الباري ١/ ٤٠٢).

وقد أجابَ المباركفوريُّ عن قولهم: «بل هو أَمْرٌ زَائِدٌ على ما رووه... إلخ» **بقوله:**

«فيه نظرٌ؛ فإن الناسَ كلهم رووا عن المغيرة بلفظِ: «**مَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ**» وأبو قيسٍ يخالفهم جميعًا فيروي عن هُزيلٍ، عن المغيرة، بلفظِ: «**مَسَحَ عَلَى الجَورَبَينِ، وَالنَّعْلَينِ**» فلم يزدْ على ما رووا بل خالفَ ما رووا، نَعَمْ لو روى بلفظِ: «**مَسَحَ على الخُفَّينِ، وَالجَورَبَينِ، وَالنَّعْلَينِ**» لصَحَّ أن يُقالَ: إنه روى أمرًا زائدًا على ما رووه، وإذ ليس، فليس، فتفكر، فإذا عرفتَ هذا كله ظهرَ لك أن أكثرَ الأئمةِ من أهلِ الحديثِ حكموا على هذا الحديثِ بأنه ضعيفٌ، مع أنهم لم يكونوا غافلينَ عن مسألةِ زيادةِ الثقةِ، فحكمهم عندي -والله تعالى أعلم- مقدَّمٌ على حُكمِ الترمذيِّ بأنه حسنٌ صحيحٌ» (تحفة الأحوذي ١/ ٢٧٩).

وأما الجمعُ بينَ حديثَ أبي قَيسٍ وغيرِهِ بأنهما واقعتان؛ فبعيدٌ إِذ إنهما لو كانا واقعتين لرواه جمعٌ عنِ المغيرةِ، كما رُوي عنه المسحُ على الخُفَّينِ، ولما حَكَمَ الأئمةُ النُّقَّادُ على حديثِ أبي قَيسٍ بالوهمِ والخطأِ، ولم تَأتِ عن رسولِ اللهِ في المسحِ على الجَورَبَينِ أحاديثُ توازي في صحتها أحاديث المسحِ على الخُفَّينِ، بل كُلُّ ما وَرَدَ ضعيفٌ لا يصحُّ كما سيأتي.

وحديثُ المسحِ على الخُفَّينِ مشهورٌ مستفيضٌ عنِ المغيرةِ، وقد ذكرَ مسلمٌ في (التمييزِ صـ ٢٠٢)، ما يزيدُ على خمسة عشر راويًا رووه عنِ المغيرةِ، لم يذكرْ أحدٌ منهم الجَورَبَينِ، والحديثُ متفقٌ عليه من روايةِ عروةَ بنِ المغيرةِ، ومسروقٍ، كلاهما عنِ المغيرةِ... به، بذكرِ «الخُفَّينِ»، وهذا منَ الدلائلِ الأكيدةِ على وقوعِ الخطأِ في هذا الحديثِ، فإن اجتماعَ الناسِ على روايةِ الحديثِ، وفيهم بعضُ الثقاتِ الأعلامِ، وفيهم بعضُ أهلِ بيتِ المغيرةِ ممن له اختصاصٌ به ومعرفةٌ بحديثِهِ يقضي بأن الصوابَ ما رووه، وأنَّ انفِرادَ بعضِ الرواةِ بذكرِ «الجَورَبَينِ» خطأٌ.

وقد قالَ ابنُ القيمِ بعد ذِكْرِ مَن ذَهبَ إلى المسحِ على الجَورَبِ مِنَ الصَّحابةِ: «فهؤلاء ثلاثة عشر صحابيًّا، والعمدةُ في الجوازِ عَلَى هؤلاءِ رضي الله عنهم لا عَلَى حديثِ أَبي قَيسٍ» (تهذيب السنن ١/ ١٨٧).

وقد جاءتْ متابعتان لحديثِ أَبي قَيسٍ ولا تصحانِ:

المتابعةُ الأُولَى:

رواها أبو بكرٍ الإسماعيليُّ في (معجم شيوخه) قال: حدثنا عبد الرحمن ابن محمد بن الحسن بن مرداس الواسطي أبو بكر من حفظه إملاءً، قال: سمعت أحمد بن سنان، يقول: سمعت عبد الرحمن بن مهدي، يقول:

عندي، عن المغيرة بن شعبة، ثلاثة عشر حديثًا في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ. فقال أحمد الدورقي: حدثنا يزيد بن هارون، عن داود بن أبي هند، عن أبي العالية، عن فضالة بن عمرو الزهراني، عن المغيرة بن شعبة: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الجَورَبَينِ، وَالنَّعْلَينِ**» قال: فلم يكن عنده فاغتم.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه أكثرُ من عِلَّةٍ:

الأُولى: شيخُ الإسماعيليِّ، لم نقفْ له على ترجمةٍ، والظاهرُ أنه مجهولٌ فقد أورده الإسماعيليُّ ولم يتكلمْ عليه بشيءٍ ولم يوردْ له إلَّا هذا الحديث.

الثانيةُ: المخالفةُ، فقد ذكرَ الإمامُ مسلمٌ في سياقِ توهيمِ روايةِ أبي قَيسٍ من (التمييز)، رواية فَضَالَةَ فيمن روى حديثَ المسحِ عَلَى الخُفَّينِ، فلو صَحَّتْ روايةُ فَضَالَةَ في المسحِ عَلَى الجَورَبَينِ ما ذكرها مسلمٌ، والذي صَحَّ عن فَضَالَةَ هو ما رواه ابنُ أبي شيبةَ في (مسنده) - كما في (إتحاف الخيرة ٤٣٠٨)، و(المطالب ٤٣١٥) -، قال: حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا داود ابن أبي هند، عن أبي العالية، عن فضالة الزهراني، عن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ في سَفَرٍ، فَبَينَا نَحْنُ نَسِيرُ مَعَهُ مِنَ اللَّيلِ إِذْ مَالَتْ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ رَاحِلَتُهُ، فَاتَّبَعْتُهُ فَلَمَّا رَآنِي، قَالَ: «**أَيْنَ النَّاسُ؟**» قُلْتُ: تَرَكْتُهُم بِمَكَانِ كَذَا وَكَذَا، فَأَنَاخَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، ثُمَّ نَزَلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، ثُمَّ انْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي، فَاحْتُبِسَ قَدْرَ مَا يَقْضِي الرَّجُلُ حَاجَتَهُ ...» فَذَكَرَ الحَديثَ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ، وَقَالَ في آخِرِهِ: «ثُمَّ قَالَ: «**حَاجَتُكَ؟**» قُلْتُ: مَا لِي حَاجَةٌ، فَرَكِبْنَا حَتَّى أَدْرَكْنَا النَّاسَ».

قال البوصيريُّ وابنُ حَجَرٍ: «إسنادُهُ صحيحٌ».

ورواه الطبرانيُّ في (الكبير ٢٠/ ٤٢٥/ ١٠٢٩) قال: حدثنا إدريس بن

جعفر العطار، ثنا يزيد بن هارون، به.

وقال في (الكبير ٢٠/ ٤٢٥/ ١٠٢٨): حدثنا سعيد بن سيار الواسطي، ثنا عمرو بن عون، أنا خالد، عن داود بن أبي هند. . .به، «مختصرًا».

ورواه أبو عَلِيٍّ الرَّفَّاءُ في (الجزء الثاني من الثاني من حديثه ٢١٥) قال: حدثنا محمد بن عبد الرحمن السامي، حدثنا خالد بن هياج، حدثنا الهياج، عن داود بن أبي هند . . .به، «مختصرًا».

الثالثةُ: أن مدارَ القصةِ على عبد الرحمن بن مهدي، وقد عَلِمْنَا قبلُ أن عبدَ الرحمنِ كان يُنكرُ حديثَ المسحِ عَلَى الجَورَبَينِ، وأَبَى أَنْ يُحَدِّثَ به، فلو صَحَّتْ متابعةُ فَضَالَةَ لأَبي قَيسٍ لقالَ بها عبدُ الرحمنِ.

المتابعةُ الثانيةُ:

رواها أبو الشيخِ في (طبقات المحدثين ٤/ ١٣) قال: حدثنا أحمد بن محمد، قال: ثنا إسماعيل بن يزيد، قال: ثنا أبو داود، قال: ثنا سعيد بن عبد الرحمن، عن ابن سيرين، عن عمرو بن وهب، عن المغيرة بن شعبة، قَالَ: «**رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى العِمَامَةِ، وَالجَورَبَينِ، وَالخُفَّينِ**».

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ غير إسماعيل بن يزيد القطان، قال أبو الشيخِ: «اخْتَلَطَ حديثُهُ ولم يَتَعَمَّدِ الكذبَ، وروى عن وكيعٍ، والوليدِ بنِ مسلمٍ، ومَعْنٍ، والنَّاسِ، وكان خَيِّرًا فَاضِلًا، كثيرَ الفوائدِ والغَرائِبِ» (طبقات المحدثين ٢/ ٢٧٠).

وهذا الحديثُ من تَخَالِيطِهِ؛ فقد خَالَفَهُ عبدةُ بنُ عبدِ اللهِ الصَّفَّارُ -وهو ثقةٌ- فرواه عن أبي داود، قال: نا سعيد بن عبد الرحمن أخو أبي حَرَّةَ، عن محمد بن سيرين، عن عمرو بن وهب، عن المغيرة بن شعبة: «أَنَّهُ أَفْرَغَ

عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ إِدَاوَةٍ، وَقَدْ قَضَى حَاجَتَهُ، فَتَوَضَّأَ، فَغَسَلَ وَجْهَهُ، وَذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَيهِ مِنَ الجُبَّةِ، فَإِذَا هِي ضَيِّقَةُ الكُمَّينِ. فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ أَسْفَلِ الجُبَّةِ، **فَتَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ**».

أخرجه الطبرانيُّ في (الأوسط ١٣٨٩) قال: حدثنا أحمد بن محمد بن صدقة، قال: نا عبدة بن عبد الله الصفار... به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ.

ورواه في (الكبير ٢٠/ ٤٢٨/ ١٠٣٧)، عن جعفر بن أحمد بن سنان الواسطي، والعباس بن حمدان الحنفي الأصبهاني، قالا: ثنا محمد بن عمرو[١] البحراني، ثنا أبو داود الطيالسي، وزاد فيه: **(وَالعِمَامَةِ)**.

وهذا إسنادٌ حسنٌ.

وهو عند أبي داودَ الطيالسيِّ في (مسنده ٧٣٤)، قال: حدثنا سعيد بن عبد الرحمن، عن محمد بن سيرين، عن عمرو بن وهب الثقفي، عن المغيرة بن شعبة، قال: «**رَأَيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى العِمَامَةِ، وَالخُفَّينِ**». ليسَ فيه ذِكْرُ **(الجَورَبَينِ)**.

والحديثُ جاءَ مِنْ طُرُقٍ أُخْرَى كَثيرةٍ عن محمدِ بنِ سِيرينَ ليسَ فيها ذِكْرُ **(الجَورَبَينِ)**، فَذِكْرُهَا من حديثِ عمرِو بنِ وَهْبٍ شَاذٌّ.



(١) هكذا في المطبوع، **والصواب:** (محمد بن مَعْمَرٍ).

[٢٥١٧ط] حديثُ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ:

عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ [ثَلَاثًا ثَلَاثًا][1]، وَمَسَحَ عَلَى الجَورَبَيْنِ، وَالنَّعْلَيْنِ، [وَالعِمَامَةِ][2]».

۞ **الحكم: ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** أبو داودَ، والعقيليُّ، والبيهقيُّ، وابنُ الجوزيِّ، وابنُ دَقِيقِ العِيدِ، والنوويُّ، وابنُ عَبدِ الهادي، والذهبيُّ، وابنُ القيمِ، ومغلطاي، والبوصيريُّ، وابنُ حَجَرٍ، والسنديُّ، والشوكانيُّ، والعظيمُ آبادِي، والكشميريُّ، والمباركفوريُّ.

التخريج:

﴿جه ٥٦٠ "واللفظ له" / تخ (٤/ ٣٣٣) "مختصرًا" / طح (١/ ٩٧) / عق (٣/ ٢٧٨) "والزيادة الأُولى له" / طس ١١٠٨ "والزيادة الثانية له ولغيره" / ني ٥٧٤ "مقتصرًا على ذكر العمامة" / هق ١٣٦٥ / بغا ٩ / تحقيق ٢٤٩﴾.

السند:

قال ابنُ مَاجهْ: حدثنا محمد بن يحيى، حدثنا معلى بن منصور، وبشر بن آدم، قالا: حدثنا عيسى بن يونس، عن عيسى بن سنان، عن الضحاك بن عبد الرحمن بن عرزب، عن أبي موسى الأشعري، به.

ومداره عند الجميع على عيسى بن سنان، ... به.

قال الطبرانيُّ: «لا يُروى هذا الحديث عن أبي موسى إلا بهذا الإسناد تَفَرَّدَ بِهِ عيسى» (الأوسط).

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه علتان:

الأولى: عيسى بنُ سِنَانٍ. وقد ضَعَّفَهُ جمهورُ النُّقَّادِ، فضَعَّفَهُ: ابنُ مَعِينٍ في روايةِ: الكوسَجِ، والدوريِّ، والغلابيِّ، وعبدِ اللهِ بنِ أحمدَ الدروقيِّ، وخالفهم يعقوبُ بنُ شيبةَ فَرَوَى عنِ ابنِ مَعِينٍ تَوثِيقَهُ، وضَعَّفَهُ: أحمدُ، وأبو زرعةَ، وأبو حَاتمٍ، والنسائيُّ، ويعقوبُ بنُ سفيانَ.

انظر (تهذيب التهذيب ٨/ ٢١١ - ٢١٢)، وكذا ضَعَّفَهُ ابنُ المدينيِّ كما في (سؤالات ابن أبي شيبة له ٢١٦)؛ ولذَا قال ابنُ حَجَرٍ: «لينُ الحديثِ» (التقريب ٥٢٩٥).

وشذَّ العجليُّ فقال: «لا بأسَ به»، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات)، وقال ابنُ خِرَاشٍ: «صدوقٌ»، وقال مَرَّةً: «في حديثِهِ نكرةٌ». (تهذيب التهذيب ٨/ ٢١١).

قلنا: أما ابنُ خِرَاشٍ فليسَ بمعتمدٍ، وأما العجليُّ، وابنُ حِبانَ فمعروفان بالتساهلِ؛ ولذا قال المعلميُّ اليمانيُّ: «ولا ينفعُهُ ذِكرُ ابنِ حِبانَ في (الثقات) لما عُرِفَ من تساهلِ ابنِ حِبانَ، ولا قول العجليِّ: «لا بأسَ به»؛ فإن العجليَّ قريبٌ منِ ابنِ حِبانَ أو أشد، عرفتُ ذلك بالاستقراءِ» (الأنوار الكاشفة صـ ١٠٨).

فالرَّاجحُ: أنه ضعيفٌ.

وبه ضَعَّفَ الحديثَ العقيليُّ؛ حيثُ أخرجه في ترجمتِهِ من (الضعفاء)، ونقلَ عنِ ابنِ مَعِينٍ تضعيفَهُ، **وقال عقبه:** «والأسانيدُ في الجَورَبَينِ والنَّعْلينِ، فيها لِينٌ» (الضعفاء ٣/ ٢٧٦).

وكذا ضَعَّفَهُ به ابنُ الجوزيِّ في (التحقيق ١/ ٢١٦).

الثانيةُ: الانقطاعُ بينَ: الضَّحاكِ بنِ عبدِ الرحمنِ، وأبي موسى.

قال أبو حاتمٍ: «روى عن أبي موسى الأشعريِّ مرسل» (الجرح والتعديل ٤/ ٤٥٩)، وقال المزيُّ: «يُقالُ: لم يَلْقَهُ» (تحفة الأشراف ٦/ ٤٢٠)، وقال الذهبيُّ: «الضَّحاكُ عن أبي موسى مرسلٌ» (مختصر سنن البيهقي ٣/ ١٤١٥)، وقال ابنُ حَجَرٍ: «يُقالُ: لم يَسمعْ منه» (إتحاف المهرة ١٠/ ٣٢).

وبهاتين العلتينِ أَعَلَّهُ أبو داودَ؛ فقال: «ليسَ بالمتصلِ، ولا بالقويِّ» (السنن عقب رقم ١٥٨).

وقال البيهقيُّ: «الضَّحاكُ بنُ عبدِ الرحمنِ لم يثبتْ سماعُهُ من أبي موسى، وعيسى بنُ سِنَانٍ ضعيفٌ لا يُحتجُّ به» (السنن الكبرى ١٣٦٥).

وأقرَّهما: النوويُّ في (المجموع ١/ ٥٠٠)، وابنُ دَقِيقِ العيدِ في (الإمام ٢/ ٢٥٦)، وابنُ عبدِ الهادي في (التنقيح ١/ ٣٤٥)، وابنُ القيمِ في (تهذيب السنن ١/ ١٨٩)، ومغلطاي في (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٨٠)، والبوصيريُّ في (مصباح الزجاجة ١/ ٩٦)، وابنُ حَجَرٍ في (الدراية ١/ ٨٢)، والسنديُّ في (حاشية سنن ابن ماجه ١/ ١٩٨)، والشوكانيُّ في (نيل الأوطار ١/ ٢٢٨)، والعظيمُ آبادي في (عون المعبود ١/ ٢٧٤)، والكشميريُّ في (فيض الباري ١/ ٣٦٤)، والمباركفوريُّ في (تحفة الأحوذي ١/ ٣٣١ - ٣٣٢).

ولكن تَعَقَّبَ البيهقيَّ ابنُ التركمانيِّ، فقال: «هذا أيضًا كما تَقَدَّمَ أنه على مذهبِ مَن يَشترطُ للاتصالِ ثبوتَ السَّماعِ، ثم هو مُعَارَضٌ بما ذكره عبدُ الغنيِّ، فإنه قال في (الكمال): سَمِعَ الضَّحاكُ من أبي موسى،

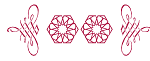
وابنُ سِنانٍ وَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ، وضَعَّفَهُ غيرُهُ، وقد أخرجَ الترمذيُّ في الجنائزِ حديثًا في سندِهِ عيسى بنُ سِنانٍ هذا وحَسَّنَهُ» (الجوهر النقي ١/ ٢٨٤)، وأقرَّه القاسميُّ في (المسح على الجوربين صـ ٥١).

قلنا: (عيسى) الجمهورُ على تضعيفِهِ، وهو المعتمدُ، كما بَيَّنَّاهُ آنفًا.

وأما عن قولِ صاحبِ الكمالِ: «سَمِعَ الضَّحاكُ من أبي موسى»؛ فإنه قد أَخَذَ ذلك من البخاريِّ، فقد نَصَّ على سَماعِ الضحاكِ من أبي موسى في (التاريخ الكبير ٤/ ٣٣٣)، واعْتَمَدَ في ذلك على روايةٍ من طريقِ عبدِ اللهِ ابنِ نُعَيمٍ، قال: حدثنا الضَّحاكُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ عَرْزَبٍ الأشعريُّ، سَمِعَ أبا موسى، قال: «**كَتَبَ النَّبِيُّ ﷺ لأَبِي عَامِرٍ**».

ولكن عبد الله بن نعيم هذا، هو الشاميُّ، قال عنه الحافظ: «لينُ الحديثِ» (التقريب ٣٦٦٧)، فلا يُعْتَمَدُ عليه في إثباتِ السماعِ، لا سيَّما وقد نَفَاهُ أبو حاتم، وغيرُهُ منَ الأَئمةِ، واللهُ أَعْلمُ.

وضَعَّفَ إسنادَ الحديثِ أيضًا: الألبانيُّ في (صحيح سنن أبي داود ١٤٨)، إلا أنه صَحَّحَ المتنَ، وذلك لأنَّ حديثَ المغيرةِ عنده صحيحٌ!.



١- روايةُ: «فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ»:

وفي رِوايةٍ مُطَوَّلًا بلفظِ: «كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ، فَرَفَعَ بِلَالٌ بِالأَذَانِ، وَكَانَ يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ لِحَاجَتِهِ، فَقَالَ: «**مَنْ مَعَهُ مَاءٌ؟**» فَأُتِيَ بِمَاءٍ فَتَوَضَّأَ وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ تَحْتِهَا فَتَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، **وَمَسَحَ عَلَى الجَورَبَينِ، وَالنَّعْلَينِ**».

الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ جدًّا.

التخريج:

[فقط (أطراف ٤٩٦٨) / حنا (جصاص ق ٣/أ) / طاهر (تصوف ٢٠٣) "واللفظ له"].

السند:

قال أبو يوسف الجصاص: حدثنا رجاء بن الجارود أبو المنذر، ثنا حجاج ابن نصير، ثنا القاسم بن مطيب، عن عيسى بن سنان، عن الضحاك بن عبد الرحمن، عن أبي موسى... به.

ورواه ابنُ القيسرانيِّ في (صفوة التصوف): من طريق حجاج بن نصير... به.

وقال الدارقطنيُّ في (الأفراد): «غريبٌ تَفَرَّدَ بِهِ القاسمُ بنُ مُطَيَّبٍ، عن أبي سِنانٍ عيسى بن سنان، عن الضحاكِ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه أربعُ عللٍ:

الأُولى، والثانيةُ: ضَعْفُ عيسى بنِ سِنَانٍ، وعدمُ سَمَاعِ الضَّحاكِ من أبي موسى،

وقد تَقَدَّمَ الكلامُ عَلَى هاتينِ العِلَّتينِ في الروايةِ السَّابِقَةِ.

الثالثةُ: القَاسمُ بنُ مُطَيِّبٍ، قال ابنُ حِبانَ: «كان ممن يُخطئُ عمَّن يروي على قلةِ روايته، فاستحقَ الترك لما كثر ذلك منه» (المجروحين ٢/ ٢١٦)، ووَثَّقَهُ الدارقطنيُّ في (العلل ٢/ ٣٦١)، وقال ابنُ حَجَرٍ: «فيه لين» (التقريب ٥٤٩٦).

الرابعةُ: حَجَّاجُ بنُ نُصَيرٍ، «ضعيفٌ» كما في (التقريب ١١٣٩).



[٢٥١٨ط] حديثُ بِلَالٍ ﷺ:

عَنْ بِلَالٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّيْنِ، وَالجَورَبَيْنِ**».

۞ **الحكم: منكرٌ بِذكرِ (الجَورَبَينِ)، وضَعَّفَهُ:** العقيليُّ، وابنُ دَقِيقِ العيدِ، **وأقرَّه** الزيلعيُّ.

التخريج:

﴿طب (١/ ٣٥٠/ ١٠٦٣)﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي، حدثني أبي، ثنا ابن فُضيل، عن يزيد بن أبي زياد، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عُجرة، عن بلال، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ يزيدَ بنِ أبي زيادٍ، قال الحافظُ: «ضعيفٌ، كَبُرَ فتَغيَّرَ وصارَ يتلقنُ» (التقريب ٧٧١٧).

قلنا: ومع ضَعْفِهِ فقد تَفَرَّدَ بذكرِ (الجَورَبِ) في حديثِ بِلالٍ، وقد رواه الحكمُ بنُ عُتيبةَ، عن ابنِ أبي ليلَى.. بلفظ: «**يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ، وَالِخمَارِ**» ليس فيه ذِكرُ (الجَوربِ)، وهكذا جاءَ عن بِلالٍ من طُرُقٍ كثيرةٍ كما قَدَّمْنَاهُ في «باب مشروعية المسح على الخُفَّينِ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).

والحديثُ ضَعَّفَهُ ابنُ دَقِيقِ العيدِ فقال: «ويزيدُ بنُ أبي زيادٍ، وابنُ أَبي ليلَى، مستضعفان مع نسبتهما إلى الصدقِ» (الإمام ٢/ ٢٠٤ - ٢٠٥)، **وأقرَّه**

الزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ١٨٦).

ولكن قوله: «وابنُ أبي ليلى مستضعفٌ» فذهولٌ من ابنِ دَقِيقِ العيدِ رَحِمَهُ اللَّهُ، ظَنَّهُ محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الضعيف، **والصوابُ:** أنه عبدُ الرحمنِ ابنُ أبي ليلى الثقةُ.

وقد تَقَدَّمَ أنَّ **العقيليَّ** قال: «والأسانيدُ في الجوربينِ، والنَّعْلينِ فيها لِينٌ» (الضعفاء ٣/ ٢٧٦).

تنبيه:

ذكر الزيلعيُّ أن الطبرانيَّ رَوَى الحديثَ في (معجمه)، من طريقِ ابنِ أبي شيبةَ، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، عن بلال،

قال: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ، وَالجَورَبَينِ**»، (نصب الراية ١/ ١٨٥ - ١٨٦).

وقد تَبِعَ ابنُ حَجَرٍ الزيلعيَّ في نسبةِ الحديثِ للطبرانيِّ، من طريقِ ابنِ أَبي شيبةَ، فقال: «وفي البابِ عن بلالٍ أخرجه الطبرانيُّ بسندين أحدهما ثقات» (الدراية ١/ ٨٢).

وكذلك تَبِعَ الزيلعيَّ على هذا: العينيُّ في (البناية شرح الهداية ١/ ٦١٠)، وفي (شرح أبي داود ١/ ٣٧٤)، والمباركفوريُّ في (تحفة الأحوذي ١/ ٢٨١)، وتَكَلَّفَ المباركفوريُّ تضعيفَ الحديثِ فأعلَّهُ بأن الأعمشَ مدلسٌ، وقد عنعن!.

قلنا: لم يخرجْهُ الطبرانيُّ بهذا اللفظِ من هذا الطريقِ، بل أخرجه في (الكبير ١٠٦٠)، من الطريقِ المذكورِ بلفظ: «**يَمْسَحُ عَلَى المُوقَينِ، وَالخِمَارِ**».

وكذا رواه ابنُ أَبي شيبةَ في ثلاثةِ مواضع من (مصنفه ٢٢٠، ١٨٧١، ٣٧٢٥٢) - وعنه مسلمٌ (٢٧٥) -: بهذا الإسنادِ، بلفظِ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الخُفَّينِ، وَالخِمَارِ**».



[٢٥١٩ط] حديثُ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ:

عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى الجَورَبَينِ عَلَيهِمَا النَّعْلانِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** العقيليُّ، والدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، والذهبيُّ.

التخريج:

[علقط ٢٤٧٨ "معلقًا" / خط (٤/ ٤٩١ - ٤٩٢) / عساكر (تجريد ق٢٢أ) / نبلا (١٧/ ٤٨٠) / ميز (٤/ ٢١٠)].

التحقيق

رُوِيَ هذا الحديثُ عن أنسٍ من طريقين:

الطريقُ الأَولُ:

أخرجه الخطيبُ في (تاريخه) قال: حدثنا طلحة بن علي بن الصقر الكتاني، حدثنا أبو الطيب أحمد بن ثابت بن بقية الواسطي، حدثنا محمد ابن مسلمة، حدثنا موسى الطويل، عن أنس... به.

ورواه ابنُ عساكر في (الجزء الرابع من التجريد)، والذهبيُّ في (سير أعلام النبلاء)، وفي (الميزان)، من طريق طلحةَ بنِ عليٍّ... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: مُوسَى بنُ عبدِ اللهِ الطويلُ، قال ابنُ حِبَّانَ: «روى عن أنسٍ أشياءَ موضوعة»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «روى عن أنسٍ مناكيرَ، وهو مجهولٌ»، وقال أبو نُعَيم: «روى عن أنسٍ المناكيرَ، لا شيء» انظر (لسان الميزان ٨/ ٢٠٦ - ٢٠٧).

وقال الذهبيُّ: «هذا حديثٌ تُسَاعِي لنا، لكن موسى ليس بثقةٍ» (السير

١٧/ ٤٨٠).

الطريقُ الثاني:

علَّقَهُ الدارقطنيُّ في (العلل ٢٤٧٨)، عن إسماعيل بن نصر، عن عمران القطان، عن عاصم الأحول، عن أنسٍ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الجَورَبَينِ**».

ثم قال: «وكلاهما وهم»، يعني: حديثنا هذا، وحديث أنس: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى المُوقَينِ، وَالخِمَارِ**»، **ثُمَّ قَالَ:** «والصحيحُ عن عاصمٍ ما رواه عليُّ بنُ مُسْهِرٍ، وثابتُ بنُ يزيدَ، وزهيرٌ، وطلحةَ بنُ سِنانٍ، عن عاصمٍ، عن أنسٍ موقوفًا: أن أنسًا مَسَحَ عَلَى خُفَّيهِ» (العلل ٢٤٧٨).

والوهم فيه من عمرانَ القطانِ، وهو عمرانُ بنُ دَوَّارٍ العميُّ، قال ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ يَهِمُ» (التقريب ٥١٥٤).

والراوي عنه إسماعيلُ بنُ نَصْرٍ، قال أبو حاتم: «قد رأيتُهُ، ولا أرى بحديثِهِ بأسًا» (تاريخ الإسلام ٥/ ٣٣).

وقد ثبتَ المسحُ عَلَى الجَورَبَينِ عن أنسٍ موقوفًا، كما سيأتي تخريجُهُ قريبًا.

وقال البيهقيُّ - عقب الرواية الموقوفة -: «وَرَفَعَهُ بعضُ الضعفاءِ وليسَ بشيءٍ» (السنن الكبرى ٢/ ٣٤٤ - ٣٤٥).

وقد تَقَدَّمَ أنَّ **العقيليَّ** قال: «والأسانيدُ في الجَورَبَينِ والنَّعْلينِ فيها لِينٌ» (الضعفاء ٤/ ٥٠٤).



[٢٥٢٠ط] حديثُ عُمَرَ:

عَنِ الأَسْوَدِ، قَالَ: وَقَعَ بَينَ عَبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ، وَبَينَ مُعَاذِ بنِ جَبَلٍ مُشَاجَرَةٌ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، فَأَنْكَرَ عَلَيهِ عَبدُ اللَّهِ، فَقَالَ مُعَاذٌ: الْقَ أَبَاكَ فَاسْأَلْهُ، فَلَقِيَهُ فَسَأَلَهُ عَمَّا كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُعَاذٍ فِي المَسْحِ عَلَى الخُفَّينِ، فَقَالَ عُمَرُ لِعَبْدِ اللَّهِ: مُعَاذٌ أَفْقَهُ مِنْكَ، «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا لَا أُحْصِي يَمْسَحُ عَلَى الخُفَّينِ، وَعَلَى كَوْرِ العِمَامَةِ، وَالجَورَبِ، وَشِرَاكِ النَّعْلِ**».

❁ الحكم: باطلٌ، وحَكَمَ عليه بالبطلانِ العقيليُّ.

التخريج:

﴿عق (٣/ ٦١٣) "واللفظ له" / فقط (أطراف ١٤٨)﴾.

السند:

قال العقيليُّ: حدثنا أحمد بن داود، قال: حدثنا معاوية بن عطاء، قال: حدثنا سفيان الثوري، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، به.

قال الدارقطنيُّ في (الأفراد): «تَفَرَّدَ بِهِ معاويةُ بنُ عطاءٍ، عنِ الثوريِّ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، عنِ الأسودِ».

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: معاويةُ بنُ عَطاءٍ البصريُّ، قال العقيليُّ: «كان يرى القدرَ، عنِ الثوريِّ، وغيرِهِ، ولا يُتَابعُ على أكثرِهِ، منكرُ الحديثِ»، وساقَ له العقيليُّ حديثَنَا هذا وغيرَهُ، ثم قال: «وهذه الأحاديثُ كلُّها بواطيلُ، لا أصولَ لها» (الضعفاء ٣/ ٦١٣ - ٦١٤).

وقد ساقَ ابنُ عَدِيٍّ له ثلاثةَ أحاديث منكرة، وقال عنِ اثنينِ منهم: «هذان باطلان عن الثوريِّ»؛ ولذا قال الذهبيُّ: «تُكُلِّمَ فيه». انظر (لسان الميزان ٨/ ١٠٢).

ومما يَدُلُّ على بُطلانِ هذه الروايةِ: أنه ذَكَرَ أَنَّ عبدَ اللهِ بنَ عُمرَ قد تَشَاجَرَ مع معاذٍ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ، والمحفوظُ في ذلكَ ما رواه البخاريُّ وغيرُهُ: أن ابنَ عمرَ تَشَاجَرَ مع سعدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ في ذلك، وليسَ فيه ذكرُ (الجوربِ) ولا (النَّعْلِ)، وقد سبقَ تخريجُهُ في «باب مشروعية المسح على الخُفَّينِ».



[٢٥٢١ط] حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ:

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الجَورَبَينِ وَالخُفَّينِ وَالخِمَارِ**»، يعني: العِمَامَةَ.

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ، دون المسح على (الجَورَبَينِ) فمنكرٌ، وهذا إسنادُهُ ساقطٌ.**

التخريج:

﴿طرس ١٨﴾.

السند:

قال أبو أُمَيَّةَ الطرسوسيُّ في (مسند أبي هريرة): حدثنا المعلى بن عبد الرحمن الواسطي، ثنا عبد الحميد بن جعفر، حدثني يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ سَاقطٌ؛ آفتُهُ: المعلَّى بنُ عبدِ الرحمنِ الواسطيُّ، قال ابنُ حَجَرٍ: «مُتَّهَمٌ بالوضعِ، وقد رُمِيَ بالرفضِ» (التقريب ٦٨٠٥).

وقد تَقَدَّمَ أنَّ **العقيليَّ** قال: «والأسانيدُ في الجَورَبَينِ والنَّعْلينِ فيها لِينٌ» (الضعفاء ٤/ ٥٠٤).



٤١٤- فَصْلٌ فِيمَا وَرَدَ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ فِي المَسْحِ عَلَى الجوربَين

[٢٥٢٢ط] حديثُ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ موقوفًا:

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الجوربَين وَالنَّعْلَين».

۞ الحكم: موقوفٌ صحيحٌ، وصَحَّحَهُ: ابنُ حَجَرٍ، والعظيمُ آبَادِي، والمباركفوريُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿عب ٧٨٢ "واللفظ له"، ٧٨٥ / ش ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ٣٨٣٤٧ / علحج ٤٩٦٤ / منذ ٤٧٨ / مخلص ٢٢٤٠ "وفيه قصة" / مقط (١/ ٤١٠) / هق ١٣٦٨ / كر (٤٠/ ٥٢٤)﴾.

التحقيق

جاءَ هذا الأثرُ من طُرُقٍ عن أَبي مسعودٍ:

الطريقُ الأولُ: عن همامِ بنِ الحارثِ، عن أبي مسعودٍ:

رواه عبدُ الرزاقِ في (مصنفه ٧٨٥) - ومن طريقه: ابنُ المنذرِ في (الأوسط ٤٧٨)، والطبرانيُّ في (الكبير ٩٢٣٩)[(١)] - عنِ الثوريِّ، عنِ

(١) رواه الطبرانيُّ في (الكبير) عن إسحاق بن إبراهيم، عن عبد الرزاق به، ولكن جعله من مسند عبد الله بن مسعود، ونظنَّه وهمًا، فقد رواه ابنُ المنذرِ عن إسحاق، =

الأعمشِ، عن إبراهيمَ، عن همامِ بنِ الحارثِ، عن أبي مسعودٍ، باللفظِ المذكورِ.

ورواه ابنُ أَبي شيبةَ في (مصنفه ١٩٨٣) قال: حدثنا ابنُ نُميرٍ، عنِ الأعمشِ، به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، رجالُهُ كُلُّهم ثقاتٌ أثباتٌ من رجالِ الشيخينِ.

وصَحَّحَهُ الألبانيُّ في (صحيح أبي داود ١/ ٢٧٨).

الطريقُ الثاني: عن يُسَيرِ بنِ عمرٍو، عن أبي مسعودٍ:

رواه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف ٢٠٠٠) قال: حدثنا وكيعٌ، عنِ الأعمشِ، عن المسيّبِ بنِ رَافعٍ، عن يُسَيرِ بنِ عَمْرٍو، قال: «**رَأَيتُ أَبَا مَسْعُودٍ بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الجَورَبَينِ**».

ورواه ابنُ أبي شيبةَ أيضًا (٣٨٣٤٧)، قال: حدثنا أبو أُسامةَ، قال: حدثنا الأعمشُ، عن المسيّبِ بنِ رَافعٍ، عن يُسَيرِ بنِ عمرٍو، قال: شَيَّعْنَا أبا مسعودٍ حِينَ خَرَجَ . . . وذكر قِصَّةً، وفيه أنه: «**قَضَى الحَاجَةَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى جَورَبَيهِ**».

وكذا رواه الدارقطنيُّ في (المؤتلف)، والمخلص - ومن طريقه ابنُ عساكر في (تاريخ دمشق) - من طريقِ الأعمشِ، عن المسيّبِ، عن يُسَيرٍ، به.

= عن عبد الرزاق به، على الصحيح، عن أبي مسعود، وهو في (المصنف) لعبد الرزاق عن أبي مسعود كذلك، وبسبب هذا وقعَ الهيثميُّ في نفس الوهم فقال: وعن عبد الله ابن مسعود، ثم قال: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، ورجالُهُ موثَّقُونَ» (مجمع الزوائد ١٣٨١).

وهذا إسنادٌ صحيحٌ كسابقِهِ، رجالُهُ كُلُّهم ثقاتٌ.

وصَحَّحَهُ ابنُ حَجَرٍ في (التلخيص الحبير ٣/ ٢٩٦)، والمباركفوريُّ في (تحفة الأحوذي ٦/ ٣٢٣).

الطريقُ الثالثُ: عن خالدِ بنِ سعدٍ، عن أبي مسعودٍ:

رواه عبدُ الرزاقِ في (المصنف ٧٨٢)، وابنُ أَبي شيبةَ في (مصنفه ١٩٨٤) عن وكيعٍ،

كلاهما: عنِ الثوريِّ، عن منصورٍ، عن خالدِ بنِ سعدٍ، قال: «**كَانَ أَبُو مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيُّ يَمْسَحُ عَلَى جَورَبَينِ لَهُ مِنْ شَعْرٍ، وَنَعْلَيهِ**».

ورواه البيهقيُّ في (الكبرى ١٣٥٣)، من طريقِ شعبةَ، عن منصورٍ... به.

ورواه عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ في (العلل ٤٩٦٤)، قال: حدَّثني ابنُ خَلَّادٍ، قال: حدثنا يحيى، قال: حدثنا سفيانُ، قال: حدثني منصورٌ، عن إبراهيمَ، قال: حدَّثني خالدُ بنُ سَعدٍ: «**أَنَّ أَبَا مَسْعُودٍ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الجَورَبَينِ وَالنَّعْلَينِ**». قال منصورٌ: فَلَقِيتُ خالدَ بنَ سَعدٍ فحَدَّثَنِي بمثلِهِ.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، رجالُهُ كُلُّهم ثقاتٌ.

وصَحَّحَهُ العظيمُ آبادِي في (عون المعبود ١/ ٢٧٤)، والمباركفوريُّ في (تحفة الأحوذي ١/ ٢٧٨)، والألبانيُّ في (صحيح أبي داود ١/ ٢٧٨).

الطريقُ الرابعُ: عن أبي وائل، عن أبي مسعود:

رواه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه ١٩٩٩)، قال: حدثنا وكيعٌ، قال: حدثنا مهديُّ بنُ ميمونٍ، عن واصلٍ الأَحْدبِ، عن أبي وائلٍ، عن عُقبةَ بنِ عَمرٍو:

«أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الجَورَبَينِ».

وهذا إسنادٌ صحيحٌ أيضًا، رجالُهُ كُلُّهم ثقاتٌ. وعقبةُ بنُ عَمرٍو هو أبو مسعودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.



[٢٥٢٣ط] حديثُ البَرَاءِ بنِ عَازِبٍ موقوفًا:

عَنْ إِسْمَاعِيلَ بنِ رَجَاءٍ، عَنْ أَبِيهِ: «**رَأَيتُ البَرَاءَ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَى الجَورَبَين** [وَالنَّعْلَين]».

الحكم: إسنادُهُ جيدٌ، وصَحَّحَهُ: الألبانيُّ.

التخريج:

﴿عب ٧٨٦ / ش ١٩٩٦ "واللفظ له" / حرب (طهارة ٤٨٨) / منذ ٤٨١ / مشكل ٤٠٦١ "والرواية له" / هق ١٣٦٩﴾.

السند:

أخرجه عبدُ الرزاقِ في (مصنفه) -ومن طريقِهِ ابنُ المنذرِ في (الأوسط)-: عنِ الثوريِّ، عنِ الأَعمشِ، عن إسماعيلَ بنِ رَجَاءٍ، عن أبيه... به.

ورواه ابنُ أَبي شيبةَ، وحربٌ الكرمانيُّ، والبيهقيُّ، من طريقِ الأَعْمشِ ... به.

ورواه الطحاويُّ في (شرح مشكل الآثار)، من طريقِ سفيانَ، عن يحيى ابنِ هانئٍ، عن رجاءٍ الزبيديِّ، عنِ البَراءِ... به.

التحقيق

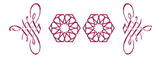
هذا إسنادٌ جيدٌ، مداره على رجاءِ بنِ ربيعةَ الزبيديِّ، وقد أخرجَ له مسلمٌ حديثًا واحدًا، ووَثَّقَهُ العجليُّ، وابنُ حِبانَ، (تهذيب التهذيب ٣/ ٢٦٦)، وقال الذهبيُّ: «ثقةٌ» (الكاشف ١٥٦٠)، وقال الحافظُ: «صدوقٌ» (التقريب ١٩٢١).

وقد رواه عنه ثقتان: الأولُ: ابنُهُ إسماعيلُ بنُ رَجاءٍ، وهو ثقةٌ كما في

(التقريب ٤٤٣).

والثاني: يحيى بنُ هانئٍ المراديُّ، وهو ثقةٌ أيضًا، (التقريب ٧٦٦١).

وقال الألبانيُّ: «هذا سندٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ» (صحيح أبي داود ١/ ٢٧٩).



١- روايةٌ:

وفي روايةٍ: «**أَنَّ البَرَاءَ بنَ عَازِبٍ كَانَ لا يَرَى بِالمَسْحِ عَلَى الجَورَبَينِ بَأْسًا**».

۞ **الحكم: صحيحٌ بما تَقَدَّمَ، وإسنادُهُ مُنقَطِعٌ.**

التخريج:

[ش ١٩٩٥].

السند:

أخرجه ابنُ أَبي شيبةَ في (المصنف)، قال: حدثنا الثقفيُّ، عن إسماعيلَ ابنِ أُميَّةَ، قال: بَلَغَنِي أن البراءَ بنَ عازبٍ... فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ غير أنه منقطعٌ، لم يذكرْ إسماعيلُ مَن بلَّغَهُ عنِ البراءِ رضي الله عنه.

ويَشهدُ له الروايةُ السابقةُ.

[٢٥٢٤ط] حديثُ أَنَسٍ موقوفًا:

عَنْ أَنَسِ بنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الجَورَبَين**».

۞ الحكم: صَحيحٌ، وصَحَّحَهُ: الألبانيُّ.

التخريج:

﴿عب ٧٧٩ / ش ١٩٩٠ "واللفظ له" / علل الحربي (مغلطاي ٢/ ٢٨٠) / علحم ٥٦٤٤ / منذ ٤٧٩ / طب (١/ ٢٤٤/ ٦٨٦)﴾.

السند:

رواه ابنُ أَبي شيبةَ في (مصنفه ١٩٩٠)، عن وكيعٍ، عن هشامٍ الدَّستُوائيِّ، عن قتادةَ، عن أنسٍ، به.

ورواه الطبرانيُّ في (الكبير)، من طريقِ هشامٍ الدستوائيِّ... به.

التحقيق

هذا إسنادُهُ صحيحٌ، رجاله ثقاتٌ.

وقال الألبانيُّ: «وهذا إسنادٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخينِ» (صحيح أبي داود ١/ ٢٨٠).

ورواه عبدُ الرزاقِ في (مصنفه) - ومن طريقه ابنُ المنذرِ في (الأوسط) - قال: أخبرنا مَعْمَرٌ، عن قتادةَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ: «**أَنَّهُ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الجَورَبَينِ؟ قَالَ: نَعَمْ، يَمْسَحُ عَلَيهِمَا مِثْلَ الخُفَّينِ**».

وهذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، إلا أنَّ روايةَ مَعْمَرٍ، عن قتادةَ فيه مقالٌ، ولكنه هنا متابعٌ.

ورواه عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ في (العلل) قال: حدَّثني محمد بن عبيد بن حساب، قال: حدثنا أبو رجاء الكليبي، عن أبي الطفيل، قال: «**رَأَيتُ أَنَسَ ابنَ مَالِكٍ يَمْسَحُ عَلَى الجَورَبَينِ**».

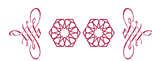
وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، أبو رَجَاءٍ الكليبيُّ هو رَوحُ بنُ المسيّبِ، قال أبو حاتم: «صالحٌ ليسَ بالقويِّ»، وقال ابنُ مَعِينٍ: «صُويلحٌ»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «أحاديثُهُ غيرُ محفوظةٍ»، وقال ابنُ حِبانَ: «يروي الموضوعات عنِ الثقاتِ لا تَحِلُّ الروايةُ عنه» (اللسان ٣/ ٤٨٦).

ورواه الحربيُّ في (علله) - كما في (شرح ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٨٠) - قال: ثنا عليُّ بنُ مسلمٍ، ثنا محمدُ بنُ القاسمِ، ثنا أبو طَاهرٍ، قال: «**رَأَيتُ أَنَسًا تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى جَورَبَيهِ، وَنَعْلَيهِ**».

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، قال الحربيُّ: «أبو طاهرٍ رجلٌ يَتَولَّى الحَسَنَ، حَدَّثَ عنه شَهْرٌ بحديثٍ منكرٍ».

وأبو طَاهرٍ هذا هو مولى الحسينُ بنُ عليٍّ، ذكره البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٩/ ٤٦)، وابنُ أبي حَاتمٍ في (الجرح والتعديل ٩/ ٣٩٧)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٥/ ٥٧٥).

والراوي عنه محمدُ بنُ القاسمِ الأسديُّ، ترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ١/ ٢١٤) ولم يذكرْ فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقاتِ ٧/ ٣٧٨)، وقال الذهبيُّ: «قديمٌ، لا يُعْرفُ» (الميزان ٤/ ١١).



١- روايةُ: «جَورَبَينِ مِنْ صُوفٍ»:

وفي روايةٍ: عَنِ الأَزْرَقِ بنِ قَيْسٍ، قَالَ: «**رَأَيتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ أَحْدَثَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرأْسِهِ، وَمَسَحَ عَلَى جَورَبَينِ مِنْ صُوفٍ**»، فَقُلْتُ: أَتَمْسَحُ عَلَيهِمَا؟ فَقَالَ: «**إِنَّهُمَا خُفَّانِ وَلَكِنَّهُمَا مِنْ صُوفٍ**».

۞ **الحكم: صحيحٌ لغيرِه، وإسنادُهُ حسنٌ، وجوَّدَهُ:** مغلطاي.

التخريج:

﴿الكنى للنسائي (مغلطاي ٢/ ٢٨٠) / لا ١٠٠٩﴾.

السند:

أخرجه النسائيُّ في (الكنى) - ومن طريقه: الدولابيُّ في (الكنى والأسماء) -، عن عمرِو بنِ عليٍّ، قال: أخبرني سهلُ بنُ زيادٍ أبو زيادٍ الطحانُ، قال: حدثنا الأزرقُ بنُ قَيسٍ، قال: رَأَيتُ أَنسَ بنَ مالكٍ ... فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ، رجالُهُ ثقاتٌ غير سهل بن زياد الطحان، فَرَوَى عنه جماعةٌ منهم:

عمرُو بنُ عليٍّ الفلَّاسُ، والإمامُ أحمدُ، وقال عنه أحمدُ: «أبو زِيادٍ الطحانُ، لا أَعْلَمُ إلَّا خَيرًا» (الكنى للدولابي ٢/ ٥٦٠)[١]، وقال البزارُ:

(١) كذا نقله الدولابي تحت باب: «مَن كنيته أبو زياد»، وذكر منهم: «أبو زياد سهل بن زياد الطحان، عمرو بن علي عنه». ثم ذكر كلامَ أحمدَ هذا. وهذا النقلُ لم نقفْ عليه في مظانه، من كتبِ العللِ أوِ السؤالاتِ عنِ الإمامِ أحمدَ، ولا نقله غير الدولابي!.

«رجلٌ بَصريٌّ حَدَّثَ عنه غيرُ واحدٍ من أهلِ البصرةِ، ليسَ به بَأْسٌ» (مسند البزار ١٧/ ٢١٩)، وقال أبو يعلى الموصليُّ في (مسنده ٧٠٧٧): «حدثنا إسحاقُ بنُ أبي إسرائيلَ، حدثنا سهلُ بنُ زيادٍ الحربيُّ - بصريٌّ ثقةٌ - قال: حَدَّثني الأزرقُ بنُ قَيسٍ... الحديث»[1]. وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٨/ ٢٩١).

وقال الذهبيُّ: «صدوقٌ» (تاريخ الإسلام ٤/ ١١٢٣)[2]، وقال في (الميزان ٣٥٧٦): «ما ضَعَّفُوهُ[3]»، زَادَ ابنُ حَجَرٍ: «وفي ثقاتِ ابنِ حِبانَ: سهل بن زياد من أهل البصرة، يروي عن داود بن أبي هند، وعنه بشر بن يوسف. فالظاهرُ أنه هو. وقال الأزديُّ: سهل بن زياد الطحان أبو زياد عن سليمان التيمي وطبقته: منكرُ الحديثِ» (اللسان ٤/ ١٩٨).

قلنا: الأزديُّ مُتَكَلَّمٌ فيه فلا يُقبلُ جَرْحُهُ، وحالُ زِيادٍ هذا لا ينزلُ عن مرتبةِ الصَّدوقِ.

ولذا جوَّدَ إسنادَهُ مغلطاي في (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٨٠).

---

(١) وهذا النقلُ وغيرُهُ دَلَّنَا عليه صاحب (التذييل على كتب الجرح والتعديل ١/ ١٢٩)، وكتابُهُ هذا فوائده غزيرة، فجزاه الله خيرًا.

(٢) وزاد: «قال أبو حاتم: تكلم فيه، وما رأينا إلا خيرًا». اهـ. وقد أشارَ محققُ (تاريخ الإسلام) إلى وهم الذهبيِّ في نقله ذلك، وهو كما قال؛ فإن أبا حاتم قال ذلك في الراوي الذي بعده، وهو سهل بن زياد القطان، وأما الطحانُ، فسكت عنه، انظر (الجرح والتعديل ٤/ ١٩٧).

(٣) كذا في كلِّ طبعاتِ الميزانِ، ووقع في (لسان الميزان ٣٦٩٩) - طبعة أبي غدة وحدها - زيادة: «صدوقٌ إن شاء الله».

٢- روايةُ: «جَورَبَينِ لَهُ مِرْعِزًّا»:

وفي روايةٍ: عَنْ سَعِيدِ بنِ عَبدِ اللَّهِ بنِ ضِرَارٍ، قَالَ: «**رَأَيتُ أَنَسَ بنَ مَالِكٍ أَتَى الخَلَاءَ، ثُمَّ خَرَجَ وَعَلَيهِ قَلَنْسُوَةٌ بَيضَاءُ مَزْرُورَةٌ، فَمَسَحَ عَلَى القَلَنْسُوَةِ، وَعَلَى جَورَبَينِ لَهُ مِرْعِزًّا أَسْوَدَينِ، ثُمَّ صَلَّى**».

۞ الحكم: إسنادُهُ ضعيفٌ بهذا السَّياقِ.

اللغة:

(المرعزي): «كالصوفِ يخلص من شَعْرِ العنزِ» (العين ٢/ ٣٣٤)، (تهذيب اللغة ٣/ ٢٢١)، (الصحاح ٣/ ٨٧٩).

التخريج:

﴿عب ٧٥٣ "واللفظ له" / ش ١٩٩٤، ٣٧٥١١ / منذ ٥٠٣ "مقتصرًا على مسحِ القلنسوة" / هق ١٣٧٠﴾.

السند:

رواه عبدُ الرزاقِ في (مصنفه): عنِ الثوريِّ، عنِ الأَعمشِ، عن سعيدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ ضِرارٍ، به.

ورواه البيهقيُّ: من طريقِ إبراهيمَ بنِ طهمان، عن سفيانَ الثوريِّ، عنِ الأعمشِ، أظنُّه عن سعيدِ بنِ عبدِ اللهِ . . . به.

ورواه ابنُ المنذرِ في (الأوسط) من طريقِ جريرٍ، عنِ الأَعمشِ. . . به.

ورواه ابنُ أبي شيبةَ في موضعين من (المصنف)، قال: حدثنا ابنُ مهديٍّ، عن سفيانَ، عن واصلٍ، عن سعيدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ ضِرارٍ: أنَّ أنسَ بنَ مالكٍ . . . فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ، مدارُه على سعيدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ ضِرارٍ، ذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٤/ ٢٨٠)، ولكن قال أبو حاتم: «ليسَ بقويٍّ» (الجرح والتعديل ٤/ ٣٦)، واعْتَمَدَهُ الذهبيُّ في (الميزان ٣٢٢١)، و(ديوان الضعفاء ١٦٢٢).



[٢٥٢٥ط] حديث عَلِيٍّ موقوفًا:

عَنْ عَمْرِو بنِ حُرَيثٍ، قَالَ: «**رَأَيتُ عَلِيًّا بَالَ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى الجَورَبَينِ**».

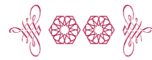
الحكم: صحيحٌ بمجموعِ طُرُقِهِ.

التخريج:

[ش ١٩٩٨ / منذ ٤٧٧ "واللفظ له"].

التحقيق

انظره عقب الرواية الآتية.



١- روايةٌ:

وفي روايةٍ: عَنْ كَعْبِ بنِ عَبدِ اللَّهِ، قَالَ: «**رَأَيتُ عَلِيًّا بَالَ فَمَسَحَ عَلَى جَورَبَيهِ وَنَعْلَيهِ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي**».

۞ **الحكم: صحيحٌ بمجموعِ طُرُقِهِ.**

التخريج:

﴿عب ٧٨١ "واللفظ له" / ش ١٩٩٢، ١٩٩٧، ٣٧٥١٢ / عد (٥/ ١٨٢) / هق ١٣٦٦، ١٣٦٧ / سعد (٨/ ٣٥١، ٣٦٠) / تخ (٧/ ٢٢٤)﴾.

التحقيق

رُوي هذ الأثرُ عن عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ من عِدَّةِ طُرُقٍ:

الطريق الأول: عن عمرِو بنِ حُرَيثٍ، عن عليٍّ:

أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه ١٩٩٨)، قال: حَدَّثَنا وكيعٌ، قال: حدثنا يزيدُ بنُ مَرْدَانْبَه(١)، عن الوليدِ بنِ سريعٍ، عن عمرِو بنِ (حُرَيثٍ)(٢):

---

(١) **مَرْدَانْبَه:** بفتح الميم وسكون الراء المهملة وفتح الدال المهملة وبعد الألف نون ساكنة. انظر (حاشية تهذيب الكمال ٢/ ٢٤١).

(٢) تصحَّفَ في مطبوعِ (المصنف) وأصولِهِ إلى: «كريب»، والصوابُ المثبتُ كما رواه ابنُ المنذرِ من طريقِ يزيدَ، ولا يُعْرَفُ في الرواةِ من يُسمَّى (عمرو بن كريب)، أما ابنُ حُريثٍ: فهو معروفٌ بالروايةِ عن عليٍّ، وروايةُ الوليدِ بنِ سريع عنه، انظر ترجمته في (تهذيب الكمال ٢١/ ٥٨١ - ٥٨٢)، بل يزيدُ والوليدُ كلٌّ منهما يُعْرَفُ بأنه مولى آل عمرو بن حريث. لا جَرَمَ قد أثبته محققا (طبعة الفاروق ٢٠٠٣)، و(طبعة دار كنوز إشبيليا ٢٠٠٤) للمُصَنِّفِ، على الصوابِ، وذكر الأخيرُ في الحاشية، أنه وقعَ: «في [أ، ج، خ، ك، هـ]: (كريب)». ولم يذكرِ النسخ =

«أَنَّ عَلِيًّا. . .»، فذكره بلفظِ الروايةِ الأُولى.

ورواه ابنُ المنذرِ في (الأوسط ٤٧٧)، قال: حدثنا محمد بن عبد الوهاب، أنا جعفر بن عون، ثنا يزيدُ بنُ مَرْدَانْبَه، . . . به.

وهذا إسنادٌ حسنٌ؛ رجالُهُ كُلُّهم ثقاتٌ عدا الوليد بن سريع، فصدوقٌ كما في (التقريب ٧٤٢٤).

وأما يزيدُ بنُ مَرْدَانْبَه: فثقةٌ، وَثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ، ووكيعٌ، والعجليُّ، وابنُ حِبانَ، وغيرُهُم، وقال أبو حاتم: «لا بأسَ به» (تهذيب التهذيب ١١/ ٣٥٩)؛ ولذا قال الذهبيُّ: «ثقةٌ» (الكاشف ٦٣٥٥).

وعمرُو بنُ حُريثٍ هو القرشيُّ المخزوميُّ صحابيٌّ صغيرٌ (التقريب ٥٠٠٨).

الطريقُ الثاني: عن كعبِ بنِ عبدِ اللهِ، عن عليٍّ:

رواه عبدُ الرزاقِ في (مصنفه ٧٧٣): عنِ الثوريِّ، عنِ الزِّبْرِقَانِ، عن كعبِ بنِ عبدِ اللهِ، قال: «رَأَيتُ عَلِيًّا . . .» فذكره بلفظِ الروايةِ الثانيةِ.

ورواه ابنُ أَبي شيبةَ في (مصنفه)، وابنُ عَدِيٍّ في (الكامل)، وابنُ حزمٍ في (المحلى)، من طريقِ الثوريِّ . . . به.

وتابع الثوري إسرائيل، كما عند ابنِ سَعدٍ في (الطبقات الكبرى)، والبيهقيِّ في (الكبرى ١٣٦٧).

وهذا إسنادٌ لينٌ؛ كعبُ بنُ عبدِ اللهِ هو العبديُّ، ذكره البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٧/ ٢٢٤)، وابنُ أبي حَاتمٍ في (الجرح والتعديل ٧/ ١٦٢)، ولم

= التي ذكرت (حريث)، لكن ظاهر كلامه أن ما عدا هذه النسخ وقع فيها (حريث) على الصواب، والله أعلم.

يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٥/ ٣٣٤) على قاعدته.

وقال ابنُ حَجَرٍ: «كعبُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عمرِو بنِ سعدِ بنِ صُرَيْمٍ له إدراكٌ، وقتل ولده عبد الله بن كعب مع عليٍّ وكان معه اللواءُ، ذكره ابنُ الكلبيِّ. وأخوه خالدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عمرٍو شاعرٌ جاهليٌّ، ذكره ابنُ الكلبيِّ أيضًا، وفي (تاريخ البخاري): كعبُ بنُ عبدِ اللهِ العبديُّ يُعَدُّ في الكوفيين، ورأى عليًّا يمسحُ على جَورَبَيهِ، ثم سَاقَهُ من طريقِ الثوريِّ، عنِ الزِّبْرِقَانِ، عنه، فكأنَّه هذا» (الإصابة ٩/ ٣٤٢).

وقد رواه شعبةُ فقال: «عن أبي الورقاء، سمع رجلًا من قومِهِ يقالُ له: عبدُ اللهِ بنُ كَعْبٍ، يقول: رَأَيتُ عليًّا ...» فذكره. أخرجه البيهقيُّ في (الكبرى ١٣٦٦).

فكنى شعبةُ الزِّبرِقَانَ (أبا الورقاء)، والمشهورُ: (أبو الزرقاء). انظر (الكنى لمسلم ١٢٥٣)، و(الجرح والتعديل ٣/ ٦١١)، و(الثقات ٦/ ٣٤٠).

وقلب اسم (كعب بن عبد الله) إلى (عبد الله بن كعب).

ولذا قال البخاريُّ: «زبرقان بن عبد الله العبدي، عن كعب بن عبد الله، روى عنه الثوري وإسرائيل، كنَّاه شعبةُ، أبو الورقاء الكوفيُّ عن عبد الله بن كعب، وَهِمَ فيه» (التاريخ الكبير ٣/ ٤٣٥)، وقال في ترجمةِ كعبٍ: «وقال أبو داود: وكان شعبةُ يقول: عبد الله بن كعب، وَهِمَ فيه» (التاريخ الكبير ٧/ ٢٢٤).

وقال أبو حاتم: «كعب بن عبد الله العبدي كوفيٌّ، وقال شعبةُ: عبد الله بن كعب وهو وَهْمٌ» (الجرح والتعديل ٧/ ١٦٢).

وَوَهِمَ الذهبيُّ وهمًا آخر، فذكرَ الزِّبْرِقَانَ في (الميزان ٢٨٢٨) وقال: «وقال البخاريُّ: في حديثِهِ وهم». وسبقَ الذهبيّ لذلك ابنُ عَدِيٍّ؛ **حيثُ قَالَ** في ترجمةِ الزِّبْرِقَانِ: «عن كعب بن عبد الله، روى عنه الثَّوريُّ وإسرائيلُ، **فيه وهمٌ**، سمعتُ ابنَ حماد يذكره، عنِ البخاريِّ» (الكامل ٥/ ١٨١)، ونحوهما العقيليّ في (الضعفاء ٢/ ٧٥).

قلنا: وعبارةُ البخاريِّ في موضعين من (التاريخ) تدلُّ بلا مرية أنه يريدُ توهيم شعبة، وليس الزبرقان، وقد علَّق على قولِ البخاريِّ هذا **الشيخُ المعلميُّ** فقال: «والمعنى كما هو الظاهر أن شعبةَ رحمه الله وهم في قوله: (عبد الله بن كعب)، والصوابُ: (كعب بن عبد الله)، ووقعَ في ترجمةِ الزِّبْرِقَانِ من (الميزان): «وقال البخاريُّ: في حديثه وهم»، ولم يتَعَقَّبْهُ في (اللسان)، واللهُ المستعانُ» (التاريخ الكبير ٣/ ٤٣٥ / حاشية ٣).

وقد وَثَّقَ الزِّبْرِقَانَ: ابنُ مَعِينٍ، وابنُ حِبانَ، وقال يعقوبُ بنُ سفيانَ: «لا بأسَ بِهِ». انظر (التذييل على كتب الجرح والتعديل ٣٨٩).

الطريقُ الثالثُ: عن مالك بن الجون، عن عليٍّ:

رواه ابنُ سَعْدٍ في (الطبقات)، قال: أخبرنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا مسعود بن سعد الجعفي، عن عمرو بن قيس، عن خالد بن سعيد، عن مالك بن الجون، قال: «رَأَيْتُ عَليًّا...» فذكره.

وهذا إسنادٌ لينٌ؛ فيه: مالك بن الجون، ويقال: الجوين، ترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٧/ ٣٠٦)، وابنُ سَعْدٍ في (الطبقات ٨/ ٣٦٠)، وابنُ أبي حَاتمٍ في (الجرح والتعديل ٨/ ٢٠٧)، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٥/ ٣٨٥) كعادته.

والراوي عنه خالد بن سعيد، ترجمَ له البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٣/ ١٥١)، وابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ٣/ ٣٣٣)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حِبانَ في (الثقات ٦/ ٢٥٥).

الطريقُ الرابعُ: عن خِلَاسٍ، عن عليٍّ:

رواه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه ١٩٩٢، ٣٧٥١٢) قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن عبد الله بن سعيد، عن خِلَاسٍ... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا، عبدُ اللهِ بنُ سعيدِ بنِ أبي سعيدٍ المقبريُّ: «متروكٌ»، كما في (التقريب ٣٣٥٦).

وبالجملةِ فأثرُ عليٍّ يَصحُّ بمجموعِ طُرُقِهِ الأُخْرَى.



[٢٥٢٦ط] حديثُ أَبِي أُمَامَةَ موقوفًا:

عَنْ أَبِي غَالِبٍ، قَالَ: «رَأَيْتُ أَبَا أُمَامَةَ يَمْسَحُ عَلَى الجَوْرَبَيْنِ [وَالخُفَّيْنِ وَالعِمَامَةِ]».

۞ الحكم: حَسَنٌ، وحَسَّنَهُ: الألبانيُّ.

التخريج:

﴾ش ١٩٩١ "واللفظ له" / منذ ٤٨٣ "والزيادة له ولغيره" / باب (مغلطاي ٢/ ٢٤٠)﴿.

أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه) قال: حدثنا وكيع، عن حماد بن سلمة، عن أبي غالب... به.

وأخرجه ابنُ المنذرِ: من طريق حجاج، عن حماد... به.

ورواه النيسابوريُّ في (الأبواب) من طريق سليم بن حيان، عن أبي غالب... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ، رجالُهُ كُلُّهم ثقاتٌ، غير أبي غالب وهو البصري صاحب أبي أمامة، فمختلَفٌ فيه:

قال عنه ابنُ مَعِينٍ في (رواية الدارمي ٩١٧، ومعاوية بن صالح): «ثقةٌ»، وفي رواية إسحاق بن منصور: «صالح الحديث»، وفي (رواية ابن الجنيد ١١٥): «ليس به بأس». وقال موسى بن هارون الحافظ: «اسمه حزور وهو ثقةٌ» (تاريخ دمشق ١٢/ ٣٧٠)، وقال الدارقطنيُّ: «بصريٌّ، يعتبرُ به»، قال البرقانيُّ: «وقلت له مرة أخرى: ثقة؟ قال: نَعَمْ» (سؤالات البرقاني ١١٥).

وقال ابنُ عَدِيٍّ: «لم أَرَ في أحاديثِهِ حديثًا منكرًا جدًّا، وأرجو أنه لا بأسَ به» (الكامل ٤/ ٢٢٤)، **وحَسَّنَ الترمذيُّ** بعضَ أحاديثِهِ، وصَحَّحَ بَعْضَها، (تهذيب التهذيب ١٢/ ١٩٧).

بينما قال أبو حاتم: «ليسَ بالقويِّ» (الجرح والتعديل ٣/ ٣١٦)، وقال النسائيُّ: «ضعيفٌ» (الضعفاء له ٦٦٥)، وقال ابنُ سَعْدٍ: «كان ضعيفًا، منكرُ الحديثِ» (الطبقات ٩/ ٢٣٦)،

وقال ابنُ حِبانَ: «منكرُ الحديثِ على قِلَّتِهِ لا يجوزُ الاحتجاجُ به إلا فيما يوافقُ الثقات» (المجروحين ١/ ٣٢٩).

وقال الذهبيُّ: «صالحُ الحديثِ صَحَّحَ له الترمذيُّ» (الكاشف ٦٧٧٦)، وقال في (الميزان ٤/ ٥٦٠): «فيه شيءٌ». وقال الحافظُ: «صدوقٌ يُخطئُ» (التقريب ٨٢٩٨).

فهو حسنُ الحديثِ مالم يخالف، قال الألبانيُّ: «وفي أبي غَالبٍ خِلَافٌ، لا يُنْزِلُ حديثَهُ عن رُتبةِ الحَسَنِ» (الصحيحة ١/ ٨٨٨).

ولذا قال الألبانيُّ عن إسنادِ حديثنا: «وهذا إسنادٌ حسنٌ» (صحيح أبي داود ١/ ٢٨٠).



[٢٥٢٧ط] حديثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ موقوفًا:

عَنْ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الجَوْرَبَيْنِ**».

﴿ الحكم: إسنادُهُ حسنٌ.

التخريج:

﴿ش ٢٠٠٢ "واللفظ له" / منذ ٤٨٥﴾.

السند:

رواه ابنُ أبي شيبةَ في (مصنفه)، قال: حدثنا زيد بن حباب، عن هشام بن سعد، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، به.

ورواه ابنُ المنذرِ: من طريق عبد الرحمن بن مهدي، عن هشام بن سعد، عن أبي حازم، قال: «**رَأَيْتُ سَهْلًا يَمْسَحُ عَلَى الجَوْرَبَيْنِ**».

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ، هشامُ بنُ سَعدٍ المدنيُّ: «صدوقٌ له أوهامٌ» (التقريب ٧٢٩٤).

وأبو حازمٍ هو سلمةُ بنُ دِينارٍ (رَاوِيَةُ سهلِ بنِ سعدٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ): ثقةٌ مشهورٌ.

تنبيه:

هذا ما وقفنا عليه مما صَحَّ سَنَدُهُ إلى بعضِ الصحابةِ، وقد رُوِيَ المسحُ على الجَورَبَينِ عن غيرِ مَن ذكرنا منَ الصحابةِ، ولكن بأسانيدَ لا تخلو من مَقَالٍ، فاكتفينا بالصَّحيحِ الثَّابتِ؛ إذِ استيعابُ كُلِّ الآثارِ الوَارِدَةِ في البابِ ليسَ من شرطنا في هذه الموسوعةِ.

٤١٥- بَابُ المَسْحِ عَلَى النَّعْلَيْنِ

[٢٥٢٨ط] حديثُ المُغِيرَةِ بنِ شُعْبَةَ:

عَنِ المغيرةِ بنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى الجَورَبَينِ، وَالنَّعْلَينِ**».

۞ الحكم: مختلفٌ فيه:

فضَعَّفَهُ: سفيانُ الثوريُّ، وعبدُ الرحمنِ بنُ مَهديٍّ، ويحيى القطانُ، ويحيى ابنُ مَعِينٍ، وعليُّ بنُ المدينيِّ، وأحمدُ، ومسلمٌ، وأبو داودَ، والنسائيُّ، والعُقيليُّ، والدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، وابنُ العربيِّ، والمنذريُّ، والنوويُّ، وابنُ القيمِ، وابنُ الوزيرِ، والمباركْفُوريُّ، والكشميريُّ.

وصَحَّحَهُ: الترمذيُّ، وابنُ خُزيمةَ، وابنُ حِبانَ، وابنُ حزمٍ، وابنُ الجوزيِّ، وابنُ التركماني، ومغلطاي، والزركشيُّ، والعينيُّ، والقاسميُّ، وأحمد شاكر، والألبانيُّ.

والراجحُ: أنه شاذٌّ معلولٌ، كما ذهبَ إليه جمهورُ الأئمةِ.

الفوائد:

نقل ابنُ رَجَبٍ اتفاقَ العلماءِ على عدمِ العملِ بأحاديثِ المسحِ عَلَى النَّعْلينِ. (شرح علل الترمذي ١/ ٣٢٧).

التخريج:

﴿د ١٥٧ "واللفظ له" / ت ١٠٠ / كن ١٦٠/ . . . .﴾.

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ في باب: «المسح على الجوربين»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٥٢٩ط] حديثُ عَلِيٍّ :

عَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ دَعَا بِكُوزٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ هَؤُلاءِ الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يَكْرَهُونَ الشُّرْبَ قَائِمًا؟ قَالَ: فَأَخَذَهُ فَشَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ تَوَضَّأَ وُضُوءًا خَفِيفًا، **وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ**، ثُمَّ قَالَ: «**هَكَذَا وُضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، **لِلطَّاهِرِ مَا لَمْ يُحْدِثْ**».

❁ الحكم: **صحيحُ المتنِ دون ذِكر (النَّعْلينِ)، والمحفوظُ في هذا الحديثِ: أنه مَسَحَ عَلَى رِجلَيهِ، وليسَ على نَعْليهِ.**

التخريج:

[حم ٩٧٠ "واللفظ له" / خز ٢١٢ / هق ٣٥٦، ٣٥٧/ . . . .].

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ في باب: «صفة الوضوء من غير حدث»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٥٣٠ط] حديثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: «أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَوَضَّأَ وَنَعْلَاهُ فِي قَدَمَيْهِ، مَسَحَ ظُهُورَ قَدَمَيْهِ بِيَدَيْهِ، وَيَقُولُ: **كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَصْنَعُ هَكَذَا**».

وفي روايةٍ٢: «أَنَّ ابنَ عُمَرَ كَانَ يَتَوَضَّأُ وَنَعْلَاهُ فِي رِجْلَيْهِ وَيَمْسَحُ عَلَيْهِمَا، وَيَقُولُ: **كَذَلِكَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ**».

وفي روايةٍ٣: «أَنَّهُ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ فِي رِجْلَيْهِ، فَمَسَحَ ظُهُورَهُمَا ...».

۞ **الحكم: غريبٌ بهذا اللفظِ، واستنكره ابنُ عَدِيٍّ. وصَحَّحَهُ:** ابنُ القطانِ، وابنُ حَجَرٍ، والعينيُّ، والقاسميُّ، والألبانيُّ.

اللغة:

(المَسْحُ): «يُطْلَقُ عَلَى الغَسْلِ الخَفيفِ، يُقَالُ: مَسَحَ أَطْرَافَهُ لمن تَوَضَّأَ، ذكره أبو زَيدٍ اللُّغَويُّ، وابنُ قُتَيبَةَ وغيرُهُما» (فتح الباري لابن حجر ١/ ٢٦٨).

التخريج:

تخريج السياق الأول: ﴿طح (١/ ٣٥، ٩٧/ ١٦٠، ٦١٨) "واللفظ له" / مخلدي (ق٣٠٢/أ)﴾.

تخريج السياق الثاني: ﴿بز ٥٩١٨﴾.

تخريج السياق الثالث: ﴿عد (٤/ ٣٢٨)﴾.

السند:

رواه الطحاويُّ: حدثنا ابن أبي داود، قال: حدثنا أحمد بن الحسين

اللهبي، قال: حدثنا ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر... به، بلفظ السياق الأول.

وكذا رواه المخلديُّ في (الفوائد المنتخبة)، من طريق عبد الله بن حمزة الزبيري، عن ابن أبي فديك... به، نحوه.

ورواه البزارُ: عن إبراهيم بن سعيد، حدثنا روح بن عبادة، عن ابن أبي ذئب، عن نافع: أن ابن عمر... به، بلفظ السياق الثاني.

وكذا رواه ابنُ عَدِيٍّ في (الكامل ٤/ ٣٢٨)، من طريق محمد بن المغيرة، عن خالد بن إسماعيل، عن ابن أبي ذئب... به، بلفظ السياق الثالث.

ذكره ابنُ عَدِيٍّ في ترجمة خالد مع جملة من حديثِهِ ثم قال: «وهذه الأحاديثُ بهذه الأسانيدِ مناكيرُ، ولخالدِ بنِ إسماعيلَ هذا غير ما ذكرتُ من الحديثِ، وعامةُ حَديثِهِ هكذا كما ذكرتُ، وبَيَّنْتُ أَنَّها موضوعاتٌ كُلُّها».

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ؛ ولذا صَحَّحَهُ ابنُ القطانِ في (بيان الوهم ٤/ ١٢٥، ٥/ ٢٢٢)، **وابنُ حَجَرٍ** في (الدراية ١/ ٨٣)، **والعينيُّ** في (نخب الأفكار ٢/ ٣٠٢)، **والقاسميُّ** في (المسح على الجوربين صـ٤٣)، **والألبانيُّ** في (صحيح أبي داود ١/ ٢٨٥).

ولكن تَفَرُّدُ ابنِ أبي ذِئْبٍ بهذا الحديثِ عن نافعٍ لا يُطَمْئِنُ، فهو وإن كان ثقةً جليلًا فقيهًا، إلا أنه ليسَ من أصحابِ نافعٍ المشاهيرِ، بل لم يَذْكرْهُ ابنُ المدينيِّ في أصحابِ نافعٍ أصلًا، وذكره النسائيُّ في الطبقةِ الخامسةِ من أصحابِ نافعٍ. انظر (شرح علل الترمذي ٢/ ٦١٩).

ومتنُ حديثِهِ هذا غريبٌ، وقدِ اخْتُلِفَ في فَهْمِهِ؛ **فقال البزارُ عقبه:** «وهذا

الحديثُ لا نَعْلَمُ رواه عن نافعٍ إلَّا ابنُ أَبي ذِئْبٍ، ولا نَعْلَمُ رواه عنه إلا روح[١]، وإنما كان يَمْسَحُ عليهما؛ لأنه تَوَضَّأَ من غيرِ حَدَثٍ، وكان يَتَوَضَّأُ لكُلِّ صَلَاةٍ من غيرِ حَدَثٍ فهذا معناه عندنا».

فتَعَقَّبَهُ مغلطاي فقال: «وفيه نظر؛ لأنَّ ابنَ عمرَ وإن كان مذهبه الوضوء لكُلِّ صَلَاةٍ، فليس ذلك من مذهبِهِ ﷺ، وقد قال: (كَذَلِكَ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْعَلُ)، على [ضَعْفِهِ][٢]؛ لأنه حديثٌ منكرُ الإسنادِ، والخبرُ مجهولٌ» (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٨٨). يعني: حديثَ ابنِ عمرَ في الوضوءِ لكُلِّ صَلَاةٍ، وقد تَقَدَّمَ في «كتاب الوضوء».

وقال الطحاويُّ: «فأخبرَ ابنُ عمرَ أن رسولَ اللهِ ﷺ قد كَانَ في وقتٍ ما كان يَمْسَحُ عَلَى نَعْليهِ يَمْسَحُ على قَدَمَيهِ، فقد يحتمل أن يكونَ مَا مَسَحَ على قَدَمَيهِ هو الفرضُ، وما مَسَحَ على نَعْليهِ كان فَضْلًا» (شرح معاني الآثار ١/ ٩٧).

قلنا: وفي (الصحيحين) عنِ ابنِ عمرَ خلافه، فقد أخرجَ الشيخان عن عُبَيدِ ابنِ جُرَيجٍ، أنَّ ابنَ عُمَرَ، قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعْلَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعَرٌ، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا**».

وقد بوَّبَ البخاريُّ عليه: «باب غسل الرجلين في النَّعْلَينِ، ولا يَمْسَحُ على النَّعْلَينِ».

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: «ليسَ في الحديثِ الذي ذكره تصريحٌ بذلك، وإنما

---

(١) وتعقبه العينيُّ فقال: «قوله: (ولا نعلم رواه عنه إلا روح) تعارضه رواية الطحاوي؛ فإن الراوي عنه روايته ابن أبي فديك» (نخب الأفكار ٢/ ٣٠٣).

(٢) قال محقق الكتاب: في الأصول كلمة غير واضحة، وقد أثبت ما يناسب السياق.

هو مأخوذٌ من قولِهِ: **(يَتَوَضَّأُ فِيهَا)**؛ لأن الأصلَ في الوضوءِ هو الغسلُ؛ ولأن قولَهُ: **(فِيهَا)** يدلُّ على الغسلِ، ولو أريدَ المسح لقال: (عَلَيْهَا). قوله: (ولا يَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَينِ) أي: لا يكتفي بالمسح عليهما كما في الخُفَّينِ» (فتح الباري ١/ ٢٦٨).



[٢٥٣١ط] حديثٌ آخَرُ عَنِ ابنِ عُمَرَ:

عَنْ عُبَيْدِ بنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قِيلَ لِابنِ عُمَرَ: رَأَيْنَاكَ تَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ نَرَ أَحَدًا يَفْعَلُهُ غَيْرَكَ، قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالُوا: رَأَيْنَاكَ تَلْبَسُ هَذِهِ النِّعَالَ السِّبْتِيَّةَ؟! قَالَ: «**إِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُهَا، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا، وَيَمْسَحُ عَلَيْهَا**».

۞ **الحكم: صحيحُ المتنِ دون زيادة: (وَيَمْسَحُ عَلَيْهَا) فَشَاذَّةٌ، وأشارَ البيهقيُّ إلى شُذوذِهَا.**

التخريج:

﴿خز ٢١١ / هق ١٣٧٧﴾.

السند:

أخرجه ابنُ خُزيمةَ - ومن طريقِهِ البيهقيُّ -، قال: نا عبدُ الجبارِ بنُ العلاءِ، نا سفيانُ، نا محمدُ بنُ عَجْلانَ، عن سعيدٍ - هو ابنُ أبي سعيدٍ المقبريُّ -، عن عُبيدِ بنِ جُريجٍ، به.

التحقيق

هذا إسنادٌ حسنٌ، من أجلِ محمدِ بنِ عَجلَانَ؛ **ولذا صَحَّحَهُ ابنُ خُزيمة، وجوَّدَهُ ابنُ حَجَرٍ** في (الدراية ١/ ٨٣).

إلا أن المحفوظَ في هذا الحديثِ بغيرِ زيادة المسح، هكذا رواه جَبلُ الحفظِ الإمامُ مالكٌ، عن سعيدٍ المقبريِّ، عن عُبيدِ بنِ جُريجٍ، عن ابنِ عمرَ، كما في (البخاري ١٦٦)، و(مسلم ١١٨٧)، وغيرهما.

وكذلك رواه عبيدُ اللهِ بنُ عمرَ، عن سعيدٍ المقبريِّ، بمثل رواية مالكٍ،

كما في (الطبقات لابن سعد ٤/ ١٦٧).

وابنُ عَجْلَانَ نفسُهُ قد روى الحديثَ بدون زيادة: (المسح)، كما في (أخبار مكة للفاكهي ٩٩)، عن محمدِ بنِ أبي عُمرَ، عن سفيانَ بنِ عيينةَ، عن محمدِ بنِ عَجْلَانَ... به.

وهذا إسنادٌ صحيحٌ إلى ابنِ عَجْلانَ.

ولذا قال البيهقيُّ: «وهذه الزيادةُ - يعني: «**وَيَمْسَحُ عَلَيْهَا**» - إن كانتْ محفوظةً؛ فلا تنافي غسلهما، فقد يغسلهما في النَّعْلِ ويَمْسَحُ عليهما كما مَسَحَ بِنَاصِيتِهِ وعلى عِمامتِهِ، والله أعلم».

فَتَعَقَّبَهُ الذهبيُّ فقال: «ما هذا التفسير طائلًا» (المهذب في اختصار السنن ١/ ٢٨٥).



[٢٥٣٢ط] حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ:

عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً، وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ**».

۞ **الحكم: منكرٌ بِذِكْرِ (المَسْحِ عَلَى النَّعْلَينِ)، وأَنْكره** البيهقيُّ - **وأقرَّه** ابنُ دَقيقٍ، وابنُ القَيمِ، والزيلعيُّ، ومغلطاي - **وضَعَّفَهُ:** ابنُ حَجَرٍ.

التخريج:

﴿عد (٥/ ٤١) / هق ١٣٧٢﴾.

السند:

أخرجه ابنُ عَدِيٍّ - ومن طريقِهِ البيهقيُّ -: عن محمدِ بنِ بشرٍ القزازِ، ثنا أبو عميرٍ، ثنا رَوَّادٌ، عن سفيانَ، عن زيدِ بنِ أسلمَ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عنِ ابنِ عباسٍ، به.

أبو عميرٍ هو عيسى بنُ محمدٍ الرمليُّ، وَرَوَّادٌ هو ابنُ الجَرَّاحِ.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: رَوَّادٌ، وهو ابنُ الجَرَّاحِ، ضعيفٌ، وروايتُهُ عنِ الثوريِّ خاصة فيها ضعفٌ شَدِيدٌ، قال ابنُ حَجَرٍ: «صدوقٌ اخْتَلَطَ بأَخَرَةٍ فَتُرِكَ، وفي حديثِهِ عنِ الثوريِّ ضعفٌ شديدٌ» (التقريب ١٩٥٨).

فإن قِيلَ: قد تُوبِعَ رَوَّادٌ؛ فقد أخرجه البيهقيُّ في (السنن الكبرى ١٣٧٣): من طريقِ زيدِ بنِ الحُبَابِ، عن سفيانَ فَذَكَرَهُ بإسنادِهِ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى النَّعْلَيْنِ**».

قلنا: روايةُ زيدِ بنِ الحُبَابِ عنِ الثوريِّ فيها ضعفٌ، فقد كان يُخطِئُ في

حديثِ الثوريِّ كما في (التقريب ٢١٢٤).

وقد خالفهما جماعةٌ منَ الثقاتِ الأثباتِ من أصحابِ الثوريِّ؛ وهم:

١) الفريابيُّ، عندَ البخاريِّ (١٥٧).

٢) يحيى بنُ سعيدٍ القطانُ، عند أبي داود (١٣٧)، والترمذيِّ (٤٢)، وغيرِهما.

٣) وكيعٌ، عند أحمدَ (٢٠٧٢).

٤) عبدُ الرزاقِ، عند أحمدَ (٣٤٥٠).

٥) أبو عاصمٍ النبيلُ، عند الدارميِّ (٧١٤).

٦) عليُّ بنُ زِيادٍ، عند سحنون في (المدونة ١/ ١١٤).

٧) عبيدُ اللهِ بنُ موسى، عند عبدِ بنِ حُميدٍ في (المنتخب ٧٠٢).

٨) أبو شهابٍ، عند المروزيِّ في (زوائده على الطهور لأبي عبيد ١٠٣).

ثمانيتهم - وغيرهم - عنِ الثوريِّ، عن زيدِ بنِ أَسلمَ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عنِ ابنِ عباسٍ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ مَرَّةً مَرَّةً**». ولم يذكروا (المسحَ عَلَى النَّعْلَينِ).

وكذا رواه جماعةٌ من أصحابِ زيدِ بنِ أَسْلَمَ، كـ: داودَ بنِ قَيسٍ، وسليمانَ بنِ بِلالٍ، وعبدِ العزيزِ الدراورديِّ، ومحمدِ بنِ عَجْلَانَ، وورقاء بن عمرَ، ومحمدِ بنِ جعفرَ بنِ أَبي كَثيرٍ، وغيرهم.

كلُّهم: عن زيدٍ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عنِ ابنِ عباسٍ، به. دون ذكر (المسح على النعلين)، وربما ذكرَ بعضُهُم صفةَ الوضوء مِفصلةً، وفيها أنه ﷺ غَسَلَ رجليهِ، دون (المسْحِ عَلَى النَّعْلَينِ).

وقد تَقَدَّمَ تخريجُهُ في بابِ: «صفةِ الوضوءِ»، وباب: «مشروعية الوضوء مرة مرة».

ولذا قال البيهقيُّ - عقبَ روايةِ رَوَّادٍ -: «هكذا رواه رَوَّادُ بنُ الجَرَّاحِ، وهو يَنْفَرِدُ عنِ الثوريِّ بمناكيرَ؛ هذا أحدُهَا، والثقاتُ رووه عنِ الثوريِّ دون هذه اللفظة».

ثم قال: «ورُوي عن زيدِ بنِ الحُبابِ، عنِ الثوريِّ هكذا وليسَ بمحفوظٍ»، وسَاقَهُ بسندِهِ، **ثم قال:** «والصحيحُ رواية الجماعةِ».

وأقرَّه: ابنُ دَقِيقٍ في (الإمام ٢/ ٢٠٥)، وابنُ القَيمِ في (حاشية سنن أبي داود ١/ ١٤١)، والزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ١٨٨)، ومغلطاي في (شرح ابن ماجه ٢/ ٢٨٨).

وقال ابنُ طَاهرٍ المقدسيُّ: «ورواه رَوَّادُ بنُ الجَرَّاحِ - وقال في روايتِهِ: «**وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ**» - عنِ الثوريِّ، عن زيدِ بنِ أَسْلَمَ، عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عنِ ابنِ عباسٍ. وهذا ما أنكر على رَوَّادٍ روايته عنِ الثوريِّ» (ذخيرة الحفاظ ٢/ ٧١٣).

وضَعَّفَهُ ابنُ حَجَرٍ في (الدراية ١/ ٨٢).

فقولُ ابنِ التركمانيِّ: «وما ذكره البيهقيُّ من حديثِ زيدِ بنِ الحُبَابِ، عنِ الثوريِّ، في المسحِ على النَّعْلينِ حديثٌ جيدٌ» (الجوهر النقي ١/ ٢٨٨). ليس بجيدٍ.

وقد رُوي من طريقٍ أُخرَى عن زيدٍ، بزيادةِ المسحِ على النَّعْلين:

فقد روى عبدُ الرزاقِ في (المصنف ٧٩١)، عن مَعْمَرٍ، عن يزيدَ بنِ أبي زِيادٍ، عن أبي ظبيانَ الجَنْبيِّ، قال: رَأَيْتُ عَلِيًّا بَالَ قَائِمًا حَتَّى أَرْغَى، **ثُمَّ**

تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ، ثُمَّ دَخَلَ المسْجِدَ فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَجَعَلَهُمَا في كُمِّهِ، ثُمَّ صَلَّى.

قال مَعْمَرٌ: ولو شِئْتُ أنْ أُحَدِّثَ أنَّ زيدَ بنَ أَسْلمَ، حَدَّثني عن عطاءِ بنِ يَسارٍ، عنِ ابنِ عباسٍ، أنَّ النبيَّ ﷺ، صَنَعَ كما صَنَعَ عليٌّ؛ فَعَلْتُ».

ولكنَّ معمرًا لا يَكَادُ يَصِحُّ له حديثٌ عن غيرِ الزهريِّ وابنِ طَاوسٍ، كما قال البخاريُّ وابنُ مَعِينٍ وغيرُهُما.

كيف، وقد خالفَ الجماعةَ؟!، ثم إنه شَاكٌّ في روايتِهِ، غير جازمٍ بها.

فَذِكْرُ (المسحِ عَلَى النَّعْلَينِ) مُنْكَرٌ، لا يَصحُّ.



[٢٥٣٣ط] حديثُ أَوْسِ بْنِ أَبِي أَوْسٍ الثَّقَفِيِّ:

عَنْ أَوْسِ بنِ أَبِي أَوْسٍ الثَّقَفِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** البيهقيُّ، وابنُ عَبدِ البرِّ، والحازميُّ، وابنُ القطانِ، وابنُ عبدِ الهادي، والذهبيُّ، والعظيمُ آبَادِي.

التخريج:

﴿حم ١٦١٥٦ "مقتصرًا على أوله والزيادة له"، ١٦١٥٨ "واللفظ له" / طي ١٢٠٩ / عدني (كبير ١٩/ ٣٢٩) / طب (١/ ٢٢٢/ ٦٠٧، ٦٠٨)/ ....﴾.

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ في باب: «ما رُوِي في الاقتصار على مَسْحِ القَدَمَيْنِ فِي الوُضُوءِ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



[٢٥٣٤ط] حديثُ أَبِي أَوْسٍ:

عَنْ أَوْسِ بنِ أَبِي أَوْسٍ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي (كُنْتُ مَعَ أَبِي) [عَلَى مَاءٍ مِنْ مِيَاهِ العَرَبِ، فَ]تَوَضَّأَ فَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ: أَتَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ؟ فَقَالَ: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَيْهِمَا**».

وفي روايةٍ: عَنْ أَوْسِ بنِ أَبِي أَوْسٍ، عَنْ أَبِيهِ: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ** [وَقَدَمَيْهِ]».

۞ **الحكم: ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** البيهقيُّ، وابنُ عبدِ البرِّ، والحازميُّ، وابنُ القطانِ، والعظيمُ آبادِي.

التخريج:

تخريج السياق الأول: ﴿حم ١٦١٦٥ "واللفظ له"، ١٦١٨١ "والرواية والزيادة له ولغيره" / حب ١٣٣٤ "واللفظ له" / ش ٢٠٠٩، ٣٧٥١٠ / طب (١/ ٢٢٢/ ٦٠٥، ٦٠٦) / طح (١/ ٩٦، ٩٧/ ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤) / قا (١/ ٢٩ - ٣٠) / لا ١٠٧ / سعب (٤/ ١٦٠٤)﴾.

تخريج السياق الثاني: ﴿حم ١٦١٦٨ "واللفظ له" / سط (ص ٥٤) "والزيادة له"﴾.

السند:

أخرجه أحمدُ (١٦١٦٥)، عن بهز بن أسد.

وأخرجه ابنُ حِبانَ (١٣٣٩)، والدولابيُّ في (الكنى ١٠٧) - ومن طريقه ابنُ عبدِ البرِّ في (الاستيعاب ٤/ ١٦٠٤) -، من طريقِ هُدبةَ بنِ خَالدٍ.

وأخرجه الطحاويُّ في (شرح معاني الآثار ٦١٢)، من طريقِ أبي داودَ

الطيالسيِّ.

والطحاويُّ أيضًا (٦١٣)، والطبرانيُّ في (المعجم ١/ ٢٢٢/ ٦٠٥)، من طريقِ حَجَّاجِ بنِ المنهالِ.

وأخرجه ابنُ قَانِعٍ في (معجم الصحابة ١/ ٢٩)، من طريقِ أبي سلمةَ التبوذكيِّ.

خمستُهم: عن حمادِ بنِ سلمةَ، عن يعلى بنِ عطاءٍ، عن أوسِ بنِ أبي أوسٍ، قال: رَأَيْتُ أَبِي ... فذكره.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ ثقاتٌ، ظاهِرُهُ الصحة، وقد توبع حماد بن سلمة عليه:

فقد أخرجه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف ٢٠٠٩، ٣٧٥١٠) - ومن طريقِهِ الطبرانيُّ في (المعجم الكبير ١/ ٢٢٢/ ٦٠٦) -، وأحمدُ (١٦١٦٨، ١٦١٨١) عن وكيعٍ، والفضلِ بنِ دُكَينٍ.

ورواه بحشل في (تاريخ واسط صـ ٥٤)، عن تَمِيمِ بنِ المُنْتَصِرِ، عن إسحاقَ الأزرقِ.

والطحاويُّ في (شرح معاني الآثار ٦١٤)، من طريقِ محمدِ بنِ سعيدٍ الأصبهانيِّ.

خمستُهم: عن شريكٍ النخعيِّ، عن يعلى بنِ عَطاءٍ، عن أوسِ بنِ أبي أوسٍ، قَالَ: رَأَيْتُ أَبِي ... فذكره.

وفي روايةِ وكيعٍ وإسحاقَ الأزرقِ: عن شَرِيكٍ، عن يَعْلَى بنِ عطاءٍ، عن أوسِ بنِ أبي أوسٍ، عن أبيه: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى نَعْلَيْهِ**»، زادَ

إسحاقُ: «**وَقَدَمَيْهِ**».

ولكن تَقَدَّمَ في باب: «ما رُوِيَ في الاقتصارِ على مسحِ القدمينِ في الوضوءِ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟). أن شعبةَ وهُشيمًا قد رَوَيَاهُ عن يعلى بنِ عطاءٍ، عن أبيه، عن أوسِ بنِ أبي أوسٍ، عنِ النبيِّ ﷺ نحوه، كذا جَعَلَاهُ من مسندِ أَوسٍ، وزادَ في سندِهِ عطاءً العامريَّ والدَ يَعْلَى.

ولا رَيبَ أن هذا الوجهَ أَرْجَحُ لمن أَرَادَ الترجيحَ، أو يقال: إن يعلى اضطربَ في سندِهِ، كما اضطربَ في مَتْنِهِ على وجوهٍ.

وقد بَيَّنَّا هناكَ: أن الحديثَ ضعيفٌ بجهالةِ عطاءٍ، واضطرابِ سندِهِ ومَتْنِهِ، وقد ضَعَّفَهُ لأجلِ ذلك غيرُ واحدٍ منَ العلماءِ، فانظرْ أقوالَهم هناكَ.

ولم يَرِدْ ذكرُ (القَدَمَينِ) إلا من طريقِ هُشيمٍ، وأما ما جاءَ في (تاريخ واسط) من طريقِ إسحاقَ الأزرقِ، عن شَرِيكٍ، عن يَعْلَى، بزيادةِ: (القَدَمَينِ)؛ فالذي يظهرُ لنا - والله أعلم - أنه وهمٌ منَ النَّاسِخِ، بسببِ انتقالِ بَصَرِهِ إلى الذي قبله، وهو من روايةِ هُشَيمٍ بزيادةِ: (القَدَمَينِ).



[٢٥٣٥ط] حديث أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ:

عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه: «**أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَوَضَّأَ** [ثَلَاثًا ثَلَاثًا] [1]، **وَمَسَحَ عَلَى الجَوْرَبَيْنِ، وَالنَّعْلَيْنِ**، [وَالعِمَامَةِ] [2]».

۞ **الحكم: ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** أبو داودَ، والعقيليُّ، والبيهقيُّ، وابنُ الجوزيِّ، وابنُ دَقِيقِ العِيدِ، والنوويُّ، وابنُ عبدِ الهادي، والذَّهبيُّ، وابنُ القَيمِ، ومغلطاي، والبُوصيريُّ، وابنُ حَجَرٍ، والسنديُّ، والشوكانيُّ، والعظيمُ آبَادِي، والكشميريُّ، والمباركفوريُّ.

التخريج:

﴿جه ٥٦٠ "واللفظ له" / تخ (٤/ ٣٣٣) "مختصرًا" / طح (١/ ٩٧) / عق (٣/ ٢٧٨) "والزيادة الأولى له" / طس ١١٠٨ "والزيادة الثانية له ولغيره" / . . . . ﴾.

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ في باب: «المسح على الجوربين»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



٤١٦- بَابُ غَسْلِ الرِّجْلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ وَلاَ يَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ

[٢٥٣٦ط] حديثُ عَبْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ:

عَنْ عُبَيْدِ بنِ جُرَيْجٍ: أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: رَأَيْتُكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرَ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا، قَالَ: مَا هِيَ يَا ابنَ جُرَيْجٍ؟ قَالَ: رَأَيْتُكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الأَرْكَانِ إِلَّا اليَمَانِيَيْنِ، وَرَأَيْتُكَ تَلْبَسُ النِّعَالَ السِّبْتِيَّةَ، وَرَأَيْتُكَ تَصْبُغُ بِالصُّفْرَةِ، وَرَأَيْتُكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ، أَهَلَّ النَّاسُ إِذَا رَأَوُا الهِلَالَ، وَلَمْ تُهِلَّ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّرْوِيَةِ.
فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بنُ عُمَرَ: «**أَمَّا الأَرْكَانُ:** فَإِنِّي لَمْ أَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمَسُّ إِلَّا اليَمَانِيَيْنِ، **وَأَمَّا النِّعَالُ السِّبْتِيَّةُ:** فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النِّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعَرٌ، **وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا،** فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا، **وَأَمَّا الصُّفْرَةُ:** فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْبُغُ بِهَا، فَأَنَا أُحِبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا، **وَأَمَّا الإِهْلَالُ:** فَإِنِّي لَمْ أَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهِلُّ حَتَّى تَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ».

۞ **الحكم:** متفق عليه (خ، م).

اللغة:

(السِّبْتِيَّةُ): «نِعَالٌ ليسَ فيها شَعرٌ من جُلودِ البقرِ» (مصنف عبد الرزاق ٧٨٧).

وقيل: السبت الجلد المدبوغ بالقرظ، وقيل: هو كلُّ جِلدٍ مدبوغٍ، وقال أبو زيدٍ: «السبت جلود البقر خاصة مدبوغة كانت أو غير مدبوغة، ولا يقال لغيرها سبت، وجمعها سبوت» انظر (التمهيد لابنِ عَبدِ البرِّ ٢١/ ٧٧).

وقال النوويُّ: «أما السِّبْتيةُ فبكسرِ السِّينِ وإسكان الباء الموحدة، وقد أشارَ ابنُ عمرَ إلى تفسيرها بقوله: (الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعَرٌ)، وهكذا قال جماهيرُ أهلِ اللُّغَةِ، وأهلِ الغَريبِ، وأهلِ الحديثِ، إنها التي لا شَعرَ فيها، قالوا: وهي مشتقةٌ من السَّبت بفتح السين وهو الحَلْقُ والإزالةُ، ومنه قولهم: سبت رأسه، أي: حَلَقَهُ» (شرح مسلم ٨/ ٩٥)، وانظر (فتح الباري ١/ ١٢٩)، و(١٠/ ٣٠٨).

الفوائد:

بَوَّبَ البخاريُّ على هذا الحديثِ: «باب غسل الرجلين في النعلين، ولا يمسح على النعلين».

قال الحافظُ ابنُ حَجرٍ: «ليسَ في الحديثِ الذي ذَكَرَهُ تَصْرِيحٌ بذلكَ، وإنما هو مأخوذٌ من قولِهِ: (**يَتَوَضَّأُ فِيهَا**)؛ لأن الأَصلَ في الوُضوءِ هو الغَسْلُ؛ ولأن قولَهُ: (**فِيهَا**) يَدُلُّ على الغسل، ولو أريد المسح لقالَ: (عَلَيْهَا). قوله: (وَلَا يَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ) أي: لا يَكتفى بالمسحِ عليهما كما في الخُفَّينِ» (فتح الباري ١/ ٢٦٨).

وقال أبو عُمرَ ابنُ عبدِ البرِّ: «في هذا الحديثِ دليلٌ على أن الاختلافَ في الأفعالِ والأقوالِ والمذاهبِ كان في الصحابةِ موجودًا، وهو عندَ العُلماءِ أصحُّ ما يكونُ في الاختلافِ إذا كان بينَ الصحابةِ، وأما ما أجمعَ عليه الصحابةُ واختَلَفَ فيه مَن بَعْدَهُم، فليسَ اختلافُهُم بشيءٍ» (التمهيد ٢١/ ٧٥).

وقال أيضًا: «في هذا الحديثِ دليلٌ على أن الحُجَّةَ عند الاختلافِ سنةٌ، وأنها حُجَّةٌ على [من خالفها](١)، وليس مَن خالفها عليها حجة» (الاستذكار ١١/ ١٠٥).

التخريج:

ﱡخ ١٦٦، ٥٨٥١ "واللفظ له" / م ١١٨٧ / د ١٧٧١ / ن ١٢٢، ٢٧٦٠، ٢٩٥٠، ٥٢٨٧ "مختصرًا" / كن ١٤٧، ٣٩٢٨، ٤١٢١، ٩٥٠٢ / طا ٩٣٥ / حم ٥٣٣٨، ٥٨٩٤ / حب ٣٧٦٧ / عه ٣٥٤٨ / عب ٧٨٧ / طي ٢٠٤٠ / طب (١٢/ ٣٥٠/ ١٣٣١٤- ١٣٣١٧) / خل ٣٨٩ / هق ١٣٧٦، ٩٠٠٧، ٩٠٥٣، ٩٣١٢ / هقع ٩٨٢٨ / مسن ٢٧١١ / شما ٧٩ / بغز ٦٩ / مطغ ٣٧٩ / مشكل ٣٦٩٣ / طح (٩/ ٣١٠) / ثو ٥٠٣ / قديم (هقع ٩٨٢٩) / بغ ١٨٧٠ / نبغ ٨٢٢ / زرقي ٤٥٢، ٤٥٣ / حنف (نعيم صـ ١٨٠) / جوزي (مشكل ٢/ ٥١٠) / كر (٤/ ١٦٨ - ١٦٩)، (٢١/ ٣٣١ - ٣٣٢) / كما (١٩/ ١٩٣، ١٩٤)ﱠ.

السند:

أخرجه مالكٌ في (الموطأ)، عن سعيدٍ المقبريِّ، عن عُبيدِ بنِ جُريجٍ... به.

وأخرجه البخاريُّ (١٦٦)، عن عبدِ اللهِ بنِ يُوسفَ.

وأخرجه البخاريُّ (٥٨٥١)، عن عبدِ اللهِ بنِ مسلمةَ.

وأخرجه مسلمٌ، عن يحيى بنِ يحيى النيسابوريِّ.

ثلاثتهم: عن مالكٍ... به.

---

(١) ما بين المعقوفين تحرف في المطبوع إلى: «ما خلفها».

١- روايةُ: «كَانَ يَلْبَسُهَا، يَتَوَضَّأُ فِيهَا، وَيَسْتَحِبُّهَا»:

وفي روايةٍ قَالَ: «أَمَّا لُبْسِي هَذِهِ النِّعَالَ السِّبْتِيَّةَ: فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَلْبَسُهَا، يَتَوَضَّأُ فِيهَا، وَيَسْتَحِبُّهَا،...».

۞ الحكم: إسنادُهُ صحيحٌ.

التخريج:

[حم ٤٦٧٢ "واللفظ له" / عه ٣٥٤٩ / سعد (٤/ ١٦٧) / شعب ٥٩٨٤].

السند:

رواه أحمدُ (٤٦٧٢): حدثنا يحيى، عن عُبيدِ اللهِ، حدثني سعيدُ بنُ أبي سعيدٍ، عن جُريجٍ، أوِ ابنِ جُريجٍ، قال: قلتُ لابنِ عُمرَ: ... فَذَكَرَهُ.

ورواه أبو عَوانةَ في (مستخرجه ٣٦٩١)، حدثنا عمرُ بنُ شبةَ، وقُرْبُزَانُ، قالا: نا يحيى عن عُبيدِ اللهِ بنِ عُمرَ، قال: حدَّثني سعيدُ بنُ أَبي سعيدٍ، عن جُريجٍ، أوِ ابنِ جُريجٍ.

ورواه البيهقيُّ في (الشعب ٥٩٨٤)، من طريقِ محمدِ بنِ أبي بكرٍ، حدَّثنا يحيى بنُ سعيدٍ، عن عُبيدِ اللهِ بنِ عُمرَ... به، بالشَّكِّ أيضًا.

كذا رواه يحيى القطانُ بالشَّكِّ، وقد رواه غيرُهُ عن عُبيدِ بنِ جُريجٍ، بلا شَكٍّ.

كذا رواه ابنُ سَعدٍ في (الطبقات ٤/ ١٦٧) عن عبدِ اللهِ بنِ نُميرٍ، قال: حدَّثنا عبيدُ اللهِ بنُ عمرٍ، عن سعيدٍ المقبريِّ، عن ابنِ جُريجٍ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ صحيحٌ؛ رجاله ثقاتٌ رجالُ الشيخينِ.

[٢٥٣٧ط] حديثُ عَلِيٍّ:

عَنِ ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ عَلِيٌّ - يَعْنِي: ابنَ أَبِي طَالِبٍ - وَقَدْ أَهْرَاقَ المَاءَ، فَدَعَا بِوَضُوءٍ فَأَتَيْنَاهُ بِتَوْرٍ (بِقَعْبٍ) فِيهِ مَاءٌ حَتَّى وَضَعْنَاهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: يَا ابنَ عَبَّاسٍ، أَلَا أُرِيكَ كَيْفَ كَانَ يَتَوَضَّأُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قُلْتُ: بَلَى [فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي]، قَالَ: فَأَصْغَى الإِنَاءَ عَلَى يَدِهِ فَغَسَلَهَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ اليُمْنَى فَأَفْرَغَ بِهَا عَلَى الأُخْرَى، ثُمَّ غَسَلَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ تَمَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ فِي الإِنَاءِ جَمِيعًا فَأَخَذَ بِهِمَا حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ فَضَرَبَ بِهَا عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ أَلْقَمَ إِبْهَامَيْهِ مَا أَقْبَلَ مِنَ أُذُنَيْهِ، ثُمَّ الثَّانِيَةَ، ثُمَّ الثَّالِثَةَ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ أَخَذَ بِكَفِّهِ اليُمْنَى قَبْضَةً مِنْ مَاءٍ فَصَبَّهَا عَلَى نَاصِيَتِهِ فَتَرَكَهَا تَسْتَنُّ عَلَى وَجْهِهِ، ثُمَّ غَسَلَ ذِرَاعَيْهِ إِلَى المِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ وَظُهُورَ أُذُنَيْهِ، **ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ جَمِيعًا فَأَخَذَ حَفْنَةً مِنْ مَاءٍ فَضَرَبَ بِهَا عَلَى رِجْلِهِ وَفِيهَا النَّعْلُ فَفَتَلَهَا بِهَا، ثُمَّ الأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ**، قَالَ: قُلْتُ: وَفِي النَّعْلَيْنِ؟ قَالَ: وَفِي النَّعْلَيْنِ، قَالَ: قُلْتُ: وَفِي النَّعْلَيْنِ؟ قَالَ: وَفِي النَّعْلَيْنِ، قَالَ: قُلْتُ: وَفِي النَّعْلَيْنِ؟ قَالَ: وَفِي النَّعْلَيْنِ.

۞ **الحكم: إسنادُهُ حسنٌ، وصَحَّحَهُ:** ابنُ خُزيمةَ، وابنُ حِبانَ، وابنُ الملقنِ، وأحمد شاكر، **وحَسَّنَهُ:** الألبانيُّ.

التخريج:

]د ١١٧ "واللفظ له" / حم ٦٢٥ "والرواية والزيادة له" / خز ١٥٣/ ....[.

سبقَ تخريجُهُ وتحقيقُهُ في باب: «صفة الوضوء»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).

٤١٧- بَابُ المَسْحِ عَلَى العَصَائِبِ وَالتَّسَاخِينِ

[٢٥٣٨ط] حديثُ ثَوْبَانَ:

عَنْ ثَوْبَانَ رضي الله عنه، قَالَ: «بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةً، فَأَصَابَهُمُ البَرْدُ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: **أَمَرَهُمْ أَنْ يَمْسَحُوا عَلَى العَصَائِبِ (المُشَاوِذِ) وَالتَّسَاخِينِ**».

الحكم: مختلفٌ فيه:

فصَحَّحَهُ: الحاكمُ، والنوويُّ، والذهبيُّ، ومغلطاي، والألبانيُّ. وهو ظاهرُ صَنيعِ عبدِ الحقِّ الإشبيليِّ، واحتجَّ به أحمدُ.

وضَعَّفَهُ: الحافظُ، وتبعه المباركفوريُّ.

والراجحُ: أنه صحيحٌ، والله أعلم.

اللغة:

(العَصَائِبُ): «هي كُلُّ مَا عَصَبْتَ بِهِ رَأْسَكَ مِنْ عِمَامَةٍ، أَوْ مِنْدِيلٍ، أَوْ خِرْقَةٍ» (النهاية في غريب الحديث ٣/ ٢٤٤).

و**(المَشَاوِذِ):** « العَمَائِمُ، أحدها: مِشْوَذٌ». قاله أبو عبيد عقب الحديث. (غريب الحديث ١/ ٢٣٨).

و**(التَّسَاخِينُ):** «الخِفَافُ، ويقالُ: إن أصلَ ذلك كُلُّ ما يُسَخَّنُ به القَدَمُ من

خُفٍّ، وجَورَبٍ، ونحوه» (معالم السنن ١/ ٥٦).

وقال الإمامُ أحمدُ - بإثره -: «العَصَائِبُ: العَمَائِمُ، والتَّسَاخِينُ: الخِفَافُ».

قال: «وبه أقولُ» (مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله ١٣٣).

التخريج:

﴿د ١٤٥ "واللفظ له" / حم ٢٢٣٨٨ / ك ٦١٢ / هروي (١/ ٢٣٧) "والرواية له" / عبحم ١٣٣ / أثرم ١٥ / غحر (١/ ٣٠١)، (٣/ ١٠٣٣) / ني ٦٤٢ / طش ٤٧٧ / هق ٢٩٢ / بغ ٢٣٣، ٢٣٤ "والرواية له"﴾.

السند:

أخرجه أحمد (٢٢٣٨٨) - وعنه أبو داود (١٤٥) -، قال: حدثنا يحيى ابنُ سَعيدٍ، عن ثَوْرٍ، عن رَاشَدِ بنِ سَعْدٍ، عن ثَوْبَانَ، به.

ورواه أبو عُبيدٍ في (غريب الحديث ١/ ٢٣٧)، عن محمدِ بنِ الحسنِ، عن ثَورٍ، به، بلفظِ: **(المُشَاوِذ)** بدل **(العَصَائِب)**.

ومداره عندهم على ثَوْرِ بنِ يَزِيدَ، ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ رجالُهُ كُلُّهم ثقاتٌ.

إلا أنه قدِ اخْتُلِفَ في سماعِ رَاشدِ بنِ سَعْدٍ، من ثَوْبَانَ؛ **قال أحمدُ:** «راشدُ ابنُ سَعدٍ لم يسمعْ من ثَوْبَانَ» (العلل ومعرفة الرجال ٦٤٢)، (المراسيل لابن أبي حاتم ٢٠٧).

وذكر الخَلَّالُ في (علله) أن **أحمدَ** قال: «لا ينبغي أن يكونَ راشدُ بنُ سَعدٍ سَمِعَ من ثَوْبَانَ، لأنه ماتَ قديمًا» (الإمام لابن دقيق ١/ ٥٥٨).

وقال أبو إسحاقَ الحربيُّ: «لم يسمعْ راشدُ بنُ سَعدٍ من ثَوْبَانَ؛ لأن ثوبانَ توفي سنة أربع وخمسين، ورَاشَدٌ توفي سنة ثلاث عشرة ومائة، وبين موتيهما تسع وخمسون سنة» (إكمال تهذيب الكمال ٤/ ٣٠٦)[(١)].

ولهذا أعلَّهُ بالانقطاعِ: ابنُ حَجَرٍ في (التلخيص الحبير ١/ ١٥٦)، **وتبعه المباركفوريُّ** في (تحفة الأحوذي ١/ ٢٨٧)، **وقال صاحبُ** (فتح الغفار ١/ ٩٧): «وفي إسنادِهِ مقالٌ».

بينما جَزَمَ البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٣/ ٢٩٢) أنه سَمِعَ من ثَوْبَانَ، وذَكَرَ بسندٍ صحيحٍ عن صفوانَ بنِ عمرٍو، قال: «ذهبتْ عينُ رَاشدٍ يومَ صِفِّينَ».

وهذا يعني: أنه أدركَ ثَوْبَانَ إدراكًا بيِّنًا.

ولذا تَعَقَّبَ ابنُ عبدِ الهادي قولَ أحمدَ فقالَ: «وفي هذا القولِ نظرٌ؛ فإنهم قالوا: إنَّ رَاشدًا شَهِدَ مع معاوية صِفِّينَ، وثَوبَانُ ماتَ سنة أربع وخمسين، وماتَ راشدٌ سنة ثمان ومائة» (المحرر في الحديث صـ ١١٤).

وقال الذهبيُّ: «وقيل: إنه شَهِدَ صِفِّينَ مع معاويةَ، فإن صحَّ هذا -وهو ممكنٌ- فقد عاشَ نحو التسعين» (سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٩٠).

وأجابَ مغلطاي على ذلك، بأمرين: «الأولُ: تصريحُ البخاريِّ بسماعِ رَاشدٍ

---

(١) وفي (تهذيب التهذيب ٣/ ٢٢٦): أن أبا حاتم نفى سماعه أيضًا، وفيه نظر؛ إذ لا أصل لذلك في (المراسيل لابن أبي حاتم)، ولا في أي كتاب آخر، والذي يبدو - لنا - أن الحافظَ ذَهَلَ في ذلك حينما نقله من (إكمال مغلطاي)، إذ فيه: «وفي (العلل) للخلالِ، عن أحمدَ: لا ينبغي أن يكونَ سَمِعَ منه؛ لأن ثَوبَانَ ماتَ قديمًا. وفي (المراسيل) لابن أبي حاتم عنه - أي عن أحمدَ -: لم يسمعْ منه». اهـ. فكأنَّ الحافظَ ظنَّهُ عن أبيه، والله أعلم.

منه، وهو مُثْبِتٌ، مُقَدَّمٌ على النافي.

الثاني: إذا نظرنا في مولدِهِ ووفاةِ ثَوبَانَ وجدنا الأمرَ ما قاله البخاريُّ، لا ما قاله أحمدُ، وذلك أنّه ممن شَهِدَ صِفِّينَ، وبها ذهبتْ عَينُهُ، فيما ذكره غيرُ واحدٍ منَ الأَئمةِ، وثَوبَانُ توفي سنة خمس وأربعين، وقيل: أربع وخمسين. فَسَماعُهُ على هذا ممكنٌ لا شَكَّ فيه، لا سيَّمَا وقد جمعهما بلدٌ واحدٌ» (شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي ٢/ ٢٩٧).

وقال في (الإكمال) - متعقبًا قولَ أحمدَ وغَيرِهِ -: «وفيه نظرٌ؛ من حيثُ قول أبي داودَ والبخاريِّ: أدركَ صِفِّينَ وذهبتْ عَينُهُ بها. فإذا كان بِصِفِّينَ رجلًا مقاتلًا كيف لا يسمعُ ممن توفي بعد صِفِّينَ بِسَبْعَةَ عَشَرَ عَامًا، ولهذا فإنَّ البخاريَّ لم يَعْتدَّ بها وصَرَّحَ بسماعِهِ منه» (إكمال تهذيب الكمال ٤/ ٣٠٦).

قلنا: بل وثَبَتَ التصريحُ بالسَّماعِ منه؛ فقد أخرجَ البُخَاريُّ في (الأدب المفرد ٥٧٩) قال: حدثنا إسحاقُ، قال: أخبرنا بقيةُ، قال: حدَّثني صفوانُ، قال: سمعتُ رَاشدَ بنَ سَعدٍ يقولُ: سمعتُ ثَوبَانَ، قَالَ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «**يَا ثَوْبَانُ، لاَ تَسْكُنِ الكُفُورَ، فَإِنَّ سَاكِنَ الكُفُورِ كَسَاكِنِ القُبُورِ**».

وهذا إسنادٌ جيدٌ، وقد رواه البخاريُّ في (الأدب المفرد ٥٧٩): عن أحمدَ ابنِ عاصمٍ الأنطاكيِّ، قال: حدثنا حيوةُ، قال: حدثنا بقيةُ، قال: حدثني صفوانُ، قال: سمعتُ راشدَ بنَ سَعدٍ يقول: سمعتُ ثَوبَانَ يقولُ: ...، فذكره مثله.

ورواه البيهقيُّ في (شعب الإيمان ٧١١٢)، من طريقِ داودَ بنِ رُشيدٍ، عن بَقِيَّةَ... به، مصرحًا بالتحديثِ أيضًا.

ولهذا صَحَّحَ الحاكمُ حديثَنَا، فقالَ: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ مسلمٍ، ولم يخرجاه بهذا اللفظِ، إنما اتفقا على المسحِ على العِمَامَةِ بغيرِ هذا اللفظِ».

وتَعَقَّبَهُ ابنُ عبدِ الهادي فقال: «وفي قوله نَظَرٌ، فإنه من روايةِ ثَورِ بنِ يَزِيدَ، عن رَاشدِ بنِ سَعدٍ، عن ثَوبَانَ، وثورٌ لم يروِ له مسلمٌ بل انْفَرَدَ به البخاريُّ. وراشدُ بنُ سَعدٍ لم يحتجَّ به الشيخان» (المحرر في الحديث صـ ١١٣ - ١١٤)، **ولهذا قال** في (تنقيح التحقيق ١/ ٢١٣): «ليس كما قال».

وقال الذهبيُّ: «إسنادُهُ قويٌّ، وخَرَّجَهُ الحاكمُ، فقال: على شرطِ مسلمٍ، فأخطأَ، فإنَّ الشيخين ما احتجا برَاشَدٍ، ولا ثور من شرطِ مسلمٍ» (سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٩١).

وصَحَّحَ إسنادَهُ كذلك: النوويُّ في (المجموع ١/ ٤٠٨)، **والألبانيُّ** في (صحيح أبي داود ١٣٤).

وهو ظاهرُ صَنيعِ عبدِ الحقِّ الإشبيليِّ؛ حيثُ قال عقب الحديثِ: «راشدُ بنُ سَعدٍ ثقةٌ مشهورٌ، قال البخاريُّ: راشدُ بنُ سعدٍ سمعَ ثَوبَانَ» (الأحكام الكبرى ١/ ٤٧٨).

وقدِ احْتَجَّ به الإمامُ أحمدُ أيضًا؛ قال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ - عقب الحديث -: سمعتُ أبي يقولُ: «**العَصَائِبُ**: العَمَائِمُ، **وَالتَّسَاخِينُ**: الخِفَافُ»، قال أَبي: «وبه أقولُ» (مسائل أحمد رواية عبد الله صـ ٣٥).

تنبيهان:

الأولُ:

جاء في (الدراية للحافظ ١/ ٧٢): «أخرجه أحمدُ، وأبو داودَ، والحاكمُ،

وإسنادُهُ منقطعٌ، وضَعَّفَهُ البيهقيُّ، وقال البخاريُّ: حديثٌ لا يَصِحُّ». اهـ.

قلنا: وهذا النقلُ عنِ البخاريِّ والبيهقيِّ لا يَصِحُّ؛ فلم نقفْ عليه في مَظَانِّهِ، ولا نقله عنهما غيرُ الحافظِ، والذي يَبْدو أن هناكَ تداخلٌ في الكلامِ - لعلَّه من النُّسَّاخِ -، فهذا كلامهما على حديثِ خُزيمةَ بنِ ثَابتٍ في المسحِ عَلَى الخُفَّينِ، وقد ذَكَرَهُ الحافظُ قبلَ حديثِ ثَوبَانَ هذا، والله أعلم.

الثاني:

جاء في (جامع التحصيل صـ ١٥٣) - وتبعه صاحبُ (تحفة التحصيل صـ ٤٦) -:

أن ثورَ بنَ يزيدَ روى عن رَاشدِ بنِ سَعدٍ، عن مالكِ بنِ يُخامِرَ، قَالَ: «رَأَيْتُ مُعاذَ بنَ جَبَلٍ يَقْتُلُ القَمْلَ وَالبَراغِيثَ في الصَّلَاةِ». **وقال العلائيُّ بإثرِهِ:** «قال أحمدُ بنُ حَنبلٍ: ثَورٌ لم يسمعْ من رَاشدٍ شيئًا». اهـ.

وهذا النقلُ يبدو أن فيه وهمًا؛ فلم نجدْ هذا النقلَ عندَ غيرِ العلائيِّ رَحِمَهُ اللهُ، وأثرُ مُعَاذٍ المذكور، رواه ابنُ أبي شيبةَ في (المصنف ٧٥٦٠): عن وكيعٍ، قال: حدثنا ثورٌ الشاميُّ، عن راشدِ بنِ سعدٍ، عن مالِكِ بنِ يُخامرَ، قال ثور مرة: راشد بن سعد أو غيره.

فلعلَّ الصواب في كلامِ أحمدَ: لم يسمعه من راشدٍ، يعني: هذا الأثر بعينه، وليس مطلقًا، وإلا فثورٌ مشهورٌ بالروايةِ عن راشد بن سعد، وقد صَرَّحَ بالسماعِ منه في غيرِ ما حديثٍ، منها ما رواه أحمدُ - نفسُهُ - في (المسند ١٩٠٧٥) قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن ثَورٍ، قال: حدثنا راشد بن سعد ... الحديث.

فهل يَشُكُّ أحمدُ في سماعِهِ منه، بعد روايتِهِ ذلك عن شيخِهِ الحافظِ الثَّبتِ

يحيى بن سعيد القطان؟! وقد تابعه غيرُ واحدٍ.

وقد أدركَ ثورٌ راشدًا أكثر من (خمسة وعشرين عامًا) في بلدٍ واحدٍ.

وقد جَزَمَ بسماعِ ثورٍ من رَاشدٍ: الإمامُ البخاريُّ في (التاريخ الكبير ٢/ ١٨٢)، وتبعه أبو أحمدَ الحاكمُ في (الكنى ٤/ ٢٥٧). فهو الصوابُ، والله أعلم.



[٢٥٣٩ط] حديثُ أَبِي أُمَامَةَ:

عَنْ أَبِي أُمَامَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**أَنَّهُ لَمَّا رَمَاهُ ابنُ قَمِئَةَ يَوْمَ أُحُدٍ، رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ إِذَا تَوَضَّأَ حَلَّ عَنْ عِصَابَتِهِ وَمَسَحَ عَلَيْهَا بِالوَضُوءِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ، وضَعَّفَهُ:** الهيثميُّ، وابنُ حَجَرٍ.

التخريج:

﴿طب (٨/ ١٣١/ ٧٥٩٧) / طش ٤٥٤، ٣٤٣٢﴾.

السند:

قال الطبرانيُّ: حدثنا إسحاق بن داود الصواف، ثنا محمد بن عبد الله بن عبيد بن عقيل، ثنا حفص بن عمر، ثنا ثور بن يزيد، عن راشد بن سعد، ومكحول، عن أبي أمامة... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فيه: حفصُ بنُ عمرَ العدنيُّ، وهو: «ضعيفٌ» كما في (التقريب ١٤٢٦).

وبه ضَعَّفَهُ الهيثميُّ فقال: «رواه الطبرانيُّ في (الكبير)، وفيه حفصُ بنُ عمرَ العدنيُّ، وهو ضعيفٌ» (مجمع الزوائد ١٤٣٠).

ولذا قال ابنُ حَجَرٍ: «إسنادُهُ ضعيفٌ، وأبو أُمامةَ لم يشهدْ أُحدًا» (التلخيص الحبير ١/ ٢٦٠).

قلنا: وشيخُ الطبرانيِّ: (إسحاقُ بنُ داودَ الصَّوَّافُ)، لم نقفْ له على ترجمةٍ. وانظر: (إرشاد القاصي والداني ٢٧٣).

[٢٥٤٠ط] حديثُ جَابِرٍ:

عَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه، قَالَ: خَرَجْنَا فِي سَفَرٍ، فَأَصَابَ رَجُلًا مِنَّا حَجَرٌ، فَشَجَّهُ فِي رَأْسِهِ، ثُمَّ احْتَلَمَ، فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ فَقَالَ: هَلْ تَجِدُونَ لِي رُخْصَةً فِي التَّيَمُّمِ؟ فَقَالُوا: مَا نَجِدُ لَكَ رُخْصَةً وَأَنْتَ تَقْدِرُ عَلَى المَاءِ، فَاغْتَسَلَ فَمَاتَ، فَلَمَّا قَدِمْنَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أُخْبِرَ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «**قَتَلُوهُ، قَتَلَهُمُ اللَّهُ، أَلَا سَأَلُوا إِذْ لَمْ يَعْلَمُوا؟ فَإِنَّمَا شِفَاءُ العِيِّ السُّؤَالُ، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتَيَمَّمَ وَيَعْصِرَ أَوْ يَعْصِبَ** - شَكَّ مُوسَى - **عَلَى جُرْحِهِ خِرْقَةً، ثُمَّ يَمْسَحَ عَلَيْهَا وَيَغْسِلَ سَائِرَ جَسَدِهِ**».

۞ الحكم: ضعيفٌ مُعَلٌّ.

وأعلَّهُ: الدارقطنيُّ - ووافقه البيهقيُّ، وابنُ عبدِ الهادي، وأبو محمدٍ الغَسَّانيُّ -.

وضَعَّفَهُ: عبدُ الحقِّ الإشبيليُّ - ووافقه ابنُ القطانِ -، والزركشيُّ، والذهبيُّ، وابنُ التركماني، وصدرُ الدينِ المناويُّ، وابنُ حَجَرٍ، والعينيُّ، والملا علي القاري، والصنعانيُّ، والشوكانيُّ، والعظيمُ آبادِي، والرحمانيُّ المباركفوريُّ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿د ٣٣٥ / قط ٧٢٩ / هق ١٠٨٩، ١٠٩١/ ...﴾.

سيأتي تخريجه وتحقيقه مع شواهده في باب: «التيمم للمريض إذا لم يقدر على استعمال الماء»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).

٤١٨- بَابُ المَسْحِ عَلَى الجَبَائِرِ

[٢٥٤١ط] حديثُ عَلِيٍّ:

عَنْ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ ﵁، قَالَ: انْكَسَرَتْ إِحْدَى زَنْدَيَّ [مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَجُبِرَ]، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، [فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، كَيْفَ أَصْنَعُ بِالوُضُوءِ؟] «**فَأَمَرَنِي أَنْ أَمْسَحَ عَلَى الجَبَائِرِ**» [قُلْتُ: فَالجَنَابَةُ؟ قَالَ: كَذَلِكَ فَافْعَلْ].

۞ **الحكم: بَاطلٌ، وحكمَ عليه بالبُطلانِ أو أَشَارَ إلى ذلكَ:** الشافعيُّ، وابنُ مَعِينٍ، وأحمدُ، وأبو حَاتمٍ، وعبدُ اللهِ بنُ أحمدَ، والعقيليُّ، وابنُ عَدِيٍّ، والدرقطنيُّ، وابنُ حزمٍ، والبيهقيُّ، وابنُ القيسرانيِّ، والإشبيليُّ، وابنُ الجَوزيِّ، وابنُ القطانِ، وابنُ الصَّلاحِ، والضياءُ المقدسيُّ، والنوويُّ، وابنُ دَقِيقٍ، وابنُ عبدِ الهادِي، وابنُ القيمِ، والزيلعيُّ، ومغلطاي، وابنُ كَثيرٍ، وابنُ الملقنِ، والبُوصيريُّ، وابنُ حَجَرٍ، والعينيُّ، وابنُ الهُمَامِ، وبرهانُ الدينِ بنُ مُفْلحٍ، وزكريا السنيكيُّ، والسنديُّ، والصنعانيُّ، والشوكانيُّ، والعظيمُ آبادِي، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿جه ٦٠٥، (زوائد أبي الحسن القطان عقبه) "واللفظ له" / عب ٦٢١ / قط ٨٧٨، ٨٧٩ / عد (٧/ ٥٦٤) / عق (٣/ ١٣٦) / نعيم (طب ٤١١ - ٤١٣، ٤٦٩) / تعلب ١١٤٧ / شاهين (جزء / رواية المجلي ٢٣) / هق

١٠٩٦ / هقع ١٦٥٢ / هقخ ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤٢، ٨٤٣ "والزيادات له" / تحقيق ٢٥١].

السند:

أخرجه عبدُ الرزاقِ - ومن طريقه ابنُ ماجه -، قال: أخبرنا إسرائيل بن يونس، عن عمرو بن خالد، عن زيد بن علي، عن أبيه، عن جَدِّهِ، عن عليٍّ، به.

ومداره عندهم: على زيدِ بنِ عليٍّ، ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ وَاهٍ؛ فيه: عمرُو بنُ خالدٍ الواسطيُّ، قال أحمدُ: «كذَّابٌ، يروي عن زيدِ بنِ عليٍّ، عن آبائِهِ، أحاديث موضوعة»، وكذلك كذَّبه ابنُ مَعِينٍ، وأبو داودَ، واتَّهَمَهُ بالوضعِ إسحاقُ بنُ راهويه، وأبو زرعةَ، وقال أبو حاتم، والنسائيُّ، والدارقطنيُّ: «متروكٌ». انظر (تهذيب التهذيب ٨/ ٢٦ - ٢٧).

ولَخَّصَ حالَهُ ابنُ حَجَرٍ فقال: «متروكٌ ورَمَاهُ وكيعٌ بالكذبِ» (التقريب ٥٠٢١).

قلنا: بل رَمَاهُ بالكذبِ ووضعِ الحديثِ غيرُ واحدٍ كما سبقَ بيانُهُ؛ ولذا قال الذهبيُّ: «كذَّبُوه» (الكاشف ٤١٥٠).

ومن أَجْلِ عمرِو بنِ خَالدٍ، ضَعَّفَ هذا الحديثَ جماعةٌ منَ النُّقَّادِ:

فقال أبو حَاتمٍ: «هذا حديثٌ بَاطلٌ لا أَصلَ له، وعمرُو بنُ خَالدٍ: متروكُ الحديثِ» (العلل ١٠٢).

وقال العقيليُّ: «لا يُعْرَفُ هذا الحديثُ إلا من حديثِ عمرِو بنِ خَالدٍ هذا» (الضعفاء ٣/ ٢٦٨).

وذكره ابنُ عَدِيٍّ في ترجمتِهِ، مع عدةِ أحاديث، **ثم قال:** «وهذه الأحاديثُ التي يرويها عمرُو بنُ خَالدٍ، عن حبيبِ بنِ أبي ثابتٍ، ليستْ هي بمحفوظةٍ ولا يرويها غيرُهُ، وهو المتَّهَمُ فيها»، ثم **قَالَ أيضًا:** «ولعمرِو بنِ خالدٍ غير ما ذكرتُ من الحديثِ، وعامةُ ما يرويه موضوعاتٌ» (الكامل ٥/ ١٢٦).

وقال الدارقطنيُّ عقبه: «عمرُو بنُ خالدٍ الواسطيُّ متروكٌ» (السنن ٨٧٨).

وقال ابنُ حَزمٍ: «هذا خبرٌ لا تحلُّ روايته إلا على بَيانِ سقوطه؛ لأنه انفردَ به أبو خالدٍ عمرُو بنُ خالدٍ الواسطيُّ، وهو مذكورٌ بالكذبِ» (المحلى ٢/ ٧٥)،

وضَعَّفَهُ البيهقيُّ في (السنن الكبرى ١٠٩٦)، وفي (معرفة السنن ٢/ ٤٠)، وفي (الخلافيات ٢/ ٥٠٠ - ٥٠١)، **وقال أيضًا:** «ولا يثبتُ، عنِ النبيِّ ﷺ في هذا البابِ شيءٌ» (السنن ٢/ ١٩٦).

وضَعَّفَهُ: ابنُ القيسراني في (ذخيرة الحفاظ ٧٨٠)، **والإشبيليُّ** في (الأحكام الوسطى ١/ ١٨٠)، **وابنُ الجوزيِّ** في (التحقيق ٢٥١)، **وابنُ القطانِ** في (بيان الوهم ٣/ ٣٢٥ - ٣٢٦)، **والضياءُ المقدسيُّ** في (السنن والأحكام ٣٨٤)، **والنوويُّ** في (المجموع ٢/ ٣٢٤)، **وقال:** «واتفقوا على ضَعْفِهِ؛ لأنه من روايةِ عمرِو بنِ خالدٍ الواسطيِّ، واتفقَ الحفاظُ على ضَعْفِهِ»،

وابنُ دَقِيقٍ في (الإمام ٣/ ١٧٥ - ١٧٦)، **وابنُ عَبدِ الهادي** في (تنقيح التحقيق ١/ ٣٤٩)، وفي (تعليقه على العلل لابن أبي حاتم صـ ٥١)، **وابنُ القَيم** في (حاشية سنن أبي داود ١/ ٣٦٧ - ٣٦٨)، **والزيلعيُّ** في (نصب الراية (١/ ١٨٦ - ١٨٧)، **ومغلطاي** في (شرح ابن ماجه ٣/ ٢٠٧ - ٢٠٨)، **وابنُ كَثيرٍ** في (إرشاد الفقيه ١/ ٧٦)، **وابنُ الملقنِ** في (البدر المنير ٢/ ٦١٠

- ٦١٤)، **والبوصيريُّ** في (مصباح الزجاجة ١/ ٨٤)، **وابنُ حَجَرٍ** في (التلخيص الحبير ١/ ٢٥٩)، و(الدراية ١/ ٨٣)، **وقال أيضًا:** «رواه ابنُ ماجه بسندٍ وَاهٍ جدًّا» (بلوغ المرام ١٣٥)، **والعينيُّ** في (البناية ١/ ٦١٤)، **وابنُ الهُمامِ** في (فتح القدير ١/ ١٥٨)، **وبرهانُ الدينِ ابنُ مُفْلِحٍ** في (المبدع في شرح المقنع ١/ ١١٤)، **وزكريا السنيكيُّ** في (الغرر البهية ١/ ١٩٠)، **والسنديُّ** في (حاشية ابن ماجه ١/ ٢٢٥)، **والصنعانيُّ** في (سبل السلام ١/ ١٤٦)، **والشوكانيُّ** في (نيل الأوطار ١/ ٣٢١)، **والعظيمُ آبادِي** في (عون المعبود ١/ ٥٣٤).

وقال الشافعيُّ: «ولو عرفتُ إسنادَهُ بالصحةِ قلتُ بِهِ» (الأم ٢/ ٩٢ - ٩٣).

وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ: «سمعتُ رجلًا يقولُ ليحيى: تحفظُ عن عبدِ الرزاقِ، عن مَعْمَرٍ، عن أبي إسحاقَ، عن عاصمِ بنِ ضَمْرةَ، عن عليٍّ، عنِ النبيِّ ﷺ: «أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الجَبَائِرِ»، فَقَالَ: **بَاطِلٌ، ما حَدَّث به مَعْمَرٌ قَطّ**، سمعتُ يحيى يقولُ: عليه بدنة مقلدة مجللة إن كان مَعْمَرٌ حَدَّثَ بهذا قط، هذا بَاطِلٌ، ولو حَدَّثَ بهذا عبد الرزاق كان حَلَالَ الدَّمِ.

مَنْ حَدَّثَ بهذا عن عبد الرزاق؟ قالوا له: فلان، فقال: لا والله، ما حَدَّثَ به مَعْمَرٌ، وعليه حجة من هاهنا - يعني: المسجد - إلى مكة، إن كان مَعْمَرٌ حَدَّثَ بهذا» (العلل ومعرفة الرجال ٣٩٤٤)، (الكامل لابن عدي ١/ ١٢٣).

وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ: «وهذا الحديثُ يروونه عن إسرائيلَ، عن عمرِو بنِ خَالدٍ، عن زيدِ بنِ عليٍّ، عن آبائِهِ، عن عليٍّ، «أنَّ النبيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الجَبَائِرِ»، وعمرُو بنُ خَالدٍ لا يَسْوَى حديثه شيئًا» (العلل ومعرفة الرجال ٣٩٤٥).

وقال في (العلل ومعرفة الرجال رواية المروذي ٢٦٤): «سألتُهُ - أي: الإمام أحمد - عن حديثِ عبدِ الرزاقِ، عن مَعْمَرٍ، عن أبي إسحاقَ، عن عاصمِ بنِ ضَمْرةَ، عن عليٍّ، عن النبيِّ ﷺ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى الجَبَائِرِ؟ فقال: ما يحل، ليسَ من هذا شيء، مِنْ حَدَّثَ بهذا؟ قلتُ: ذكروه عن صاحبِ الزهريِّ، فَتَكَلَّمَ فيه بكلامٍ غليظٍ».

وقال ابنُ الصَّلاحِ: «هو ضعيفٌ عندَ أهلِ الحديثِ، مشهورٌ بالضعفِ» (شرح مشكل الوسيط ١/ ٢٤٨).

وقال الألبانيُّ: «ضعيفٌ جدًّا» (ضعيف سنن ابن ماجه ١٢٦).

وقد تُوبِعَ عمرُو بنُ خالدٍ متابعات واهية؛ ولذا قال ابنُ الملقنِ: «تابعه عليه شرٌّ منه» (البدر المنير ٢/ ٦١١).

تابعه: عمرُ بنُ موسى بنِ وجيه، كما عند البيهقيِّ في (الخلافيات ٨٤٢) قال: أخبرنا أبو حازم الحافظ، أنبأ أبو أحمد الحافظ - يعني: ابنَ إسحاقَ النيسابوريَّ - ثنا أبو محمد عبد الله بن زيد، أن ابنَ يزيدَ البجليَّ بالكوفةِ، ثنا عبد الملك بن الوليد، حدثنا يحيى بن كهمس، عن عمر بن موسى، عن زيد بن علي، ... به.

وهذا إسنادٌ وَاهٍ؛ عمر بن موسى، قال البخاريُّ: «منكرُ الحديثِ»، وقال ابنُ مَعِينٍ: «كذَّابٌ ليسَ بشيءٍ»، وقال أبو حاتم: «ذاهبُ الحديثِ كان يضعُ الحديثِ»، وقال النسائيُّ، والدارقطنيُّ: «متروكُ الحديثِ»، وقال ابنُ عَدِيٍّ: «هو في عِدادِ مَن يضعُ الحديثِ متنًا وإسنادًا» (لسان الميزان ٥٦٩٨).

ولذَا قال البيهقيُّ: «وتابعه على ذلك: عمرُ بنُ موسى بنِ وجيه، فرواه عن

زيدِ بنِ عليٍّ، مثله، وعمرُ بنُ موسى متروكٌ منسوبٌ إلى الوَضْعِ، ونعوذُ باللهِ منَ الخُذْلانِ . . .» (السنن الكبير ٢/ ١٩٥ - ١٩٦).

وقد أشارَ البيهقيُّ إلى أنه سَرَقَهُ من عمرِو بنِ خَالدٍ، فقال: «وقد سَرَقَهُ عمرُ بنُ مُوسَى بنِ وجيه، فرواه عن زيدِ بنِ عليٍّ، مثله» (معرفة السنن ١٦٥٥).

وتابعه أيضًا: عبدُ اللهِ بنُ العلاءِ بنِ زَبْرٍ الدمشقيُّ.

أخرجه البيهقيُّ في (الخلافيات ٨٤٣) قال: أخبرناه أبو عبد الله الحافظ، حدثني أبو سعيد محمد بن علي بن عمرو بن مهدي المذكر، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن القاسم بن الريان بالبصرة، حدثنا عبد الله بن محمد البلوي، - وبلى حَيٌّ من اليمنِ، نزل الفسطاط - حدَّثني إبراهيم بن عبيد الله - أو ابن عبد الله - ابن العلاء، عن أبيه، عن زيد بن علي بن الحسين ابن علي بن أبي طالب، . . . به.

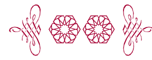
وهذا إسنادٌ وَاهٍ أيضًا؛ فيه: عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ البلويُّ؛ قال الدارقطنيُّ: «يضعُ الحديثِ» (الميزان ٢/ ٤٩١).

وقد ضَعَّفَ هذا الإسنادَ البيهقيُّ في (الخلافيات ٢/ ٥٠٢)، **وقال:** «عبدُ اللهِ ابنُ محمدٍ البلويُّ مجهولٌ، رأينا في أحاديثِهِ المناكيرَ».

وقد قال البيهقيُّ في (السنن الكبرى ٢/ ١٩٦): «ورُوي بإسنادٍ آخر مجهول عن زيدِ بنِ عليٍّ، وليسَ بشيءٍ»، ولم يذكرْ هذا الإسناد المجهول، فعَلَّقَ **ابنُ الملقنِ** على قولِ البيهقيِّ **فقال:** «ولم يُبينْ في (سننه) مَن هو المجهولُ في الإسنادِ، وبَيَّنَهُ في (خلافياته) فقال: إنه عبدُ اللهِ بنُ محمدٍ البلويُّ. قال: وهو مجهولٌ رأينا في حديثِهِ المناكيرَ» (البدر المنير ٢/ ٦١٢ - ٦١٣).

قلنا: والحديثُ مشهورٌ من حديثِ عمرِو بنِ خَالدٍ، وأَكَّدَ ذلك **البيهقيُّ** فقال: «هذا يُعْرَفُ بعمرِو بنِ خالدٍ الواسطيِّ، عن زيدِ بنِ عليٍّ، عن أبيه، عن جَدِّهِ: أنَّ عليًّا انكسرَ إحدى زنديه، فأمره النبيُّ ﷺ: أن يَمْسَحَ عَلَى الجَبَائِرِ»، (معرفة السنن ١٦٥١).

وكذلك قال العقيليُّ: «لا يُتَابَعُ عليه ولا يُعْرَفُ إلا به» (الضعفاء ٣/ ١٣٤).



١- روايةٌ:

وفي روايةٍ: أَنَّ عَلِيًّا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ كُسِرَتْ يَدُهُ يَوْمَ أُحُدٍ فَسَقَطَ اللواءُ مِنْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**اجْعَلُوهُ فِي يَسَارِهِ، فَإِنَّهُ صَاحِبُ اللواءِ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ**»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، مَا أَصْنَعُ بِالجَبَائِرِ؟ فَقَالَ: «**امْسَحْ عَلَيْهَا**».

۞ **الحكم: لا أصلَ له بهذا السياق، وكذا قال** البدرُ العينيُّ.

التخريج:

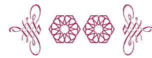
[مختصر الكرخي (البناية ١/ ٦١٤)].

التحقيق

قال العينيُّ في (البناية شرح الهداية ١/ ٦١٤): «رواه الكرخيُّ في (مختصره) بإسنادِهِ إلى عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ».

قلنا: ولم نقفْ على سندِهِ، ولا وجدناه بهذا اللفظِ عندَ غيرِهِ.

ولهذا قال العينيُّ: «هذا الحديثُ لا أصلَ له، والذي رُويَ عن عليٍّ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ هو انكسارُ إحدى زنديه، وأن النبيَّ ﷺ أَمَرَهُ بالمسحِ على الجَبَائِرِ، وهو أيضًا غيرُ صحيحٍ، رواه ابنُ ماجه في (سننه)» (البناية شرح الهداية ١/ ٦١٤).



٢- روايةٌ مُطَوَّلَةٌ:

وفي روايةٍ: عَنْ عَلِيِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الجَبَائِرِ يَكُونُ عَلَى الكَسِيرِ كَيْفَ يَتَوَضَّأُ صَاحِبُهَا، وَكَيْفَ يَغْتَسِلُ إِذَا أَجْنَبَ؟ قَالَ: «**يَمْسَحَانِ بِالمَاءِ عَلَيْهَا فِي الجَنَابَةِ وَالوُضُوءِ**»، قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ فِي بَرْدٍ يَخَافُ عَلَى نَفْسِهِ إِذَا اغْتَسَلَ؟ قَالَ: «**يَمُرُّ عَلَى جَسَدِهِ**»، وَقَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُمۡ رَحِيمٗا﴾ «**وَيَتَيَمَّمُ إِذَا خَافَ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** الدارقطنيُّ، والبيهقيُّ، وابنُ الجوزيِّ، وابنُ دَقِيقِ العيدِ، وابنُ عبدِ الهادي، وابنُ الملقنِ، وابنُ حَجَرٍ.

التخريج:

﴿قط ٨٧٦ "واللفظ له"، ٨٧٧ / هقخ ٨٤٤، ٨٤٥ / تحقيق ٢٥٠﴾.

السند:

أخرجه الدارقطنيُّ (٨٧٦) - ومن طريقه البيهقيُّ في (الخلافيات ٨٤٤)، وابنُ الجوزيِّ في (التحقيق) -، قال: ثنا دعلج بن أحمد، نا محمد بن علي ابن زيد الصائغ بمكة، حدثنا أبو الوليد وهو خالد بن يزيد المكي، نا إسحاق بن عبد الله بن محمد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ثنا الحسن بن زيد، عن أبيه، عن عليّ بن أبي طالب، به.

وقال الدارقطنيُّ (٨٧٧) - ومن طريقه البيهقيُّ في (الخلافيات ٨٤٥) -: ثنا دعلج بن أحمد، نا محمد بن علي بن زيد، نا أبو الوليد، نا إسحاق بن عبد الله، نا عبد الرحمن بن أبي الموال، عن الحسن بن زيد، ... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ وَاهٍ؛ فيه علتان:

الأُولى: أبو الوليد خالد بن يزيد، كذَّبَهُ أبو حاتم، وابنُ مَعِينٍ، وقال ابنُ حِبَّانَ: «يروي الموضوعات عنِ الأثبات» (لسان الميزان ٢٩١٠).

وبه ضَعَّفَ الحديثَ: الدارقطنيُّ في (السنن)، **والبيهقيُّ** في (السنن الكبرى ٢/ ١٩٦)، **وابنُ الجوزيِّ** في (التحقيق ٢٥٠).

الثانيةُ: الانقطاعُ بين زيدِ بنِ عليِّ بنِ الحسينِ، وعليِّ بنِ أبي طَالبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فزيدٌ لم يدركْ عليًّا، وروايتُهُ عنه مرسلةٌ (جامع التحصيل ٢١٦).

وأشارَ إلى ذلك **ابنُ دَقِيقِ العيدِ** فقال: «هكذا في هذه الرواية: زيد بن علي، عن أبيه، وهو منقطعٌ، وليس فيه: زيد بن علي، عن آبائه» (الإمام ٣/ ١٧٨)، **وأقرَّه ابنُ الملقنِ** في (البدر المنير ٢/ ٦١٣).

وقال ابنُ عبد الهادي: «الحسنُ بنُ زيدٍ هذا، هو: ابن علي بن الحسين بن عليِّ بن أبي طالب، وأبوه زيدُ بنُ عليٍّ هو: أخو محمد بن علي الباقر، ولم يدركْ جَدَّهُ عليًّا» (تنقيح التحقيق ١/ ٣٤٩).

وقال ابنُ حَجَرٍ: «إسنادُهُ وَاهٍ» (الدراية ١/ ٨٤).



[٢٥٤٢ط] حديثُ ابْنِ عُمَرَ:

عَنِ ابنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: «**أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الجَبَائِرِ**».

۞ **الحكم: ضعيفٌ جدًّا، وضَعَّفَهُ:** الدارقطنيُّ، والإشبيليُّ، وابنُ الجوزيِّ، والزيلعيُّ، ومغلطاي، وابنُ كَثيرٍ، وابنُ الملقنِ، وابنُ حَجَرٍ، والعينيُّ، وابنُ الهُمَامِ، والألبانيُّ.

التخريج:

﴿قط ٧٨٥ "واللفظ له" / خط (١٢/ ٤١٧) / علج ٥٩٥ / تحقيق (١/ ٢١٩)﴾.

السند:

أخرجه الدارقطنيُّ - ومن طريقه ابنُ الجوزيِّ في (العلل المتناهية)، وفي (التحقيق) -، قال: حدثنا أبو بكر الشافعي، نا أبو عمارة محمد بن أحمد ابن المهدي، ثنا عبدوس بن مالك العطار، نا شبابة، نا ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمر... به.

وأخرجه الخطيبُ في (تاريخ بغداد): من طريق أبي بكر الشافعي... به.

التحقيق

هذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه: محمد بن أحمد بن مهدي، أبو عمارةَ، قال الدارقطنيُّ: «متروكٌ»، وقال الخطيبُ: «وفي حديثِهِ مناكيرُ وغرائبُ» (لسان الميزان ٦٣٦٧).

قال الدارقطنيُّ - عقب الحديث -: «لا يصحُّ مرفوعًا، وأبو عمارة ضعيفٌ

جدًّا».

وأقرَّه: الإشبيليُّ في (الأحكام الوسطى ١/ ١٨٠)، وابنُ الجوزيِّ في (العلل المتناهية)، وفي (التحقيق ١/ ٢١٩)، والزيلعيُّ في (نصب الراية ١/ ١٨٦)، ومغلطاي في (شرح ابن ماجه ٣/ ٢٠٩)، وابنُ كَثيرٍ في (إرشاد الفقيه ١/ ٧٦)، وابنُ الملقنِ في (البدر المنير ٢/ ٦١٤)، وابنُ حَجَرٍ في (التلخيص الحبير ١/ ٢٥٩ - ٢٦٠)، وفي (الدراية ١/ ٨٣)، والعينيُّ في (البناية ١/ ٦١٤)، وابنُ الهُمَامِ في (فتح القدير ١/ ١٥٨)، والألبانيُّ في (تمام المنة صـ ١٣٤).

وقال ابنُ حزمٍ في المسحِ على الجبائرِ: «لم يصحَّ قطّ فيه أثرٌ عن رسول الله ﷺ» (المحلى ٢/ ٦١).

وقال البيهقيُّ: «ولا يثبتُ، عن النبيِّ ﷺ في هذا البابِ شيءٌ» (السنن ٢/ ١٩٦).



[٢٥٤٣ط] حديثُ بِلَالٍ:

عَنْ بِلَالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَمْسَحُ عَلَى الجَبَائِرِ، وَالخُفِّ».

۞ الحكم: هذا اللفظُ خطأٌ ووَهْمٌ لا وجودَ له في واقعِ الأمرِ، وإنما هو تصحيفٌ من الناسخِ، والإسنادُ منقطعٌ.

التخريج:

[معكر ١١٥٠].

سبق تحقيقه في باب: «مشروعية المسح على الخُفَّينِ»، حديث رقم (؟؟؟؟؟).



فهرس الموضوعات

الموضوع | الصفحة

تابع كتاب الوضوء
أبواب المسح على الخفين والجوربين وغيرهما

٤٠٥- باب مشروعية
المسح على الخفين في السفر والحضر

٤٠٦- بابُ أول من لبس الخفين في الإسلام

٤٠٧- باب الخف الذي مسح عليه رسول الله ﷺ

٤٠٨- باب كيفية المسح على الخفين

٤٠٩- باب مدة المسح على الخفين للمسافر والمقيم

٤١٠- باب ما روي في ترك التوقيت في المسح

٤١١- باب لبس الخفين على طهارة

٤١٢- باب من نزع خفه وغسل قدميه

٤١٣- باب المسح على الجوربين

٤١٤- فصل فيما ورد عن بعض الصحابة في المسح على الجوربين

٤١٥- باب المسح على النعلين

٤١٦- باب غسل الرجلين في النعلين ولا يمسح على النعلين

٤١٧- باب المسح على العصائب والتساخين

٤١٨- باب المسح على الجبائر

